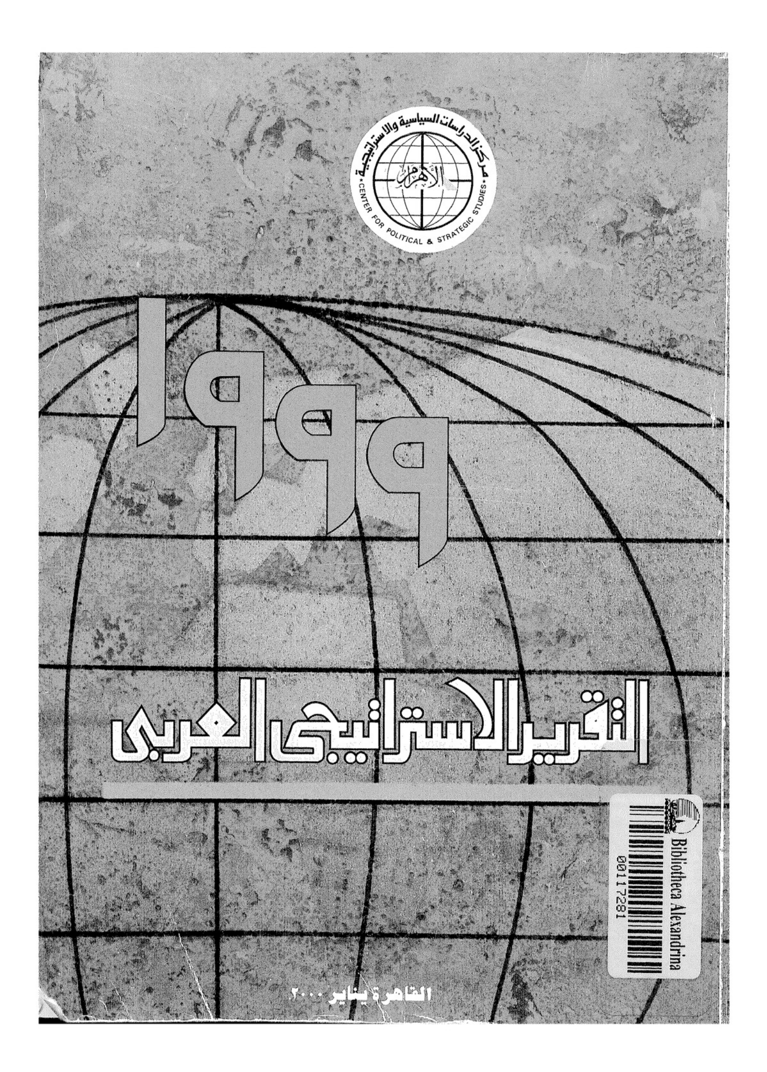

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية
CENTER FOR POLITICAL & STRATEGIC STUDIES
الأهرام
١٩٩٩
التقرير الاستراتيجي العربي
Bibliotheca Alexandrina
00117281
القاهرة يناير ٢٠٠٠

التقرير الاستراتيجى العربى

١٩٩٩



التقرير الاستراتيجي العربي
١٩٩٩

رئيس التحرير

د. وحيد عبد المجيد

مديرا التحرير

أحمد السيد النجار - محمد عبد السلام

المنسق : أيمن السيد عبد الوهاب

القاهرة يناير ٢٠٠٠

التقرير الاستراتيجى العربى

الطبعة الأولى القاهرة يناير ٢٠٠٠

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام

- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية مركز علمى مستقل يعمل فى إطار مؤسسة الأهرام .
- أنشىء عام ١٩٦٨ .
- يتكون المركز من وحدات هى : وحدات العلاقات الدولية – وحدة النظم السياسية – وحدة الدراسات العربية – وحدة الدراسات الاقتصادية – وحدة الدراسات العسكرية – وحدة الدراسات الاجتماعية – وحدة الدراسات التاريخية – وحدة الدراسات الاعلامية .

أهم مطبوعات المركز :

- التقرير الاسترتيجيى العربى (سنوى – منذ عام ١٩٨٥) .
- سلسلة كراسات أستراتيجية (منذ عام ١٩٩٠) .
- مجلة مختارات اسرائيلية (شهرية) .
- الملف الاستراتيجيى (شهرى) .
- قضايا برلمانية (شهرية) .
- قراءات استراتيجية (شهرية) .
- المقالات والدراسات بجريدة الأهرام .

- ادارة المركز : مؤسسة الأهرام – شارع الجلاء – المبنى الجديد

تليفون : ٥٧٨٦٠٣٧ – فاكس : ٥٧٨٦٨٣٣

المشاركون فى التقرير

(الأسماء مرتبة أبجديا)

خبراء وباحثون فى المركز :

احمد ابراهيم محمود
د. عماد جاد
د. محمد السعيد ابراهيم
هناء عبيد
د. جمال عبد الجواد
عمرو الشوبكى
محمد فايز فرحات

خبراء وباحثون من الخارج :

ايهاب الدسوقى
جمال رشدى
لواء/ سمير حلمى مرزوق
د. محمد شومان
هويدا عدلى
باهر شوقى
خالد السرجانى
د. على الصاوى
د. محمد ظهرى محمود
عبد الخالق فاروق

المعلومات والاشراف الفنى:

رئيس قسم المعلومات بالأهرام : أبو السعود إبراهيم
سكرتير التحرير الفنى : حسنى ابراهيم
السكرتارية الادارية : سرية نوفل
مها هاشم
المدير الفنى : السيد عزمى
خطوط : حامد العويضى
وحدة المعلومات : ثريا حميدة
مارسيل حنا - حازم محفوظ

باحثون مساعدون :

أحمد مجدى السكرى
ايمان أحمد مرسى
محيى الدين سعيد
وردة هاشم على
أحمد منيسى
محمد بدرى عيد
وائل بركات
وفاء زينهم

النسخ على الكمبيوتر : محمد أحمد صالح

المحتويـــات

الصفحة

تقديم

العرب والعالم بين قرنين

د. وحيد عبد المجيد

من ذا الذى لا يدرك ما صار عليه العرب من ضعف وعجز وهوان فى عالم اليوم. ضعف فى الاداء وليس فى القدرات المعطلة والامكانات المحبطة. وعجز عن الانطلاق سياسيا واقتصاديا وعلمياً بسبب الطابع التسلطى الغالب على نظم الحكم العربية من ناحية ونتيجة ميراث الاحادية السياسية والتخبط الاقتصادى والانغلاق الثقافى فى الربع الثالث من القرن الذى نودعه. فكانت تلك الحقبة هى أسوأ فترات القرن المنصرم بالنسبة الى العرب، إذ بدأها معظمهم بأحلام كبرى وآمال هائلة لم تلبث أن تحطمت. وكان لزاما أن تتحطم لأن نظم حكم ثورية وتقليدية قامت بتأميم تلك الاحلام والآمال، مثلما اممت السياسة والاقتصاد والثقافة، ومنعت المشاركة الشعبية الحرة.

وقد صار واضحاً الآن أنه بدون هذه المشاركة ، سيظل العالم العربى عاجزا عن الانطلاق. وسيبقى الهوان الذى يشعر به العرب عندما يقارنون أحوالهم بما بلغه غيرهم ممن كانوا أدنى مرتبة وأقل مكانة فى بدايات النصف الثانى من هذا القرن.

لقد بدأنا فى اعداد هذا العدد من "التقرير الاستراتيجى العربى" فى مطلع العام الذى اصطلح العالم على اعتباره المتمم للقرن العشرين، بغض النظر عن مدى صحة ذلك من الناحية الحسابية. ولذلك كان طبيعياً أن يتركز اهتمامنا على موقفنا كعرب فى عالم تزداد الفجوة بيننا وبينه اتساعاً وعمقاً، بينما كثير منا لاهون عن المستقبل يسعون الى الحفاظ على سلطاتهم أو نفوذهم أو ثرواتهم بكل الوسائل، أو مستغرقون فى قضايا صغيرة يؤكد تصدرها للجدل العام كم نحن أقزام نزداد تقزماً، أو مستريحون الى ما ورثناه من أنماط تفكير لا تساعد على فهم العالم.

ولذلك حرصنا على مناقشة مثالب نمط تفكير منتشر على الصعيد العربى ولا يساعد على تجاوز التخلف الذى نعانيه . انه نمط أحادى لأنه لا يدرك أو لا يعترف بأن التعدد هو سنة الحياة وسنة من سنن الله فى خلقه . ولذلك يميل اصحابه الى احتكار الحقيقة على كل صعيد . كما أنه نمط اختزالى لانه يختزل العالم الى خير وشر مطلقين أو الى ابيض واسود ، ثم يختزل الشر فى كل من يخالفه الرأى أو الاتجاه أو التحليل . ويميل اصحابه الى خلق ثنائيات لا وجود لها فى الواقع المعقد الذى لا يعرف خيرا أو شرا بالمعنى المطلق . ويقود هذا النمط الى احتكار السلطة أو الثروة أو الحقيقة أو كلها مجتمعه عندما يصل اصحابه الى السلطة .

ضبط مفهوم التدخل :

ومن هنا كان اهتمامنا بأن نمزج فى مناقشتنا لموقع العرب فى التفـاعلات الدوليـة الراهنة والقادمة بين تقديم صورة حقيقية لتدهورنا الاقتصادى والتكنولوجى ، وبين نقـد ما يؤدى اليه نمط التفكير الأحادى من تخيل أننا مستهدفون طول الوقـت بمؤامـرات اجنبية أو غربية تحديداً . وبالرغم من أن أصحاب هذا النمط لا ثـقل لهم فى السـاحة السياسية العربية، بحكم انتمائهم الى تيارات أفل نجمها وانتهى عصرها، الا أنـهم مـا زالوا محافظين على نفوذ ملموس فى الدوائر الاعلامية العربية سواء الرسمية أو غـير الرسمية. ويساعد على ذلك الواقع الأليم للاعلام العربى، الذى حرصنا على تقييمه فـى هذا العدد من التقرير.

ولأن العام ١٩٩٩ كان مليئاً بالنماذج التى تدل على سقم هذا النمط من التفكير ، فقد اخترنا التركيز على كيفية التعامل مع تدخل حلف الاطلنطى فى أزمة كوسوفا، لأن هذه الأزمة تثير قضايا متعددة كان ضروريا أن نبدأ فى مناقشتها دون أن نفرغ منها بطبيعة الحال. فقضايا، مثل التدخل الدولى الانسانى وسيادة والدولة، ستظل معنا لسنوات قادمة.

غير أن بعض ردود الفعل العربية على أزمة كوسوفا لم تكن الا حالة واحـدة مـن حالات كثيرة تؤكد حاجتنا الى وقفة على نمط قديم فى التفكير، فضلا عن أنها ليسـت الحالة الاكثر فجاجة. فقد كان هناك ما يدفع بالفعل الى التخـوف مـن تدخـل حلـف الاطلنطى فى تلك الأزمة خارج اطار الامم المتحدة وفى غياب قواعد محددة ومعـايير واضحة تحكم أى تدخل دولى انسانى وتقلل من امكانات استخدامه لأهداف تتعارض مع منطقه الذى يستهدف حماية بشر عزل أبرياء من قهر مفرط منظم تمارسه سلطة دولـة غاشمة ويصل الى حد إبادة جماعة بعينها.

وقد شملت مناقشتنا لهذا الموضوع، فى الفصل الاول من هـذا التقريـر "العـرب والتفاعلات الدولية" اجتهادات أولية تهدف الى الحد من اساءة استخدام مفهوم التدخـل الدولى الانسانى، ويؤكد اهمية مشاركتنا الفاعلة فى النظام العالمى، عبر الاندماج فيـه وليس الانعزال عنه والاكتفاء بهجائه.

ونحن نرحب ، فى هذا المقام ، باجتهادات ومساهمات قراء التقرير ممن يمكـن أن يثير لديهم الطرح المتضمن فى هذا العدد أفكاراً فى شأن ضبط مفهوم التدخل الدولـى الانسانى.

المؤامرة .. المؤامرة :

ولكن بعيداً عن أزمة كوسوفا التى اثار التدخل فيها مخاوف كان لبعضها ما يـبرره، بدا خلال العام وعلى مشارف قرن جديد أن تدهوراً شديدا يصيب أصحـاب المنـهاج الذى ينظر الى العالم، وخصوصاً الغرب ، من منظار العداء والمواجهة المستمرة.

فبعد أن كان الالتجاء الى "نظرية المؤامرة" يرتبط بأحداث وقضايا كبرى، صار استدعاؤها سريعاً للغاية حتى فى أصغر الأحداث والقضايا. وعندئذ يصبح ضروريا ان نعطل عقولنا تماماً كى نستطيع تصديق وجود مؤامرات اجنبية وراء سحابة الدخان الأسود التى عانى منها المصريون فى شهرى أكتوبر ونوفمبر ، أو وراء ما حدث للعمال المصريين فى الكويت فى اليوم الأخير من شهر أكتوبر. وهذا فضلاً عن أن التفسير "التآمرى" يؤدى فى كثير من الاحيان الى اهدار الحقوق ، وليس فقط الى اخفاء الحقيقة، كما حدث عندما اخترع البعض مؤامرة اجنبية استهدفت الاساءة الى العلاقات المصرية – الكويتية بما يعنيه ذلك من تبرير ما تعرض له عمال مصريون من اساءة فى خيطان.

ولا يعنى ذلك استبعاداً كلياً للتآمر فى العلاقات الدولية، وانما وضعه فى حجمه الطبيعى كنمط ثانوى فى هذه العلاقات. فلا يجوز نفى وجود المؤامرة مثلما لا يصح الاستغراق فى هواجسها وخيالاتها بعيداً عن الواقع. ولكن فريقاً من العرب لا يستطيعون التمييز بين صراعات المصالح والقوى وبين المؤامرات. وفى تلك الصراعات ، يوجد تدبير وتخطيط بطبيعة الحال. وعندما يقترن هذا التدبير بوسائل غير مشروعة ويتم فى الظلام أو الخفاء ، يقترب من التآمر بدرجة أو بأخرى. ولكن هذا التآمر ليس هو النمط السائد فى العلاقات الدولية، فضلا عن أن ينحسر بالضرورة مع تقدم وسائل الاتصال وانتشار المعلومات وازدياد مساحات الشفافية فى العالم.

ولذلك يكون الاصرار على تفسير كل شئ بأنه مؤامرة ارتداداً الى العقل البدائى البسيط فى مرحلة عجزه عن فهم ما أحاط به من ظواهر أو مواجهتها، ولذلك كان يردها الى قوى خفية جبارة فى صورة شياطين أو مردة لا قبل له بهم.

ومن اخطر ما يؤدى اليه الاستغراق فى طريقة التفكير البدائية هذه أنها تصرف أصحابها عن السعى الى المعرفة التى هى عماد التقدم ومحور ارتكازه. ولا يقل خطوا عن ذلك أن الاستغراق فيها يؤدى الى تحميل قوى خارجية المسئولية عن الهزائم التى تكبدناها والتخلف الذى استبد بنا بسبب التسلط والاحتكار والفساد والجهل والانصراف عن العمل.

وهنا ، تحديداً ، يجوز أن نضع أيدينا على مغزى اصرار بعض العرب على الاستغراق فى "نظرية المؤامرة" وتفسيراتها المعلبة، وهو السعى الى التعتيم على هذه الاسباب الحقيقية لضعف العرب وعجزهم وهوانهم، بحيث لا تكون توجهات وممارسات سياسية محددة هى المسئول الأول عن حالنا اليوم .

فمن ينحى جانبا تفسيرات التآمر الاجنبى ، ويضع مثل هذا التآمر فى حجمه الحقيقى، يصل غالباً الى تحميل نظم الحكم العربية، وخصوصاً تلك التى حملت توجهات قومية عربية هذه المسئولية. وقد ناقشنا هذا الموضوع فى واحد فقط من جوانبه فى الفصل الخاص بالنظام الاقليمى العربى فى هذا التقرير.

ولذلك لا يصعب فهم لماذا يقف أنصار هذه النظم وورثـــة توجهاتـــها – كاملـــة أو معدلة– فى طليعة المبشرين بـــ "نظرية المؤامرة" والمتحمسين لـــها وكأنـــها صـــارت الصيغة الجديدة للفكر القومى العربى. فهذه " النظرية " هى المنقذ بالنسبة لهم ، وهـــى التى تبرر استمرار وجودهم لأن التخلى عنها يضعهم أمام السؤال الذى لا مفر منه وهو : اذا كانت تجربة القوميين فى السلطة قادت الى اكبر كـــارثتين فـــى تـــاريخ العـــرب المعاصر ، فى ١٩٦٧ ثم فى ٩٠-١٩٩١، فبأى حق يدعون الى تكرارها ؟.

ولذلك فهم يجهدون أنفسهم لتدعيم التفكير التآمرى الـــذى لا بديـــل عنـــه لإخفـــاء المسئولية الحقيقية عن التدهور العربى الراهن، ولتحميل هذه المسئولية للقوى الشـــريرة المتآمرة علينا أبداً.

ثرثرة عربية !

وعندما يكون على الأمة العربية أن ترزح تحت نير حكومـــات مطلقـــة بدرجـــات متفاوتة، وأن تعانى مرضا موروثا اصاب قطاعا من نخبتها السياسية والثقافية.. يصـــير الحديث عن دخول القرن الواحد والعشرين ثرثرة فارغة خارج الزمن الذى لـــم يعـــد العرب فى داخله بالمعنى الحضارى. وما اكثر الثرثرة العربية عن القـــرن الجديـــد ، الامر الذى يوحى بأنهم حاضرون وجاهزون للسباق والتنافس. ولكن الحقيقة هى أنـــهم أبعد ما يكونون عن هذا القرن الذى يطل علينا ، وأنهم غير مؤهلين لتنـــافس يســـابق المشاركون فيه الزمن، بينما نحن لا نقوى على السير ولا تسعفنا "عكازاتنا" المنخـــورة بعد أن تمكنت منا أمراض الاستبداد والاحتكار والفساد من ناحية وعاهات الغوغائيـــة السياسية والفكرية التى تفاقم هذه الأمراض بما تؤدى اليه من تسميم الأجواء، بل تسعى الى الإجهاز على الجسد المريض بما تطرحه من "روشتة" ليست اكثر من اعادة صـــوغ السياسات التى قوضت قدرات الامة وانهكت روحـــها وعرضتـــها لأقســـى الـــهزائم والانتكاسات.

وليس أخطر من خروجنا من زمن القـــرن الجديـــد إلا تراجعنـــا المـــتزايد علميـــا وتكنولوجيا وحضاريا فى مواجهة العدو الذى تسبب وجـــوده فـــى أن نربـــك عقولنـــا وخطواتنا منذ الخمسينات، فهزمنا أنفسنا اكثر مما استطاع هو أن يتفوق علينا.

وقد حرصنا ، من باب التذكير ، أن يتضمن هذا العدد من "التقريـــر الاســـتراتيجى العربى" لمحة سريعة عن الفجوة المتزايدة بيننا وبين اسرائيل، والتى لم نتجاوز واقـــع الحال عندما وصفناها بأنها فجوة مفزعة علما بـــأن تركيزنـــا انصـــب علـــى الفجـــوة التكنولوجية ولم يشمل آثارها الاقتصادية والسياسية.

وربما لا يعلم بعض الذين قادوا الامة العربية الى المهانة الراهنـــة وبعـــض مـــن يساعدونهم على تكريس هذه المهانة أن صادرات اسرائيل من الصناعات التكنولوجيـــة المتقدمة، وفى القلب منها تكنولوجيا المعلومات (٧,٢ مليار دولار عـــام ١٩٩٨) يبلـــغ

حوالى مثلى صادرات مصر كلها (اقل من أربعة مليار دولار) . وربما لا يعرفون أن استخدام العرب جميعهم (من المحيط الهادر الى الخليج الثائر) من التكنولوجيا المعاصرة لا يصل الى ١٠% من استخدامات اسرائيل.

من أين نبدأ ؟

وليس هنا مجال الاسترسال فى مقارنات يكفى أقلها للتحذير من الخطر الهائل الذى يهدد العرب من جراء ما فعلوه بأنفسهم أو ما فعله بهم بعضهم تسلطوا عليهم وعطلوا امكانات التقدم بشعارات رنانة نحصد اليوم هشيمها.

وهذا هو ما ينبغى أن ندركه إذا اردنا أن نبدأ من جديد. لقد دفعنا ثمنا فادحاً لمنهاج ساد السياسة الخارجية لمعظم الدول العربية الرئيسية، وجعل المستقبل اسيراً للماضى، وتجاهل أن لكل مرحلة من مراحل التاريخ ظروفها. فهو منهاج ضيق الأفق لانه نظر الى العالم من ثقب الصراع التاريخى مع الغرب منذ الحروب الصليبية.

ولم يدرك اصحابه ، أن عصر الاستعمار كان يلفظ انفاسه الاخيرة فى الوقت الذى بنوا سياساتهم على أساس مواجهة الاستعمار. وربما ان بعضهم كان مدركاً ، ولكنه وجد فى هذا المنهاج سبيلاً الى تكريس سلطته واكتساب شعبية عبر تزييف الوعى العام فى ظل أنظمة تسلطية احتكرت الاعلام وحولته الى دعاية فجة فصار أداة للتجهيل الذى ما زلنا ندفع ثمنه حتى اليوم تخلفاً فى العلم والتكنولوجيا وفى السياسة والمجتمع.

فاذا أردنا أن ننقذ ما يمكن انقاذه ، فعلينا أن نبدأ بتجاوز المنهاج الذى قام على افتراض أننا مستهدفون بمخططات ومؤمرات استعمارية أو إمبريالية او عولمية، وأن الهدف الأول للدول الغربية هو سحقنا واخضاعنا وإذلالنا ، وأننا بالتالى فى حرب مستمرة لا تنتهى، وأن الغرب هو عدونا الدائم.

لقد انطلق هذا الافتراض من رؤية ضيقة للعالم كما قلنا تجاهلت أن لكل مرحلة من مراحل التطور التاريخى ظروفها وشروطها الموضوعية والذاتية. فلم تكن مرحلة الاستعمار مثلاً مجرد تعبير عن سلوك الشياطين والأشرار والنهابين، وانما كانت – قبل ذلك وأهم منه – نتاجاً لتفاوت شديد فى مستوى التطور التاريخى اتاح لجزء من العالم أن يسود غيره ويتحكم فيه لفترة.

كما كانت الظاهرة الاستعمارية تعبيراً ، فى اطار هذا التفاوت ، عن قدرة الاستعمار على استغلال اختلالات داخلية حادة فى المستعمرات السابقة. وهى اختلالات اضعفتها وأنهكتها وجعلتها قابلة لأن تستعمر.

ولذلك فاذا كان جائزاً النظر الى المرحلة الاستعمارية باعتبارها تعبيراً عن عداء الغرب لغيره من الشعوب ، فمن الجائز بالدرجة نفسها واكثر منها فهم تلك المرحلة من زاوية ما تؤدى اليه الاختلالات الداخلية من مخاطر وتهديدات.

منهاجان !

وكانت وجهتا النظر هاتان قائمتين فى معظم المستعمرات ، بما يترتب على كل منها من مواقف وسلوكيات سياسية مختلفة. فالذين ركزوا على الجانب الخاص بالعلاقة العدائية مع الغرب سلكوا طريق الحشد والتعبئة فى مواجهته طول الوقت .

أما الذين ركزوا على الجانب المتعلق بالقابلية للاستعمار فقد انشغلوا فى الأساس بمعالجة الاختلالات التى أدت اليها، فاهتموا بنشر التعليم وتقدم العلم وتوسيع نطاق المشاركة الشعبية والسعى الى مجتمع ديمقراطى وبناء اقتصاد وطنى حر قادر على الانطلاق والمنافسة، دون أن يغفلوا أهمية الحشد والتعبئة الشعبية. ولاشك أن النضال الوطنى من أجل التحرر والاستقلال فى كثير من المستعمرات السابقة ساهم فى انهاء الاستعمار. ولكن هذا النضال توازى مع تطور موضوعى احدث تغييراً فى الظروف التى صنعت الظاهرة الاستعمارية، وهى سعى الدول الاوروبية الكبرى الى اسواق لمنتجاتها ومصادر للمواد الخام، والى مواقع استراتيجية تعتمد عليها فى التنافس فيما بينها وفى ضمان خطوط الاتصال التى تربطها بباقى أنحاء العالم.

فقد تغيرت هذه الظروف تدريجياً بفعل التقدم التكنولوجى فى طرق الانتاج من ناحية ، وفى وسائل الاتصال من ناحية أخرى. وهو التقدم الذى فاق مردوده فى نصف القرن الأخير كل ما انجزته البشرية على مدى تاريخها المديد .

غير أن الذين بقوا أسرى الميراث الاستعمارى لم يتمكنوا من فهم ما حدث فى العالم، خاصة وأنهم وقعوا – فضلا عن هذا الأسر – فى قبضة تفسيرات مفارقة للواقع مستمدة من النظرية الماركسية بأشكالها المختلفة. وانطلق هؤلاء فى موقفهم من الغروب من الافتراض القائل بأن عصر الاستعمار مستمر فى صورة أخرى اقتصادية اكثر منها سياسية وعسكرية، فى الوقت الذى فعلوا عكس ما يمليه عليهم هذا الافتراض وهو بناء أوطان قوية قادرة على مواصلة عملية محاربة الاستعمار. فقد كبلوا أيدى الشعوب وحرموها من المشاركة من خلال نظم حكم قامت على حكم الفرد والحزب أو التنظيم الواحد والقمع والقهر. ولذلك قادوا بلادهم اما الى هزائم فى صراعات مسلحة أو الى أزمات داخلية كبرى. أما الذين نظروا الى الأوضاع فى الغرب من منظار أوسع وأدركوا مبكراً ما كان يحدث من تغير وسعوا الى بناء بلادهم والتحرر من العقدة التاريخية وانطلقوا الى المستقبل فهم الذين حققوا انجازات وضعتهم فى المكان الذى سعوا اليه بين دول العالم.

كيف نبدأ ؟

وبالرغم من أن الاتجاه الغالب على نظم الحكم العربية الآن هو أبعد ما يكون من المنهاج الذى قاد العرب الى ماهم فيه هوان، الا أنه ليس قريبا من المنهاج الاصلاحى

الذى يمكن الاعتماد عليه لوضع حد لهذا الهوان. فهذه النظم عازفة، بدرجات متفاوتة ، عن اجراء اصلاحات سياسية ودستورية تفتح الباب امام مشاركة شعبية حرة لا سبيل لاحياء عربى بدونها.

فقد تسبب التسلط السياسى فى اختلالات حادة اصابت المجتمعات العربية بركود شديد لابد أن يبدأ أى اصلاح بتحريكه. فالحيوية المجتمعية ركيزة أساسية للبناء الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى ، مثلها مثل الحرية اللازمة لاطلاق المبادرات الفردية الصانعة للتقدم.

وهذا هو الاصلاح الذى ينبغى أن نبدأ به القرن الجديد اذا اردنا حقاً أن يكون لنا مكان فيه.

مقدمة

ثورة المعلوماتية

السيد يسين

مستشار

مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية

◆ يدور فى العالم كله حديث عن منهج للتغيير المجتمعى الشامل، فى بداية القرن الحادى والعشرين . ولا بد لنا أن نؤكد أن التغيير مجموعة أفعال إرادية، وينبغى أن يتم وفق تصور محدد لنموذج المجتمع الذى نريد تأسيسه واقامته. ومن هنا يصح القول أن التغيير الجزئى، أو العشوائى، ونعنى بذلك هذا الذى يتم بغير خطة محددة، وفى غياب صورة نموذجية لمجتمع نريد اقامته، ليس تغييرا بالمعنى الحقيقى للكلمة.

وهنا يثور سؤال هام: من أين نستلهم نموذج المجتمع الذى نريد اقامته ؟ والجواب أنه لابد لنا أن نضع أيدينا على التطور العالمى المتسارع، والذى تظهر أبرز قسماته فى مجال تأسيس ما يطلق عليه " مجتمع المعلومات الكونى ". واذا كنا ركزنا من قبل على أن أن هناك معايير عالمية لقياس التقدم، وأن هذه المعايير ينبغى أن ترشدنا فى عملية التغيير الشامل التى نرجوها، فلاشك أنه يترافق مع هذه المعايير، تبلور نموذج اجتماعى جديد ، هو مجتمع المعلومات الكونى (١) .

ولا نبالغ اذا قلنا أن "المعلوماتية" ليست مجرد تطور أحدثته تكنولوجيا الاتصال، ولكنها ثورة بكل معانى الكلمة، ستكون لها آثار سياسية واقتصادية وثقافية بالغة العمق. وقد استكشف مختلف أبعاد هذه الثورة عالم الاجتماع الفرنسى جان لوجكين فى كتابه "الثورة المعلوماتية" الصادر فى باريس عام ١٩٩٢(٢) .

وقد خص الاقتصادى المصرى العالمى سمير أمين المعلوماتية بفصل خاص فى كتابه الهام "مناخ العصر: رؤية نقدية" الصادر هذا العام عن دار سينا للنشر. وهو يقدم تحت عنوان " نقد ايديولوجيا المعلوماتية والاتصال"، دراسة تستحق التأمل، ليس فقط من زاوية المعلومات التى تضمنتها ، ولكن جانب النقد الذى يوجهه للجوانب الإيديولوجية الكامنة فى ثورة المعلوماتية والاتصال.

ولعل بعض المعلومات التى أوردها سمير أمين تشير الى خطورة ثورة المعلوماتية ونتائجها الاقتصادية المذهلة. يقول سمير أمين ".. يمثل قطاع المعلوماتية ما لا يقل حاليا عن نسبة ٨ الى ١٠% من إجمالى الدخل العالمى، وهى نسبة تعلو على ما هى عليه فى قطاع السيارات ! وكذلك يعلو معدل نمو أنشطة المعلوماتية عما هو عليه فى جميع القطاعات الأخرى حاضرا ومستقبلا. ثم، وبالإضافة الى ذلك ، تمس المعلوماتية

(١) المقدمة التحليلية هى اعادة صياغة للدراسة المتكاملة التى نشرت بعض أجزائها فى مقالات " اوراق ثقافية " بالأهرام فى الفترة من ١٩٩٩/٩/٢٧ إلى ١٩٩٩/١١/١٨ .
(٢) جان لوجكين ، الثورة المعلوماتية ، (بالفرنسية) باريس : المطابع الجامعية الفرنسية ، ١٩٩٢

جميع الأنشطة الاقتصادية أو يكاد ، إذ أن ثلاثة أخماس العاملين بأجر علـى مسـتوى العالم يستخدمون الآن تكنولوجيات تشتبك بالمعلوماتية بشكل أو بآخر. وبالتـالى فـإن ضخامة الأرباح التى يمكن استخراجها من السيطرة على المعلوماتية تفوق التصور" .

فى ضوء ذلك كله، يعتبر المشروع القومى للمعلومات الذى طرحه الرئيس محمـد حسنى مبارك فى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات، استجابة خلاقة لثورة المعلوماتيـة، وخطة استراتيجية واضحة المعالم لدخول مصر القرن الواحد والعشرين بثقة ويقين، من تلاحمها مع التطورات العالمية. ولا نبالغ لو أكدنا أن هذا المشروع القومى للمعلومـات يعد أول ملمح من ملامح خطة التغيير الشامل التى سيتبناها الرئيس مبارك فى الحقبـة القادمة. ذلك أن خطابه لم يكن خطابا تقليديا، بقدر ما كـان خطـة متكاملـة لتحويـل المجتمع المصرى الى مجتمع معلوماتى كما طالبنا منذ زمن. وللإشارة الى خطورة هذا التحول وأهميته للاقتصاد المصرى، قرر أن يجعل لجنة التنميـة التكنولوجيـة تحـت اشرافه المباشر.

ويبقى السؤال: ماذا نعنى بمجتمع المعلومات العالمى؟ ان الاجابة عليه من شـأنها أن توضح الأبعاد المختلفة لما نعنيه بالثورة المعلوماتية.

مجتمع المعلومات الكونى

مجتمع المعلومات يأتى بعد مراحل مر فيها التاريخ الإنسانى ، وتميزت كل مرحلـة بنوع من أنواع التكنولوجيا يتفق معها . شهدت الإنسانية من قبل تكنولوجيا الصيد ، ثـم تكنولوجيا الزراعة ، وبعدها تكنولوجيا الصناعة ، ثم وصلنا اخـيرا الـى تكنولوجيـا المعلومات .

ويمكن القول أن سمات مجتمع المعلومات تستمد أساسـا مـن سـمات تكنولوجيـا المعلومات ذاتها ، والتى يمكن إجمالها فى ثلاث :

أولاها : أن المعلومات غير قابلة للإستهلاك أو التحول أو التفتت ، لأنها تراكميـة بحسب التعريف ، وأكثر الوسائل فعالية لتجميعها وتوزيعها ، تقوم على أساس المشاركة فى عملية التجميع ، والاستخدام العام والمشترك لها بواسطة المواطنين .

وثانيهما : أن قيمة المعلومات هى استبعاد عدم التأكد ، وتنمية قدرة الإنسانية علـى اختيار أكثر القرارات فعالية .

وثالثهما : أن سر الوقع الاجتماعى العميق لتكنولوجيا المعلومات ، أنها تقوم علـى أساس التركيز على العمل الذهنى (أو ما يطلق عليه أتمتة الذكاء) ، وتعميـق العمـل الذهنى (من خلال إيداع المعرفة ، وحل المشكلات ، وتنمية الفرص المتعـددة أمـام الإنسان) ، والتجديد فى صياغة النسق ، وتعنى بتطوير النسق الاجتماعى .

ويلخص بعض الباحثين إطار مجتمع المعلومات فى الملامح التالية :

١ – المنفعة المعلوماتية (من خلال إنشاء بنية تحتية معلوماتية تقوم على أساس الحواسب الآلية العامة المتاحة لكل الناس) فى صورة شبكات للمعلومات المختلفة ، وبنوك المعلومات ، والتى ستصبح هى بذاتها رمز للمجتمع .

٢ – الصناعة القائدة ستكون هى صناعة المعلومات التى ستهيمن على البناء الصناعى .

٣ – سيتحول النظام السياسى لكى تسوده الديمقراطية التشاركية ، ونعنى السياسات التى تنهض على أساس الإدارة الذاتية التى يقوم بها المواطنون ، والمبنية على الاتفاق ، وضبط النوازع الإنسانية ، والتأليف الخلاق بين العناصر المختلفة .

٤ – سيتشكل البناء الاجتماعى من مجتمعات محلية متعددة المراكز ، ومتكاملة بطريقة طوعية .

٥ – ستتغير القيم الإنسانية وتتحول من التركيز على الإستهلاك المادى ، الى اشباع الإنجاز المتعلق بتحقيق الأهداف .

٦ – أعلى درجة متقدمة من مجتمع المعلومات ، ستتمثل فى مرحلة تتسم بابداع المعرفة من خلال مشاركة جماهيرية فعالة ، والهدف النهائى منها هو التشكيل الكامل لمجتمع المعلومات الكونى .

وقد يبدو أن هذه الصورة التى رسمناها ليست سوى ضرب من الأحلام ، غير أن مجتمع المعلومات الكونى ، ليس فى الواقع حلما ، بقدر ما هو مفهوم واقعى ، سيكون هو المرحلة الأخيرة من مراحل تطور مجتمع المعلومات . وهناك ثلاثة أدلة تؤكد هذا القول :

أولها : أن الكونية GLOBALISM ستصبح هى روح الزمن فى مجتمع المعلومات القادم . ويرجع ذلك الى الأزمات الكونية المتعلقة بالنقص فى الموارد الطبيعية وتدمير البيئة الطبيعية ، والانفجار السكانى ، والفجوات العميقة الاقتصادية، والثقافية بين الشمال والجنوب .

وثانيها : أن تنمية شبكات المعلومات الكونية ، باستخدام الحواسب الآلية المرتبطة ببعضها عالميا ، وكذلك الأقمار الصناعية ، ستؤدى الى تحسين وسائل تبادل المعلومات ، وتعمق الفهم ، مما من شأنه أن يتجاوز المصالح، القومية والثقافية والمصالح الأخرى المتباينة .

وثالثها : أن انتاج السلع المعلوماتية سيتجاوز انتاج السلع المادية ، بالنظر الى قيمتها الاقتصادية الاجمالية ، وسيتحول النظام الاقتصادى من نظام تنافسى يقوم على السعى الى الربح الى نظام تأليفى ذى طابع اجتماعى يسهم فيه الجميع .

غير أنه لا ينبغي أن يقر في الأذهان ، أن تشكيل مجتمع المعلومات الكوني عملية هينة ذلك أنه يقف دونها تحديات عظمى ، ينبغي مواجهتها . وأول هذه التحديات المعركة الدائرة الآن حول " ديمقراطية المعلومات " ، والتي هي الشرط الموضوعي الذي لا بد من توفره ، وذلك لتفادي الشمولية والسلطوية .

وديمقراطية المعلومات تنهض على أساس أربعة مقومات . أولها : حماية خصوصية الأفراد ، وتعني الحق الانساني للفرد لكي يصون حياته الخاصة ويحجبها عن الآخرين . والمقوم الثاني هو الحق في المعرفة ، ونعني حق المواطنين في معرفة كل ضروب المعلومات الحكومية السرية ، التي قد تؤثر على مصائر الناس تأثيرا جسيما . ونأتي بعد ذلك الى حق استخدام المعلومات . ونعني بذلك حق كل مواطن في أن يستخدم شبكات المعلومات المتاحة وبنوك البيانات ، بسعر رخيص ، وفي كل مكان ، وفي أي وقت . وأخيرا نصل الى ذروة مستويات ديمقراطية الإعلام ، ونعني حق المواطن في الاشتراك المباشر في إدارة البنية التحتية للإعلام الكوني ، ومن أبرزها عملية صنع القرار على كل المستويات المحلية والحكومية والكونية .

وثاني التحديات التي تواجه تشكيل مجتمع المعلومات الكوني ، هو تنمية الذكاء الكوني ، وهو يعني القدرة التكيفية للمواطنين في مواجهة الظروف الكونية المتغيرة بسرعة . والذكاء يمكن تعريفه – بشكل عام – بأنه القدرة على الإختيار العقلاني للفعل الإنساني لحل المشكلات . ويبدأ الذكاء بالمستوى الشخصي لدى الأفراد ، ثم يتطور ويتعمق الى مستوى الذكاء الجمعي . وداخل الجماعة يفترض أن الذكاء الشخصي للأفراد سيتألف وينسق بينه لتحقيق الأهداف العامة لتغيير البيئة الاجتماعية ، وهو ما يطلق عليه الذكاء الاجتماعي . وهو بذاته الذي يمكن أن يتطور ليصبح ذكاء كونيا ، والذي سيتشكل من خلال الفهم الكوني المتبادل ، الموجه لحل المشكلات الكونية ، كما ظهر أخيرا في الجهود العالمية لمواجهة أزمة البيئة الانسانية ، التي تشارك فيها مختلف الدول في الوقت الراهن . ويصلح موضوع البيئة مثالا نموذجيا لإبراز تبلور الوعي الكوني ، بعدما ظهرت النتائج السلبية لمجتمع الصناعة وما أفرزه من ضروب متنوعة من تلوث الماء والهواء والتربة . ومن المؤكد أننا سنشهد في وقت قريب تشريعات قطرية ملزمة ، وتشريعات دولية ، سيكون من شأنها إدخال تعديلات جذرية على أدوات الإنتاج السائدة . ومن هنا يحق لنا القول ، أنه وعلى عكس ما يبدو حديثا نظريا فإننا نشهد في الوقت الراهن بدايات تشكيل الوعي الكوني، والذي لم يبرز فقط في موضوع البيئة ، وإنما وربما أهم من ذلك ، ظهر في موضوع القضاء على الأسلحة الذرية والكيماوية وتدميرها ، خلاصا من سيناريو فناء البشرية ، والذي كان ممكنا في عصر توازن الرعب النووي. هذا الوعي الكوني الذي يتعمق كل يوم ، ليس في الواقع سوى التعبير الأمثل عن نشوء مجتمع المعلومات الكوني.

(١)

تحديات الفضاء المعلوماتى !

حضرت اجتماع الخبراء الذى نظمته اليونسكو بدعوة من فردريك مايور السكرتير العام، لمناقشة التحديات التى تفرضها التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصال NICT .

وأدركت أننى دعيت باعتبارى باحثا علميا مهتما أشد الاهتمام ببزوغ مجتمع المعلومات العالمى وآثاره المتوقعة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كما تكشف عن ذلك أبحاثى المنشورة ومقالاتى فى الصحف السيارة.

وحين أتتبع مسيرتى العلمية منذ أن كنت باحثا بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية، فمن اليسير تبين أن اهتمامى بالإعلام اهتمام قديم، بحكم ادراكى للوظائف السياسية الهامة التى يلعبها النظام الإعلامى بكل صوره فى تشكيل الوعى الاجتماعى، فى مختلف النظم السياسية شمولية كانت أو سلطوية أو ليبرالية. غير أننا وخصوصا فى العقود الأخيرة نجابه مشكلة تطوير الإعلام التقليدى الى مجتمع عالمى للمعلومات، تلعب الدور المحورى فيه التكنولوجيا الجديدة للمعلومات والاتصال، وأبرزها – الى جانب البث التليفزيونى الفضائى من الأقمار الصناعية – شبكة الإنترنت.

ومفهوم مجتمع المعلومات العالمى مفهوم جديد ، لم يتبلور تماما بعد فى الوعى العلمى لعديد من الباحثين فى مختلف القارات ، ولذلك ليس غريبا أن ملامحه لم تتضح تماما بالنسبة للمواطنين العاديين الذين يتعامل بعضهم معه يوميا من خلال شبكة الانترنت ، ولكن بغير ادراك لأبعاده النظرية ، ونتائجه العملية السياسية والاقتصادية والثقافية.

وأعترف أنه رغم ادراكى لهذه الحقائق الخاصة بعدم ذيوع المعرفة العلمية الموثقة بمفهوم مجتمع المعلومات العالمى ، إلا أننى دهشت دهشة بالغة من الانتقادات العنيفة التى يوجهها بعض الاكاديميين المصريين للمعلوماتية . ومعنى هذا النقد غير الرشيد أنهم أولا لا يعون المعلومات الواقعية عن انتشار التكنولوجيات الحديثة للمعلومات والاتصال فى العالم، والتى يمكن تتبعها ببساطة من خلال التقارير السنوية عن المعلومات والاتصالات التى تصدرها اليونسكو. ففى هذه التقارير كنوز من المعلومات والبيانات الإحصائية عن استخدام هذه التكنولوجيات فى مختلف مناطق العالم. ومن ناحية ثانية فإقحام موضوع ايديولوجى بحت مثل سيطرة القوى الرأسمالية على " مجتمع المعلومات " العالمى من شأنه ابتداء أن يفسد عرض الموضوع ومناقشته. وهى مناقشة شبيهة باتهام العولمة بأنها ليست سوى الممارسة الرأسمالية المهيمنة فى الوقت الراهن. ومعنى ذلك سلب العولمة من أحد خصائصها الرئيسية وهى كونها نتاج تطور تاريخى طويل علمى وتكنولوجى واتصالى أخذ مداه طوال القرن العشرين. وهذا التطور نتاج ابداع عقول متعددة من مختلف بلاد العالم، وهو اذا كان قد تم فى رحم

الرأسمالية المعاصرة باعتبارها أكثر أنماط الانتاج تقدما فى الوقت الراهن، فليس معنى ذلك أن العولمة ستتجمد فى اطارها الرأسمالى الى أبد الآبدين !

وفى الرد على هؤلاء الكتاب والمثقفين المغرمين برد كل شئ معاصر الى سيطرة الرأسمالية عولمة كانت ، أو مجتمعا عالميا للمعلومات ، أسوق لهم دائما مثل الثورة الصناعية. فهذه الثورة نشأت فى أحضان النظام الرأسمالى الناشئ فى وقتها، ووجدت طبعا من النقاد المحترفين من وجهوا لها سهام النقد ، بحكم وحشية ممارساتها، وخصوصا فيما يتعلق بتشغيل العمال أكثر من خمسة عشر ساعة يوميا أحيانا، بالإضافة الى تشغيل النساء والأحداث فى ظروف غير انسانية. بل ان بعضهم دعا الى تحطيم الآلات باعتبارها الرمز الشرير لهذه الثورة، والعودة الى الريف وبساطته. غير أن التاريخ أثبت أن الثورة الصناعية تجاوزت شروط نشأتها التاريخية ، وتحولت لتصبح من أقوى الأدوات التى أدت الى تقدم الإنسانية جمعاء، بحكم ما وفرته من آلات وأدوات أدت الى اشبع الحاجات الإنسانية لملايين البشر.

وهكذا لا نستطيع بكل خفة وبساطة أن نقنع بإدانة العولمة بحكم طابعها الرأسمالى، وما تؤدى اليه فى الوقت الراهن من آثار سلبية اجتماعية تبدو فى زيادة الفروق بين الدول المتقدمة والدول المختلفة، بل وزيادة الفجوة الطبقية داخل نفس البلد بين من يملكون ومن لا يملكون. وكذلك لا يمكن أن نبادر بإدانة مجتمع المعلومات العالمى على أساس من بعض الأرقام الصحيحة عن عدد من يمتلكون الوسائل والأدوات التكنولوجية التى تسمح لهم بالاتصال عبر الانترنت للحصول على المعلومات أو للتعليم، أو لأغراض التجارة الالكترونية. ذلك أننا على مشارف تحول تاريخى خطير ، سيفوق بمراحل ما أحدثته الثورة الصناعية فى التاريخ الإنسانى.

ومن يتتبع المواقع المختلفة على الانترنت، من السهل عليه أن يتبين أن "مجتمع المعلومات العالمى" أصبح أحد الموضوعات الرئيسية التى تشغل العقل العالمى، ويكفى أن نشاهد المواقع المتعددة التى خصصها الاتحاد الأوربى لهذا الموضوع، ونتابع عشرات الندوات والمؤتمرات العلمية حوله. ومن هنا نخلص الى أن موضوع مجتمع المعلومات العالمى ليس شيئا مستقبليا ندعو له، بل إننا نتعامل معه كل يوم، ويعرف ذلك من يتعاملون مع شبكة الانترنت. كما أنه ليس من ناحية أخرى "يوتوبيا" أو مدينة فاضلة نحاول بالخيال رسم معالمها، بقدر ماهى ممارسة يومية. ألم ينشر فى العالم كله، أن التجارة الالكترونية عن طريق الانترنت ستصل عام ٢٠٠٠ الى ما يزيد عن خمسة بليون دولار ؟ أين الخيال فى هذه الحقيقة ؟

اجتماع الخبراء

اجتمعنا فى أحد قاعات اليونسكو فى باريس، وكنا حوالى ثمانية عشر خبيرا قدموا من مختلف أنحاء العالم، وكانوا ممثلين حقا لمختلف القارات. وتراوحت خبراتهم بين الخبرات الأكاديمية لمن هم أساتذة أو باحثين، وبين الخبرات العلمية لهؤلاء الذين

يعملون أساسا فى التطبيق. افتتح فردريك مايور السكرتير العام لليونسكو الاجتماع بكلمة عامة حدد فيها موقفه بحكم منصبه الرسمى من ضرورة وضع اطار عالمى يحكم الفضاء المعلوماتى. وكانت الكلمة تلخيصا لورقة هامة وزعت على الأعضاء، وقصد منها أن تكون ورقة بغرض التخطيط لسياسة يتبعها اليونسكو فى هذا المجال . كما وزعت ورقة خلفية موضوعها " ما هو دور اليونسكو بالنسبة لمجتمع المعلومات البازغ ؟ " قدمها قطاع الاتصال والمعلومات والمعلوماتية باليونسكو" كما أن الدكتور محسن توفيق أسهم بورقة ممتازة عن "تكنولوجيات الاتصال الحديثة والآمال الخاصة بالمستقبل، وان لم تخضع للنقاش. وهى تحتاج لمناقشة متعمقة بحكم تميزها فى طرح اشكاليات مجتمع المعلومات العالمى.

الورقة التى طرحها فردريك مايور تتسم بكونها ورقة الغرض منها رسم سياسة لليونسكو، وهى لذلك لم تدخل فى صميم المشكلات النظرية التى يثيرها موضوع مجتمع المعلومات العالمى. وقد قسمها الى ثلاثة أقسام وخاتمة. القسم الأول عن الطبيعة النوعية للفضاء المعلوماتى ، والثانى عن الدواعى التى تدفع اليونسكو لمحاولة صياغة اطار عالمى للفضاء المعلوماتى، والثالث عن المضمون المقترح لهذا الإطار العالمى.

بالنسبة للقسم الأول من الورقة والذى تحدث فيه عن تعريف الفضاء المعلوماتى وسماته ، فقد عرفه بأنه " بيئة انسانية وتكنولوجية جديدة للتعبير **Cyberspace** والمعلومات والتبادل. وهو يتكون اساسا من الأشخاص الذين ينتمون لكل الأقطار والثقافات واللغات والأعمار والمهن الذين يعرضون أو يطلبون المعلومات من ناحية، وشبكة عالمية من الحاسبات المرتبطة ببعضها البعض عن طريق البنية التحتية الاتصالية والتى تسمح بتداول المعلومات ونقلها بطريقة رقمية **Digital** ".

وهذه السمات – فيما يراه مايور – هى التى تدعو الى صياغة اطار عالمى للفضاء المعلوماتى على المستوى الدولى لكى يجعل مجتمع المعلومات البازغ أكثر ديموقراطية وحرية وصحة ونجاحا بالنسبة للمجتمع. وفى القسم الثانى من ورقته يرى مايور أن اليونسكو هى المؤهلة – بحكم دستورها – لكى تضع هذا الاطار العالمى.

ان اليونسكو معنية بالدفاع عن مجموعة من المبادئ القيم الأساسية مثل حرية التعبير، والامكانية العامة للحصول على المعلومات والمعرفة ، وحماية الحرية الفكرية، واحترام الخصوصية، واحترام التعددية الثقافية واللغوية. ومن وجهة نظر اليونسكو فإن ثبات المعلومات وعدم عدوانها على أحد تنبع من أهمية أن تكون المعلومات محققة للصالح العام، بحيث تسهم فى جعل مجتمع المعلومات أكثر ديموقراطية.

واذا كانت هذه المبادئ والقيم يمكن أن تترسخ فى الوعى الفردى بالنسبة لكل أعضاء المجتمع المحدد، أو على مستوى العالم، فربما لا تدعو الحاجة الى تشريع خاص لحمايتها، أما حيث تسود المصالح الخاصة التى يمكن أن تهدد هذه القيم، فإن التشريع يصبح ضرورة. ومرد ذلك الى أن وظيفة القانون الداخلى أو الدولى المعروفة، هى اقامة التوازن المطلوب بين المصالح الخاصة والمصالح العامة.

ويلخص مايور فى ختام ورقة السمات التى ينبغى أن تسم الاطار المقترح صياغتـه فى كونه ينبغى أن يكون أخلاقيا ، يستمد مبادئه من الإعلان العالمى لحقوق الإنسـان، وأن يكون مرنا لكى تتكيف معه كل دولة حسب ظروفها، وأن يكـون شـاملا بحيـث يغطى الاستخدامات التعليمية والعلمية والثقافية والترويحية فى الفضاء المعلوماتى وفـى الانترنت على وجه الخصوص، وأن يكون متعدد الأوجه، وأن يكـون أخـيرا عالميـا بمعنى شموله للحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمـع المدنـى والمؤسسـات العالمية.

ما سبق لم يكن سوى مقدمة ضرورية للحديث عن تحديات الفضـاء المعلومـاتى، وبزوغ مجتمع المعلومات العالمى، كنمط جديد من المجتمعات ، ينتقل اليه تدريجيـا – وان كان بثبات – المجتمع المعاصر.

(٢)
سياسات المجتمع المعلوماتى

لابد أن نعترف بأننا فى بداية عهد الدراسة العلمية المنهجية للمجتمـع المعلومـاتى. فنحن أمام تخلق نموذج مجتمعى جديد ، يكشف كل يوم عن وجه من وجوهه. ولكـن الباحث المتابع لأحدث البحوث فى العالم عن عصر المعلومات والمعلوماتية، يسـتطيع أن يدرك أننا – كباحثين فى العلوم الاجتماعية – على وشك صياغة نظرية عامة عـن مجتمع المعلومات العالمى بكل تجلياته المختلفة. ويبرز على وجه الخصوص جمـهرة من العلماء الاجتماعيين المهتمين بالموضوع، يحاول كل واحد منهم بإنتاجـه العلمـى المتميز أن يكون كارل ماركس القرن الحادى والعشرين. واذا كان كارل ماركس قد قام بتشريح النظام الرأسمالى فى القرن التاسع عشر والكشف عن قوانينه ، مما ترك آثـارا معرفية بالغة العمق على فكر القرن العشرين، فإن هؤلاء العلماء الاجتماعيون يقومـون الآن بدور مشابه فى التنظير لعصر المعلومات ، واكتشاف قارته المجهولة ، وصياغة قوانينه العامة.

السياق العالمى

وكانت ندوة الخبراء باليونسكو التى أشرنا اليها فى البدايـة ، بمناقشـاتها الخصبـة تدخل فى صميم مشكلات عصرنا. ويدل على ذلك ورقة الخلفية التى وزعت فى النـدوة وأعدها قسم "الاتصال والمعلومات والمعلوماتية" عن الـدور الـذى ينبغـى أن يلعبـه اليونسكو فى مجال مجتمع المعلومات ، وهى الورقة التى سنعرض خطوطها العريضة، لأهمية ما تناولته من موضوعات.

وأول ما يلفت النظر أن هذه الورقة البحثية الموجزة عنيت أولا بتحديـد وتكييـف اللحظة التاريخية التى يمر بها فى الوقت الراهن المجتمع العالمى. فتقرر فى بدايتـها أن

"التسارع الدرامى فى نمو واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فى السنوات القليلة الماضية قد أطلق عملية على مستوى العالم للانتقال من المجتمع "الصناعى" الى المجتمع "المعلوماتى" . وفى عبارة قاطعة تؤكد الدراسة أن عمق هذه العملية ونتائجها وتطبيقاتها الاقتصادية والثقافية ستكون أعظم مما أحدثته الثورة الصناعية التى تمت فى الماضى. ذلك أنه فى مجال الأعمال والتعليم والتدريب والبحث وحتى الترفيه ، وبعبارة مختصرة كل جوانب الحياة، أخذت تتأثر باطراد بالشبكات الالكترونية وتكنولوجيات "المالتى ميديا" (الاعلام متعدد الوسائط)، والذى يفتح فرصا وينشئ تحديات متعددة للجميع.

ونحن نمضى بسرعة لندخل عالم الألفية الثالثة، ينبغى علينا أن نفهم التغيرات الجوهرية التى ستحدثها "ثورة المعلوماتية". ولعله أقرب ما يكون الى الدقة تكييفنا للحظة المعرفية الراهنة على مستوى العالم، بأنها لحظة توقف، تمهيدا لانطلاقة جديدة نظرية ومنهجية. فالمشكلات المعروضة أمامنا تتحدى المناهج والنظريات العلمية والاجتماعية التى سادت طوال القرن العشرين. وقد سبق لنا فى دراسة منشورة أن أكدنا أن العلوم الاجتماعية من قبل، لم تكن تجد صعوبة فى وصف الظواهر المختلفة، والتحدى أمامها كان يتمثل فى تفسير هذه الظواهر.

اليوم أصبح التحدى يكمن فى قدرة الباحث العلمى على وصف الظواهر ذاتها! فقد برزت - بعد سقوط النظام الدولى الثنائى القطبية - ظواهر سياسية واقتصادية وثقافية جديدة ، وغير مألوفة ، وأصبحت تتحدى المنطق السائد. ومن هنا تبرز الحاجة الى صياغة مناهج ونظريات جديدة تقوم على تضافر التخصصات العلمية، قادرة على قراءة نص العالم الذى أصبح فى غاية التعقيد. وتقرر ورقة اليونسكو بذكاء نحن لسنا فى حاجة فقط الى مناهج ونظريات جديدة ، نحن فى المقام الأول فى حاجة الى تنمية ذهنيات مختلفة وبلورة اتجاهات مستحدثة، حتى نستطيع التعامل مع النموذج الحضارى الجديد البازغ، الذى يعد مجتمع المعلومات والمعرفة أحد أركانه الأساسية.

ومن أهم سمات المشهد العالمى الراهن توفر إرادة سياسية لدى دول متعددة لتدعيم عملية بناء مجتمع المعلومات العالمى، وخصوصا فيما يتعلق باستحداث أطر قانونية جديدة ومعايير لتشجيع تنمية البنى التحتية المعلوماتية والربط بينها. وهناك مشروعات لانشاء "طرق معلومات سريعة" لتدعيم عملية تبادل الخدمات والمنتجات المعلوماتية على نطاق عالمى. غير أنه ينبغى أن نلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة هى التى تقود هذه العملية، فى حين أن عددا كبيرا من بلاد العالم ما يزال يلهث لتوفير خدمات التكنولوجيات القديمة مثل التليفزيون والتليفون أو حتى الكهرباء. غير أن نظرة متفائلة على المستقبل، تجعلنا نقرر أن تكنولوجيات المعلومات والاتصال الجديدة ستفتح فرصا لا حدود لها أمام كل المجتمعات الإنسانية وخصوصا فيما يتعلق بابتداع وسائل جديدة للوصول الى المعلومات وتوزيعها وتداولها بأسعار رخيصة. وهناك أمثلة متعددة على دول نامية نجحت فى استخدام التكنولوجيات الحديثة فى مجالات التعليم والصحة، وذلك

لكسر الحلقة الشريرة التى تتمثل فى الفقر والانعزال، وكذلك بالدخول بجسارة فى عـالم صناعة برامج الكمبيوتر. ويمكن القول بدون مغالاة أن النخب السياسية الحاكمـة فـى عديد من بلاد العالم النامى أصبحت تعى بفهم دقيق أهمية الثورة المعلوماتية. ويكفى فى هذا الصدد أن نشير الى المؤتمر الأول لنهضة المعلومات الذى انعقد منذ أسـابيع فـى القاهرة ، وألقى فيه رئيس الجمهورية خطابا بالغ الأهمية ، كان فى الواقع خطة متكاملة لتحويل المجتمع المصرى الى مجتمع معلوماتى. وتضمنت الخطة المقترحة العنـاصر الاقتصادية، كما أنها أشارت بوعى دقيق الى أهمية النتائج المعرفية والثقافية التى يمكن أن يجنيها المجتمع المصرى من هذه العملية الكبرى، والتى من شأن تنفيذها الالتحـام بحركة التطور العالمى، والتى يحكمها قانون أساسى هو الانتقال من المجتمع الصنـاعى الى المجتمع المعلوماتى.

غير أنه ينبغى أن نؤكد أن المجتمع المعلوماتى المنشود لن يتاح له تحقيـق أهدافـه الحقيقية ، إلا اذا استطاع تمكين كل المواطنين من خلال الوصول الى منابع المعرفـة واستخدامها. ويتطلب ذلك فى الواقع جهودا فى مجال محو الأمية الهجائية أولا، ثم فـى مجال محو الأمية الخاصة بالكمبيوتر، ونشر الثقافة العلمية، والتعريف بالتكنولوجيـات الحديثة ، واتاحة الفرصة الواسعة أمام جماهير المواطنين للتدريب عليها. ان ذلك مـن شأنه أن يحل جانبا هاما من مشكلة البطالة، والتى ترد – فى بعض جوانبـها – الـى الافتقار الى المهارات الخاصة بالكمبيوتر ، حيث أخذ يشتد الطلب على العناصر القادرة على التعامل بلغة المجتمع المعلوماتى فى الحكومة أو فى القطاع العام أو فى القطـاع الخاص.

المعلوماتية والتنمية الإنسانية

سيكون القرن العشرين العصر الذى ستهيمن عليه المعرفة بكل صورها. ومن هنـا يمكن القول أن المعلومات مع أهميتها القصوى فى السياق العالمى الجديـد ، سـتكون محدودة القيمة ان لم تتحول الى معرفة. لأننا نتحول الآن بثبات الى ما يطلـق عليـه "اقتصاد المعرفة" ، وأصبحت هناك فئة اجتماعية جديدة يطلق عليها "عمال المعرفة".

ومن المعروف أن تنمية التعليم والعلم والثقافة أصبحت تعتمد اعتمادا كبـيرا علـى الاستخدام الصحيح للمعلومات وأدوات الاتصال. وسينعكس ذلك على البرامج التعليمية، وعلى التعليم عن بعد، وعلى المكتبات المتطورة ، وعلـى الأرشـيفات التـى تعتمـد التكنولوجيات الحديثة . كل هذه التطورات ستؤدى الى طفرة نوعية فى التعليم والبحـث العلمى، وفى التنمية الإنسانية عموما، بل ان بعض هذه التكنولوجيات وأبرزها شـبكة الانترنت، ستؤدى الى تأثير بالغ العمق على طبيعة المعرفة الانسـانية ذاتـها، بحكـم تسارع وتعمق التراكم المعرفى، واتاحة الفرصة للباحثين لكى يدرسوا الظواهـر مـن مختلف زواياها وأقطارها ، مما سيؤدى الى القضاء على تفتت المعرفة، وهى الظـاهرة

التى ميزت القرن العشرين بحكم ازدياد التخصصات العلمية وتفرعها، والعـودة مـرة أخرى الى نمط المثقف الموسوعى الذى كان سائدا فى عصر النهضة.

غير أنه هناك تحديات جديدة تقف اليوم أمام المجتمع الانسانى، وهو بصدد التحـول الى مجتمع معلوماتى. ولعل أخطر هذه التحديات هى قدرة جماهير الناس العاديين على النفاذ الى مصادر المعلومات والمعرفة. وهذه القدرة تتطلب أولا التطوير الجذرى للبنية التحتية للاتصالات فى كل بلد (التليفونات ، شبكات الاتصال ...الخ) وتتطلـب ثانيـا رخص تكلفة الوصول الى مصادر المعلومات (تكلفة الاشتراك فـى شـبكة الانـترنت مثلا). غير أنه من أهم ذلك القضاء على الآمية السـائدة فـى مجـال التعـامل مـع التكنولوجيا. بغير احداث تغييرات جذرية فى هذه المجالات ، فإن مجتمع المعلومـات العالمى سيخلق بالضرورة طبقية عالمية أولا بين دول الشمال ودول الجنوب (راجع فى التقارير السنوية لليونسكو عن المعلومات والاتصال الاحصائيات الخاصة بتوزيع أجهزة الاتصالات فى العالم) وثانيا داخل كل مجتمع بين من يملكون القدرة على النفـاذ الـى مواطن المعلومات والمعرفة، وهؤلاء العاجزين عن ذلك لأسباب شتى.

ان لم تستطع الجماهير العريضة أن تمتلك الوسائل التى تمكنها من الالتحام بـروح العصر التى تشجع على التعددية وتحترم التنوع الانسانى، فقد لا تجد أمامها من سـبيل سوى الانسحاب الى "كهوف" خصوصياتها الثقافية، مما يحكم عليها بالانعزال والجمود، الذى قد يؤدى الى نمو ثقافة العنف والتعصب.

ان مجتمع المعلومات العالمى يقدم بحسب تعريفه وعودا متعددة فيما يخص بتوسـيع دائرة حرية التفكير وحرية التعبير. ولعله من الميزة الكبرى لتكنولوجيـات الاتصـال الحديثة، وأهمها شبكة الانترنت أنها سمحت لملايين البشر من المتعاملين معها مـن أن يمارسوا حق حرية التفكير والتعبير من خلال استخدام البريد الالكترونى والانضمام الى جماعات النقاش، وأهم من ذلك تأسيس مواقع خاصة على شبكة الانترنت ، ينشر فيـها الناس والأحزاب وحتى الجماعات الثورية المناضلة أفكارها على العالم، ليس ذلك فقـط ، بل تتيح لهم تلقى ردود فعل المشتركين فى الشبكة إزاء هذه الأفكار بحكم الخصـائص التفاعلية للانترنت. ولعل ما يحد من عمق هذا التطور الهائل أن عدد المشاركين فـى الانترنت على مستوى العالم لا يزيد عن مائة مليون شخص فى أحسن التقديرات، وهو ما يعد نسبة ضئيلة من مجموع السكان فى العالم. ولكن مع ذلك يعد الأمل موجـودا ، أنه مع توسيع شبكات الاتصال، وخفض التكاليف ، فإن أعدادا كبيرة ستنضم الى هؤلاء الذين أصبحوا فعلا أعضاء فى مجتمع المعلومات العالمى.

لقد آن الآوان الانتقال من المجتمع الصناعى الى المجتمع المعلوماتى العالمى.

(٣)

تقييم المجتمع المعلوماتى

ليس هناك شك فى أن مجتمع المعلوماتى العالمى البازغ قد بدأت تتضح معالمه الرئيسية وقسماته البارزة ، بعد أن أصبح حقيقة واقعة، وخصوصا فى المجتمعات المتقدمة. فى هذه المجتمعات أصبحت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة هى التى تهيمن على الفضاء المعلوماتى والمعرفى ، فى مجالات البحث والتدريب والتجارة والأعمال والترفيه. ولا يعنى ذلك أننا استطعنا أن نصوغ نظرية اجتماعية وثقافية شاملة ، تصف وتحلل وتفسر بنية هذا المجتمع ، أو تتنبأ بوقعه على مجمل الحياة الإنسانية. على العكس نحن – كعلماء اجتماعيين – على عتبة اكتشاف هذه القارة المجهولة، من خلال اسهامات العلماء وجهود الجمعيات العلمية والمنظمات الدولية.

والمتتبع لأحدث الدراسات العلمية فى الموضوع، قد يفاجأ بأن هناك خلافات شديدة بين الباحثين حول الآثار الايجابية والسلبية لمجتمع المعلومات العالمى. لا بأس بوجود هذه الخلافات الفكرية، لأن من شأنها أن تجلو وجه الحقيقة من ناحية ، وأن تهبط بمستوى الوعود العظمى التى يعدنا بها أنصار هذا المجتمع الى مستوى الواقع، الذى تكشف عنه الاحصاءات المقارنة حول توزع هذه التكنولوجيات الجديدة على مستوى العالم، والفروق الرهيبة فى عدالة التوزيع – ان صح التعبير – بين الدول المتقدمة والدول المختلفة. غير أن ما يقلق الباحث العلمى الموضوعى حين يحلل هذه الخلافات الفكرية ، أنها أدت الى استقطاب إيديولوجى، أنها أدت الى استقطاب إيديولوجى بين المتفائلين والمتشاءمين. وهو شبيه تماما بالخلاف بين أنصار العولمة وخصومها . فأنصار المجتمع المعلوماتى العالمى يقررون بكل يقين أنه أكبر ثورة فى تاريخ تطور الإنسانية، بل ان الثورة المعلوماتية –فى نظرهم– تفوق كل ما سبقها من ثورات كالثورة الصناعية ، أو اختراع المطبعة، وقل نفس الشئ عن الاختراعات الباهرة فى تاريخ الاتصالات الإنسانية، كالتليفون والتلغراف والفاكس. أما خصوم هذا المجتمع المعلوماتى البازغ فهم يعددون سلبياته ولا يرون فى ظهوره أى ايجابية، ويركزون بأسلوب درامى على المصائب التى ستحل على العالم من جراء ذيوعه وانتشاره، وخصوصا فى مجال زيادة الفجوة بين من يتصلون ويعرفون والمحرومون من ذلك، سواء على مستوى المجتمعات فى الشمال والجنوب، أو على مستوى الأفراد داخل كل مجتمع.

وعلى كثرة قراءاتى فى الموضوع فى المراجع الانجليزية والفرنسية ، لم أجد دراسة شاملة وجامعة فى مجال عرض هذا الخلاف تماثل الورقة البحثية التى أعدتها الدكتور محسن توفيق أستاذ الاتصالات والخبير الدولى المرموق، الذى يرأس وحدة المشاريع الخاصة فى اليونسكو. وهذه الورقة وزعت على أعضاء الندوة العلمية التى

نظمتها اليونسكو عن تحديات وسائل التكنولوجيات الجديـــدة فـــى مجـــال المعلومـــات والاتصالات والتى شاركت فيها.

وميزة الورقة البحثية للدكتور محسن توفيق أنه عالج الموضوع من منظور شـــامل، ولم يقنع بتحليل الظواهر التكنولوجية لمجتمع المعلومات ، كما أنه طبق أيضـــا بشـــكل خلاق منهجية التحليل الثقافى ، بالنسبة لحجج معسكر أنصار المجتمع المعلوماتى الـــذى يقدمونه باعتباره الجنة الموعودة للجنس الإنسانى، أو خصومه الذين يقدمون له صـــورة قاتمة وكئيبة عن المستقبل.

من المعلومات الي المعرفة

فى فقرة مبدئية يستعرض الدكتور توفيق مراحل التطور التكنولوجـــى فـــى عـــالم الاتصالات والمعلومات والمعرفة بصورة مركزة، ويقرر أنه اذا كان المجتمع الانســانى قد انتقل منذ آلاف السنين من مجتمع الصيد الى المجتمع الزراعى الذى استمر حوالـــى عشرة آلاف سنة ، فإن المجتمع الصناعى لم ينشأ الا منذ مائتى سنة. وها نحن اليـــوم نشهد عملية الانتقال الكبرى الى المجتمع ما بعد الصناعى الذى بشر به منذ أكثر مـــن ثلاثين عاما عدد من علماء الاجتماع الرواد، ربما كان على رأسهم عـــالم الاجتمـــاع الأمريكى دانيل بل. وهذا المجتمع ما بعد الصناعى هو الذى أصبح يطلق عليه اليـــوم "المجتمع المعلوماتى" والذى يتحول ببطء – وان كان بثبات – لكـــى يصبـــح مجتمـــع المعرفة. وربما كانت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة تنمو بصورة غـــير مسبوقة فى التاريخ الإنسانى، مما جعل محـــاولات ضبطـــها مـــن الناحيـــة القانونيـــة والاجتماعية مسألة فى غاية الصعوبة . ويقرر الدكتور توفيق أن القوة الدافعة وراء هذه العملية ، ليست هى السعى لتحقيق الصالح العام ، بقدر ماهى قوة السوق " بحثـــا عـــن الربح، والتى تعمقها العولمة ، بما تتضمنه من رأسمال وتكنولوجيا. وهذه التكنولوجيات الجديدة أحدثت انقلابا فى عالم الثروة والقوة على مستوى العالم ، وداخل كل بلد علـــى حدة. وقد أدت الى تغيرات كونية فى المجالات الاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافيـــة ، وعلى المستوى المحلى أيضا . وقد زادت من نفوذ وهمية الشركات متعددة الجنســيات وكذلك الجمعيات غير الحكومية، وذلك على حساب الحكومـــات والـــدول. وقـــد أدى تطبيقها وذيوع الى تغيرات جوهرية فى أساليب الحياة والعمل، وفى الصناعة والتجـارة ، والاتصالات ، والإدارة ، وفى عديد من المجالات الإنسانية. ويقرر الباحث أنـــه اذا كان فى الإمكان قياس التقدم التكنولوجى لهذه الوسائل الجديدة ، فإن تحليل وقعها بـــالغ الصعوبة ، لأنه يتعلق بمزيج مركب من العوامل التكنولوجية والاقتصادية والاجتماعيـــة والثقافية.

وقد ترافق مع هذا التطور التكنولوجى ظهور الأساليب الرقمية **Digital** القادرة علـــى تحويل النص والصوت والصورة الى علامات رقمية يمكن نقلها من خـــلال الحاســب الآلى. والمعلومات المحولة بهذه الصورة يمكن ارسالها من مصادرة متعددة من خـــلال

شبكة واحدة ، وبطريقة فائقة الجودة. ولا ننسى فى هذا المقام أهمية ابتكار الأنظمة التفاعلية التى لم تكن موجودة من قبل **Interactive Systems**.

ويرسم الباحث ببراعة خط التطور الذى بدأ منذ التسعينات من النفاذ access الى طرق المعلومات السريع، والانتقال الى المجتمع المعلوماتى (حيث يمكن تجميع وتحليل وتوزيع المعلومات) ثم التحول من بعد الى المجتمع المؤسس على المعرفة. ولعل مما يشهد على ذلك أنه فى العامين الماضين ركزت الأبحاث على العلاقة بين المعرفة والتنمية. ويلاحظ الباحث بذكاء أن المسألة لم تحتج الى بضعة سنين لاكتشاف العلاقة الهامة بين المعرفة والتنمية ، فى حين أن اكتشاف العلاقة بين البيئة والتنمية احتاج الى ١٥ سنة (وهى الفترة التى انقضت بين مؤتمر استوكهلم عام ١٩٧٢ حتى تقرير "مستقبلنا المشترك" الذى صدر عام ١٩٨٧) .

ويخلص الباحث الى نتيجة هامة مؤداها أنه بالرغم من الأهمية الكبرى للثورة المعلوماتية وآثارها المحتملة الاجتماعية والاقتصادية ، فليس هناك حتى الآن جهد عالمى منسق لدراسة الظاهرة فى عمقها، ومحاولة استخلاص النتائج لصياغة سياسات على المدى القصير والمدى الطويل، لكى تطبق على المستوى الكونى. ويضيف أنه يبدو أن معرفتنا وتقييمنا لهذه الثورة الكونية المتعددة الأبعاد هى معرفة ناقصة للغاية ومشتتة فى نفس الوقت.

واذا كنا يمكن أن نتفق معه فى الشق الأول من حكمه ، والمتعلق بغياب سياسات كونية تسعى الى ضبط عمليات الثورة المعلوماتية ونموها المطرد لتطبق على المدى القصير والمدى الطويل، إلا أننا نختلف معه بالنسبة للمعرفة العلمية الراهنة عن الثورة المعلوماتية. وأستطيع أن أؤكد – من خلال متابعتى العلمية التى استمرت سنوات حتى الآن – أن الجهود البحثية وخصوصا فى مجال العلم الاجتماعى، غطت ميادين واسعة وطبقت مناهج وأساليب بحث متعددة، ووصلت الى نتائج علمية مثيرة. ويكفى أن أشير الى عديد من المجلات الالكترونية الموجودة على شبكة الانترنت ، ومن أبرزها مجلة **Cyber Socioloqy** : أى "علم اجتماع الفضاء المعرفى" ، ومجلة "ثقافة الفضاء المعرفى **Cuber Culture** . وتختص المجلة الأولى بالدراسة العلمية المنهجية للظواهر الخاصة باستخدامات وتطبيقات وسائل الاتصال والمعلومات والحديثة وللآثار الاجتماعية لها، بتطبيق مناهج علم الاجتماع وعلم الأنثروبولوجيا ، والاخرى تختص بممارسة منهجية التحليل الثقافى على أرفع مستوى لدراسة الآثار الثقافية للثورة المعلوماتية، سواء بشكل مقارن بين مجتمعات شتى متباينة فى درجة التطور الحضارى أو بالنسبة لبلد معين.

قد يرد علينا أن العلم الاجتماعى مازال فى المراحل الأولى لاستكشاف هذه القارة المجهولة ، ونعنى الثورة المعلوماتية، بمعنى أنه قد تكون قد تجمعت لدينا عديد من النتائج ولكن هل لدينا نظرية شاملة تفسر لنا طبيعة هذه الثورة ، وقوانينها الحاكمة ؟

وردنا على هذا السؤال هو بالايجاب . فقد صدر هذا العام ، ومنذ شهور قليلة كتاب موسوعى لأحد علماء الاجتماع الامريكيين فى ثلاثة أجزاء عن عصر المعلومات

يتضمن لأول مرة فى تاريخ العلم الاجتماعى العالمى نظرية شـــاملة ، اســتطاعت أن تعرض وأن تحلل وأن تفسر ، بل وأن تتنبأ بمسار الثورة المعلوماتية. وفى تقديرنـــا أن هذه النظرية ، ستسمح لنا كباحثين فى العلوم الاجتماعية أن نعمق البحث الاجتمـــاعى والثقافى فى آثار هذه الثورة ، وخصوصا بالنسبة للبلاد النامية التى ننتمى اليها.

واذا كان الباحث يرى أن أغلب ميزانيات البحث والتطوير تتجه الى مجـــال تنميـــة تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الحديثة وتوسيع دائرة ســـوقها ، وغيـــاب المجـــهود العالمى الذى يتجه لرسم صورة كونية عن المستقبل ، فيخيل الينا أنـــه يتجـاهل هنـــا المشاريع العالمية الكبرى التى برزت فى السنوات الأخيرة فى هذا المجال. ويكفـــى أن نشير الى "المشروع الألفى" الذى تقوم به منذ سنوات جامعة الأمم المتحدة فى طوكيـــو باليابان، والتى تصدر تقريرا سنويا عن صورة المستقبل. وبالاضافة الى ذلـــك هنـــاك عشرات من مراكز البحوث المستقبلية والجمعيات العالمية، التى تركز جـــهودها علـــى دراسة آفاق القرن الحادى والعشرين فى مجالات التكنولوجيا والعلم والسياسة والثقافـــة والاجتماع .

ولعل هذه والحقيقة تدعونا الى تأمل الوضع المتردى للدراسات المستقبلية فى الوطن العربى . فمنذ أن انتهى المشروع العلمى الكبير لمركز دراسات الوحدة العربيـــة عـــن مستقبل الوطن العربى الذى نشرت أعماله فى كتب متعددة ، لا نجد فى الميدان دراســـة مستقبلية مشابهة، مع شدة حاجتنا اليها وخصوصا بعد الانقلابات العالمية الأخيرة التـــى غيرت جذريا من اوضاع المسرح العالمى .

وربما من بين الأمور التى تعطينا الأمل فى ازدهار الدراسات المستقبلية فى بلادنـــا، الدراسة المستقبلية الهامة التى يقوم بها منتدى العالم الثالث بالقاهرة وبإشراف أســـتاذنا الدكتور اسماعيل صبرى عبد الله الاقتصادى المرموق ومع مجموعة من خبرة الخبراء المصريين فى التخصصات المختلفة. وبغض النظر عن ملاحظاتنا النقدية على منـــهج هذه الدراسة الرائدة ، فهى تفتح الباب واسعا وعريضا أمام علم المستقبل فى مصر .

(٤)

الفردوس المعلوماتى الموعود !

السؤال الرئيسى الذى ينبغى طرحه بالنسبه لتكنولوجيات المعلومـــات والاتصـــالات الجديدة هو هل تفتح هذه التكنولوجيات باب الفردوس أمام الانسانية ، حيث يتاح للبشـــر لأول مرة الاتصال بين بعضهم البعض بطريقة مباشرة وبغض النظر عن تعدد ثقافاتـــهم ، وتباعدهم مكانيا ، بالاضافة الى انفتاح أبواب المعرفة أمامهم بكـــل فروعـــها ؟ أم أن هذه التكنولوجيات التى يذيع استخدامها فى البلاد المتقدمة ستوسع الهوة بيـــن الشـــمال والجنوب ، بل وبين القادرين على الاتصال فى نفس المجتمع الواحد وغير القـــادرين ، وتصبح بالتالى كما لو كانت جحيما مرفوضا ؟

لقد سبق أن أشرنا أن المتابع للتراث العلمى الخاص بعصر المعلومات العالمى من السهل عليه أن يرصد ظاهرة الاستقطاب الايديولوجى - ان صح التعبير - بين المتفائلين والمتشائمين . وقد أجاد الدكتور محسن توفيق فى ورقته البحثية الممتازة التى قدمها لندوة اليونسكو فى تجميع حجج المتفائلين والمتشائمين . وقد لخص الدكتور توفيق " عقيدة " المتفائلين حين قرر فى عبارة جامعة أنهم يؤمنون أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الحديثة ، ستقود العالم الى مجتمع عالمى أكثر اتصالا ببعضه ، وأكثر تمارسا مما سيؤدى الى مستقبل أكثر اشراقاً .

وفيما يلى تلخيص للحجج التى يستندون اليها :-

١- يتوقع فى عالم المستقبل أن يصبح بمثابة سوق للمعلومات يستطيع فيه الناس من خلال حواسبهم الآلية أن يشتروا وأن يبيعوا المعلومات ، وأن يتشاركوا فى الوصول اليها . وستتعدد الاستخدامات لهذه المعلومات فى مجالات التجارة والصحة والتعليم والادارة والأنشطة الحكومية ، وفى مجالات الترفيه المتنوعة ، مما سيؤثر على الانشطة والمجتمع والتاريخ .

٢- إن سرعة التطور فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالا من شأنها أن تتحدى العقل الانسانى لكى يفكر بطريقة أفضل وأسرع ، لكى يصبح أكثر معرفة وفعالية وانتاجية . وهذا فى حد ذاته سيؤدى الى التوزيع العادل للثروة الكونية فى سياق اقتصاد يقوم على الرخاء فى القرن القادم ، حيث تربط تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المجتمعات ببعضها البعض ، وبذلك ستختفى مشكلة من يملكون ومن لا يملكون فى مجال الثروة والاتصال والمعرفة معاً .

٣- مثلما أدى تطور الطباعة فى منتصف القرن الخامس عشر الى اضفاء الطابع الديموقراطى على المعرفة ، فإن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستسرع من سيطرتنا على المعرفة . ذلك أن الثروة المعرفية الكونية من خلال هذه التكنولوجيات تحمل فى طياتها الوعد بالقضاء على العزلة فى العالم ، بفضل توافر المعلومات وغرازتها . ومن شأنها أنا تجعل الدول النامية تحرق المراحل المكلفة من عملية التنمية ، وتركز جهود العقل الانسانى المعولم لحل المشكلات الحادة .

٤- يممكن أن تصبح فكرة الحرية العالمية من خلال الاتصال والحوار عبر شبكة الانترنت حقيقة فى المستقبل . ذلك أن الاتصالات بين الأفراد المتباعدين مكانيا قد تحل محل وسائل الاعلام المسموعة ، بالاضافة الى الامكانيات الهائلة لممارسة حرية التفكير وحرية التعبير . لقد أعطت تكنولوجيات المعلومات والاتصالات القوة للناس ، وهم بالفعل يستخدمونها . والشاهد على ذلك أن أجيال الشباب تستثمر بقوة فى الانترنت بغير أن يتوفر لديهم تمويل ضخم ، ولكنهم يعتمدون على المعرفة والابداع .

٥- تقدم شبكة الانترنت إمكانيات لنشوء ثقافة تقوم على التسامح ، ولعلها ايضا تسهم فى اشاعة الديموقراطية فى المجتمعات ، واعادة قيمة الاحساس بالمشاركة فى

المجتمع . وفى الوقت الذى تشاهد فيه مجتمعات محلية تقليدية تتسم بالجمود ، فإن ما يطلق عليها المجتمعات المفترضة Virtal والمجتمعات المتصلة ببعضها عن طريق شبكة الانترنت فى حالة نمو سريع .

٦- هناك توقع بأن الديموقراطية ستتسع دوائرها فى العقود القليلة القادمة وسيمارسها الناس على اختلافهم ، ولاشك - فى نظر المتفائلين - أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لديها الامكانية والقدرة على اعادة احياء القيم الديموقراطية ، واضفائها على المؤسسات السياسية . ذلك أنها تستطيع أن تربط بني الناس وتزيد من تمكينهم داخل كل مجتمع على حدة ، وعلى مستوى العالم أجمع كما لم يحدث من قبل .

وهى تقدم امكانيات الاتصال التفاعلى ، والنفاذ الخلاق لمصادر المعلومات ومراكز اتخاذ القرار ، حيث يمكن المشاركة فى المعلومات بغير تكاليف مالية . وكل هذا سيعطى الامكانية لمعرفة المعلومات والبدائل المختلفة ، مما سيحسن من عملية اتخاذ القرار . وهناك علامات على أنه فى المستقبل فإن فكرة النظام يمكن أن تنبع من النسق الاجتماعى ذاته .

٧- من شأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقضى على حواجز الزمان والمكان ، ومن شأنها ذلك أن يغير الطريقة التى نعيش بها ، مما يرفع من مستوى الوعى الاجتماعى فى العالم . وهناك توقعات بأن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستنفذ الى كل مجالات الحياة ، وستصبح هى مع مرور الزمن الأداة الرئيسية للتغيير الاجتماعى .

٨- هناك نهضة الآن فى مجالا الترجمة الآلية ، وفى ضوئها تستطيع تكنولوجيات المعلومات والاتصالات أن تقضى على الحواجز بين لغات العالم، وتشجع الحوار الثقافى بين الناس على مستوى العالم كله . إن من شأنها - يقول المتفائلون - أن تحسن من نوعية الحياة على المستوى الكونى ، حيث سيتاح حتى للمناطق البعيدة أو الهامشية أن تصل لمراكز المعلومات الصحية والخدمية ، وكذلك الاستفادة من شكل وسائل التعليم عن بعد ، وحتى التمتع بامكانيات الترويح ويستطيع الناس باستخدامهم شبكة الانترنت أن يعملوا وهم داخل بيوتهم لحساب أى مشروع أو شركة فى العالم . وقد أصبحت هذه الممارسات واقعا بالفعل ، أو على العكس قد تشجعهم على مغادرة المدن ، والسكن فى مناطق ريفية ، ومعنى ذلك اتساع دائرة المراكز الريفية على حساب المراكز الحضرية .

موضوعية الصورة المتفائلة :

ما سبق كان تلخيصا أمينا لما أورده الدكتور محسن توفيق عن حجج المتفائلين بالانجازات والمكاسب الخارقة التى ستقدمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة . ولعله حان الآن اثارة السؤال الرئيسى : ما هى موضوعية هذه الحجج ؟

أول ملاحظة نقدية نقدمها أننا ضد المنطق الذى يذهب – فى الموضوعات الهامة الخلاقة – الى ابراز كل الجوانب الايجابية واخفاء الجوانب السلبية . فهذا التحيز المسبق للتطور التكنولوجى المبهر الذى حدث فى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من شأنه أن يخفى حقيقة السلبيات التى لابد لها أن تصاحب أى تطور تكنولوجى جديد .

ولنأخذ على سبيل المثال ما يذهب اليه المتفائلون بأنه ستنشأ فى المستقبل سوق عالمية للمعلومات يستطيع الناس من خلالها ممارسة البيع والشراء ، والحصول على معلومات فى مجالات الصحة والتعليم . ويمكن القول أن هناك مؤشرات على بداية تخلق هذه السوق العالمية ، ولعل الاحصاءات الخاصة بالتزايد الضخم فى معدلات التجارة الالكترونية يؤكد ذلك . ولكن من هم المتعاملون فى هذا المجال ؟ هم فى الواقع الشركات التجارية ورجال الاعمال والاقتصاديين الذين لا يمثلون أى مجتمع سوى شريحة صغيرة . ولكن ماذا عن باقى الشرائح فى المجتمع . وخصوصا شرائح الطبقات المتوسطة والفقيرة ، والذين لا يستطيعون حتىالآن – بحكم ضآلة الامكانيات المالية والاقتصادية – استخدام التكنولوجيات الجديدة فى مجال المعلومات والاتصالات

واذا نظرنا الى الصورة الوردية التى يقدمها المتفائلون عن أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ستؤدى الى التوزيع العادل للثروة الكونية فى سياق اقتصاد يقوم على الرخاء ، فهى صورة ابعد ما تكون من الحقيقة . ذلك أن كل المؤشرات الاقتصادية تشير الى أن العولمة – فى ضوء ممارساتها الراهنة – قد بدأت الى اتساع دوائر الفقر وزيادة عدد الفقراء حتى فى الدول المتقدمة ذاتها . وتبدو مشكلة الفقر فى الوقت الراهن مشكلة عالمية ، احتار فى حلها خبراء الاقتصاد والاجتماع ، وتعدد البرامج الدولية والاقليمية والمحلية لمواجهتها بطريقة فعالة .

ومن ناحية أخرى ، يمكن القول أن ما يذهب اليه المتفائلون من أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات الجديدة من شأنها أن تؤثر تأثيراً عميقاً على المعرفة الانسانية من حيث التعمق وسرعة التراكم المعرفة فهو صحيح تماما . ذلك أن الابحاث التى اجريت على الانترنت تؤكد أن شبكة المعلومات العالمية وما تقدمه من معلومات يمكن تحويلها الى معرفة ، ستخلق أنواعات جديدة من الباحثين ذوى العقلية الموسوعية ، بحكم تعدد وتنوع مصادر المعرفة المختلفة التى تنتمى الى فروع علمية شتى ، ونشرها على شبكة الانترنت ، مما يسمح للباحث باكتساب نظرة شاملة لدراسة الظواهر المختلفة . ومن شأنها هذا أن يقضى على الظاهرة السلبية المتعلقة بتفتت المعرفة ، والتى أدى اليها تيار التخصص العلمى الدقيق .

وفى تقديرنا ايضا أن الصورة المتفائلة صحيحة فيما يتعلق بأن القرن الواحد والعشرين سيشهد أوسع حوار للحضارات شهده التاريخ الانسانى . فلأول مرة يتاح لكل ثقافات العالم أن تعرض نفسها على شبكة الانترنت بأعماقها التاريخية وتنوعاتها وأدابها وفنونها ومعرفتها العلمية . ليس ذلك فقط بل أن المثقفين والباحثين الذين ينتمون الى ثقافات متعددة يستطيعون لأول مرة أن يتصلو ببعضهم البعض اتصالا مباشرا لا قيود

فيه ولا حدود . ولاشك أن تطور برامج للترجمة الآلية للغات من شأنه أن يدفع الحوار الحضارات الى مسارات ثقافة غير مسبوقة.

(٥)

الجحيم المعلوماتى المرفوض !

بين الفردوس المعلوماتى الموعود الذى يعد أنصاره العالم بأن الانسانية ستتمتع فى ضوئه بمجتمع للمعرفة غير مسبوق فى التاريخ ، وبين الجحيم المعلوماتى المرفوض الذى يبشر دعاته الإنسانية بمستقبل كئيب ومظلم، نظرا لهيمنة الكبار على المعلومات والمعرفة معا، يمكن أن تسقط الحقيقة !

لقد عرضنا من قبل حجج المتفائلين بخيرات عصر المعلومات العالمى، وآن الأوان لنطرح حجج المتشائمين، حتى تتضح معالم الصورة كما رسمها بإتقان شديد الدكتور محسن توفيق، فى ورقته البحثية التى قدمها الى ندوة خبراء اليونسكو عن التحديات التى تثيرها التكنولوجيات الجديدة.

يقرر الدكتور توفيق أن منطق المتشائمين يمكن اجماله فى عبارة جامعة هى أنه مهما حسنت نياتهم فإن هناك ثمن اقتصادى لابد أن يدفع نتيجة تطبيق التكنولوجيات الجديدة ، ولذلك فمن باب الخطأ أن نقفز من الفوائد الجزئية التى يمكن أن نجنيها منها، ونقدم صورة وردية عن آثارها، وكأن الجوانب الايجابية والسلبية سواء.

تتلخص حجج المتشائمين فى عشر انتقادات كمايلى:

١- التعامل مع تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة وكأنها بمثابة دين جديد، أو الإشارة الى البشر باعتبارهم خالقين للتكنولوجيا قد يؤدى الى ضياع االقيم. ومن ناحية أخرى الاعتراف بفضل التكنولوجيات الجديدة أو اعتبارها مسئولة عن ممارساتها قد يؤدى الى اهمال البعد الإنسانى، كما صرح البابا جون بول الثانى عام ١٩٩٨ حين قرر أن "التكنولوجيا الجديدة إله زائف".

٢- تنمو التكنولوجيا الجديدة بسرعة مذهلة مما من شأنه أن يجعل المجتمعات الإنسانية لا تستطيع أن تتكيف معها لا هى ولا البشر ، وأصبحت مهمة التنبؤ بالمستقبل بالغة الصعوبة. ومن المحتمل أن تكون أخطر المشكلات الناجمة عن الثورة المعلوماتية نفسية واجتماعية. ذلك أن فيض المعلومات على شبكة الانترنت من شأنه أن يفقدها مصداقيتها وثباتها، ومن ناحية أخرى فإن هذا الفيض يعنى ضيق الوقت أمام مستخدمى الشبكة لكى يحولوا هذه المعلومات الى معرفة وتقييم وحكمة.

٣- هناك المخاطر المتمثلة فى بزوغ امبراطوريات جديدة للقوة ، وشركات عملاقة ، وكل ذلك مصحوب بخطر تصاعد الاقلال من انسانية الحياة ، وذلك اذا ما حلت قيم السوق محل القيم الانسانية الأخرى. وهيمنة القوة السياسية والاقتصادية قد تؤدى الى

ظهور مجتمعات شمولية. كما أن الثورة المعلوماتية قد تؤدى الى ظهور اقطاع الكترونى! ذلك أن تركز التكنولوجيات الجديدة فى وحدات قليلة قد يؤدى الى عدم المساواة والاستقطاب والاستبعاد .

٤- الهوة بين الغنى المعلوماتى والفقر المعلوماتى قد تزيد، مصاحبة فى ذلك لعدم المساواة فى الدخول. صحيح أن هذه الظواهر ليست جديدة لا على المستويات المحلية أو على المستوى الكونى، ولكن التكنولوجيات الجديدة قد تزيد الموقف سوءا. ان هذا من شأنه أن تنقرض الطبقة الوسطى، وتنمو الى حد كبير طبقات المعدمين، الذين سيستبعدون من التقدم الإنسانى ويصبحون معزولين ومهمشين.

٥- الثورة المعلوماتية ستسهل نقل ونشر الثقافات المختلفة على مستوى العالم. غير أن هذه الإمكانية يمكن أن تؤدى الى هيمنة ثقافية ولغوية فى الفضاء المعرفى. كما أن نقل الثقافات وأساليب الحياة، وهى عملية غير مرحب بها فى بعض المجتمعات، ستصبح مسألة سهلة من خلال التكنولوجيات الجديدة. وعلى سبيل المثال فإن أنماط الاستهلاك التى تعتبر أساسية بالنسبة لاقتصاديات الوفرة فى المجتمعات الصناعية ، يمكن أن تكون بالغة الضرر لاقتصادات الدول النامية، واذا ما مارست الشرائح الغنية فى المجتمع هذه الأنماط الاستهلاكية، فإن ذلك قد يؤدى الى مزيد من افقار باقى شرائح المجتمع.

٦- تهدد تكنولوجيات الاتصال والمعلومات الجديدة بخرق حقوق الخصوصية والحقوق المدنية الأساسية . ذلك أنها يمكن أن تستخدم عن طريق الأنشطة الاجرامية الفضائية سواء بإرتكاب جرائم التزوير أو السرقة من خلال سهولة النفاذ الى قواعد البيانات الشخصية، ويمكن أيضا أن تستخدم لمراقبة معدلات الأداء فى العمل، وسرقة الأموال، وكذلك سرقة البيانات ، والدخول غير الشرعى على الشبكات، والاعتداء على سرية البيانات الشخصية ، والتخريب العمدى للشبكات، كل ذلك بالإضافة إلى نشر الصور الإباحية على الانترنت، مما يعرض الأطفال والشباب للخطر، بالإضافة الى ممارسة الدعارة عن طريق الشبكة.

٧- تستفيد الميديا الفضائية والألعاب الالكترونية من نقص التنظيم الذى يحكم حركتها وممارساتها ومن الملكية الخاصة لها. وقد أصبح الأطفال أكثر تعرضا للسيطرة عليهم من قبل هذه الشبكات الجديدة التى تقدم لها برامج متعددة مليئة بأحداث العنف، والتى تفتقر الى أى مضمون حقيقى، أو الى أى سياق اجتماعى. وقد أصبح واضحا الآن بالنسبة للكبار والأطفال على السواء أن تمضية جزء كبير من وقتهم مع الواقع الافتراضى بدلا من الواقع الحقيقى يمكن أن يؤدى الى مزيد من عزلتهم الاجتماعية والشخصية.

٨- التكنولوجيات الجديدة تؤثر سلبيا على البيئة. ذلك أن انتاج الحاسبات الآلية يحتاج الى استنزاف شديد للموارد .

٩- مع تسارع ايقاع ظهور المجتمعات المبنية على المعرفة ، فإن الأفراد الذين هم بالفعل فى وضع هامشى سواء فى التعليم فى الحياة الاجتماعية والاقتصادية سيجدون أنفسهم مستبعدين. وحتى بالنسبة للأفراد ذوى المؤهلات المرتفعة فإن شعورا بعدم الآمان ينتابهم. وبوجه عام يمكن القول أن التكنولوجيات الجديدة ستؤثر سلبا على العمل، وستزداد البطالة.

١٠- هناك شواهد على أن استخدام الانترنت من المنزل، من شأنه أن يجعل الوجود من الزاوية الاجتماعية والنفسية يتدهور. وقد ثبت أن مستخدمى الانترنت يقل عدد أصدقائهم عبر الزمن ، ويمضون فترات أقل مع أسرهم، ويعانون ضغوطا أكثر فى حياتهم اليومية ، ويشعرون بالعزلة والاكتئاب.

موضوعية الصورة المتشائمة

تذكرنا مختلف جوانب الصورة المتشائمة للآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية للثورة المعلوماتية بالتيار الفكرى المعادى للتكنولوجيا والذى نشأ فى صميم البلاد الغربية المتقدمة. ذلك أنه مع تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوجية والتى هى إحدى المعالم الرئيسية للقرن العشرين ، بزغت تيارات فكرية غربية معادية للتطور التكنولوجى الهائل الذى غزا مختلف ميادين الحياة الإنسانية على أساس تعقب آثاره السلبية على البشر.

وقد تبنى هذا التيار فلاسفة غربيون قامت على أساس وأفكارهم حركات اجتماعية معادية للتكولوجيا لم تقنع كلها بممارسة النقد الاجتماعى المشروع لها، ولكنها تجاوزت ذلك لتمارس العنف ضد الممارسات التكنولوجية.

وقد سبق لنا أن تعرضنا لهذا الموضوع فى دراسة نشرت فى كتابنا "الزمن العربى والمستقبل العالمى" (الصادر عام ١٩٩٨ عن دار المستقبل العربى) وموضوعها "مستقبل المجتمع الإنسانى" حيث أشرنا فى مجال دراستنا لمشكلة الأمن على المستوى الكونى الى هناك مخاطر أمنية من ممارسات بعض الحركات الأصولية المتطرفة (بالمعنى الواسع للكلمة) غير أنه "من الأهمية بمكان أن نشير الى أن حركات احتجاجية أخرى، وعلى الأخص فى مجال أنصار البيئة ، بدأت تميل الى استخدام العنف. ويشهد على ذلك أن العناصر الراديكالية من أنصار البيئة قد تحولت فعلا للعنف وذلك فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية.

وعلى سبيل المثال فقد صاغت حركة "الأرض أولا ايديولوجية متماسكة تقوم على العنف".

والواقع أن عديدا من الجوانب السلبية التى يبرزها أنصار الصورة المتشائمة للثورة المعلوماتية ، تقوم على مبدأ بالغ البساطة وإن كان بالغ الخطورة من الناحية المعرفية،

مؤداه أن الواقع الاقتصادى والاجتماعى والثقافى على مستوى العالم سيبقى كما هو ولن يتغير أبدا !

وهذا المبدأ فيه ما فيه من الإيمان بحتمية تاريخية عقيمة فات أوانها بعد أن سقطت الحتمية ذاتها بكل أنماطها فى العلم والتاريخ والمجتمع !

ان هذه النظرة المتشائمة تعد نظرة مضادة لمنطق التاريخ الإنسانى. لقد سقطت امبراطوريات مارست الهيمنة ضد البشر قرونا طويلة ، وحلت محلها نظم سياسية أكثر انفتاحا وانسانية وديمقراطية. ومن يحلل حالة البشر فى القرون السابقة على الثورة الصناعية ، بكل ما حفلت به من مجاعات وبؤس واهدار لانسانية الإنسان، ويقارنها بالوضع اليوم فى عديد من بلاد العالم بعد أن استطاعت الثورة الصناعية تحسين أوضاع البشر ، ليدرك أن التقدم الانسانى امكانية فعلية وليس مجرد فرض من الفروض.

صحيح أن دوائر الفقر تزداد فى الوقت الراهن على المستوى الكونى، لأسباب شتى، ولكن صحيح أيضا أن الثورة العلمية والتكنولوجية تفتح وستفتح آفاقا واسعة من خلال الهندسة الوراثية، لكى تستطيع الحكومات اشباع الحاجات الأساسية لشعوبها ، بتقديم غذاء رخيص، بالإضافة الى توفير مختلف الخدمات التعليمية والاجتماعية.

إن مجابهة الفقر هى مسئولية النخب السياسية الحاكمة، والتى يقع على عاتقها إعادة النظر فى سياسات توزيع الدخل القومى، لكى لا تستأثر القلة بالقدر الأكبر منه على حساب الطبقات الاجتماعية العريضة المنتجة.

وأيا ما كان الأمر ، لو آمنا بمنطق المتشائمين من الثورة المعلوماتية لقلنا أن على الدنيا السلام لأننا وصلنا الى نهاية التاريخ !

(٦)

الواقع المعلوماتى وآفاق المستقبل

استطعنا – فيما نظن – أن نقدم صورة موضوعية للتكنولوجيات الجديدة فى الاتصال والمعلومات. عرضنا أولا للرؤية المتفائلة التى لاترى سوى الايجابيات الاتصالية والمعلوماتية والمعرفية لهذه التكنولوجيات، ثم أبرزنا ثانيا الرؤية المتشائمة التى لاترى سوى السلبيات التى تستحدثها هذه التكنولوجيات.

وبعيدا عن التفاؤل والتشاؤم، والذى عادة ما يكون محملا بتوجهات إيديولوجية ثقيلة، تعكس فلسفة الباحث العامة فى المقام الأول، بدلا من الانطلاق من أرضية الواقع، قد يكون من المناسب أن نحلل وقائع الحياة، كما يطلق عليها الدكتور محسن توفيق فى ورقته البحثية الممتازة والتى نعتمد عليها أساسا فى هذه المناقشة. ويقصد بوقائع الحياة تلك المؤشرات الكمية أساسا، والتى تصلح فى رأيه كأساس لرسم صورة المستقبل.

وكما سنرى فإن المؤشرات الكمية لا يمكن الطعن فى صحتها، لأنها صادرة عن جهات مسئولة حريصة على ثبات المعلومات وصحتها، ولكن رؤى المستقبل التى ترسم على ضوئها، قد تكون محل خلاف شديد. وذلك لأنه لو رسمنا المستقبل فى ضوئها باعتباره مجرد امتداد للحاضر، حتى مع الأخذ فى الاعتبار معدلات النمو المتوقعة، قد يكون فى ذلك تجاهلا لاحتمالات الطفرة التى يمكن لمجتمع ما أن يحدثها فى مجال التقدم التكنولوجى، اذا ما توافرت الإرادة السياسية، والإمكانيات الفنية، بما يتجاوز بكثير التوقعات المبنية على أساس المؤشرات الكمية.

حقائق الحياة المعلوماتية

يرسم لنا الدكتور محسن توفيق صورة مفزعة حقا لواقع المعلومات على المستوى العالمى، لأنه يكشف بكل وضوح الهوة السحيقة بين الدول المتقدمة والدول النامية، معتمدا فى ذلك على المؤشرات الكمية الخاصة بالسكان والاقتصاد واحصاءات السوق.

يقول الباحث أن أكثر الآثار قصيرة المدى درامية تكمن فى الجانب الاقتصادى. فالتكنولوجيات الحديثة فى الاتصال والمعلومات تعد مسئولة فى الولايات المتحدة الأمريكية، فى الخمس السنوات الأخيرة ، عن أكثر من ربع معدل النمو الاقتصادى. ذلك أن صناعة هذه التكنولوجيات حققت ٨% من مجمل الناتج القومى الاجمالى، بما يعنى ضعف ما تحقق فى العشرين عاما الماضية.

وقد وصل الاستثمار فى هذه التكنولوجيات الى معدل ٤٥% اذا ما قورن بمعدل ٣% فى الستينات. ويمكن القول أنه فى بعض الصناعات كما هو الحال فى الاتصالات والتأمين، فإن التكنولوجيات الحديثة للاتصال قد تكون أكثر من ثلاثة أرباع المعدات التى اشتريت. والعمل فى قطاع التكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات عائده مرتفع عن الأجر المتوسط فى القطاع الخاص، ويدل على ذلك أن العامل فى هذا المجال يحصل على أجر ٤٦,٠٠٠ دولاراً فى العام.

ويعنى ذلك أن هذه التكنولوجيات تخلق الثروة. غير أن مثال الولايات المتحدة الأمريكية ليس ممثلا للواقع. والسؤال هنا ماذا عن الدول النامية والتى هى مستهلكة ومستخدمة أساسا لهذه التكنولوجيات ؟ يقرر الدكتور محسن توفيق أنه بالنسبة لأغلبية الدول النامية فإن هذه التكنولوجيات الجديدة تمثل عبئا اقتصاديا. فهى تدفع لكى تشترى آخر منتجات هذه التكنولوجيات، غير أنها غير معدة لتستفيد منها ، أو لتحقيق معادلة التكلفة والعائد على الأقل. بل إنه يمكن القول أنه فى مجال الأولويات فى البلاد النامية، لايبدو استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة واقعا فى أعلى السلم، لأن هناك حاجات أخرى عاجلة ينبغى الاهتمام بها.

ولو نظرنا الى مشكلة الفقر على المستوى العالمى، وله ولاشك صلة وثيقة بالقدرة على استخدام التكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات، فإنه تبرز أمامنا لوحة بالغة القتامة.

فهناك الآن ٥,٨٥ بليون انسان يعيشون فى العالم، منهم حوالى ١٥% يعيشون فى الدول المتقدمة. ومعنى ذلك أن حوالى ٨٥% من سكان العالم يعيشون فى الدول النامية، والتى نجد فيها أعلى معدل للزيادة السكانية. والفجوة فى الدخول بين المتقدمين والمتخلفين فى هذه الحقبة التاريخية لم تكن بهذا الاتساع فى كل التاريخ العالمى. وذلك ببساطة لأن ثمرات التصنيع والتقدم التكنولوجى لمدة قرنين من الزمان ظلت متمركزة بقوة فى أقاليم أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية والحوض الباسيفيكى. وفى المتوسط – كما تشير احصاءات البنك الدولى– فإنه فى الدول المتقدمة يصل الدخل الفردى الى ٢٥,٠٠٠ ألف دولار فى الوقت الذى لايزيد دخل الفرد فيه عن ١,٠٠٠ دولار فى البلاد النامية أى الفرق ٢٥ الى واحد.

أما فيما يتعلق بالتكنولوجيات الجديدة للاتصال والمعلومات ، فنجد الفجوة بالغة الاتساع بين الدول الغنية والدول الفقيرة. ففى منتصف التسعينات تشير الاحصاءات إلى أن عدد أجهزة التليفزيون فى الدول المتقدمة لكل مائة شخص كانت أربع أضعاف ماهو موجود فى البلاد النامية، أما أجهزة الراديو فكانت ٦ أضعاف ما لدى البلاد النامية لكل ١٠٠٠ من السكان، وسبعة أضعاف الكتب المنشورة لكل ١٠٠,٠٠٠ من السكان، واثنى عشر ضعفا بالنسبة لخطوط التليفون لكل مائة شخص، و١٤ ضعفا بالنسبة للمشتركين فى خدمة التليفون المحمول.

واذا نظرنا للاستخدام العالمى للانترنت فنجد أن ١٠٨ مليون فقط من يستخدمون الشبكة من اجمالى عدد سكان العالم الذى يصل الى ٥,٨٥ بليون نسمة. وفى عام ٢٠٠٢ قد يرتفع عدد سكان العالم الى ٦ بليون فيقدر أن ٢٢٨ مليون شخص (حوالى ٣,٨%) سيستخدمون الانترنت .

وفيما يتعلق بالمواقع على شبكة الانترنت نجد أن ٨٢% من المواد باللغة الانجليزية ، ٤% باللغة الألمانية ، ١,٦% باللغة اليابانية ، ١,٣% باللغة الفرنسية ، ١% باللغة الأسبانية. والباقى وهو ٩,٨% موزع بين باقى لغات العالم، وأغلبها لغات أوربية. وأغلب المتعاملين مع الانترنت فى العالم حاصلين على الأقل على شهادة جامعية، وأغلب المتعاملين معها مديرين من الدرجة الأولى، ومهنيين من كافة التخصصات، يعدون من بين الأغنياء فى مجتمعاتهم.

ويتساءل محسن توفيق فى نهاية هذا العرض الإحصائى هل الانترنت الآن أو سيصبح فى المستقبل القريب ولنقل عام ٢٠٠٢ ظاهرة كونية حقا ؟

آفاق المستقبل

بهذه النبرة المتشككة يحاول د.توفيق القاء نظرات سريعة على المستقبل. وفى تقديره أنه بالنظر الى الفروق الجسيمة بين الدول المتقدمة والدول النامية فى مجال الدخل والتنمية البشرية وتطبيقات التكنولوجيات الحديثة لدى النخبة والجماهير، فإن هذه

التكنولوجيات ستدفع اقتصادات الدول المتقدمة الى الأمام، وسترفع معدلات نوعية الحياة في الدول الصناعية وبعض الدول المصنعة حديثا. ومعنى ذلك أن الدول النامية ستهبط ببطء الى مجال التهميش والعزلة ، مما يعرضها لمخاطر الاستبعاد ، لأنها غالبا ما تفتقر الى الامكانيات الاقتصادية والاجتماعية التى تجعلها قادرة على الاستفادة من التكنولوجيات الجديدة .

والمسألة تتعلق ايضا بالتوقيت ، بمعنى أنه حتى لو حاولت الدول النامية اللحاق بالدول المتقدمة فى هذا المجال ، فإنها ستلحق فى الواقع بالماضى، لأن الدول المتقدمة ستكون غادرت مواقعها لآفاق تقدم جديدة !

ومن شأن تطبيقات التكنولوجيات الجديدة أن تفكك عديدا من المؤسسات القديمة، وتنشئ وظائف جديدة ، وتغير الصناعات القائمة ، مما من شأنه أن يبنى ثروات جديدة ويقضى فى نفس الوقت على ثروات قائمة.

وسيؤدى ذلك كله - بفعل التحولات فى الثروة والقوة - الى تغيرات اجتماعية بالغة العمق. ولاشك أن الشركات المتعددة الجنسيات ستكتسب قوة أكبر ، فى نفس الوقت الذى ستتآكل فيه السلطة التقليدية للحكومات.

فلسفة التاريخ

اذا قرأنا الاحصاءات المتنوعة السابقة بدقة ، قد يكون من المنطقى أن نتبنى نظرة متشائمة ليس فقط بالنسبة لاتساع نطاق تطبيقات التكنولوجيات الحديثة فى الاتصال والمعلومات ، وانما بالنسبة لمستقبل العالم نفسه !

فما أبشع الصورة المتشائمة التى تصور العالم باعتبارها مكانا للقلة الغنية المترفة، وفضاء أيضا لأغلبية سكان العالم الذى يرسنون فى جحيم الفقر والمسغبة والفقر المعلوماتى والحرمان المعرفى الى أبد الآبدين !

ولكننا لا نعتقد فى موضوعية هذه الصورة ، مهما أقيمت على ضوء الأرقام الصحيحة، والتى تقدم بصورة مجردة وباردة. لأن هذه الصورة محملة بحتمية لافكاك منها، مع أن الحتمية سقطت فى العلم والمجتمع والتاريخ.

ولو راجعنا سجلات التاريخ الانسانى، لأدركنا بدراسة تجارب مجتمعات مختلفة فى النهوض القومى، أمثلة تكذب هذه الصورة المتشائمة وبطريقة قاطعة. ولنضرب مثالا بالصين. من كان يظن حين قام ماو تسى تونج باقامة الدولة الصينية الحديثة عام ١٩٤٩ أنها ستصبح بعد حوالى نصف قرن أكثر الأقطاب الدولية الآن قوة وانطلاقا فى مجال التنمية البشرية التى تجاوزت معدلاتها ١٢% سنويا وهو رقم قياسى؟ الصين قبل الثورة كانت بلد المجاعات والفيضانات والتحلل الاجتماعى، لأنها كانت فضاء مباحا للدول الغربية الاستعمارية، التى حرصت على فرض الأفيون عليها، حتى لا تنهض

أبدا ، فزعا من صحوة المارد الأصفر كما كانت توصف الصين فى الكتابات الغربية العنصرية ؟

وكيف نفسر الطفرة التى حققتها بنجاح مدهش بعض الدول الآسيوية التى شبهت بالنمور ، وحاولت الدول الغربية حصار انجازاتها الرائعة فى مجال التنمية والتقدم التكنولوجى؟ هل كانت الاحصاءات منذ عشرين عاما تبشر بأى نهضة من هذا القبيل ؟

وخلاصة ما نريد أن نركز عليه أننا – على عكس أنصار النظرة المتشائمة – نحن نؤمن بفلسفة الطفرة، بشرط توافر الإرادة السياسية ، والنجاح فى تعبئة موارد المجتمع الاقتصادية والبشرية فى ضوء رؤية استراتيجية بصيرة ، أجاد واضعوها من صناع القرار قراءة المتغيرات العالمية، والتاريخ الاجتماعى الوطنى فى نفس الوقت.

ولنتذكر أن تشاؤم العقل لا يقف أمامه سوى تفاؤل الإرادة .

العرب والتفاعلات الدولية

◆ القسم الأول ◆

العرب.. وأزمة كوسوفا

مخاطر سوء تقدير الوضع العالمى

أولا : نمط تفكير عربى لا يساعد على فهم العالم :

رغم ضعف الاهتمام الرسمى العربى بمأساة كوسوفا وتدخل حلف الأطلنطى عسكريا فى محاولة لوضع حد لها ، فقد حظى هذا الموضوع بمساحة واسعة فى الجدل السياسى العربى العام.

ورغم أن قسما لا يستهان به من المثقفين والسياسيين العرب عبر عن نضج كاف من خلال التمييز بين الموقف من السياسة الأمريكية فى قضايا أخرى وبين تحركها فى هذه القضية، فقد ظل الصوت الأعلى فى كثير من الأحيان لأصحاب النهج الذى مازال خاضعا لنمط تفكير شديد الجمود وينطوى على قدر لا بأس به من الخرافة السياسية.

فالعالم وفقا لهذا النمط لا يعرف غير خير وشر مطلقين، انطلاقا من نظرة ثنائية بسيطة كالتى اتسم بها العقل البدائى لفترة طويلة قبل أن يدرك الانسان أن العالم الذى هو موجود فيه معقد ومركب.

ويستحيل ، حسب هذا النمط من التفكير ، أن يتعدد الخير والشر ، أو أن يكون كل منهما نسبيا. ولذلك يصعب فهم أن الولايات المتحدة يمكن أن تفعل خيرا ولو مرة واحدة طالما أنها تفعل شرا مرات. وترتيبا على هذا لا يمكن الوقوف معها وحلفائها فى حلف الاطلنطى حتى اذا كانت شرور الطرف الآخر واضحة طاغية

ولذلك لم يكن فى امكانهم ان يميزوا بين ما فعلته الولايات المتحدة فى البلقان وبين سياسات أخرى لا يرضون عنها. فلا يرد فى تفكيرهم امكان أن نتفق مع أمريكا فى موقف معين ونختلف معها فى موقف آخر.

١ - من أزمة الخليج الثانية الي أزمة كوسوفا :

ويتخطى هذا النمط من التفكير فى أزمة كوسوفا بأثواب عدة مثل الشرعية الدولية أو سيادة الدولة أو الحل السلمى. ولكن هذه أثواب فضفاضة للغاية إلى حد أنها لا تُخفى منطق "عدو عدوى صديقى" وراء موقف الرفض أو الإدانة لعملية الأطلنطى. كما لم تفلح انتقادات أصحاب هذا الموقف ضد الرئيس اليوغوسلافى ميلوسيفيتش والدموع التى ذرفوها أحياناً على مسلمى كوسوفا فى إخفاء هذا المنطق الذى ينطوى على تضحية بالبشر - أى بشر - فى سبيل ما يظنونه نضالاً ضد الإمبريالية أو الهيمنة أو العولمة. وهى تعبيرات يستخدمها بعض العرب مترادفات برغم كل ما بينها من فروق موضوعية وزمنية.

وليس هذا المنطق جديداً فى مضمونه بالنسبة إلى من هاجموا عملية الأطلنطى. فهو نفسه الذى تم الإنطلاق منه لتبرير رفض إستنكار ممارسات النظام الدموى فى بغداد بدعوى أنه يناهض السياسة الأمريكية، وأن أى انتقاد له يضعف مركزه فى المعركة التى يخوضها. ولذلك ترتفع أصوات عالية عندما تضرب أمريكا العراق. ولكنها تختفى تماما حين يقتل صدام حسين العراقيين، أو تبحث عن مبررات له.

وإحدى المفارقات فى هذا المنطق أن بعض أصحابه لم تزعجهم إستباحة النظام العراقى لسيادة الكويت بمقدار ما أرقهم إعتداء الأطلنطى على سيادة يوغوسلافيا. وليس هذا إلا نوعاً من الإزدواجية التى يلعنونها فى سلوك الغرب ، بينما هم يمارسونها بأكثر مما يفعل غيرهم فى العالم.

وربما يكون هذا الاستنتاج مبالغاً بدرجة أو بأخرى، شأنه شأن أى تجريد . ولكنه يظل معبراً عن طريقة التفكير السائدة لدى قطاع واسع من الحركات القومية واليسارية والإسلامية، وقطاع أقل نسبياً من التيارات الليبرالية. ويمكن أن نميز منهجياً بين توجهين أساسيين فى كل من هذه الحركات والتيارات : أحدهما يستريح إلى موقف بسيط يقوم على ثنائية الخير والشر. والآخر يدرك ما فى عالمنا

الواسع من تعقيد وتركيب يجعلان المساحات الرمادية أوسع من البيضاء والسوداء ، ويجيز أن تجتمع أهداف إنسانية وإستراتيجية فى العملية نفسها. وهذا هو اهم ما ميز عملية الأطلنطى فى البلقان.

ومن الطبيعى أن أصحاب النهج الاختزالى ليسوا على القدر نفسه من اختزال العالم فى خير وشر مطلقين. ولكن يبدو أن حرب البلقان أضافت إلى هذا النهج جرعة إضافية من التبسيط. وبمقتضاها صار ممكنا تحويل شر واضح – كالذى تمثله إبادة أهل كوسوفا – إما إلى خير أو إلى مزيج من الخير والشر. ولا غرو فى ذلك ، لأن كل من يتعرض لأذى من أمريكا لابد أن يكون فيه خير . وفضلاً عن ذلك ، صار أصحاب هذا النهج التبسيطى أكثر اقتناعاً بامتلاكهم نظريات شديدة العمق. وكيف لا ، وهم الذين كشفوا الأهداف الخفية للسياسة الأمريكية فى البلقان ووصلوا إلى ما تعج به من مؤامرات لا يدركها بسطاء الفكر الذين لا تقوى عقولهم على النفاذ إلى عمق المخططات الأمريكية الكونية المستمرة والمتجددة دوماً.

وفى مجرى "التنظير" لمواجهة هذه المخططات الشريرة ، كان ضرورياً أن تكثر المتناقضات التى يثير بعضها قلقاً على مستقبل جزء من العقل العربى فى قراءته لعالم يتحول عن طابعه البسيط الذى كان عليه فى عصر الحرب الباردة ، عندما كان هناك معسكران واضحان متبلوران .

وليس هنا مجال حصر هذه المتناقضات. غير أن قليلاً من الأمثلة يظل ضرورياً. فمن قائل إن أمريكا تعمدت إفشال الحل السلمى لإستدراج يوغوسلافيا إلى حرب تدمر فيها قوتها العسكرية وتضعف خلالها موقف روسيا، إلى قائل إن هذه الحرب تخدم مصلحة يوغوسلافيا الصربية وتتيح لها فرصة فريدة للقضاء المبرم على ألبان كوسوفا.

ولا يوضح هؤلاء لماذا لم تترك واشنطن ميلوسيفيتش يكمل تهجير أهل كوسوفا فى صمت دون حرب إذا كانت متواطئة معه. كما لم يكشف أولئك حجم القوة العسكرية اليوغوسلافية الذى تذرعت أمريكا بمحنة كوسوفا لضربها. فهذا نوع من الخطاب لا ينتشر إلا إعتمادا على التعمية والتجهيل، بحيث ينسى من يسمعون أن التطهير العرقى فى كوسوفا بدأ منذ نحو أواخر ١٩٩٧ ، وتصاعد بشدة فى الأسبوع السابق على قرار التدخل.

ولم يكن ممكناً ترويج مثل هذا الخطاب ذى الخلفية التآمرية إلا لأن الإعلام العربى كان مقصراً بدرجات متفاوية فى نقل وقائع الإعتداءات المستمرة أو المنقطعة على أهل كوسوفا.

ولذلك تفقد مقولة أن مشكلة هذا الإقليم هى من نوع مشاكل الأقليات ، التى ينبغى حلها بالتراضى ودون تدخل خارجي، أى معنى. وهذه مقولة أخرى من المقولات التى عززت رفض عملية الأطلنطى. فهناك فرق نوعى بين مشكلة أقليات ومأساة إبادة جنس أو حتى تطهير عرقى، لان بعض العرب اعترضوا على أن ما حدث فى كوسوفا إبادة واتفقوا فى ذلك مع الإسرائيليين الذين يحرصون على أن تظل "المحرقة" محتفظة بأثرها رصيداً لهم وحدهم يبتزون به الغرب.

كما وقف هؤلاء العرب على الخط نفسه مع ارئيل شارون الذى حذر من الترحيب بعملية الأطلنطى كى لا تكون إسرائيل ضحية قادمة لمثلها. وهذا هو ما فعله بعض العرب عندما حذروا من أن الضربة التالية ستكون لإيران أو للسودان، وأن الدور سيأتى على دول عربية أخرى.

ومن أطرف ما طرحه رافضو عملية الأطلنطى أنها تقضى على إستحالة التعايش مستقبلاً فى كوسوفا ، وكأنهم ليسوا من أهل هذه الدنيا ولم يسمعوا ولا شاهدوا ما حدث فى الإقليم المنكوب.

ونلمح فى ثنايا هذه المتناقضات ، وغيرها ، خللاً فى منطق العداء المطلق لأمريكا ، عندما يحاسب أصحابه واشنطن لأنها لا تفعل كل ما نريده لخدمتنا وتحقيق مصالحنا ، وكأنها مركز الخلافة الإسلامية وليست عاصمة الولايات المتحدة.

أما إدانة عملية الأطلنطى لأن هناك حالات أخرى لم يتدخل فيها الحلف ، فهى صحيحة. ولكنها تناقض إحدى أهم حجج الإدانة الأخرى، وهى السيادة. كما أن حالة كوسوفا تعتبر أكثر مأساوية من غيرها بخلاف حالة رواندا ١٩٩٤. ولكن هذا يفرض علينا أن ندين عدم التدخل فى رواندا. لا أن

نرفض التدخل فى كوسوفا. لقد امتنعت أمريكا عن التدخل من منطقة فى أكثر مناطق العالم تخلفاً. وتدخلت فى منطقة تقع فى قلب العالم المتحضر. وهذا موقف إنتقائى ينبغى أن نرفضه، وأن نسعى إلى معيار موحد للتدخل الإنسانى ضد الإبادة لا أن نقف فعلياً مع من يمارسون هذه الإبادة ، وهو ما سنعود اليه تفصيلا لطرح أفكار محددة عن دور عربى فى صوغ مبدأ التدخل الانسانى.

٢- سوء التقدير بين الجهل والتزييف :

ونظراً لأن هذا النمط من التفكير ينتج موقفا سياسيا يصطدم مع مشاعر الرأى العام ويصعب الدفاع عنه ، لابد أن يقترن بتزييف وقائع الأزمة ، اعتماداً على انتشار الجهل أو ضعف المعرفة بالقضايا العامة لدى الجمهور العربى.

فاذا كان من ادانوا عملية حلف الأطلنطى اعتبروها اعتداء على دولة مستقلة، كان لزاماً طمس الحقائق التى تثبت أنها كانت رداً على اعتداء .

ولذلك قيل إن المأساة لم تبدأ الا عقب عملية حلف الاطلنطى، والتى تم تصويرها كما لو كانت هى العامل الاساسى وراء تهجير سكان كوسوفا.

وتم تجاهل أصل المشكلة التى تعود مقوماتها الى العام ١٩٧٨ عندما اصدرت أكاديمية العلوم والفنون الصربية وثيقة تتضمن خططاً لإلغاء الحكم الذاتى عن كوسوفا وتبناها قادة الحزب الشيوعى ومنهم سلوبودان ميلوشيفيتش وأخذوا فى تنفيذها بإرسال آلاف الافراد من الشرطة الصربية الى الاقليم وسلموا الصرب وابناء الجبل الأسود الموجودين فى المنطقة اسلحة لمقاومة السكان. ورد المسلمون بمظاهرات طالبت بالاستقلال عام ١٩٨١ واعتقل منهم العشرات وقتل حوالى عشرة اشخاص.

ومع بوادر تفتت الاتحاد اليوغوسلافى فى عام ١٩٨٨ حاول الألبان أن يحققوا حكمهم الذاتى الذى كفله دستور ١٩٧٤، الا ان صربيا تمسكت بالاقليم وفرضت وجودها بالقوة حين حذف الرئيس الصربى حق الحكم الذاتى من الدستور وفرض الطوارئ فانفجر الوضع وقتل العشرات وقبض على المئات من المسلمين فى عام ١٩٨٩.

وفى عام ١٩٩٠ ارسلت صربيا قوات مسلحة الى داخل كوسوفا معززة بالطائرات والدبابات و٢٠ الفاً من الشرطة. وأعقبت ذلك مظاهرات صاخبة فى الاقليم بعد استفتاء شعبى مؤيد للاستقلال بغالبية ساحقة. وصدر فى العام نفسه الدستور الجديد لجمهورية صربيا وبموجبه تخضع كوسوفا رسمياً لسلطات بلجراد وتم الغاء حق التعليم بالألبانية فى الاقليم وأوقف الدعم عن الكتب المدرسية. وفى نيسان (ابريل) من العام نفسه جمدت رواتب المدرسين الألبان، وفى سبتمبر احتلت الشرطة المدارس فاغلقت حوالى الف مدرسة ابتدائية و١١٥ مدرسة ثانوية و٢٠ كلية جامعية وحرم ٤٣٠ الف البانى من التعليم و١١٨ الف مدرس من وظائفهم. ولم يستسلم المسلمون الألبان فأبدعوا تعليما موازياً بعد ان قاطعوا التعليم الصربى، وغامر الطلاب والأساتذة بالتدريس فى هذه المدارس إما مجاناً أو برسوم رمزية ممولة من قبل من غادروا الاقليم من الألبان وعددهم حوالى ٣٠٠ الف شخص.

واستمر الامر الى ان انتخب الألبان الكاتب ابراهيم روغوفا رئيساً للجمهورية عام ١٩٩٢ بعد اقامة انتخابات تحدياً للصرب.

ومع بداية حروب الاستقلال فى كرواتيا وسلوفينيا والبوسنة طبقت جمهورية الصرب حرب ابادة ضد المسلمين فى البوسنة والهرسك وحرب تهجير تدريجية على مسلمى كوسوفا من خلال التضييق وفصل الموظفين وإحلال الصرب محل المسلمين فى الاقليم. وطرد خلال فترة خمس سنوات حوالى ربع مليون من مسلمى كوسوفا خارج بلادهم. اضافة الى استمرار الاعتقالات لمجرد الشبهة. وفى عام ١٩٩١ ادانت المحكمة الصربية ٦٨ مسلما بعقوبات تصل الى ٨ سنوات بتهمة اقامة نظام بوليسى مواز للنظام الصربى فى الاقليم. وفى اغسطس عام ١٩٩٥ انسحبت الحكومة الصربية من كرايينا امام القوات الكرواتية فتدفق مئات الآلاف من صربها الى كوسوفا فى خطة صربية استيطانية لتعديل التوازن السكانى .

وشهد عام ١٩٩٧عددا من احداث العنف من الجانبين والاعتقالات ، اذ هاجم الألبان عشرة مراكز

للشرطة الصربية واللاجئين الصرب. وأدين ١٧ ألبانيا بالسجن لمدد مجموعها ١٨٦ سنة. وتدخل الجيش الصربى باسلحته الثقيلة ودك العديد من المدن بعد حصارها فنزح عشرات المئات من الأسر الى البانيا وغيرها .

وخلال خمس سنوات (٩٣-١٩٩٨) تم طرد أكثر من ربع مليون وتدمير نحو ١٧٠ قرية ووقع الألاف قتلى وأكثر منهم جرحى، وتم إكتشاف عدة مقابر جماعية كان آخرها قبل الحرب فى بلدتى أوراهوفاس وراتشاك. ولم يكن فى إمكان مراقبى منظمة الأمن والتعاون الأوروبى بعددهم الضئيل أن يفعلوا أكثر من إثبات النذر اليسير الذى يرونه من المذابح وعمليات التهجير.

وعندما اضطر ميلوسفيتش إلى التفاوض، كان واضحاً أنه يريد كسب وقت يتم خلاله طرد أكبر عدد ممكن من أهل كوسوفا الألبان. ولذلك لم يكن هناك بديل عن التدخل العسكرى، خاصة وأن الهوس الصربى لم يذعن من قبل إلا للقوة التى أتاحت استقلال الجمهوريات التى انفصلت ماعدا سلوفاينيا التى تمثل حالة خاصة لعدم وجود صرب فيها. ولم يقبل ميلوسيفتش اتفاقا من قبل إلا بالقوة التى قامت الولايات المتحدة بالدور الأساسى فيها.

ويكفى أن نلقى نظرة على ما نقلته وكالات الانباء فى اليوم السابق للتدخل العسكرى الذى قام به حلف الاطلنطى، وهو يوم ٢٣ مارس ١٩٩٩ ونشرته صحف اليوم الذى وقع فيه التدخل: (أستمرت القوات الصربية فى إحكام قبضتها على انحاء اقليم كوسوفا ، وقتلت ١١ شخصا على الاقل من مقاتلى جيش تحرير الاقليم، وبدأت فى هجوم يعتقد أنه من اخطر ما تقوم به هذه القوات لتنظيف المناطق الشمالية من كوسوفا من سكانها الألبان. وتضمن الهجوم توجه حوالى مائة دبابة جديدة الى شمال كوسوفا ووضع حوالى ٥٠ ألف جندى على حدود المنطقة الشمالية. وفى منطقة سربيتشا فى وسط الاقليم دخلت القوات الصربية خمس قرى فيها حوالى ١٢ الف لاجئ فروا جميعا. وتتخوف جماعات الاغاثة الدولية من مذابح جديدة فى هذه القرى، خاصة وان معظم الجنود الصرب يسكرون بشدة ، اذ تتبع السلطات الصربية الاسلوب الذى اتبعته فى البوسنة وهو تقديم الخمور للجنود قبل بدء العمليات العسكرية كى ينفذوا جميع ما يطلب منهم من الاعمال الوحشية. وفى غضون ذلك قالت المفوضية العليا للاجئين انه طرد أكثر من مائة الف البانى من ديارهم منذ بداية العام الحالى. وخلال الاسابيع الأخيرة فقط ثم تم طرد ٦٠ الفا خاصة من شمال ووسط كوسوفا).

والمؤلم أنه بعد هذا كله ، نجد من زعم أن تهجير اهل كوسوفا لم يبدأ الا بعد عملية حلف الاطلنطى ، وأن كل من تم تهجيرهم قبل هذه العملية لم يتجاوز أربعة آلاف (الأهالى ١٦/٦/١٩٩٩) .

٣- صمت مهين على المواقف الروسية :

اذا كانت هناك بلطجة حقيقية فى أزمة كوسوفا فهى تلك التى مارستها روسيا بشكل منتظم منذ أن شجعت ميلوسيفتش على تحدى المجتمع الدولى وافشال جهود الحل السلمى وامدته بالسلاح وخرقت العقوبات المفروضة على بلجراد ، وصولا الى دعم حرب ابادة مسلمى كوسوفا .

ومع ذلك ، فبدلا من انتقاد روسيا وقف بعض العرب معها واختزلوا حرب البلقان فى مجرد محاولة أمريكية لإضعاف "الدب" وكأن قوته التى خارت منذ سنوات طويلة مازال فيها شئ يستحق شن حرب باهظة التكاليف تستهدفه. واستعار بعض العرب تعبير (الشرطى الدولى) الذى استخدمه المندوب الروسى لدى الأمم المتحدة عندما قال: من الذى فوض حلف الأطلنطى للقيام بمهمة الشرطى الدولى.

ويؤكد موقف هؤلاء استمرار الرهان الخاسر على أى دولة تناوئ السياسة الأمريكية بغض النظر عما إذا كانت لهذه المناوئة صلة بأى عدالة من أى نوع. لقد كان موقف روسيا تجاه مأساة كوسوفا، وقبلها إزاء كارثة البوسنة ، مناقضا تماما لما ينطوى عليه رهان بعض العرب عليها من أنها الدولة التى تناصر القضايا العادلة أو يؤدى نهوضها إلى نظام عالمى متعدد الأقطاب. وأكثر من ذلك ، فإن موقف روسيا تجاه كوسوفا والبوسنة ثم الشيشان يثير شكوكا

فى أفضلية النظام متعدد الأقطاب الذى كانت صورته السابقة على نظام القطبية الثنائية هى أسوأ ما عرفه العالم فى العصر الحديث. كما كان عليه فى الفترة بين الحربين العالميتين .

ولقد وقفت روسيا فى صف عدوان متوحش ينطوى على إبادة ، وظلت تعرقل أى حل سلمى عادل أو تدخل عسكرى لإنقاذ ضحايا المذابح. وانتهجت هذه السياسة الإنسانية بشكل منتظم منذ العام ١٩٩٧ ، مما أدى إلى إصابة مجموعة الاتصال الدولية بشأن يوغوسلافيا بالشلل.

وحتى إجراء مناورات جوية لحلف الأطلنطى فوق منطقة البلقان فى يونيو ١٩٩٨ قوبل بإحتجاج من روسيا التى يراهن كثير من العرب عليها من أجل عالم أكثر عدالة، رغم أن هذه المناورات لم تكن أكثر من محاولة للضغط على بلجراد لسحب قواتها المتوحشة من كوسوفا ومع ذلك احتجت روسيا عليها وسحبت ممثلها لدى الحلف وزعمت أنها تعرضت لخداع . وكا ن اصرار موسكو على عرقلة أى تحرك ضد ميلوسيفيتش هو العامل الأهم الذى اتاح له أن يواصل التحدى ويقتل مئات الأبرياء ويرغم الآلاف على الفرار ، فضلاً عن تشتيت مقاتلى (جيش تحرير كوسوفا) بين الجبال والغابات فى أواخر العام ١٩٩٨ بعد سيطرة قواته على أهم معاقلهم فى مدينة (يويفك).

ومازال المراهنون على روسيا غير قادرين على إدراك أن منطق (عدو عدوى صديقى) صار بدائياً لا يفيد فى التعامل مع عالم معقد. كما لا يريدون الاعتراف بأن دولة مهزومة معنوياً لا تقدر على خوض مواجهة حتى إذا لم تكن مفلسة مادياً. واقصى ما تستطيعه هو أن تتوحش على اقاليم تابعة لها وترتكب مذابح بربرية كما فعلت فى الشيشان.

وكان كل ما استطاعته روسيا هو مساعدة الصرب بالسلاح وبعض المعلومات. بل تعرض قرار ارسال سفينة الاستطلاع (ليان) إلى البحر المتوسط لإنتقادات من العقلاء الذين هم أكثر نفوذاً من المزايدين القوميين والشيوعيين. وقال سيرجى ماركونسا مدير معهد الدراسات السياسية فى موسكو إنه من الأفضل انفاق تكلفة ارسال السفينة فى دفع رواتب البحارة.

والأهم من ذلك أنه فى الوقت الذى يهيم بعض المثقفين العرب غراما فى روسيا، يكن القسم الأعظم من مثقفيها كرها متزايدا للعرب. وهذا هو أبرز ما تضمنته مذكرات كارين بروتينتس المستشار السابق لجورباتشوف والعضو البارز لفترة طويلة فى قسم الشئون الدولية بمركزية الحزب الشيوعى السوفيتى. فى المذكرات ، التى نشرتها جريدة "الحياة اللندنية" فى بداية ١٩٩٩.

وكان بروتينتش مستشارا للرئيس السوفيتى الأخير ميخائيل جورباتشوف فى النصف الثانى من الثمانينات. ولكن الأهم من ذلك أنه كان نائبا لرئيس قسم الشئون الدولية فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى لفترة طويلة، ومسئولا عن ملف الشرق الاوسط فى هذا القسم الذى كان منوطا به ما يمكن أن نسميه الجانب غير الرسمى أو شبه الرسمى فى السياسة الخارجية السوفيتية ، بما فى ذلك ادارة العلاقة مع الأحزاب الشيوعية فى العالم.

وأهم ما قاله المسئول السوفيتى السابق على الاطلاق لا يتصل بالوقائع التى رواها عن فترة وجوده فى السلطة ، وانما برؤيته للمزاج العام السائد فى روسيا الآن عن منطقتنا. فهو يلاحظ أن هناك كرها متزايدا فى أوساط قسم كبير من المثقفين الروس للعرب ، الى حد أن "تعبير العالم العربى اختفى من مفرداتنا السياسية والصحفية فى السنوات الأخيرة". ويشير الى أن الصحفيين الروس ، على سبيل المثال، لا يصفون الأراضى العربية التى تحتلها اسرائيل بـ "المحتلة" عكس ما كان يحدث سابقا. أما المعهد الذى تم تأسيسه أخيرا فى موسكو لبحث شئون الشرق الأوسط فقد اطلق عليه "معهد اسرائيل والشرق الأوسط" . وهو يعلق على ذلك قائلا: [اسرائيل أولاً ، ثم الشرق الأوسط].

واذا كان هذا هو المزاج السائد فى روسيا الآن ، يصعب فهم كيف يواصل كثير من المثقفين وغير قليل من السياسيين العرب الرهان عليها لمساعدتها على مواجهة ما يقال إنه هيمنة أمريكية.

وهذا رهان مستمر منذ انتهاء النظــام العــالمى ثنائى القطبية وانهيار الاتحاد الســوفيتى، ومقــترن بتطلع الى قصر فترة انفراد الولايات المتحدة بالقمــة العالمية. ورغم أن هذا الأمل اخذ يضعف نسبيا مــع الوقت ، الا أنه ظل قائما او قابلا للتجدد لدى دوائــر وأوساط عربية لا يستهان بها .

فالمراهنون على روسيا يغفلون أن ما تعانيه مــن ضعف هو من النوع البنيوى، الذى يحتاج الى وقــت طويل لتجاوزه.

ولكن المشكلة تمتد الى انه لم يعد جائزاً الرهــان على روسيا بافتراض أن فى امكانها استعادة قوتــها. وهذا هو الدرس الأهم فى مذكرات بروتينتش ، التــى تفيد الى اى مدى تغيرت النظرة فى موســكو الــى العرب ، وكذلك الى اسرائيل. فهو يقدم ما يشبه نقــدا ذاتيا لما أسماه [انعزالنا عن اسرائيل التى هى أحــد الاطراف الفاعلة على مسرح الشرق الاوسط ، ممــا آمن للولايات المتحدة احتكار العلاقات معها وحرمنــا من بسط النفوذ السوفيتى على مجمل فضاء الـنزاع] فى المنطقة . وعندما يصدر هذا القول عن رجل أقل ما يقال عنه إنه كان متعاطفا مع العرب ، فهذا يعنــى حدوث تغير كبير فى المزاج السياســى العــام فــى موسكو تجاه العرب واسرائيل. واذا صح ذلك ، فــهو يعنى أننا نحتاج الى جهد كبير فــى التعــامل مــع الوضع الداخلى فى روسيا.

واذا كنا مستعدين لمثل هذا الجهد ، فلنبذله فــى حوار مع المجتمع الأمريكى فيكــون مــردوده – اذا نجحنا فيه – اكبر بما لا يقاس أو بحجم الفرق بيــن قوة الولايات المتحدة وضعــف روســيا. فــالمنطق البسيط يقضى بأن تستثمر حيث يكون احتمال الربــح أعلى ، وأن تمتنع حين تكون الخسارة اكيدة. والحال أن أى جهد نبذله لاستعادة التعاطف الروســى مــع قضايانا هو جهد ضائع بالنظر الى ماصارت عليــه موسكو من ضعف.

٤ـ الدول العربية تترك الساحة لايران :

قلنا ان الاهتمام العربى الرسمى بأزمة كوســوفا كان ضعيفاً. ويعود احد أهم اسباب هذا الضعف ، ان لم يكن السبب الأهم ، الى تأثر معظم نظــم الحكــم العربية بنمط التفكير الذى سبق تحديد معالمــه ، وان بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال.

فكان النظامان العراقى والليبى هما الاكثر تجسيداً لهذا النمط . ولذلك وقفا ضد عملية حلف الاطلنطــى فى وضوح. وتوافرت أنباء عن تعاون بين نظــامى صدام حسين وسلوبودان ميلوســيفيتش فــى بعــض المجالات العسكرية ولكن لم تتوافر أدلة علــى هــذا التعاون .

اما باقى الدول العربية فقد اتخذت مواقــف إمــا اتسمت بالغموض أو مثلت ما لجأ اليــه كثــير مــن أصحاب نمط التفكير الاختزالى ، ولكــن بصيغــات مخففة حرصا على العلاقات مع واشنطن. فبدلا مــن الإدانة الواضحة للتدخل العسكرى فى البلقان، لجــأت هذه النظم الى الاعتراض على هذا التدخل فى شــكل غير مباشر عبر تأكيد ضرورة أن يكون أى تحــرك من هذا النوع من خلال الامم المتحدة وليس بواسطة حلف عسكرى، وبتفويض من مجلس الامــن يوفــر شرعية دولية .

وحتى الدول العربية التى تحرص علــى تدعيــم دورها اقليميا ودوليا ، وعلى رأسها مصر ، اتخــذت هذا الموقف واكتفت به ونأت بنفسها عن أى دور فى أزمة كانت هى الأكبر عالميا خــلال العــام ١٩٩٩ وفى حرب هى الأخيرة فى القرن العشــرين. وأدى هذا التوجه الانسحابى، الناجم عن الــهواجس التــى تحكم تفكيرنا فى أى قضية تكون الولايات المتحــدة طرفا فيها ، الى اخلاء الساحة لإيران كى تتحــدث باسم العالم الاسلامى وتقف فعليا فى الصف نفسه مع النظام المتوحش فى بلجراد وضد مسلمى كوســوفا المستضعفين.

وعبرت السياسة الايرانية تجاه تلك الأزمة عــن ضيق الأفق الذى يجعل الانسان أسير نزعة انتقاميــة ثأرية عاصفة تحركه فلا يجد منها فكاكاً مهما تغيرت الظروف . وكــررت ايــران بذلــك موقفــها ازاء الاحتلال السوفيتى لافغانستان، عندما لم تجد فيــه أى خطر على الاسلام الذى ترفع رايته وتتخيل فى كــل شئ خطراً عليه. وبرر قادتها ذلــك الموقــف بــأن الولايات المتحدة هى الشيطان الأكبر، بينما الاتحــاد السوفيتى شيطان أصغر. وهذا عذر أقبح من ذنــب ،

فضلا عن أنه لا يستند الـــى أى أصـــل إســـلامى. فالشيطان يعتبر شيطاناً بســـبب أفعالـــه المســـتمرة والمتكررة. أما البشر فبينـــهم مـــن يرتكـــب فعـــلاً شيطانياً، فيحاسب عليه.ولكن ليس على غيره . فـــإذا فعل عملاً طيباً يُحسب له.

ولذلك كان طبيعياً أن يفقد المسلمون فـــى أنحـــاء العالم الثقة فى الثورة الايرانية التى وعدت بأن تقـــف مع المستضعفين ضد أهل الاستكبار. فقد وقفت فعليـــاً فى صف الاستكبار السوفيتى الذى كـــان. وهـــاهى ادارت ظهرها مرة أخرى لمستضعفين مسلمين، بـــل ودعمت من يساعدون على قتلهم وتهجيرهم عندمـــا أيدت الدور الروسى فى البلقان.

وعندما تعطى دولة لنفسها الحـــق فـــى "تثويـــر" المسلمين فى أنحـــاء الأرض ليواجـــهوا التحديـــات المفروضة عليهم، ثم تنكص عن الوقوف مع بعضهم فى اكبر هذه التحديات قاطبة كونه يتعلق بوجودهـــم أصلاً، لابد أن تسقط شعاراتها.

وهكذا سقط شعار "تصدير الثورة" فعلياً قبـــل أن تتخلى عنه ايران رسمياً. فكيف يثـــق النـــاس فـــى صدقية من يتركون أنفسهم نهباً للثأر والانتقام الى حد يذهب بالعقل والبصر والبصيرة فـــلا يـــرون فيمـــا يحدث حولهم إلا ما تمليـــه عليـــهم نزعـــة العـــداء للولايات المتحدة. فلم يزعـــج حكـــام ايـــران ابـــادة إخوانهم فى كوسوفا بقدر ما أرقهم "اعتـــداء" حلـــف الأطلنطى على سيادة الدولة اليوغوسلافية.

ولم يكتفوا ، وهم الذين يعتبرون أنفســـهم حمـــاة الاسلام ، باتخاذ هذا الموقف ، وانما استغلوا رئاســـة بلدهم لمنظمة.المؤتمر الاسلامى ، وحاولوا توجيـــه عمل مجموعة الاتصال التابعة للمنظمة فـــى اتجـــاه موقفهم بدرجة أو بأخرى واستغلوا انسحاب الـــدول العربية واكتفائها بدور المتفرج.

وظهر ذلك خلال زيارة وفد المجموعة برئاســـة وزير خارجية ايران خرازى الى موسكو فـــى أول ابريل عام ١٩٩٩ للتباحث حول تسوية سلمية لأزمـــة كوسوفا. وهكذا تم اختزال حرب ابادة وحشية الـــى أزمة يمكن التباحث فيها، وفى عقر دار الدولة التـــى قدمت الدعم السياسى والمعنوى والعسكرى والنفطـــى لمجرمى الحرب اليوغوسلاف.

والأهم من ذلك أن السيد خرازى تعامل ، خـــلال تلك الزيارة ، مع المسئولين الروس كما لـــو كـــانوا دعاة سلام حقاً وليسوا شركاء فـــى ابـــادة مســـلمى كوسوفا. ولم يجد ما يشينه فى الوقوف فى مؤتمـــر صحفى الى جوار وزير خارجية روسيا ايفـــانوف ، وهو أحد أصدقاء سلوبودان ميلوسيفيتش القريبين.

والأعجب من كل شئ أن يقول ايفانوف إن وفـــد المؤتمر الاسلامى (عبر عن تقديره لدور روسيا فـــى السعى الى حل للأزمة. ونحن نعتز بهذا التقدير ونعد بمواصلة العمل مع البلدان الاسلامية فـــى مختلـــف المجالات)! والواضح أن الوزير الروسى لم يبـــالغ. فهذا هو ما سمعه من نظيره الايرانى الذى ثنّى خلال المؤتمر الصحافى على ما قالـــه واكـــد أهميـــة دور روسيا !

فهل كان خرازى مفوضـــاً مـــن دول المؤتمـــر الاسلامى جميعها فى تقديم هذا الدعم لشـــركاء فـــى ابادة مسلمين فى كوسوفا ؟ بأى حق يحمّل منظمـــة بكاملها تبعات هذا الموقف ؟

إن السيد خرازى حر فى أن يتخذ أى موقف يراه هو وغيره من حكام ايران معتدلين ومتشددين ومـــن كل صنف. ولكن ليس من حقـــه أن يفـــرض هـــذا الموقف على منظمة المؤتمر الاسلامى، وإلا صـــار ذلك دليلاً على صحة تقدير من يعارضون الانفتـــاح العربى على ايران. فتستند معارضة هـــذا الانفتـــاح على أن ايران لم تتغير فى الجوهر وانما فى الشكل، وأن التيار الاصلاحى المعتدل لا يختلف فى العمـــق عن الآخر المحافظ المتشدد ، فضلا عن أن مـــيزان القوى مختل هيكلياً لمصلحة الأخير.

ولكن هذا تقديراً مبالغاً فيه . هناك تغير ملمـــوس حدث فى داخل ايران وفى سياستها الخارجية. ولكنه لم يصل الى موقفها تجاه الولايات المتحدة ، ولا ازاء القضايا التى تكون القوةالدولية الأعظم طرفا مباشـــراً فيها. وهذا يقلل بدرجة لا بأس بها من أهمية التغـــير الذى حدث .

وعندما يتعلق الأمر بالولايات المتحـــدة ، يبـــدو المسئولون الايرانيون نسخة واحـــدة بفعـــل الأثـــر الطاغى لنزعة الانتقام من الشيطان بكل الوســـائل ، حتى اذا كان من بينها مناقضة مبادئ الدولة المعلنـــة

وأهداف الثورة التى كانت. فالميل الثأرى عندما يحتد يقود الى عمى سياسى يحول دون رؤية الواقع كما حدث فى البلقان عموما ، وفى كوسوفا خصوصاً ، وبالذات واقع الدور الروسى الذى أيده الايرانيون.

فأى تقدير ذلك الذى قدمه خرازى، باسم المسلمين الذين لم يفوضوه ، لدور التأييد والدعم الكاملين لحرب ابادة ضد اخوانهم فى كوسوفا ؟

والمهم أن هذا دوراً ليس جديدا ولا طارئا كى نلتمس للسيد خرازى عذراً بالجهل أو حداثة الوضع. فهو دور مستمر منذ مأساة البوسنة ومتواتر منذ بدء تهجير وقهر مسلمى كوسوفا ومتصاعد وصولا الى مذابح الشيشان التى سنعالج أبعادها فى "التقرير الاستراتيجى العربى" للعام ٢٠٠٠ .

ثانيا : المصالح الاستراتيجية لا تستبعد الدوافع الانسانية:

أعادت عملية الأطلنطى فى البلقان بعضا من أسوأ المجادلات العربية التقليدية للظهور فى سياق تحليل أهداف هذه العملية. وكثر الحديث عن أنها تخدم المصالح الأمريكية. وهذا أمر بديهى لا يحتاج إلى تأكيد ، لأن أحداً لا يعمل ضد مصلحته.

ولكن خصوصية مأساة كوسوفا فرضت أن تلتقى المصالح الاستراتيجية الأمريكية مع الدوافع الانسانية التى تنطوى بدورها على مصلحة ذات طابع أخلاقى. وربما لا يعرف بعض من تحدثوا فى هذا الموضوع أن مصالح الدول ليست كلها مادية وأن فيها جوانب معنوية وقيمية وأخلاقية أيضاً. وتدخل فى هذا الإطار المصداقية وصورة الدولة على سبيل المثال. والأكيد أن تدخلا لإنقاذ مسلمين يتعرضون للإبادة وحماية حقوق بشر مستضعفين يمثل مصلحة أمريكية من هذا المنظور ، مثلما يحقق هدفا إنسانياً وينطوى على انتصار للبشرية عموماً.

كما أنه ينسجم مع الهدف الإستراتيجى الأمريكى، الذى ينطوى على مصلحة لأوروبا فى المقام الأول، فى السعى إلى وضع حد للقلاقل المترتبة على الهوس القومى الصربى. لقد كان واضحاً أن نجاح ميلوسيفيتش فى إعادة إبادة وتهجير أهل كوسوفا سيشجعه على شن إعتداءات أخرى وخرق اتفاقات اضطر لقبولها طالما أن أحداً لا يستطيع لجمه. كما أن تهجير ألبان كوسوفا إلى مقدونيا والجبل الأسود وألبانيا يضاعف المشاكل الداخلية فيها.

فالهدف الإستراتيجى لعملية الأطلنطى حقق مصلحة أوروبية اكثر منها امريكية ، لأن منطقة العمليات لا تحتوى على بترول أو موارد للسيطرة عليها. كما تحملت الولايات المتحدة الجزء الأكبر من فاتورة الحرب ، بعكس الحال فى حرب الخليج الثانية.

ولكن استقرار أوروبا مصلحة أمريكية من الدرجة الأولى، لأنها هى الشريك الإقتصادى الأهم. ورغم ازدياد أهمية آسيا أخيراً، مازالت الاستثمارات الأمريكية فى أوروبا تبلغ ثلاثة أمثال الاستثمارات فى آسيا . كما أن استثمارات أوروبا فى أمريكا تزيد أربعة أمثال ما هى عليه فى آسيا.

١ - إمتزاج الدوافع الاستراتيجية والانسانية :

فالعلاقات الدولية تقوم فى الأساس على المصالح. ولكن هذه المصالح ليست كلها مادية، لأن بعضها أخلاقى وقيمى. فانتشار مبادئ معينة يمكن أن يحقق مصلحة لدولة. كما أن الحفاظ على قدر معين من المصداقية هو نوع من المصالح الأخلاقية. ولذلك يجوز أن تجتمع مصلحة استراتيجية للولايات فى منطقة البلقان مع سعيها إلى منع إبادة مسلمى كوسوفا الألبان. وفى هذه الحالة يكون تدخلها عسكرياً على رأس عملية حلف الأطلنطى تدخلاً إستراتيجيا مصلحيا وإنسانياً فى الوقت نفسه.

وحدث هذا التلاقى لأن نجاح ميلوسيفيتش فى إبادة مسلمى كوسوفا كان كفيلا بتهديد إستقرار أوروبا كلها لسببين: أولهما أن نجاحه سيشجع القوميين الصرب المهووسين على مزيد من الإعتداءات على جيرانهم طالما أن أحداً لا يتصدى لجرائمهم. وثانيهما أن المهجرين الألبان المسلمين كانوا يمثلون عنصر تفجير لمقدونيا والجبل الأسود إذا بقوا فيهما.

ولذلك التقت مصلحة أمريكا فى الحفاظ على الإستقرار فى أوروبا مع حماية أهل كوسوفا وإنقاذهم من الإبادة وإعادتهم إلى الأقليم المنكوب.

ومما يثير الإستغراب أن يكون إدراك ذلك صعباً إلى الحد الذى دفع بعض العرب إلى الوقوف فعلياً مع عملية إبادة وحشية لبشر لا حول لهم ولا قوة. فلا يعنى اتخاذ موقف مستقيم ضد بربرية ميلوسيفيتش ورجاله المجرمين تأييد السياسة الأمريكية فى كل مكان وزمان. والإقرار بأن هناك جانباً إيجابياً فى عملية حلف الأطلنطى ليس عارياً من منظور موضوعى يميز بين الصواب والخطأ .

وليست هناك دولة ، مثلما لا يوجد إنسان، على حق دائماً أو على باطل فى كل وقت. وإذا كان هناك باطل أو خطأ أكيد فهو فى الأحكام المطلقة الجامعة المانعة التى يتسم بها النهج الراديكالى الاختزالى الذى حكم مواقف بعض العرب تجاه حرب البلقان.

ولأن هذا النهج هو بطابعه تبسيطى ، يستعصى عليه أن تجتمع دوافع إستراتيجية وإنسانية فى عمل واحد. ولذلك قال أصحابه أن الأمريكيين لم يتدخلوا فى البلقان إلا لتحقيق مصالحهم. وهم يعنون بذلك أن المصلحة الأمريكية لايجوز أن تجتمع مع إنقاذ أهل كوسوفا فى سياق واحد.

وإذا تأملنا هذه المقولة، نلاحظ أنها تضفى على المصلحة دلالة سيئة بالضرورة . وهذا تبسيط شديد لمفهوم المصلحة. فهناك مصالح مشروعة هى الأساس فى حياة البشر وعملهم وتنافسهم وتدافعهم.

ولكن النهج الراديكالى يرادف بين المصلحة وبين العمل غير المشروع أو الأنانية أو الإستغلال. ولذلك يسود هذا النهج فى الفكر الاشتراكى والفكر القومى. كما امتد إلى قطاع من الفكر الإسلامى الذى أسلم قياده الى الفكر القومى وقبل موقع التبعية له وسار أصحابه وراء القوميين يهتفون ضد الغرب بمناسبة وبغير مناسبة

غير أن التحرر من هذا العداء ، يتيح ادراك الأهمية الخاصة كحالة كوسوفا تعبيرا عن هذا المبدأ مقارنة بثلاث حالات حدث فيها تدخل امريكى خلال العقد الأخير فى القرن العشرين.

فكان التدخل لتحرير الكويت ٩٠-١٩٩١ مدفوعا فى المقام الاول بالتهديد الذى مثله النظام العراقى لتدفق النفط من الخليج ، الذى تغطى منابعه نحو ٢٠% من الواردات النفطية الأمريكية و ٤٠% من الواردات الاوروبية و ٧٠% من واردات اليابان.

أما التدخل فى هايتى ٩٤-١٩٩٦ ، فى اعقاب الانقلاب العسكرى على أول رئيس منتخب فى انتخابات حرة ، فقد ارتبط بمصلحة أمريكية فى تحقيقه استقراراً يتطلبه البناء الاقتصادى للحد من هجرة سكان هايتى المتزايدة الى الولايات المتحدة.

ورغم أن التدخل فى الصومال ٩٢-١٩٩٤ أملته اعتبارات انسانية اكثر منها استراتيجية ، الا أنه لم يحقق نتائجه وانسحبت القوات الأمريكية دون أن تتمكن من وضع حد لسطوة زعماء الميليشيات .

ولذلك تعتبر حالة كوسوفا هى الأولى التى فيها توافر عامل انسانى دفع الى تدخل حقق الهدف من ورائه وخاصة فيما يتعلق بهذا العامل. والاكيد أن انجازا كبيرا تحقق ايضا على صعيد الدوافع الاستراتيجية للتدخل فى البلقان. وكان واضحا فى نهاية العام أن الهدف الأهم ، وهو ردع ميلوسيفيتش عن اثارة قلاقل أخرى، قد تحقق بالفعل.

وأياً كان الأمر ، كانت ازمة كوسوفا نموذجا للأزمات التى تستدعى تدخلا لحلها على نحو يقتضى تعديلا فى ميثاق الأمم المتحدة سنعود اليه لاحقا فى هذا القسم من التقرير.

واذا كان بعض العرب لم يروا أى عامل انسانى فى عملية حلف الاطلنطى، فقد أثر حضوره ووضوحه فى اوروبا بصفة خاصة على ردود الفعل تجاه هذه العملية. فكان من الصعب على معظم انصار السلام والبيئة والمعادين للحروب أن يقفوا ضدها. ولذلك لم تكن مصادفة أن هذه هى المرة الأولى التى لا يبدى أنصار السلام والبيئة اعتراضا على حرب بهذا الحجم رغم عدم استنادها على شرعية دولية ، وهم الذين وقف كثير منهم ضد حرب تحرير الكويت رغم أنها ظفرت بهذه الشرعية بل وبشكل.

وفوق ذلك ، فإن اكثر قادة أوروبا تأييداً لعملية الأطلنطى هم الذين كانوا يتظاهرون ضد حرب فيتنام

ويحرقون الأعلام الأمريكية. خذ مثــلا المستشــار الالمانى شرودر الذى كان يسارياً راديكالياً فى شبابه الباكر ، ووزير دفاعه رودلف شاربنج الـذى سـبق فصله من حزبه بسبب تحريضه العدائى ضد القوات المسلحة ، ووزير خارجيته يوشكا فيشر الذى كــان أحد أبرز دعاة السلام والبيئة.

وقد أوضح هذا الاخير المنطق وراء تأييده التـام لعملية الأطلنطى على النحـو التـالى: إذا واجـهت وضعا مأساوياً مثل هذا الذى فى كوسـوفا لابـد أن تسأل نفسك : هل فعلت كل ما ينبغى عمله لتجنـب الحرب ؟ واضاف انه سأل نفســه فوجـد الإجابـة بالايجاب .

واكثر من ذلك ، إنطوى خطاب هؤلاء وأمثالـهم الأوروبيون على حماس أقـوى لعمليـة الأطلنطـى وعلى ادانة أشد لمجرمـى الحـرب اليوجوسـلاف مقارنة بالخطاب الأمريكى. فقد ادركوا ما حدث فـى كوسوفا باعتباره نوعاً من حرب الإبادة وليس فقـط التطهير العرقى.

ونجد مثل هذا التغير فى الولايات المتحدة نفسها. ومن يتابع الجدل الذى دار هناك يعرف أن أبرز مـن عارضوا التدخل فى فيتنـام دعمـوا التدخـل فـى كوسوفا، وأن بعض من أيدوا الحرب الاسـتعمارية فى آسيا هم الذين شـككوا فـى جـدوى الحـرب "الانسانية" فى اوروبا.

وكان لهذا الاعتبار الانسانى تأثير استراتيجى مهم لأنه حال دون تحول الخلافات المحددة داخل حلـف الاطلنطى على عملية فى البلقان الى صـراع يـهدد تماسكه. ولذلك توافر ما يشبه اجماعا على أن الحـد الأدنى لنجاح العملية هو قبول ميلوسـيفيتش سـحب قواته واعادة المهجرين من كوسوفا. أمـا إضعـاف قدراته العسكرية فلم يكن يفيد كثيراً ، بل وحتـى لا يخفف الأعباء الجديدة التى كانت سـتفرض نفسـها على الحلف اذا أدى فشل العملية الى توسـع نطـاق الحرب فى البلقان. ففى هذه الحالة كان لزاماً علـى "الناتو" أن يتورط اكثر ويتدخل برياً فى ظروف أشـد صعوبة مما كانت عليه فى كوسوفا .

واذا كان بعض العرب لم يقدروا العامل الانسانى فى حرب البلقان ، فقد وصل بعضهم إلى أبعد مـدى فى تخيل الأهداف الأمريكية الخفية من وراء ضرب يوغوسلافيا. وكان أقصى ما بلغه هذا الخيـال هـو تصور الدولة التالية التى ستتعرض للضرب عندمـا تفرغ أمريكا من يوغوسلافيا، كما لـو كـان هنـاك "طابور" من الدول فى انتظار "البلطجة" الأمريكية.

وكان أحد أهم بواعث هذه "النظرية" أن عمليـة الأطلنطى أربكت مقولة تم الترويج لها بشكل متكرر، وهى أن الولايات المتحدة لا تضرب غـير العـرب والمسلمين. فجاءت العملية تحدياً لهذه المقولة ومنهج أصحابها والمنطق الذى يكمن وراءها. ومن هنا كان سعى بعضهم إلى إثارة موضوع الضربـة التاليـة وتأكيد أنها ستكون ضد عرب أو مسلمين ، بحيـث يبدو كما لو أن ضرب يوغوسـلافيا اسـتثناء مـن القاعدة ومحاولة لذر الرماد فى العيون .

٢ ـ الخلاف الأمريكى على عملية حلف الاطلنطى يؤكد أهمية العامل الانسانى:

لم يهتم من أدانوا عملية حلف الاطلنطى بالخلاف الذى حدث حولها فى داخل الادارة الأمريكية ، لأنـه لا ينسجم مع موقفهم ويضعفه الى حد كبير. فيضـع هذا الخلاف علامة استفهام كبيرة أمام القول إن هـذه العملية تعبر عن هيمنة أمريكية مقيتة ، وان هدفـها الأول هو تأكيد سيطرة الولايات المتحدة على العـالم، ولا علاقة لها بإنقاذ بشر يتعرضون لحـرب ابـادة وحشية.

فهذا حكم يفترض أن تكـون مؤسسـات صنـع القرار فى الدولة العظمى الأولى موحدة فى سـعيها الى تأكيد الهيمنة على العالم ، فى اطار اسـتراتيجية متفق عليها لا تترك مجالاً لخلاف على قرار فـائق الأهمية من نوع استخدام القوة العسكرية.

ولكن من سارعوا من العرب الى اصدار حكمـهم بإدانة التدخل العسكرى ضد حكومة بلجراد لم يسألوا عن كيفية اتخاذ قرار هذا التدخل فى واشنطن. فهناك اعتقاد سائد موروث من مرحلة الراديكالية الثوريـة فى العالم العربى بأن صنع القـرار فـى الولايـات المتحدة لا صلة له بأى اعتبارات انسانية. وكان هـذا صحيحا فى مرحلة الحرب الباردة بصفـة خاصـة

وسنعود اليه لاحقا. ولكن ترتب عليه شيوع النظر الى قرارات السياسة الخارجية الامريكية باعتبارها من صنع قوى شريرة لايعدو المسئولون فى واشنطن ان يكونوا أدوات لديها.

وأياً كان الأمر ، فالواضح أن احدى مشاكل نمط التفكير الموروث من عصر الراديكالية الثورية هى نزع انسانية السياسة كليا. فهناك قوى غربية شريرة معادية لنا بالمطلق تتآمر علينا أو تخطط لسحقنا عبر فرص هيمنتها علينا. وبعد أن كانت الهيمنة التى تخافها، وفقا لهذا النمط من التفكير ، اقتصادية بالأساس صارت ثقافية أيضاً ثم شملت كل شئ .

واذا كان هذا قد حدث عندما تدخلت امريكا ضمن تحالف دولى واسع شمل العالم كله تقريبا وبقرارات اجماعية من مجلس الامن ، فما بالنا اذا جاء التدخل غربياً فقط وعبر حلف عسكرى مكروه بشدة فى الخطاب الراديكالى العربى ، وبقيادة الولايات المتحدة التى ورث هذا الخطاب الوصف الايرانى لها (الشيطان الاكبر).

وهكذا ارتفع هذا الخطاب رافضاً ما يعتبره اعتداء على دولة ذات سيادة ، حتى اذا كانت هذه دولة لا تقل وحشية عن المانيا النازية وايطاليا الفاشية والعراق "الصدامية" ، وحتى اذا كانت قد رفضت أى حل سلمى وسعت الى اطالة المفاوضات الى أن تستكمل تهجير ألبان كوسوفا المسلمين تدريجيا عبر خطة محددة .

غير أن كل هذا ليس مهما ، ولا هو جزء اساسى فى الصورة التى رسمها بعض العرب لأزمة كوسوفا. فليس القتل والاغتصاب والتهجير إلا رتوشا فى صورة تركز على الهيمنة الأمريكية. لم يرَ هؤلاء العربات المكتظة بلاجئين يملؤهم الرعب يبتهلون الى الله ان ينقذهم من متوحشى الصرب الذين يطاردونهم. لم يروا شيوخا خائرى القوى يتألمون واطفالا يبكون وبشرا يعانون هاربين من جحيم لم يجد البعض ما يمنعهم من ان يحملوا غارات حلف الاطلنطى المسئولية عنه ، فى تزييف صريح لوقائع يعرفها العالم كله ، وليس لتاريخ مضى واعتاد بعضنا تزويره. لم يروا صور الجثث التى اشعل المتوحشون النار فيها امعانا فى الانتقام ووقفوا يرقصون الى جوارها.

واذا كان هذا كله ليس جزءا من الصورة ، فلا عجب اذا صارت كيفية اتخاذ قرار التدخل العسكرى خارج الاهتمام. فلا يهتم بمثل هذا الموضوع إلا من كان مدركا او مستعدا للاقرار بأن أحداً لا يمتلك الحقيقة التى ينبغى البحث عنها بعقل مفتوح. اما اذا كنت موقنا بأن الحقيقة مكتملة لديك ، وقد تجسدت فى نظرة لا ترى فى الولايات المتحدة والغرب كله الا شرا مطلقا ، فلا يهم أن تعرف ما حدث وكيف صدر القرار بعد خلاف على التدخل العسكرى استمر حتى اللحظة الأخيرة بين وزيرة الخارجية مادلين اولبرايت ومستشار الرئيس الامريكى للأمن القومى ساندى بيرجر ومعه معظم القادة العسكريين للولايات المتحدة.

ولم يكن هذا الخلاف جديدا ولا طارئا ، لأنه يعود الى منتصف العام ١٩٩٨. وكان موقف أولبرايت التى طالبت منذ ذلك الوقت بالاعداد للتدخل هو الأضعف الى ان وقعت مذبحة قرية راشتا التى راح ضحيتها ٤٥ من اهل كوسوفا فى مطلع العام ١٩٩٩ . وعندئذ بدأ الرئيس كلينتون يغير تفكيره باتجاه عدم استبعاد الخيار العسكرى ، رغم استمرار تحفظ كبار قادة الجيش الذين اكدوا أن القصف الجوى لن يحقق نتائج حاسمة.

كما أبدوا قلقا من افتقاد رؤية امريكية او دولية بعيدة المدى لمنطقة البلقان. بل وكان بعضهم متشككا فى وجود مصالح قومية امريكية قوية فى هذه المنطقة الى حد يفرض المخاطرة بإطلاق مواجهة عسكرية. وحذروا من أن عدم فاعلية القصف الجوى قد يفرض تورطا بريا غير معروفة عواقبه فى منطقة شديدة الاضطراب. وكان على رأس هؤلاء رئيس هيئة الاركان المشتركة للقوات الامريكية الجنرال هنرى شيلتون.

كانت اولبرايت وحدها تقريبا ، ومعها بعض اركان وزارة الخارجية ، التى تدفع باتجاه الخيار العسكرى مستندة على أن مصالح الولايات المتحدة فى اوروبا هى الأهم بالنسبة لها فى العالم الآن ، وان استمرار الاضطراب فى منطقة البلقان سيقوض

استقرار القارة برمتها ويعرض المصالح الامريكية للخطر ويشجع على ظهور هتلر جديد يهدد العالم بأسره.

وطرحت وزيرة خارجية الولايات المتحدة في هذا السياق رؤية قائمة على (نظرية الدومينو) مؤداها أن التساهل مع جرائم ميلوسيفيتش في كوسوفا سيشجعه على تهديد مناطق اخرى بدءا بجمهورية الجبل الأسود وعلى اعادة فتح ملفات امكان غلقها بصعوبة ، وبما فيها ملف البوسنة والهرسك.

ومع ذلك تعرضت اولبرايت الى هجوم من بعض معارضي موقفها في الاعلام الامريكي والذين اخذوا على كلينتون انه ارتدى حلة من حياكة وزيرة خارجيته ، وقيل انها ضعيفة القلب امام سياسات التهجير بسبب خبرة عائلتها السيئة في هذا المجال في تشيكوسلوفاكيا خلال الحرب العالمية الثانية. وهذا نقد ينطلق من موقف لا انساني لا يحفل بعذابات البشر المقهورين. ولكنه يماثل موقف العرب الذين لم تحرك مأساة كوسوفا مشاعرهم بقدر ما استحضرت لديهم شعارات عصر ثوري مضى وكان اكثر انسانية من أنصاره في موقفهم تجاه أزمة البلقان.

ولم يقبل القادة العسكريون الامريكيون الخيار العسكري الا بعد أن انحاز كلينتون الى وزيرة خارجيته عقب سحب ميلوسيفيتش موافقته الأولية على اتفاق رامبوييه ، وثبت انه لا أمل في حل سلمي بعد أن صعدت السلطات الصربية اعمال التهجير من كوسوفا خلال الاسبوع الثالث من شهر مارس ١٩٩٩، كما سبقت الاشارة ، الأمر الذي اعطى مؤشرا بالغ الخطورة دفع كلينتون الى اتخاذ قرار التدخل العسكري.

ومغزى الخلاف داخل الادارة الامريكية على هذا النحو هو أن قرار التدخل لم يكن جاهزا ينتظر ذريعته ، عكس ما أكده رافضو عملية حلف الاطلنطي . ويعني ذلك ان انقاذ البان كوسوفا المسلمين ليس مجرد ذريعة للتدخل ، الذي لا يجوز اعتباره – والحال هكذا – جزءاً من خطة جهنمية تفرض الولايات المتحدة بمقتضاها هيمنة بغيضة على العالم.

ومما تجدر ملاحظته ايضا أن الضغط من اجل التدخل جاء من وزارة الخارجية لا وزارة الدفاع ، ومن الدبلوماسيين وليس من العسكريين. ولو كانت هناك خطة هيمنة حقا لما نشب ذلك الخلاف. كما ان هذا خلاف يتعارض مع اعتقاد بعض رافضي عملية الاطلنطي في ان العسكريين الامريكيين يبحثون عن أي عدو يحاربونه في أي مكان لقياس قدراتهم القتالية وتجربة اسحلتهم.

وهذا اعتقاد شاع حتى لدى بعض المحللين الاستراتيجيين ، على نحو يؤكد ان امريكا هي فعلا شيطان اكبر لا يمكن أن يأتي منه خير ولو لمرة وحيدة أو على سبيل الاستثناء.

٣ـ نتائج حرب البلقان تؤكد عدم سلامة النهج الذي ادى الي ادانتها :

ليس هناك اكثر صدقاً من الصورة تعبيراً عن الحزن والآسى أو عن الفرح والسرور. ومع ذلك لم يصدق بعض العرب الصور التي عبرت عن فداحة حرب الإبادة التي تعرض لها أهل كوسوفا على أيدي كائنات متوحشة لا صلة لهم بالانسانية. واستطاع هؤلاء أن ينكروا الواقع بسبب شدة معاداتهم للغرب ، والتي جعلتهم عاجزين عن التضامن مع مستضعفين مقهورين. وثبت ان كراهية أمريكا مقدمة على نصرة المظلومين في محنة بل في مأساة لا سابقة لأهوالها منذ الحرب العالمية الثانية.

ولكن لم تمض اسابيع حتى رأى هؤلاء كيف تبدل حال اهل كوسوفا اللاجئين من الأسى الى الفرح ، ومن اليأس الى التفاؤل ، عندما دخلت طلائع القوات الدولية الى اقليمهم المنكوب تمهيدا لاعادتهم الى ديارهم. ومع ذلك ظل بعضهم مصرين على ان الحرب كانت (اعتداء على سيادة دولة مستقلة) ، أو (بروفة للهيمنة على العالم) حتى بعد أن رأوا البؤساء اللاجئين من اهل كوسوفا يعبرون عن فرحتهم وتعرف البسمة طريقا اليهم للمرة الأولى منذ شهور طويلة حتى اذا لم يتم حل مشاكلهم كلها في نهاية العام .

فقد انتهت عملية حلف الاطلنطى التى أشبعها البعض ادانة وشجباً بنصرة المستضعفين وهزيمة المعتدين المتوحشين وانسحابهم من الاقليم المنكوب .

لقد جزم هؤلاء وقطعوا بأن هذه العملية تستهدف الى اثبات هيمنة أمريكا وفرض شرعية الاطلنطى، وأنها – لذلك – ليست معنية حقاً بإنقاذ اهل كوسوفا، بل وقيل ان أثرها عليهم أسوأ من قمع قوات ميلوسيفيتش.

ولو صح أن العملية تستهدف الهيمنة وانهاء دور الأمم المتحدة لمصلحة حلف الاطلنطى، لما حرص مطلقوها على أن يكون الاتفاق السلمى عبر المنظمة الدولية ومن خلال مجلس الأمن. وكان فى امكان واشنطن مواصلة العملية لفترة قصيرة أخرى وانزال القوات المكلفة بحماية اقليم كوسوفا من دون المرور على الأمم المتحدة.

غير أنه لا مصلحة لأمريكا فى إضعاف المنظمة الدولية او انهاء دورها لسبب بسيط يسهل أن نعرفه اذا تحررنا من عقلية المؤامرة ، وهو أن الولايات المتحدة لا تستطيع أن تتحمل المسؤولية عن حل النزاعات الدولية والاقليمية جميعها، ولا ترغب فى ذلك. فالسياسة الامريكية تقوم على التدخل الانتقائى، لا التدخل المنتظم الذى لا تمتلك امكاناته ولا تتوافر لها مصالح تحث عليه فى كل مكان فى العالم.

ونحن ننسى احيانا أن هناك تيارا انعزاليا تقليدياً فى داخل الولايات المتحدة ظل يبعدها عن العالم حتى بداية القرن العشرين ورغم تراجع هذا التيار ، فهو يتصاعد من وقت الى آخر ويضع حدوداً لما يمكن أن يصل اليه التدخل الامريكى خارج الحدود .

ولذلك لا تستطيع أى ادارة أمريكية ، لهذا السبب ولأسباب داخلية عدة ليس هنا موضعها ، أن تعتمد سياسة تدخل منتظم فى النزاعات الدولية والاقليمية جميعها. وليس فى امكان أى رئيس أمريكى أن يعتمد اكثر من سياسة تدخل انتقائى .

ومن هنا ، تحديداً ، لا تجد واشنطن مصلحة لها فى تقويض أو حتى تهميش دور الأمم المتحدة على النحو الذى تصوره بعضنا ودفعهم ، أو ساهم فى دفعهم اكثر ، إلى ادانة عملية استهدفت انقاذ مظلومين صرخوا طلباً للنجدة ، فلم يجبهم غير الامريكيين والأوروبيين.

وقيل إن هؤلاء الغربيين "المستكبرين الاستعماريين" لا يمكن أن تكون قلوبهم رحيمة الى الحد الذى يهرعون لنجدة مسلمين. وفات هؤلاء أن انقاذ أهل كوسوفا هو جزء لا يتجزأ من مصالح امريكا وحلف الاطلنطى كما سبق توضيحه.

وكان واضحا أن الولايات المتحدة تسامحت مع ميلوسيفيتش بأكثر مما ينبغى. وحتى عندما وجهت ضربات ضد يوغوسلافيا إبان ازمة البوسنة، كانت صغيرة ومحدودة.

وأدى ذلك الى استخلاص الرسالة الخطأ ، وهى انه يستطيع ان يمضى قدما فى خططه الأقليمية بأقل الخسائر. وكان لزاما ، والحال هكذا ، تلقينه درساً رادعاً حقاً حتى لا تتكرر المأساة التى بدأت بالتسامح مع هتلر فى الثلاثينات.

ولم يكن ممكنا ان يتحقق هدف مثل هذا حتى اذا تم اضعاف قدراته العسكرية والاتصالية. فالطغاة يستوعبون الضربات ، ويعملون على اعادة بناء ما تهدم معتمدين على الحماسة الوطنية التى تطلقها الحرب ، ثم يواصلون خططهم الأصلية.

ولذلك كان وضع حد لخطر ميلوسيفيتش يقتضى، قبل كل شئ ، فرض الاستسلام عليه واعادة اللاجئين المهجرين لاثبات انه لا يستطيع فرض ارادته. وعلى هذا النحو كان ارغامه على الانسحاب من كوسوفا شرطا ضروريا لازما لتحقيق الهدف من العملية. وهذا يفسر رفض واشنطن ما سعت اليه موسكو من وقف القصف الجوى اولا قبل سحب ميلوسيفيتش قواته من كوسوفا . فقد اصرت الولايات المتحدة على أن يبدأ الانسحاب أولا كى يوقف القصف الذى استمر ٧٩ يوماً.

ورغم ذلك كله ، ظل بعض العرب عازفين عن الاقرار بالحق. وكان آخر ما فى جعبتهم هو التشكيك فى اعادة اللاجئين. وكان واضحا أنهم يقولون ذلك تمويها من اجل عدم الإقرار بأن موقفهم ضد عملية حلف الاطلنطى لم يكن صائباً .

فإلى جانب أن ردع ميلوسيفيتش لا يكتمل من دون اعادة اللاجئين ، لم يكن من الممكن إبقاؤهم

حيث هجروا لأنه كان ينطوى على تكلفة فادحة وأخطار هائلة على الاستقرار فى منطقة البلقان. فكان معظم هؤلاء المهجرين فى الجبل الاسود ومقدونيا وألبانيا. ويعرف قادة الاطلنطى أن بقاء نحو ٢٢٥ ألف لاجئ فى مقدونيا كان يحمل خطر تأجيج نزاع عرقى فيها. فالوضع هناك ينطوى على صراع كامن ، اذ يمثل السلافيون ٧٥ فى المائة والالبان ٢٥ فى المئة من السكان. كما أن ألبان مقدونيا يتركزون اساساً فى الغرب، أى على الحدود مع كوسوفا وألبانيا. صحيح أن حكومات مقدونيا تنتهج منذ الاستقلال سياسة رشيدة لاستيعاب المشكلة عبر تحسين اوضاع الألبان وزيادة تمثيلهم فى مؤسسات الدولة. غير أن رجل الشارع السلافى هناك ينظر الى الألبان كطابور خامس يسعون الى بناء ألبانيا الكبرى. كما أن الألبان يعتقدون بدورهم فى وجود مؤامرة سلافية للقضاء على ثقافتهم. يكن الشباب منهم احتراما شديدا لجيش تحرير كوسوفا. ومن الطبيعى أن تكون مأساة كوسوفا وعملية حلف الاطلنطى قد أدتا إلى تدعيم الشكوك المتبادلة بين عنصرى مقدونيا، وخاصة مع وفود اللاجئين من كوسوفا.

فاذا بقى هؤلاء اللاجئين أو معظمهم هناك ، لا يكون سهلا تجنب انفجار أزمة تشعل منطقة البلقان مجدداً ، وفى البلد الذى يعتبر المحور الاستراتيجى الأهم فى جنوب شرق اوروبا من منظور الجغرافيا السياسية. فكان الزعيم الالمانى المشهور بسمارك يقول إن من يسيطر على وادى نهر فاردار فى مقدونيا تدين له السيادة على البلقان.

كما أن جمهورية الجبل الأسود ، وهى الوحيدة التى بقيت مع صربيا فى الاتحاد اليوجوسلافى ، لا تتحمل بقاء لاجئين من كوسوفا فيها لأن وجودهم ليس آمناً ، فضلا عن انه يضعف رئيس الجمهورية ميلو جوكانونيل الذى يدعمه الغرب فيما يسعى ميلوسيفيتش الى إقالته.

وحتى ألبانيا نفسها لا تتحمل وجود اللاجئين ، لانها غير قادرة على الوفاء باحتياجات سكانها أصلاً. فهى ضعيفة. وفى ظروف كهذه ، يسهل أن يقفز الى السلطة مغامرون يفجرون حربا كان ميلوسيفيتش يتمنى نشوبها.

والمحصلة هى أن عدم اعادة اللاجئين كان يساوى مضاعفة مخاطر عدم الاستقرار . وهى المخاطر التى سعت عملية الاطلنطى الى وضع حد لها . وهنا تحديداً اقترن الهدف الانسانى – الذى رآه وادركه اصحاب البصيرة من العرب مبكراً – بالهدف الاستراتيجى الذى يتعلق بالسعى الى تجنب انفجار واسع فى منطقة البلقان قد يفجر أوروبا كلها اذا تدخلت اليونان وجرت وراءها تركيا ، وانساقت بلغاريا.. وهكذا.

لقد تغير العالم تغيرا كبيرا فى فترة نصف القرن التى تتصل بين مأساتى لاجئى فلسطين وكوسوفا. وهو تغير جعل لاجئى كوسوفا أسعد حظاً فى النهاية.

ثالثا : نحو مراجعة لمبدأ السيادة ومساهمة عربية فى صوغ مبدأ التدخل الانسانى

كانت أزمة كوسوفا وتدخل حلف الاطلنطى فيها من نوع الأزمات الكاشفة لاختلالات تتجاوز موضوع الأزمة.

وأحد أهم هذه الاختلالات هو امكان استخدام مبدأ السيادة لتبرير ابادة بشر وتركهم تحت رحمة سلطة متوحشة تبيد جزءا من شعبها.

وبذلك اكتسب مبدأ السيادة فى الممارسة أبعاداً تتخطى الأساس الذى قام عليه بدءاً من القرن السادس عشر باعتباره الحق الذى تنتظم كل جماعة بشرية بموجبه فى دولة مستقلة تتمتع بحصانة ضد تدخل غيرها فى شئونها.

وتكاتف طغاة العالم لمنع هذا التدخل بدعوى أن ما يحدث داخل الدولة ذات السيادة لا صلة له بالسلم والأمن الدوليين. فكأن اعتداء حكومة دولة على أى دولة أخرى يهدد السلم والامن الدوليين حتى اذا لم يترتب عليه ضحايا، بينما اعتداؤها على شعبها لا علاقة له بهذا التهديد حتى اذا كان ضحاياه بالآلاف. فالمادة السادسة من ميثاق الامم المتحدة تنص ، فى فقرتها السابعة ، على عدم جواز التدخل فى الشئون

الداخلية للدول الأعضاء، فى حين تجيز المادة الثانية من الميثاق هذا التدخل اذا حدث وضع يهدد السلم والأمن الدوليين.

ورغم أن قهرا جسيما من سلطة الدولة لشعبها يمكن أن يهدد سلم وامن العالم بأكثر مما يترتب على اعتداء صغير على دولة مجاورة ، فقد استقر أن الحالة الثانية فقط (الاعتداء على دولة اخرى) هى التى تمثل تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

ولذلك كان أهم ما ابرزته ازمة كوسوفا هو ضرورة مراجعة مبدأ السيادة لا للتخلى عنه ولكن لتخليصه مما علق به من دلالات تدعم الطغيان والاستبداد وتتيح لأى سلطة غاشمة أن تنكل بشعبها دون مساءلة أو محاسبة.

١- قصور فى الادراك العربى :

لقد صارت هذه المراجعة ملحة ، بل وتأخرت كثيرا بعد أن دفعت البشرية ثمنا فادحا بسبب اساءة استخدام مبدأ السيادة. وقد استمرت هذه الاساءة فى ازمة كوسوفا، ومارسها فضلاً عن نظام الحكم المتوحش فى يوغوسلافيا انصاره فى روسيا والصين. وامتد ذلك الى العالم العربى ، حيث تذرعت اقسام من الاتجاهات السياسية المختلفة ، وخاصة الاتجاه القومى، بمبدأ السيادة لإدانة تدخل حلف الأطلنطى فى البلقان. والمفارقة هى أن كثيرين من هؤلاء لا يكفون عن المطالبة بالديمقراطية والحرية والحد من سلطات الدولة. فإذا بهم يرتدون ، كما حدث فى ازمة الغزو العراقى للكويت ، الى دائرة التسلط والقهر بدعوى مواجهة الهيمنة الغربية او الامريكية أو الاطلنطية.

وجرى اختزال الأزمة فى ايامها الاخيرة فقط بدءا من تدخل حلف الاطلنطى ، وبتجاهل عمرها المديد الذى يصل الى عشر سنوات على الاقل منذ ان اعتدت سلطة الدولة ذات السيادة على الحكم الذاتى لاقليم كوسوفا وألغته فى اطار خطة لتهجير سكانه الألبان المسلمين تدريجيا من خلال تحويل حياتهم الى جحيم.

وقد صدر قرار التدخل العسكرى بعد استنفاد كل السبل المتاحة لحل سلمى، وبعد ثبوت أن التردد يساوى الحكم على مسلمى كوسوفا بالإبادة التدريجية، فضلاً عن أنه يشجع على انتهاج سياسة مماثلة فى مناطق أخرى من العالم الذى صارت النزاعات الداخلية هى المصدر الأول للصراع والتوتر فيه.

والأسوأ من ذلك هو أن ينسى البعض المشكلة الأصلية التى كانوا هم انفسهم يطالبون بتدخل غربى فيها، بينما راهن بعض آخر على عدم حدوثه بسبب عنصرية الغرب ، بل وتصور بعض ثالث وجود تواطؤ أمريكى وأوروبى مع ميلوسيفيتش. وقرأنا ما يفيد أن الغرب أعطاه الضوء الأخضر ، وأنه لن يتدخل.

فلما حدث التدخل، الذى كان أى تفكير استراتيجى يتوقعه ، تعرض لانتقادات عربية أخذت فى الازدياد الى حد أنه لم يتفوق عليها الا ردود فعل حلفاء ميلوسيفيتش وخاصة روسيا.

والمثير للتأمل أن بعض من انتقدوا موقف الغرب السلبى تحولوا الى الهجوم على عملية حلف الأطلنطى ، وداروا حول انفسهم برشاقة شديدة.

ولكن المهم هو أن معظم الانتقادات إنطلق من موقف العداء الانفعالى للغرب ، ولم يقدم اكثر من صياح ضد الهيمنة ، دون مناقشة المعضلة الأساسية التى تثيرها العملية التى تمت خارج اطار الأمم المتحدة ، وما ينطوى عليه ذلك من دلالات بالنسبة للمستقبل وكيفية تعاملنا معها .

فالمشكلة الكبرى هى أن مفهوم السيادة الذى بنيت عليه مؤسسات النظام العالمى صار فضفاضاً الى حد يجعل التمسك بصيغته التقليدية ضربا من المحال. فقد صار هذا المفهوم فى حاجة الى تطوير ينبغى أن نساهم فيه من منظور عربى. وبدون مثل هذا التطوير ، سيصبح مفهوما باليا لا أثر له فى الواقع ولا وجود له الا فى الكتب ، وفى ميثاق الأمم المتحدة على نحو يقيد دورها ويقود الى تهميشها.

ولكن الجدل العربى حول عملية الأطلنطى لم يقترب من هذا الموضوع الاكثر خطرا إلا لماماً. فالقسم الأعظم منه يكتفى بالادانات والاتهامات التى يعبر بعضها عن عدم معرفة الوقائع ، ويؤكد بعضها الآخر أن حمى العداء للغرب يمكن أن تشل تفكيرنا.

فرأينا اتهامات بأن أصحاب العملية لم يهتموا برد الفعل المتوقع على سكان كوسوفا. ورأى البعض، فى هذا السياق ، أنه كان أجدر بواشنطن فرض عقوبات واعتبار ميلوسيفيتش مجرم حرب مطلوباً للمحاكمة.

والحق أن ما حدث فى كوسوفا عقب القصف الجوى لم يكن رد فعل ، بل هو استمرار وتصعيد لفعل بدأ قبل الهجوم العسكرى. ومن السهل أن نعود الى وقائع الأيام السابقة على عملية الأطلنطى، والتى تقول إن ميلوسيفيتش نقل نحو ثلث قواته الى الاقليم المنكوب ، وأن تصعيداً حدث فى صورة اقتحام متتالى للقرى والبلدان واعتقال الشباب واتهامهم بمساعدة جيش تحرير كوسوفا وتهجير أعداد متزايدة من المسلمين كما سبق توضيحه.

وحدث ذلك فى وجود ١٤٠٠ مراقب دولى، ورغم المقاطعة المفروضة على يوغوسلافيا بالفعل من مجلس الأمن. وقد أثبتت هذه المقاطعة فشلا ذريعا كما هو الحال فى حالات أخرى لتطبيقها. بل واكثر منها لأن روسيا ودولاً أخرى دأبت على خرق الحظر. وقد وصلت آخر شحنة سلاح روسية الى بلجراد قبل يومين فقط على عملية حلف الاطلنطى.

ولعل أهم ما يترتب على عملية الأطلنطى هو أن مفهوم التدخل اكتسب قوة أكثر من ذى قبل ، على نحو يضع مبدأ السيادة موضع تساؤل حول مصيره.

وإذا كان صحيحاً أن تقويض هذا المبدأ ينطوى على خطر ، فمن الصحيح أيضاً أنه ليس كل تدخل يتجاوز سيادة الدولة شراً بالضرورة. كما أن السيادة ليست مفهوماً متعاليا على البشر ، ولا هو موضوع خارج التاريخ. ولذلك فإن سيادة الدولة لا تعنى حكومتها فقط ولا تمثل امتيازاً لها دون الشعب الذى هو الأساس فى وجود الدولة.

والغريب أن عربا ينتمون إلى مذاهب أوسعت مفهوم الدولة نقداً هم أكثر من يتعلق بالسيادة وقد تحولت إلى فكرة صماء متعالية وموضوعة خارج التاريخ، طالما أن هذا التعلق يخدم نزعة العداء للغرب. وهم يقبلون استخدام السيادة ذريعة لتبرير قهر شديد أو مذابح وتصفيات جسدية. وهذا معنى لا إنسانى ولم يكن مقبولاً على نطاق واسع قبل أن يظهر مفهوم التدخل ويربطه البعض بمفهوم الهيمنة.

بل وشهدت السنوات الاخيرة بروز ملامح كيان قانونى دولى يتيح التدخل فى الشئون الداخلية فضلا عن تخطى الحدود الجغرافية لملاحقة من يرتكبون جرائم ضد الإنسانية.

واكدت الامم المتحدة منذ العام ١٩٨٨ ضرورة منح المنظمات الطوعية ، مثل الصليب الاحمر واطباء بلا حدود ، ممرات محمية بواسطة المنظمة الدولية حتى لو كان ذلك باستخدام القوة. وسيزداد هذا الاتجاه تدريجياً لأن المصدر الأول لصراعات اليوم والغد صار داخلياً عرقياً ودينيا، كما يتضح من أى نظرة على خريطة العالم .

واخذت الدول توقع معاهدات دولية تلزمها مثلا بمكافحة الرق واحترام الأقليات وتحريم التعذيب والتمييز العنصرى وتحميل سلطاتها مسئولية التعامل السلبى مع مواطنيها.

ويفرض ذلك ، فضلاً عن التطورات المتعلقة بالاقتصاد العالمى وثورة الاتصالات والمعلومات ، إعادة النظر فى مفهوم السيادة شئنا أم أبينا.

والملاحظ أن الذين يضعهم عداؤهم المطلق للسياسة الامريكية فى الموقع نفسه مع الطغاة المتوحشين لا يرتاحون الى هذا الازدواج فى البنية القانونية للنظام العالمى، مثل نعوم تشومسكى الذى صار ملهما لكثير من الشيوعين العرب بعد انهيار اساطير ماركس ولينين وأتباعهم. فيرى تشومسكى ، بكثير من الآسى، فى التباين بين ميثاق الأمم المتحدة وبين الاعلان العالمى لحقوق الانسان ومواثيق ومعاهدات دولية أخرى تواترت فى النظام العالمى لا حل له – من وجهة نظره المثالية لكل الطغاة – الا فى تأكيد مبدأ سيادة الدولة.

ولكن هذا المبدأ صار فى حاجة الى مراجعة ، والا سيتم تعطيله إلى أن يتقادم. ومن مصلحتنا إذا كان هناك خيار أن تحدث مراجعة، وأن نشارك فيها. وليس صحيحاً أننا لا نستطيع أن نؤثر بأى مقدار فى هذه المراجعة، وخاصة أذ أخذنا الأمر بجدية ولم نكتف بالصياح ضد الهيمنة ،واذا أدركنا أن تطويراً لمفهوم السيادة لا يقوضه يمكن أن يكون مفيداً.

فنحن إزاء معضلة حقيقية، وهى أن بقاء هذا المفهوم على ماهو عليه أمسى مفارقاً لواقع جديد يهدد بتهميش دور الأمم المتحدة أكثر فأكثر، فضلا عن تعطيل المفهوم نفسه. فلم يكن ممكناً أن تلجأ أمريكا وحلفاؤها إلى مجلس الأمن لأن روسيا كانت ستستخدم الفيتو حتماً بذريعة حماية سيادة سفاح الصرب.

أما الجمعية العامة ، فالأرجح انه كان ممكنا استصدار قرار منها فى اطار (الاتحاد من اجل السلام). ولكن ليس بأغلبية كبيرة لأن الحكومات صاحبة السجل الأسوأ فى التعامل مع شعوبها تخشى أن تتعرض لموقف مماثل ، رغم أن عددا قليلا منها هو الذى تصل انتهاكاته إلى الحد الذى يفرض التدخل ضدها. غير أنه فى مثل هذه الأزمات ، يميل كثير من الحكومات غير الديمقراطية الى الوقوف ضد أى إجراء من هذا النوع. واذا جاء التصويت فى الجمعية العامة لمصلحة التدخل ولكن بفرق محدود ، تكون النتيجة معبرة عن انقسام من شأنه أن يضعف القرار. ولو كان مجلس الأمن متحرراً من حق النقض فى هذا الموضوع ، لأمكن على الارجح استصدار قرار بالتدخل عبر قوة دولية تابعة للأمم المتحدة.

ومن هنا أهمية مراجعة مبدأ السيادة وتعديل ميثاق الامم المتحدة ، حتى لا يصير هذا المبدأ الى تلاشى من الناحية الفعلية شئنا أم أبينا.

فلا تقتصر المشكلة على التباعد بين هذا المبدأ بما اكتسبه من دلالات استبدادية وبين واقع متغيره فهناك تباعد يزداد بدوره بين مبدأ السيادة وفقا لهذه الدلالات، وبين مبادئ حقوق الانسان التى صارت جزءا لا يتجزأ من النظام القانونى للأمم المتحدة.

ومع ذلك فليس من الصعب وضع حد لهذا التباعد إذا تم تخليص مبدأ السيادة من الدلالات الاستبدادية التى أتاحت لحكومات متوحشة التذرع به لقمع شعوبها. فالتطوير المطلوب لهذا المبدأ لا يتجاوزه ، كما سبق القول، وإنما على العكس يحرره من الدلالات التى أقحمت عليه وحولته من "سيادة الدولة" الى "سيادة الحكومة".

فالأساس فى مبدأ السيادة هو أن الصفة الآمرة العليا فى الدولة ترجع لشعبها وحده دون غيره. ولكن ما حدث هو أن الحكومات المستبدة اغتصبت هذه الصفة لنفسها ، وتمتعت بما توفره من حصانة ضد أى تدخل خارجي يفرض عليها ما لا تقبله. وكان هذا ارتداداً الى نهاية العصور الوسطى عندما ظهر هذا المبدأ دفاعا عن سلطات الملك ضد الكنيسة على أساس انه يتمتع بالسيادة الكاملة فى مملكته.

وكانت هذه هى بداية علمنة السياسة ، بعد أن اعتمد الاجتماع الانسانى فى العصور الوسطى على مفاهيم دينية سواء فى الفقه الاسلامى السياسى أو فى اللاهوت المسيحى .

ففى الاسلام كان الخليفة هو خليفة رسول الله ، وفى المسيحية كان امبراطور بيزنطة أو روما هو ظل الله على الأرض.

وفقط منذ مكيافيللى بدأ الاهتمام بالسياسة بوصفها عملا انسانيا فى المقام الاول يصنع البشر من خلاله تاريخهم. ولم يكن مبدأ السيادة الا التكريس القانونى لهذه المرجعية البشرية للسيادة ، وقد صارت هى حق كل جماعة بشرية فى أن تنظم نفسها فى دولة مستقلة عن السلطة البابوية.

غير أن صفة السيادة لم تلبث أن انتقلت من الملك الى الامة ثم الى الشعب نتيجة اطراد تطور الديمقراطية. فعلى سبيل المثال فقط ، بعد أن اوجب توماس هوبز طاعة الشعب للحاكم صاحب السيادة بوصفه ضامن السلم الداخلى والعاصم من (حرب الكل ضد الكل) ، قلب سبينوزا مبدأ الطاعة الى مبدأ حرية الشعب وتحريره من الخضوع ومن الخوف وتوفير الشروط المجتمعية له كى يحيا حياته وفق العقل ومقتضيات الحياة العاقلة. وهذا هو ما مهدلفكرة العقد الاجتماعى الديمقراطى والدولة الدستورية. فالشعب كله هو صاحب السيادة وليس الحاكم الذى لم يعد يستطيع القول (الدولة هى أنا) كما قال لويس الرابع عشر. فالشعب هو (أنا جماعى معنوى) . وهذا الكائن الجماعى هو مصدر السيادة.

ولذلك فإن ما نطرحه هو اعادة تأكيد الطابع الديمقراطى لمبدأ السيادة ، والذى لا يتعارض مع مبدأ التدخل الانسانى، على النحو الذى اثاره

السكرتير العام الأسبق للامم المتحدة فـــي تقريـــره السنوى لعام ١٩٩١ عندما قال أن مبدأ عدم التدخـــل فى الشئون الداخلية للدول يجب ألاّ يستخدم كعـــازل واق لبعض الحكومات التى تمارس انتهاكات بشـــعة لحقوق شعوبها . كما أشار الى أن المنظمة الدوليـــة ملتزمة بميثاقها الذى يحمى سيادة الدول الاعضـــاء، ولكنها ملتزمة ايضـــا بـــالاعلان العـــالمى لحقـــوق الانسان.

وعلى هذا النحو ، يصير ضروريا التوافق علـــى صيغة للتدخل الإنســـانى وفقـــاً لمعـــايير وقواعـــد وضوابط موضوعية بعيدة عن الازدواجية، وغـــير قابلة لأن تصير انفرادية. ويمكن التفكير مبدئيا فـــى صيغة تسمح بتدخل إنسانى تحت راية الامم المتحـــدة دون غيرها ، مع وضع تعريف حصرى وواضـــح للحالات التى يجوز فيها هـــذا التدخـــل ، علـــى أن يصدر قرار به من مجلس الأمن نفسه.

فلا يصح أن يكون اعتداء دولة على أخرى مهدداً للامن والسلم العالميين حتى اذا ذهب ضحيته انســان واحد ، بينما لا يكون اعتداء حكومة علـــى شـــعبها مهدداً لهذا الامن والسلم حتى اذا راح ضحيتـــه آلاف القتلى ومئات آلاف اللاجئين كما حدث فى كوســوفا. وينبغى أن يقوم العرب بدور فى هـــذا المجـــال لأن مشاركتنا الفاعلة فى تطوير هذا الجانب أو ذاك مـــن بنية النظام العالمى هى الســـبيل الأفضـــل لتدعيـــم امكانات الحوار والتعاون وتقليص فرص المواجهـــة والصراع.

وهذا فضلا عن أن لنا مصلحة حقيقية فى تطوير مؤسسات النظام العالمى التى اقيمت عقب الحـــرب العالمية الثانية لتثبيت مكاسب الحلفـــاء المنتصريـــن فيها.

٢ ـ نحو دور عربى :

إذا كانت (لكل فكرة ساعتها الآتيـــة) كمـــا قـــال الاديب المشهور فكتور هوجو ، فإن هذه هى ســـاعة فكرة التدخل الانسانى التى اكتســـبت زخمـــاً غـــير مسبوق بعد عملية حلف الاطلنطـــى فـــى كوســـوفا وماحققته من نجاح فى وقف جرائم الابادة والتطـــهير العرقى.

ولذلك كان من الطبيعى أن يزداد الجـــدل حـــول فكرة التدخل الانسانى ومدى شرعيتها مـــن عدمـــه، ومن أين تستمد هذه الشرعية اذا كان لها نصيب منها ، وما ستحدثه من تغيير فى أنماط العلاقات الدوليـــة وفى نظام الأمم المتحدة.

ويكشف هذا الجدل عن استمرار الخلاف عميقـــاً والفجوة واسعة بين من يرون فى التدخل الإنســـانى شراً مطلقاً أو غالباً ، وبين من يجدون فيـــه خـــيراً سواء قل أو كثر.

وعلى الرغم من هذا التباعد ، ينبغى الإقرار بـــأن لكل من الموقفين مايبرره، وأن فى كل منـــهما مـــا يصعب إنكاره، وأن وراء كل منهما منطقاً ليس مـــن السهل رفضه كلياً أو على اطلاقه.

فالموقف السلبى تجاه التدخل الإنسانى، على مـــا فيه من تفاوت ، ينطلق من ميراث يسوده شك فـــى السياسات الغربية ، وحذر إزاءها أياً كـــان أهدافـــها ومراميها وبغض النظر عما اذا تبنت مواقف تتســـم بالعدالة كما حدث عندما وقفت الى جانب الكويت فى أزمة وحرب ٩٠-١٩٩١.

وهذا ميراث يعود الى عصر الاستعمار وأحيانـــاً الى مرحلة الحروب الصليبية . وهو يغذى اتجاهـــات تفيض بالجزع مما يمكن أن يـــترتب علـــى إقـــرار التدخل لأسباب انسانية وتحويله الى مبدأ من مبـــادئ العلاقات الدولية. ويزيد من هذا الجـــزع أن إقـــرار التدخل فى ظل هيكل أحادى للنظام العالمى، أى يقوم على قطب واحد ، ينذر بانفراد هذا القطب بتقريـــر الحالات التى تستلزم التدخل فيها، الأمر الذى يفتـــح الباب أمام امتداد مشكلة ازدواجية المعايير الى هـــذا المجال. فإذا كانت دولة صديقة لهذا القطـــب ولديـــه مصالح فيها سيتغاضى عـــن انتهاكاتـــها حتـــى اذا وصلت الى مستوى شديد الخطر يفـــرض التدخـــل. وفى المقابل قد يصر على التدخل ضد دولة تتعارض مصالحه معها حتى اذا لم ترتكب انتهاكات من النوع الذى لا سبيل لمواجهته إلا عبر هذا التدخل.

كما يمتد الشك والحذر الى التدخل الانسانى مـــن خلال الامم المتحدة اعتقاداً فى أن النفوذ الأمريكى – الغربى فيها لا يبعث على الاطمئنـــان أوالثقـــة فـــى استقلال قرار التدخل فى كل الأحوال. ومن المعتـــاد

أن يكون أصحاب الموقف السلبي تجاه التدخل هم أيضاً الذين يتحدثون عن عدم امكان الفصل بين المنظمة الدولية والسياسة الأمريكية في عصر ما بعد الحرب الباردة.

أما اكثر ما يركز عليه القائلون بعدم شرعية التدخل الانساني اذا قام على أساس استخدام القوة فهو مبدأ السيادة الوطنية الذي تقوم عليه العلاقات الدولية في العصر الحديث أو عصر الدولة القومية. وهم سيتمسكون بهذا المبدأ وبمكانته المركزية في ميثاق الأمم المتحدة، ويتغاضون - لهذا السبب - عن تطور نظام قانوني مواز لهذا الميثاق في اطار المنظمة الدولية نفسها ينتقص من مبدأ السيادة. ويتجاهلون ما لحق بهذا المبدأ من دلالات استبدادية على نحو ما أوضحناه.

فإذا كان هذا المبدأ لا يجيز التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة إلا في ظروف استثنائية تنطوي على تهديد للسلم والأمن الدوليين وبموجب قرار من مجلس الأمن، فقد فتحت مواثيق واتفاقات حقوق الانسان ثغرة في الجدار الذي اقامه مبدأ السيادة لمنع التدخل. فقد تتالت اتفاقات وقرارات دولية أقامت نظاما قانونيا يخلق امكانات للتدخل من أجل حماية حقوق الانسان، وذلك منذ اصدار الاعلان العالمي لحقوق الانسان في العام ١٩٤٨.

وصار واضحا أن التدخل من خلال الاغاثة بهدف التصدي لكوارث إنسانية لم يعد كافيا في السنوات الأخيرة ، وخاصة بعد انفجار كثير من الصراعات العرقية والدينية في أنحاء العالم منذ انتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي السابق.

كما أصبح ظاهراً أن تدخلا لا يشتمل على قوة عسكرية قد لا يجدي ولا يفيد في منع كوارث انسانية كبرى عندما تقترن هذه الكوارث بصراعات عرقية حادة. واكثر من ذلك وجدنا الامم المتحدة عرضة لانتقادات واتهامات لا حصر لها بسبب مذابح رواندا في العام ١٩٩٤ لأن قواتها لم تتمكن من حماية مئات آلاف الضحايا وانما انسحبت في وقت بالغ الحرج، وأن سكرتيرها العام تلكأ في توفير الامكانات اللازمة لتدخل فعّال.

وهذا هو أحد ما يبني عليه أصحاب الموقف الايجابي تجاه التدخل الانساني رؤيتهم التي تنطلق من أن هذا التدخل لا بديل عنه حين يتعلق الأمر بإنقاذ بشر أبرياء من أعمال قتل منظمة.

وكثيرا ما نسمع هؤلاء أو نقرأ لهم وهم يسألون في حزن وأسى : هل يبقى شئ من ضمير حي لدى انسان لا تهزه صور بشر هربوا خوفا من أن يفتك بهم أبناء وطنهم ، فكان أن فتك بهم الجوع والمرض؟ هذا السؤال أثير في مناسبة مذابح رواندا في العام ١٩٩٤، ثم أعيد طرحه بحذافيره مع تغيير المكان فقط بشأن مأساة كوسوفا في العام ١٩٩٩.

وعندما يقترن مثل هذا السؤال بتغطية تليفزيونية، لابد أن يكتسب معنى أبعد بكثير مما تنطوي عليه الكلمات. فالصورة ليست كالكلمة. الصورة تصل الى القلب وتحركه وتجعل الإنسان متوحداً مع الحدث - المأساة ، فيما يقتصر أثر الكلمة على مخاطبة العقل في المقام الأول.

وفي ظل التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات ، صار الموقف الرافض للتدخل الانساني باستخدام القوة العسكرية في وضع أكثر صعوبة من ذي قبل. فلم يعد أصحابه يخوضون مجادلاتهم مستخدمين كلمات في مواجهة مثلها. اصبحت المواجهة غير متكافئة. فهم لا يمتلكون غير الكلمات، فيما يعتمد انصار التدخل على الصورة التي تضفي على كلماتهم أبعاداً جديدة وتمنحها قوة إضافية.

ولذلك لن يكون في إمكانهم الصمود طويلا في الدفاع عن موقفهم. يكفي أن يرى الناس صور المآسي الانسانية التي ينقلها التليفزيون ليعرضوا عن أي حجة أو منطق. فهذه الصور تدعم الدعوة الى التدخل وتجعل من الصعب رفضها عندما يتعلق الامر بإنقاذ بشر يموتون او يهجرّون من ديارهم.

وهذا هو ما ينبغي أن يدركه معارضو التدخل الإنساني، ويعرفوا أن معارضتهم لا تقوى على الحيلولة دون إقرار هذا التدخل وتحويله إلى مبدأ أساسي في علاقات عالم الغد القريب، خاصة وأن أنصاره يصرون على أنه لا يتعارض مع ميثاق الامم المتحدة حتى اذا تم خارج نطاق المنظمة الدولية كما حدث في كوسوفا.

وهم يستندون فى ذلك الى المادة ٥٦ من الميثاق، التى تنص على التزام الدول الاعضاء باتخاذ اجراءات مشتركة أو منفردة لتنفيذ المادة ٥٥ . وهذه تدعو الى إقامة علاقات ودية بين الدول على أسس من بينها حقوق الانسان والحريات العامة.

ودلالة ذلك أن رفض اضفاء شرعية دولية على التدخل الانسانى باستخدام القوة لن يقف أمام اتجاه متعاظم قادر على اقرار هذا التدخل وممارسته خارج اطار الامم المتحدة.

وإذا كانت الحال كذلك ، فمن الأفضل لمعارضى التدخل أن يسعوا الى التفاهم على صيغة لتقنينه عبر ضوابط محددة ومعايير موضوعية وتجعله جزءاً من آلية دولية فى اطار الامم المتحدة دون غيرها. فالموقف الرافض للتدخل يكتسب شرعيته الأخلاقية من حرصه على المنظمة الدولية وميثاقها ، ومن رفضه ان يتحول هذا التدخل الى أداة لتصفية حسابات لا صلة بماشرة لها بانتهاكات حقوق الانسان أو بكوارث وماسى إنسانية.

وكى يحافظ هذا الموقف على شرعيته ، يجدر بأصحابه ألأ يركنوا الى انغلاق أو تحجر ، وإلا تجاوزهم التطور. وعليهم أن يساهموا فى البحث عن آلية للتدخل الإنسانى تقل فيها المخاوف التى يقوم موقفهم عليها ويصعب فى ظلها إساءة استخدام هذا التدخل تحقيقاً لأهداف خاصة بعيدة عن مصلحة البشرية.

المطلوب ، إذن ، هو البحث عن صيغة ما فى منتصف الطريق بين رفض وحظر أى تدخل فى شؤون أى دولة اياً كانت الظروف ، وبين اباحة وتحبيذ أى تدخل حتى اذا تم خارج نطاق الامم المتحدة وبعيداً عن دورها وإشرافها.

ولا أساس ، هنا ، للمجادلة بأنه ليس هناك فرق بين الامم المتحدة والولايات المتحدة. وقد اكدت تداعيات ازمة كوسوفا وعملية حلف الاطلنطى وجود هذا الفرق. ويكفى أن بعض من كانوا يعتمدون فى موقفهم على المجادلة بأن لا فرق عادوا الى ادانة عملية الأطلنطى لأنها تمت خارج الامم المتحدة ، بما يعنيه ذلك من اعتراف ضمنى بوجود فرق.

كما تبين أن دولة مثل روسيا ، وبرغم كل ما صارت عليه من ضعف وهوان ، تستطيع المشاغبة على السياسة الأمريكية. وطالما أنها تمتلك حق النقض (الفيتو) ، وكذلك الصين ، سيظل هناك فرق بين الامم المتحدة وأى دولة حتى لو كانت هى القوة الأعظم.

ولذلك فمن مصلحة الدول الصغيرة والمتوسطة الوصول الى صيغة للتدخل الانسانى تنطوى على الية محددة يتم اعتمادها لهذا التدخل فى حالات يجرى تعريفها بوضوح دون لبس أو غموض، وفى اطار ضوابط مخددة يصعب التلاعب بها. ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال لغة قانونية منضبطة بعيدة عن الصياغات الفضفاضة ، لأن هذا هو الضمان لعدم اساءة استخدام مبدأ التدخل الانسانى.

وليت كلمة الدول العربية والاسلامية تجتمع على التعاون فى الوصول الى مثل هذه الصيغة والمبادرة بطرحها على الأمم المتحدة.

اننا نشكو دائما من أن العالم لا يقيم وزنا لنا ولا لدورنا، ونطالب بالمشاركة فى وضع قواعد النظام العالمى. وربما تكون هذه فرصة كى نبادر مرة بتحرك فى هذا المجال، وقد نكتشف أن المشكلة فينا لا فى غيرنا ولا فى زماننا. وربما نجد أننا لسنا مستبعدين بإرادة غيرنا، وانما نحن الذين نبعد أنفسنا. وعندئذ ، تكون هذه بداية انطلاقة الى مشاركة وتفاعل نساهم فيها كفاعلين فى العالم الجديد على مشارف قرن جديد .

٣ ـ صيغة للتدخل الذى ينسجم مع ثقافتنا :

إعتاد كثير من العرب والمسلمين ألا يروا فى الغرب غير جانبه المظلم المرتبط بالعصر الاستعمارى حديثا والحروب الصليبية قديماً. وهذه نظرة اختزالية تسود غالباً فى مراحل التدهور والتراجع الحضاريين. وهى تعتبر علامة خطر وليست مؤشرا على الصمود والتصدى عكس ما يعتقده أصحابها. فهم يتجاهلون أن لكل حضارة وجوها مظلمة ، وأخرى مشرقة. وينطبق هذا على حضارة الغرب كما على غيرها.

فإذا لم نفهم ذلك ، يصعب أن ندرك مغزى تدخل حلف الاطلنطى فى كوسوفا وما أدى اليه من اعطاء زخم غير مسبوق لمبدأ التدخل الانسانى، الذى يثير الكثير من الهواجس لدينا رغم ارتباطه الوثيق بمبدأ النهى عن المنكر والدعوة الى تغييره فى الاسلام. وهذا مبدأ له جذوره العميقة فى تراثنا حتى قبل الاسلام، بما يعنيه من نصرة المظلوم أياً كان جنسه أو دينه. ولذلك فهو مبدأ نبيل لا يجوز إنكاره ، أو رفضه بسبب مخاوف ينبغى السعى الى مواجهة بواعثها عبر المشاركة فى صوغ هذا المبدأ وبلورته وارساء أسس موضوعية له ، وليس الاستسلام لما تخلقه هذه المخاوف من هواجس ووساوس تدفع الى الهذيان.

لقد كانت عملية حلف الاطلنطى فى كوسوفا ، فى احد أهم ابعادها ، سعيا الى تغيير منكر فظيع مارسه نظام حكم شبه فاشى وقواته المتوحشة ضد مدنيين مستضعفين. ولا يتعارض ذلك مع حقيقة أن هذه العملية استهدفت ، فى الوقت نفسه ، تحقيق مصلحة امريكية واوروبية غير منكورة لا من جانب اصحابها ولا من قبل غيرهم الذين وجدوا فيها تدخلا انسانيا ايجابيا من أجل تغيير منكر باليد ، أى بالقوة ، بعد أن استحال تغييره باللسان عبر مناشدات ومفاوضات طويلة.

لقد وصل الأمريكيون والأوروبيون فى حلف الاطلنطى الى اقتناع بأن التغاضى عن مذابح ميلوسيفيتش فى كوسوفا سيشجعه على اثارة مزيد من المشاكل والقلاقل فى منطقة البلقان على نحو يقوض الاستقرار فى القارة الأوروبية ، الامر الذى خلق شبح هتلر جديداً ومخاوف من ان يؤدى مزيد من التأخر فى مواجهته الى مأساة مماثلة للحرب العالمية الثانية.

ولذلك تولدت لديهم مصلحة فى درء هذا التهديد وردع قوة متوحشة منفلتة. وأملت هذه المصلحة تدخلاً ضد حرب إبادة تعرض لها مسلمو كوسوفا ، الأمر الذى اضفى على هذا التدخل طابعه الانسانى.

وهنا ، نلمس الفرق بين هذه الحالة من حالات التدخل الانسانى، وبين مبدأ تغيير المنكر. فالأخير لا ينبغى أن يخضع لمصالح قد تحضر أو تغيب ، وبالتالى توفر او تستبعد امكاناته.

ومن هنا أهمية مشاركة بلادنا العربية والاسلامية فى صوغ مبدأ التدخل الانسانى ووضع قواعد موضوعية له ، كى لا يرتبط بمصالح الولايات المتحدة أو حلف الاطلنطى. ولا يعنى ذلك أنه لم يحدث تدخل انسانى من قبل إلا تأسيسا على مصالح أو ارتباطاً بها. وإلا فكيف نفسر التدخل الذى حدث فى الصومال بعد أن فقدت ما كان لها من أهمية استراتيجية فى فترة سابقة.

فقد اقترنت تلك الأهمية بقاعدة بحرية كان السوفيت يستخدمونها ثم آلت الى الامريكيين الذين تخلوا عنها بعد انتهاء النظام الموالى لموسكو فى اثيوبيا التى اتجهت صوب الغرب . ورغم فشل محاولة انقاذ الصومال من أهله وإنقاذ هؤلاء من بعضهم البعض، لم تكن هذه نهاية التدخل الانسانى الذى صار يمثل ضرورة موضوعية كوسيلة لا بديل عنها لحفظ السلم والأمن الدوليين.

ومع ذلك فمن الطبيعى أن تظل هناك مخاوف من هذا التدخل بسبب ميراث الشك فى السياسات الغربية والحذر ازاءها اياً تكن اهدافها ومراميها. وهذا ميراث متضخم لدينا فى العالم العربى بصفة خاصة، ولدى قطاع من المسيسين والمثقفين بصفة أخص. ولذلك فهو يغذى مواقف تفيض بالجزع مما يمكن أن يترتب على إقرار مبدأ التدخل الانسانى فى نظام عالمى يفتقد الى التوازن.

وهناك طرق عدة فى التعامل مع المخاوف التى يتعرض لها الانسان على أى صعيد. واسوأ هذه الطرق على الاطلاق هو الهروب والتقوقع والاختباء فى كهف ما يطل منه المختبئ ليصيح ويهتف ضد من يخافهم من وقت الى آخر ثم يعود الى مكمنه.

أما افضل هذه الطرق واكثرها انتاجاً فهى مواجهة أسباب المخاوف عبر معالجة عوامل الضعف الذاتى من ناحية والسعى الى تغيير المعادلات التى تحكم العلاقة مع الآخر الذى نخافه من ناحية أخرى. ولا يمكن تحقيق مثل هذا التغيير بدون مشاركة وتفاعل.

ونحن نشكو دائما من أن قواعد النظام العالمى تصوغها الدول الكبرى فى الغرب بمعزل عنا. وكثيراً ما ندين ميلهم الى استبعادنا ونحملهم المسئولية عن عدم حضورنا أو ضعف هذا الحضور.

وربما نستطيع اختبار امكانات المشاركة الفاعلة اذا بادرنا بدور فى صوغ مبدأ التدخل الانسانى انطلاقاً من ثقافتنا وتأسيساً على مبدأ النهى عن المنكر والدعوة الى تغييره. فالتدخل لمواجهة مأساة انسانية من أى نوع او لانقاذ بشر هو فى جوهره تغيير المنكر اذا لم يكن النهى عنه كافياً ، ونصرة للمظلوم الذى لا يقدر على دفع ظلم واقع عليه.

وينطوى مثل هذا الدور، اذا اضطلعنا به ، على فائدتين : احداهما هى تدعيم دورنا واعلاء شأن ثقافتنا بدلا من البكاء خوفا عليها من عولمة يتخيلها بعضنا مبيدا فتاكا للحضارات. أما الفائدة الاخرى فهى بلورة قواعد موضوعية للتدخل الانسانى ومعايير واضحة موحدة غير قابلة للازدواج وآليات محددة فى اطار الأمم المتحدة دون غيرها.

فالحرص على المنظمة الدولية وميثاقها هو المصدر الأهم لمخاوف الخائفين من اقرار مبدأ التدخل الانسانى. كما أن مصدراً آخر لها نجده فى القلق من ان يتحول هذا التدخل الى وسيلة لتصفية حسابات او تحقيق أهداف أخرى.

غير أن هذه المخاوف تفرض المشاركة فى وضع قواعد وتحديد آلية هذه التدخل على نحو يحول دون إساءة استخدامه . اما الركون الى انغلاق أو تحجر فلا يقود الا الى تعزيز هذه المخاوف وتفاقمها.

ولا نبالغ اذا قلنا ان فى امكاننا المساهمة فى بلورة مبدأ التدخل الانسانى الذى مازال يواجه مشكلة بشأن أسسه المعرفية . فقد برز هذا التدخل تعبيراً عن تطور فى الواقع لم يقابله تنظير عميق تشتد الحاجة إليه لتوفير السند الأخلاقى له.

ولا يبدو أن المفاهيم المطروحة حتى الآن كافية فى هذا المجال، وأهمها مفهوم الحرب العادلة الذى حاول بعض الحقوقيين الغربيين تطويره عبر وضع تعريف ذى طابع إجرائى له.

ولكن هذا المفهوم بصفة خاصة محمل بدلالات تاريخية بالغة السوء. فقد استخدمته قوى كثيرة لتبرير غزواتها . ولذلك فهو مفهوم سئ السمعة رغم أن الأفكار المطروحة اليوم لتطويره تنأى به عن ميراثه التاريخى، وخاصة أفكار القاضى الايطالى الكبير انطونيو كاسيس القاضى فى محكمة لاهاى الدولية للنظر فى جرائم الحرب. فقد دعا الى مراجعة ميثاق الامم المتحدة ليتفق مع الوضع الدولى الجديد، ويحدد المبررات الشرعية للحرب العادلة ، والتى يقترح خمسة شروط أساسية لها :

* اذا كانت الدولة التى ستستخدم القوة ضدها انتهكت حقوق الانسان بطريقة خطيرة وكثيفة ومتكررة.

* اذا كان مجلس الأمن وجه لها انذارات متكررة بدون نتيجة.

* اذا وصلت المحاولات المبذولة للوصول الى حل دبلوماسى سلمى الى طريق مسدود تماما.

* اذا كان استخدام القوة من صنع مجموعة دول وليست دولة واحدة ، واذا كانت اغلبية اعضاء الامم المتحدة لا تعارض هذا الاستخدام للقوة.

* اذا كان اللجوء للحرب هو الحل الوحيد امام مواصلة الدولة المذابح التى ترتكبها.

غير أنه يظل صعبا تحرير مفهوم الحرب العادلة مما علق به تاريخيا. ولذلك يجد فيه كثيرون ما يذكرهم بالعصر الاستعمارى، وخاصة فى العالم العربى الذى يشغل هذا العصر الحيز الاكبر فى ذاكرته.

وهذا فضلا عن أن مفهوم الحرب العادلة لم يكن كافيا فى حد ذاته لتبرير الغزوات الاستعمارية الغربية ، الامر الذى فرض إسنادها بمفهوم آخر " ذى طابع عنصرى " هو "الرسالة الحضارية للرجل الابيض" أو تمدين الشعوب المتخلفة.

ولذلك يصعب تصور أن يكون هذا المفهوم كافيا لتوفير الأساس الاخلاقى لمبدأ التدخل الانسانى، اخذا فى الاعتبار أقصى تطوير ممكن له. واذا صح هذا التقدير ، فهو يعنى أن هناك فرصة للمساهمة فى بلورة هذا الأساس ضمن اطار المشاركة فى صوغ قواعد وآلية التدخل الإنسانى. وفى إمكاننا ان نفعل

ذلك انطلاقا من ثقافتنا ، بدلا من أن نكتفي بدعم فتوى أنطونيو كاسيس التى دعا بعض الكتاب الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية الى دعمها سعيا الى ما اسماه الكاتب المغربى الصالح بوليد (ميثاقا للحرب العادلة) يضاف الى الاعلان العالمى لحقوق الانسان.

فى امكاننا أن نساهم ، وأن تكون مساهمتنا أبعد واعمق من دعم تصور لتطوير مفهوم الحرب العادلة. وفى استطاعتنا أن نشارك فى صوغ مبدأ سيكون له شأن كبير فى العلاقات الدولية شئنا أو أبينا. ففى ظل الآفاق المفتوحة بغير حدود لثورة الاتصالات ، لابد أن تكتسب فكرة إغاثة الانسان انقاذاً للمغبون ونصرة للمظلوم وحماية للمقموع أبعاداً اكثر تقدماً.

فقد ظلت هذه الفكرة محدودة الأثر لأنها اعتمدت على الكلمة المسموعة أو المقروءة. اما وقد صارت الصورة سلاحها، فليس من رأى كمن سمع أو قرأ. واصبحت صور المآسى تهز الضمير الانسانى وتحرك القلب قبل العقل وتضفى قوة غير مسبوقة على مبدأ التدخل.

وكمساهمة اولية نطرحها للنقاش ، نقترح أن يتم تعديل ميثاق الامم المتحدة ليسمح بالتدخل لانقاذ او اغاثة شعب يتعرض لقمع مسلح منظم ومستمر على مدى فترة يتم تعيينها وترفض حكومة الدولة التى تمارس هذا القمع الجهود التى يبذلها السكرتير العام للامم المتحدة وتمتنع عن الاستجابة لمطالب المجتمع الدولى بالكف عن قمع شعبها بحيث لا يبقى خيار آخر غير التدخل. وينبغى وضع تعريف محدد واضح حصراً للحالات التى يجوز فيها هذا التدخل على أن يصدر به قرار من مجلس الأمن بعد تعديل اسلوب التصويت فى هذا الموضوع تحديداً، بحيث يحتاج اقرار مشروع قرار التدخل الى اغلبية خاصة (١٢ عضوا مثلاً) وليس تسعة اعضاء ، مع اسقاط حق النقض (الفيتو) فى هذا الموضوع حتى لا تقف دولة واحدة امام ارادة المجتمع الدولى.

والبديل عن تعديل أسلوب التصويت فى مجلس الأمن هو اعطاء الجمعية العامة الحق فى اقرار قرار التدخل بالمواصفات السابق ذكرها بأغلبية ثلثى أعضائها.

كما ينبغى ان يتضمن التعديل تجميد جميع اموال وأرصدة مسئولى الحكومة التى تمارس القمع الذى يستلزم التدخل، لانها أموال منهوبة من الشعوب وينبغى ان تعاد إليها.

◆ القسم الثانى ◆

هواجس العولمة :

مشاكل سوء قراءة العلاقة مع العالم

ظهر خلال عقد التسعينات أسوأ ما فى ميراث فترة الانغلاق التى فُرضت على كثير من البلاد العربية، بأشكال ودرجات متباينة ، فى عقود ماضية وخصوصاً خلال الربع الثالث من القرن العشرين.

فقد وضعت فى تلك الفترة بذور الخوف من العالم، وخصوصا من الغرب الذى تم رسم صورة نمطية له تربط بين الحروب الصليبية القديمة والغزوات الاستعمارية الحديثة وتحمله المسئولية كاملة عن تخلف العرب وعجزهم عن التقدم، كى لا يبحث الناس عن الأسباب الاكثر عمقاً لهذا التخلف .

واخذ الحصاد الاليم لهذه البذور فى الظهور والانتشار خلال عقد التسعينات الذى بدأ بتحول جوهرى فى النظام العالمى، بعد انهيار الاتحاد السوفيتى السابق وكتلته وتحرر الشعوب التى عاشت فى سجون الاحزاب الشيوعية.

ومن سوء المصادفة أن يقترن هذا التحول بأزمة الغزو العراقى للكويت ، التى توترت المشاعر العربية خلالها واضطربت بين رفض لاغتصاب دولة فى وضح النهار وجزع من القوة الأمريكية التى لم يكن هناك بديل عنها لتحرير الكويت. وخلقت هذه الأزمة والحرب التى ترتبت عليها أجواء الحصاد الأليم لنمط التفكير الذى وضعت أسسه فى فترة سابقة وقاد العرب الى هزائم كبرى. فلم تكن كارثة ١٩٦٧ ثم كارثة ١٩٩١ إلا نتاجاً للمنهج الذى ينظر الى العالم من ثقب الصراع التاريخى مع الغرب ، ويختزل هذا الغرب فى كتلة مصمتة يزعم أنها كلها معادية لنا ومتآمرة علينا.

ورغم أنه منهج يقوم على المواجهة مع الغرب باعتباره عدوا دائماً ، الا أن أصحابه ابعد ما يكونون عن إعداد عدة هذه المواجهة، ولا وقت لديهم لعمل جاد صالح لبناء قوة ذاتية يمكن التعويل عليها فى المواجهة التى يقال إنها مصيرية. اما العمل الذى يقومون به فهو مما يؤدى غالبا الى إضعاف العرب دولا وشعوبا وثقافة ومعرفة. فأكثر وأهم ما فعلته النظم الراديكالية العربية فى مرحلة صعودها فى الخمسينات والستينات كان فى مجال تفجير صراعات عربية – عربية ، تحت شعار الوحدة والقومية العربية. وواصل بعضها هذا الدور على نجو اكثر كارثية ، وخاصة النظام العراقى الذى قاد العرب الى ثانى اكبر محنة فى تاريخهم الحديث بعد هزيمة ١٩٦٧.

ومع ذلك ظل لهذا المنهج رونقه وأثره على بعض السياسيين والمثقفين العرب فى نهاية القرن العشرين. وبقى الخطاب الحماسى مستمراً فى جوهره، مع تغيرات طفيفة مثل تحول العولمة الى هدف للهجوم والهجاء اكثر من الامبريالية، وكثرة الحديث عن الهيمنة فى الوقت الذى يعانى العرب خطراً يعتبر نقيض هذه الهيمنة المتخيلة وهو التهميش.

ويمثل هذا المنهاج ، أى طريقة التفكير الاختزالية فى العالم الراهن وتفاعلاته والنظام الدولى، نقطة الضعف الأساسية والاكثر خطورة على مستقبل العالم العربى ومركزه النسبى فى العالم.

أولاً : التهميش هو الخطر الحقيقى على العرب لا الهيمنة:

اصبح هجاء العولمة والتحذير من مخاطرها على هويتنا الثقافية أو على مصالحنا الاقتصادية أو على أى شئ لدينا هو المعلم الأساسى للخطاب واسلوب التفكير اللذين يهددان العرب بمزيد من التراجع.

ولا نعنى أن هذا هو الاتجاه الغالب فى السياسة والثقافة على الصعيد العربى. ولكنه هو الأعلى صوتا والاكثر ضجيجا، فضلا عن أنه يمارس (ارهابا وطنيا) ضد غيره وينشر احباطا ويأساً من حوله ، فلا يكون أمام الشباب ألا أن ينصرف عن

العمل العام محبطا وأحيانا مدهوشا من الخفة التى تطرح بها قضايا كبرى مثل قضية العولمة التى يتخلل التيار الذى يهجوها صباح مساء مختلف الاتجاهات السياسية والفكرية ، جنبا الى جنب الاتجاه العقلانى فى التعامل معها.

فهناك تباين، وأحيانا تعارض، فى داخل هذه التيارات كلها اسلامية وقومية وليبرالية ويسارية. وليس هذا غريبا فى لحظة تمر فيها هذه التيارات فى مرحلة انتقال تشهد مراجعات بدرجات مختلفة.

والسؤال الذى ينبغى علينا أن نقف أمامه بشجاعة، هو : ما الذى يتعين علينا أن نخافه اليوم: الهيمنة التى يتصورها بعضنا أم التهميش الذى يهددنا جميعنا؟ واذا كان بعضنا يعتبر العولمة خطرا دائما، فلماذا لم تقض على ثقافات غير الغربيين الذين يعيشون فى بلاد الغرب وخصوصياتهم ؟

وربما يكون طرح السؤال على هذا النحو ناقصا. والسؤال الناقص يقود غالبا الى اجابة مبتسرة ، واحيانا غير دقيقة. ويمكن اكمال السؤال كالتالى: هل نخشى العولمة فى مطلق الأحوال أم فى وضعنا الراهن ، وهل يمكن تحسين هذا الوضع دون اندماج فى العالم ؟

فاذا نظرنا حولنا وجدنا شعوبا واصحاب ثقافات شتى فى العالم لا يخشون العولمة. اليابانيون مثلا لا يخافونها ، بل يتفاعلون معها. كما أن تجربتهم تستحق التأمل. فهم لم يتأثروا فى خصائصهم الثقافية وسماتهم القومية الاساسية بالغرب رغم أنهم تعرضوا لمؤثرات غربية مباشرة بل وموجهة ومقصودة لفترة طويلة عقب الحرب العالمية الثانية. كما عاشوا ، ومازالوا، تحت حماية أمريكية صريحة.

الاكيد أن انجازهم الاقتصادى يساعد على توليد الثقة. لكن ثقتهم كانت قائمة قبل أن يصير اقتصادهم عملاقاً وهو لم يصبح كذلك الا عندما اكتسب طابعا عالمياً ، أى "تعولم" رغم عدم دقة هذا الوصف.

والمهم هو أن الثقة فى الثقافة والهوية سبقت الانجاز الاقتصادى وساعدت عليه لأنها حالت دون الحروب والنكوص اللذين يلح عليهما البعض اليوم ممن يصيحون محذرين من أن هويتنا هى فى مهب الريح !

وليس اكثر من هذه الدعوة تحليقا فى سماء الخيال إلا تلك التى تتجدد من وقت الى آخر بشأن مقاطعة السلع الأمريكية، فهل لا يعلم هؤلاء أن كل ما صدرته الولايات المتحدة الى العالم العربى برمته لا يتجاوز نسبته ٢,٦% من اجمالى صادراتها الى العالم فى العام ١٩٩٧. فقد بلغ مجموع هذه الصادرات ٢٠,٢ مليار دولار ، بينما كان اجمالى صادرات أمريكا الى العالم ٧٦٤ مليار دولار.

ويعنى هذا أمرين يدلان كلاهما على مدى تهافت دعوة المقاطعة :

أولهما أنه بافتراض حدوث معجزة خارقة تتيح مقاطعة أمريكا فى البلاد العربية كلها، سيكون أثرها تافهاً بالنسبة الى الاقتصاد الأمريكى. وهذا ناهيك عن أن جزءا من هذه الصادرات ليس محض أمريكى ، لان هناك سلعا تدخل فيها مكونات متعددة الجنسيات ، وبعضها آسيوى يحبه بعض العرب حباً جماً .

وثانيهما: أن خسارتنا من هذه المقاطعة ستكون اضعاف اضعاف خسارة أمريكا، بافتراض امكان المقارنة بين نوعى الضرر أصلا. ستخسر امريكا سوقا ضئيلة الاهمية لأن الدنيا تغيرت وصارت الاسواق المهمة فى اوروبا وشرق آسيا وأمريكا الجنوبية ، وليس عندنا.

اما نحن فسنخسر فرصتنا للتقدم اذا كنا معنيين بها حقا, ومن المؤسف أن اصحاب دعوات المقاطعة يتحدثون بخفة عن سلع مثل كوكاكولا وكنتاكى تصل الينا من شركات عربية ومشروعات يديرها ويعمل فيها عرب اعتماداً على سلع عربية فى الاساس ولكن ماذا عن أهم وارداتنا من اجهزة وبرامج الكومبيوتر والحاسبات والاتصالات وغيرها.

وكأن اصحاب هذه الدعوة لا يكفيهم تدنى مركز العرب فى العالم، كى يسمحوا الى مزيد من التدهور، فالخطاب الذى يدعو الى مواجهة الهيمنة بهذه الطريقة يحكم على العالم العربى بتهميشه وعزلته. انه خطاب انتحارى يحكم علينا بالفناء موضوعيا على نحو ما يحدث لغير قليل من شعوب افريقيا جنوب الصحراء. ولا مآل آخر لنا اذا قبلنا تهميش انفسنا والخروج من العصر.

وربما لايعرف دعاة المقاطعة - ومن يلفون لفهم دون ان يحملوا الدعوة نفسها - أن العالم تغير بحيث صارت هذه المقاطعة فى يد الولايات المتحدة وليس غيرها. وهو سلاح اسرفت فى استخدامه فى السنوات الاخيرة، من خلال الامم المتحدة حينا وعبر قرارات وقوانين أمريكية احيانا. ومعروف أن امريكا تقاطع ثلاث دول عربية هى العراق والسودان وليبيا. والاخيرة تسعى جاهدة بعد رفع العقوبات الدولية عليها الى الخلاص من العقوبات الأمريكية المنفردة المفروضة عليها، أى تجاهد من أجل الغاء المقاطعة التى يدعو البعض اليها.

وهذا فضلاً عن أن العولمة الجارية للاقتصاد تؤدى الى ازدياد ظاهرة تعدد مكونات السلعة نفسها وبالتالى تنوع المشاركين فى انتاجها وتداولها. وينطبق ذلك على أدوات التكنولوجيا الاكثر تقدماً الى سلع الاستهلاك البسيطة. وليس نفيا أن المكونات الآسيوية يزداد اسهامها فى كثير من السلع التى يظن بعض العرب أنها محض أمريكية ويتخيلون امكانية مقاطعتها، ولا يعرفون أنهم يدعون بذلك الى مقاطعة دول آسيوية بما فيها الصين وماليزيا وأندونيسيا.

والأهم من ذلك هو أن المقاطعة ، وما يترتب عليها من تهميش للعالم العربى، هى اكثر ما يحقق مصلحة اسرائيل. والداعون لمقاطعة كل من لا يروق لنا موقفه فى العالم هم اكثر من يخدمون اسرائيل لانهم يساعدونها على انجاز الهدف النهائى للصهيونية فى الهيمنة على المنطقة. ولا يمكن لاسرائيل أن تحقق هذه الهيمنة الا اذا ازداد العرب ضعفاً وبالتالى عجزاً عن مواجهتها ومنافستها.

فالتهميش هو أخطر ما يواجهه العرب ، وليست العولمة او الهيمنة لأن هويتنا اقوى من ان تتآكل وثقافتنا اكثر صلابة من أن تذوب ، فالهويات لايمكن سحقها ، والا كان الاستعمار المباشر أقدر على ذلك فى عصره ، ناهيك عن استعمار استيطانى لم يتمكن من تذويب هوية ولا قتل ثقافة فى فلسطين مثلا أو الجزائر. فالهويات هى نتاج التاريخ الخاص للشعوب بما ينطوى عليه من قيم وتقاليد وأنماط حياة.

واذا كانت للعولمة هذه القدرة على محو الخصوصيات ، فكيف بقيت الهويات غير الغربية فى بلاد الغرب بل وتنامت فى الولايات المتحدة بصفة خاصة ؟ فالاسلام هو أكثر الاديان انتشارا ونموا فى الغرب ، وخاصة فى الولايات المتحدة حيث يوجد نحو ستة ملايين مسلم واكثر من ١٢٠٠ مسجد ومركز اسلامى.

ومن هنا نفهم ما ورد فى الطبعة الأخيرة من موسوعة "جينز" عن أن اسم محمد هو اكثر الاسماء انتشاراً فى العالم. ولكن الأهم هو أنه يأتى فى المرتبة الاربعين فى بريطانيا متقدما على اسماء انجليزية واسعة الانتشار مثل جون وبيتر.

ولكننا نحتاج الى الخروج من أسر فزّاعة العولمة لنفهم كيف يقاوم العرب ومنظماتهم فى اوروبا وامريكا الاتجاهات التى تشوه ثقافتنا وتاريخنا، وبالمثل يمكننا فهم كيف ان مثقفين ومسلمين يقضون حياتهم فى بلاد الغرب فلا يفقدون خصوصيتهم بل يزيدون منها. وهذا أمر طبيعى لأن البلاد التى يتصور بعضها انها "تصدر" العولمة هى اكثر دول العالم احتراماً للتعدد والاختلاف، الى الحد الذى يدفع اسلاميى تركيا مثلا الى الالتجاء للمحكمة الاوروبية لتنصرهم فى سعيهم الى الحفاظ على خصوصيتهم.

كما أن هذه البلاد هى الاكثر انتاجا للافكار المتعددة والمتعارضة، بما فى ذلك التوجهات الرافضة للعولمة. ويعرف المطلعون على أحوال هذه البلاد ما يشهده بعضها من صعود لاتجاهات وحركات عنصرية ترفض ان يستفيد الاجانب من تقدم الغرب، وتقف ضد الهجرة الى بلادها وتسعى الى طرد العاملين فيها. وهناك من يناهض حرية التجارة لأنهم يرونها فى مصلحة دول الجنوب بعد أن لم يعد لديها ما يحتاجونه سوى البترول. وهم يظنون ان العالم المتخلف يغزوهم ويشاركهم ثمار تقدمهم ويفيض عليهم بجهله وأمراضه.

وفى الولايات المتحدة نفسها تيار انعزالى قديم يزداد وزنه من وقت الى آخر ويمثل قيدا على السياسة الخارجية الأمريكية التى يظن بعضنا أنها تعمل بنشاط محموم من أجل "أمركة" العالم. ويفسر دور هذا التيار الانعزالى ، مع عوامل أخرى بالطبع، الطابع الانتقائى لتدخل أمريكا فى القضايا الدولية.

غير أن بعض الأعلى صوتا فى هجاء العولمة لا يعرفون من تيارات الفكر والثقافة فى الغرب الا ما يروج له الاعلام أو تتم ترجمته الى العربية ، مثل فكرة فوكوياما عن نهاية التاريخ، وفكرة هنتنجتون عن صدام الحضارات. فالاعلام لا يهتم عادة الا بما هو مثير بغض النظر عن مضمونه وقيمته. فلا يستحق فوكوياما ولا فكرته الضجة التى اثيرت حولهما. أما هنتنجتون فهو يؤخذ بجدية فى بلاده وخارجها عندما يكتب فى حقل النظم السياسية الذى برع فيه . وكان كتابه (النظام السياسى فى المجتمعات المتغيرة) من أبدع ما نشر فى اواخر الستينات فى هذا الحقل وفى نقد نظرية التحديث فى عنفوانها. ولكن الامر يختلف عندما يكتب فى العلاقات الدولية والفلسفة.

ومع ذلك فاذا اجرينا تحليل مضمون للكتابات العربية فى هجاء العولمة ، سنجد أن هذين الكتابين وعنوان مقالتيهما اللتين تحولتا إلى كتابين هى اكثر المفردات التى تتكرر فيها.

ولا يفتن كثيرون من هجّائي العولمة، الى ما تتيحه ثورة الاتصالات الدافعة نحو العولمة من فرص للحفاظ على الخصوصيات. كل ما يدركونه هو أن هذه الثورة تدمر الهويات عبر تجاوز الحدود ! وهذا اعتقاد يفترض أن الاتصال يحدث فى اتجاه واحد. وهو قد يكون كذلك اذا واصلنا طريقتنا السقيمة فى ادارة علاقاتنا مع العالم عبر الهجاء والتنديد والادانة دون أى عمل صالح.

فليس هناك من يمنع أحداً من نشر ثقافته فى العالم، وأن يستخدم ثورة الاتصالات لمصلحته. فهذا مجال البث الفضائى مفتوح لمن يعمل وينجز ويطور افكاره ويضفى الطابع العالمى على ثقافته. وهاهو البث الفضائى ايضا "يغزو" الولايات المتحدة ويتجه الى مواطنيها ذوى الأصل الصينى الذين لم "يتعولموا" بل على العكس تطرفوا فى الحفاظ على هويتهم الى الحد الذى جعل معرفة كثير منهم باللغة الانجليزية محدودة ، بما فى ذلك بعض من وُلدوا فى ارض امريكا ولم يروا الصين فى حياتهم.

فاذا كان هذا هو حال من يعيشون فى عقر دار "مركز العولمة" ، فكيف نتصور أن يصبح غيرهم على بعد آلاف الأميال ممن يعيشون على أرضهم ويتوارثون ثقافتهم قابلين لان يتحولوا الى مسوخ شائهة من النوع الذى لا يوجد الا فى اذهان بعض العرب. فاذا تحررت هذه الاذهان قليلا من القوالب ، ربما يجوز الاتفاق على أن فى العولمة ما يفيد وما يضر، مثلها مثل أى تطور عرفه العالم على مر تاريخه. غير أن التطور بطابعه يخلق خبرات تتراكم مع الوقت وتفيد فى تعظيم الفوائد وتقليص الاضرار لمن يستخلص هذه الخبرات ويستثمرها ويعمل وينجز.

كما يمكن الاتفاق على أن خير ما فى العولمة هو تنامى ما يجوز اعتباره مجتمعا مدنيا عالمياً ينهض على قيم مشتركة نستطيع المساهمة بقوة فى تأكيدها مثل الحرية والعدل والعمران. ولكن الشرط اللازم لذلك هو أن يصير لدينا مجتمع أهلى فاعل.

غير أن هذا المجتمع يظل بعيدا ما برحت بعض القوى التى يفترض أن تعمل من أجله تبدد جهدها ووقتنا فى بكائيات ومشتمات هى - وليست العولمة - اكثر ما يدمر قيمنا وثقافتنا ويسمم حياتنا بأسرها.

ثانياً : سوء قراءة الوضع العالمى يبدد فرصاً للتقدم :

فى ظل هذه النظرة الاختزالية وما تنطوى عليه من عجز عن رؤية العالم كما هو، وما تقود اليه من سيادة صور نمطية ، يسئ كثير من العرب قراءة الوضع العالمى ليس فقط على الصعيدين السياسى والاستراتيجى، ولكن ايضا فيما يتعلق بالتفاعلات الاقتصادية.

وتحكم "نظرية" المؤامرة فهم ، أو بالاحرى عدم فهم ، بعض العرب لهذه التفاعلات مثلها مثل العلاقات السياسية والعسكرية على المستوى الدولى. ووفقا لهذه "النظرية" يسهل تفسير أى تطور أو ترتيب دولى بأنه يهدف الى خدمة مصالح الدول الصناعية الكبرى المتقدمة أو الرأسمالية العالمية أو الشركات متعددة الجنسية ، وعلى حساب الدول النامية أو الصغيرة أو الدول العربية بصفة خاصة.

ومن شأن هذا التوجه أن يمنع العقل من التفكير موضوعيا ويعمى البصر عن رؤية الوقائع كما هى، فاذا لم تكن هناك واقعة يتم الامساك بها وتضخيمها وتجاهل كل ما دونها لاستنتاج أن الدول الغربية ورأسماليتها وشركاتها تسعى الى نهب العالم ، فلا بأس من تخيل ما يدل على هذا النهب. واختلاق التفسيرات القادرة على تصوير أى شئ كما لو كان مؤامرة جاهزة.

وتعبر هذه النظرة عن استمرارية منهج عصر الكفاح الوطنى فى مواجهة قوى خارجية شريرة سواء كانت حقيقية أو متخيلة. وهو المنهج الذى تحرر كثير من شعوب ودول العالم من اسره ليكتسب كفاحها معنى إيجابيا ينصرف الى العمل والانجاز والتقدم.

ولو كان كثيرون فى انحاء مختلفة يفكرون وفقاً لذلك المنهج ومن يديرون علاقاتهم على أساسه ، لعاد العالم الى الوراء.

فكثيرة هى الخلافات التى تحدث بين الدول والشركات ، وشديد هو التنافس الذى تزداد حدته ، وواسعة التناقضات بين المصالح. واذا ضربنا بضع أمثلة محدودة لكيفية التعامل مع هذه الخلافات والمنافسات والتناقضات فى العام ١٩٩٩ وحده لاحتجنا الى مجلدات. ولكن نكتفى بمثال واحد يوضح الفرق بين نمط تفكير غالب لدى العرب وبين الكيفية التى يفكر ويتعامل بها غيرهم.

فقد قررت الحكومة الالمانية ، فى بداية العام ١٩٩٩ ، وقف استخدام الطاقة النووية بصورة تامة ، رغم وجود تعاقدات متعددة مع شركات فرنسية لتزويدها بهذه الطاقة ، الامر الذى ادى الى خسارة فادحة لهذه الشركات قدرت فى حينها بحوالى ٣٠ مليار فرنك ، فضلاً عن تقليصات كانت ضرورية فى العمالة. ولا نريد القول إن الصناعة النووية الفرنسية كانت مهددة بالانهيار من جراء هذا القرار، وخاصة الشركة العامة للمواد النووية (كوجيما) ، ومصنع السخانات النووية (فراماتورم) .

ولو أن الفرنسيين مثل العرب أصحاب نظرية المؤامرة ، لكان سهلاً عليهم اتهام ألمانيا بالتآمر والسعى الى الإضرار بهم ، واستدعاء ميراث الصراع التاريخى وفتح الغرفة المظلمة المحفوظة فيها ملفات هذا الصراع واستخراج هذه الملفات ونشرها وشن حملات لا تهدأ.

ولكنهم لم يفعلوا ذلك لأنهم اهتموا بمعرفة السبب الحقيقى للقرار الالمانى ، وهو مشاركة حزب الخضر وأنصار البيئة فى الحكومة الالمانية واصرارهم على عدم استخدام طاقة نووية.

فإحدى أهم مشاكل العرب فى تعاملهم مع العالم هى مشكلة المعرفة، أى معرفة ما يحدث فى هذا العالم والى أين يتجه ، وكيف أصبح فى نهاية القرن مختلفاً جوهرياً عما كان عليه فى بدايته مثلا حين كانت الظاهرة الاستعمارية فى أوجها، أو فى منتصفه حين اخذت هذه الظاهرة فى الانحسار.

لقد اشرنا فى الجزء الاول من هذا القسم الى فكرة مقاطعة سلع الولايات المتحدة أو غيرها، والتى تتردد فى دوائر وأوساط عربية من حين الى آخر. وهى ترتبط بعدم معرفة أن نمط الانتاج فى العالم يغلب عليه بشكل متزايد تداخل المكونات والأدوار، بحيث لا تصبح الدولة هى الوحدة ، أو على الاقل الوحدة الوحيدة ، التى يتشكل منها النظام الاقتصادى العالمى. فإذا اخذنا مثلاً دجاج "كنتاكى" الذى تكثر الاشارة اليه ، نجد أن هذه السلعة تصل الى العرب من خلال شركات عربية ومستلزمات انتاج عربية وعمالة عربية .

ويحدث ذلك بالنسبة الى سلع أخرى كثيرة أمريكية ، أو غير أمريكية وداخل الولايات المتحدة نفسها. فعلى سبيل المثال أيضاً ، نجد أن السيارة "هوندا" اليابانية التى تباع فى الولايات المتحدة يتم انتاجها فى مصانع مقامة فى امريكا، بما يعنيه ذلك من أن التوزيع الاقتصادى لقيمة السيارة على العوامل المساهمة فى انتاجها من عمالة وهندسة وتجميع وسلع وسيطة وتسويق يتم فى الولايات المتحدة. ورغم ملكية شركة "هوندا" للمصنع ، الا ان عائد سياراتها المباعة يدور فى اطار دورة الاقتصاد الأمريكى.

ولذلك فان المستهلك الأمريكى الذى يشترى السيارة "هوندا" يدعم اقتصاد بلده اكثر من نظيره الذى يشترى السيارة الامريكية "بونتياك" مثلا ، لأن

جزءاً فقط من صناعة هذه السيارة يتم فى الولايات المتحدة بينما يتم الجزء الباقى فى بلدان اخرى مثل بريطانيا والمانيا وبالتالى تدور فى الدورات الاقتصادية لهذه البلدان.

وفى هذا السياق، اصبح حوالى ٤٠% من العاملين فى صناعة الالكترونيات اليابانية يعملون فى بلاد أخرى.

ومع ذلك ، ما زلنا نسمع ونقرأ عمن يبكون ألما لأن مصر لم تنتج سيارة مصرية حتى الآن. ولو أنهم توافرت لهم معرفة لساعدتهم على الخروج من أسر هذه النظرة الضيقة والتفكير فى كيف تدعم دور الاقتصاد المصرى فى سوق السيارات فى العالم ونعظم نصيبه منها.

فالعملية الانتاجية تنحو بشكل متزايد لأن تكون عالمية بالمعنى الدقيق للكلمة، بمعنى أن أجزاءها وبالتالى عوائدها تتوزع على اكثر من بلد. فهذه العملية تتيح للشركات توزيع اجزاء ومراحل انتاج السلعة على بلاد متعددة يتم اختيار كل منها وفقاً لمعايير اهمها تكلفة انتاج كل جزء أو مرحلة ومدى القرب أو البعد عن مراكز الاستهلاك .

ويساعد كل من التطور التكنولوجى والانفتاح الاقتصادى المتزايدين على دعم هذا التطور فى العملية الانتاجية. كما يساهم فى الاسراع به ما حدث من تقدم كبير فى وسائل الاتصال. ولذلك لم يعد الاستثمار الخارجى مقصورا على شركات وبنوك كبرى، وإنما انتشر لدى مستويات مختلفة من المستثمرين.

كما حدث تقدم كبير فى التجارة الرأسية ، بما يعنيه ذلك من تغير فى طبيعة هذه التجارة التى يدخل فى اطارها المثال السابق الذى ضربناه من اقامة شركة مصانع لها فى بلد بلدها الأصلى. ومن هنا يزداد الارتباط بين الاشكال الاحدث للاستثمار الاجنبى وبين التجارة القائمة على التخصص الرأسى الذى يقتصر على بعض مراحل العملية الانتاجية دون بعضها الآخر، بعكس التخصص الافقى الذى يشمل كل هذه المراحل. فاذا كان الاستثمار الاجنبى قائماً على التخصص الرأسى ، فهو يؤدى الى زيادة التجارة العالمية. وهناك تقدم ملموس ومستمر فى هذا الاتجاه .

واوضحت دراسة مهمة نشرت فى مجلة Economic Policy Review فى عدد يونيو ١٩٩٨ أن التجارة الرأسية أو القائمة على التخصص الرأسى صارت تمثل نحو ١٥% من اجمالى التجارة العالمية فى العام ١٩٩٥ ، وأنها تزداد بشكل مطرد رغم محدودية اسهام الاقتصادات الاكبر فيها حتى الآن، حيث يمثل هذا النوع من التجارة نحو ٣% فقط فى اليابان و١٢% فى الولايات المتحدة ، و١٩% فى ألمانيا ، فى حين أنه وصل الى ٣٠% فى بريطانيا و٢٨% فى فرنسا و٤٤% فى كندا و٤٧% فى هولندا.

ولكن أهم ما اثبتته هذه الدراسة هو أن التخصص الرأسى ينمو بمعدلات أسرع من التخصص الافقى لاسباب من أهمها التقدم الكبير فى وسائل الاتصال وازدياد الميل الى تحرير التجارة على الصعيد العالمى.

ويرتبط ذلك بتطور هائل فى التجارة الدولية وحجمها وأهميتها، بحيث اصبحت تلعب دورا بارزا فى تحقيق التنمية التى مازال كثير من العرب يظنون أنها لا تقترن الا بالصناعة، وخاصة الصناعة الثقيلة. فقد نمت التجارة الدولية فى عقد التسعينيات ، وحتى قبله بسنوات ، بمعدلات بلغت مثلى معدل الانتاج العالمى. غير أن موقع العرب فى هذه التجارة ضئيل للغاية، حيث لم تزد نسبة صادرات الدول العربية الى اجمالى الصادرات العالمية عن ١,٣٨% فى العام ١٩٩٧.

فاذا استبعدنا البترول والغاز ، فان صادرات العالم العربى تعادل تقريبا صادرات فنلندا التى لا تعتبر من الدول الأوروبية الاكثر تقدما.

ورغم أن هناك جهوداً تبذل فى بعض البلاد العربية ومن بينها مصر لزيادة الصادرات وتعظيم الاستفادة من التجارة الدولية ، الا ان نمط التفكير السائد والذى يمتد الى داخل مراكز صنع القرار مازال ينظر الى الاطر المنظمة لهذه التجارة نظرة سلبية ، خاصة اتفاقات الجات ودور منظمة التجارة العالمية.

ويصل الامر احيانا الى حد الحديث عن "معركة الجات" ، والتركيز على كيفية الهروب من الالتزامات بدلا من الاهتمام بكيفية الاستفادة من الفرص والمزايا الكبيرة التى تتوافر للبلاد النامية من خلال منظمة التجارة العالمية التى ضمت ١٢٤ دولة ومنطقة جمركية فى منتصف العام ١٩٩٩ ، أى بنسبة اكثر من ٩٥% من حجم التجارة العالمية. وارتفع حجم هذه التجارة من حوالى ٦٠ مليار دولار عام ١٩٦٠ الى نحو ٦٥٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٨.

ولا يصح النظر الى الاتفاقات التى تشرف منظمة التجارة العالمية على تنفيذها من زاوية الالتزامات المترتبة عليها فحسب ، وإنما من منظور الموازنة بينها وبين المزايا الكثيرة التى تجعل الدول النامية القادرة على تطوير اقتصاداتها مستفيدة فى المحصلة النهائية. وإذا أحسنا قراءة الصراع الذى حدث فى داخل وحول المؤتمر الوزارى لمنظمة التجارة العالمية فى سياتل فى أوائل ديسمبر ١٩٩٩ ، لأدركنا أن الطريق مفتوح للتأثير فى صوغ قواعد التجارة الدولية من خلال المشاركة الفعالة وليس الانعزال . فهناك متناقضات كبيرة بين الدول الكبرى فى شأن الخطوات المقبلة لتحرير التجارة والخدمات، الأمر الذى ينفى ما يتخيله البعض من وجود خطط للهيمنة لا يمكن أن تكون موجودة إلا فى حالة التوافق بين هذه الدول .

فالمشاركة فى تفاعلات النظام العالمى هى الطريق الى تدعيم مركز العرب فيه ، بشرط أن يقترن ذلك بتحسين الأداء وتأكيد قيم العمل والانجاز وحل المشاكل الداخلية التى تعترض النمو الاقتصادى.

أما من لا يعمل ويعالج مشاكله الاقتصادية والمؤثرة على الأداء الاقتصادى والمتعلقة بمناخ الاستثمار ، فهو يواجه مصيرا تعسا ويحكم على نفسه بالتهميش، وعندئذ تصير أزمته أبعد بكثير من القواعد المنظمة للتجارة العالمية.

كما أن البلاد التى تخضع حكوماتها لنفوذ مستثمرين محليين يحققون ارباحاً فلكية من خلال اغلاق السوق المحلية عليهم وفرض تعريفة جمركية مرتفعة ، انما تحكم على نفسها بالتخلف لحساب مصالح خاصة. اما المصلحة العامة فهى تقتضى خفض التعريفة الجمركية بهدف تجاوز مرحلة الاحلال محل الواردات والانتاج للسوق المحلية وبالتالى رفع الكفاءة والحرص على اعتبارات الجودة والسعر ، بما يساعد على التصدير من ناحية ويحرر المستهلك المحلى من استغلال بشع راجع الى ارتفاع التعريفة الجمركية.

أما شعارات "الصناعة الوطنية" فلم يعد لها محل فى ظل ما أوضحناه من أن سلعة اجنبية منتجة فى مصر مثلا يمكن أن يكون عائدها للاقتصاد المصرى اعلى من سلعة محلية. وربما تكون صناعة المنسوجات والملابس التى تلعب دورا مهما فى عدد من البلاد العربية ، وترتفع اعداد العاملين فيها ، هى التى تحتاج الى حماية، وخصوصا فى ضوء مواصلة الدول الصناعية الكبرى فرض قيود على واردات المنسوجات والملابس من الدول النامية. ومع ذلك لا ننسى ان الدول النامية تمكنت فى جولة أورجواى من الوصول الى اتفاق اتاح دمج وتحرير تجارة الملابس والمنسوجات خلال فترة انتقالية تمتد عشر سنوات بداية من العام ١٩٩٥، ويتم خلالها انهاء العمل باتفاق الالياف المتعددة وبالتالى الاتفاقات الثنائية التى تم التفاوض عليها بموجب ذلك الاتفاق.

والأرجح أن الاتفاق الخاص بالمنسوجات والملابس سيخلق وضعا جديدا ينبغى الاستعداد له من خلال دعم قدرة هذه الصناعة على المنافسة، حتى بالرغم من عدم رضاء الدول النامية عما تحقق من تقدم خلال المرحلة الاولى من الفترة الانتقالية بشأن برامج تحرير التجارة فى هذا المجال فى الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبى وكندا.

ومع ذلك يظل فى امكان منتجى الملابس والمنسوجات فى البلاد العربية الاستفادة من الفرص التى يتيحها تطبيق الاتفاق بالكامل فى العام ٢٠٠٥ اذا تمكنوا من تحسين قدراتهم التنافسية، بما يعنيه ذلك من الحد من القيود المفروضة لحمايتهم.

ومع ذلك ، فان اتفاقات الجات لا تلزم بإلغاء او تخفيض التعريفة الجمركية ، رغم مافى هذا الالزام من مزايا حقيقية. فهذه الاتفاقات تحظر فقط القيود

الكمية وغير التعريفية ، مما يتيح لاى دولة فرض ما تشاء من قيود تعريفية طالما أنها راغبة فى ان تضر نفسها وشعبها وتقلل من قدرتها على المنافسة فى السوق العالمية.

ولهذا فإن الموقف السائد عربيا ، بشأن الحماية الجمركية وهو موقف يصب فى مصلحة رجال الاعمال اصحاب الصناعات المحلية وليس فى صالح هذه الصناعات التى يستحيل أن تشهد تقدما حقيقيا فى غياب المنافسة الاجنبية ، ولا فى صالح المستهلك الذى تفرض عليه صناعة محلية مرتفعة السعر دون مبرر فضلا عن انها أقل جودة فى كثير من الأحيان.

وسيظل من الصعب حل مشكلة التصدير المزمنة فى بلد مثل مصر بدون تعريض الانتاج المحلى لمنافسة حقيقية تفرض على أصحابه اعطاء أولوية للتطوير وزيادة الانفاق على البحث العلمى. ففى سوق داخلية تتمتع بدرجة عالية من الحماية ، لا يجد رجال الأعمال انفسهم مضطرين الى التطوير ولا الى البحث عن أسواق جديدة فى الخارج طالما ان الارباح وفيرة وسهلة فى الداخل.

وعموما ليس هناك قيد عالمى فى هذا المجال حتى الآن الا فى حالة واحدة وهى اذا اتفقت دولتان على ربط الضرائب الجمركية على سلع معينة عند حد معين فى اطار تنازلات متبادلة تحقيقا لمصالح محددة. ومثل هذا الاتفاق اختيارى تماما وليس مفروضا على أى دولة. ولكن اذا تم هذا الاتفاق وانعكس فيما يسمى جدولا وطنيا للالتزامات يسجل فيه حدود ربط الضرائب الجمركية على سلع معينة ، يصبح التزاماً على الدولة لا تستطيع الفكاك منه الا باتفاق مع الدولة أو الدول التى سبق الاتفاق معها.

ويعنى ذلك أن تخفيض الضرائب الجمركية هو غالباً موقف اختيارى يتوقف على المصالح التى قادت بالفعل الى نقلة كيفية فى اتجاه هذا التخفيض وخاصة فى الدول المتقدمة منذ أن بدأت مفاوضات الجات.

وحتى الالزام فى حالة القيود الكمية ليس شاملا ، حيث يجوز الاستثناء منه اذا كانت هذه القيود ضرورية ولا بديل عنها لحماية ميزان المدفوعات من انهيار محقق. وهذا استثناء مصمم لمصلحة الدول النامية بطبيعة الحال ، لأن تعرض دولة متقدمة الى خطر انهيار ميزان مدفوعاتها هو أمر قليل الاحتمال.

ويعنى ذلك أن من يدعون أن اتفاقات الجات تفرض منافسة غير متكافئة على الدول النامية، وهم كثيرون فى العالم العربى ، اما انهم لم يطلعوا على هذه الاتفاقات ، وإما يتعمدون تضليل الرأى العام من أجل أهداف سياسية تدخل فى اطار التخويف من الإنفتاح على العالم والاندماج فيه ورسم صورة مضللة توحى بأن هذا الانفتاح يجعل العرب معرضين لهيمنة واستغلال ونهب .

ويناقض هذا الخطاب حقيقة ما توفره الاتفاقات ومنظمة التجارة العالمية من حماية ضد أى منافسة غير متكافئة أو غير عادلة ، سواء اذا حدث ذلك من خلال اغراق بسلع معينة تباع بأقل من سعرها فى بلدها مما يلحق ضرراً اكيداً بمثيلتها فى البلد المصدرة اليه ، أو عن طريق حصول السلعة المصدرة على دعم فى بلدها بحيث يؤدى ذلك الى خفض سعرها فى البلد المصدرة اليه.

ولا تشمل هذه الحماية بطبيعة الحال فروق الاسعار الناجمة عن ارتفاع كفاءة انتاج السلعة فى بلد انتاجها ، لأن فرض حماية فى هذه الحالة لا يعنى الا التشجيع على خفض الكفاءة ونفى أى حافز للسعى الى زيادتها وهذا اعتبار بالغ الأهمية لان بعض الشركات المصرية سواء من القطاع العام أو الخاص تتذرع احيانا بحدوث إغراق عندما تعجز عن خفض تكلفة انتاجها ومنافسة السلع المستوردة.

وتقدم حالة شركة السكر والصناعات الكاملية نموذجا لهذا العجز ، حيث زعمت ان السكر المستورد من دول الاتحاد الاوروبى يحظى بدعم يتعارض مع قواعد التجارة العالمية. ولكن التحقيق الذى اجراه جهاز مكافحة الاغراق المصرى فى اواخر ١٩٩٨ انتهى الى عدم وجود دليل على ادعاء الشركة واعتمد وزير التجارة والتموين فى ذلك الوقت أحمد جويلى قرار الجهاز الذى نص على أنه (تطبيقا لنص المادة (١١ – ٩) من اتفاق الدعم والرسوم التعويضية والتى تنص على أنه يرفض أى

طلب وينتهى التحقيق فورا عندما تتـأكد السـلطات المعنية من عدم وجود دليل كـاف بمنـح دعـم أو بضرر يبرر السير فى الدعوى ، وينتـهى التحقيـق فورا فى الحالات التى يكون فيها مبلغ الدعـم قليـل الشأن، أو حجـم الـواردات المدعمـة الفعلـى أو المحتمل، أو حجم الضرر يمكن تجاهله.

وإعمالا لنص المادة (٣٠) من اللائحة التنفيذيـة للقانون ١٦١ لسنة ١٩٩٨ والتى تنص علـى "أنـه يتعين انهاء إجراءات التحقيق فى الحالات التى تثبت فيها سلطة التحقيق عدم وجود دليـل كـاف علـى الممارسة الضارة، أو عدم وجود ضرر ، أو انقطـاع علاقة السببية بينها.

وعلى ضوء ذلك ينهى تحقيق الدعم والإجـراءات التعويضية فى الواردات المدعمة من منتـج السـكر الابيض ذات منشأ أو مسـتورد مـن دول الاتحـاد الاوروبى وحفظت بذلك هذه القضية المقدمـة مـن شركة السكر والصناعات التكاملية.

وفى كل ذلك ، لا يمكن القول بأن هناك أى تمييز لصالح الدول المتقدمة أو الشركات الكبرى بعكس ما يتردد فى قسم يعتد به من الخطاب العربى. واذا كان هناك من تمييز فهو لصالح الدول النامية لا الـدول المتقدمة ، وذلك فى البلاد التى قد تكـون المسـاواة التامة فيها غير كافية لتحقيق العدالة بسبب التفـاوت او عدم التكافؤ. وينطبق ذلك بصفة خاصـة علـى الصادرات الصناعية للبلاد النامية، وهى بلاد دخلت التجارة الدولية اعتماداً علـى مـواد خـام وأوليـة بالأساس، مثل أن يحقق بعضها اختراقاً فى مجـال الصادرات المصنوعة.

فكان استمرار الاعتماد علـى صـادرات غـير مصنوعة ضاراً بفرص تقدم اقتصادات هذه البـلاد ، مما أدى الى اعطـاء مـيزة جمركيـة لصادراتـها الصناعية منذ منتصف الستينات ثـم اصـدار دورة طوكيو لمفاوضات الجات فى العـام ١٩٧٩ اعلانـا اطلق عليه اعلان المعاملة التفضيليـة والمشـاركة الفاعلة للدول النامية.

وبذلك تم اقرار مبدأ الاستثناء من المساواة التامـة لمصلحة الدول النامية ، الأمر الذى فتح الباب امـام هذه الدول للحصول على مزايا اضافيـة وخاصـة خلال دورة أورجواى، حيث انتزعت أحكاماً خاصـة بها فى كثير من الاتفاقات التى تم اقرارها فى تلـك الدورة ، بما فى ذلك التمتع بفترات انتقالية اطول مما يتاح للدول المتقدمـة فـى الاتفاقـات ذات الطـابع المرحلى، فضلا عن اعفاء من عديد من الالتزامـات الواردة فى كثير من اتفاقات دورة أورجواى.

ولا تقتصر المزايا المتوافرة للبلاد النامية علـى تجارة السلع، وانما تشمل كذلك تحريـر الخدمـات والذى يتم بشكل تدريجى يلائم ظروف هذه البـلاد ، فضلا عن الزام الدول المتقدمـة بالتزامـات تعـزز قدرات عرض الخدمات وكفاءتها وتنافسـيتها فـى البلاد النامية بما يتيح للأخيرة فرصاً أفضل.

فعلى سبيل المثال ، يمكـن ان يـؤدى تحريـر الخدمات المالية الى تسهيل تدفق رؤوس الأمـوال اذا توافر مناخ استثمارى ملائم ، وتشجيع اتباع سياسات نقدية ومالية اكثر حكمة ومثلها بشأن تحديد أسـعار الصرف ، والحد من التشوهات فى الأسواق الماليـة بما ينعكس ايجابيا على بيئة الاستثمار وعلى توزيـع الموارد الاقتصادية.

وهذا فضلاً عن رفع كفاءة المؤسسـات الماليـة بطبيعة الحال. فالمنافسة التى ستترتب على دخـول مؤسسات مالية اجنبية ستفرض الحد من الانفاق غير الضرورى وتخفيض الهدر وتحسـين الأداء ورفـع مستوى العمل والارتقـاء بالخدمـة للحفـاظ علـى المتعاملين وزيادتهم واتبـاع المعـايير المحاسـبية العالمية ذات الشفافية المطلوبة.

غير أن الاستفادة من هذه المزايا يتوقـف علـى عوامل داخلية فى مقدمتها حسن قـراءة المتغـيرات الدولية ووضع حد للمنهج الانغلاقى الـذى مـازال مسيطراً بدرجة أو بأخرى على مراكز صنع القـرار فى كثير من البلاد العربية، وبالتالى زيادة الاسـتعداد للتكيف مع الاوضاع المستجدة ، ومواجهـة الفسـاد الذى يضعف الأداء ويبدد الموارد .

◆ القسم الثالث ◆

اخــتــلالات (نظرية) الاتجاه شــرقا :

الــتــجــربــة الــصــيــنــيــة نــمــوذجــا

فى خضم مزايدات العداء للغرب ، والتى يقود اليها نمط التفكير العربى القديم، ترتفع اصوات تنادى بالاتجاه شرقا ليس لاقامة علاقات متوازنة مع العالم، ولكن للاستقواء بما يعتقد أنه قوى شرقية يمكن الاعتماد عليها فى مواجهة الغرب.

ولذلك قليلا ما يتذكر اصحاب هذا الاتجاه أن القوة الاولى فى الشرق اليوم هى اليابان، لأنهم لايريدون أن يفهموا كيف تتقدم الامم وتبنى دعائم قوتها، ولأن النموذج اليابانى فى مجمله يحبط نمط تفكيرهم إن لم يقوضه.

وحتى عندما يضطرون للاشادة بحفاظ اليابان على هويتها ومكانتها ، يتجاهلون أو يجهلون حقيقة انه لا تعارض بين تأكيد وتدعيم الثقافة الوطنية أو الخصوصية الثقافية وبين الاندماج فى العالم والاستفادة من الفرص التى يوفرها هذا الاندماج .

وبالرغم من أن دعاة الاتجاه شرقا كبديل عن الاتجاه غربا يعتبرون روسيا جزءا من الشرق لقصور معرفى وفهم سطحى لتعبير الكتلة الشرقية" السابقة ، وبالرغم من أنهم لم يسقطوا الرهان على موسكو ، فقد باتوا يجدون حرجا فى التصريح بذلك بعد أن أسفر حكامها عن عداء سافر للمسلمين سواء فى كوسوفا أو فى الشيشان ، وهو ما عالجه "التقرير الاستراتيجى العربى" للعام ١٩٩٨ . ولذلك يجدون ضالتهم فى الصين التى صارت هى فرس الرهان الجديد المحدود الأفق كسابقه الذى تركز على روسيا . ويفتقد هذا الرهان الجديد الى معرفة كافية بطبيعة العلاقات الصينية – الامريكية ، وبحدود ما يحلو لأصحابه أن يعتبره معجزة اقتصادية صينية.

أولا: العلاقات الصينية الأمريكية: توازن المصالح لا توازن القوى:

فى الوقت الذى كان "الناتو". يقصف يوغوسلافيا، وفى الوقت الذى إتخذت الصين موقفا معارضا لضربات "الناتو" وقررت رفض التعاون لإيجاد طريق دبلوماسى حتى يتوقف حلف الأطلنطى عن القصف. فى نفس هذا الوقت كان رئيس الوزراء الصينى (جيورونجى) يتوجه إلى واشنطن فى ظل إنقسام داخلى فى الصين بشأن جدوى زيارته وسط تصاعد الحملة الأمريكية على التجسس الصينى. وكان الهدف من الزيارة اجراء محادثات جديدة مع الرئيس كلينتون فى إطار سعى الصين للإنضمام لمنظمة التجارة العالمية ، تلك المحادثات التى تسببت فى خيبة أمل جديدة للمسئول الصينى الذى عاد إلى بلاده خالى الوفاض بعد أن أمعنت واشنطن فى إحراجه أمام شعبه باعلانها عن التنازلات الكبيرة التى قدمها.

وكان من بينها على سبيل المثال عرض بالسماح للشركات الأمريكية بالمساهمة فى شركات صينية متخصصة لشبكة تليفونات المحمول والإنترنت لكى تعمل فى سوق قوامها ١٢٠٠ مليون شخص.

ويعنى ذلك ان الجوانب الإقتصادية التى تتمثل فى المضى قدما فى طريق الإصلاح وتحقيق مزيد من دمج الإقتصاد الصينى فى الإقتصاد العالمى عن طريق الإنضمام لمنظمة التجارة العالمية هى الأهداف الأكثر إلحاحا على أجندة التوجه الخارجى الصينى. وقد أبى العام ١٩٩٩أن ينصرم الا بعد توقيع اتفاق تاريخى بين امريكا والصين فى ١٥ نوفمبر فتح الباب امام انضمام الصين الى منظمة التجارة العالمية. ويضمن الاتفاق فتح أسواق الصين

امام السلع والمنتجات والخدمات والشركات الامريكية بشكل لم يسبق له مثيل. وقد حققت الصين بطبيعة الحال مصالح كبيرة لها. ولكن يظل المغزى الأهم لذلك الاتفاق هو أن هناك طريقا واحدا لا ثانى له امام الدول التى ترغب فى التقدم واللحاق بالعصر، وهو الاندماج فى الاقتصاد العالمى للاستفادة مما يتيحه من مزايا.

ولا يمكن تحقيق هذا الاندماج والاحتفاظ فى الوقت نفسه بقيود كبيرة على حرية الاقتصاد والتجارة.

وتدل متابعة ديناميات المفاوضات الصعبة التى اجريت بين واشنطن وبكين على أن القيادة الصينية ادركت فى النهاية أهمية الاندماج بأكثر مما يفهمها بعض النخب السياسية والثقافية العربية. ولذلك قبلت هذه القيادة فى النهاية التخلى عن الكثير عن المعوقات التقليدية فى تعاملها التجارى مع العالم، مثل القيود الحصصية والثابتة الجمركية المرتفعة والدعم الكبير للصادرات وتقييد عمليات توزيع بعض السلع الأجنبية وغيرها.

واذا نهجت الصين المنهج نفسه فى مفاوضاتها مع الاتحاد الاوروبى واليابان وغيرها سيكون فى امكانها الانضمام سريعا الى منظمة التجارة العالمية والاستفادة من المزايا التى توفرها. والى أن يتحقق ذلك، فإن المواطن الصينى هو المستفيد الاول من الاتفاق مع أمريكا لما سيترتب عليه من مزيد من الاستثمارات وبالتالى فرص العمل الجديدة وخفض اسعار السلع مع ازدياد المنافسة. كما سيكون فى امكان المواطن الصينى للمرة الاولى أن يحصل على قروض شخصية من البنوك الاجنبية.

فبالرغم من المعجزة الاقتصادية التى حققتها الصين ، الا انها مازالت تعانى من انخفاض شديد فى مستوى معيشة شعبها وخصوصا خارج نطاق القسم الساحلى الشرقى، لأن ثمار التنمية حتى الان فى انحاء البلاد ، ولان الاولوية فى الاتفاق استهدفت اصلاح الدمار الاقتصادى الذى خلفه عهد ماو تسى تونج.

ولذلك يعول الاصلاحيون الصينيون كثيرا على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية متوقعين أن يكون هذا دافعا الى زيادة كفاءة اقتصادهم . والأرجح أنهم يدركون ما سيؤدى اليه ذلك ايضا من تراجع تدريجى فى قطاع الدولة الذى يمثل مشكلة كبرى للاقتصاد ويقوم بدور مهم فى الوقت نفسه. فهذا القطاع يتضاءل اسهامه فى الناتج المحلى الاجمالى مع الوقت برغم ضخامته. ويحقق معظم هذا القطاع خسائر كبيرة لأنه مثقل بأعباء لم يتوافر بديل له حتى الآن فى القيام بها. فى هذا القطاع يحمل نحو ثلث اجمالى العمال الحضريين.

يأمل الاصلاحيون فى أن يساعد النمو التصديرى المتوقع أن يترتب على الانضمام للمنظمة فى خلق مزيد من فرص العمل الحقيقية، خارج نظام الدولة وزيادة كفاءة الاقتصاد فى مجمله من خلال التخلص تدريجيا من أمراض النظام الاشتراكى.

ولكن ليس واضحا ما اذا كان يمكن أن يترتب على ذلك من تغيير فى طابع النظام السياسى الشمولى. فالظاهر على السطح أن الرئيس جيانج زيمن يتصور أن المجد الاقتصادى الذى سيتحقق هو الطريق لاستمرار الحزب الشيوعى فى السلطة. ولكن ليس واضحا ما اذا كان يرى هذا الاستمرار بالطريقة الحالية القائمة على الاحتكار السياسى أم من خلال الفوز فى تنافس مستقبلى.

ولكن فى المقابل جاء السلوك الصينى تجاه أزمة كوسوفا حاملا دلالات إضافية لحدود دورها على الساحة الدولية. فقد ظهر بجلاء تأثير هاجس الأقليات التى تعيش داخل الصين [التبت – سيشاسيانج] فى تكوين سياسة معادية لمبدأ التدخل الإنسانى الذى تبناه "الناتو". كما لم تجد الصين غضاضة فى إستخدام حق الفيتو ضد إنفاق مزيد من الأموال على قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة فى دولة مقدونيا المجاورة لاقليم كوسوفا المنكوب بحجة العلاقات التى تربط مقدونيا بتايوان ، وهذا ما يعطى مؤشرا إضافيا على الأسس التى تبنى عليها السياسة الخارجية الصينية، وعلى ضيق المنظور الذى ترى الصين العالم من خلاله.

وبالمثل يجوز فهم التأييد الصينى للتدخل الدولى فى تيمور الشرقية، بعد أن تأكد حصولها على الاستقلال، فى ضوء التنافس مع تايوان والسعى الى

الحصول على اعتراف الدولة الجديدة بالصين فضلا عن الثأر التاريخى من اندونيسيا التى كانت بكين تعتبرها أحد أهم الحصون التى تعوق تحركها فى مجالها الحيوى فى جنوب شرق آسيا.فهناك مصلحة صينية ثابتة فى إضعاف اندونيسيا وعزلها ، فضلا عن ازدياد التوتر بينها وبين استراليا.

ومع ذلك لا يمكن إغفال الفرق بين حالتى تيمور الشرقية التى تم التدخل فيها تحت راية الأمم المتحدة وحالة كوسوفا التى انفرد حلف الاطلنطى بالتدخل فيها. غير أن الطابع الغالب على السياسة الخارجية الصينية يظل مرتبطا بمنظور ضيق يؤكده ايضا رد فعلها على قصف "الناتو" للسفارة الصينية فى بلجراد بطريق الخطأ فى إطار العمليات العسكرية فى كوسوفا . فقد كانت هذه هى الفرصة السانحة التى استغلتها الحكومة الصينية للتعبير عن غضبها على التجاهل الأمريكى. فقد تم دفع الطلاب للتظاهر بعد أن أخفى عنهم الإعلام الصينى مأساة مليون لاجئ من أهالى كوسوفا ، فضلا عن قيام هذا الاعلام بتضليل الشعب الصينى وعدم اذاعة نبأ اعتذار الرئيس الامريكى وادارته عن قصف السفارة.

وكانت مظاهر الشجب والتنديد والصراخ فى وجه الهيمنة – فى الوقت الذى تدرك القيادة الصينية جيدا أن هذا مجرد خطأ غير مقصود – أبلغ تعبير عن عقلية بكين المحاصرة التى عادت إلى إستخدام مصطلحات أغفلت من أيام الثورة الثقافية. فالولايات المتحدة مرادف للهيمنة، بل إن جريدة الشعب الصينية شبهتها بألمانيا النازية . وتم تصوير المشكلات الإقتصادية هى مؤامرة غربية هدفها منع بكين من الوصول لموقع الدولة العظمى. وليس ذلك بعجيب فى ظل حضور التيار المحافظ داخل الحزب الشيوعى. فهذا التيار يرفض اصلاحات (دنج شاوبنج) من الأساس وينادى (باستئصال كل الرأسماليين والبرجوازيين الذين باعوا تاريخ الحزب الشيوعى). لقد كان رد الفعل الصينى على ضرب السفارة بمثابة رسالة موجهة للولايات المتحدة مضمونها أنه بامكان القيادة الصينية شحذ العداء القومى لأمريكا فى أى وقت تريد. وكان الأهم من ذلك هو إمتصاص غضب الإتجاه المحافظ داخل الصين والذى لايرى أى جدوى فى العلاقات مع الولايات المتحدة.

ولم يكن الجدل حول جدوى العلاقات وقفا على الصين وحدها. فالولايات المتحدة هى الأخرى لديها جدلها الخاص حول العلاقة مع الصين. وقد اثير هذا الجدل فى العام ١٩٩٩ بمناسبة صدور تقرير كوكس الذى كشف عن أن النشاط التجسسى الصينى إستفاد من النظام العلمى والجامعى المفتوح فى أمريكا حيث نجحت الصين فى الحصول على أسرار خاصة بصناعة قنبلة النيوترون. وقد قامت جهات عديدة داخل الولايات المتحدة بالتقليل من شأن هذا التقرير ونادت بضرورة ألا يؤثر على العلاقات مع الصين. فهى مازالت غير قادرة إلى اليوم على تهديد الأمن الأمريكى (تمتلك الصين ٢٤ صاروخا قادرة على حمل رؤوس نووية بينما تمتلك الولايات المتحدة ستة آلاف صاروخ) . وفى هذا الصدد أعلن الأدميرال دينس بلير القائد الجديد للأسطول الأمريكى فى الباسفيك على نحو لا لبس فيه فى شهادته أمام الكونجرس:

" إن الصين لا تمثل تهديدا عسكريا وسوف تنقضى سنوات قبل أن يمتلك الجيش الصينى القدرة على تمثيل تحد داهم للقوات الأمريكية".

ورغم ذلك فقد عبر تقرير كوكس والجدل الذى صاحبه عن قدر لا بأس به من المعارضة داخل أمريكا، وخصوصا فى أوساط الجمهوريين ضد سياسة الرئيس كلينتون تجاه الصين.

والحقيقة أن هناك مدرستين داخل الولايات المتحدة تختلفان فيما بينهما بشأن التعامل مع الصين. مدرسة ترى فى الصين العدو الإستراتيجى الأولى وترى ضرورة إتباع سياسة الإحتواء معها على غرار ما حدث مع الإتحاد السوفييتى، ومدرسة أخرى ترى تغليب الإرتباط والتعاون على الإحتواء والصراع، من منظور أن معاملة الصين كعدو سيحولها إلى عدو فعلى، وعزل الصين لن يجعل العالم أكثر أمنا بل أكثر خطورة.

ورغم التوترات والتذبذبات فى العلاقات الأمريكية الصينية منذ العام ١٩٧٢ وحتى الآن، إلا أن الإتجاه العام داخل الإدارة الأمريكية يميل

لمدرسةالإرتباط وتغليب المصالح. فحتى بعد قتل الطلاب الصينيين فى ميدان تيانامين الذى مثل صدمة للعالم كله رفض الرئيس بوش سحب منزلة الدولة الأولى بالرعاية من الصين.

ومن الواضح أن إدارة كلينتون قد تبنت الإختيار الذى يرى إمكانية الإحتفاظ بالإختلافات الصينية الأمريكية بمنأى عن المواجهة ، ولكن هذا لا يعنى أن الجدل بشأن العلاقة مع الصين قد إنتهى. فالجدل مستمر ، كما هو مستمر فى بكين بشأن العلاقة مع الولايات المتحدة. ولايعنى إنتهاج سياسة الإرتباط أن استراتيجية واشنطن إزاء الصين خالية من مظاهر الإحتواء. فالولايات المتحدة لها مصالح حيوية فى منطقة آسيا الباسيفيك ، ووجودها فى هذه المنطقة – حتى بعد تقليل حجم أفرادها إلى ألف فرد بعد إنتهاء الحرب الباردة – هو العنصر الأساسى الذى يضمن إستمرار هيكل الأمن فى هذه المنطقة الملتهبة على حاله .

وحتى إذا سلمنا بالصعود المستمر للقوة العسكرية الصينية فان ذلك لن يؤدى إلى تخريب هيكل الأمن ، لأن الصين لن تكون القوة الوحيدة المهيمنة على آسيا. فالقوى الأخرى التى تشمل الولايات المتحدة واليابان، وربما روسيا والهند ، ستكون قادرة على القبض على زمام التوازن الآسيوى العام.

من ناحية أخرى، لايشك أحد فى أن الصين قوة إقليمية كبرى ولها ثوابت واضحة فى آسيا التى تشكل مجالها الحيوى، وهذه الثوابت تلعب دوراً كبير فى توجيه سياساتها الخارجية. فقضية مثل (تايوان) تشكل مسألة محورية فى الإستراتيجية الصينية، وقد كان أمراً متوقعاً أن تثور الصين بعد التصريحات التى أدلى بها الرئيس التايوانى (لى تنج هوى). فى أغسطس ١٩٩٩ بأن على "تايوان أن تعيد تحديد علاقاتها مع القارة الصينية باعتبارها علاقات بين دولة ودولة".

وبرغم سياسة التهديد العسكرى والتصريحات الإستفزازية التى إتبعتها الصين طوال الصيف، فقد كان واضحاً أن الصين غير مستعدة هذه المرة لخوض مواجهة عسكرية مباشرة على غرار ماحدث فى العام ١٩٩٦ عندما قامت باستعراض قوتها وتجربة صواريخها قرب سواحل تايوان فى محاولة منها للتأثير على نتيجة الإنتخابات الرئاسية ، فما كان من الولايات المتحدة إلا أن قامت بارسال أسطولها السابع إلى المنطقة على الفور.

وقد فضلت الولايات المتحدة إلتزام الصمت إزاء الأزمة التى نشبت فى العام ١٩٩٩، لأنها إعتبرت أن ما تقوم به الصين هو من قبيل الحرب النفسية ، وإكتفى الرئيس كلينتون بالتحذير من مغبة إستخدام القوة لأن ذلك سيكون له عواقب وخيمة.

وحتى عندما قامت الصين بتجربة صاروخ جديد (أرض – أرض) طويل المدى (٨٠٠٠ كم) له القدرة على الوصول إلى السواحل الأمريكية التى تطل على المحيط الهادى، أدركت الولايات المتحدة هذا التصرف فى إطار الحملة النفسية التى تشنها الصين لإضعاف الحلف بين تايوان والولايات المتحدة .

إن الصين تشعر بمظاهر الإحتواء الأمريكى التى تبدو كأبلغ ما يكون فى منطقة الدفاع ضد الصواريخ ، حيث تسعى الولايات المتحدة الى ضم تايوان لها إلى جانب اليابان، وهذا ما يعنى محاصرة الصين فعلياً. وتلجأ الصين للتعبير عن رفضها لسياسة الإحتواء بأساليب عدة ظهر بعضها واضحاً خلال أزمة تايوان الأخيرة.

ولكن هذا الصيف الملتهب لم يمنع الرئيس الصينى جيانج زيمين من أن يقول عن الرئيس كلينتون أنه صديق حميم، وهى عبارة لاينطق بها الصينيون باستخفاف. وكان ذلك قبيل لقائهما فى أوكلاند نيوزلندا على هامش قمة الأبيك.

وجاء توقيع الاتفاق بين الصين وامريكا فى نوفمبر تأكيداً لتغليب المصالح كما سبقت الاشارة. فحجم التجارة بين الصين والولايات المتحدة يصل إلى ٨٠ بليون دولار مقابل ٣٢٤ مليون عام ١٩٩٨ والولايات المتحدة هى السوق التصديرى الأول للصين ولعبتان من كل ثلاث لعب للاطفال تباع فى امريكا مصنوعة فى الصين. والصين هى الشريك التجارى الخامس للولايات المتحدة . وهذه الثوابت التى تحكم العلاقة أكثر من أى شئ آخر، اذا اراد العرب أن يفهموا الطابع المميز للنظام العالمى الراهن.

ثانيا : التفاوت بين الساحل والداخل الصينى: الأزمة الهيكلية

لا يخفى أن بعض الدعاوى العربية التى تنادى بالإنغلاق والإنكفاء على الذات وتحذر من مغبة الإنفتاح والإندماج فى الإقتصاد العالمى تجد فى الصين المثل الجديد بالإحتذاء. فهى - فى نظر أصحاب هذه الدعاوى - دولة حققت معدلات نمو مذهلة (بلغ متوسط معدل النمو فى عقد التسعينات ٩,٦%) ولاتزال تحتفظ فى ذات الوقت بنظامها الشيوعى أو "إقتصاد السوق الإشتراكى" كما يحلو للقادة الصينيين أن يسموه. وهى دولة - فى نظرهم أيضا - تجنى مزايا الإقتصاد الرأسمالى دون أن تصيبها مساوئه وعيوبه.

والواقع أن أغلب هؤلاء المنبهرين بالأداء الصينى يتغافلون عن مسألتين أساسيتين:

الاولى هى المساعى الهائلة التى تبذلها القيادة الصينية بهدف الإنفتاح على الإقتصاد العالمى والإستفادة من مزايا الثورة العلمية والتكنولوجية. فليس خافيا فى الاعوام الاخيرة أن دخول منظمة التجارة كان على رأس أهداف الصين، التى قطعت بالفعل شوطا طويلا على طريق الاندماج فى عملية التبادل الدولى، متبعة طريقا رأسماليا تقول انه خاص بها ، ولكنه فى حقيقته ليس خاصا الا من زاوية الأخذ به فى جزء من الدولة وهو الشريط الساحلى الذى تحقق فيه النمو الاقتصادى اكثر من باقى الدولة.

ولذلك فلا صحة للقول إن الصين حققت معدلات نمو مرتفعة فى ظل نظام اشتراكى ، لان هذه المعدلات تحققت فى الشطر الرأسمالى من الدولة، والذى تحظى الشركات العالمية فيه بتسهيلات واسعة النطاق، والذى يوجد تفاوت حاد بنيه وبين الداخل الصينى كما سيتضح لاحقا.

فقد تواصلت عملية تطوير جذرى فى القسم الساحلى على أسس رأسمالية منذ اواخر السبعينات ، وتحديدا منذ اجتماع اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى فى ديسمبر ١٩٧٨ وظهور دنج شاو بنج على رأس القيادة الصينية.

واتاح هذا الاصلاح الجذرى للصين انتقالا سريعا من الانغلاق الى الاندماج فى النظام الاقتصادى العالمى مما وفر لها فرصا هائلة للانطلاق. فعلى سبيل المثال حصلت الصين على نحو ٤٠% من الاستثمارات الخارجية المباشرة التى ذهبت الى "العالم الثالث" فى الفترة من ١٩٧٨ الى ١٩٩٥، ونمت صادراتها خلال الفترة نفسها بنسبة ١٧% وتحقق ذلك بالأساس من خلال آليات التوسع الرأسمالى التقليدية والاعتماد المتبادل الذى تنامى بين الصين والعالم وخصوصا دول شرق آسيا.

والثانية هى المشاكل الكامنة التى تهدد الإنجاز الإقتصادى مالم يتم التعامل معها بحزم وجدية. فعجز الميزانية للعام ١٩٩٩ بلغ ١٥٠,٣ مليار يوان بزيادة تقدر بـ ٥٦% عن عجز العام ١٩٩٨، دون أن نأخذ فى الاعتبار نفقات الحكومة من أجل دعم المشروعات العامة الخاسرة، والتى يصل عددها إلى ١١٨ ألف مشروع صناعى خاسر.

وقد شهد العام ١٩٩٩ إنخفاضا فى الصادرات - وهى ظاهرة لم تحدث منذ ١٥ عاما- بلغ ١١% فى شهر يناير بالمقارنة بنفس الشهر فى العام الماضى. هذا بالإضافة إلى أن ١٠ ملايين صينى فقدوا وظائفهم الحكومية فى العام ٩٨ بسبب سياسات الخصخصة ولحق بهم ٧,٢ مليونا آخرون فى النصف الأول من العام ١٩٩٩.

والحقيقة أن أغلب الأزمات التى يعانى منها الإقتصاد الصينى ناجمة فى الأساس عن التناقض بين منطق إقتصاد السوق وما يستتبعه من ضرورة وجود إطار قانونى ومؤسسى معين وبين إنغلاق النظام السياسى وعدم إعترافه لاصلاح جذرى يتضمن إدخال قدر مناسب من الآليات الديمقراطية.

وبعبارة أخرى، فان مشكلة الإقتصاد الصينى الرئيسية هى أن كثيرا من مؤسساته موروث من فترة التخطيط المركزى الذى (كانت) تقوم به الدولة ، وأن هذه المؤسسات لازالت تعمل فى وقت تتوجه فيه الصين نحو التحرير الاقتصادى.

ويعانى هذا الاقتصاد من ازدياد فى التفاوت فى معدل النمو الإقتصادى ومعدل دخل الفرد بين المناطق التى تقع على الساحل الشرقى للصين وتلك

التى تقع فى الداخل والغرب. فالقسم الاكبر من الإنجاز الإقتصادى الذى حققته الصين يرجع الفضل فيه إلى هذا الشريط الساحلى الشرقى المنفتح على العالم والمتصل بمراكز المال والتجارة والذى يمارس أنشطته الإقتصادية بقدر كبير من الحرية وبمنأى عن تدخلات الدولة. ويكفى أن نقول أن متوسط الدخل فى مدينة ساحلية صغيرة هى "نينجو" يفوق مثيله على المستوى القومى بمقدار ٧٠%، وأن بعض المناطق الساحلية تحقق معدلات نمو تفوق المعدل القومى وتصل فى بعض الأحوال إلى أكثر من ١٥% سنوياً، وان ٥ فقط من أكبر ٢٠٠ مشروع إقتصادى تساهم فيها الإستثمارات الأجنبية تقع فى الداخل. أما المناطق الإقتصادية الخاصة **(sez)** التى انشأها (دنج شاو ينج) فهى تمثل ٠,٣٥% من مساحة الإقليم الصينى ويقطنها نحو ٠,٨% من مجمل السكان، ومع ذلك نجحت فى جذب ٢٩% من الإستثمارات الاجنبية الموجهة للصين.

والواقع أن أزمة العلاقة بين الساحل والداخل هى أعقد كثيراً مما قد يظنه البعض . فالصراع بين المركز والإقاليم صراع قديم فى دولة بحجم الصين، وقد وصل إلى ذروته عندما نجحت بعض المناطق فى فترات تاريخية سابقة فى إقامة دويلات مستقلة ، حتى أن الفيدرالية قد طرحت فى بعض الأوقات كحل بديل.

أما أزمة (الساحل والداخل) التى تعنينا الآن فهى تعود للحقبة الماوية التى توجهت بشكل كبير إلى الداخل. فقد كان نصيب المناطق الداخلية فى الفترة ٦٦-١٩٧٠ يعادل ٧٠% من جملة الإستثمارات الحكومية ، وكان تركيز (ماوتسى تونج) منصباً على بناء الصناعة الثقيلة فى المناطق الداخلية لأسباب عديدة بعضها ذو طابع إستراتيجى بحت فعلى سبيل المثال كان التركيز على تعمير الجبهة الغربية فى فترة الستينات سببه الصراع مع الإتحاد السوفيتى.

ولا يخفى أنه حتى خلال الفترة الماوية ، وبرغم السياسات التفضيلية تجاه الداخل، فقد كانت إنتاجية المناطق الساحلية ومساهمتها فى الناتج القومى أعلى نتيجة توفر عوامل البنية الأساسية اللازمة للنشاط الصناعى والعمالة المدربة الرخيصة والكفاءات الإدارية فى الساحل أكثر منها فى الداخل.

وحيث أن الهدف فى فترة الخمسينات والستينات كان خلق ما يسمى تنمية متوازنة وتوزيع النشاط الصناعى بالتساوى فى مختلف أنحاء الصين، فقد كانت السياسة المتبعة فى فترة ماوتسى تونج توزيعية بحتة تأخذ من المناطق الساحلية باليمين لتعطى الداخل بالشمال.

وقد جاء التركيز على الداخل فى الفترة ٥٣-١٩٨٠ بنتائج سلبية على الداخل والساحل معا. فقد أغفل هذا التركيز الميزة النسبية كمفهوم إقتصادى وضيع فرصا حقيقية للنمو لحساب مفهوم الإكتفاء الذاتى، وهو ما حدث بأشكال مختلفة فى الاقتصادات الاشتراكية المنغلقة.

أما فى الفترة التالية بعد رحيل ماو تسى تونج، فقد إختارت القيادة الصينية بعضا من عدم المساواه فى سبيل النمو الإقتصادى. فاذا كان الجزء السلحلى يحتوى على ميزات أكثر بحكم موقعه وقربه من مراكز التجارة فى المنطقة (اليابان وتايوان وهونج كونج) فلابد من التركيز عليه فى المرحلة الأولى توطئة لأن تنتشر آثار التنمية فى مختلف أرجاء الصين فى مراحل لاحقة.

وكان ذلك هو المفهوم الرئيسى الذى بنى حوله (دنج شاو ينج) سياسته الإصلاحية منذ العام ١٩٧٨. وقد قال ذات مرة بوضوح " المناطق ذات الظروف المناسبة عليها النمو أسرع طالما تؤكد على الكفاءة والجودة والتوجه الخارجى للإقتصاد" . وكان ذلك فاتحة العهد الذى أصبح فيه للتجارة الخارجية دور كبير للنهوض بالإقتصاد الصينى. وفى سخرية تاريخية عادت نسب توزيع النشاط الصناعى إلى ما كانت عليه قبل وصول الشيوعيين للحكم.

وإرتبطت دعوة (دنج شاو ينج) للإنفتاح بإنشاء مناطق إقتصادية خاصة **(sez)** تعمل بأساليب السوق الحرة وتتبع قواعد المنافسة ، بالإضافة إلى إتباع الحكومة المركزية سياسة تفضيلية تجاه المناطق الساحلية لمساعدتها على النمو بشكل أسرع. وعلى سبيل المثال فان الساحل يحصل، بموجب نظام سعرى معين وضعته الحكومة المركزية ، على

المواد الخام والطاقة اللازمة للنشاط النصاعى والتى تتوفر فى الداخل بأسعار رخيصة (أرخص من أسعار السوق) وإذا عرفنا أن ٥٠% من الطاقة الكهربية و ٦٠% من المواد الخام التى تحتاجها الصناعة فى المناطق الساحلية الشرقية يتركز فى الداخل، يصبح من الواضح أن السياسات التفضيلية لعبت دورا كبيرا فى تنمية المناطق الساحلية التى لم يكن فى مقدورها تحقيق معدلات النمو الهائلة التى حققتها فى غياب مثل هذه السياسات.

ورغم أن هناك مؤشرات على أن الداخل ليس غاضبا بسبب الفجوة بين المناطق الساحلية والداخلية ، وان أهله مدركون جيدا أنه لا توجد عملية تنمية عادلة بصورة مطلقة، إلا أن ما يكرهونه بشدة فى الواقع هى تلك السياسات التفضيلية التى مازالت تحابى المناطق الساحلية الغنية فى ظل هيكل سعرى مشوه يعانى من تناقض رئيسى هو أن أغلب أسعار السلع قد تم تحريرها، فى حين مازالت ٢٠% من السلع الإنتاجية خاضعة للتسعير الحكومى وفى مقدمة هذه السلع الفحم والحديد والصلب.

وكان علاج مثل هذا التناقض يتم فى السابق باتباع الحكومة المركزية لسياسة توزيعية من خلال تحكمها فى العوائد التى تحصل عليها عن طريق الضرائب . إلا أن ذلك لم يعد يجدى اليوم. فسياسة اللامركزية، والنظام المالى التعاقدى الذى صمم فى الثمانينات ليمنح المحليات بواعث لتحقيق ارباح، قلص فى الوقت نفسه المزايا المالية التى تحصل عليها الحكومة المركزية. كما أن انتشار المناطق الإقتصادية الخاصة (sez) قوض القوة المالية للدولة لأنه ترافق مع تقديم تخفيضات وإعفاءات ضريبية (هناك إحصائيات مؤكدة أنه بحلول عام ٢٠٠٥ ستبلغ عوائد الحكومة المركزية ١١,٣% فقط من الناتج القومى الإجمالى) ناهيك عن أن النخبة الرأسمالية البازغة والتى تتركز فى المناطق الساحلية صارت تتجاهل نداءات الحكومة المركزية المتكورة بضرورة المساهمة فى تنمية الداخل والغرب ومساعدته على النمو. والواضح أن سلطة الحكومة المركزية فى فرض إصلاحاتها الضريبية على المناطق الساحلية تقل يوما بعد يوم.

أى أنه حتى لو كان لدى الحكومة الصينية النية الصادقة ، كما يظهر من الخطة الخمسية التاسعة (١٩٩٦-٢٠٠٠) ، فى تحقيق تنمية متوازنة وفى الأخذ بيد المناطق الداخلية، فان قدرتها على أن تقوم بذلك صارت محل شك. فمقدرة الحكومة المركزية على إعادة توزيع الإستثمارات تتآكل فى ظل إتباع سياسات الإنفتاح واللامركزية ، بالإضافة إلى أن مناطق الداخل تبدأ من نقطة بداية أقل كثيرا مما وصلت إليه المناطق الساحلية. وبالتالى فان إحتمال اللحاق يصبح أصعب.

وهناك اليوم تيار لايستهان به فى داخل الصين يشكك فى صحة فكرة نمو المناطق الساحلية أولا. ومنطق أنصار هذا التيار أن المناطق الداخلية والغربية يمكنها الإستفادة من الثورة العلمية والتكنولوجية من خلال الإنفتاح بدلا من إنتظار إنتشار النمو كما كان يقول (دنج).

ويرى هذا التيار أن الداخل يحتاج الى سياسة لا الى إعانة ، لأن التوزيع العادل للإستثمارات والقضاء على السياسة التفضيلية لصالح المناطق الساحلية يمكن أن يؤهل الداخل للنهوض . وفى ظل إقتصاد سوق ليس من العدل أن تحصل بعض المناطق دون غيرها على ميزات تفضيلية بشكل تحكمها.

والحقيقة أن مسألة العلاقة بين الساحل والداخل موضوعة على قمة أولويات النظام الصينى. ولكن لا يبدو أن القيادة تنوى التضحية بمعدلات النمو الهائلة التى يحققها الساحل لصالح تنمية الداخل. فالتيار العام يجرى لصالح الشرائح الرأسمالية الغنية، بدون انفتاح سياسى يتيح للطبقات الأخرى حماية مصالحها من خلال التمتع بحقوق التنظيم والاحتجاج والاضراب وما الى ذلك.

وتمارس النخبة الاقتصادية المتميزة ضغوطا على الجناح المتشدد فى الحزب الشيوعى من أجل الحصول على مكاسب سياسية. وهذا ليس غريبا. ولا خيار لدى القيادة الصينية الا القبول بمصالح هذه النخبة. فالسياسة المتبعة تقوم على رفض أى تقليص لدور ووظيفة المناطق الإقتصادية الخاصة حتى اذا تحقق الإنفتاح الصينى الكامل. ورغم ان القيادة

الصينية تدعو المناطق الإقتصادية الخاصة لأن تنتبه لأهمية تضييق الفوارق بينها وبين الداخل، إلا أنها تؤكد فى ذات الوقت أن الحكومة المركزية مصممة على الحفاظ على المناطق الإقتصادية الخاصة وتطويرها، ولن تغير سياساتها حيالها.

وينظر البعض الى مسألة العلاقة بين الساحل والداخل من منظور آخر ، وهو أن اغلب رجال القيادة السياسية الحالية ينحدرون من الجزء الشرقى الساحلى، وأن التوازن بين هذا الجزء والمناطق الداخلية مفقود داخل المكتب السياسى للحزب الشيوعى . ومن هذا المنظور تبدو الصين محكومة بأوليجاركية تنتمى للمنطقة الساحلية. ولكن هذا المنظور ينطوى على مبالغة واضحة.

وفى ظل تصاعد نفوذ الشرائح الغنية، فان قوى السوق (على الطريقة الصينية) لن تؤدى بالضرورة إلى القضاء على التفاوتات. ولا بديل والحال هكذا عن الإنفتاح السياسى لأنه الضمان الوحيد لتعبير جميع القوى عن مصالحها وعرض مطالبها بصورة مشروعة. ولكى تكتمل الصورة ، لابد أن نضع فى الإعتبار أن المناطق الداخلية الأقل حظا فى النمو هى ذات المناطق التى تقطنها الأقليات (التبت - سينكيانج). ومن المعروف أن الصين بها ٥٦ قومية مختلفة. وتمثل الهان القومية الأولى فيها وينتمى لها ٩٠% من سكان الصين.

وأغلب مناطق الأقليات لم تشهد صراعا مع الحكومة المركزية فى الصين عدا التبت وسينكيانج. وتعتبر منطقة "سينكيانج" (التى يحدها من الشمال الغربى أفغانستان وباكستان وثلاث جمهوريات من دول الإتحاد السوفييتى السابق ومن الشمال الشرقى منغوليا) مثالا واضحا على تقاطع معدلات النمو المتدنية مع وجود أقلية ذات مطالب.

ففى هذه المنطقة يتركز جزء كبير من إحتياطى النفط الصينى. ولكن هذا لا يترجم فى صورة عوائد يحصل عليها أهل المنطقة بسبب السياسات التفضيلية التى سبقت الاشارة اليها. وفى سينكيانج يحارب الإسلاميون من أجل الاستقلال منذ عقود وتتردد أنباء بين الحين والآخر عن وقوع عمليات عنف يواجهها الجيش الصينى بأساليب وحشية.

وقد جاء فى تقرير خاص لمنظمة العفو الدولية أن معظم المعتقلين السياسيين فى إقليم سينكيانج قد تم إعدامهم فى الأعوام الماضية. وقد سجل التقرير ٢١٠ حكما بالإعدام صدرت منذ يناير ١٩٩٧.

وما يهمنا هنا أن مناطق الأقليات هذه هى جيوب حقيقية للفقر فى الصين ، ورغم أن قدرة من ينتمون لهذه الأقليات على التأثير فى القيادة الصينية محدودة، إلا أن مشاكلهم تؤثر سلبيا على الإقتصاد والإستقرار فى الصين.

وقد ظهر هذا واضحا بعد حوادث تفجير الحافلات فى سينكيانج وفى بكين نفسها فى العام ١٩٩٧. ومرة ثانية ، فان حل مشكلة الأقليات لن يكون إلا بالتحول الى الديمقراطية التى تؤهل هذه المناطق للحصول على نصيبها العادل من ثمار النمو الإقتصادى ، وعلى قدر معين من الحكم الذاتى. وبدون التحول الديمقراطى ستزداد التوترات الداخلية التى اخذت شكلا جديدا فى السنوات الاخيرة وصل الى ذروته فى العام ١٩٩٩، وهو اتساع نطاق الاقبال الشعبى على الانضمام لطوائف دينية محظورة اهمها على الاطلاق طائفة فا لو نجونج البوذية.

ففى ظل نزع السياسة عن المجتمع وتأميمها بالكامل، وفى غياب تعدد حزبى وتنافس على أساسه، يبحث الناس عن انتماءات أخرى تأخذ فى الغالب طابعا اوليا تعتبر الانتماءات الدينية هى أهم مظاهره.

وقد مثلت طائفة فا لو نجونج تحديا حقيقيا للنظام وحزبه المحتكر للسلطة فى العام ١٩٩٩ الى الحد الذى دفعها الى اصدار قانون فى اخر اكتوبر يشدد الحظر ضد الطوائف الدينية المحظورة. ولم يظهر حتى نهاية العام أن لتشديد القمع اثرا ملموسا فى مواجهة اتباع طائفة فا لو نجونج الذين يمارسون احتجاجات صامتة فى الميادين العامة بما فيها ميدان بيتيان آن مين المشهور الذى خضبته دماء الطلاب الذين داستهم جنازير الدبابات الحكومية فى العام ١٩٨٩.

وهكذا يبدو تفاوت النمو فى الصين مشكلة هيكلية لها أبعادها الإقتصادية التى تتعلق بالتشوه الكامن فى عملية التحول إلى إقتصاد السوق ، وأبعادها السياسية

التى تتعلق باستمرار الحكم الشمولى والعلاقات التى تتنامى بينه وبين اصحاب الثروة ، وأبعاد أخرى تتعلق بقضية الأقليات الإثنية التى تقطن المناطق الداخلية الأقل نموا.

وفى هذا السياق يزداد انتشار الفساد الى حد ينذر بتحوله الى مشكلة هيكلية ان لم يكن قد تحول بالفعل.

وصار من قبيل المألوف وفى حكم المعتاد أن نسمع بين الحين والآخر عن طرد الآلاف من الحزب الشيوعى الصينى بسبب تورطهم فى قضايا فساد. وعلى سبيل المثال فقد قامت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى فى سبتمبر ١٩٩٩ ، وبحضور الرئيس جيانج زيمين، باقصاء أمين عام الحزب الشيوعى فى بلدة "نينغبو" عن منصبه بعد أن إكتشفت اللجنة التأديبية للحزب أن إستغل منصبه للحصول على ٨٠ ألف دولار لزوجته ولإبنه. وليس ببعيد الحكم الذى صدر فى العام ١٩٩٨ على عمدة بكين بالحبس لمدة ١٦ عاما إثر تورطه فى قضية فساد تتعلق بـ ٢.٧ بليون دولار.

وقد تزايدت حوادث الفساد بشكل مطرد منذ بداية التسعينات إلى الحد الذى إضطرت معه القيادة الصينية إلى الإعتراف بها. فقد صرح الرئيس زيمين بأن "الفساد ينشر الآن فى جسم الدولة كفيروس ضار وإن فشل مهمة محاصرته يعنى سقوط الدولة والحزب".

وقد أعدت وكالة الأنباء الصينية شبه الرسمية فى (هونج كونج) فى العام ١٩٩٦ تقريرا صحفيا حول مسح أجراه الحزب الشيوعى فى الريف الصينى واكتشف من خلاله أن ٣٢% فقط من كادره مازال مصالحا للعمل ويتمتع بالإحترام، فى حين أن نسبة ٦٨% الباقية من كادر الحزب إنغمست فى التجارة أو ساهمت فى تفشى الجريمة المنظمة والفساد.

بل إن الجيش نفسه لم يسلم من إتهامات بالفساد وبوجود تجاوزات مالية فى ظل إتساع أعماله التجارية التى وصلت فى العام ١٩٩٥ إلى ٥ مليار دولار.

وقد امتط اللثام فى العام ١٩٩٣ عن تورط أكثر من ٣٠٠ من أفراد الجيش فى عمليات رشوة بقيمة ٥٠٠,٠٠٠ دولار . وفى أكتوبر ١٩٩٦تحدثت الصحف الصينية ذاتها عن فضيحة كبرى تورط فيها عدد من كبار ضباط الجيش.

ويرتبط هذا الكم من الفساد بتشوه وعدم إكتمال عملية التحول نحو إقتصاد السوق. وليس خافيا أن الدولة الصينية حتى بعد فترة طويلة من بدء عملية الإصلاح مازالت تمثل طرفا أساسيا فى المعاملات الإقتصادية، ولازالت قابضة على كل شئ حتى فى المناطق الإقتصادية الخاصة. فكوادر الحزب الشيوعى وأبناؤهم يشكلون حوالى ٩٠% من جملة مديرى المشروعات التجارية فى المناطق الخاصة. وحتى حقوق الملكية فان وضعها مازال غامضا إلى حد كبير.

ومن الواضح أن الحكومة الصينية تستمر فى التدخل فى ترتيبات الملكية كطرف رئيسى. فمثلا لم يحل إقرار حق إستخدام وإستغلال الأرض الزراعية دون إستمرار خضوع مسائل أساسية كاختيار أنواع المحاصيل المزروعة والحيوانات المرباة لمقتضيات الخطة الإنتاجية للدولة. وغنى عن البيان أن التضارب بين حقوق الأفراد وحقوق الجماعات، فى ظل ضعف النظام القانونى وعجزه عن حل الخلافات ، لابد وأن يؤد حتما إلى الفساد. فاستمرار الصلة التى تقوم بين موظفى الدولة ومديرى مشروعاتها الصناعية مع غموض حقوق الملكية يفتح الباب واسعا أمام تبادل المنافع غير المشروعة.

وشهد الحزب الشيوعى حملات على الفساد بدءا من الحملة الأولى فى أغسطس ١٩٩٣، والحملة الثانية التى بدأت فى فبراير ١٩٩٦ وإستمرت خسمة أشهر أعلن بعدها أن السلطات إعتقلت ٢٤٥ ألف متهم وحكمت على ٢١٩ ألفا منهم . ولكن رغم هذه الحملات فمن الثابت أن ظاهرة الفساد تنمو وتستفحل، فى غياب رقابة حقيقية أو محاسبة جادة على المستويات العليا، وخاصة مع افتقاد أى درجة من الإستقلالية لمجلس نواب الشعب الصينى عن سلطات الحزب والدولة، وافتقاد حرية الصحافة والاعلام وتقييد الاجهزة الرقابية واخضاعها للحزب الذى صار تطهيره من الفساد مستحيلا طالما أنه يحتكر السلطة فى ظل نظام مازال شموليا.

◆ القسم الرابع ◆

الاندماج فى الاقتصاد العالمى

ضرورة للتقدم العربى

شهد القرن العشرون، تذبذبات حادة في الوضع الاقتصادي للدول العربية ووزنها النسبي في الاقتصاد العالمي وقدرتها على التأثير في البيئة الاقتصادية الدولية. وكانت تلك التذبذبات انعكاسا للتغيرات في فعالية الركائز الرئيسية للاقتصادات العربية وفعالية السياسات التي تعتمد عليها الدول العربية في توجيه اقتصاداتها . كذلك شهدت الدول العربية منذ استقلالها وحتى العام ١٩٩٩ تغيرات كبيرة في توزيع هيكل القوة الاقتصادية نتيجة التغيرات في فعالية الركائز الأساسية لهذه الاقتصادات وبالذات القطاع الأولي، وبصورة أكثر تحديدا النفط الذي يتحكم في حركة تطور العديد من الاقتصادات العربية بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

ويمكن القول إجمالا أن الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية قد سجل نموا تدريجيا وارتفع وزنه النسبي الى الناتج العالمي والصادرات الدولية بصورة كبيرة في النصف الثاني من السبعينات وبداية الثمانينات على ضوء ارتفاع أسعار النفط الذي يشكل عماد العديد من الاقتصادات العربية والسلعة الرئيسية في سلة الصادرات العربية . لكن حصة الدول العربية من الناتج العالمي والصادرات الدولية تراجعت على نحو درامي منذ النصف الثاني من الثمانينات وحتى العام ١٩٩٩ . ورغم أن هذا التراجع لا يخلو من تذبذبات نحو الصعود ، إلا أن الميل للتراجع واضح ويطغى على أي تذبذبات محدودة ومؤقتة في الاتجاه المعاكس.

وعلى صعيد السياسات الاقتصادية ، أجرت الدول العربية تغييرات كبيرة في سياساتها الاقتصادية منذ الاستقلال وحتى العام ١٩٩٩. وكان مجمل التغيرات التى حدثت فى الربع الثالث من القرن معوقاً للنمو الاقتصادى لأنه ارتبط بخيارات ايديولوجية وغلب عليه توجه سياسى أخضع الاقتصاد لمقتضياته وأضر بإمكانات تقدمه.

غير أن تغيرا فى اتجاه اكثر صحة بدأ يحدث فى عديد من الدول العربيّة فى السنوات الاخيرة من القرن. ولكن ظل بطيئاً حتى نهاية العام ١٩٩٩ ، فضلا عن تأثره سلبيا بمصالح طاغية لجهاز الدولة وجزء من القطاع الخاص تعرقل الاندماج فى الاقتصاد العالمى، ويدعمها نمط تفكير سائد لدى قطاع من النخب العربية يؤثر سلبيا على امكانات الحد من الفجوة التى تزداد بين الوطن العربى والعالم فى مطلع القرن الواحد والعشرين ، وهذا النمط من التفكير ، الذى ناقشنا نماذج بارزة له فى الاقسام السابقة ، يميل الى الانغلاق فى الوقت الذى يتوقف مستقبل العرب على مزيد من الانفتاح على العالم .

أولا : تراجع وزن الاقتصاد العربي في الاقتصاد العالمى:

تعرض الوزن النسبي للاقتصادات العربية في الاقتصاد العالمي لتغيرات كبيرة سواء فيما يتعلق بحصة الدول العربية من الناتج العالمي أو من التجارة الدولية .ففي العام ١٩٦٥ كان الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية لا يزيد على نحو ١,٤% من الناتج العالمي في العام المذكور ، كما شكلت الصادرات العربية نحو ٤,١% من الصادرات العالمية في العام نفسه ، علما بأن حسابات الناتج والصادرات العربية في عام ١٩٦٥ لم تكن تتضمن الإمارات العربية المتحدة واليمن وقطر والأردن والبحرين إما لعدم توفر البيانات أو لكونها غير مستقلة حتى ذلك الحين .

ونتيجة ارتفاع أسعار النفط زادت إيرادات الدول العربية من تصديره ، واستفادت الدول غير المصدرة للنفط من هذا الوضع بصورة مباشرة من خلال المساعدات التي تدفقت إليها من الدول العربية المصدرة للنفط ، وبصورة غير مباشرة من خلال تزايد طلب الدول العربية النفطية الخفيفة السكان

على خدمات عنصر العمل وعلى خدمات المقاولات والخدمات السياحية من العديد من الدول العربية غير النفطية . وكانت النتيجة أن ارتفع الوزن النسبي للناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية إلى ٤,٢% من الناتج العالمي عام ١٩٨٠ . أي أن حصة العرب من الناتج العالمي تضاعفت ثلاثة مرات بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٠. ولكن هذا التحسن الشكلي لم يكن مرتبطا من قريب أو بعيد بتطور هيكلي للاقتصادات العربية وقدرتها على النمو الذاتي المستمر ، وإنما كان مرتبطا بالارتفاع الكبير في أسعار النفط. وكان دور النفط في هذه الطفرة واضحا من أن مجموع النواتج المحلية لدول الخليج العربي الست والعراق وليبيا وهي الدول العربية النفطية الرئيسية، قد أصبح في عام ١٩٨٠ يشكل نحو ٧١,٤% من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بعد أن كان يشكل قرابة ٣٥ % منه في عام ١٩٦٥ .

وفي نفس الاتجاه ارتفعت حصة الدول العربية من الصادرات العالمية لتصبح نحو ١٢,٦% من هذه الصادرات عام ١٩٨٠. أي أن هذه الحصة قد تضاعفت ثلاث مرات بين عامي ١٩٦٥ ، ١٩٨٠، وكان ذلك عائدا بصورة كاملة تقريبا إلى الطفرة التي شهدتها أسعار النفط وحصيلة الدول العربية من تصديره ، أي أن هذه الطفرة لا تعكس تنوع هيكل الصادرات العربية أو تحسن قدرتها التنافسية من زاويتي الجودة أو السعر ، وإنما تعود كلية إلى التغير في أسعار سلعة أولية يتم تصديرها في صورتها الخام وهي النفط .

ويمكن القول أن الثراء الظاهر للدول العربية الذي يعكسه مؤشر حصة هذه الدول في الناتج والصادرات العالمية عام ١٩٨٠ هو ثراء لم يكن يستند على قواعد راسخة، وانما ارتبط بمتغير وقتي. ولذلك فما أن تمكنت الدول المستوردة الرئيسية من إعادة السيطرة على سوق النفط منذ منتصف الثمانينات وحتى نهاية القرن العشرين حتى حدث تدهور في حصة الدول العربية من الناتج العالمي والصادرات الدولية قرب نهاية القرن العشرين. ففي عام ١٩٩٧ شكل الناتج المحلي الإجمالي لمجموع الدول العربية نحو ٢% فقط من الناتج العالمي ، وهوت الصادرات العربية لتصبح حصتها في الصادرات العالمية مجرد ٣.٣% فقط في العام نفسه . أي أن الوزن النسبي للاقتصادات العربية في الناتج العالمي والتجارة الدولية في عام ١٩٩٧ أصبح أسوأ بكثير من الوضع في منتصف الستينات . وإذا كان لهذا الانحدار من معنى فهو أن الدول العربية التي أتيحت لها فرصة استثنائية لتجاوز التخلف والفقر والتذبذب الاقتصادي من خلال توظيف الإيرادات الاستثنائية الهائلة التي حصلت عليها في فترة الطفرة النفطية من عام ١٩٧٤ حتى منتصف الثمانينات ، لم تحقق نقلة فعالة في تنويع هياكل اقتصاداتها وصادراتها ، ولم تتمكن من تجاوز حالة التذبذب الاقتصادي تبعا لحركة أسعار النفط ، وفشلت في النهاية في بناء قواعد اقتصادية تكفل لها النمو الذاتي المستمر.

ثانيا: سياسات متغيرة واختلالات تضعف الاقتصادات العربية:

اعتمدت غالبية الدول العربية المستقلة حديثا على سياسات اقتصادية تسند دورا مهيمنا للدولة في الاقتصاد رغم اختلاف أسباب إسناد هذا الدور . ففي الدول المستندة للأيديولوجيا القومية تم توسيع نطاق دور الدولة عبر السيطرة على ممتلكات الأجانب وتأميم ممتلكات الرأسمالية المحلية اعتقاداً فى أن هذا سيؤدى الى رفع مستوى تشغيل الجهاز الإنتاجي وقوة العمل والسيطرة على التراكم للتحكم في الاستثمارات الجديدة وتوزيعها القطاعي لإعادة هيكلة الاقتصاد بما يساعد على تحقيق الأهداف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية للدولة. ولكن كان الهدف الاول هو ان استمرار السيطرة الاقتصادية شكل وما زال ضرورة لاستمرار السيطرة السياسية للنخب البيروقراطية والعسكرية الحاكمة في العديد من الدول العربية .

وفي الدول القائمة على السيطرة القبلية والعائلية على الحكم ، اعتبرت السيطرة على الاقتصاد هي الأساس القوي لاستمرار السيطرة السياسية من ناحية

ولضمان استمرار الاستئثار بالجانب الأعظم من هيكل القوة الاقتصادية للدولة. وفي حالات دول النفط كانت مبررات هيمنة الدولة على الاقتصاد جاهزة بصورة طبيعية ، على اعتبار أن النفط الذي هو أساس اقتصاداتها يقع تحت سيطرة الدولة التي استخدمته لبناء أرستقراطية مالية من أبناء العائلة الحاكمة ورؤوس القبائل والعائلات المتحالفة معها ومن يعملون في خدمتها في الإدارة العليا للدولة .

ومنذ النصف الثانى من الثمانينات بدأت معدلات النمو فى التراجع نتيجة ظهور مشاكل سيطرة قطاع الدولة والقطاع العام على التكوين الرأسمالى فى معظم الدول العربية مما أدى الى تدنى مستوى كفاءة العملية الانتاجية نتيجة ضعف كفاءة إدارة الاستثمارات العامة. ومن ثم زاد الاعتماد فى التمويل على العالم الخارجى. وأدى هذا الى بزوغ أزمة مديونية خارجية لعدد كبير من الدول العربية. وساهم فى ذلك هبوط أسعار النفط بحدة فى منتصف الثمانينات .

وعلى الرغم من التحسن النسبى فى اقتصادات الدول التى تطبق برامج اصلاح اقتصادى فى التسعينات ، إلا ان القاسم المشترك لكل البرامج هو التركيز على الاصلاح فى السياسات المالية والنقدية من أجل سد العجز فى الموازنة وجمح مستويات التضخم والسيطرة على العجز الخارجى غير ان الاصلاح الهيكلى الخاص بالاقتصاد الحقيقى ظل محدودا حتى نهاية العام ١٩٩٩. وهو ما يجعل الدول العربية تعبر من قرن إلى قرن جديد وهى مثقلة بالمشاكل الاقتصادية إلى جانب المشاكل السياسية والاجتماعية. وتظهر المشاكل الاقتصادية للدول العربية فى استمرار الاختلالات الهيكلية فى صورة فجوات عديدة تؤثر على التقدم الاقتصادى.

١- فجوة بين الادخار والاستثمار :

اتسمت الدول العربية غير المصدرة للنفط خلال فترة النمو السريع والاستثمار المرتفع ٧٤-١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بنحو ٩% من الناتج المحلى الاجمالى فى حين ارتفع الادخار المحلى بنحو ١% فقط من الناتج المحلى الاجمالى مما أدى لفجوة كبيرة بين الاستثمار والادخار. وتضافر السلوك الادخارى مع عدد من العوامل التى أدت لتعميق الفجوة من أهمها انخفاض متوسط دخل الفرد فى هذه الدول، وارتفاع مستويات التضخم وانعكاسه على وجود معدلات فائدة حقيقية سالبة، وكذلك سعر صرف مغالى فى قيمته، والعجز المالى الناتج عن انخفاض إدخار القطاع العام المسيطر على النشاط الاقتصادى مما ساهم فى الضغط على اجمالى المدخرات .

وترتب على ذلك اعتماد هذه الدول فى تمويل برامج التنمية على المدخرات الاجنبية فى صورة ديون ومعونات وتحويلات العاملين بالخارج ، ومن ثم تفاقم عجز الحساب الجارى.

ومنذ عام ١٩٨٥عانت هذه الدول غير المصدرة للنفط من إنخفاض معدل الاستثمار مقارنة بالفترة السابقة نتيجة هبوط مصادر التمويل الخارجى فى ظل تفاقم ازمة المديونية العالمية فى الوقت الذى لم يرتفع الادخار المحلى بأكثر من ٠,٥% من الناتج المحلى الاجمالى سنويا بالمقارنة بالحقبة السابقة .

وفيما يتعلق بالوضع فى الدول المصدرة للنفط ، مازال الاعتماد الكبير على صادرات النفط عاملا رئيسيا فى التغيرات الاقتصادية على المستوى الكلى فى هذه الدول. فقد اتسمت هذه الدول خلال الفترة ٧٤-١٩٨٥ بارتفاع معدل الاستثمار بمتوسط ١٠% سنويا الى الناتج المحلى الاجمالى مقابل ارتفاع أكبر فى معدل الادخار بنحو ٢٤% إلى الناتج المحلى الاجمالى. وساعد على تحقيق هذه المعدلات انتعاش اسعار النفط فى عامى ٧٣ و ١٩٧٩ . وانعكس ذلك على تحقيق فائض فى الحسابات الجارية وصل إلى١٨% من الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة ٧٤-١٩٨٥ .

غير ان الفترة التالية بعد عام ١٩٨٥ اتسمت بانخفاض معدل الاستثمار فى هذه الدول بنحو ٤% من الناتج المحلى الاجمالى. وفى المقابل انخفض ايضا كل من معدلات الادخار المحلى والقومى بحدة الامر الذى أدى إلى تحول الفائض فى الموازين الجارية إلى عجز بلغ متوسطه ٤% من الناتج المحلى الاجمالى.

وأما الاستثمار الاجنبى المباشر، فقد بدأ منذ منتصف الثمانينات فقط فى الارتفاع لتصل نسبة هذا الاستثمار الى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية لنحو ٠,٥% فقط سنويا . وهذا معدل منخفض للغاية خاصة إذا قورن بنفس المعدل فى منطقة شرق وجنوب شرق آسيا أو دول امريكا اللاتينية.

- ويعزى ذلك إلى التشوهات فى مناخ الاستثمار فى معظم الدول العربية، إلى جانب ضعف كفاءة رأس المال فى ظل سيطرة الاستثمارات العامة على النسبة الاكبر من النشاط الاقتصادى. والجدير بالملاحظة أن المعدل الحدى لرأس المال (التغير فى رأس المال/الناتج) مازال مرتفعا فى العالم العربى مقارنة بالمناطق الاخرى فى العالم ليعبر عن ضعف كفاءة الاستثمارات فى المنطقة العربية .

٢ - ضعف عام فى الاداء الاقتصادى :

تشير تقديرات النمو الى ضعف الاداء الاقتصادى للدول العربية بصفة عامة ، لان متوسط معدل النمو السنوى فى أعلى فتراته (٧٠-١٩٨٥) لم يتجاوز ٥% ، فى حين بلغ متوسط معدل النمو خلال التسعينات نحو ٣,٨% فقط . بل ان معدل النمو سجل تراجعا في عام ١٩٩١ بنحو ٤,٣% ويبلغ صفر %فى عام ١٩٩٣ . وهذا ما يشير إلى خلل السياسات الاقتصادية فى تحقيق أهدافها المرجوة والتى لابد أن تسعى لزيادة معدلات النمو الاقتصادى.

وقد تكون الصورة أكثر قتامة إذا قورنت معدلات النمو فى العالم العربى مع الدول الآسيوية أو دول امريكا اللاتينية مع الأخذ فى الاعتبار التعداد السكانى المرتفع للعالم العربى الذى يتعدى ٢٦٤ مليون نسمة. وهذا ما ينعكس على متوسط دخل الفرد العربى .

وتوضح معدلات النمو فى متوسط دخل الفرد فى العالم العربى ارتفاعها بنسب ضئيلة بلغت فى النصف الاول من السبعينات ٢,٣% ولكنها تراجعت فى النصف الاول من التسعينات ليبلغ معدل نموها ٠,٧٥% . كما انها سجلت تراجعا خلال فترة الثمانينات يتعدى متوسط نمو دخل الفرد فى الدول الاسيوية وهو ٧% .

ويعزى انخفاض متوسط دخل الفرد فى العالم العربى ليس فقط إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلى الاجمالى، وانما أيضا إلى تقلبات مصادر الدخل فى الدول العربية وارتفاع معدل النمو السكانى. وينعكس ذلك بالضرورة على زيادة الحاجة لخلق فرص عمل لتحجيم البطالة التى يخلقها ضعف النمو وزيادة السكان. كما يؤدى هذا الوضع للضغط على الخدمات الاجتماعية .

ومن الواضح أن هناك ارتباطا وثيقا بين التغيرات فى اسعار النفط وبين اتجاه معدلات النمو سواء للدول المصدرة أو غير المصدرة للنفط ، حيث ان الهيكل القطاعى للانتاج السلعى للناتج الاجمالى فى الدول العربية يشير إلى سيطرة الصناعات الاستخراجية على النسبة الاكبر (٤٠,١%) وتليها الزراعة (٢٤,١%) ثم تأتى الصناعات التحويلية (٢١,٢%) فى المرتبة الثالثة.

ويوضح توزيع الهيكل القطاعى تلكؤ الجهود الذى بذلت فى الدول العربية لتنويع القاعدة الانتاجية ولزيادة الاهتمام بالصناعة، حيث تدخل الدول العربية القرن الجديد وهى ما تزال تتسم بالتخصص فى المواد الأولية بل فى عدد ضئيل من هذه المواد مما يعرض اقتصاداتها لتقلبات حادة نتيجة القاعدة الاقتصادية المعروفة والتى ما تزال سارية وهى أن اسعار المواد الاولية تتجه للتذبذب والانخفاض فى حين تتجه اسعار السلع المصنعة للارتفاع.

وازاء ذلك ، يتضح ان الدول العربية تواجه تحديات جسيمة يتحتم العمل الجاد للتغلب عليها حتى يمكن تحقيق الغايات المرجوة لتحسين مستوى الفرد فى العالم العربى، ومن أهم هذه التحديات:

أ- زيادة التكوين الرأسمالى بالاعتماد على القطاع الخاص .

ب- العمل على تحسين كفاءة الاستثمار سواء من ناحية رأس المال أو العمالة لزيادة الانتاجية .

جـ- تحفيز الادخار المحلى لتوفير مصدر لتمويل برامج التنمية .

د- تهيئة المناخ لزيادة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر .

ثالثا: نحو اندماج لا غنى عنه فى الاقتصاد العالمى :

تفرض التطورات العالمية بما تحمله من إنفتاح وتنافس تحديات جسيمة على الدول العربية. فقد شهد العالم منذ نهاية الثمانينات سلسلة من المتغيرات الجوهرية أثرت على القواعد والأسس التى تحكم النظام العالمى. وأدى تعاظم درجة الاعتماد المتبادل بين دول العالم المختلفة إلى زيادة حدة المنافسة فى ظل ميل الاسواق العالمية الى "تخصص" فى إنتاج السلع والخدمات على اساس المزايا النسبية .

وترتب على ذلك زيادة درجة الانكشاف للأسواق الضعيفة. وساهم فى ذلك التقدم التكنولوجى الهائل الذى وفر أمام المستهلك كافة المعلومات للاختيار بين السلع والخدمات المتميزة سواء من ناحية السعر أو الجودة. وبات واضحا مدى تواضع السلع والخدمات التى تقدمها الأسواق العربية سواء من ناحية السعر المرتفع أو الجودة المنخفضة . وهكذا تدخل الدول العربية القرن الجديد فى ظل العولمة وهى محملة بمشاكل اقتصادية هائلة، وموزعة بين اتجاهين واضحين :

الاتجاه الأول : يرى أن اندماج الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العالمى، يوفر فرصا ومكاسب لا غنى عنها من منطلق الاستناد على قاعدة اقتصادية صحيحة وهى ان المنافسة العالمية تعمل على تحسين كفاءة إستخدام الموارد وبالتالى تحسين المزايا النسبية لكل دولة. ويعكس ذلك تحسين فرص النمو وارتفاع متوسط دخل الفرد .

أما الاتجاه الثانى: فيرى أن الاختلالات الاقتصادية فى الدول العربية لا تعزى لمشاكل داخلية أو لتطبيق سياسات اقتصادية غير مناسبة ، وإنما ترجع الى ما تسببه الهيمنة الغربية على الدول النامية بصفة عامة والعربية بصفة خاصة . وتقود مجادلات هذا الاتجاه فى محصلتها النهائية الى مزيد من الانغلاق استنادا الى مقولات ايديولوجية تأخذ شكلا اقتصاديا ولكنها تقع فى مجملها خارج نطاق العلم الاقتصادى وأى علم على الاطلاق.

وتستدعى المناقشة الموضوعية للجدل بين الاتجاهين ، والذى يقف حائلا فى كثير من الأحيان امام وضع السياسات الاقتصادية المناسبة لتقدم الدول العربية ، الاجابة على سؤالين رئيسيين:

اولهما: هل تسير العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية والدول الغربية دائما فى صالح الأخيرة ؟

وثانيها : هل يمكن تحسين وضع الاقتصادات العربية دون الاندماج فى الاقتصاد العالمى بافتراض ان هناك بديلا عن هذا الاندماج ؟

١- علاقات تجارية فى مصلحة العرب :

تشكل التجارة الخارجية إلى اجمالى الناتج المحلى فى الدول العربية نسبة كبيرة تتعدى ٥٥%. ويعد هذا المعدل مرتفعا مقارنة بالدول المتقدمة التى لا يتعدى المعدل فيها ١٥%. ويعكس ذلك أمرين مهمين:

أولهما: اعتماد جزء كبير من دخل العالم العربى على التجارة الخارجية بصورة تفوق المعايير الدولية وهو ما يشكل نقطة ضعف للاقتصادات العربية.

وثانيهما: ان حاجة الدول العربية إلى التجارة الخارجية تفوق حاجة معظم دول العالم. ومن ثم فإن فكرة الانغلاق أو المقاطعة لا تتسق مع سمات الاقتصادات العربية .

ومن ناحية حجم التبادل التجارى بين الدول العربية والعالم ، فقد سجل الميزان التجارى للدول العربية فائضا وصل لنحو ٣٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٧ ، مما يعنى ان العلاقات التجارية مع العالم هى فى صالح الدول العربية ، لأنها ببساطة شديدة تصدر للعالم سلعا أكثر مما تستورد .

ويلاحظ من التوزيع الجغرافى لصادرات الدول العربية ان الجزء الاكبر من هذه الصادرات يذهب الى اسواق العام المتقدم (الاتحاد الاوربى والولايات المتحدة الامريكية واليابان) بنسبة تتعدى ٥٠% من اجمالى الصادرات .

ويؤكد ذلك مدى أهمية الاسواق المتقدمة لصادرات الدول العربية لأنها تستوعب الشطر الأعظم من هذه الصادرات وتحقق الفائض فى العلاقات التجارية، فى حين أن نسبة الواردات

العربية من الأسواق المتقدمة (اوربا – امريكا – اليابان) لا تتعدى ٤٠% من جملة هذه الواردات. ويعنى ذلك بالقطع ان استفادة الدول العربية من علاقتها مع الدول المتقدمة تفوق استفادة هذه الدول المتقدمة فى اطار التبادل التجارى .

ويؤكد ذلك عامل آخر أكثر أهمية وهو أن نسبة ما تصدره الدول المتقدمة إلى الدول العربية لايشكل اهمية كبيرة إلى إجمالى صادراتها. حيث لا تتعدى صادرات الولايات المتحدة الامريكية الى العالم العربى إجمالى نسبة ٢,٦% من اجمالى صادراتها مما يشير إلى ضآلة اهمية الاسواق العربية بالنسبة إلى الدول المتقدمة .

كما أن تحليل الهيكل السلعى للصادرات والواردات يؤكد مدى أهمية الاسواق المتقدمة بالنسبة للدول العربية . فيشير هيكل الصادرات العربية إلى اعتمادها بصفة اساسية على المواد الاولية وبصفة خاصة على الوقود المعدنى الذى تصل نسبته إلى اجمالى الصادرات لنحو ٦٧,٠% . وهذا ما يشير إلى ضآلة أهمية نوعية الصادرات العربية إلى الأسواق المتقدمة مع الاخذ فى الاعتبار التحول نحو تقليص اهمية المواد الاولية الداخلة فى التصنيع ومحاولة وجود بدائل للنفط .

وفى الجانب الآخر يتضح ان هيكل الواردات العربية يتمثل فى سلع صناعية وآلات ومعدات تصل لنحو ٣٣% . ومن المؤكد ان الآلات وسلع التكنولوجيا المتقدمة هى ذات اهمية بالغة للشعوب العربية سواء لاقامة صناعات أو للتقدم المعرفى والفنى .

كما يوضح هيكل الواردات اعتماد العالم العربى على الخارج لسد الفجوة الغذائية مثل القمح والحبوب والألبان. وهى سلع لايمكن المزايدة عليها لأن الاستغناء عنها يعنى فناء الشعوب. كما ان السوق العربية ماتزال قاصرة فى انتاج غذائها ، ومن ثم تعتمد على الخارج .

ويعد غياب المنافسة أحد الأسباب الرئيسية لفشل الاسواق العربية فى توفير الحد الادنى من الغذاء والالات اللازمة للتصنيع. ولهذا فان أحد سبل العلاج الرئيسية هو المزيد من الاندماج فى السوق العالمية للاستفادة من التنافسية والتطوير التكنولوجى.

٢ - دور اساسى للتمويل الأجنبى فى التنمية العربية :

تعتمد الدول العربية فى سد الفجوة بين الاستثمار والادخار على العالم الخارجى، ووصل الاعتماد على التمويل الخارجى بكافة أشكاله خلال النصف الثانى من الثمانينات والتسعينات إلى نحو ٤% من الناتج المحلى الاجمالى لكل الدول العربية.

ويتسع الاعتماد على التمويل الخارجى فى الدول غير المصدرة للنفط بطبيعة الحال أكثر من الدول المصدرة للنفط حيث وصل التمويل الخارجى فى الفترة ٧٠-١٩٧٣ إلى نحو ١٠,٨% من الناتج المحلى الاجمالى.

ويوضح تقسيم التمويل الخارجى إلى اشكاله المختلفة ان التمويل الرسمى للتنمية يحظى بالنسبة الاكبر من التدفقات الخارجية حيث وصل نصيب الدول العربية من اجمالى التدفقات للدول النامية إلى ١٤,٥% فى بداية التسعينات ثم انخفض إلى ٧,٩% فى عام ١٩٩٧ ، فى حين ان معدل التدفقات الخاصة للاستثمار الأجنبى لم يتعد ٥.٥% طوال عقد التسعينات، بسبب عدم حدوث تحسن ملموس فى المناخ الاستثمارى فى الدول العربية. وهذا واضح فى اتجاهات حجم الاستثمار الأجنبى. فخلال عقد السبعينات كان متوسط التدفقات المالية الداخلة سنوياً إلى الدول العربية نحو ٨ مليار دولار ، فى الوقت الذى كان معدل التدفقات الخاصة الخارجة من الدول العربية سنوياً ١٧ مليار دولار ، أى أكبر من معدل المديونية الخارجية السنوى (١٠ مليار دولار).

ويعنى هذا ان التشوهات الكبيرة فى مناخ الاستثمار واستمرار سيطرة القطاع العام فى الدول العربية فى تلك الحقبة لم تقف حائلا فقط امام زيادة التدفقات الأجنبية ، وإنما أدت الى هروب رؤوس الاموال العربية إلى الخارج حيث يوجد مناخ استثمارى مستقر اقتصادياً وسياسياً. ولكن مع الاتجاه نحو التحرير الاقتصادى الجزئى فى معظم الدول

العربية وبدء برامج الاصلاح، وصل صافى التدفقات الرأسمالية فى عقد التسعينات سنويا لنحو ٢٥ مليار دولار، خاصة وان اتجاه الدول العربية نحو تطوير أسواق رأس المال عمل على جذب الاستثمار الاجنبى غير المباشر الذى كان منعدماً فى العقود الماضية.

وتعتبر المعونات الخارجية أحد المصادر الرئيسية التى إعتمدت عليها الدول العربية فى سد الفجوة بين الاستثمار والادخار. وقد اتسمت هذه المساعدات بارتفاعها فى العقد الماضى وبداية التسعينات وهى الفترات التى اتسمت بضعف التدفقات الرأسمالية من الاستثمار الاجنبى الى الدول العربية ، الامر الذى يعنى ان ارتفاع المساعدات الانمائية قد عوض عن الاستثمار الاجنبى وقام بدور هام فى تنفيذ برامج التنمية فى الدول العربية. حيث بلغت اجمالى المساعدات الانمائية إلى الدول العربية منذ عام ١٩٨٨ وحتى عام ١٩٩٦ نحو ٦٧,٥ مليار دولار.

ويثير ذلك سؤالا عما يمكن أن يحدث اذا توقف تدفق رأس المال الاجنبى إلى الدول العربية وكذلك المعونات الفنية. والاجابة ببساطة شديدة هى أنه إذا توقفت التدفقات المالية الداخلة إلى الدول العربية سواء فى صورة الاستثمار الاجنبى او المساعدات والمعونات فهذا يعنى ازدياد فجوة الاستثمار والادخار ، وبالتالى عدم القدرة على تنفيذ جزء كبير من برامج التنمية فى الدول العربية.

والجدير بالملاحظة ان تعظيم الاستفادة من المعونات يتوقف على الدول المستقبلة للمعونة أكثر من الدول المصدرة مهما كانت شروط هذه المعونة. وفى كثير من الأحيان كانت المشاكل فى كفاءة إستخدام المعونة ترجع إلى المتلقين لها، سواء من ناحية عدم الكفاءة أو الفساد الادارى.

٣ - الاندماج فى العالم ضرورة حياة للاقتصادات العربية :

وتزداد أهمية الاندماج فى الاقتصاد العالمى لأنه أصبح ضروريا لتطوير القدرة على المنافسة ورفع كفاءة تخصيص الموارد من خلال التعرض واسع النطاق لتحديات المنافسة مع الاقتصادات الأخرى وانتاجها من السلع والخدمات ليس فى الأسواق الدولية فحسب ولكن فى السوق المحلية لأى دولة أيضا . وقد أثبتت التجربة التاريخية أن تطور أى اقتصاد خلف أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية لزمن طويل يخلق كيانا اقتصاديا ضعيفا فاقدا للتحديات وما تثيره من استجابات ضرورية للتطور والتجدد.

وتتضح فداحة التأثير السلبى للتطور خلف أسوار الحماية الجمركية عندما نقارن التطور الاقتصادى فى مصر وكوريا الجنوبية, ففى عام ١٩٦٥ بلغ الناتج المحلى الإجمالى المصرى نحو ٥,١ مليار دولار وبلغ نصيب الفرد منه نحو ١٧٣ دولار فى العام نفسه، فى حين بلغ الناتج المحلى الإجمالى الكورى الجنوبى فى العام نفسه حوالى ٣ مليارات دولار وبلغ متوسط نصيب الفرد منه فى كوريا نحو ١٠٥ دولار .

لكن نتيجة التطور الاقتصادي والصناعى الكورى الجنوبى المذهل والمبني على المنافسة في الأسواق الخارجية كضرورة لتحقيق الاستراتيجية التصديرية الكورية ،مقابل الجمود الشديد للصناعة المصرية خلف أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها والطويلة الأمد بلا مبرر ، أصبحت كوريا الجنوبية أكثر ثراء بكثير من مصر وبلغ ناتجها المحلى الإجمالى نحو ٣٦٩,٩ مليار دولار عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٧٩,٢ مليار دولار لمصر فى العام نفسه وأصبح متوسط نصيب الفرد من الناتج القومى الإجمالى يبلغ ٧٩٧٠ دولار فى كوريا مقابل ١٢٩٠ دولار للفرد فى مصر فى عام ١٩٩٨.

هذا فضلا عن أن قيمة الصادرات السلعية المصرية بلغت نحو ٢٦٣,١ مليون جنيه مصرى أى نحو ٦٠٥,١ مليون دولار عام ١٩٦٥ مقارنة بنحو ١٧٦,٧ مليون دولار قيمة صادرات كوريا فى ذلك العام. أى أن الصادرات السلعية المصرية كانت حتى عام ١٩٦٥ تبلغ نحو ٣,٤ مرة قدر الصادرات السلعية الكورية. أما فى عام ١٩٩٨ فإن قيمة الصادرات السلعية المصرية لم تتجاوز ٣٩٠٨

مليون دولار مقارنة بنحو ١٣٣٢٢٣ مليـون دولار قيمة الصادرات السلعية الكورية الجنوبية فى العام ذاته. أى أن الصادرات السلعية المصرية عام ١٩٩٨ أصبحت تقل عن ٣% من قيمة الصادرات السلعية الكورية الجنوبية فى العام نفسه بعد أن كانت الصادرات السلعية المصرية تبلغ أضعاف نظيرتها الكورية فى منتصف الستينات.

ورغم أن كوريا فى اطار الدعم الأمريكى والغربى لها فى زمن الحرب الباردة قد استفادت من فتح السوق الأمريكية أمامها ومن التكنولوجيا الغربية واليابانية دون دفع مقابل حقوق الملكية الفكرية، إلا أن ذلك وحده لا يفسر القفزة الاقتصادية الهائلة التى حققتها تلك الدولة مقارنة بالنمو البطىء للناتج والصادرات فى مصر. والأرجح أن تعرضها لتحديات المنافسة واستجابتها الفعالة لها قد شكل دافعا قويا للتقدم والنمو فى حين أصيب الاقتصاد المصرى بالجمود وبضعف كفاءة تخصيص الموارد خلف أسوار الحماية المبالغ فيها والطويلة الأمد.

كذلك فإن الاندماج في الاقتصاد العالمى أصبح ضرورة بعد أن شهدت السنوات الأخيرة توسعا كبيرا للأطر الدولية للتحرير الاقتصادي ولتحقيق الاندماج الاقتصادى الدولى. هذه الأطر التي لا يمكن البقاء خارجها طويلا دون التعرض لخطر التهميش والعجز عن التأثير فى طبيعة وشروط عملية تحرير العلاقات المالية والاقتصادية الدولية الجارية فعليا، والتى لا يمكن التأثير فيها بجدية إلا من داخلها .

وتتركز أهم أطر التحرير الاقتصادى التى تشكل أساس التوسع فى الاندماج الاقتصادى الدولى، فى التالى:

أ- اتفاق جات لتحرير التجارة الدولية جزئيا وتدريجيا الذى تم التوقيع عليه رسميا فى أبريل ١٩٩٤ والذى تأسست بموجبه منظمة التجارة العالمية. وأهم نقاط هذا الاتفاق هى:

- إعفاء ٤٠% من الواردات الصناعية من الرسوم، والتحرير الكامل لتجارة العقاقير والمعدات الطبية ومعدات المقاولات والصلب والأثاث والمعدات الزراعية والكحول والخشب واللعب، مع إنهاء أشكال الحماية الجمركية غير المباشرة والاكتفاء بالرسوم الجمركية المباشرة والواضحة حتى تكون هناك شفافية فى مستويات الحماية.
- بالنسبة للتجارة الدولية فى المنسوجات والملابس التى كانت مقيدة من خلال الحصص الثنائية فى ظل اتفاقية الألياف المتعددة- (Multi Fibre Arrangement)تم الاتفاق على الإنهاء التدريجى لنظام الحصص المتبع فى هذه الاتفاقية خلال عشر سنوات على أن تقوم الدول النامية بخفض تعريفاتها الجمركية على وارداتها من المنسوجات والملابس. وفى نهاية السنوات العشر يتم تطبيق قواعد الجات لتحرير التجارة الدولية على المنسوجات.
- تخفيض الدعم الممنوح للمنتجات الزراعية المحلية بنسبة ٢٠%, وخفض الصادرات المدعومة بنسبة ٣٦% من حيث القيمة, وبنسبة ٢١% من حيث الحجم, وتحول كل الحواجز المعوقة للواردات الزراعية إلى رسوم جمركية واضحة مع خفضها بنسبة ٣٦%، وخفض التعريفات على المنتجات الزراعية الاستوائية بنسبة ٤٠%، وفتح أسواق الأرز فى كل من اليابان وكوريا الجنوبية تدريجيا.
- الاتفاق على وضع قواعد ومعايير دولية لحماية حقوق الملكية الفكرية مثل براءات الاختراع وحقوق الطبع وحقوق الأداء والعلامات التجارية والتصميمات الصناعية وتصميمات نظم رقائق السيلكون الخاصة بالحاسبات الآلية، مع منح الدول النامية فترة سماح قبل وضع هذه القواعد والمعايير موضع التطبيق.
- إنهاء وسائل الحماية التجارية التى تطبق تحت دعاوى مكافحة الإغراق، مع وضع قواعد واضحة لتحديد حالات الإغراق والعقوبات التى تتعرض لها الدول التى تقوم بإغراق أسواق الدول الأخرى (تصدير سلع بأقل من سعرها فى السوق المحلية للدول المصدرة)
- الإقرار بحق الحكومات فى استخدام أنظمة ومعايير فحص المنتجات للتأكد من أنها آمنة للمستهلكين وغير ضارة بالبيئة أو بمعنى آخر مطابقة للمواصفات القياسية صحيا وبيئيا وفنيا، مع وضع معايير تضمن ألا تؤدى الإجراءات التى

تستخدمها الحكومات فى هذا الصدد، إلى خلق عوائق أمام حرية التجارة.

● تأسيس منظمة التجارة العالمية، على أن تقوم بمتابعة تنفيذ نتائج جولة أوروجواى (اتفاقات) ومراقبة التزام الدول الأعضاء فيها بهذا الاتفاق.

وقد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٣٤ دولة عام ١٩٩٨، وهو فى تزايد مستمر لأن هناك ٢٢ دولة أخرى تطلب عضوية المنظمة, وهناك سبع دول عربية أعضاء فى المنظمة هى مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وجيبوتى والكويت والبحرين وهناك دول تستكمل اجراءات الانضمام هى الامارات وقطر ودول ترغب أو تتفاوض للانضمام مثل العراق والجزائر والأردن والسعودية والسودان.

ب- اتفاق تحرير الخدمات الدولية للإتصالات والذى تم التوصل إليه فى عام ١٩٩٧ حينما توصلت ٦٨ دولة من الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية إلى اتفاق لتحرير التجارة الدولية فى الاتصالات ليدخل حيز التنفيذ فى بداية عام ١٩٩٨، علما بأن هذه الدول تساهم بنحو ٩٠% من قيمة ايرادات تجارة الاتصالات العالمية. وكانت قيمة هذه التجارة قد بلغت نحو ٧٨٨ مليار دولار عام ١٩٩٥، ومن المرجح أن تكون قد بلغت قرابة تريليون دولار عام ١٩٩٨ على ضوء النمو السريع لهذه التجارة. وتشير التقديرات الأمريكية إلى أن قيمة هذه التجارة يمكن أن تتراوح بين ٢و ٣ تريليون دولار على ضوء تزايد انفتاح السوق العالمية للاتصالات. ويتلخص الاتفاق فى فتح الأسواق الرئيسية الثلاثة (الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، الاتحاد الأوروبى) بشكل كامل للمنافسة المحلية والأجنبية اعتبارا من عام ١٩٩٨، علما بأن ايرادات الاتصالات فى هذه الأسواق الثلاثة تشكل نحو ٧٥% من إيرادات الاتصالات العالمية. كذلك نص الاتفاق على موافقة اليابان على إزالة القيود على اعادة بيع الطاقة غير المستغلة للخطوط الدولية. كما تم الاتفاق على قيام المكسيك وكندا بتحرير سوقيهما، وتقرر رفع الحد الأقصى المسموح للأجانب بتملكه فى شركات الاتصالات إلى ٤٩% بالنسبة للمكسيك و٤٧% بالنسبة لكندا. كذلك تم الاتفاق على تأخير تنفيذ بعض دول الاتحاد الأوروبى للاتفاق مثل أسبانيا (تبدأ التنفيذ عام ٢٠٠٣). كما تعهدت دول أمريكا اللاتينية بتحرير أسواق الاتصالات فيها بدرجات متفاوتة خلال خمس سنوات أى بحلول عام ٢٠٠٣ ، وتعهدت دول أوروبا الشرقية بتحرير أسواقها بعد فترات سماح متفاوتة حيث ستكون جمهورية التشيك هى البادئة بالتحرير عام ٢٠٠٠، وستكون المجر هى التى ستختتم التحرير عام ٢٠٠٥. كما تضمن الاتفاق قيام الدول الآسيوية بالمزيد من تحرير أسواق الاتصالات فيها خلال السنوات القادمة.

جـ- اتفاق تحرير الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية الذى تم التوصل إليه فى ديسمبر ١٩٩٧ حيث وقعت عليه ٧٠ دولة من بينها مصر. وقد بدأ تطبيق الاتفاق اعتبارا من بداية عام ١٩٩٩.

وينص الاتفاق على قيام كل دولة من الدول الموقعة عليه بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية عموما أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق، علما بأن الدول السبعين الموقعة على الاتفاق تملك ٩٥% من أسواق الخدمات المالية فى العالم .

لكن العديد من الدول الموقعة على هذا الاتفاق طلبت فترات سماح قبل تنفيذ بعض بنوده واستثناء بعض البنود الأخرى، وعلى سبيل المثال التزمت مصر فى هذا الاتفاق بالسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠% لبنك محلى دون أى شروط بالنسبة لجنسيته، كما التزمت بإزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال وبالتحرير الكامل لخدمات الاستثمارات وبالتحديد تقدير وإدارة المخاطر. لكن مصر أبقت بعض القيود فى مجال التأمين حيث أنها ستسمح بحلول عام ٢٠٠٠، بارتفاع حصة الأجانب فى شركات التأمين على الحياة لتصل إلى ٥١%، وستسمح بهذا الأمر لشركات التأمين الأخرى بحلول عام ٢٠٠٣ مع اشتراط أن يكون مديرو شركات التأمين على الحياة والتأمين ضد الحوادث من المصريين.

رابعا :مخاطر محددة يمكن تفاديها :

هناك ثلاثة شروط أساسية لنجاح أى تحرير اقتصادى وهي الشفافية والمساءلة والمقبولية الاجتماعية. وبدون توفر هذه الشروط من الممكن أن ينجح التحرير المالى فى المدى القصير لكنه سيرتبط بالفساد والإجبار الاجتماعي ، وعلى المدى الطويل يمكن أن يتسبب ذلك فى كوارث مالية واقتصادية على غرار ما جرى فى بعض دول شرق وجنوب شرق آسيا والبرازيل.

والشفافية بمعناها الحقيقى تعنى الاتاحة الكاملة والمتزامنة للمعلومات الاقتصادية للجميع على قدم المساواة والوضوح التام والمعلن لكل عقود الأعمال العامة وللمعايير التى تطبق على الجميع بشكل عادل والتى يتم بمقتضاها الفوز بهذه العقود وأيضا لمعايير الحصول على أى أصل أو خدمة أو وظيفة عامة.

والمساءلة تعنى خضوع كل الأعمال والسياسات الاقتصادية العامة للمساءلة من قبل السلطات التشريعية والقضائية وحتى من المواطنين وذلك كآلية للرقابة الشعبية على السلطة التنفيذية لمنع تفشي الفساد واستغلال النفوذ فيها.

والمقبولية الاجتماعية تعني وجود توافق اجتماعي في أوساط النخبة والجماهير على السواء كضمان للتفاعل الاجتماعي الإيجابي مع عملية التحرير الاقتصادي ، وهو تأييد يمكن أن يتضح من إدارة حوار عام حر وديموقراطي حول سياسات التحرير قبل بدء تطبيقها .

ورغم امكانية توفر بعض الشفافية وجانب من المساءلة فى نظم غير ديمقراطية، إلا أن الشفافية الحقيقية الكاملة أو شبه الكاملة والمساءلة الفعالة والمانعة للفساد لا تتوفران إلا فى نظام ديمقراطي حقيقي ، كما أن قياس المقبولية الاجتماعية لأي سياسة غير ممكن إلا في النظم الديموقراطية .

وبما أن الدول العربية لا تتمتع بنظم ديمقراطية كاملة فإن هناك انتقاصاً لشرط ضرورى لنجاح أى تحرير اقتصادى على المدى الطويل. ولذلك فإن التطور الديمقراطى يصبح ضرورة اقتصادية فى هذه الحالة كما أن هناك ضرورة لتطوير النظام التشريعى الاشرافى والرقابى لدى أى توجه للتحرير المالى والاقتصادى عموما حتى لا ينتشر الفساد والفوضى وثقافة "الخبطة" التى لا يمكن أن تشكل أساسا لبناء اقتصاد قوى وقادر على التطور والنمو الذاتى.

ومن الضرورى قبل الاقدام علي أي عملية تحرير اقتصادي أن يتم اختيار التوقيت الملائم لذلك لأن سوء اختيار التوقيت قد يكون مصدرا لفشل عملية التحرير برمتها. وهناك نماذج كثيرة على النتائج الوبيلة لسوء اختيار توقيت التحرير الاقتصادي عامة والمالي بصفة خاصة مثلما حدث فى المكسيك عام ١٩٩٥ عندما خفضت سعر عملتها وتقدمت فى عملية تحرير سعر وسوق الصرف فى وقت كان الاقتصاد المكسيكى يعانى فيه من ضغوط متعددة على رأسها النقص الفادح فى الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة . وكانت النتيجة هي انهيار سعر العملة المكسيكية وتدهور أسعار الأسهم واثارة حالة من الاضطراب الاقتصادى وانعدام الثقة مما استوجب خطة دولية هائلة لمساندة المكسيك على تجاوز أزمة لم يخلقها التحرير المالى بقدر ما خلقها سوء اختيار التوقيت الذى تم فيه.

ويمكن إيجاز أهم محاذير التحرير الاقتصادي الداخلى والخارجى والضوابط الضرورية لحماية الاقتصاد الوطنى فيما يلى:

١- أن التحرير لا يعنى الغاء دور الدولة وإنما ترشيده. اما تقليص هذا الدور فهو يرتبط بمستوى التطور الذى حققه كل مجتمع. وقد قام الاصلاح الاقتصادى الأعظم الذى أنقذ الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة من الانهيار فى ثلاثينات القرن العشرين على قاعدة تدخل الدولة لتحقيق التوازن فى الاقتصاد بكل قطاعاته المالية وغير المالية لضمان تحقيق أعلى مستوى لتشغيل قوة العمل والجهاز الانتاجى.

٢ – أن تحرير أسواق الأوراق المالية (البورصات) في الدول العربية ينطوي على خطر أن تنحرف فى اتجاه المضاربات الساخنة بدلا من القيام بدورها المنشود كآلية لتعبئة المدخرات وتوفير السيولة وتمويل الاستثمارات واقراض الدولة من

خلال السندات التى تطرحها فيها ، حيث أن تحرير حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى البورصات الناشئة، هو فى جوهره ضخ لسيولة أجنبية إلى تلك البورصات، وهى سيولة يتحدد دورها فى البورصة بناء على الضوابط التى تحكم حركتها. فاذا تحورت تلك الاستثمارات من القيود الضريبية على حركتها وعلى تحويل أرباحها للخارج فإن الظروف تكون مهيأة تماما لتحولها لأموال ساخنة يتركز دورها فى التداول السريع لأصول قائمة فعلا لا تضيف أى شيء إلى الاقتصاد الحقيقى رغم أنها تؤدى إلى تنشيط التعاملات فى البورصة خاصة وأن الأموال الساخنة تعمد عبر كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة المستخدمة فى البورصات إلى اثارة تحركات عنيفة لأسعار الأسهم فى الاتجاه الذى يحقق لها الأرباح. ولأن المضاربين والمستثمرين الأجانب من الدول الصناعية المتقدمة قادمون من بيئة لديها تجربة ثرية فى مجال التعامل فى البورصة ويمتلكون بالتالى ثقافة التعامل معها، فانهم يكونون أقدر على الفوز فى أى حركة سريعة للبورصات الناشئة خاصة إذا كان الوزن النسبى لأموالهم التى تتحرك فى أى بورصة ناشئة كبيرا بحيث تشكل تلك الأموال جزءا هاما من الأموال المتحركة فيها.

وتعتبر البورصات شديدة التذبذب فى روسيا وتركيا وبعض دول شرق آسيا وأمريكا اللاتينية، نموذجا لنتائج سيادة المضاربات الساخنة التى ساهمت بدرجة ما فى اندلاع وتفاقم الأزمات المالية التى ضربت بورصات شرق وجنوب شرق آسيا فى منتصف عام ١٩٩٧ وضربت روسيا والبرازيل فى عام ١٩٩٨.

كذلك فإنه من السهل لدى تحرير البورصة فى الدول العربية والنامية عموما، أن تنتشر ممارسات التحايل على صغار المستثمرين بما يمكن أن يؤدى فى النهاية إلى انهيار التوازن فى البورصة وتدهورها بشكل درامى على غرار ما حدث فى بورصة دولة متقدمة هي اليابان ، حيث كان المؤشر الرئيسي لبوصة طوكيو وهو مؤشر نيكاى للأسهم ال- ٢٢٥ الممتازة، قد بلغ مستوى ٣٨ ألف نقطة فى مارس عام ١٩٩٠ ، ثم انهار بعد ذلك بسبب عمليات الغش التى قامت بها بعض شركات الأوراق المالية وبالتحديد شركة نومورا وكذلك بعض عمليات الفساد المالى التى شاركت فيها قيادات سياسية وذلك فى ظل ضعف الضوابط والعقوبات الهامشية تماما على عمليات التحايل فى بورصة طوكيو، على عكس بورصة "وول ستريت" الأمريكية التى تضع ضوابط صارمة لضمان التزام المتعاملين فيها وشركات الأوراق المالية بالقواعد وبعدم التحايل لصالح عملاء مميزين أو لصالحها هى على حساب عملائها. وقد وصل مؤشر نيكاى فى ذورة تدهوره إلى أقل من ١٣ ألف نقطة. ورغم المحاولات المضنية لانعاش البورصة اليابانية فإن مؤشر نيكاى مازال يتراوح حول مستوى ١٨ ألف نقطة (نوفمبر ١٩٩٩)، كما أن القيمة السوقية للأسهم المدرجة فى البورصة اليابانية أصبحت ٣ تريليونات دولار فى بداية عام ١٩٩٨ أى ما يوازى ٣٧,٥% من القيمة السوقية للأسهم المدرجة فى بورصة وول ستريت الأمريكية والتى بلغت نحو ٨ تريليونات دولار فى بداية عام ١٩٩٨، علما بأن البورصتين كانتا في وضع أقرب للتعادل في بداية عام ١٩٩٩ .

كذلك فإن التوازن فى البورصة يمكن أن يختل عندما يتم تحريرها إذا لم تكن هناك قوة قادرة على تحقيق التوازن التلقائى بعيدا عن التوازن التحكمى من خلال الدولة والذى لا يتسق مع طبيعة البورصة كرمز للاقتصاد الحر.

ولمعالجة محاذير تحرير البورصة وحتى يمكن منع المضاربات الساخنة من الهيمنة على السوق، ولدفع البورصة فى اتجاه العمل كآلية لتعبئة المدخرات وتمويل الاستثمارات وتوفير السيولة، من الضرورى أن يتم فرض ضرائب محدودة على عمليات البيع والشراء وعلى الأرباح التى ينبغى أن يلتزم المستثمر الأجنبى بإعادة استثمار نسبة معينة منها فى البورصة أو الاقتصاد الوطنى الحقيقى أو وضع سقف لما يمكن للمستثمر الأجنبى اخراجه من استثماراته فى البورصة الوطنية خلال مدى زمنى معين، أو وضع مدة زمنية محددة لحيازة الأسهم قبل بيعها لتبريد سخونة حركة الأموال الأجنبية فى

البورصة وكبح نزوعها إلـى عمليـات المضاربـة السريعة.

وحتى يتم منع التحايل فلابد من وجود ضوابـط وعقوبات رادعة على شركات الوساطة والسمسـرة والشركات صانعة الأسواق التى يثبت تحايلها علـى المستثمرين فى البورصة. ويمكن أخـذ البورصـة الأمريكية "وول ستريت" الصارمة كنموذج فى هـذا الصدد.

أما بالنسبة لتحقيق التوازن فى البورصـة لـدى تحريرها فإن الشركات صانعة الأسواق هى القـادرة على ذلك. ومن المعروف أن الشركة صانعة السـوق هى شركة مالية تلتزم بصناعة السوق بالنسبة لعـدد من الشركات المدرجة فى البورصة بحيث تشـترى كل ما يطرح من أسهمها عندما ينخفض السعر إلـى مستوى معين يعتبر حـد التدخـل بالشـراء لمنـع تدهورها عن هذا السعر، وتبيع الأسهم عندما يرتفـع سعر السهم إلى مستوى معين يعتبر حد التدخل بالبيع لمنع الارتفاعات المبالغ فيها لأسعار الأسهم ، وهذان الحدان للشراء والبيع يتسمان بالمرونة والتغير تبعـا لتغير الأوضاع الماليـة للشـركات المدرجـة فـى البورصة التى تقوم الشركات صانعة السوق بصناعة السوق لها. ووجود الشركات صانعة السـوق فـى البورصة يشكل ضرورة لتحقيق التوازن التلقائى فيها وتخفيف التذبذبات العنيفة فى حركة أسعار الأسـهم وتحقيق استقرار معتدل فى البورصة بصفة عامـة. وقد وصلت البورصات العربية إلى مسـتوى مـن الرسملة يبرر تماما انشاء شركات كبـيرة صانعـة للأسواق فى الأسواق الأربع الكبرى على الأقل. ففى نهاية مارس ١٩٩٩ بلغت القيمة السوقية الاجماليـة للأسهم المدرجة فى بورصات السـعودية ومصـر والكويت والمغـرب والبحريـن والأردن وعمـان وتونس ولبنان بالترتيب نحـو ٤٣,٧, ٢٧,٣, ١٨,١, ١٤,٦, ٦,٨, ٦,٢, ٤,١; ٢,٥, ١,٩ مليار دولار.

٣ – لا يقتضى التحرير الاقتصادى تحريرا كاملا بالضرورة لسعر وسوق الصرف. وإذا أعتبرنـا أن سعر الصرف المثالى لأى عملة هو ذلك السعر الذى يعكس توازن القدرات الشرائية للعملات فى أسواقها، ويجعل قيمة الوحدة من عملة ما مساوية لأجـزاء أو عدد الوحدات من عملة أخرى التي تتساوى قدرتـها الشرائية فى سوقها مع القدرة الشرائية المحلية لوحدة العملة محل التسعير، فإنه ليست هناك عملة واحـدة مسعرة بسعر الصرف المثالى لها مقـابل العمـلات الحرة الأخرى.ونظام تحرير العملة وتعويمها وتـرك سعرها مقابل باقى العملات يتحدد بشكل كامل فـى أسواق العملات ، لا يؤدى دائماً إلى سـيادة سـعر الصرف المثالى للعملة مقابل العملات الأخرى، بـل أن أى متابعة واقعيـة تثبـت أن العمـلات الحـرة والمعومة تماما، بعيدة عن سعر الصرف المثالى لها. وعلى سبيل المثال بلغ متوسط نصيب الفـرد مـن الناتج القومى الاجمالى فى اليابـان نحـو ٣٧٨٥٠ دولار عام ١٩٩٧ (طبقا لتقرير البنك الدولى عـن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨) وذلك بناء على سـعر الصرف السائد فى ذلك العام فى المتوسط والذى بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار (راجـع فـى ذلـك IMF, International Financial Statisties Yearbook, 1998). وهذا يعنى أن نصيب الفـرد مـن النـاتج القومى الاجمالى فى اليابان بلغ نحو ٤٧٧٦٦٧٠ يـن فى عام ١٩٩٧. وطبقا لتقرير البنك الدولـى عـن التنمية فى العالم ١٩٩٩/٩٨, فإن متوسـط نصيـب الفرد فى اليابان من الناتج القومى الاجمالى مقـدرا طبقا لتعادل القوى الشرائية بين الين والدولار، بلـغ ٢٣٤٠٠ دولار. أى أن القـدرة الشـرائية لـ-٤٧٧٦٦٧٠ ين يابانى فى السوق اليابانيـة تسـاوى القدرة الشـرائية لـ- ٢٣٤٠٠ دولار فـى السـوق الأمريكية عام ١٩٩٧. وترتيبا على ذلك فإن سـعر الصرف المثالى للعملة اليابانية يصبح ٢٠٤,١ يـن يابانى لكل دولار أمريكى. وكما هو واضح يوجـد فارق هائل بين هذا السـعر المثـالى وبيـن سـعر الصرف الذى ساد فى المتوسـط فـى عـام ١٩٩٧ والذى بلغ ١٢٦,٢ ين لكل دولار كما أشرنا آنفا.

وحالة الين هذه مقابل الدولار ليست حالة فريـدة، لأن أسواق العملات الحرة ليست حرة فى الحقيقة بل إنها تتأثر بـدور المضـاربين وتدخـلات البنـوك المركزية التى تعكس مواقف السلطات النقديـة فـى البلدان التى تنتمى لها تلك البنوك، فضلا عن تأثرها الشديد بالشائعات والتطـورات السياسـية وبعـض

العوامل الفنية مثل بيع عملة ما لتحصيل الأرباح أو الشراء واسع النطاق لاقتناص الصفقات، وذلك على الرغم من أن تطورات آداء أى اقتصاد والمؤشرات المعبرة عنها تظل مهمة فى التأثير على سعر صرف أى عملة.

والخلاصة أن تحرير سعر وسوق الصرف لا يحقق السعر المثالى للعملات ولا يحقق أسواقا للصرف تمثل الهدف الأصلى لسوق العملات كسوق تقوم بتسهيل الحصول على العملات المختلفة بغرض تمويل حركة التجارة الدولية السلعية الخدمية وتحدد أسعار العملات من خلال التفاعل بين العرض والطلب المرتبطين بحركة التجارة الدولية الفعلية. لكن ذلك لا يعني إطلاقا تحبيذ نظام سعر الصرف التحكمى الثابت لأنه ببساطة نظام يتسم بالجمود وانعدام الكفاءة على المدى الطويل، ويؤدى إلى الأضرار بالقدرة التنافسية للسلع والخدمات التى ينتجها البلد الذى يعتمد هذه السياسة التحكمية الأسوأ عن كل ما عداها من سياسات الصرف ، لأنها تؤدي إلى تشوية التوزيع الجغرافى للتجارة الخارجية وهيكلها لأنهما مبنيان على أساس سعر يتحول مع الزمن إلى سعر صرف جامد وغير واقعى.

وربما يكون نظام سعر الصرف الأكثر ملاءمة للدول العربية فى المرحلة الراهنة هو التعويم المدار الذى يراعى التغيرات فى توازن القدرات الشرائية بين العملة والعملات الأخرى، أو التسعير التحكمى المتغير بشكل دوري بناء على التغيرات فى المؤشرات الاقتصادية المقارنة بين كل دولة عربية والدول الأخرى التي يجري تسعير العملات العربية إزاء عملاتها .

◆ القسم الخامس ◆

لا مستقبل بدون نهضة تكنولوجية:

فجوة علمية مفزعة بين العرب وإسرائيل

على مدى الثلاثين عاما الأخيرة، أدت التطورات العلمية والتكنولوجية المذهلة الى تغييرات هائلة شملت كافة مناحى التفاعل الدولى خاصة مجالات الاتصال والمعلومات، والتجارة، والدفاع، بحيث أصبحت خريطة توزيع العلم والتكنولوجيا فى العالم هى التى تميز بين الدول الحديثة وتلك المتخلفة.

وقد تبلورت آثار ثورة المعلومات بوضوح منذ نهاية الحرب الباردة، حيث لعب غياب الغطاء الأيديولوجى دورا كاشفا للاستقطاب الدولى على أساس من يملكون ومن لا يملكون العلم والتكنولوجيا المتطورة، ومن ثم اتجهت الدول الى صياغة علاقاتها فى سياق مفاهيم نظرية وأطر عملية فى مجالات الاتصال والاقتصاد وغيرها بحيث تتناسب مع علاقات الاعتماد المتبادل.

ويرجع احتفاظ الولايات المتحدة الأمريكية بصدارة النظام العالمى الى سبقها فى التكنولوجيا الأحدث فى مجالات الاتصال، والكمبيوتر، والدفاع، وغيرها، وهو الأمر الذى دفع فرانسيس فوكوياما الذى بشر عام ١٩٩٢ بنهاية التاريخ وانتصار الرأسمالية الى مراجعة مقولته عام١٩٩٩ ، حيث رأى أن التطورات العلمية والتكنولوجية قادرة على تحويل وجه التاريخ، ومن ثم لا يمكن التنبؤ بانتهاء التاريخ عند لحظة معينة. فقد أدت ثورة المعلومات الى تطورات هائلة فى مجالات الاتصال بحيث أصبحت ملايين الحواسب فى العالم مرتبطة ببعضها البعض اليوم عن طريق شبكة المعلومات الدولية التى توفر قاعدة هائلة من المعلومات المتنوعة لمن يطلبها حول العالم.

وفى مجال التجارة تنامى وزن التجارة والخدمات التجارية الالكترونية بشكل كبير، كما أصبح المكون التكنولوجى للسلعة أو الخدمة هو المحدد الرئيس الى جانب السعر فى قدرتها التنافسية ليس حول العالم فقط وانما فى السوق المحلية فى ضوء اتفاقيات تحرير التجارة الدولية التى أسفرت بعد جولات عديدة عن منظمة التجارة العالمية WTO . ويذهب أحد التفسيرات للأزمة التى تعرضت لها اقتصادات الدول الآسيوية حديثة التصنيع فى منتصف التسعينيات NICs الى اعتماد تلك الدول بشكل أساسى على انتاج السلع الاستهلاكية كثيفة العمالة/متوسطة التكنولوجيا. ويعزز من تلك الفرضية أن أقل تلك الدول تعرضا للأزمة وأسرعها خروجا منها هى كوريا الجنوبية التى تعتمد على تصدير السلع عالية التكنولوجيا مثل الحواسب.

وفى مجال تكنولوجيا الدفاع تكفى الاشارة الى تأثير التطبيقات التكنولوجية على تطوير منظومات متطورة من الأسلحة، بل تعدى تأثيرها الى تطبيق التكنولوجيا فى اتخاذ القرار فى مسرح العمليات منذ بداية التسعينيات عن طريق أنظمة متكاملة من تكنولوجيا الاتصال والدفاع فيما عرف بـ 4 C Command , Control , Computer , Communication.

وقد دعت هذه التطورات العلمية المذهلة المتغلغلة فى كافة المجالات عدداً من الهيئات والمفكرين المتخصصين الى العكوف على دراسة ظاهرة تفاعل منظومتى العلم والتكنولوجيا مع كافة أوجه الحياة. ومن ثم تولدت أدبيات واسعة عن : علاقة التكنولوجيا بالاقتصاد، وعلاقة العلم والتكنولوجيا بالتنمية، وتأثير المجتمع على تشكيل التكنولوجيا،التكنولوجيا والدفاع، والعولمة والتكنولوجيا.

وتولى أدبيات التكنولوجيا والعولمة أهمية متزايدة للتنبؤ بملامح التغيير المستقبلى نتيجة للإتصال المباشر والبث المباشر والبيع المباشر والتعامل المصرفى المباشر.. وغيرها من التطورات الآخذة فى النمو. ومن الهيئات التى تولى اهتماما خاصا لذلك الموضوع هيئة اليونسكو التى تصدر مرجعا كل سنتين منذ نهاية الستينات عن أوضاع "العلم فى العالم"، وتعقد العديد من المؤتمرات لمناقشة

انعكاسات الثورة العلمية على الحياة خاصة فى مجال الاتصال والمعلومات.

أولا : مؤشرات عربية مقلقة للتعليم والعلم والتكنولوجيا :

وفى خضم هذه التغيرات الهائلة، صار لزاما أن تعيد الدول العربية تقويم أوضاعها العلمية والتكنولوجية بهدف مواكبة الموجة الجديدة والتغلب على مخاطر التهميش. وبالفعل ازداد على مدى الأعوام القليلة الماضية الوعى بأهمية تطوير النظم التعليمية والعلمية فى الدول العربية، خاصة فى مجال الدراسات العلمية والتكنولوجية S&T باعتباره القاعدة الأساسية أو المدخل الأساسى لبناء قاعدة علمية وتكنولوجية متطورة.

فقد تبلورت عدة سياسات تعليمية تهتم بتحسين مخرجات النظام التعليمى ليتواكب مع التطور العلمى والتكنولوجى، ومع احتياجات أسواق العمل المحلية، اضافة الى الهدف المتبع منذ عقود والمتمثل فى النشر الأفقى للتعليم. ولكن مازال النظام التعليمى فى العالم العربى ابعد ما يكون عن مقتضيات هذا الوعى، بالرغم من مؤشرات التحسن الظاهرى غالباً ،والتى ترصدها احيانا هيئات دولية دون أن تدرك حقيقتها. فعلى سبيل المثال يرصد تقرير اليونسكو الأخير عن "العلم فى العالم" الصادر عام ١٩٩٨ عددا من المؤشرات الايجابية بخصوص التعليم العالى فى الدول العربية، أهمها افساح المجال أمام الجامعات الخاصة فى عدد من الدول العربية على رأسها المغرب ومصر كخطوة فى سبيل حل مشكلات تمويل التعليم العالى حيث تخضع حوالى ٩٣% من مؤسسات التعليم العالى فى الوطن العربى للتمويل الحكومى.

وبشكل عام فقد ارتفع عدد الجامعات فى الدول العربية فى الأعوام الستة الأولى من التسعينيات من ١١٦ جامعة الى ١٧٥ جامعة بواقع ١٠% زيادة سنوية، كما تزايدت الجامعات الخاصة لتمثل ٢٨% من اجمالى الجامعات العربية بنهاية عام ١٩٩٦ .

ونتيجة لوقوع نسبة كبيرة من السكان فى الدول العربية فى الشريحة العمرية ما بين ١٨ الى ٢٥ عاما مقارنة بالنسبة العالمية ، فمن المتوقع أن يكون العدد المطلق للملتحقين بالتعليم العالى مرتفعا. وقد ارتفعت نسبة الملتحقين بالتعليم العالى من الفئة العمرية المذكورة فى معظم الدول العربية من ٩% عام ١٩٨٥الى ١٣% عام ١٩٩٦، كما زاد طلبة الدراسات العلمية من هذه الفئة العمرية من ٣،٤ الى ٤،١% عام ١٩٩١.

وقد مثلت مصر والمملكة العربية السعودية معا ٤١% من اجمالى المندرجين فى التعليم العالى فى العالم العربى عام ١٩٩٦.

ويتباين نصيب الدراسات العلمية التكنولوجية من اجمالى المندرجين بالتعليم العالى بين الدول العربية المختلفة حيث يتراوح بين ٥٦% فى الجزائر وتونس، و٢٥% فى مصر ، والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية وليبيا و١١% فى اليمن. ولم تتعد نسبة الحاصلين على الدراسات العليا (الماجستير والدكتوراه) فى التخصصات العلمية والتكنولوجية حوالى ٥% من اجمالى الدارسين بالتعليم العالى على مدى الخمسة عشر عاما الماضية فى مختلف الدول العربية، وهى من أقل النسب العالمية فى هذا المجال.

ولا يرجع انخفاض نسبة الطلبة الملتحقين بفروع الدراسات العلمية الى احجام الطلبة عن تلك الدراسات وانما تؤكد خبرة التعليم الجامعى العام فى العقود الثلاثة الماضية فى عدد من الدول العربية أن نسبة الطلبة الراغبين فى الالتحاق بفروع الدراسات العلمية تفوق كثيرا الأماكن والميزانيات العامة المتاحة وهو ما تعبر عنه ظاهرة رفض مكتب التنسيق للعديد من هذه الطلبات بالإضافة الى ظاهرة طلب القادرين للتعليم العلمى بالخارج.

ورغم المشكلات الهائلة التى ما زالت تواجه التعليم العالى فى الدول العربية ولعل أهمها الارتقاء بمستوى كفاءة الأعداد الكبيرة من الخريجين، وربط البرامج التعليمية بحاجات سوق العمل، بالإضافة الى مشكلات التمويل خاصة بالنسبة لطلبة فروع العلوم والتكنولوجيا، تظل مؤشرات التعليم أفضل حالا

بكثير من المؤشرات الخاصة بوضع العلم والتكنولوجيا، والتى يتفق المجتمع العلمى على تقسيمها الى ثلاث مجموعات يتعلق أولها بالبحث والتطوير وثانيها بالنشر العلمى وثالثها ببراءات الاختراع.

فاذا كانت المنظومة المتكاملة للعلم والتكنولوجيا تتألف من المدخلات الخاصة بالتعليم والقاعدة العلمية البحثية والمخرجات المتمثلة فى التطور العلمى والتكنولوجى، فى بيئة تحكم العلاقة المتواصلة بينهما، بما يخدم الصلة بين النشاط العلمى والانجاز التكنولوجى، فإن الخلل فى هذه المنظومة يظهر بوضوح فى معظم الدول العربية حيث لا تترجم القاعدة العلمية ذاتها فى مخرج علمى تكنولوجى مرتفع.

وتتألف قاعدة الموارد المادية والبشرية فى العالم العربى والتى يمكن استغلالها فى توليد وتراكم المعرفة العلمية وفقا لدراسة انطوان زحلان (العرب وتحديات العالم والثقافة) الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، عام ١٩٩٩من مائة ألف مؤسسة استشارية وشركة مقاولات ، وعشرة ملايين خريج جامعى، وسبعمائة ألف مهندس عربى، ومئات من الشركات الصناعية الكبيرة (التى تملك قاعدة رأس مال بعدة مليارات دولارات)، وخمسين ألف عضو فى الهيئات التعليمية الجامعية فى مجالات العلوم والتكنولوجيا S&T يعملون فى أكثر من ١٧٥ جامعة عربية، فضلا عن٣١٠ مؤسسة تقوم بنشاطات فى البحث والتطوير .

وبالرغم من هذه القاعدة، فان المخرج على مستوى الانجاز العلمى والتكنولوجى -كما سيلى تفصيله- محدود بالمقاييس المطلقة، ويزداد الأمر سوءا بمقاييس المقارنات الدولية، ليس مقارنة بالدول المتقدمة فحسب وانما ابضا بدول فى المنطقة مثل اسرائيل.

ولعل هذا الخلل فى منظومة العلم والتكنولوجيا هو الذى دفع موجات من العلماء والباحثين الى الهجرة خارج الوطن العربى باحثين عن المناخ العلمى الملائم فيما عرف بظاهرة نزيف العقول Brain Drain التى برزت فى الستينات.

وقد لفت الأنظار بشدة لهذه المشكلة العالم المصرى المقيم بالولايات المتحدة د. أحمد زويل فى العام ١٩٩٨عقب فوزه بجائزة "بنيامين فرانكلين"، حيث اتهم من قبل البعض بالتقليل من شأن العلماء فى مصر بسبب حديثه عن مشكلات البحث العلمى .

وكان الدكتور أحمد زويل قد اعترف بجهود العلماء المصريين، الا انه أكد ان هذه الجهود لا تأتى فى اطار "قاعدة علمية مترابطة تضع مصر على الخريطة العلمية العالمية". ومما يؤيد ذلك ان سجل انجازات العلماء المصريين والعرب يخلو مما يطلق عليه الدكتور أحمد زويل "الثورات فى العلم" بمعنى الانجازات العلمية الاستثنائية التى تغير مفهوما كان ثابتا لفترة من الزمن. ويستدل على هذا الافتراض بأن مجلتى science & nature التى يعد النشر بهما دليلا على الأهمية العلمية القصوى للمكتشفات مثل أبحاث الاستنساخ، وأبحاث الفمتو، وأبحاث DNA لم تشهد على مدى النصف الأخير من القرن العشرين نشر أى بحث علمى من مصر أو من المنطقة العربية.

ويعزو الدكتور أحمد زويل المعوقات الرئيسية للبحث العلمى فى مصر الى افتقاد المناخ العلمى الملائم، وضعف الشروط الاجتماعية للتقدم العلمى، حيث يرى انه مع توافر الموارد الانسانية والمادية- رغم حاجتها للتنظيم- والحضارة العلمية فى مصر، الا انه "لا يمكن للعلم ان يعطى ويتفاعل دونما بيئة مناسبة وأجواء صالحة، وهى ما يمكن تسميته بالشروط الاجتماعية للعلم، بمعنى توفير المجتمع العلمى بركائزه الثلاث (العلم - التكنولوجيا - المجتمع) كى يكون المجتمع أهلا للتعامل مع العلم"، بالاضافة الى تهيئة حرية البحث ، واقتصادات البحث، فضلا عن تعزيز القيم الاساسية للمجتمع التى تدعم روح البحث العلمى ممثلة فى العقلانية فى التفكير والثقة فى القدرة على النهوض، وروح الفريق.

وأخيرا قدم الدكتور أحمد زويل روشته لعلاج مشكلات البحث العلمى فى مصر من أعلى دونما الانتظار حال أن يتم توافر الشروط الاجتماعية للتقدم والتى يحتاج تطورها الى فترات طويلة من الزمن، وتتمثل الخطة المقترحة فى:

١-انشاء مراكز "مضيئة" للعلم والتكنولوجيا تعمل بنظرية فريق العمل برؤية واضحة.. تقوم بالتقاط الشباب النابهين فى مصر والعالم العربى لدفع العلم والتكنولوجيا، ليس للعلم البحت فقط، ولكن أيضا لبناء القاعدة الصناعية والزراعية والتكنولوجية وغيرها.

٢-إعادة هيكلة مراكز البحث العلمى للتوافق مع متطلبات القرن المقبل، . . .،وتطوير المناهج العلمية والدراسية.

٣- وضع الخطة العلمية لمصر تحت رعاية قمة القيادة السياسية.

وقد حسم حصول الدكتور أحمد زويل على جائزة نوبل فى الكيمياء لهذا العام، الجدل بين مؤيدى ومعارضى مقولاته عن أوضاع البحث العلمى فى العالم العربى. فبينما تراوح التناول الاعلامى للدكتور زويل عقب فوزه بجائزة نوبل بين كونه العالم الأمريكى من أصل مصرى، وبين كونه العالم المصرى المقيم بالولايات المتحدة، الا ان النتيجة واحدة، وهى أن مصر صنعت القاعدة وأمريكا أعطت الفرصة والمناخ للنجاح. ويظهر ذلك الطرح بوضوح فى تصريحات د.زويل للأهرام عقب فوزه بالجائزة حيث صرح بأنه "لم يخرج من مصر خالى الوفاض ...،فأنا سافرت محملا بما يصنع قاعدة سليمة . . .، فمصر علمتنى أهمية التعليم والعلم، . . ،وفى أمريكا وجدت نهرا يجرى بالمعرفة وفرصة لا تعوض ومكتبات مفتوحة طوال ٢٤ ساعة".

وبعيدا عن الرؤية الشخصية للدكتور أحمد زويل، نعرض فيما يلى المؤشرات الموضوعية للبحث العلمى فى الدول العربية من خلال الاحصاءات المتاحة، وفى النهاية نقدم اشارة موجزة لنفس المؤشرات فى اسرائيل.

ثانيا: مشاكل كبرى امام انشطة البحث والتطوير:

التكنولوجيا هى أداة العلم لخدمة البشرية ومن ثم لابد من اتباع سياسة علمية لترجمة البحث العلمى الى تطبيقات تكنولوجية فيما يعرف فى العالم بالانفاق على البحث والتطوير R & D

وقد أصبح الاتجاه الى الانفاق على البحث والتطوير اتجاها عالميا ليس لصيقاً بالدول فقط وانما بمختلف الشركات العالمية التى تريد البقاء فى سوق الأصلح. فشركة "آى بى إم" للكمبيوتر مثلا والتى كانت تحتكر حوالى ٨٠% من سوق الحواسب فى العالم، حققت أكبر خسارة فى تاريخ الشركات الأمريكية عام ١٩٩٣ قدرت بحوالى خمسة مليارات دولار بسبب التأخير فى تبنى تكنولوجيات أحدث لخفض كلفة الانتاج.

وقد أدركت الدول العربية مؤخرا حتمية معالجة القصور الذى يواجه أنشطة البحث والتطوير، الى الحد الذى أعلنت فيه القيادة السياسية المصرية أن هدف المرحلة المقبلة يتمثل فى بناء مجتمع العلم والتكنولوجيا فى مصر. وحظيت هذه القضية بأولوية قصوى فى خطب واحاديث الرئيس حسنى مبارك عشية الاستفتاء على فترة رئاسته الرابعة فى سبتمبر ١٩٩٩.

كما قامت الامارات العربية المتحدة ببناء مدينة دبى للانترنت لتكون مقرا للشركات الكبرى العاملة فى مجال التكنولوجيا المتقدمة. وتقوم مدينة الملك عبد العزيز للعلوم فى المملكة العربية السعودية والمجلس القومى للعلوم والتكنولوجيا فى الكويت بدور فى محاولة دعم جهود البحث العلمى فى البلدين المعنيين.

١ - انفاق عربى ضئيل على البحث والتطوير:

ومن ثم بدأ حوار واسع فى مختلف الدول العربية فى الأعوام القليلة الماضية بهدف مراجعة دور مؤسسات البحث العلمى بهدف تفعيلها، وربطها باحتياجات المجتمع، ومحاولة توفير التمويل اللازم بمشاركة رجال الصناعة والقطاع الخاص.

وتبلغ قاعدة مؤسسات البحث العلمى والتطوير فى العالم العربى حوالى ٣١٠ مؤسسة تخضع ٨٣% منها للاشراف الوزارى بينما النسبة المتبقية تخضع للجامعات، بالإضافة الى ٤٠٠٠ قسم أكاديمى تابع للجامعات العربية موزعة مناصفة بين دراسة العلوم الانسانية والعلوم الطبيعية.

ويبلغ متوسط القاعدة البشرية من الباحثين حوالى ٠،٨ لكل الف نسمة فى الدول العربية مقارنة ب ٦- ١٤ باحث لكل ألف نسمة فى أغلبية دول منظمة الأمن والتعاونOECD. وتضم مصر وحدها ٥٧% من اجمالى الباحثين فى الدول العربية.

ولعل أبرز المشكلات التى تواجه نشاط البحث العلمى والتطوير فى الدول العربية هى مشكلة التمويل، حيث كانت ميزانية الدول هى المسؤولة عن تمويل ٨٩ % من أنشطة البحث والتطوير عام ١٩٩٦ مقارنة بـ٣% تم تمويلها عن طريق القطاع الخاص و٨% تم الاستعانة بالتمويل الأجنبى فيها.

وقد بلغ اجمالى انفاق الدول العربية على البحث والتطوير عام ١٩٩٦ حوالى ٧٨٢ مليون دولار مقارنة بألفى مليون دولار انفاق اسرائيل على البحث والتطوير فى مجال التكنولوجيا المدنية -غير العسكرية- لنفس العام، وفقاً لما سجله انطوان زحلان بينما بلغ ميزانية انفاق الولايات المتحدة على أنشطة البحث والتطوير لعام ١٩٩٩ أكثر بخمس عشرة مرة من جملة انفاق الدول العربية على النشاط العلمى فى نفس الفترة.

وقد بلغ متوسط نصيب الانفاق على البحث العلمى والتطوير فى الدول العربية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى حوالى ٠،١٤% عام ١٩٩٦. وتتباين تلك النسبة فيما بين الدول العربية بين ٠،٤٠% فى بعض الدول الى ٠،٠٣ % فى دول أخرى. بينما وصلت هذه النسبة فى اسرائيل الى ٢،٣٥ عام ١٩٩٤ تسبقها من دول العالم بفارق بسيط السويد ثم اليابان.

ويمثل نصيب مصر والكويت والمغرب والمملكة العربية السعودية حوالى ٧٢% من اجمالى انفاق الدول العربية على أنشطة البحث والتطوير فى حين تمثل نواتجها المحلية الاجمالية مجتمعة حوالى ٤٦% من اجمالى الناتج المحلى الكلى للدول العربية.

ويتداخل مع مشكلات التمويل نوع آخر من المشكلات متعلق بالبيروقراطية المتضخمة من الموظفين فى مراكز ووحدات البحث العلمى، حيث تلتهم رواتب الباحثين والموظفين، والعمال ما قد يصل الى ٩٠% من ميزانية البحث السنوية فى معظم الدول العربية.

وتضيف مشكلة توزيع الموارد البشرية والمادية بين ميادين البحث العلمى المختلفة بعدا آخر لأزمة البحث العلمى فى الدول العربية حيث تشير الاحصائيات الى تركز نسبة كبيرة من هيئات البحث العلمى وعدد كبير من الباحثين- حوالى ٤٥%- فى مجال الزراعة بينما بلغ نصيب الزراعة من الناتج المحلى الاجمالى عام ١٩٩٥ ١٣% ، وهو يدل على تشوش الصلة بين العرض والطلب فى مجال البحث العلمى وبشكل خاص فى مصر.

فضلا عن ذلك يحظى قطاع الزراعة بالنصيب الأكبر من الانفاق على البحث والتطوير فى عدد من الدول العربية، حيث يتراوح نصيب قطاع الزراعة بين ٤٥-٦٥% من موازنة البحث العلمى فى كل من مصر والعراق والمغرب وتونس والسودان واليمن.

وتحظى الصناعة بنصيب ضئيل من اهتمام البحث العلمى فى الدول العربية حيث الاعتماد الأساسى على التكنولوجيا الصناعية المستوردة، ويداخل قطاع البحوث الصناعية -المحدود أساسا- يتم التركيز على الصناعات الاستخراجية والبتروكيماويات، بينما يندر الاستثمار فى صناعات التكنولوجيا المتقدمة.

جدول رقم (١)
مؤسسات البحث العلمى فى الدول العربية وفقا لمجال التخصص وجهة الاشراف الادارى

	مؤسسات خاضعة للاشراف الوزارى	وحدات تابعة للجامعات	الاجمالى
البحوث الزراعية	٩٧	١٧	١١٤
الطاقة، الصناعة والبحوث الهندسية	٦٨	١٣	٨١
الصحة والغذاء	٢٥	١٣	٣٨
العلوم الأساسية، التعدين، الاستشعار عن بعد، وعلوم الفضاء	٢٢	٦	٢٨
الانسانيات، العلوم الاجتماعية،المعلومات والتعليم	٢٣	٥	٢٨
البيئة والموارد الطبيعية	١١	٣	١٤
التكنولوجيا الحيوية Biotechnology	٥	٢	٧
الاجمالى	٢٥١	٥٩	٣١٠

المصدر: World Science Report UNESCO,1998.

بالرغم من حدة الأزمة على هذا النحو بدأت بعض دلائل التطور الايجابى فى مجال البحوث والتطوير داخل مجتمع البحث العلمى ذاته فى الدول العربية بدفع من صانع القرار أبرزها اعطاء الفرصة للباحثين لحشد التمويل اللازم للمشروعات البحثية سواء من القطاع الخاص أو من المصادر الأجنبية. كما يزداد نموذج الأبحاث التعاقدية تبلورا فى عدد من الدول العربية خاصة فى مصر والأردن والكويت والمغرب السعودية وتونس. ويتم هذا النوع من النشاط البحثى بالاتفاق التعاقدى بين جهة البحث وجهة التمويل التى عادة ما تكون من القطاع الخاص. ومن المنتظر أن يسهم نمو هذا النوع من النشاط البحثى فى حل بعض مشكلات تمويل النشاط العلمى فى الدول العربية، كما انه يسهم فى ربط النشاط البحثى بحاجات السوق والمجتمع. وقد أسهمت خصخصة بعض الصناعات فى عدد من الدول العربية فى تعزيز التمويل الخاص لبعض نشاطات البحث والتطوير فى مجالات جديدة مثل صناعة الدواء والصناعات الغذائية خاصة فى مصر.

كما حظيت بعض المجالات الاستراتيجية باهتمام متزايد خلال عقد التسعينات، من أهمها البحوث الخاصة بترشيد استغلال موارد المياه المحدودة

٢- المقارنة بين العرب واسرائيل تثير الخجل :

إن النشر فى دوريات علمية محكمة يوفر سجلا أساسيا للانجاز العلمى ويشكل مع غيره من المؤشرات الخاصة ببراءات الاختراع والاكتشاف، والابتكار والتصميم، وجوائز نوبل وغيرها من الجوائز الدولية، دلائل متعددة على النشاط العلمى. الا ان التطورات العلمية فى العالم العربى حيث تندر براءات الاختراع،وغيرها من المؤشرات المذكورة، تجعل من النشر العلمى المقياس المتوفر للانتاج والانجاز العلمى.

وقد رصد انطوان زحلان ، من خلال سجلات مكتبة الكونجرس فى واشنطن، ٨٣ دورية علمية عربية فى عام ١٩٨٥ ، كانت تصدر (٤٤) منها فى مصر، و(١٣) فى العراق، و(٥) فى كل من المملكة العربية السعودية والمغرب، و(٣) فى كل من الأردن وفلسطين، و(٢) فى كل من السودان ولبنان وتونس والكويت، و(١) فى كل من الجزائر وسوريا.

ويتركز العدد الأكبر من هذه الدوريات فى الحقل الطبى (٢٢)، يليه (١٧) فى العلوم الأساسية – يصدر معظمها فى مصر، و(١٥) فى الهندسة، و(١٣) فى الزراعة، و(٦) فى الجيوبوجيا، و(١٠) فى فروع تقانية عامة.

وللحكم على مستوى هذه الدوريات تكفى الاشارة الى سجلات مؤسسة المعلومات العلمية ISI وهى مؤسسة دولية قاعدتها فيلادلفيا فى الولايات المتحدة الأمريكية، وتضم أكبر قاعدة معلومات دولية مبرمجة عن الدوريات العلمية والمهنية . وتشترط تلك النشرة الدولية لضم الدوريات فى سجلاتها: المستوى العلمى الرفيع، انتظام الاصدار، وان يتم الاستشهاد بالمقالات المنشورة فى تلك الدوريات بكثرة نسبيا فى أعمال علمية دولية.

وقد ضمت هذه النشرة عام ١٩٨٩ مجلة عربية واحدة هى مجلة جامعة الكويت، بينما تضمنت نفس النشرة ٩ مجلات اسرائيلية، و١٢ هندية، وواحدة كورية جنوبية، و٢ تايوانية. وفى عام ١٩٩٥ تضمنت نشرة ISI ٣ دوريات من المملكة العربية السعودية والكويت.

ويعطى الانتاج الفردى للعلماء العرب المنشور فى دوريات دولية محكمة مؤشرا أفضل على حال البحث العلمى فى الوطن العربى، رغم انه من منظور مقارن ما زال بالغ التدنى مقارنة باسرائيل على سبيل المثال.

والواقع ان المقارنة بين العالم العربى واسرائيل فى هذا المجال تثير الخجل وتدفع الى مزيد من القلق على المستقبل.

انتاج العلماء والتقانيين العرب المنشور
فى دوريات دولية محكمة (١٩٩٠-١٩٩٥)

القطر	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥
الجزائر	١٨٩	١٩٩	٢٤١	٢٣٠	٢٦١	٣١١
البحرين	٧٣	٧٦	٨١	٥٦	٨٧	٨٠
مصر	١٨٨٤	٢٠٥٥	١٩٣١	١٨٤٥	٢١١٥	٢٢٤٢
العراق	٣٠٣	١٥٩	١٢٩	١١٩	١٢٧	٩٤
الأردن	٢٥١	٢٣٧	٢١١	٢٢٧	٢٣٤	٣١٢
الكويت	٥٥٥	٣٢٢	١٨٢	١٧٦	٣٤١	٣٦٠
لبنان	٤٦	٥٠	٨٢	١١٤	١٠٠	١٠٨
ليبيا	٧٠	٦٩	٥٤	٥١	٥١	٥٣
موريتانيا	٣	٢	٤	٦	٥	٧
المغرب	٢٤٨	٣٣٤	٤١٠	٣٩١	٤٣٨	٥٩٧
عمان	٥٤	٥٤	٦٩	٨٤	١٠٢	١٠٣
فلسطين	١١	١	٤	٨	١١	١٦
قطر	٥٨	٥٤	٦٢	٥٨	٨٦	٥٩
السعودية	١٢٦٧	١٢٧٦	١٣٠٥	١٣٨٥	١٤٩٨	١٥٧٥
الصومال	١٨	١٩	١٧	٩	١٠	٦
السودان	١٣١	١١٣	١٣٥	١١١	١٠٠	١٠٠
سوريا	٦٧	٥٣	٨٦	٨٠	٩٧	٨٨
تونس	٢٧٤	٢٩٨	٢٩٩	٢٧٦	٣٤٣	٣٤٢
الامارات	٥١	٥٨	٨٥	٩١	١١٧	١٧٧
اليمن	٣٦	٣١	٢١	٢٤	٢١	٢١
المجموع العربى	٥٥٩٥	٥٤٦٠	٥٤٠٨	٥٣٤١	٦١٤٤	٦٦٥٢
اسرائيل	٧٥٧١	٧٣٧٧	٨٠٥٣	٩١٨٢	٩٥٦٧	١٠٢٠٦

المصدر : انطوان زحلان ، العرب وتحديات العلم والثقافة ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩ ، ص ٦٦ .

وبينما يركز القسم الخاص بالدول العربية فى تقرير "العلم فى العالم" على عرض الصعوبات التى تواجه البحث العلمى فى الدول العربية، يركز القسم الخاص بأوضاع العلم والتكنولوجيا على عرض منجزات السياسة العلمية والنشاط البحثى فى اسرائيل.

وتختلف مناقشة التقرير لأوضاع العلم والتكنولوجيا فى اسرائيل جذريا عن تناوله لأوضاع الدول العربية، من حيث مستويات التحليل الأكثر تعقدا more sophisticated وقضايا النقاش الأكثر تبلورا ووضوحا، فضلا عن اختلاف مستوى الانجاز.

بداية تشير الاحصائيات الى أن نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى فى اسرائيل قد تضاعف خمس مرات منذ عام ١٩٥٠ وهو ما يضع اسرائيل فى مصاف الدول المتقدمة وفقا لهذا المؤشر، ويرجع التقرير المشار اليه هذا الانتعاش الاقتصادى الى السياسة العلمية النشيطة التى تنتهجها اسرائيل والتى فتحت المجال أمام صادراتها من الالكترونيات والكمبيوتر بقوة فى الأسواق الدولية خاصة منذ بداية التسعينيات.

و يفرق التقرير بشكل واضح بين الأنشطة العلمية والأنشطة التكنولوجية فى اسرائيل، ويشير الى تركز الأنشطة العلمية فى اسرائيل فى قطاع الجامعة، وفى مجال التكنولوجيا يفرق بين تكنولوجيا الصناعات العسكرية وباقى فروع التكنولوجيا الصناعية بوجه عام.

وتلعب الجامعات فى اسرائيل دورا بارزا فى نشاط البحث والتطوير، حيث تعتبر الصفة الأكاديمية والصفة البحثية لصيقتين بأعضاء الجامعة فى اسرائيل، ولهذا يتقاطع الحديث عن البحث والتطوير مع الحديث عن النشر العلمى.

وتأتى اسرائيل فى مقدمة دول منظمة الامن والتعاون OECD انفاقا على البحث العلمى فى الجامعات ، تليها السويد، ثم سويسرا، فهولنده، ففنلنده، فألمانيا، فالنرويج، فالدانمارك، ففرنسا، فاليابان، فالمملكة التحدة و أخيرا الولايات المتحدة الأمريكية.

وفى مجال الانفاق على تكنولوجيا الصناعات المدنية كنسبة من الناتج المحلى الاجمالى، يعادل انفاق اسرائيل مثيله لبعض الدول الصغرى فى منظمة الأمن والتعاون مثل الدانمارك، هولنده، والنرويج.

ولا ينفى هذا امكانية التعاون بين قطاع الجامعة وقطاع النشاط الصناعى المدنى فى مجالات البحث والتطوير، حيث تم تطوير مشروع ضخم للتنسيق بينهما فى المشروعات ذات الاهتمام المشترك بمشاركة وزارتى الصناعة والتجارة

وعلى خلاف الدول العربية التى لا يحظى النشاط الصناعى فيها سوى بنصيب محدود من ميزانية البحث والتطوير، حظيت الصناعات المدنية فى اسرائيل ب ٤٦% من الانفاق على أنشطة البحث والتطوير عام ١٩٩٤.

ويلعب التمويل الخارجى دورا مهما فى دعم أنشطة البحث والتطوير فى اسرائيل ، حيث تحصل على حوالى ٤٠% من ميزانيات البحث العلمى من مصادر خارجية على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية تليها ألمانيا، التى تجمع اسرائيل بهما مؤسسات لتمويل الأنشطة العلمية ذات الاهتمام المشترك.

وبدرجة أقل تحصل اسرائيل على تمويل من فرنسا، المملكة المتحدة، استراليا، الهند، والصين. ومؤخرا وقعت اسرائيل اتفاقا مع الاتحاد الأوروبى يخول العلماء ورجال الصناعة الاسرائيليين المشاركة فى اطار البرنامج الرابع للاتحاد.

وتقدم الحكومة الاسرائيلية ثلثى الميزانية المتبقية للبحث والتطوير، بينما يسهم رجال الصناعة، والجمعيات الخيرية، وميزانيات الجامعة بالنسبة المتبقية من التمويل.

وتسهم اسرائيل بحوالى ١% من النشر العلمى العالمى فى الفروع العلمية المختلفة، وذلك بخلاف النشر المشترك بين العلماء الاسرائيليين وغيرهم، الذى يشكل بدورة نسبة مرتفعة من النشر العلمى العالمى.

جدول رقم (٢)
النشر العلمى للعلماء الاسرائيليين كنسبة من النشر العالمى فى فروع العلم المختلفة

الطب	١,١٣	١,١٤	١,١٣
البيولوجيا الأساسية	٠,٨٨	٠,٩٩	٠,٩٢
البيولوجيا التطبيقية	١,٢٤	١,٢٢	١,١١
الكيمياء	٠,٥٠	٠,٥٤	٠,٦٠
الفيزياء	١,٠٠	١,٢٠	١,٣٦
الأرض وعلوم الفضاء	٠,٧١	٠,٧٥	٠,٧٥
الهندسة والتكنولوجيا	٠,٩٧	١,٠٠	١,٠٦
الرياضيات	١,٤٥	١,٦٧	١,٨٢
الاجمالى	٠,٩٥	١,٠٢	١,٠٣

المصدر: World Science Report, UWESCO, 1998, F.105.

وأخيرا تجدر الاشارة الى انه، اذا كانت هجرات العلماء اليهود من دول الاتحاد السوفييتى السابق والكتلة الشيوعية بوجه عام الى اسرائيل قد دعمت التطور العلمى التكنولوجى فى العقد الأخير فى اسرائيل، فان ذلك يدعو مجددا الى دراسة تاثير المناخ العلمى الجاذب للعلماء فى اسرائيل مقارنة بظاهرة نزيف العقول العربية.

النظـــام الاقليمـــى العربـــى

◆ القسم الأول ◆

ميراث الأيديولوجية القومية
كمصدر لأزمة النظام العربي

يبدو العالم العربى فى نهاية القرن العشرين فى وضع معاكس للآمال والطموحات التى ارتفعت فى أرجائه فى منتصف هذا القرن. كانت هذه الطموحات نوعين أضر ثانيهما بأولهما ضررا جسيما . فقد اقترن اولهما بانشاء جامعة الدول العربية فى العام ١٩٤٥ وعبر عن الميل الطبيعى الى التعاون والتكامل بين دول يوجد الكثير من القواسم المشتركة بينها. اما النوع الثانى فهو الذى ارتبط بصعود ايديولوجية وحركات القومية العربية وما رفعته من شعارات كانت مفارقة للواقع بمقدار ابتعاد من حملوا رايتها عن طريق الديمقراطية والحرية والاعتماد على الخطب والهتافات بديلا عن العمل والبناء والانجاز.

ولذلك كان سقوط القومية العربية سريعا ومدويا خلال سنوات قليلة. ولم يكن الفرق بين صعودها فى الخمسينات وهبوطها فى اواخر الستينات الا سنوات قليلة ولكنها تركت اثرا فادحا على العالم العربى مازال يعانى منه حتى اليوم. فالصراعات العربية التى اثارتها حركة القومية العربية ، سواء الباردة أو الساخنة ، خلقت أو دعمت وكرست اختلالات حادة فى العلاقات العربية – العربية التى تعانى حتى الآن من ازمات انعدام ثقة وشكوك متبادلة وافتقاد الشفافية وغياب المصارحة والميل الى المصالحات الشكلية عوضاً عن الحل الحقيقى للخلافات.

وبالرغم مما بدا من تحسن نسبى فى هذه العلاقات ، عقب بدء انحسار القومية العربية فى السبعينات ، ظلت تفاعلات النظام الاقليمى العربى محكومة بميراث ثقيل كما سيتضح فى هذا القسم فى التقرير.

وبعد أن كانت هناك آمال فى امكان تجاوز هذا الميراث مع الوقت ، أبى فريق من فرق القومية العربية الا أن يوجه ضربة قاضية الى هذه الآمال عبر الغزو العراقى للكويت فى أول أغسطس ١٩٩٠.

وهكذا يدخل العرب القرن الواحد والعشرين منهكين من ميراث القومية العربية وبعيدين عن أى يقين بشأن مستقبل نظامهم الاقليمى والعمل المشترك بينهم.

أولاً: الميراث القومى كمصدر لنزعات انقلابية :

قبل أن يسدل الستار على القرن العشرين ، كانت القومية العربية قد لفظت أنفاسها سواء كحركات سياسية أو كايديولوجيا ، بعد أن تصدرت المسرح السياسى العربى خلال خمسينات وستينات القرن ، وبقيت تحاول اثبات بقية من وجود فى السبعينات والثمانينات ، فما أن حل عقد التسعينات الا وكان احد انظمة الحكم التى تنتسب اليها قد طعنها الطعنة الأخيرة فى منطقة الخليج. ونقصد هنا القومية كايديولوجيا ومذهب سياسى مغلق لا العروبة كثقافة وهوية ومشاعر. فقد حاولت الايديولوجيا القومية استغلال العروبة لتحقيق مآرب سياسية سلطوية. وليست المسافة بين الحركات القومية العربية والعروبة الا أبعد من المسافة بين حركات الاسلام السياسى والدين الاسلامى. ولكن بينما تقر أهم الحركات الاسلامية السياسية بأنها ليست هى الاسلام، تزعم الحركات القومية العربية عادة أنها والعروبة صنوان لايفترقان ، فى حين ان بالامكان أن يكون ليبرالى أو إسلامى او يسارى عربى مثلا اكثر حرصا على العروبة وخدمة لها من بعض القوميين.

وما نعالجه هنا هو ايديولوجيا وحركات القومية العربية التى إنحسرت ، ولكن لعبت دوراً كبيراً فى اضعاف العالم العربى وتحويله الى ما يجوز اعتباره "رجل الشرق الاوسط المريض" مقارنة باسرائيل وحتى ايران وتركيا رغم كل ماتواجهانه من مشاكل وصعوبات وأزمات (راجع الفصل القادم الخاص

بالعرب والتفاعلات الاقليمية فى هذا التقرير).

والقول بموت القومية العربية متفق عليه ، بخلاف الحكم على ما فعلته فى العرب فهو أمر خلافى بطبيعة الحال. ومن الضرورى أن يرفضه أنصارها الذين لا يستطيعون رغم ذلك إنكار أن أهم كارثتين عربيتين فى هذا القرن كانتا من صنع نظم حكم قومية عربية ، وهما كارثة ١٩٦٧ وكارثة ٩٠-١٩٩١ .

أما أن موت القومية العربية متفق عليه ، فليس أدل عليه من اعتراف أحد أبرز رجالها فكرا وعملا وهو قسطنطين زريق الذى يصعب على أى قومى عربى أن يزايد عليه. وقد سجل زريق حكمه على القومية العربية فى كتاب مهم صدر فى العام ١٩٩٨ عن أهم مؤسسة بحثية قومية معاصرة وهى مركز دراسات الوحدة العربية. والكتاب هو "ما العمل" الصادر فى العام ١٩٩٨. فكان زريق شجاعاً كعادته عندما كتب : (على شخصياً أن اعترف انى كنت فى الماضى اتكلم واكتب عن الأمة العربية ، فاذا أنا الآن اتجنب هذه التسمية لبعدها عن الواقع المعيش).

وأما أن القومية العربية تتحمل مسئولية كبرى ، بل مسئولية أولى، عن التدهور الذى آل اليه النظام الاقليمى العربى فى نهاية القرن العشرين، فهذا يرتبط بالاساس اللاديمقراطى، بل المعادى للديمقراطية، الذى قامت عليه.

فلم تكن المشكلة فى أنها صارت العربة فى أيدى عسكر سوريا والعراق بعد أن تبناها النظام الناصرى فى مصر. فالمشكلة هى أن النزعة الواحدية الرافضة للتعددية والمؤدية الى مصادرة الديمقراطية هى نزعة كامنة فيها مثلها مثل الايديولوجيات الجماعية التى تعطى الأولوية للجماعة عن الفرد ولاتضع اعتباراً بالتالى للكرامة الإنسانية ولا لحرية الانسان.

ان محور الارتكاز فى أى نزعة قومية متشددة - عربية أو غير عربية - هو الوطن- الأمة - القوم - الشعب كمفهوم متعال على البشر ولامكان فيه للانسان الفرد. فهذا المفهوم عند القوميين ليس مفهوما قانونيا حقوقيا سياسيا مرتبطا بالمواطن، ولكنه مفهوم مطلق لايستدل عليه مما فى داخله من تنوع وتعدد ، وانما مما يضفى عليه من وحدة مصنوعة وتلاحم مفروض يجعله كلا واحدا قابلا على الدوام لأن ينصهر فى قائد زعيم بطل مهيب. وعندئذ لا يكون الحاكم مفوضا من الأغلبية لفترة محددة يخضع خلالها لرقابة ومساءلة ومحاسبة بالمفهوم الليبرالى، أو مسئولا بين يدى الله والناس وأجير لهم وعامل لديهم ملتزم بمشاورتهم واحترام ارادتهم كما فى جانب من المفهوم الاسلامى.

فالحاكم وفقا للنزعة القومية ، هو رمز الأمة الذى يجسد ارادتها الكلية وسيادتها المطلقة غير القابلة للتجزئة على نحو تنتفى معه امكانات أى معارضة له باعتبار هذه المعارضة مؤدية الى تفتيت السيادة الكلية التى لا تنقسم ولا يشارك الحاكم احد فى التعبير عنها. ومن ثم فهو لايستمد شرعيته من الناس، وانما من قدرته اللانهائية على تحقيق أهداف الأمة ولو قادها الى خراب. فتخرج المظاهرات اصراراً على بقائه بعد هزيمة كاسحة يُصار الى تقليل مغزاها واعتبارها خسارة عابرة لمعركة فى حرب ممتدة ، أو تزيف له الوقائع لتصير هزيمته نصرا فى "أم المعارك".

لقد وعدت القومية العربية بالنصر والغار على أعداء الامة والمتآمرين عليها. فكانت النتيجة هى تمكين هؤلاء الأعداء ودعم نفوذهم. ووعدت القومية العربية بتحرير فلسطين، فكانت النتيجة هى اضاعة مابقى من فلسطين اضافة الى أراض عربية أخرى، فضلاً عن اتاحة الفرصة لاسرائيل كى تتحول من كيان صغير ضئيل الى دولة قوية ليس فقط عسكريا ولكن ايضا اقتصاديا وتكنولوجياً.

ولايرجع ذلك الى مصادفة تاريخية ، ولا الى تآمر قوى الاستعمار والامبريالية ودعمها لما اسمته القومية العربية "العصابات الصهيونية". وانما يعود ذلك الى أن الأنظمة القومية - التى سحقت الشعوب العربية وبددت الطاقات فى حروب باردة وساخنة مع "الاشقاء" - هى التى هزمت الأمة بدلا من أن تقودها الى النصر.

وهذه نتيجة طبيعية لاهدار حرية الانسان التى هى الشرط الاول لبناء القوة. فلا أمة قوية اذا كان الانسان فيها مقهورا مستعبداً واذا كانت السلطة

الغاشمة تتسلط عليه وتتوحش الى حد يفقد معه الشعور بالانتماء الوطنى والقومى. فالمواطنون الاحرار هم الذين يصنعون أمة قوية، وليس الرعايا الذين يعيشون تحت إمرة جلادين قساة غلاظ القلوب قادوا العرب الى الموقع الهامشى الضعيف العاجز فى عالم اليوم على النحو الذى سبق أن اوضحناه فى الفصل السابق من هذا التقرير (راجع العرب والتفاعلات الدولية).

أما وقد صار هذا هو الوضع العربى، فقد كان طبيعياً أن تتحسر ايديولوجية القومية العربية، وخصوصا مع عجز من بقى من انصارها القليليين عن تحديثها، بل وميل بعضهم الى التخندق مما أدى الى الوقوع فى هاوية توجهات انقلابية ، وعنصرية اكثر حدة ووضوحاً.

فقد كشف الانقلاب العسكرى الذى حدث فى باكستان فى اكتوبر ١٩٩٩ عن هذا الميل الانقلابى لدى قطاع من القوميين العرب وكذلك الاسلاميين التابعين لتهجم الذين لم يكتفوا برفض استهجان الانقلابات العسكرية ، وانما ذهبوا الى التمييز بين انقلابات تقدمية وأخرى رجعية ، تماماً كما لو كنا فى الخمسينات والستينات.

بل وكتب أحدهم (عبدالبارى عطوان) افتتاحية فى صحيفة يرأس تحريرها (القدس العربى ١٤ اكتوبر) تحت عنوان "مطلوب انقلاب عربى" دافع فيه عن الانقلاب العسكرى فى باكستان بدعوى أن (الجيش فى باكستان هو المؤسسة الوطنية الوحيدة الثابتة بينما كل المؤسسات الأخرى متحركة وهامشية ومصطنعة). ولم يكتف بأن يقيم مشابهة بين باكستان ودول عربية رئيسية من هذه الزاوية، وانما دعا صراحة الى انقلاب عسكرى فى إحدى (دول المركز العربية)، بل وتمنى ذلك: (نتمنى انقلابا وطنيا واحدا فى دول المركز العربية).

وبالرغم من أنه حاول تخفيف الصدمة التى قد تصيب بعض قرائه مشيرا الى ان امنيته هذه ليست الا من فرط اليأس، الا انه لم ينجح فى اخفاء حقيقة وجود استعداد قوى لدى قطاع يعتد به من القوميين العرب الى التغيير الانقلابى المغامر الذى دفع العالم العربى ثمنا فادحا له منذ بداية الخمسينات.

فالديمقراطية ليست قضية جوهرية لديهم لأن مرجعيتهم لامكان فيها لحرية الانسان كما سبقت الاشارة. ولذلك يسهل عليهم أن يعملوا لدعم نظام حكم متوحش أجرم فى حق الامة العربية كلها مثل نظام صدام حسين لمجرد أنه مازال يطنطن بشعارات معادية للغرب.

ولأن اهتمامهم بالديمقراطية ليس الا شكليا وتكتيكياً فهم لا يعرفون أن النظام الديمقراطى والانقلاب العسكرى لم يكونا ضدين فى أى وقت كما هما الآن على أعتاب القرن الواحد والعشرين.

وحاول بعضهم تبرير الانقلاب الباكستانى، وكأنهم يتمنون مثله فى عالمنا العربى، بفشل الديمقراطية وعجزها وكساحها، مما يجعل التدخل العسكرى هو العنصر الحاسم فى المجتمعات البعيدة عن الممارسة الديمقراطية الحقيقية والأصيلة. وهذا المبرر هو امتداد للفكرة الاساسية التى مازالت تستخدم للدفاع عن الانقلابات العسكرية العربية منذ الخمسينات ، وهى أن فشل الديمقراطية او تباطؤها فى تحقيق أهداف المجتمع يفرض تدخل الجيش، دون تحديد معايير موضوعية لهذا الفشل أو للمدى الذى يبلغه ويجعل التدخل العسكرى محتوماً. ففى غياب هذه المعايير، يصبح الحكم بالفشل موضع خلاف لا يحسمه الا مزاج صاحب "البيان رقم ١" . فقد رأينا دولا ديمقراطية فى الغرب واجهت ازمات كبرى وسجل النظام الديمقراطى فيها فشلا ذريعا، ولكنها لم تحل المشكلة بانقلاب عسكرى وانما بتأكيد الممارسة الديمقراطية حتى مع تغيير بعض قواعدها من نوع الانتقال من نظام برلمانى الى آخر رئاسى كما حدث فى فرنسا مثلاً عندما تفاقم عدم الاستقرار فى جمهوريتها الرابعة عقب الحرب العالمية الثانية.

وحاول آخرون تبرير الانقلاب الباكستانى بأنه جاء رد فعل لتنازلات قدمها رئيس الوزراء المخلوع نواز شريف للولايات المتحدة، مؤكدين بذلك ما سبق أن ناقشناه فى الفصل السابق من هذا التقرير (العرب والتفاعلات الدولية) عن نمط التفكير البائس الذى يختار بشكل آلى فى الموقع المضاد لأمريكا أيا كان هذا الموقع حتى اذا كان مضاداً لمصالحنا أو قيمنا أو أهدافنا.

فقد حدد هؤلاء موقفهم – ميكانيكيا – بناء على رد الفعل الذى صدر عن وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت عندما اكدت اصرار بلادها على عودة الديمقراطية الى باكستان ولو حتى بفرض عقوبات اقتصادية على الحكم الانقلابى. وهب بعضهم يهاجم أولبرايت على اساس أن الولايات المتحدة ترحب بالانقلابات العسكرية التى تخدم مصالحها ولا تذرف دمعة واحدة على الديمقراطية الا عندما يكون الانقلاب مهدداً لهذه المصالح.

وخلصوا من ذلك الى استنتاج – ميكانيكى أيضا – هو أن الانقلاب الباكستانى يهدد المصالح الأمريكية. وقرأنا وسمعنا فى تبرير ذلك أن هذا الانقلاب يقوض الطبقة السياسية الفاسدة المفسدة التى حققت لواشنطن كل ما تريده فى المنطقة بدءا من اخراج القوات السوفيتية من افغانستان ، مرورا بخوض حروبها فى الصومال والكويت ، وانتهاء بتصفية ظاهرة "الأفغان العرب" والخضوع للضغوط الامريكية وسحب القوات الباكستانية من كشمير بطريقة مهينة والتحول الى شرطى للقوة الأعظم فى شبه القارة الهندية. وخلصوا من هذا كله الى توقع أن الانقلاب سيضع حداً لتبعية باكستان للولايات المتحدة

ولأن العرض بمرض العداء المطلق للغرب ، على هذا النحو ، لا يستخلصون أى دروس من تجاربهم والا لما بقوا مرضى ، فقد كرروا فى موقفهم من انقلاب باكستان ماسبق أن انزفوه فى رد فعلهم على أزمة كوسوفا.

ولكن بدت ازمتهم بشأن انقلاب باكستان اكثر حدة ، فضلاً عن ظهورها بشكل أسرع. فلم تمض ايام قليلة على وقوع الانقلاب حتى كان قائده قد بدأ فى مغازلة واشنطن التى تراجعت على الفور عن انتقادها للإنقلاب وسعت الى التفاهم مع الحكم العسكرى ورحبت بالوعود التى قطعها قائد الانقلاب بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية والحد من التصعيد العسكرى مع الهند.

فلم يمر يومان على الانقلاب حتى كان الموقف الامريكى تحول فى اتجاه التعامل مع النظام العسكرى الجديد ، مع ادعاء الاستمرار فى الضغط عليه من اجل إعادة الديمقراطية. والمغزى الأهم لهذا التحول هو انه يناقض الافتراض الذى انطلق منه بعض القوميين والاسلاميين فى تأييدهم للانقلاب ، وهو أنه سيهدد المصالح الامريكية. فقد اقترن التحول فى الموقف الامريكى بإعلان قائد الإنقلاب سياسة أكثر مرونة من تلك التى انتهجها رئيس الحكومة المخلوع نواز شريف ، الأمر الذى اثار ارتياح واشنطن وسفيرها لدى اسلام أباد وليام ميلام الذى قال عن الجنرال مشرف ما يشبه "قصيدة اشادة " بعد الخطوات التى اتخذها لتهدئة الوضع على الحدود مع الهند والتى وصلت الى حد القيام بانسحاب أحادى الجانب.

ولكن الأفدح عن هذا التوجه الانقلابى الاكثر وضوحا من أى وقت مضى منذ عقد السبعينات هو الكشف عن نزعة عنصرية صريحة كان كثير من القوميين العرب يسعون الى مقاومتها، بينما كان العنصريون منهم حريصين على إخفائها.

فأى نزعة قومية تنطوى على تعصب بدرجة من الدرجات. وتزداد درجة التعصب كلما تطرفت النزعة القومية أو تشددت لتكتسب طابعا عنصريا يقصد به الاعتقاد فى أن العنصر الذى تنتمى اليه افضل وأسمى من غيره.

وكان للاسلام فضل كبير فى كبح التعصب القومى العربى والحيلولة دون تحوله الى عنصرية بغيضة فى كثير من الأحيان بالرغم من الطابع العلمانى وشبه العلمانى الغالب على حركة القومية العربية أو حركاتها. غير أن هذا الطابع ترك مجالا يمكن أن تنمو فيه النزعة العنصرية، لدى قطاع من أنصار القومية العربية بدرجة أو بأخرى. ومع ذلك فقد بقى هذا المجال ضيقاً، خصوصا وأن الهزائم التى تسببت فيها القومية العربية أدت الى تراجع فى الشعور بالفخر القومى بل والى احساس بالهوان والمذلة فى بعض الأحيان.

ولكن هذا الإحساس السئ يؤدى فى ظروف معينة الى نوع من العنصرية البغيضة تعويضاً عنه. والأرجح أن هذا هو ما يفسر مابدا من مظاهر لهذه العنصرية لدى قطاع من القوميين العرب كان ابرزها خلال العام ١٩٩٩ زعم مسئولين ومثقفين بعثيين عراقيين أن صلاح الدين الايوبى كان عربيا

ولم يكن كردياً.

فقد وقف نائب رئيس مجلس قيادة الثورة العراقى عزة ابراهيم امام مؤتمر عقد فى بغداد فى آخر سبتمبر عن (صلاح الدين الايوبى وقضية القدس) وزعم أن صلاح الدين كان عربيا يعود نسبه الى قبيلة عربية "استكردت" وأيده فى ذلك آخرون فى حضور بعض انصار النظام العراقى من القوميين العرب من بلاد مختلفة.

ولم يجد هذا التزوير العنصرى للتاريخ من يصححه من بين الحاضرين، ولا من يقول للمزيفين أن قبيلة صلاح الدين تدعى "شيركوه" وهى كلمة كردية تعنى الأسد ولايوجد أى تأويل لها فى اللغة العربية على أى نحو. كما لم يجدوا من ينصحهم بأن يكفوا عن التخريب وأنه من الخير لهم محاولة اصلاح ما أفسدوه فى العراق التى يعيش شعبها إحدى أعظم مآسى العرب والمسلمين منذ سقوط بغداد فى يد المغول قبل نحو سبعة قرون ونصف. ولم يسألهم احد ما فائدة هذا التزييف لأصل زعيم اسلامى نذر حياته دفاعاً عن الامة الاسلامية بعيداً عن أى نزعات قومية لم يكن لها مكان فى ذلك الوقت.

ولايمكن فهم مثل هذا التزييف الا فى ضوء الميراث السلبى شديد الوطأة لايديولوجيا القومية العربية ، والذى مازالت تداعياته مؤثرة على مسار النظام الاقليمى العربى.

ثانيا : الانجاز العربى الأهم بعيد عن أهداف الايديولوجيا القومية :

بدأت الدول العربية الحديثة في الوجود بشكل تدريجي منذ عشرينيات هذا القرن، عندما تكونت دولة العراق وإمارة شرق الأردن عام ١٩٢١، وعندما حصلت مصر على استقلال مشروط بما ورد في تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢، وبجانب هذه الدول الثلاث كانت هناك السعودية التي نتجت عن استكمال توحيد شبه الجزيرة العربية عام ١٩٣٢، بالإضافة إلى اليمن الذي لم يخضع للسيطرة الأجنبية، العثمانية أوالأوربية، فظل محتفظا ليس فقط بالاستقلال وإنما أيضا بالعزلة والبدائية التي كانت تجعل من الصعب الحديث عنه باعتباره دولة حديثة في ذلك الوقت.

انشغلت مجموعة الدول العربية حديثة التكوين بقضايا بناء الدولة وتحديث المجتمع للارتفاع به إلى مستوى ملائم لكي يكون قاعدة تأييد وقوة مناسبة لدولة حديثة. وبالنظر إلى مستوى التطور الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي تمتعت به هذه الدول والمجتمعات في تلك المرحلة فإن هذه العملية قد استغرقت عدة عقود، بل ويمكن القول أنها مازالت مستمرة حتى الآن.

وبينما كانت الدول العربية منشغلة بهذه المهمة، قامت في نفس الوقت بتأسيس جامعة الدول العربية لكي تكون منظمة إقليمية يجري من خلالها التنسيق بين الدول العربية ورعاية مصالحها المشتركة. أي أنه أصبح على الدول العربية بتأسيس الجامعة أن تقوم بمهمتين في وقت واحد: استكمال عملية بناء الدولة الحديثة وإنشاء نظام إقليمي للتعاون في إطار صيغة مؤسسية معينة هي صيغة جامعة الدول العربية. ولم يكن أغلب القادة العرب الذين قادوا هذه العملية يشعرون بأن ثمة تناقضاً بين العمليتين الجاريتين في نفس الوقت. وكان من الممكن أن يكون الحال فعلا كذلك، لولا أن العلاقة بين العمليتين قد تعقدت لأسباب أهمها الجاذبية العاطفية التى تمتعت بها ايديولوجيا القومية العربية على نحو مفارق للواقع، والسمات المميزة لكل من الدول العربية الناشئة وللإطار الإقليمي المؤسسي الذي تم بناؤه ولآليات العلاقة بين الدول والمجتمعات العربية، بحيث يمكن القول أن العمليتين قد تولتا تعطيل بعضهما البعض بشكل أثر على إمكانية تحقيق الأهداف المتعلقة بكليهما. ويمكن فهم العلاقة المعقدة التي نشأت بين العمليتين بدراسة السمات المميزة للنظام الإقليمي العربي على النحوالتالي:

١- يتكون النظام الإقليم العربي من عدد من الدول المستقلة ذات السيادة والتي ينطبق عليها تعريف الدولة كما يعرفها القانون الدولي، والتي تتمتع، من ثم، بحق التصرف بالطريقة التي تراها مناسبة لتحقيق مصالحها، غير مقيدة في ذلك سوى

بالقواعد المرنة، وربما الهشة، التي يحددها القانون الدولي.

٢- تشترك الشعوب العربية، أوأغلب الأفراد المنتمين لها، في بعض السمات الثقافية المهمة. ويشمل ذلك اللغة العربية، والتراث الأدبي والفكري، والقيم المستمدة أساسا من الدين الإسلامي.

٣- هيمنت على الحياة الفكرية والسياسية في المنطقة العربية إيديولوجيا ذات طبيعة عابرة للحدود والأقطار أو"عبر الدولة" كما يحب البعض أن يسميها. وفسرت هذه الايديولوجيا المشتركات الثقافية بين شعوب المنطقة، باعتبارها مساوية للهوية الواحدة، ومن ثم فإنها كانت أساسا للمطالبة بالتوحد السياسي، أوعلى الأقل بالتناغم والتنسيق السياسي، بين الدول المكونة للنظام الإقليمي العربي.

٤- تم تأسيس مؤسسة إقليمية جامعة -جامعة الدول العربية- منذ فترة مبكرة، حتى أن وجود النظام العربي ذاته يؤرخ له بتأسيس هذه المنظمة الإقليمية. وبالتالي فإنه على عكس المنظمات الإقليمية الأخرى التي ارتبط إنشاؤها عادة بنضج العلاقات النظامية بين أطرافها، بمعنى اكتساب العلاقات بين أطرافها لبعض الخصائص والأنماط المستقرة، وبوصول علاقات التعاون فيما بينها إلى درجة متقدمة تتطلب مأسستها في شكل منظمة إقليمية، فإن جامعة الدول العربية قد تأسست لتعكس عمق الروابط الثقافية والتاريخية بين الشعوب العربية من ناحية، وطموح الدول العربية لتطوير هذه الروابط من ناحية أخرى. وبعبارة أخرى فإن مؤسسي الجامعة العربية راهنوا على إمكانية تطوير العلاقات المستقبلية فيما بينهم عبر إنشاء المنظمة الإقليمية، وليس على حاجتهم الفعلية للمنظمة الإقليمية بعد أن عجزت الأطر القائمة وقتها عن استيعاب وتطوير هذه العلاقات.

وقد تباينت اتجاهات الدول العربية تجاه مفهوم الجامعة العربية بدرجة كبيرة. فبينما كان العراق يطالب بمنظمة إقليمية يكون لها من السلطات ما يجب سلطة الدول الأعضاء، بحيث يكون من الممكن لها أن تتحول إلى مؤسسة إدارة الدولة العربية الموحدة في المستقبل، فإن السعودية تخوفت من أن يكون إنشاء الجامعة تهديدا لمصالحها ولوجودها، مما جعلها تتحفظ على المشاركة في الاجتماعات وفي التوقيع على ميثاق الجامعة في المرحلة الأولى من عملية التأسيس. أما لبنان ومصر فقد طالبتا بإنشاء مؤسسة إقليمية تقوم على احترام سيادة الدول الأعضاء. وتصرفت سوريا واليمن بشكل بدا فيه قدر من التناقض والتردد. وقد استقر الأمر في النهاية على الأخذ بالمقترح المصري-اللبناني الذي حافظ للدول أعضاء الجامعة على سيادتها، فجعل منها منظمة إقليمية تقليدية ترتبط قراراتها بشكل كامل بإرادة الدول الأعضاء ذات السيادة، والتي لم تقبل بالتخلي عن أي جزء من سيادتها لهذه المنظمة الإقليمية.

ومع هذا فإن الجامعة العربية ظلت لها خصوصيتها المميزة بين المنظمات الإقليمية المختلفة. فبينما تقوم المنظمات الإقليمية على أساس المعيار الجغرافي، أي معيار الانتماء لإقليم جغرافي معين، فإن الصفة العربية بمعنى الهوية والثقافة قد غلبت على طبيعة الجامعة العربية، بحيث أصبح معيار الأهلية لعضوية الجامعة ليس الوقوع في إقليم محدد وإنما أن تكون الصفة الغالبة على سكان البلد المعين هي كونهم عربا. وبينما لم يؤد هذا المعيار إلى تشتت النطاق الجغرافي للجامعة بسبب التجاور بين كل البلاد العربية، فإن هذا المعيار لم يسمح بانضمام دولة أخرى تنتمي لنفس الإقليم الجغرافي الذي تقع فيه الدول العربية وإن خالفتها في الثقافة والهوية.

٥- تبنت بعض الدول أعضاء النظام العربي في الخمسينات والستينات أهدافا طموحة بشأن التنسيق فيما بينها، وصولا إلى الوحدة السياسية، وقد زاد من أثر هذه السياسة الوحدوية تبنيها من جانب دول عربية أساسية مثل مصر والعراق وسوريا، الأمر الذي أثار مخاوف عميقة لدى النخب الحاكمة في دول عربية أخرى اعتبرت هذا النوع من السياسات الوحدوية تهديدا لها.

ومع أن السياسات الوحدوية قد تعرضت لمعارضة شديدة من جانب أغلب الدول العربية، كما أن النخب والجماعات السياسية التي رفعت لواء

القومية العربية والوحدة لم تظهر القدر نفسه من الجدية والحماس عندما كان عليها أن تحول خطابها القومي إلى سياسات متماسكة ومنسجمة تحقق الصالح العربي العام، بالرغم من كل ذلك فإن القومية العربية في طبعتها الراديكالية الوحدوية قد تحولت إلى العقيدة الضمنية للنظام الإقليمي العربي، بحيث أصبحت تمثل معيار الصواب والخطأ في تقييم سياسات الدول والمؤسسات العربية، وأصبحت تمثل المصدر الأساسي للشرعية في إطار السياسات العربية.

٦- غير أن الاثر الذى ترتب على ذلك كان معاكساً الى حد كبير ، فقد فشلت الدول العربية في الاقتراب بأي قدر مقبول من النموذج المثالي للوحدة أوالتنسيق السياسي الذي تم تبنيه عادة باعتباره هدفا أساسيا للدول العربية المختلفة. فبرغم الاتفاقات العربية العديدة التي شملت -تقريبا- كافة المجالات الممكنة للعمل المشترك، فإن سجل الدول العربية من العمل المشترك ظل متواضعا بكافة المقاييس، الأمر الذي يمكن اعتباره - حتى الآن - سمة مميزة للعلاقات العربية-العربية. ويرتبط هذا بوجود فجوة واسعة بين السياسات والأهداف المعلنة للدول العربية في المجال العربي من ناحية والسلوك السياسي الفعلي لنفس هذه هذه الدول تجاه التزاماتها العربية. بحيث بات عدم الالتزام هوالاحتمال الأرجح عند توقيع أي اتفاق جديد للتعاون بين الدول العربية.

٧- غلبة السلوك الصراعي على العلاقات بين الدول العربية. وبينما قد يحتج البعض بأن علاقات التعاون العربي قوية ومستمرة في مجالات كثيرة ثقافية واقتصادية وغيرها، فإننا نزعم أن وزن الصراعات العربية وأثرها على النظام العربي - حتى وإن كانت التفاعلات الصراعية أقل من حيث العدد من التفاعلات التعاونية- يفوق بكثير أثر المظاهر التعاونية في سلوك الدول العربية تجاه بعضها، خاصة وأنه لا تجري متابعة السلوك التعاوني أوالالتزام به في أغلب الأحيان.

لقد كانت قضايا الوحدة العربية والعمل العربي المشترك عادة هي الموضوع الذي شغل أكثر من غيره اهتمام الجماعات والزعامات السياسية في العالم العربي. ومع هذا فإن رصيد العرب في هذا المجال لا يدعوسوى للرثاء، بل إن هذه الدعوات للوحدة والتنسيق العربي نفسها كانت عادة أحد المصادر الهامة للنزاع في العالم العربي، سواء بين الأنظمة المحسوبة على التيار القومى، أوبينها وبين الدول التي قاومت هذا الاتجاه. واستمرارا لنفس النمط فإن قضية الصراع العربي-الإسرائيلي، والتي تم التعامل معها لوقت طويل تحت شعار تحرير فلسطين، كانت بلا منازع هي أكثر القضايا ظهورا على جدول أعمال الاجتماعات والبيانات والمقررات العربية، ومع ذلك فإن إنجاز الدول العربية في مجال الصراع مع إسرائيل لم يكن سوى سلسلة طويلة من الإخفاقات لم يقطعها سوى انتصار أكتوبر.

بالمقابل فإن أهم الإنجازات العربية على الإطلاق خلال هذا القرن، تركزت في مجال إنشاء وتدعيم قواعد الدولة الوطنية الحديثة، التي اعتاد الفكر القومي الراديكالي على تسميتها بالدولة القطرية، وعلى اعتبارها كيانا ناقص الشرعية صنعه الاستعمار ومصيره إلى زوال. ومن الملفت للنظر أن الدولة القطرية والهويات الوطنية المرتبطة بها، والتي لم تحظ سوى باهتمام محدود، غلب عليه الطابع السلبي، من جانب الفكر القومي العربي كانت هي نفسها أهم الإنجازات العربية في القرن العشرين، الأمر الذي قد يشير إلى أن الطبقة السياسية العربية كانت تركز جل اهتمامها ومواردها على القضية أوالقضايا التي لا تتباحث فيها كثيرا مع شركائها من الدول العربية الأخرى، بما قد يعني أن الأجندة الرسمية للعمل العربي المشترك كانت في أغلب الوقت أجندة مصطنعة لا تعبر عن الاهتمامات الحقيقية للدول العربية.

إن التناقض بين الفعل والقول، وبين الأجندة الرسمية وتلك الفعلية في المجال العربي، يشير إلى ما يمكن اعتباره مستويين ومجالين للسياسات العربية: مجال النطاق العربي العام، ومجال الدولة الوطنية، وقد عبر الفكر القومي عن هذه الثنائية في تناوله لإشكالية العلاقة بين القومي والقطري. غير أن إدراك وجود هذه الإشكالية لم يعصم الفكر القومي العربي من معالجتها بشكل خاطئ. وربما يرجع ذلك

إلى أن التحيزات الإيديولوجية للفكر القومي العربي لم تتح له الفرصة لإدراك قوة جذور الدّولة الوطنية، وبالتالي فإنها لم تمكنه من إدراك طبيعة العمليات السياسية في الواقع العربي.

أهم ما يميز الإطار الاستراتيجي-السياسي الذي تدور العلاقات العربية فيه هوأنه علاقات بين دول. ويتيح فهم المغزى العميق لهذه المسألة التي تبدوبديهية الفرصة لتفسير مسيرة تطور النظام الإقليمي العربي. ومع أن أغلب الدول العربية حديث النشأة وموسوم بالاصطناعية، إلا أن نجاحها في الاستمرار لعدة عقود في مواجهة التحديات التي هددت بقاءها قد أكسبها شرعية، حتى ولوكانت شرعية الأمر الواقع على الأقل. وتحدد هذه الخصيصة الإطار الأوسع لقائمة أهداف السياسة الخارجية للدول العربية. فالهدف الأهم للدولة -أي دولة- هوالبقاء، أي حماية أمنها ومصالحها ضد التهديدات. أما وسيلة الدولة لتحقيق البقاء، فهوتعظيم المصلحة، أوبعبارة أخرى زيادة قوتها، بحيث أن كل زيادة في قوة الدولة تمثل إضافة وتعظيما لمصلحتها. ولأن القوة هي مسألة نسبية لابد أن تقاس في مواجهة دولة أودول أخرى، بمعنى أنه لا يمكن الحكم على مدى قوة دولة ما إلا بمقارنتها بدول أخرى، فإن ضعف دولة أودول أخرى يكون له نفس أثر زيادة قوة الدولة نفسها.

ويضع هذا التعيين لمركزية القوة العلاقات بين الدول في إطار تنافسي-صراعي، الأمر الذي يجعل من التنافس بين الدول هوالأمر الأكثر طبيعية في العلاقات بينها، وبحيث يصبح التعاون هوالسلوك الاستثنائي وتكون زيادة فرص التعاون بين الدول مرهونة بتوافر بيئة سياسية خاصة، وببذل جهد كبير ومحدد في هذا الاتجاه، على مستوى أعلى ومن نوعية مختلفة تماما من مجرد الدعاية والخطب الحماسية الداعية إلى التعاون والوحدة. فالطبيعة التعاونية المميزة للعلاقات بين الدول في أوربا، وخاصة في أوربا الغربية، لم تصل إلى هذا المستوى إلا بعد ثلاثة قرون من تكون الدولة الحديثة فيها، وبعد سلسلة طويلة من الحروب المدمرة كان آخرها الحربية العالميتين الأولى والثانية. بعبارة أخرى فإن المرحلة الراهنة من العلاقات التعاونية بين الدول الأوربية منظورا إليها من زاوية عمرها الزمني مازالت تمثل نسبة صغيرة من التاريخ الطويل للعلاقات بين الدول الأوربية الذي غلبت عليه الطبيعة الصراعية.

فالطبيعة التنافسية للعلاقات بين الدول تجعل من تحدي البقاء -أوالتحدي الأمني- هوالتحدي الرئيسي الذي يواجه كل دولة. وتنتج أولوية هذا التحدي/الهدف من طبيعة مجتمع الدول الذي لا توجد فيه حتى الآن حكومة مركزية تتولى تشريع القانون وإعماله باستخدام الوسائل اللازمة لذلك، بما في ذلك استخدام القوة إذا لزم الأمر. وهذا هوالفارق الرئيسي بين المجتمع الدولي والمجتمع الوطني الذي يعيش في ظل دولة ما تتولى توفير الحماية والأمن وصيانة الحقوق طبقا للقانون، بما لا يجعل لتحقيق الأمن سوى أولوية متأخرة على قائمة اهتمامات المواطن في أي مجتمع، ليس بسبب عدم أهمية هذا الهدف ولكن لأن الدولة تتولى نيابة عن المواطن تحقيق الجانب الأهم منه.

وفي ظل غياب حكومة فوق الدول فإن كل دولة تجد نفسها في موقف الاضطرار للاعتماد على نفسها في حماية أمنها وتحقيق بقائها، وذلك عن طريق تعظيم قوتها، بالمعنى الشامل للكلمة. فإذا لم يكن ذلك كافيا فإنها تلجأ إلى عقد التحالفات التي تضمن لها تحقيق نفس الهدف. ويمكن لهذه الطريقة في النظر إلى الأمور أن تفسر ظاهرتين: الأولى هي نظرة الشك والتخوف والحذر التي ميزت -تقليديا- العلاقات بين الدول، أما الثانية فهي سيولة التحالفات الدولية وتغيرها الدائم الذي يستهدف تحقيق التوازن بين التحالفات الدولية المختلفة، وبما يضمن الحفاظ على الأمر الواقع وخاصة صيانة بقاء الدول القائمة.

بهذا المعنى، فإن الدول الأخرى بالنسبة إلى دولة ما تمثل مصدرا محتملا للتهديد. يستوي في ذلك أن تشترك هذه الدول مع الدولة المعينة في امتلاك تراثا ثقافيا مشتركا أم لا. وبالتالي فإن المنطق الذي ينبني عليه نظام الدول ذات السيادة لا يعترف بخصوصية العلاقات بين الدول التي تشترك في تراث ثقافي واحد، ومن ثم فإنه لا يعترف بخصوصية العلاقات

بين الدول التي تشترك في هوية قومية واحدة. وبالتالي فإنه بالنسبة لمنطق الدولة ذات السيادة والنظام الدولي المترتب على ظهورها فإن التحدي الأكبر يتمثل في القوى -سواء الدول أوغيرها- المراجعة التي تسعى لإعادة تشكيل النظم الإقليمية والدولية بطريقة تمثل تحديا للدول ذات السيادة القائمة بالفعل.

ولا تختلف الدول العربية في ذلك عن غيرها من الدول. فالأثر الأول والأهم الذي تركه النظام الدولي على مجموعة الدول العربية هومد نطاق منطق الدولة-الأمة، الذي يعتبر المنطق الأساسي والأكثر جوهرية للنظام الدولي، إلى المجتمعات العربية. ولأن النظام الدولي حتى أوائل هذا القرن كان هوالنظام الإقليمي الأوربي بالأساس، والذي تم اعتباره مرادفا للنظام الدولي بسبب المكانة المتميزة والمتفوقة التي تمتعت بها القوى الأوربية على الصعيد العالمي، فإنه يمكن القول أن أوربا قد خلقت النظام الإقليمي العربي بمعنيين، الأول هوإنشاء الدول العربية وتعيين حدودها بما يتوافق مع مصالح الدول الأوربية، أما المعنى الثاني فهوتأسيس كيانات سياسية على شاكلة الدول الأوربية، بحيث أن مجموع هذه الكيانات/الدول وتفاعلاتها فيما بينها كونت النظام الإقليمي العربي.

وبالتالي فإنه كان من الطبيعي أن يجري بين الدول العربية من أنماط التفاعلات والعلاقات ما يجري بين الدول التي كان لها سبق التطور في هذا المجال. وبالتالي أيضا فإن الصراع بين الدول العربية وعدم قدرتها -وليس عدم رغبتها- على التعاون ذى الطابع الاستراتيجي هو ظاهرة تنسجم مع طبيعة العلاقات بين الدول، لأنه كلما وجدت دولة كانت لها مصالحها التي تتأسس على قاعدة مادية واجتماعية وليس على التعريفات المستمدة من التحيزات الإيديولوجية.

ومن السهل ملاحظة أن منطق العلاقات الدولية يغلب عليه الطابع المحافظ بسبب ارتكازه إلى صيانة الأمر الواقع المتمثل في حماية بقاء الدول القائمة وصيانة أمنها. ويزيد هذا الميل المحافظ لدى الدول الجديدة لأسباب عديدة أهمها حداثة هذه الدول وعدم رسوخها وضعف شرعيتها وحرصها المبالغ فيه على سيادتها واستقلالها اللذين لم تحصل عليهما سوى حديثا، الأمر الذي يمكن ملاحظته بوضوح في حالة الدول العربية، وهي الظاهرة التي يمكن إرجاعها إلى اعتقاد هذه النخب أن التمسك المبالغ فيه بالسيادة هوالطريقة المناسبة للتعامل مع حالة عدم التكافؤ بين الدول العربية، أوأنها اعتبرته الأسلوب الأمثل لتحقيق مكانة مرموقة في المجتمع الدولي. والأرجح أن ازدياد الميل المحافظ إزاء فرص التعاون العربي لدى الدول العربية -وبالتحديد لدى النخب الحاكمة فيها- يترك آثارا سلبية على فرص التعاون بين هذه الدول. أيضا فإن الميل المحافظ يزيد في العالم العربي بسبب التطابق بين الدولة والنخبة الحاكمة، بحيث أن جانبا كبيرا من التهديدات الموجهة للنخب الحاكمة يجري التعامل معها باعتبارها تهديدا للدولة نفسها.

وتأخذنا النقطة السابقة إلى سمة ثانية مميزة للعلاقات بين الدول العربية. فقد سعى الفكر القومي الى اعتبار المشترك الثقافي أساسا للحديث عن هوية قومية واحدة تجمع بين الشعوب العربية.

غير أن هذه إيديولوجيا لم تجد انعكاسا لها في مؤسسات النظام العربي ولا في المواثيق المنظمة له اللهم إلا بشكل هامشي. فطبقا لميثاق جامعة الدول العربية، فإن الجامعة تتألف "من الدول العربية المستقلة" (مادة ١)، أما الغرض من الجامعة فهو"توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها" (مادة ٢)، وفي حالة النزاع بين الأعضاء فإن قرارات مجلس الجامعة تكون ملزمة ونافذة فقط إذا كان الخلاف لا يتعلق "باستقلال الدولة أوسيادتها أوسلامة أراضيها" (مادة ٤). أما المادة الخامسة من الميثاق فقد نصت على الإجراءات التي يجب اتخاذها عند وقوع عدوان -أوتهديد بالعدوان- من جانب دولة عربية على دولة عربية أخرى، فجاء نص المادة حريصا كل الحرص على استقلال وسيادة الدول العربية القائمة. أما المادة الثامنة فقد نصت على احترام حق آخر من حقوق السيادة، وهوحق كل الدولة في اختيار نظام الحكم الخاص

بها، حيث نصت على أن "تحترم كل دولة من الدول المشتركة في الجامعة نظام الحكم القائم في دول الجامعة الأخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بألا تقوم بعمل يرمي إلى تغيير ذلك النظام فيها."

وفي مقابل كل هذه التحوطات الهادفة لحماية استقلال وسيادة الدول العربية، فإن الميثاق لم يتضمن سوى مادة واحدة فقط -المادة التاسعة- يمكن أن يُفهم منها تشجيع الجامعة للروابط الوحدوية بين أعضائها. فقد نصت هذه المادة على أنه "لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها في تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الأغراض". وحتى في هذه المادة الوحيدة فإن الميثاق كان حريصا على التأكيد على سيادة الدول الأعضاء. إذ نصت هذه المادة على أن "المعاهدات والاتفاقات التي سبق أن عقدتها أوالتي تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع أية دولة أخرى لا تلزم ولا تقيد الأعضاء الآخرين".

ويرجع العجز عن تحويل الإيديولوجيا القومية إلى بناء مؤسسي إلى طبيعة الدول العربية، أي كونها دولاً، وبالتالي خضوعها للمنطق الذي يحكم السلوك الخارجي للدولة ومنطق العلاقات بين الدول، والذي بمقتضاه تقاوم الدولة محاولات دفعها للتخلي عن جانب من سيادتها لصالح كيانات فوق قومية. ويرجع أيضا إلى حرص الدول العربية -الذي يمكن وصفه بالمبالغ فيه- على استقلالها وسيادتها لأنها فازت بها حديثاً .

ويرجع هذا الميل لدى الدول العربية إلى العملية التطورية التدريجية التي بدأت آلياتها في العمل منذ اللحظة التي تشكلت فيها الدولة، والتي أدت إلى تمسك النخب الحاكمة في الدول العربية المختلفة بسيادتها. يتساوى في ذلك -إلى حد كبير- الدول التي تبنت بإصرار إيديولوجيا القومية العربية وناضلت من أجل رفع لوائها وتلك الدول التي لم تتقدم في هذا المسار وإن لم تعارضه، على الأقل على مستوى الخطاب واللفظ.

ولا يجب أن يفهم من هذا التحليل أن النخب العربية الحاكمة ذات التوجهات القومية العربية لم تكن صادقة في الدعوة للقومية والوحدة العربية، بل على العكس فالأرجح هوأن هذه النخب العربية الحاكمة كانت في أغلب الحالات والأحيان محبذة لزيادة التنسيق العربي وربما لتحقيق الوحدة العربية. غير أن الذي حدث هوأن النخب العربية الحاكمة كانت -مثلها مثل النخب الحاكمة في أي دولة- مشغولة بمعالجة المشكلات اليومية والتعامل مع مقتضيات السياسة العملية التي تواجهها كل يوم في المجتمعات التي تتولى مسئولية الحكم فيها، والتي كانت هي المسئولة عنها أمام القسم من الشعب العربي الذي يعيش فيها. وكانت مقتضيات السياسة اليومية والعملية تفرض على هذه النخب بناء مؤسسات الدولة مثل الجيش والشرطة والبيروقراطية، وتطوير رموز الجماعة الوطنية والدولة بما يحقق ولاء المواطنين للدولة وبعيدا عن كل من الولاءات تحت القومية - القبلية والدينية والثقافية- وأيضا الولاءات العابرة للحدود كالقومية العربية. كما كانت تفرض عليها تقديم قسم واسع من الخدمات التي يحتاجها السكان، وربما أيضا القيام ببعض الوظائف الإنتاجية. وادى انشاء تلك المؤسسات والقيام بهذه الوظائف إلى خلق قطاعات متزايدة من السكان الذين ترتبط مصالحهم بالدولة ومؤسساتها، وبالتالي استمرارها. واللافت للانتباه أن الدول العربية كانت واعية وحريصة - فى سعيها نحو خلق هويتها وشرعيتها كدولة "قطرية" لدعم استقرار نظم الحكم المنفردة بها - على استخدام مفردات الايديولوجيا القومية ، تماما مثلما وظفت الدعوة القومية لتحقيق الاستقلال الوطنى. وبسبب هذه الازدواجية، اضطر معظم هذه الدول الى استخدام خطاب لا تعنيه والاعلان عن سياسات لا تلتزم بها وتوقيع اتفاقات لا تنوى احترامها، الأمر الذى ادى الى توسيع فجوة الشك وعدم المصداقية واللاالتزام داخل النظام العربى. وتحولت الجامعة العربية من اطار اعتبره بعض العرب عند تأسيسها اضيق من أن يتمكن من احتواء الآمال العربية الى اطار فضفاض أوسع كثيرا من قدرة الدول العربية

على التفاعل داخله، الى حد أن بدا وجود الجامعة عبئا على بعض هذه الدول فى السنوات الأخيرة. وقد وظفت النخب الحاكمة في الدول العربية حديثة الاستقلال ثلاثة أساليب لبناء الهوية الوطنية: الحوافز المادية، والتهديد الخارجي والتلاعب بالرموز. فإذا كانت الدولة قد خلقت فئات ارتبطت مصالحها ببقاء الدولة، فإنه منطقيا بالنسبة لأبناء هذه الفئات أن يفكروا مرتين قبل القبول بدولة الوحدة التي لا يعرفونها، حتى وإن حلم بها بعضهم وتخيلها.

ومرة ثانية فإنه لا بد من التأكيد على أن إنشاء مؤسسات الدولة، وتدعيم انتماء السكان وولائهم لها لم يكن عملا استهدف إضعاف المشاعر القومية العربية. بل إن إنجاز هذه المهمة، أوبعضها على الأقل، كان ضروريا لتوفير الحد الملائم من الاستقرار للكيانات الجديدة، ولو انتظارا ليوم الوحدة المرتقب والذى لم يكن ممكناً أن يأتى لهذه الظروف الموضوعية وليس بسبب أى قوى خارجية من تلك التى اعتاد الخطاب القومى أن يستحضرها كلما ازداد تأزمه.

غير أن آلية تكوين الهويات الوطنية كانت أوسع من مجرد تشابك وترابط المصالح بين أجهزة الدولة وأقسام من السكان. فقد فرضت الحياة المشتركة في ظل التنظيم السياسي والإداري والقانوني للدولة، أولمشروعات الدول في زمن الانتداب بين الحربين العالميتين، والذي تميز بدرجة كبيرة من العزلة عن تطورات الأمور داخل الكيانات العربية الأخرى المشابهة، فرضت هذه الأوضاع على السكان إعطاء اهتمام متزايد للاعتبارات الداخلية، بل وفرضت على النضال السياسي والإيديولوجي أفقا وطنيا ينحصر في حدود الدولة، أو مشروع الدولة- القائمة. في هذا الإطار فإنه لم يكن من قبيل المصادفة أن تحصل حركة التحرر الوطني الفلسطيني (فتح) مثلا -التي تبنت منظورا وطنيا فلسطينيا- قدرا أكبر من الشعبية بالمقارنة بمنظمات المقاومة الأخرى التي انطلقت من منطلقات قومية عربية. فقد لعبت خبرة الشتات ثم خبرة الوقوع تحت الاحتلال وكذلك خبرة الضغوط والمعاناة في العلاقة مع النظم العربية، لعبت نفس الدور الذي لعبته الكيانات والدول العربية في تنمية الهوية الوطنية.

إن ما حدث في العالم العربي يمثل فشلا لإيديولوجيا القومية العربية. وككل فشل فإن وجهه الآخر هونجاح من نوع ما ولكن لطرف آخر. وفي الحالة لعربية فإن النجاح كان من نصيب الدولة التى وصفها الفكر القومى بأنها قطرية. لقد استطاعت هذه الدولة في العالم العربي أن تستمر برغم كل التوقعات والمتغيرات التي تنبأت بانتهاء عصرها وناضلت في سبيل ذلك. فبينما ساد تصور بأن تحقيق استقلال الدول العربية يمثل الخطوة الأولى الضرورية نحوالوحدة العربية، فإن حصول الدول العربية على الاستقلال واحدة وراء الأخرى لم يؤد إلى ذوبانها في كيان دولة الوحدة الأكبر. وهكذا فإن دعوة وقوى القومية العربية، لم تستطع تحقيق حلم الوحدة العربية الأكبر، لأن كيانات الدول المستقلة كانت أقوى بكثير من أن تنهار في مواجهة الضغوط الوحدوية التي ثبت أنها كانت أضعف من أن تتمكن من تحقيق المهمات التي تصورت أنها قادرة عليها.

وكما خيبت الدولة العربية التوقع القائل بأن الحصول على الاستقلال يفتح الطريق للوحدة، فإنها خيبت توقعا آخر بأن انتهاء ما قيل إنه حكم الرجعيات العربية كان يمثل الشرط الضروري لقيام دولة الوحدة، الأمر الذي لم يتحقق بدوره، بحيث أن انهيار هذا الحكم لم يؤد إلا إلى خلق جبهة جديدة للصراع في العالم العربي فيما بين الراديكاليين القوميين أنفسهم، وهوالصراع الذي كان في كل الأحيان أكثر ضراوة من الصراع بين الراديكاليين والمحافظين من العرب. وثبت أن الدولة العربية أقوى من مشروعات كل من المحافظين والراديكاليين للقضاء عليها وتجاوزها. فكما فشلت النخب العربية التقليدية، خاصة تلك المتمثلة في الأسرة الهاشمية التي حكمت كلا من العراق والأردن، في تحقيق الوحدة العربية، فإن الحال لم يكن أفضل حالا مع النخب الثورية الناصرية والبعثية وما بينهما. أما الدرس الذي بينته هذه التطورات والذي أخفق أنصار الوحدة العربية في عقدي الخمسينيات والستينيات في إدراكه فهو أن الدولة -برغم كل هشاشتها- أقوى من الضغوط والعوامل التي تدفع في اتجاه تذويبها

واستيعابها في دولة عربية أكبر أي كان نوعها ومحتواها الإيديولوجي.

وقد واجهت بعض الحركات القومية العربية هذا الواقع الذي يختلف كثيرا عن توقعاتها الأولى، فاضطرت إلى التكيف معه بأساليب انطوت على اعتراف -ولوضمني- به وربما تكريسها له. ومن ذلك قيام حركة القوميين العرب في أعقاب هزيمة يونيو١٩٦٧ بحل نفسها إلى مجموعات من التنظيمات والأحزاب الوطنية التي حمل أغلبها اسم "الجبهة الشعبية" متبوعا بهوية وطنية محددة. كما انعكس أيضا فى انقسام حزب البعث منذ منتصف عام ١٩٦٢ وفي أعقاب المؤتمر القومي الخامس وظهور تيارات واسعة التأثير في العديد من منظمات الحزب القطرية ولاسيما في سوريا ولبنان، تدعو إلى انهاء القيادة القومية للتنظيم الحزبي وايجاد مجلس تنسيق بين قيادات الحزب في الأقطار المختلفة، وذلك انطلاقا من أن مركزية التنظيم القومي تجعله يقفز فوق الخصوصيات القطرية. وعلى الرغم من أن وصول الحزب للسلطة في كل من سوريا والعراق في العام التالي قد حد من ظهور هذه التيارات على سطح الحياة الحزبية للبعث، إلا أن " بذور هذه الأفكار بقيت كامنة في جسم الحزب وعلاقاته، وأخذت تنموفي تربة الخلافات والانقسامات والانشقاقات الحادة التي عرفها الحزب خلال السنوات الأولى التي أعقبت توليه السلطة في العراق وسوريا.

لقد أسفرت هذه التطورات في النهاية عن إضعاف القيادة القومية لحزب البعث لصالح القيادات القطرية، بحيث تطابقت -إلى حد كبير- خطوط الصراع داخل الحزب مع حدود الدول القطرية، فرأينا بعثا عراقيا وآخر سوريا، يحاول كل منهما اغتصاب حق تمثيل الخط القومي للحزب الذي أصبح في النهاية لا يمثل سوى المصالح القطرية للدولة المحددة معبرا عنها في صياغات قومية عربية تدعي تمثيل المصالح العليا للأمة العربية. بل وصار الصراع بين فرعى الحزب فى دمشق وبغداد احد اكثر الصراعات العربية حدة ، الامر الذى دفع القوميين فى سوريا والعراق الى ممارسات لا يمكن أن تخطر على بال أعدى أعداء القومية العربية.

وتدريجيا تحول ارتباط المصالح بين السكان والدولة إلى نوع جديد من الهوية الوطنية التي تتطابق فيها الهوية مع حدود الدولة، الأمر الذي يثير قدرا من التعارض -ولوعلى المستوى النظري والفلسفي- مع الهوية القومية العربية. غير أن نموالهويات الوطنية لم يكن رهنا فقط بالنموالتلقائي غير المخطط الذي ترتب على نموأجهزة الدولة ووظائفها. فقد جرت عملية مقصودة لتنمية الهويات الوطنية وذلك على يد النخب الحاكمة التي احتكرت وسائل الإعلام والتعليم في أغلب البلدان العربية، فوظفتها لسبغ الشرعية التاريخية والثقافية على الكيانات والدول القائمة. ولم يكن الهدف من وراء ذلك بالضرورة هومعارضة الهوية القومية العربية، ولكنه كان في أغلب الأحيان ضروريا لتحقيق القدر من التماسك الضروري لتفعيل واستقرار المجتمع السياسي الذي تكون حول هذه الدول. فقد كان من الصعب أن يتحقق استقرار وتماسك هذه المجتمعات السياسية الناشئة دون أن يكون لها قدر مناسب من الشرعية ولوالمتخيلة، كما أنه كان من الصعب على النخب الحاكمة أن توظف وسائل الإعلام والتعليم التي احتكرتها لنزع الشرعية عن الكيان الذي تجلس فوق قمته لصالح شرعية دولة الوحدة التي كانت وما زالت في علم الغيب.

ولم تكن النخب الردايكالية التي حكمت باسم القومية العربية والوحدة استثناء من هذا المسلك، حتى وإن أخذت شكلا مختلفا. فبالإضافة إلى تركيز الإعلام والتعليم في البلدان التي حكمتها النخب الراديكالية على مقومات الوطنية "القطرية"، وإن بقدر غير مبالغ فيه، فإنها بالغت في التركيز على دور وإسهام هذا القطر العربي بالذات في خدمة قضايا العرب والعروبة إلى الحد الذي ساهم في تنمية الروح الوطنية لدى أبناء الأقطار العربية ذات التوجهات الراديكالية. إن استخدام تعبيرات مثل قلب العروبة النابض أوبروسيا العرب أوالشقيقة الكبرى وغير ذلك من التعبيرات المشابهة التي أطلقتها النخب القومية على أقطارها لتأكيد أولويتها وسبقها

على غيرها في مجال النضال القومي، بما في ذلك أولويتها على الأقطار التي حكمتها أنظمة ذات توجهات قومية، كانت له آثار مهمة في نمو النزعات "القطرية" لدى أبناء هذه الأقطار. فبمقتضى تلك التعبيرات والمفاهيم فإن إجراء وحدويا أوسياسة معينة لا تكون قومية ومحققة لمصالح الأمة العربية بالفعل إذا لم تكن بقيادة دولة معينة أوبمشاركتها.

لقد جرت عملية خلق وتدعيم الهوية الوطنية عبر أسلوبين أحدهما مباشر والآخر غير مباشر. فمن ناحية كانت عملية تدعيم الهويات الوطنية مقصودة وعمدية لتقوية شرعية الحكم وتماسك المجتمع السياسي في الدول الوطنية. ومن ناحية أخرى -أي من الناحية غير المباشرة- فإنها جرت في إطار تعزيز موقع الدولة في خضم الصراعات الإقليمية بين الدول العربية المختلفة. وقد ساعد على شيوع وترسيخ هذا السلوك من جانب النخب العربية الحاكمة فقدان مفاهيم ومشاريع الوحدة للوضوح والتبلور الكافي، ووجود قدر كبير من الخلاف بين النخب العربية والاتجاهات الإيديولوجية والحزبية المختلفة حول مفهوم وماهية دولة الوحدة. فالفارق كان كبيرا بين مشروعات الوحدة العربية التي تبنتها الأسرة الهاشمية وتلك التي تبناها الراديكاليون العرب، بل أن الراديكاليين العرب أنفسهم قد اختلفوا حول مفهوم الوحدة وانقسموا في هذا السبيل بين ناصريين وبعثيين وقوميين عرب وغيرهم، حتى أن التناحر بين أطراف المعسكر الراديكالي كان أقوى منه أحيانا بين الراديكاليين والمحافظين. ولم تكن الخلافات في هذا المجال مجرد خلافات إيديولوجية لا أثر لها على السياسة العملية، لكنها كانت في صميم التفاعلات العربية. فقد كانت مفاهيم الوحدة العربية السائدة في معظمها تتسم بقدر غير قليل من الأحادية وعدم إفساح المجال للتعايش بين أصحاب الاتجاهات المختلفة. وقد دعم من أثر هذه الاختلافات الطابع الاستبدادي للنظم الحاكمة العربية. فكانت ممارسات النخب الحاكمة في المجال المحلي الذي استفردت به نموذجا مصغرا لما ستكون عليه دولة الوحدة، مع اختلاف الفئات التي ستتعرض للقمع والاستبعاد حال تحقق هذا النموذج أوذاك. وبالطبع فإن الصراعات الدموية بين أنصار الإيديولوجية الواحدة وأعضاء الحزب السياسي الواحد قد سلهمت في تعظيم المخاوف والشكوك المتبادلة بين النخب العربية الحاكمة، فلم يكن هذا الواقع مساعدا لأي من التيارات الإيديولوجية والحزبية العربية على التخلي عن تصوره الخاص لصالح حلم الوحدة العربية الأكبر لأن تحقق هذا الحلم تحت قيادة أي فصيل قومي آخر يمكن أن يؤدي إلى نتائج قد تصل إلى حد التصفية الجسدية -ناهيك عن السياسية- للتيارات خارج مواقع القيادة.

ثالثا: القرب الجغرافي واختراق الولاءات فاقما أزمة النظام العربي:

كما ذكرنا في موقع سابق في هذا القسم فإن التحدي الرئيسي الذي تواجهه أي دولة في النظام الدولي هوتحدي الأمن. وكما ذكرنا أيضا فإن المصدر الرئيسي لتهديد أمن الدول القائمة يتمثل في الخطر الذي تمثله الدول الأخرى، والذي يبلغ ذروته في احتمالات لجوء الدول الأخرى لاستخدام القوة المسلحة لاقتطاع أجزاء من أقاليم الدولة، أولإلغاء وجدودها المستقل وإلحاقها بالدولة المعتدية سواء كجزء منها أوكمستعمرة، أوأخيرا للسيطرة على الدولة وإرغامها على التخلي عن استقلال سياساتها الداخلية والخارجية وإلحاق هذه السياسات بسياسات الدولة المعتدية.

ولكن في كل الأحوال فإن رعايا الدولة المعنية لم يكونوا أبدا مصدرا لتهديد أمن الدولة وبقائها اما بسبب ولائهم لها من ناحية، أو لأن الترتيبات السياسية التي قام عليها النظام الدولي منذ نشأته في مؤتمر وستفاليا في القرن السابع عشر قد وضعت قيودا على التلاعب بولاءات السكان المحليين من جانب دول مجاورة. وقد انعكس هذا في الفلسفة التي قام عليها صلح وستفاليا الذي أنهى الحروب الدينية التي اجتاحت أوربا لعدة عقود. فبينما قامت تلك الحروب بسبب سعي النخب الحاكمة لفرض مذهبها الديني على أبناء الدول الأخرى، أوالتدخل لحماية أتباع نفس مذهبهم الخاضعين لحكم دول أخرى، فإن

صلح وستفاليا قد أقر مبدأ سيادة الدولة على رعاياها، وعدم أحقية الدول في التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. كما أقر مبدأ التسامح الديني والذي بمقتضاه بدأ التعامل مع أتباع المذاهب المختلفة داخل الدولة الواحدة بدرجة أعلى من المساواة، فتوقف التعامل معهم باعتبارهم عملاء للدول الأجنبية التي تشاركهم نفس المذهب الديني، ومن ثم توقف النظر إليهم باعتبارهم تهديدا لأمن الدولة وبقائها.

وقد استمر هذا الحال طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر، غير أن القرن التاسع عشر قد شهد ظهور الحركة القومية التي دعت إلى تكوين الدول على أساس الانتماء القومي، بحيث يتطابق الانتماء القومي لأتباع الدولة، الذين أصبحوا مواطنين وليس مجرد رعايا، مع هوية الدولة، وهي العملية التي ترتب عليها ظهور الدولة–القومية. في هذا السياق أثيرت مرة أخرى مسألة ولاء رعايا الدولة لها، ولكن هذه المرة ليس على أساس انتمائهم الديني، كما كان الحال في السابق، ولكن على أساس انتمائهم القومي. فظهرت مرة أخرى الصراعات داخل الدول بين الجماعات القومية المختلفة، كما ظهرت الصراعات بين الدول بسبب الميل لإعادة رسم حدود الدول بما يتطابق مع الامتداد الجغرافي للجماعات القومية المختلفة. فقد كان القرن التاسع عشر قرنا لإعادة رسم الحدود بين الدول الأوربية لتوحيد القوميات المقسمة بين عدة دول أو لاستعادة الأقليات القومية التي تعيش تحت سيادة أجنبية لتنضم لسيادة الدولة–القومية الأم. ولهذا أيضا فإن الحكومات عادت للنظر لأصحاب القوميات الأخرى الذين يعيشون تحت سيادتها باعتبارهم ناقصي الولاء، وباعتبارهم يمثلون تهديدا لأمن الدولة وبقائها، بسبب اعتبارهم عملاء لدولة أجنبية.

المهم في كل هذه التطورات هو بيان كيف أن منطق الدولة الوطنية أو القومية جعل لمسألة ولاء رعايا دولة معينة لدولة أو هوية أخرى نوعا من تهديد أمن وبقاء الدولة، وأن الدول تحرص على تعزيز ولاء مواطنيها لها بتعزيز شعورهم بهويتهم الوطنية المشتركة وبالحد من فرص اختراق دول أجنبية للسكان، وذلك كطريق لتحقيق أمنها القومي. فإذا كان وجود الأقليات القومية يمثل حالة خاصة من اختراق الولاءات الوطنية لصالح ولاءات أخرى، فإن اختراق دولة أجنبية لولاءات المواطنين ليس باعتبارهم أقلية قومية ولكن باعتبارهم جزءا من قومية أوسع نطاقا تشمل ضمن ما تشمل الدولة القائمة برمتها تمثل حالة خاصة أخرى كان العالم العربي هو المجال الرئيسي لظهورها.

إن انتشار الولاء للقومية العربية في إحدى الدول العربية كان يمثل –من الناحية النظرية– تهديدا لشرعية وبالتالي لبقاء هذه الدولة العربية. والطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها التعامل مع هذا التهديد هي السماح فقط لطبعة معينة من الفكر القومي بالانتشار بين مواطني الدولة، وهي الطبعة التي توفر أكبر قدر من الشرعية للدولة نفسها. فالدولة المعينة هي صاحبة أكثر السياسات القومية انسجاما وتماسكا وتحقيقا لمصالح الأمة العربية، وأنها هي الطرف الأكثر أهمية في السياسات العربية والتي يصبح أي جهد قومي بدونها عديم القيمة، وأنها صاحبة الحق في القيادة الشرعية لأي جهد قومي جاد، وإلا أصبح هذا الجهد محاولة من الصغار لعزل قلب الأمة النابض.. وهكذا.

وفي كل الأحوال فإن الهم الأهم للدولة هو تحصين مواطنيها ضد اختراق الإيديولوجيات والأفكار التي قد يترتب عليها التأثير في ولائهم لها، الأمر الذي لم يكن سهلا بأي معيار. ففي أجواء انتشار الفكر القومي العربي والتي كان من الصعب تحديها فإن تحصين السكان ضد الاختراق لم يكن بالأمر السهل.

وبينما كان على الدولة في الأقاليم الأخرى أن تحمي أمنها ضد احتمالات التوسع العسكري والغزو القادم من الجيران، فإن الدولة العربية كان عليها أيضا أن تحمي نفسها ضد التوسع الإيديولوجي للدول المجاورة، والذي كان له أن يؤثر في ولاء السكان للدولة ومن ثم يهدد بقاءها . أي أن عبء تحقيق الدولة العربية لأمنها كان مضاعفا، إذ كان عليها أن تحمي نفسها ضد كل من التهديد العسكري الخارجي المباشر وأيضا ضد اختراق نسيجها السياسي الوطني من جانب الآخرين، خاصة وأن التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية الأخرى

كان قد اعتبر جزءا من المسئولية القومية للنظم العربية الراديكالية، كما بينته وثائقها وممارساتها.

وقد عمقت هذه المشكلة من الطابع الصراعي للعلاقات العربية-العربية، فبينما لا يكون من المستغرب أن تتسم العلاقات بين الدول المتجاورة بالسمة التنافسية نظرا لما يسببه التجاور أوالقرب الجغرافي من زيادة الشعور بالتهديد، فإن الجوار المصحوب بالقدرة على التأثير في ولاء المواطنين يعمق من حدة الشعور بالتهديد. وربما يكون هذا هوالسبب للظاهرة التي لفتت نظر الباحثين والمراقبين، والمتعلقة بأن ميراث الحساسيات بين الشعوب والدول العربية التي وقعت بينها صدامات عسكرية في الماضي أكبر منه بين هذه الدول والدول الأوربية التي استعمرتها. ومن ذلك مثلا العلاقات بين مصر والسودان من جانب والسودان وبريطانيا من جانب آخر، أوبين مصر والسعودية من جانب والسعودية وبريطانيا التي كان لها وجود قوي في الخليج من جانب آخر. ومن أمثلة ذلك أن إسماعيل الأزهري رئيس وزراء السودان إبان الفترة الانتقالية ١٩٥٣-١٩٥٥، وزعيم الحزب الوطني الاتحادي الذي كان معروفا بمطالبته بالوحدة مع مصر، قد رفض هدية من الأسلحة الحديثة عرضتها عليه مصر، ورفض إرسال ضباط سودانيين للتدريب في مصر، كما رفض اعتماد مصر لمبلغ كبير لتنفيذ مشروعات ثقافية واجتماعية وصحية في السودان، في الوقت الذي لبى فيه دعوة لزيارة بريطانيا حيث قابل الملكة إليزابيث في نوفمبر ١٩٥٤. فالدول الاستعمارية ليست قريبة جغرافيا وليست لها القدرة على اختراق السكان، كما أن عصر الاستعمار والمستعمرات قد ولى زمانه على أي الأحوال. أما الجار العربي القريب فإن حقائق القرب الجغرافي والتشابه الثقافي تسبب الشعور بالتهديد وتطيل من عمر الحساسيات التاريخية.

أكثر من هذا فإن العلاقات بين الدول العربية قد تميزت بأن الخلافات والصراعات بينها لم تدر دائما حول هدف أوقضية محددة، أو أن موضوعات الصراع بين الدول العربية لم تكن دائما واضحة ومحددة، الأمر الذي مثل بالنسبة للكثيرين لغزا يصعب على الفهم، حتى أن العادة قد جرت على التعامل مع الصراعات في الشرق الأوسط بصفة عامة، وبين الدول العربية بصفة خاصة، باعتبارها غير خاضعة لأي منطق، الأمر الذي انعكس في الكتابات العربية عن هذا الموضوع في شكل ضعف الاتجاه التحليلي وسيادة الكتابات الوعظية والتبشيرية التي تدعولسيادة روح التعاون بين الدول العربية. غير أن تفسير هذه الظاهرة يكمن في أن قلق الدول العربية المتبادل من التهديدات الأمنية التي تمثلها كل منها تجاه الأخرى، والتي وصلت إلى مستوى تهديد بقاء الدول أوبقاء النخب الحاكمة فيها، قد جعلت الدول العربية ميالة في علاقاتها مع بعضها البعض إلى تبادل إساءة تفسير التصرفات والنوايا، الأمر الذي يبدومبررا من وجهة نظر صناع القرار العرب باعتباره نوعاً من الحيطة والحذر الضروريين في بيئة إقليمية بلغ فيها الشعور بالتهديد مبلغا لم يصله في مناطق العالم الأخرى.

وربما يساعد أخذ النقطة السابقة في الاعتبار على تفسير ظاهرة أخرى ميزت الخلافات العربية، والتي تمثلت في أن الخلافات بين الدول العربية ما إن تبدأ بسبب قضية محددة، فإنها سرعان ما تتسع لتشمل عددا أكبر من القضايا، وربما تتسع لتشمل كل جوانب ومستويات العلاقة بين الدولتين -أوالدول- العربية المعنية. فسوء الفهم والشك المتبادلان وفرا مناخا ملائما لتصعيد الخلافات والصراعات العربية، ساعد على ذلك الطابع الإيديولوجي الذي خيم على الخطاب السياسي العربي لفترة طويلة، والذي انعكس في صياغة مصالح الدول العربية وسياساتها في شكل مبادئ إيديولوجية عامة تنطلق من عقيدة القومية العربية والمصير العربي المشترك، بحيث أن المصلحة الوطنية للدول والنخب الحاكمة قد تم طمسها تحت غطاء كثيف من الشعارات الإيديولوجية ذات الطابع المبدئي. وفي مثل هذه الأجواء فإنه يصبح من الصعب الإبقاء على الخلافات بين الدول العربية عند المستوى الذي يعكس مدى التعارض في المصالح فيما يتعلق بالقضية المحددة موضع النزاع، لأن من شأن ذلك أن يهدد مصداقية الشعارات والمبادئ الإيديولوجية لأطراف الخلاف، ومن ثم

شرعية نظمهم السياسية نظرا للدور الكبير والأساسي الذي لعبته الشعارات الإيديولوجية في تأسيس شرعية النظم الحاكمة في المنطقة.

ففي العالم العربي يوجد مجالان متوازيان للتفاعل السياسي هما مجال العلاقة بين الدول ومجال التفاعلات على مستوى الجماعة العربية الممتدة عبر حدود الدول العربية. ويوجد بين هذين المجالين كثير من التداخل والتفاعل، بحيث أن الاتجاهات السائدة في المجال الثاني تحدد آليات بناء الشرعية في المستوى الأول. وتزداد هذه العلاقة تعقيدا بسبب نجاح الدول غير المتساوي في توظيف اتجاهات الشرعية والقوة الإيديولوجية المتغيرة، بحيث تنجح بعض الدول في احتكار التعبير عن مصادر الشرعية المتكونة في أوساط جماعة الشعوب العربية، وتوظفها لإسباغ الشرعية على سياساتها ومصالحها الوطنية، بينما تضطر الدول الأخرى لصياغة مصالحها في الإطار الإيديولوجي السابغ للشرعية حتى لولم تكن تعنيه بشكل حقيقي.

وارتبطت بهذه الظاهرة ظاهرة أخرى هي المزايدات السياسية. فالمناخ الإيديولوجي والسياسي الذي كان يسمح، أوفي الحقيقة يدفع، الدول العربية لكي تتبنى في العلن مبادئ وأهداف وسياسات لا تعنيها ولا تلتزم بها في سياستها الفعلية، أتاح الفرصة أيضا للجوء للمزايدات السياسية والإيديولوجية كآلية لإدارة علاقات القوة بين الدول العربية. فالإيديولوجيات والسياسات المعلنة هي مصدر للشرعية، وبالتالي القوة السياسية. وكلما بدت السياسات والصيغ الإيديولوجية أكثر راديكالية وتعبيرا عن المثال الإيديولوجي للقومية العربية غير الراديكالية غير الملوثة باعتبارات الواقع والمساومة معه كلما كان ذلك سببا في متانة الشرعية، وفي نفس الوقت إضعافا للمنافسين عبر إضعاف مصداقيتهم القومية. فعلى العكس من سياسة توازن القوة بين الدول الأوربية التي دارت حول العمل من أجل امتلاك أسباب القوة الذاتية من عسكرية واقتصادية وحرمان الخصوم منها، فإن سياسات توازن القوة العربية اعتمدت على مراكمة رصيد شرعية المبادئ القومية ومحاولة حرمان الخصوم منها عن طريق إظهارهم بمظهر المتخلين المساومين.

وقد تركت هذه الظاهرة آثارها أكثر ما تركت على القضية الفلسطينية التي كان الموقف منها مصدرا أساسيا لبناء شرعية الدول والنظم العربية. فبينما وجدت دول المواجهة أنها مضطرة لإظهار المرونة تجاه الصراع مع إسرائيل بسبب ضغط ووطأة أعباء المواجهة، فإن الدول البعيدة جغرافيا عن ساحة الصراع، ومن أجل تعزيز شرعيتها، لجأت إلى المزايدة التي هي بالنسبة لهم مكسب صافي بلا أي تكلفة ولومحتملة. ولعل تورط مصر الناصرية في حرب يونيوتحتِ وطأة الدعاية السعودية والأردنية حول احتماء عبد الناصر بالقوات الدولية الموجودة في سيناء من جانب والدعاية السورية الاكثر راديكالية من الطبعة الناصرية يمثل نموذجا بارزاً للاثر الفادح لهذه المزايدة. وكانت المزايدة السورية هنا سعيا الى تدعيم شرعية النظام البعثى الذى كان يواجه اختراقا من اجهزة عبد الناصر.

لقد تصرفت الدول العربية طول الوقت باعتبارها دولا كاملة الحقوق والسيادة تسعى لتحقيق مصالحها، غير أن الإطار الإيديولوجي الذي حكم الساحة العربية منذ نشأة النظام الإقليمي العربي في منتصف الأربعينيات، والذي هيمن عليه الخطاب القومي العربي الراديكالي، قد حال بين الدول العربية وبين التعبير الصريح عن مسعاها وأهدافها الحقيقية. فالدولة القطرية طبقا لإيديولوجيا القومية العربية هي كيان معدوم الشرعية صنعه الاستعمار ومآله إلى الزوال والذوبان في دولة الوحدة. ومن ثم فإن مصالح الدولة الوطنية ليس لها من شرعية أخلاقية أوسياسية إلا بقدر ما تتطابق مع المصالح العربية العليا كما حددها الخطاب القومي. وقد فرض هذا الحال على النخب العربية الحاكمة أن تصيغ سياساتها الوطنية في عبارات وصياغات قومية، تلخصت وظيفتها الحقيقة في توفير الشرعية للسياسات الوطنية. وكان نجاح السياسة الإقليمية لهذه الدولة العربية أوتلك مرتبطا بنجاحها في إقناع أكبر عدد من العرب، سواء في دولتها أوفي الدول العربية

الأخرى، بوجود قدر أعلى من التطابق بين مصلحتها الخاصة والمصلحة القومية العربية العليا.

هذا التناقض بين طبيعة الدولة العربية كدولة تسعى لتحقيق مصالحها، مثلها مثل أي دولة أخرى في النظام الدولي من ناحية، وبين الإطار الإيديولوجي الحاكم للنظام الإقليمي العربي من ناحية أخرى، يمكن اعتباره العامل الحاكم والمفسر للقسم الأكبر من العلاقات بين الدول العربية منذ تأسيس النظام الإقليمي العربي. فالتشكك الذي بات يصيب المواطن العربي البسيط عندما يسمع النظم العربية الحاكمة-تتحدث عن المصالح العربية العليا، وغياب الالتزام الذي بات الجميع يتوقعه عندما يقرأ أن ممثلي الدول العربية قد اتفقوا على اتباع سياسة ما، كل هذه الظواهر وغيرها الكثير هي أعراض ومظاهر لنفس التناقض بين الإطار السياسي الحاكم للعلاقات العربية، أي العلاقات بين دول كاملة السيادة من ناحية، والإطار الإيديولوجي الحاكم لعلاقات هذه الدول من ناحية أخرى.

وباستثناء بعض الأصوات القليلة، خاصة تلك القادمة من منطقة المغرب حيث تقاليد الدولة الوطنية أكثر استقرار وتمتعا بالشرعية، فإن المثقفين العرب، خاصة المشارقة، كانت لديهم دائما وصفة جاهزة للتعامل مع مثل هذا الحال: مزيد من القومية وقدر أقل من الوطنية، إنها وصفة تغليب القومي على الوطني، أوالقطري كما يحب القوميون أن يطلقوا عليه، وهي وصفة أثبتت الأيام أنها لا تساوي في الواقع العملي أكثر من قيمة الحبر الذي كتبت به. فدعوة الدول العربية لكي تتحلى بالإيثار والتضحية من أجل العرب الآخرين هي دعوة تتعارض مع منطق الدولة -أي دولة- ومع منطق العلاقات بين الدول. فمبرر وجود الدولة هوسعيها الحثيث الذي لا يكل من أجل تحقيق مصالحها الوطنية، أما التضحية من أجل الآخرين فهي مفهوم غريب على العلاقات بين الدول، ولا يؤدي الخلط بين هذه الأمور، أوبالأحرى إحلالها محل بعضها، سوى إلى فقدان وجود الدولة وسيادتها لأي محتوى جدي. فسيادة الدولة في النهاية هي حقها في السعي لتحقيق مصالحها الوطنية بالسبل التي تراها مناسبة دون تدخل من أحد في تقرير اختياراتها من الأهداف والوسائل.

لقد فشلت الدول العربية عبر عقود طويلة في تحقيق التنسيق فيما بينها ليس بسبب فشلها في التحلي بالقدر الكافي من الإيثار وإنكار الذات، ولكن لأنها فشلت في الاعتراف بشرعية وأخلاقية الدولة الوطنية ومصلحتها، وفشلت بالتالي في جعل التعاون والتنسيق العربي أداة لتحقيق مصلحة الدولة الوطنية، الأمر الذي لم يجعل لأغلب الدول العربية في أغلب الوقت مصلحة في العمل من أجل تحقيق المصالح القومية العليا.

أكثر من هذا فإن هذه الصياغة للمشكلة لا تخلومن قدر من المغالطة. ففي الحقيقة فإن الاختيار لم يكن أبدا بين تحقيق المصالح القومية العليا من ناحية والمصالح الوطنية للدول العربية من ناحية أخرى، ولكن الاختيار كان دائما بين سعي كل دولة عربية لتحقيق مصلحتها الوطنية أوتضحيتها بمصلحتها من أجل تحقيق المصلحة الوطنية الخاصة بدولة عربية أخرى، الدولة القائد، وهي الدولة التي نجحت أكثر من غيرها -ولأسباب كثيرة- في صياغة مصالحها الوطنية في صياغات قومية تلقى قبول أقسام كبيرة من أبناء الدول العربية المختلفة. فالصراع بين الدول العربية على تزعم وقيادة العالم العربي كان في الواقع صراعا من أجل الانفراد بتعريف المصلحة القومية ووضع أجندة العمل القومي، الأمر الذي سعت كل دولة لتحقيقه من منظور مصلحتها الوطنية ومن أجل تعظيمها. أي أن الاختيار الحقيقي طول الوقت كان بين شكلين من المصلحة الوطنية: مصلحة الدولة ذاتها أومصلحة دولة أخرى، وبالطبع فإن الاختيار كان محسوما منذ اللحظة الأولى.

لقد ركزنا حتى الآن على التهديد الذي مثله الفكر القومي العربي للدول القائمة وعلى الأساليب التي إتبعتها الدول لمقاومته. غير أنه من المفيد أن نذهب بهذا التحليل خطوة أبعد بتخليصه من الطابع المجرد الذي غلب عليه حتى الآن. فالإيديولوجيا القومية العربية التي مثلت تهديدا للدولة العربية لم تكن مجرد إيديولوجيا ولكنها، وهذا هوالأهم، كانت الإيديولوجيا

التي تبنتها دول عربية معينة، بحيث أن انتشار هـذه الإيديولوجيا كان يمثل انتشارا لنفوذ الدول التي تبنتها أكثر من غيرها.

فطوال عقدى الثلاثينيات والأربعينات وجزء مـن عقد الخمسينيات كانت القومية العربية فـي طبعتـها المحافظة هى الأكثر نفوذا، الأمر الذي أعطى للحكام الهاشميين في العراق والأردن أملا بإمكانية الاستفادة من ذلك للتوسع فى منطقة الهلال الخصيـب التـي تضم سوريا وفلسطين، الأمر الذي أدركتـه الـدول العربية الأخرى التي كانت قائمة في ذلـك الوقـت، خاصة مصر والسعودية باعتباره تهديدا لها، فقاومتـه بعدة طرق كان من بينها إنشاء الجامعة العربية، التي استبدلت بالحلم الوحدوى منظمة إقليمية تقوم علـى مبدأ سيادة الدولة. أما طوال أغلب عقدى الخمسينيات والستينيات فإن القومية العربية في طبعتها الراديكالية الناصرية والبعثية كانت هي الأكثر نفوذا في العـالم العربي، وكان انتشار الطبعة الناصرية مـن الفكـر القومي العربي يحمل معـه انتشـار نفـوذ مصـر الناصرية، وبحيث أن الدول العربيـة التـي كـانت تحاول حماية مواطنيها من نفـوذ الفكـر القومـي الناصري فإنها كانت في نفس الوقت تحاول حمايـة نفسها من النفوذ المصري. ولأن مصر كانت أكـبر الدول العربية، خاصة في ذلك الوقت الذي كانت فيه الفجوة بين مصر والدول العربية الأخرى أكبر بكثير مما هي عليه الآن، فإن النفوذ المصري كان أكـبر بكثير من مجرد نفوذ إيديولوجي. فقد كان أيضا نفوذا سياسيا وثقافيا، مما مثل تهديدا مضاعفا للدول العربية الأخرى. بعبارة أخرى، فإن معارضة الفكر القومـي العربي في طبعته الهاشمية كانت في نفـس الوقـت معارضة لتزايد نفوذ كل من العراق والأردن، بنفـس القدر الذي كانت فيه معارضة الفكر القومـي فـي طبعته الناصرية معارضة للنفوذ المصـري. وفـى طبعته البعثيـة معارضـة للنفـوذ السـورى والعراقى.

◆ القسم الثانى ◆

النظام العربى بين فرص الواقع وقيود الماضى

من المفهوم أن الصورة التي جرى رسمها في القسم السابق لا تعبر بدقة عن منطق وآليات العلاقات العربية-العربية في المرحلة الراهنة. فهذه الصورة تنطبق بشكل أكثر دقة على العلاقات بين الدول العربية في سنوات الخمسينات والستينات. ولكن برغم التغيرات العميقة التي لحقت بالعلاقات العربية-العربية منذ ذلك الحين، فإن هذه الآليات ما زالت تمثل البنية الحاكمة للعلاقات بين الدول العربية، حتى أنه يمكن القول أن الصورة المرسومة في الفقرات السابقة تعكس نموذجا مثاليا للعلاقات بين الدول العربية، وعليها يمكن قياس وفهم التطورات في سياسات الدول العربية والتغيرات في النظام الإقليمي العربي.

فبالرغم من أن العالم العربي قد تجاوز منذ عدة عقود، بدأت مع هزيمة عام ١٩٦٧، هذه المرحلة التي كانت فيها السمات المشار إليها عند ذروة تأثيرها، فإن سمات هذه المرحلة مازالت حاكمة للعلاقات بين الدول العربية إلى حد كبير. فكما يتضح من التحليل السابق فإن حقبة الخمسينات والستينات قد مثلت المرحلة التأسيسية من عمر النظام الإقليمي العربي، بمعنى أنها المرحلة التي تبلورت فيها آليات وأنماط التفاعل بين الأطراف المكونة للنظام الإقليمي العربي، وبحيث أن المرحلة السابقة لها لم تمارس سوى أثر محدود على ما تلاها من آليات ظلت فاعلة في التأثير على ديناميات السياسات العربية. وربما يرجع ذلك إلى صغر عدد الدول العربية في المرحلة الأولى من عمر النظام العربي، أويرجع إلى محدودية نطاق التفاعلات بينها، أوإلى انشغالها باستكمال استقلالها وترتيب علاقاتها مع القوى الاستعمارية السابقة.

أما في المرحلة التي تلت ذلك فإن تزايد عدد الدول العربية وظهور القضية الفلسطينية ونموقوة التيار الوحدوي الراديكالي ومنافسته للتيارات الوطنية القطرية وللتيار الوحدوي المحافظ، واتجاه مصر للقيام بدور نشط في السياسات العربية، كل هذه العوامل أثرت بعمق على محتوى وآليات السياسات العربية، مما يعزز اعتبار المرحلة الممتدة حتى منتصف الستينيات مرحلة تأسيس النظام الإقليمي العربي.

أولا: تداعيات مستمرة لميراث المرحلة التأسيسية :

ويمكن القول أن أهم ما أتت به المرحلة التأسيسية المشار إليها، وهو نفس الذي يجعلها مستحقة لاعتبارها متميزة عن المرحلة السابقة لها، هوقيم وإيديولوجيا القومية العربية. فميثاق جامعة الدول العربية في حد ذاته لا يختلف عن المواثيق المؤسسة لأي منظمة اقليمية ذات طبيعة عامة -أي غير متخصصة- في أي إقليم آخر في العالم. فبالرغم من أن إيديولوجيا القومية العربية كانت منتشرة ولها نفوذ كبير بين قطاعات واسعة من المواطنين العرب، إلا أن هذه الإيديولوجيا كانت تتكون بشكل رئيسي من بقايا إيديولوجيا القومية العربية المحافظة التي ظهرت في فترة الثورة على الحكم التركي.

ففي هذه المرحلة كانت إيديولوجيا القومية العربية الراديكالية مازالت في طور الولادة، كما أنها لم تكن متبناة من جانب أي من أطراف النظام الإقليمي العرب الرئيسيين. وحتى العراق والأردن اللتين كانتا أكثر اقترابا من إيديولوجيا القومية العربية واللتين استمدتا منها جانبا كبيرا من شرعيتهما، كانتا تقصران طموحهما على قسم من الوطن العربي، فيما عرف بمشروعات الهلال الخصيب وسوريا الكبرى، فلم تطورا مشروعات قومية وحدوية شاملة قادرة على إلهاب حماس قطاعات أوسع من الجماهير. وبالإضافة إلى ذلك كانت مصر الدولة -القوة الرئيسية في النظام الإقليمي العربي- بعيدة عن مفاهيم القومية العربية. وقد أدت كل هذه الأسباب

مجتمعة إلى حصر نطاق التفاعلات بين الدولة العربية في حدود ما نص عليه ميثاق جامعة الدول العربية، بالإضافة إلى المنافسات أوأشكال التعاون التقليدية بين الدول في ظل غياب شرعية أوقيمة أعلى تقيد سلوك الدول.

أما في المرحلة التأسيسية ١٩٥٥-١٩٦٧ فقد صعد نجم إيديولوجيا القومية العربية الراديكالية، والتحقت الدولة القائد في النظام بصفوف الراديكاليين، بل إنها تزعمتهم تحت قيادة جمال عبد الناصر، بحيث تعرض النظام الذي كانت الجامعة العربية في القلب منه لضغوط قوية لتجاوزه، سواء من جانب القطاعات الأوسع من الجماهير العربية أومن جانب الدولة الإقليمية القائد.

ولأن النظام الإقليمي العربي، أونظام جامعة الدول العربية، قد ظل نظاما تقليديا للدول، فقد أدت هذه التطورات إلى خلق ازدواجية القانوني والعملي، الدعائي والإجرائي، التي تعتبر أهم ما يميز النظام الإقليمي العربي. وقد مثلت هذه الازدواجية الآلية الرئيسية للأداء في النظام الإقليمي العربي، كما أنها مثلت الجذر والسبب الرئيسي لمجمل المشكلات التي ظلت تعتور النظام منذ ذلك الحين، بما يبرر اعتبار المرحلة التي ظهرت وتبلورت فيها هذه الآليات المرحلة التأسيسية للنظام الإقليمي العربي.

وتنبع أهمية التركيز على مرحلة التأسيس من أن آثار هذا النوع من المراحل لا تنتهي بانتهائها، ولكنها تمتد لما بعد ذلك حتى بعد زوال الظروف التي بررت وجودها لأول مرة. فالآليات التي يتم تكوينها في مرحلة التأسيس تكتسب حياة خاصة بها، بحيث أنها تستمر في ممارسة تأثيرها إلى ما بعد اختفاء الضرورات التي أوجدتها في المقام الأول.

وللمراحل التأسيسية مكونان يمتد أثرهما إلى ما بعد انتهاء مرحلة التأسيس ذاتها، المكون الأول هوالخبرات التي تتكون خلالها، وتشمل نوع المشكلات التي على صانع القرار أن يتوقع ظهورها واضطراره للتعامل معها، وردود الأفعال والأساليب التي عليه أن يتبعها للتعامل مع هذه المشكلات. أما المكون الثاني فيشمل مخزون الخبرات التي يمكن الاعتماد عليها كأداة للقياس لفهم وتفسير الأحداث والوقائع المستجدة، وكذلك المخزون النفسي الذي يتكون لدى صانعي ومنفذي السياسات، والذي يتكون أساسا من مجموعة من المعتقدات والاتجاهات والأحكام والتفضيلات التي يستمر أثرها لمدة أطول كثيرا من الظروف التي تسببت في تكونها. بحيث أن هذه المكونات النفسية تتحول إلى ميراث وتتوارثه الأجيال اللاحقة حتى ولولم تتعرض لنفس الخبرة التي نتج هذا المكون النفسي عنها.

وتبين دراسات صنع القرار أن هيئات صنع القرار، أيا كان مستواها وطبيعتها ومحتواها الإيديولوجي والسياسي، تميل إلى تطوير برامج للحركة استنادا إلى خبراتها السابقة، ثم تقوم باستعادة هذه البرامج وتطبيقها على المواقف المستجدة التي تعتبرها مشابهة للمواقف التي انبنت هذه البرامج بناء على خبرتها. وهي الخبرات التي يجري اختزانها في توجهات ومفاهيم وأساليب أداء كبار المسئولين والنخبة وشريحة الرأي العام المهتمة بالنواحي السياسية. ويصبح هذا المخزون هوالأساس لاتخاذ القرارات في المستقبل. وجوهر هذه الآلية لصنع القرار هوإجراء مشابهة بين المواقف القديمة والموقف المستجد. وشرح المواقف المستجد. باللجوء لاستعارات كانت ملائمة في مواقف سابقة ولكنها قد تخفي حقيقة المتوقف المستجد، وبقدر ما يرى صانع القرار من عناصر للتشابه بين الموقفين بقدر ما يستنتج صلاحية السياسات والقرارات والأسلوب الذي اتبعه للتعامل مع الموقف السابق للتطبيق على الموقف المستجد. وبقدر ما يؤدي هذا الأسلوب في صنع القرار إلى تسهيل عملية صنع القرار واختصار زمنها وإلى تمكين أجهزة صنع القرار من الاستفادة من الخبرات المتراكمة، فإنه قد يقود إلى أخطاء، قد تكون قاتلة، بسبب إخفاق صانع القرار في ملاحظة الفروق بين المواقف السابقة واللاحقة، الأمر الذي يقوده إلى الإخفاق في تطوير رد الفعل الملائم للسمات الخاصة بالمواقف المستجدة. وينتج الخلط في هذا المضمار عن أثر الخبرات النفسية التي تجعل صانع القرار يميل إلى رؤية الماضي في الحاضر، حتى وإن كان التشابه بينهما غير حقيقي.

فنوعية الأزمات والمشكلات التي سادت في العالم العربي إبان المرحلة التأسيسية قد تركزت في مجال الانقلابات العسكرية والحملات الإعلامية ومحاولات التدخل في الشئون الداخلية للدول الأخرى. وقد ترتب على اعتياد هيئات صنع القرار في البلاد العربية المختلفة التعامل مع هذا النوع من الأزمات تعميق شعورها بالتهديد الذي تمثله الدول العربية الأخرى، وتعميق الشك تجاهها، ورفع درجة تنبه نخب صنع القرار ويقظتها تجاه أنواع محددة من التهديدات، بحيث أصبحت كما لوكانت تتوقعها طول الوقت ، الأمر الذي أدى في مرحلة ما بعد اختفاء هذه الأزمات إلى استمرار التركيز عليها، ومن ثم إلى تفويت فرصة ملاحظة التغيرات الجارية، والتي خلقت أشكالا جديدة من القيود والفرص، عجزت الدول العربية عن التعامل معها، ربما لأنها لم تلاحظها أصلا، أوأنها قد لاحظتها ولكنها أعطتها من الأهمية أقل مما تستحق بسبب انشغالها بالتركيز على قضايا أخرى كان قد فات أوانها.

لقد مر العالم العربي والعالم بتغيرات عميقة في السنوات الممتدة منذ منتصف الستينات وحتى الآن. وقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور وضع أصبح من الصعب فيه الاستمرار في تبني الأهداف القديمة واتباع الأساليب والسياسات التي جرى اتباعها في الماضي.

وأدت التحولات التي لحقت بالنظام الإقليمي العربي في العقود الثلاثة الأخيرة إلى ترسيخ الدولة كوحدة بناء لهذا النظام. وبرغم أن الدول العربية مازالت تتعرض للكثير من التهديدات إلا أن أغلب هذه التهديدات تقع في فئة التهديدات الداخلية الناتجة عن قصور، وبالتحديد جمود، هياكل الحكم وبطء معدلات التنمية، أما التغييرات العابرة للحدود فقد تراجعت أهميتها إلى حد كبير.

وبينما تفتح هذه التغييرات الباب لتوسيع فرص التعاون بين الدول العربية، بل والاستفادة من عائدات هذا التعاون في معالجة المشكلات والتحديات الداخلية التي تواجه هذه الدول، الا أن النخب العربية مازالت محكومة في إدارتها لعلاقاتها العربية بالرؤى القديمة التي تنتمي لمرحلة سابقة. فإذا كانت الصراعات بين الدول العربية قد خفت حدتها إلى حد كبير جدا بالقياس بمرحلة التأسيس، فإن هذا لم ينعكس في رفع مستويات التعاون بين الدول العربية. بالرغم من وجود فرص متاحة لزيادة هذا التعاون فى السنوات المقبلة.

ثانياً: فرص وامكانات متاحة لتدعيم العلاقات التعاونية:

لايعنى وجود فرص وامكانات لعلاقات عربية – عربية اكثر تعاونية أن هذه الفرص والامكانات سوف تكون لها الغلبة المطلقة على القيود والموروثات الممتدة التى تعرقل حركة النظام العربى وتفرض أنماطاً من التفاعلات الصراعية. ولكنها تعنى أن النظام العربى بات يملك فرصاً أفضل ويتمتع بحوافز أوسع من شأنها توجيه حركة تفاعلاته باتجاه سياسات تعاونية والحد من السياسات الصراعية ، دون أن يعنى ذلك حدوث تغيير جوهرى فى حركة التفاعلات داخل النظام من التعاون الى الصراع.

ويمكن تحديد أهم الفرص والامكانات المتاحة حالياً أمام النظام العربى وهو يختتم القرن العشرين فيما يلى:

١- أمكن حل الكثير من الأزمات التى ساهمت فى اشاعة مناخ عدم الثقة والشك المتبادل بين الدول العربية. فقد تم حل أغلب المشاكل الحدودية فى منطقة الخليج والجزيرة العربية خاصة بين السعودية والامارات ، والسعودية ، وقطر والسعودية وسلطنة عمان، والامارات وسلطنة عمان ، والكويت والسعودية. ولكن تبقى المشاكل الحدودية بين اليمن والسعودية ، والعراق والكويت ، وكذلك مشكلة الصحراء الغربية معرقلة لتدعيم علاقات التعاون العربية.

٢- وجود ارهاصات اولية تدل على امكان اتجاه بعض الدول الى إصلاح الممارسات السياسية الداخلية باتجاه توسيع دائرة المشاركة سواء من طريق اقرار تعددية سياسية ، أو انشاء مجالس للشورى.

وإذا كانت الديمقراطية تؤدى الى تحقيق الاستقرار السياسى فى الداخل فإنها تقود الى تغليب السلوك التعاونى على السلوك الصراعى فى السياسة الخارجية. فنوع خصائص النظم السياسية يلعب دوراً أساسياً فى تحديد توجهات وسلوك السياسة الخارجية للدول أعضاء النظام الاقليمى. فقد خلصت العديد من الدراسات الى أنه كلما زادت ديمقراطية النظام السياسى كلما تراجعت ميوله العدوانية ، وصار اكثر ميلاً الى تغليب الاعتبارات السلمية فى علاقاته مع الدول الأخرى ، وأقل ميلاً الى استعمال الأدوات العسكرية فى ميدان السياسة الخارجية أو اللجوء الى العنف بصفة عامة .

ودون الدخول فى تفاصيل الاعتبارات التى تحكم العلاقة بين شكل وطبيعة النظام السياسى من ناحية وسلوك السياسة الخارجية من ناحية ثانية فإن عملية صنع السياسة الخارجية فى الدول التى تأخذ بالنظام الديمقراطى تتسم بثلاث سمات :

اولاها : العلانية والشفافية ، بمعنى ان الاحزاب المختلفة تطرح تصوراتها حول موضوعات السياسة الخارجية ، وان مدخلات هذه السياسة تتم فى إطار مفتوح وتحت نظر الرأى العام .

وثانيها : وجود المحاسبة السياسية والدستورية. فصانع القرار مسئول عن الكيفية التى يمارس بها سلطاته وعن الاختيارات التى يتبناها أمام الهيئة التشريعية والرأى العام .

وثالثها : أنه بحكم ذلك فإن السياسة الخارجية فى الدول الديمقراطية تتسم بالاستقرار والاستمرار وعدم تعرضها لهزات عنيفة، ذلك أنها لاترتبط بشخص واحد وانما تتبلور نتيجة التفاعل بين العديد من القوى السياسية وجماعات المصالح.

وفق هذه الاعتبارات يمكن القول أن توجه النظم العربية الحاكمة الى إضفاء طابع ديمقراطى على مؤسسات الحكم وعلاقاته وتوسيع دائرة المشاركة السياسية والحد من ظاهرة شخصنة السلطة واحتكارها ، وكسر الجمود المسيطر على العملية السياسية برمتها، من شأنه أن يرسى قواعد ديمقراطية وعقلانية فى العلاقات العربية تدفع باتجاه التعاون كبديل لعلاقات الصراع.

٣- تتيح التحولات الاخيرة فى هيكلية وطبيعة النظام الدولى امكانية وضع حد لظاهرة الحرب الباردة العربية ، وتلاشى دوافع الاستقطاب داخل النظام العربى.

فقد فرض النظام الدولى ثنائى القطبية وسيطرة أجواء الحرب الباردة حدوث استقطابات داخل النظام العربى بين قوى راديكالية صديقة للاتحاد السوفيتى ودول المعسكر الاشتراكى وقوى محافظة حليفة للولايات المتحدة ودول المعسكر الغربى. ولكن وفى ظل النظام الدولى الأقرب الى الأحادية القطبية الذى تتزعمه الولايات المتحدة بعد اختفاء المنافس السوفيتى وانتهاء الحرب الباردة والصراع الايديولوجى، لم تعد هناك مبررات لأى نوع من الاستقطابات داخل النظام العربى خصوصا مع ميل أغلب الدول العربية الى بناء علاقات صداقة وتعاون مع الولايات المتحدة ، ومع تحول أغلب النظم الاقتصادية العربية نحو النظام الرأسمالى.

واذا كانت آليات النظام العالمى الجديد ترجح الأخذ بالاقليمية الجديدة أى تأسيس كتل اقتصادية - تجارية اقليمية للاستفادة بالمزايا التى تحصل عليها هذه الكتل من منظمة التجارة العالمية ، ولتحقيق درجة أعلى من المشاركة فى النظام العالمى، فإن النظام الاقليمى العربى ربما يجد نفسه مضطراً الى مجاراة هذا التوجه والتحول الى كتلة اقتصادية عربية وتنمية علاقات الاعتماد المتبادل وتوسيع مشروع منطقة التجارة الحرة العربية الى سوق مشتركة مستقبلاً ، بالرغم من العقبات الهائلة (راجع القسم الثالث المقبل من هذا الفصل فى التقرير). ويمكن أن يؤدى ذلك الى تغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع.

٤- أن امكانية التوصل الى تسوية ، ولو مرحلية، للصراع العربى - الاسرائيلى ، وتأسيس كيان فلسطينى ربما تضع النظام العربى أمام ضرورة انجاز هدف التكامل. فأيا كان تقييمنا لمشروع التسوية الحالى، ومهما كانت المراهنة على نجاحه محفوفة بالخطر ، فإن احتمال حل القضية الفلسطينية ولو مرحليا سوف ينهى الحجة التى ظلت أنظمة تحتج بها أمام شعوبها بتجميد مشروع التطور

الديمقراطى فى الداخل ومشروع التكامل العربى على المستوى القومى على الرغم من ان الكثير من هذه الأنظمة لم يكن له دور أو اسهام حقيقى فى مجرى الصراع مع اسرائيل.

٥- زيادة تأثير دول الجوار الاقليمى (التخوم) فى تفاعلات النظام العربى سواء كانت اثيوبيا فى جنوب الوادى من خلال تحكمها فى مياه نهر النيل وتدخلها المتزايد فى جنوب السودان والتطورات السودانية الداخلية ، أو ارتيريا فى علاقاتها الصراعية مع السودان واليمن (جزر حنيش) ، أو تركيا وتعاونها العسكرى مع اسرائيل، أو ايران ومشاكلها مع الامارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث المحتلة أو مع العراق ، ناهيك عن الدور الاسرائيلى المتزايد والذى يُرجح ان يزداد تغلغلاً مع تجديد الدعوة لاستئناف المفاوضات متعددة الاطراف .

هذه التدخلات بما تمثله من ضغوط متزايدة تضع شرعية ومصداقية نظم الحكم العربية على المحك ، وقد تدفع بالتالى الى قبول هذه النظم بتطوير أداء النظام العربى وتفعيل مؤسساته.

٦- حدوث تغيرات ملموسة فى توزيع القوة بين الدول العربية مع بداية عقد التسعينات. فالتغير الذى لحق بتوزيع القوة داخل النظام العربى فى أوائل عقد السبعينات واستمر طيلة سنوات عقد الثمانينات وأثر على هيكلية النظام ، ومن ثم على دور ونفوذ فواعل هذا النظام شهد تغييرات ملموسة فى غير صالح الدول العربية النفطية التى واجهت مع بداية عقد التسعينات تحديين كبيريين :

التحدى الأول : الخسائر الناتجة عن حرب الخليج الثانية والتكاليف الباهظة التى تحملتها دول مجلس التعاون فى تمويل تكلفة القوات الدولية التى تولت مهمة تحرير الكويت ، وتمويل برامج التسليح الجديدة ، وكذلك الكارثة التى حلت بالعراق من جراء سياسات نظام الحكم المتسلط عليه والخطر الدولى المستمر ، وكذلك الخسائر التى تكبدتها ليبيا من جراء الحظر الدولى بسبب قضية لوكيربى، والتى واجهت الجزائر بسبب الحرب الأهلية الداخلية مع المنظمات الأصولية الجزائرية.

والتحدى الثانى: تراجع أسعار النفط وتآكل الفوائض النفطية وظهور العجوزات فى موازين المدفوعات وتراكم الديون الداخلية والخارجية فى معظم الدول العربية النفطية وخاصة دول مجلس التعاون.

وتحولت هذه الدول بسبب تلك العجوزات من دول صافى دائنة للعالم الخارجى بمبالغ تفوق مائتى مليار دولار فى بداية عقد الثمانينات الى دول صافى مدينة فى بداية عقد التسعينات.

والى جانب الديون الخارجية فإن ديونها الداخلية تزداد تضخما . وقد قدر فريق البنك الدولى ان اجمالى الديون الداخلية للسعودية يقدر بنحو ١٠٠ مليار دولار، ويرجح ان تبلغ نحو ١١٠% من حجم ناتجها المحلى الاجمالى عام ٢٠٠٠ .

وقد انعكس هذا الاخفاق الاقتصادى على السياسات الداخلية فى شكل انكماش فى الانفاق الاجتماعى وتراجع دولة الرفاه بما يعنيه ذلك من ضغوط داخلية قد تفرض فى المستقبل ضرورة وضع عقد اجتماعى جديد بين الحاكمين والمحكومين تعطى للمحكومين قدرا أعلى من المشاركة السياسية، أى تدعيم الخيار الديمقراطى الداخلى. كما انعكس هذا الاخفاق على السياسات الخارجية وبالذات على الدور الذى كانت تمارسه بعض هذه الدول داخل النظام العربى لدرجة بات يصعب معها الحديث عن حقبة سعودية جديدة للنظام العربى.

وعلى الجانب الآخر حدث تحسن ملحوظ فى الأداء الاقتصادى للدول غير النفطية وخاصة مصر، الأمر الذى يعنى اعادة ترتيب توازن القوى داخل النظام العربى بشكل يعطى لمصر قدرا اكبر من النفوذ داخل النظام العربى. ويؤكد فى الوقت نفسه استحالة وجود قطب واحد داخل النظام العربى واذا جاء التوزيع الجديد للقوة داخل النظام مصحوبا بتحول فى طبيعة وخصوصية استخدام القوة بشكل تعاونى بين الدول الأعضاء ، فإن هذا قد يسمح بدعم التوجه نحو تعميق علاقات الاعتماد المتبادل داخل النظام العربى ومن ثم تغليب علاقات التعاون على علاقات الصراع .

غير أن هذه الفرص والحوافز لن تعمل بشكل تلقائى لتغليب دوافع التعاون والتكامل على أسباب التنافس والصراع داخل النظام العربى. فهى فى حاجة الى من يحسن توظيفها فى اتجاه التعاون لأنها لن تعمل بمعزل عن المواريث والقيود التى تعرقل توجه النظام نحو انماط تفاعلية تعاونية. وهناك مجموعة من المهام الأساسية بدونها لن يستطيع النظام العربى توظيف واستثمار ماهو متاح له من فرص وامكانات لتحقيق درجة أعلى من الانجاز أبرزها :

١- ضرورة ايجاد حل سريع وموضوعى لتشتت الوظيفة القيادية فى النظام العربى. ومع ظهور نمط جديد من توزيع القوة داخل النظام ربما يمكن خلق قيادة جماعية تلتزم بنمط ديمقراطى لإدارة النظام يجدد الالتزام بأعبائه ، ويوسع من قاعدة المشاركة فى صنع القرار داخله.

٢- ضرورة الاعتراف بالدولة العربية كحقيقة قائمة وأساسية داخل النظام العربى لأن أى محاولة لتجاوز هذه الحقيقة بغطاء ايديولوجى قومى أو اسلامى لن يكون مصيرها النجاح ، ونزع أى شرعية عن مثل هذه المحاولات ، مع التأكيد فى الوقت نفسه على تفعيل آليات النظام العربى فى اطار الاهداف العربية العليا. ولذلك فإن آليات النظام العربى يجب ان ترتكز على ثلاث حقائق أساسية :

الأولى: ان هناك دولاً عربية محكومة بحكومات عربية مختلفة الاتجاه والنظام السياسى والنظرة الاجتماعية وانها تتبع سياسات خارجية وأمنية مختلفة ، وان هناك قوى وجماعات ومصالح وفئات اجتماعية ارتبطت بهذا الاتجاه .

والثانية : أن الدول يجمع بينها الكثير من الروابط الثقافية والسياسية والاقتصادية، على نحو يخلق مساحة مفيدة من المصالح المشتركة .

والثالثة : أن النظام العربى لن يستطيع أن يتجاوز اخفاقاته دون الالتزام بمشروع نهضوى شامل يأخذ فى اعتباره أهمية التطلع الى مرحلة جديدة تستلزم مراجعة الأسس التى ترتكز عليها السلطة وممارسة السلطة وآلياتها فى الدول العربية. فالطابع التسلطى والاستبدادى لنظم الحكم العربية يحول دون وضع حد لاخفاقات النظام العربى. ولن يمكن النهوض بأداء هذا النظام وتفعيل جامعة الدول العربية دون اجراء تغييرات حقيقية فى طبيعة السلطة التسلطية العربة وبناء نظم ديمقراطية تعطى الفرص المطلوبة لمشاركة عربية واسعة فى تفعيل النظام العربى والانطلاق نحو بناء المشروع الحضارى العربى الذى سيظل معياراً حقيقياً للنجاح أو للاخفاق العربى فى القرن الجديد .

ثالثاً: ١٩٩٩ عام (روتينى) آخر للعلاقات العربية ـ العربية:

لم يشهد العام ١٩٩٩ تحولاً ملموسا فى انماط التفاعلات العربية التى سادت فى الاعوام السابقة وتم تحليلها تفصيلاً فى "التقرير الاستراتيجى العربى"، وخصوصا فى عدديه عن العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨.

١ ـ غلبة التفاعلات الصراعية و (اللاوفاقية)

كانت للتفاعلات الصراعية وتلك التى لا تعبر عن وفاق عربى الغلبة فى تفاعلات العام ١٩٩٩. ويتركز أبرز هذه التفاعلات فى الأزمة العراقية ، وتعثر انعقاد القمة، والخلافات السورية- الفلسطينية، والخلاف بين الامارات والسعودية، وبين الجزائر والمغرب ، والأزمة السودانية، وتطورت قضية لوكيربى وتاثيراتها على السياسة العربية للجماهيرية الليبية.

أ ـ الازمة العراقية تكشف حدة ازمة الجامعة العربية :

انتهى العام ١٩٩٨ نهاية درامية للأزمة العراقية امتدت بآثارها على تطورات هذه الأزمة فى العام ١٩٩٩ وعلى الموقف العربى منها من خلال عملية "ثعلب الصحراء" . (راجع التقرير الاستراتيجى ١٩٩٨ ص ٨٥-٩٥).

ولم تسفر هذه العملية الا عن مزيد من ارباك علاقة مجلس الأمن بالأزمة العراقية ، ومزيد من

تعقيد العلاقة بين الدول الخليجية أعضاء مجلس التعاون الخليجي والعراق، فضلا عن تدمير بعض الأهداف المدنية والعسكرية.

ونتيجة لهذه التطورات التي ترتبت على عملية ثعلب الصحراء اتجهت الولايات المتحدة الى التركيز على هدف اسقاط النظام الحاكم في بغداد عن طريق تبنى فصائل المعارضة العراقية وتخصيص مبالغ مالية ومساندات استخباراتية لتحقيق ذلك ، في حين أنصرفت باقى دول مجلس الأمن للاجتهاد فى وضع صيغ سعيا للخروج للأزمة بين المجلس والعراق وتتضمن حلا جزئيا لمشكلة الحظر المفروض على العراق وتجد فى الوقت ذاته وسائل ناجحة وحاسمة للتأكد من تخلص العراق من ترسانة أسلحته للدمار الشامل. وظهرت عدة مشروعات قرارات بهذا الخصوص، الأمر الذى عمق الانقسام بين الدول دائمة العضوية.

ولم تر الولايات المتحدة حتى نهاية العام بديلا لسياسة الاحتواء بهدف اسقاط نظام صدام حسين لحل الأزمة العراقية. ولذلك حرصت على تأكيد استمرار وجودها العسكرى القوى فى الخليج. وقد نفى وليام كوهين فى زيارته لدول الخليج فى الاسبوع الأخير من اكتوبر ١٩٩٩ أية نوايا أمريكية لتخفيض القوات الأمريكية فى المنطقة وقال "ننوى الاحتفاظ بالعدد نفسه ، لكنه لم يستبعد اعادة نشر القوات.

وبالرغم من ضعف وتفكك قوى المعارضة العراقية ، ظلت واشنطن مستمرة فى محاولات تفعيلها، مع الابقاء على صدام حسين ونظامه "داخل الصندوق" لحين امتلاك قوى المعارضة فرصة اسقاطه بدعم أمريكى.

هذا الوضع المتردى لعلاقة العراق بمجلس الأمن وهذا الاصرار الأمريكى على اسقاط نظام صدام حسين أصابا الموقف العربى من ازمة العراق بما يشبه الشلل فى ظل اقتناع عربى آخذ فى الترسخ بأن حل الازمة بات دوليا. ولذلك اكتفت بعض الدول العربية بادانة الاعتداءات الأمريكية على العراق فى حين اكتفت دول عربية اخرى باظهار التعاطف مع الشعب العراقى، فيما حرص الجميع على اظهار الالتزام بالحظر الدولى المفروض على العراق.

ومع ذلك فقد بدد النظام العراقى فرصة كانت مناسبة لاول عمل عربى مشترك لحل الأزمة عقب ضربة "ثعلب الصحراء" ، وذلك خلال الاجتماع التشاورى لوزراء الخارجية العرب فى فبراير ١٩٩٩. فقد تم التوصل، بعد مناقشات صاخبة ، الى تشكيل لجنة سباعية عربية للبحث مع الامم المتحدة فى رفع العقوبات المفروضة على العراق.

ولكن وزير الخارجية العراقى رفض هذه اللجنة واعلن مقاطعة بغداد لها وانسحب من الاجتماع محتجا على عدم صدور ادانة صريحة قاطعة للعدوان الذى انطوت عليه ضربة " ثعلب الصحراء".

وبالرغم من تغير أسلوب التعامل العراقى مع الجامعة العربية فى الخريف حرصا على تولى وزير خارجية رئاسة الدورة ١١٢ لمجلس الجامعة ، وبالرغم من الهدوء الذى اتسمت به هذه الدورة ، فقد كشفت ازدياد الميل العربى الى الاكتفاء بالمظاهر والمدى الذى وصل اليه النكوص عن وضع حد للاختلالات ، واوضحت وجود نذر خطر جديدة بدءا من مشهدها الافتتاحى وحتى جلستها الأخيرة. فقد بدأت الدورة بمشهد نادر الحدوث ، ولكنه شديد الدلالة عميق المغزى، وهو انتقال رئاسة مجلس الجامعة من الصومال الى العراق.. من دولة غير موجودة الى دولة محاصرة انحدرت فعليا الى العصور الوسطى وتواجه خطر التمزق.

والمهم هو أن اعضاء الجامعة الذين شهدوا مشهد تسليم الرئاسة الى الصومال فى مارس ١٩٩٩، ثم مشهد نقلها من الصومال الى العراق ، يعرفون أن المشهدين غير حقيقيين. والدليل على ذلك هو البيانات الختامية التى تصدر عن اجتماعات مجلس الجامعة، وتكرر مناشدة الاطراف الصومالية التعاون مع الجهود الرامية الى تحقيق المصالحة الوطنية التى تعيد دولة الصومال.

وقد وردت هذه المناشدة فى نص البيان الختامى للدورة ١١١ التى رأسها من يطلق عليه مندوب الصومال دون أن تضاف كلمة "السابقة" . كما تكررت المناشدة نفسها فى البيان الصادر عن الدورة

١١٢ ، ولكن دون أن يقف اى من الذين وافقوا عليه أمام مفارقة أن تتولى "الدولة" التى يطالبون بإعادتها الى الوجود رئاسة الاجتماع الذى تصدر عنه هذه المناشدة.

ويستحيل تصور أن يحدث مثل ذلك فى أى منظمة إقليمية حية يحرص أعضاؤها عليها وعلى دورها. فلا يحصل مثل هذا إلا اذا توافر قبول ضمنى بتجميد المنظمة من الناحية الفعلية مع الابقاء عليها من الناحية الشكلية. ويبدو أن هذا هو ما آلت اليه جامعة العرب فى السنوات الأخيرة.

ولذلك لا يثير استغرابا أن تنتقل رئاستها من دولة ميتة الى أخرى شبه ميتة فضلا عن أن القائمين عليها غير مقبولين بدرجات متفاوتة من كثير من الأعضاء ، بل من أهم الدول وهى السعودية وسوريا ومصر.

وعلى هذا النحو كانت رئاسة العراق للدورة ١١٢ دليلا جديدا على ازمة جامعة الدول العربية ، بخلاف ما ذهب اليه كثير من المراقبين والاعلاميين العرب الذين أسعدهم جلوس وزير خارجية العراق على مقعد الرئاسة الذى سبقه اليه مندوب دولة الصومال السابقة .

فكانت الدورة ١١٢، من هذا المنظور، هى الدليل الأقوى على نجاح الجامعة العربية فى الحفاظ على الشكل، ولكن دون أى مضمون. فالاجتماعات تعقد فى مواعيدها ، أو بعدها بقليل مجاملة لدولة تعطى اسبقية لعلاقاتها الافريقية. ورئاسة الاجتماعات تنتقل وفقاً للقاعدة التى تقضى بالتعاقب وفقاً للحروف الأبجدية؟

ولايهم ، بعد ذلك ، ما اذا كان لهذه الاجتماعات أى جدوى أو حتى وظيفة تؤديها بخلاف الايحاء بأن العرب يجتمعون وأن جامعتهم مازالت قائمة وأبوابها مفتوحة .

والمهم هو انه كلما ازداد الحرص على الشكل قل – أو ربما انعدم – الاهتمام بالمضمون. وبالرغم من أن دورات انعقاد مجلس الجامعة لا تنتهى فى العادة الى نتيجة ذات بال، فقد تميزت الدورة ١١٢ بأنها خلت حتى من أى مناقشة ذات معنى. فكانت غاية المنى هى أن تمر الدورة بسلام من دون صدام أو أزمة. واذا تأملنا دلالة هذه الغاية جيدا ، ربما نجدها مرادفة لمعنى أن تعقد الدورة ولكن دون أن تعقد فى الوقت نفسه.

وكان هذا هو الثمن الضرورى لتمرير رئاسة وزير خارجية العراق للدورة. ولكنه لم يكن ثمنا فادحا ، فلو قلنا إنه كان كذلك ، لحمل معنى أن هذه الدورة كانت استثناء من زاوية أنها لم تثمر أى شئ. غير أن هذه هى حال دورات مجلس الجامعة الاخيرة كلها بدرجات متفاوتة . فلم تكن الدورة ١١٢ فريدة فى تعبيرها عن أمراض الوضع العربى العام وتغليب اعتبارات الشكل على المضمون فى اداء جامعة الدول العربية . ولكنها كانت اكثر تعبيرا عن هذه الأمراض من غيرها.

واذا كان هذا نذير خطر ، فالاكثر خطرا هو حجم الاشادة بهذه الدورة. وهى اشادة تبارى فيها مسئولون ومراقبون وكتاب وصحفيون عرب. وربما ساعد عليها تهافت الادارة الامريكية اكثر من غطرستها ، عندما عبر أحد اركانها عن عدم ارتياح ازاء رئاسة العراق للدورة.

فعند بعض العرب ، يكفى أن تستاء واشنطن من شئ ليصير ايجابيا وبل عظيما(راجع الفصل الاول من هذا التقرير: العرب والتفاعلات الدولية). ولكن لو كانت الاشادة بالدورة ١١٢ اقتصرت على هؤلاء لهان الأمر. فقد اتسع نطاق تفريط هذه الدورة لأنها مرت بسلام ودون كلام. ونقصد الكلام الجاد حول قضايانا ومشاكلنا وخلافاتنا وصراعاتنا ، وما ينبغى أن نعمله فى شأنها ومن أجلها.

فليس هناك نذير خطر اكبر من أن يعتبر العرب الدورة ١١٢ "نقلة نوعية فى العمل المشترك ". فلو قيل انها كانت نقلة طيبة باتجاه "الجلوس المشترك" أى الوجود فى المكان نفسه من دون مصادمات ، لجاز قبول هذا التقويم.

ولكن أن يعتبرها بعض العرب نقلة فى العمل المشترك ، ويضيف بعضنا انها نقلة نوعية الى الامام ، فهذا يعنى أن الطموحات العربية تردت ، بل انهارت .

ب - استمرار العجز عن عقد القمة العربية :

ظلت الدول العربية ، فى معظمها ، عازفة عن الدعوة أو قبول الدعوة الى عقد مؤتمر قمة عربى لنفس الأسباب التى جمدت انعقاد هذه القمة على مدى عشر سنوات كاملة باستثناء القمة الطارئة عام ١٩٩٦ التى عقدت فى القاهرة .

فقد صار معتادا أن تهرب دول كثيرة من مسئولياتها العربية بعد أن اضحى العمل العربى المشترك عبئا على حكومات هذه الدول. وبعضها الآخر يفضل الاكتفاء بإطار التنسيق القائم ولايرى ما يبرر عقد قمة. فالقمة من هذا المنظور لا تنعقد الا فى النكسات أو بعد حدوث النكسات ولكنها لا تعقد لمنع حدوث مثل تلك النكسات. وهناك من يعتقد أن انعقاد القمة يمكن أن يعطل مسيرة عملية التسوية، خصوصا وان مقررات القمة الطارئة فى عام ١٩٩٦ مازالت كافية. ويبقى العامل العراقى هو الآخر من العوامل التى تحول دون انعقاد القمة.

واذا كانت مصر قد استطاعت عقد مؤتمر قمة ١٩٩٦ الطارئ دون مشاركة عراقية فإن ذلك حدث لأن القمة كانت طارئة وبدعوة مصرية. ولكن يصعب عقد قمة عربية عادية ولاتوجه الدعوة للعراق.

كل هذه المبررات يعاد تكرارها باستمرار من عام لآخر بسبب الفهم الخاطئ للقمة. فقد أخطأ العرب كثيرا عندما ربطوا بين القمة والصراع العربى - الاسرائيلى. ربما كان لهذا الربط ما يبرره من منظور التأصيل التاريخى للقمة حيث كانت القمتان الأولى والثانية فى القاهرة والاسكندرية عام ١٩٦٤ بدعوة لمواجهة اخطار التجاوزات الاسرائيلية على المصالح العربية. لكن القمة تحولت من فكرة الى دعوة ثم الى مؤسسة لها مكانتها داخل النظام العربى . صحيح ان تعبير " مؤسسة " بالنسبة للقمة مازال مجازيا لانه لم يحدث حتى الآن تعديل فى ميثاق الجامعة ينص على ان هناك مستوى يضم الملوك والرؤساء العرب ينعقد دوريا ليصدر قرارات وتوجيهات واجبة النفاذ. لكن العمل العربى تواتر على التعامل مع القمة كمؤسسة.

ويؤثر الربط بين القمة العربية والصراع العربى - الاسرائيلى تأثيرا مدمرا على العمل العربى المشترك ومستقبل النظام العربى كله، وكأن انتهاء أو حل هذا الصراع يفرض التخلى عن القمة.

كما اخطأ العرب كثيرا عندما ربطوا بين القمة وحدوث هزائم ولم يتعاملوا معها كآلية لتجنب النكسات. وهنا نلمس حرصا متعمدا للهروب من أية التزامات عربية. فالدولة العربية تشعر أنها فى غير حاجة الى تحمل أعباء عن الآخرين، ولذلك فإنها تفضل حصر العمل العربى المشترك فى أضيق الحدود، طالما أنه ليس هناك خطر داهم يتهدد احدى الدول العربية.

هذه الحجة تسقط تماما عندما يصبح الشأن العراقى دافعا لدعوة القمة. فالعراق يتعرض للخطر منذ انتهاء حرب الخليج الثانية. وبدلا من أن تسارع الدول العربية لعقد قمة عربية وفقا لمنظور "الخطر الداهم" نجدها تتهرب متسترة وراء حجج أخرى مفادها صعوبة انعقاد القمة فى ظل رفض بعض الأطراف (السعودية والكويت).

مثل هذا التردد يكشف ازدواجية فى العلاقات العربية - العربية وفى عمل النظام. فأحيانا ينظر الى الأزمات على أنها دافع ومبرر لانعقاد القمة ، وفى أحيان أخرى ينظر الى الازمات على أنها عقبة أمام انعقادها.

ج - الخلاف السورى - الفلسطينى يمنع عقد قمة مصغرة :

درج العمل العربى المشترك على الدعوة لعقد قمة مصغرة لمواجهة أزمة معينة عند تعثر الدعوة الى القمة الموسعة ، وبالتالى بدت القمة المصغرة حلا مؤقتا للأزمة التى تواجه النظام العربى كله وفشل انعقاد القمة الشاملة بشكل دورى وفى موعد محدد كما هو الحال فى أغلب المنظمات الاقليمية.

وقد نشطت فى العام ١٩٩٩ الدعوة لعقد قمة مصغرة للبحث فى مستقبل عملية التسوية. وجاء الاقتراح هذه المرة من القاهرة لمناقشة الموقف العربى من سياسات الحكومة الجديدة برئاسة إيهود

باراك التى استهلت تعاملها مع الأزمة العربية – الاسرائيلية باللعب بورقة "المسارات" والتلميح الى نوايا تفضيلية للتركيز على المسار .

وقد وجد الاقتراح حماسا فلسطينيا كبيرا ونظر اليه على أنه بمثابة طوق نجاة من تجميد المفاوضات على المسار الفلسطينى. كما رحبت الأردن بالاقتراح فى حين لم يحظ بالدعم السورى. وبذلت الدبلوماسية المصرية جهودا مكثفة لانجاح عقد هذه القمة ، وشاركت الأردن فى هذه الجهود .

غير أن دمشق لم تبد حماسا ، ويبدو أنها رغبت فى التخفف من العبء الفلسطينى خصوصا بعد أن انفردت القيادة الفلسطينية باجراء مفاوضات من وراء ظهر الأطراف العربية الاخرى.

ولم ترحب سوريا بالقمة الخماسية ، واهتمت بتطوير العلاقات مع الأردن ، فى الوقت الذى ازداد تدهور العلاقات السورية – الفلسطينية لدرجة دفعت العماد مصطفى طلاس الى توجيه انتقادات حادة ومعيبة الى شخص الرئيس الفلسطينى ياسر عرفات ليتم طى صفحة القمة المصغرة.

د ـ الخلاف السعودى ـ الاماراتى يتجاوز الحدود المعتادة :

تسبب التقارب حديث العهد بين السعودية وايران فى تفجير خلاف بين السعودية والامارات وصل ، على غير العادة ، الى ما يفوق الافصاح عنه وتجاوزه الى تلاسن غير مسبوق بين شخصيتين مرموقتين فى البلدين (الأمير سلطان بن عبد العزيز النائب الثانى لرئيس الوزراء ووزير الدفاع والطيران والمفتش العام وراشد النعيمى وزير الدولة للشئون الخارجية بدولة الامارات .

لقد عادت العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام ١٩٧٨ بين السعودية وايران عقب الغزو العراقى للكويت فى ٢ أغسطس ١٩٩٠ ونتيجة للموقف الايرانى المتوازن من الأزمة. لكن العلاقات بين الرياض وطهران ظلت تتأرجح بين الدفء والفتور بسبب عوامل اقليمية وأخرى دولية. كانت أهم العوامل الاقليمية مشكلة جزر الامارات الثلاث التى تحتلها ايران منذ عام ١٩٧١ (حنيش الكبرى وحنيش الصغرى وأبو موسى) والتزام السعودية بموقف مجلس التعاون المتضامن مع الامارات فى المطالبة باسترداد الجزر أو التفاوض السلمى حولها أو اللجوء الى محكمة العدل الدولية. أما الموقف الدولى الضاغط فى اتجاه توتر العلاقات السعودية – الايرانية فيتركز فى المنظور الامريكى للأمن الاقليمى فى الخليج الذى وضع ايران والعراق معا تحت طائلة عقوبات سياسة الاحتواء المزدوج.

ولأسباب كثيرة بعضها داخلى وآخر اقليمى اتجهت السعودية الى تحسين العلاقات مع ايران. واستقبلت ايران المبادرة بحماس عبرت عنه بالزيارة التى قام بها للسعودية الرئيس الايرانى محمد خاتمى ردا على زيارة الأمير سلطان بن عبد العزيز لايران فى مايو ١٩٩٩.

ولقد توجست الامارات من هذا التقارب الذى اعتبرته خروجا سعوديا على التزامات داخل مجلس التعاون تربط تحسين العلاقات مع ايران بشرط حل مشكلة الجزر. وتأزمت العلاقات بين البلدين اثر تصريحات صحفية حالت دون صدور بيان من الاجتماع الوزارى لمجلس التعاون.

فقد رأت الامارات ان التقارب السعودى مع ايران ، قبل حل مشكلة الجزر ، سيشجع ايران على تجاوز مشكلة الجزر فى علاقاتها مع دول مجلس التعاون.

أما السعودية فقد نظرت الى هذا التقارب على أنه خطوة من خطوات اعادة بناء الثقة بين البلدين يمكن ان يشجع ايران على حل مشكلة الجزر لتحقيق المزيد من التقارب مع السعودية وغيرها من دول مجلس التعاون.

لكن بعض التفسيرات التى خرجت من السعودية لتبرر التوجه التعاونى نحو ايران أثارت عاملا آخر اكثر اهمية هو عامل توازن القوى الاقليمى ومستقبل الدور السعودى – الايرانى ومصير الدول الصغيرة فى الخليج مع تجميد الدور العراقى الاقليمى فى الخليج. فقد أوضحت بعض هذه التفسيرات ان السعودية توجهت الى ايران بدافع من ضرورات الدولة الاقليمية الكبرى اذا لا يمكن للسعودية ان

تمارس دورها كقوة اقليمية خليجية كبرى دون تفاهم مع ايران. ومن هنا كانت المخاوف فى الامارات أعظم خشية المصير المؤلم للدول الصغيرة فى حالة التوافق بين السعودية وايران.

ولكن الوساطة القطرية ساهمت فى تقريب وجهات النظر بين السعودية والامارات حيث اكدت الرياض على التزاماتها بدعم ابوظبى فى قضية الجزر. وشكل الاجتماع الوزارى لمجلس التعاون لجنة ثلاثية لحل الخلاف بين الامارات وايران.

وعلى الرغم من تعثر عمل اللجنة الثلاثية التى ضمت الامير سعود الفيصل وزير الخارجية السعودى ويوسف بن علوى وزير الدولة العمانى للشئون الخارجية وحمد بن جاسم وزير الخارجية القطرى، فإن مجلس التعاون، ظل حريصا على استمرار دورها.

هـ - أزمة الصحراء مازالت مؤثرة على العلاقات الجزائرية - المغربية :

لم تستطع الجزائر والمغرب تجاوز الملفات الثلاثة العالقة بينهما رغم التطورات الداخلية المهمة التى اوحت بإمكانية تجاوز هذه الملفات ، وهى ملف الحدود المغلقة وملف الاتحاد المغاربى وملف الصحراء الغربية . فالجزائر وفقا لتصور الرئيس عبد العزيز بوتفليقة تركز بصفة أساسية على ملف الحدود الذى له علاقة مباشرة بالأوضاع الداخلية الجزائرية فى حين ترى ان الملفين الآخرين سياسيان ، واحد يتعلق بكل الدول المغاربية الأعضاء فى الاتحاد والثانى، أى ملف الصحراء ، لم تعد طرفا مباشرا فيه بعد أن أصبح فى أيدى الأمم المتحدة.

أما المغرب فتعطى الأولوية لملف الصحراء وتعتقد أن الجزائر مازالت طرفا مباشرا ومؤثرا ، وتعطى للموقف الجزائرى من هذا الملف حساسية شديدة وظهر هذا فى رد فعل الرباط على تصريحات حول الصحراء جاءت على لسان الرئيس بوتفليقة بعد فترة من تحسن العلاقات بينهما واثر اجتماع لجنة المتابعة فى الجزائر فى منتصف مايو ١٩٩٩. وقد بذلت أوساط دبلوماسية جزائرية فى الرباط محاولات لتطويق مضاعفات تلك التصريحات التى نسبت الى الرئيس بوتفليقة فى شأن دعمه "استقلال الصحراء". وقالت مصادر مسؤولة ان تحريفا قد لحق بهذه التصريحات ، وأن الرئيس بوتفليقة لم يتحدث عن دعم استقلال الصحراء ولكنه تحدث عن "دعمه اجراء الاستفتاء فى الصحراء باستقلالية تامة".

ويؤكد هذا أن قضية الصحراء مازالت جوهر الخلاف بين البلدين، وهى التى تدفع الى تسخين ملف الحدود وتساهم فى تعطيل عمل الاتحاد المغاربى طالما لم يتم حسم مشكلة الاستفتاء فى الصحراء المتوقفة على حل الخلاف على مسألة تحديد هوية الأفراد الذين سيشاركون فى الاستفتاء الذى كان قد اقترحه العاهل المغربى الملك الحسن الثانى عام ١٩٨١ على منظمة الوحدة الافريقية وتولت الأمم المتحدة مسؤولية الاشراف عليه. ولم يتم اجراؤه فى موعده المحدد عام ١٩٩٢، وظل يؤجل منذ ذلك الوقت .

وجاءت وفاة الملك الحسن الثانى لتطرح تساؤلات جديدة حول مستقبل العلاقات بين البلدين. وفتحت مشاركة الرئيس بوتفليقة فى تشييع جثمان الملف المغربى ولقاؤه الودود مع الملك محمد السادس أفاقا جديدة لتحسين العلاقات التى مازالت محكومة بالتوترات الداخلية فى الجزائر وظلال الشك الجزائرى فى دعم المغرب لأنشطة بعض مجموعات المعارضة المسلحة فضلا عن ملف الصحراء المغربية. وقد أحدثت اتهامات الجزائر للمغرب بايواء المتورطين فى المذبحة التى وقعت فى منطقة بنى ونيف جنوبى غربى البلاد شرطا جديدا فى العلاقات بين البلدين ، خصوصا وان هذا الحادث تم فى منطقة مجاورة للحدود الجزائرية المغربية وقبيل اجراء الاستفتاء الجزائرى على قانون "الوئام الوطنى".

ولقد قام الأمير عبد الله بن عبد العزيز ولى العهد النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء السعودى بجولة وساطة بين البلدين فى اكتوبر ١٩٩٩ فى محاولة لتهيئة الاجواء لحوار مغربى- جزائرى وتنقية الاجواء بين البلدين. وقد جاءت هذه الجولة بعد

رسالة بعث بها الرئيس الجزائرى الملك محمد السادس نفى فيها تجاوز القوات الجزائرية للحدود بين البلدين. لكن لم تسفر جولة الامير عبد الله عن نتائج حقيقية لتجاوز الخلافات رغم التصريحات الايجابية المتبادلة.

٢ ـ تفاعلات تعاونية عربية عند الحد الأدنى

بالرغم من القائمة الطويلة السابقة للتفاعلات الصراعية ، تظل هناك تفاعلات وعلاقات تعاونية حتى ولو كانت عند حدها الأدنى، خصوصا وأن بعضها يدل على استعداد للتطورات الى ماهو أفضل ونشير هنا الى حالتين لهذه التفاعلات .

أ ـ مغزى القمة التشاورية الخليجية :

تعتبر القمة التشاورية الخليجية التى عقدت للمرة الأولى فى العاشر من مايو ١٩٩٩ فى مدينة جدة من أهم مؤشرات التحول الفعلى فى علاقات التعاون بين دول مجلس التعاون الخليجي. فقد حافظت هذه الدول على عقد القمة سنويا وفى موعدها المحدد منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١ على عكس الحال بالنسبة الى القمة العربية. وقد اتفق زعماء المجلس فى قمتهم السنوية التى عقدت فى أبوظبى فى ديسمبر ١٩٩٨ على عقد قمة تشاورية فى منتصف كل عام ولمدة يوم واحد وبدون أية بروتوكولات أو قيود تقليدية للتشاور حول تطورات العلاقات بين دول المجلس دون التزام مسبق بجدول أعمال محدد .

وقد شهدت تلك القمة محادثات صريحة حول قضايا شديدة الأهمية مثل تطور علاقات دول المجلس مع ايران على ضوء موقفها السلبى من قضية جزر الامارات ، وملف علاقات دول المجلس مع العراق على ضوء دعوة الامارات فى قمة أبوظبى للكويت الى طى ملف النزاع مع العراق، كما نوقش أيضا ملف السياسة الخارجية القطرية التى تحظى بتحفظات واضحة من عدد من دول المجلس.

كانت الصراحة والشفافية هى أهم معالم هذه القمة التشاورية رغم النتائج السلبية التى نتجت عن هذا النهج وبالذات تصاعد حدة الخلافات بين الامارات والسعودية بسبب المعارضة الاماراتية للتقارب السعودى – الايرانى.

ولقد تم تجاوز الخلاف السعودى – الاماراتى ، وبذلت السعودية جهودا ملحوظة لتأكيد الترابط والتماسك بين دول المجلس ، وكانت جولة الأمير سلطان بن عبد العزيز بين العواصم الخليجية وتأكيده على عمق الروابط بين دول المجلس من اهم مؤشرات هذا الاهتمام السعودى.

وقد أظهرت دول المجلس مؤشرات أخرى كثيرة لتأكيد هذا الترابط كان منها التأييد الجماعى الذى أظهرته دول المجلس للمرشح السعودى سليمان الحريش لمنصف الأمين العام لمنظمة أوبك. وكان من هذه المؤشرات أيضا دعوة الشيخ محمد بن زايد ال نهيان رئيس اركان القوات المسلحة بدولة الامارات الى ضرورة بناء نظام دفاعى جوى موحدا لدول المجلس، ووضع آلية تضمن جدية استمرار الجهود للتوصل الى هذا الهدف.

ب ـ تراجع سريع لفكرة التجمع المشرقى الثلاثى :

سعى الأردن فى عهده الجديد الى تأكيد دوره الاقليمى. ويبدو أن القيادة الجديدة قد توصلت الى اقتناع بأن الدور السياسى الاردنى البارز فى عملية التسوية بدعم مسار المفاوضات السورية – الاسرائيلية ، وبالحفاظ على متانة العلاقات مع اسرائيل والسلطة الفلسطينية فى آن واحد لن يكفى للحفاظ على هذا الدور وتمكينه دون روابط اقتصادية قوية بين الأردن وسوريا على وجه الخصوص.

بناء على ذلك فقد حرص الاردن على اللحاق بركب التعاون الاقتصادى السورى– اللبنانى وذلك من خلال طرح فكرة انشاء تجمع أردنى سورى – لبنانى.

ظهرت الفكرة رسميا على لسان عبد الكريم الكباريتى رئيس الديوان الملكى الأردنى فى ٢٣ أغسطس ١٩٩٩ بمناسبة زيارة الملك عبد الله بن الحسين للبنان فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٩. وجاء على

لسان الكباريتى ان الجانبين الأردنى والسورى يدرسان الوثائق والاتفاقيات الخاصة المبرمة بين دمشق وبيروت تمهيدا لوضع تصورات عملية تمكن عمان من المشاركة على قدم المساواة مع الجانبين السورى واللبنانى.

وعلى الرغم من حرص الطرفين الاردنى واللبنانى على عدم طرح دعوة التجمع الاقتصادى الثلاثى اعلاميا والاهتمام أساسا بقضايا التعاون الثنائى فإن هذه الدعوة أثارت ردود فعل مهمة على المستويين المصرى والفلسطينى بصفة خاصة.

واذا كانت مصر لم تبادر باعلان موقف رسمى محدد من هذه الدعوة فقد اهتم الاردن بتوضيح موقفه لمصر وهو ما يعنى ان مصر كانت مهتمة بالدعوة ولديها تساؤلات واستفسارات ولذلك قام رئيس الوزراء الأردنى عبد الرءوف الراوبدة بزيارة القاهرة لتوضيح أبعاد هذه الدعوة مؤكدا انها لا تعبر عن السياسة الخارجية لحكومته ، وان الكباريتى لا يوجه سياسة الأردن الخارجية. واذا كانت هذه التوضيحات تكشف عن تنافس بين الرجلين فإنها توضح فى الوقت ذاته تراجع فكرة الدعوة أو على الأقل تجميدها .

وعلى المستوى الفلسطينى أثارت دعوة التجمع الثلاثى ردود فعل مبتاينة . فهناك من أعلن تأييده للدعوة شرط أن يتم توسيع التجمع الثلاثى مستقبلا ليضم الدولة الفلسطينية ، وشارع البعض الآخر بإبداء معارضته خشية أن يكون الهدف من ورائه تجميد مسار التفاوض الفلسطينى مقابل تسريع المفاوضات السورية - الاسرائيلية المجمدة.

وأيا كانت هذه التعليقات فإنها تكشف عمق الهواجس الفلسطينية من أية تحركات أردنية أو سورية من ناحية ، ولكنها - وهذا هو الاهم - تكشف مدى هشاشة الدعوة التكاملية العربية فى هذه الظروف.

◆ القسم الثالث ◆

عـقـبـات كبـرى وفـرص ضـعـيـفـة
لتحـــريـــر التجـــارة العـــربيـــة

كشفت تطورات العمل العربى على صعيد تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية خلال العام ١٩٩٩عن وجود الكثير من العقبات والتحديات التى لازالت تحول دون فاعلية التطبيق العملى لهذا البرنامج. واكدت خبرة عامين من بدء تطبيق هذا البرنامج وجود الكثير من العقبات الحقيقية والهيكلية التى تعوق ليس فقط تحقيق مستوى حقيقى من التكامل الاقتصادى العربى، ولكن مجرد انجاز مرحلة تحرير التجارة.

ولم يشهد العام ١٩٩٩ حدوث نقلة نوعية حقيقية في مواجهة كافة العقبات والمشكلات التى اعترضت تطبيق البرنامج، رغم تسابق مؤسسات الجامعة العربية والمسئولين في الدول العربية والإعلام العربي عموما فى التأكيد على أهمية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والانطلاق منها إلى مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي. وخلال العام ١٩٩٩، استمرت الدول العربية في تقديم طلبات استثناء بعض السلع من تحرير التجارة، دون أن تكون هناك مبررات اقتصادية حقيقية لغالبية طلبات الاستثناء التي تقدمت بها الدول العربية حتى الآن. كما أن المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة العربية تأخر في البت في هذه الطلبات بما يعني استثناء هذه السلع برمتها من برنامج التحرير عمليا. وهذا التأخر في البت في طلبات الاستثناء يعكس تخوف المجلس الاقتصادي الاجتماعي من رفض هذه الطلبات رغم عدم معقولية غالبيتها ، حتى لا يؤدي ذلك إلى تذمر هذه الدولة العربية أو تلك أو حتى انسحابها من البرنامج برمته.

كما استمرت الدول العربية في فرض الضرائب والرسوم ذات الأثر المماثل للقيود الجمركية التي تعرقل التحرير الفعلي للتجارة وتضر بشفافية الحواجز التجارية.

وكذلك استمر الخلاف بين الدول العربية بشأن تحرير التجارة بالنسبة للسلع المنتجة في المناطق الحرة الموجودة في الدول العربية .

وظل غياب قواعد منشأ تفصيلية في الدول العربية يعرقل تحديد السلع التي تدخل في نطاق برنامج تحرير التجارة التدريجي .

وفضلا عن كل ذلك فإن هناك سببا موضوعيا لضعف مردود برنامج تحرير التجارة العربية وهو ما يتعلق بالافتقاد لأساس مادي لقيام تجارة واسعة النطاق بين الدول العربية نتيجة التشابه في هياكل الإنتاج العربية بما يطرح ضرورة التنسيق بين الدول العربية في تخطيط الاستثمارات الجديدة من خلال التخطيط التأشيري، حتى تكون هذه الاستثمارات متكاملة على أسس عادلة بما يخلق أساسا قويا لتطور تجارة واسعة النطاق بين الدول العربية.

ولذلك يتأكد مجددا أهمية ما دعا اليه التقرير الاستراتيجي العربي للعام ١٩٩٨ من ان مواجهة العراقيل التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية تقتضي اعتماد مؤسسة عربية هي القمة الاقتصادية السنوية التي يجتمع فيها قادة الدول العربية من رؤساء وملوك وأمراء والذين يملكون كل السلطات في بلادهم ، من أجل تذليل العقبات التي تواجه تحرير التجارة العربية والانطلاق منها لمستوى أعلى من التكامل الاقتصادي.

أولا: ازدواجية وتعدد فى المشروعات :

تصاعدت من جديد خلال عام ١٩٩٩ التساؤلات حول مدى جدية الدول العربية فى تطبيق برنامج تحرير التجارة. كما ساهمت هذه العقبات فى تصاعد الحديث ذى الطابع الانشائى عن أهمية وضرورة العمل على التوصل الى السوق العربية المشتركة كمحاولة للقفز فوق معوقات تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة، بما يتضمنه ذلك من إحداث حزمة من التحولات الهيكلية الحقيقية، سواء على مستوى الاقتصادات العربية أو آليات العمل الاقتصادى العربى المشترك، وضرورة إعادة بناء وتنمية الهياكل الاقتصادية العربية على أساس

تكاملى، وإعادة توزيع النشاط الاقتصادى العربى، وإنشاء آلية لتعويض الدول العربية المتضررة أو تلك التى لم تنتفع من توزيع الأنشطة الاقتصادية، وإزالة معوقات حركة انتقال البضائع والأفراد ورؤوس الأموال، وتنسيق السياسات الاقتصادية والنقدية، وتوحيد التشريعات المنظمة لحركة التجارة ...الخ. فضلا عن ضرورة تفعيل أو خلق آليات جديدة لتطوير ودفع العمل الاقتصادى العربى. وفى هذا السياق عبر الدكتور أسامة الباز عن اعتقاده بإمكانية تحقيق السوق العربية المشتركة خلال "سنوات معدودة"، دون أن يوضح ما هى الاجراءات التى يمكن من خلالها الوصول الى هذا الحلم.

وقد ارتبط بظاهرة تصاعد الحديث عن ضرورة قيام السوق العربية المشتركة تعدد المشروعات المقترحة لإنجاز هذا الهدف. وكان من بين المبادرات الداعية الى تفعيل السوق العربية المشتركة تلك التى أعلنت عنها "الهيئة البرلمانية للسوق العربية المشتركة"، فى أول اجتماع لها منذ تأسيسها فى يونيو ١٩٩٨ كجهاز برلمانى شعبى دائم ومستقل لتفعيل مشروع السوق العربية المشتركة فى اطار الاتحاد البرلمانى العربى. وقد دعت هذه المبادرة الى ضرورة اختصار المدة الزمنية للبرنامج التنفيذى لاقامة منطقة التجارة الحرة العربية من خلال رفع شريحة الخفض الجمركى الى ١٥% بدلا من ١٠% سنويا.

إلا أن أهم تلك المبادرات هى تلك التى أعلن عنها مجلس الوحدة الاقتصادية، على نحو عبر بشكل ما عن درجة من التنافس والازدواجية فى عمل مؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك بصفة عامة، وبين مجلس الوحدة الاقتصادية، والمجلس الاقتصادى والاجتماعى، بصفة خاصة.

فقد أعلن مجلس الوحدة الاقتصادية العربية أثناء دورته الثامنة والستين التى عقدت فى الاسبوع الأول من ديسمبر ١٩٩٨ عن بدء "البرنامج التنفيذى" لاستئناف تطبيق أحكام السوق العربية المشتركة فى جانبها التجارى، ومدته ثلاث سنوات. ويهدف البرنامج، والذى يضم الدول السبع الأعضاء فى اتفاقية السوق العربية المشتركة (مصر، العراق، الاردن، سوريا، موريتانيا، اليمن، ليبيا)، الى التحرير الكامل للتبادل التجارى بين الدول الأعضاء من كافة الرسوم الجمركية والقيود غير الجمركية والوصول الى منطقة التجارة الحرة خلال ثلاث سنوات فقط (٢٠٠٠-٢٠٠٢). ويقوم هذا البرنامج على البدء بإلغاء ٤٠% من الرسوم الجمركية على السلع فى يناير ٢٠٠٠، و٣٠% أخرى فى يناير ٢٠٠١، ثم ٣٠% فى يناير ٢٠٠٢. مع الإلغاء الكامل لجميع القيود الادارية والرسوم غير الجمركية على التجارة فى يناير ٢٠٠٠. وقد أعلن الأمين العام لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية فى اغسطس ١٩٩٩ أن هناك ست دول أخرى تدرس إمكانية تطبيقها للبرنامج التنفيذى (هى: الجزائر، المغرب، تونس، لبنان، السودان، فلسطين).

ويثير البرنامج التنفيذى فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية تساؤلات ، أولها استمرار قضية الازدواجية بين مؤسسات وآليات العمل الاقتصادى العربى المشترك. والواقع أن قضية الازدواجية لا تقتصر فقط على الازدواجية بين اختصاصات كل من المجلسين فقط وانما تمتد الى الكثير من المؤسسات الاقتصادية العربية الأخرى. والتساؤل الثانى، أى من البرنامجين التنفيذيين سيستطيع التوصل الى منطقة التجارة الحرة بالفعل؟ وهل تتوفر للبرنامج التنفيذى فى اطار مجلس الوحدة الاقتصادية المقومات التى تكفل له تحقيق الهدف النهائى؟ وهل يستطيع هذا البرنامج التغلب على كافة المشكلات والعقبات التى تواجه البرنامج التنفيذى فى اطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى، خاصة أنه قد حدد ثلاث سنوات فقط للبرنامج تنتهى فى عام ٢٠٠٧ مقارنة بعشر سنوات للبرنامج التنفيذى فى اطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى. وأخيرا فى ضوء تعدد البرامج التنفيذية لإقامة مناطق التجارة الحرة، فإن التساؤل يدور حول طبيعة العلاقة بين هذه المناطق بافتراض تحققها فعلا. خاصة فى ظل احتمالات عدم التطابق بين المنطقتين سواء فيما يتعلق بالعضوية، أو الاختلاف بين المنطقتين فيما يتعلق بقواعد المنشأ التفصيلية ؟

ثانيا : التوسع والمبالغة فى الاستثناءات :

تنطوى قضية الاستثناءات هنا على بعدين ، الأول هو استمرار تقديم الدول العربية المشاركة فى منطقة التجارة الحرة العربية لطلبات استثناء بعض السلع من التخفيض التدريجى للجمارك، والرسوم ذات الأثر المماثل. والبعد الثانى هو التأخر من قبل المجلس الاقتصادى والاجتماعى -باعتباره الجهة المخولة- فى اقرار أو البت فى قضية الاستثناءات، مما انعكس فى النهاية على فاعلية تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية. وعلى الرغم من ان المجلس لم يقر هذه الاستثناءات حتى سبتمبر ١٩٩٩ فقد طبقت جميع الدول العربية هذه الاستثناءات بالفعل إما من جانب واحد بموجب قرارات داخلية أو فى إطار اتفاقات عربية ثنائية.

والملاحظ ان النسبة الغالبة من طلبات الاستثناء التى تقدمت بها الدول العربية قد استندت معظمها الى مبررات غير اقتصادية بمعنى أنها لم تستند الى مبررات أو أسباب تتعلق بعوامل الانتاج والتكلفة الاقتصادية بقدر ما تعلقت بالرغبة فى حماية الصناعات المحلية خوفا من الآثار السلبية للانفتاح، أو لأسباب اجتماعية. وقد تركزت هذة المبررات حول: وجود احتكار محلى بموجب اتفاقات أو عقود امتياز ، الاعتبارات الاجتماعية لكون السلعة تساهم فى تشغيل الأيدى العاملة، صغر حجم الصناعة، حماية الموارد المالية للخزانة، حماية ميزان المدفوعات، عدم وجود قواعد منشأ تفصيلية، أن الصناعة تمر بإعادة هيكلة، وجود فائض فى الانتاج، وجود تعهد حكومى مسبق باستمرار الحماية الجمركية. بينما تركزت المبررات الاقتصادية، وهى محدودة جدا، فى ارتفاع تكلفة الانتاج بسبب الاعتماد على استيراد مدخلات الانتاج، أو لضعف القدرة التنافسية للسلعة.

وقد شملت المجموعات السلعية المقدمة السجاد، الغزل والملابس الجاهزة، الحديد، السيراميك والبلاط، ملح الطعام، سيارات الركوب والنقل، المقاعد والأثاث، الأسلاك والموصلات الكهربائية، الأسمنت، الرخام، الأجهزة الكهربائية، الأدوية، البلاستيك، المصنوعات الجلدية، الاطارات.

وفى حقيقة الأمر فإن مشكلة قضية الاستثناءات لم تنبع فقط من اتساع حجم طلبات الاستثناء المقدمة من الدول العربية، أو استنادها الى مبررات غير اقتصادية، ولكنها نبعت ايضا من التأخر من جانب المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى إقرار هذة الاستثناءات والبت فيها وذلك بسبب عدم وجود قواعد أو معايير واضحة للنظر في هذة الاستثناءات وعلى الرغم من أن لجنتى المفاوضات التجارية ولجنة التنفيذ والمتابعة قد وافقتا على تجاوز بعض القواعد والضوابط الشكلية فى اقرار الاستثناءات أو البت فيها مقابل التركيز على الضوابط والمعايير الموضوعية، ولكن تظل هناك حاجة الى ضرورة توافر البيانات الوافية عن صادرات وواردات السلع موضوع الاستثناء، والإحصاءات الخاصة بالانتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد.

وقد تمثلت أهم أشكال أو أنواع الاستثناءات المطلوبة فى وقف التخفيض المتدرج أو منع الاستيراد. فمن بين حوالى (٤٠) مجموعة سلعية تقدمت بها ست دول عربية (هى: الأردن، ومصر، ولبنان، وسوريا، والمغرب) خلال الدورة الرابعة والستين للمجلس الاقتصادى والاجتماعى، والتى عقدت خلال الفترة ١٣-١٦ سبتمبر ١٩٩٩، بلغ عدد المجموعات التى استندت طلبات استثنائها من قواعد التخفيض التدريجى الى مبررات اقتصادية حوالى (١١) فقط مقابل (٢٩) مجموعة سلعية أخرى استندت الى مبررات غير اقتصادية.

والواقع أن استناد معظم طلبات الاستثناء الى مبررات غير اقتصادية انما يرجع الى الخوف من الآثار السلبية لعملية الانفتاح وانخفاض القدرة التنافسية لمعظم السلع والصادرات العربية، خاصة أن النسبة الغالبة من هذه السلع قد نشأت فى اطار الحماية المحلية، ولازال الاعتماد على الرسوم والقيود الجمركية، والأشكال المختلفة من الدعم، وغيرها من أساليب الحماية، تمثل الآلية الرئيسية فى حماية الصناعات المحلية الناشئة فى الكثير من البلدان العربية نظرا لانخفاض قدراتها التنافسية.

وهكذا فإن اتساع قضية الاستثناءات من جانب، وعدم البت فيها من جانب آخر، واستنادها فى الغالب الى مبررات غير اقتصادية انما يكشف عن وجود صعوبات حقيقية تواجه تطبيق منطقة التجارة الحرة بشكل جاد وحقيقي. وترتب على ذلك أنه بعد عامين من بدء تطبيق البرنامج التنفيذى الذى أعلنت عن تطبيقه ١٤ دولة عربية لم تتجاوز السلع التى خضعت للتبادل الحر وفقا للبرنامج عددا محدودا من السلع شكلت السلع الهامشية (مثل المنظفات والصابون والشامبوهات)، بينما ظلت السلع الغذائية والهندسية ومواد البناء والنسيج والملابس الجاهزة ... الخ خارج نطاق التبادل الحر.

والسؤال هل تستطيع الدول العربية التحرير الكامل والفورى، أو على الأقل اختصار فترة التحرير الكامل، بالنسبة للسلع المستثناة مع انتهاء فترة العشر سنوات ؟ وهو ما خلق الكثير من التساؤلات حول جدية عملية التحرير، وقدرة الدول العربية على الوصول الىالهدف النهائى مع نهاية عام ٢٠٠٧ ؟

ثالثا : مشاكل كبيرة بلا حل :

ظلت قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، والتى تفرضها الدول العربية على الواردات، إحدى العقبات التى لم يتم تحقيق تقدم ملحوظ بشأنها خلال عام ١٩٩٩. فقد كشفت بلاغات التنفيذ المقدمة من الدول العربية إلى المجلس الاقتصادي الاجتماعي التابع للجامعة العربية، عن أن بعض الدول العربية تقوم بفرض بعض الرسوم والضرائب عند الاستيراد من الخارج تزيد بعضها عن العشرة أنواع فى بعض الدول العربية. ومكمن خطورة مثل هذه الرسوم أو الضرائب أنها لا تشكل جزءا من الهياكل الجمركية للدول العربية فى الوقت الذى تحدث فيه نفس الآثار التى تترتب على الحواجز والقيود الجمركية. وازاء هذا الموقف فقد أوصى المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دورته الرابعة والستين بمطالبة الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة العربية بتقديم جداول التعريفة الجمركية مبينا فيها الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل والمطبقة لديها منذ تاريخ بدء تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية، والعمل على ربط رسوم خدمات الاستيراد بالتكلفة الفعلية، بالاضافة الى تطبيق مبدأ المعاملة الوطنية على كل الدول العربية الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة.

وتظل المشكلة التى تفرضها قضية الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل انها تتسم بعدم الوضوح والشفافية من جانب الدول العربية، من ناحية. ومن ناحية أخرى، تلتزم الدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة وفقا للبرنامج التنفيذى، بالانتهاء من ازالة هذه الرسوم بنهاية عام ٢٠٠٧، بما يعنى البدء بنسبة تخفيض تقابل مجموع نسب السنوات المنقضية ثم بنسبة ١٠% سنويا على باقى السنوات، وهو ما يخلق عبئا قد لا تستطيع بعض الدول العربية تحمله، خاصة ان عملية حصر هياكل هذه الرسوم أو الضرائب قد تأخذ وقتا طويلا للانتهاء منها وتعميمها على الدول العربية.

كما تواصل الخلاف على منتجات المناطق الحرة الموجودة فى داخل البلاد العربية. فقد طالبت النسبة الغالبة من الدول الأعضاء باستبعاد منتجات المناطق الحرة من تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، واستندت فى ذلك الى عدد من المبررات، أهمها الاختلاف بين هذه المناطق فيما يتعلق بقواعد شهادات المنشأ. فبينما يعتمد البعض على نسبة المكون المحلى والأجنبى يعتمد البعض الآخر على نسبة المساهمة فى رأس المال. ومن ناحية أخرى تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة تنافسية مقارنة بالمنتجات المحلية خارج المناطق الحرة نظرا للامتيازات والتسهيلات الممنوحة لهذه المنتجات ومن ثم فإنها تعد منتجات منافسة للمنتجات العربية، وذلك فى الوقت الذى يهدف فيه البرنامج التنفيذى الى إعطاء أفضليات للمنتجات العربية فقط دون غيرها. وفى المقابل فقد أيدت بعض الدول الأعضاء اعفاء السلع والمنتجات التى تستخدم مكونات محلية بنسبة ٤٠% فأكثر من الرسوم الجمركية فى حدود قيمة المواد والتكاليف والنفقات المحلية الداخلة فى صنعها، وخاصة المنتجات التى تتضمن نقل

التكنولوجيا الهامة، وفى جميع الحالات لابد من تحديد نوعية السلع التى يمكن منحها المعاملة التفضيلية. كما اختلفت الدول العربية بشأن الامتيازات الممنوحة للاستثمار فى المناطق الحرة ، فبينما أيدت عدد من الدول تلك الامتيازات فقد رأت دول أخرى أن هذه الامتيازات قد تؤدى الى الاضرار بالسلع العربية من خلال زيادة القدرات التنافسية لهذه السلع.

وفى النهاية فقد ظلت هذه القضية بدون حسم ومازالت قيد الدراسة للتوصل الى معاملة موحدة لمنتجات هذه المناطق.

كما ظل التبادل التجارى بين الدول العربية الأعضاء فى اطار منطقة التجارة الحرة يفتقد الى وجود قواعد منشأ تفصيلية يتم على أساسها تحديد السلع والمنتجات التى تتمتع بالاعفاءات والامتيازات المقررة فى البرنامج التنفيذى. والواقع أن الافتقاد الى هذه القواعد، بالاضافة الى افتقاد معظم الدول العربية الى وجود قواعد منشأ وطنية، قد فتح الباب أمام المبالغة فى الاستثناءات، وتوسيع قائمة الخلافات بشأن العديد من السلع فيما يتعلق باعتبارها سلعا وطنية أم أجنبية تبعا لاختلاف نسبة المكون المحلى بها.

وقد كلف المجلس الاقتصادى والاجتماعى كلاً من المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، والمنظمة العربية للتنمية الزراعية بإعداد قواعد منشأ تفصيلية للسلع العربية كل حسب اختصاصه. غير ان أياً من المنظمتين لم تتوصل الى وضع تصور نهائى لقواعد المنشأ. وقد أقرت المنظمة العربية للتنمية الصناعية مجموعة من المبادئ التى تحكم قواعد المنشأ، أهمها استناد تلك القواعد الى أسس تفضيلية بما يخدم عملية التبادل التجارى، وأن تكون تلك القواعد أساسا أيضا لاتفاقات تحرير التجارة العربية الثنائية جنبا الى جنب مع منطقة التجارة الحرة الكبرى، والأخذ بفكرة قواعد المنشأ التراكمية، بما يسمح بتوفير أكبر فرص ممكنة من التكامل العربى، والأخذ فى الاعتبار الظروف الاقتصادية للدول العربية الأقل نموا ومنحها معاملة استثنائية، الاستفادة من قواعد المنشأ السائدة فى التجمعات والتكتلات الاقتصادية العالمية وتحقيق أكبر قدر ممكن من التوافق مع هذه القواعد لرفع القدرات التنافسية للسلع العربية. كما أقرت المنظمة البدء بالصناعات التى يمكن ان تحقق أكبر قدر ممكن من التكامل الصناعى، خاصة صناعات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة، والصناعات الكيماوية والبتروكميائية، والصناعات الغذائية والهندسية والمعدنية. غير أنه باستثناء الاتفاق على هذه القواعد العامة لازالت القضية قيد التشاور والدراسة فى اطار المنظمة.

وازاء هذه العقبات التى ما زالت تعترض تطبيق البرنامج التنفيذى، فقد أثيرت التساؤلات حول مدى جدية الدول العربية فى تطبيق البرنامج، ومدى قدرتها على تخطى تلك العقبات؟ ولكن التساؤل الهام الذى أثير هو هل يكفل هذا البرنامج -حتى بافتراض النجاح فى تطبيقه- قيام تجارة عربية حرة حقيقية ؟ وفى هذا الاطار فقد تصاعدت التساؤلات حول مدى امتلاك الدول العربية لقواعد انتاجية تسمح بوجود تجارة عربية حقيقية.

رابعا: تشابه الهياكل والافتقاد الى أساس مادى للتجارة :

تمثل قضية التشابه فى الهياكل الانتاجية للاقتصادات العربية أولى العقبات الحقيقية التى تحتاج الى مواجهة فعلية من جانب الدول العربية حتى يمكن خلق قاعدة انتاجية حقيقية تسمح بتوافر أساس مادى للتبادل التجارى.

وتأخذ قضية التشابه فى الهياكل الانتاجية للدول العربية هنا مستويين: المستوى الأول، هو محدودية قطاع الصناعة، بصفة عامة، وقطاع الصناعة التحويلية، بصفة خاصة، وهو القطاع الرئيسى الذى يفترض أن يقدم أحد الأسس المادية لخلق تجارة عربية بينية. إذ تتميز نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية الى اجمالى الناتج المحلى الاجمالى للاقتصادات العربية بالتواضع النسبى مقارنة بباقى القطاعات خاصة الصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات. فقد بلغت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية

الى الناتج المحلى الاجمالى للدول العربية مجتمعة سنة ١٩٩٧ حوالى ١١,٢% فقط مقارنة بـ ١١,١% سنة ١٩٩١، و ١٠,٥% سنة ١٩٩٠، وهو ما يكشف أيضا عن تواضع معدل التغير داخل هذا القطاع. وفى المقابل وعلى الرغم من تراجع نسبة مساهمة الصناعات الاستخراجية إلا أنها لازالت نسبة مرتفعة مقارنة بقطاع الصناعة التحويلية، حيث بلغت نسبة مساهماتها سنة ١٩٩٧ حوالى ٢١,٣% مقارنة بـ ٢٤% فى ١٩٩٠. وأخيرا تحتل قطاعات الخدمات النسبة الأكبر من الناتج المحلى الاجمالى إذ بلغت حوالى ٤٧,٢% سنة ١٩٩٧ مقارنة بـ ٤٤,٦% سنة ١٩٩٠. غير أنه تجدر الاشارة أيضا الى أن بعض الدول العربية قد نجحت فى رفع نسبة الصناعة التحويلية وصلت الى حوالى ١٨,٦% فى تونس سنة ١٩٩٧ و١٧,٧% فى المغرب، و ١٧% فى مصر فى نفس العام، الا أن النسبة الغالبة من الدول العربية استقرت فيها هذه النسبة بين ٦,٧% – ١١,٥% سنة ١٩٩٧. ولعل ما يكشف عنه تواضع نسبة قطاع الصناعات التحويلية هو تأكيد استمرار حاجة الدول العربية الى الاعتماد على العالم الخارجى فى سد حاجاتها لمواجهة الطلب المحلى وارتباطها بالأسواق الخارجية.

والمستوى الثانى هو التشابه فى هياكل الصادرات والواردات العربية. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية إلا اننا نلاحظ أن هياكل الصادرات العربية تعتمد على سلعة أو سلعتين رئيسيتين، من ناحية، ومن ناحية أخرى هناك درجة كبيرة من التشابة بين هذه الهياكل، سواء من حيث مكوناتها أو من حيث المستويات الفنية والتكنولوجية لهذه السلع، ومن ثم عدم وجود مبررات لتبادلها. وما يصدق على هياكل الصادرات يصدق أيضا على هياكل الواردات.

ونتيجة لهاتين السمتين الرئيسيتين للهياكل الانتاجية العربية افتقدت الدول العربية وجود قاعدة انتاجية قوية متنوعة تسمح بوجود تجارة حقيقية بين الدول العربية. ومما يضاعف من هذه الظاهرة هو التقارب فى مستويات التنمية بين الدول العربية وتقارب المراحل التنموية التى تمر بها.

فمن ناحية يعانى الهيكل السلعى للصادرات العربية من سيطرة قطاع الوقود المعدنى مقابل تواضع الصادرات العربية من الآلات ومعدات النقل والمصنوعات. وعلى الرغم من تحسن هذا الهيكل خلال العامين الأخيرين في اتجاه تراجع نسبة الوقود المعدنى من ٧٥,٤% خلال الفترة ١٩٩١-١٩٩٤ الى ٦٧,٧%، وتصاعد نسبة الصادرات من الآلات ومعدات النقل من ٢,٥% الى ٣,٤%، والمصنوعات من ٩,٢% الى ١٥,٨% خلال نفس السنوات، الا أنه يظل تغير محدود.

وفى اطار سيطرة هذة الخصائص الهيكلية للاقتصادات العربية والتركيب السلعى للتجارة العربية الخارجية يتسم الهيكل السلعى للتجارة العربية البينية بسيطرت المنتجات الزراعية والوقود والمنتجات المعدنية حيث تشكل المنتجات الزراعية حوالى ٢٢,٣% انخفضت الى ٢١,٤% سنة ١٩٩٧، كما بلغت نسبة النقود والمنتجات المعدنية حوالى ٣٨,٨% سنة ١٩٩٦ (شكل النفط ومشتقاتة ٣٠,٥%) ارتفع الى ٤٠,٥% سنة ١٩٩٧ (شكلَ نفط ٣٢%) مقابل ٣٨,٩% للمصنوعات سنة ١٩٩٦ انخفضت الى ٣٨,١% سنة ١٩٩٧.

وفى ضوء هذه السمات الهيكلية للاقتصادات العربية فقد ظلت قيمة التجارة العربية البينية تمثل نسبة متواضعة خلال العقود السابقة. فعلى الرغم من ارتفاع قيمة الصادرات العربية البينية من١١ مليار دولار سنة ١٩٩٤ الى ١٤,٣ مليار دولار سنة ١٩٩٦ ثم ١٥ مليار دولار سنة ١٩٩٧ الا انها ظلت لا تتعدى حوالى ٨,٥% فقط من اجمالى التجارة العربية سنة ١٩٩٧ مقارنة بحوالى ٨,٤% خلال السنوات الثلاث السابقة. وعلى الرغم من التحسن الطفيف الذى شهدته حركة الواردات العربية البينية وتصدق نفس الملاحظة على حركة الواردات العربية البينية.

جدول رقم (١)
قيمة ونمو التجارة العربية البينية والاجمالية

البيـــــــان	القيمة (بالمليار دولار)				معدل التغير السنوى (%)			
	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٤-١٩٩٧
الصادرات العربية البينية (فوب)	١١	١٢,٤	١٤.٣	١٥	١٢,٧	١٥,٣	٤,٩	١٠,٩
الصـــادرات الاجماليـــة (فوب)	١٣١,٦	١٤٧	١٧١	١٧٧	١١,٧	١٦,٣	٣,٥	١٠,٤
نسبة الصادرات العربيـــة البينيـــة الـــى اجمــــالى الصادرات العربية	%٨,٤	%٨,٤	%٨,٤	%٨,٥				
الواردات العربية البينيـــة (سيف)	١١,٣	١٢,٣	١٣,٥	١٤,١	٨.٨	٩,٨	٤.٤	٧.٧
الـــواردات الاجماليـــــة (سيف)	١٢٢,٤	١٣٤,٥	١٤٠,٧	١٤٦,٦	٩.٩	٤,٦	٤,٢	٦,٢
نسبة الواردات العربيـــة البينيـــة الـــى اجمــــالى الواردات العربية	%٩,٢	% ٩,١٤	%٩,٦	%٩,٦				

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٣.
* أرقام تقديرية.

جدول رقم (٢)
تطور هيكل الصادرات العربية البينية

البيان	القيمة (مليون دولار)		النسبة (%)		نسبة التغير (%)		
	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٥-٩٧
الصادرات البينية	١٤٢٩١	١٤٩٩٠	١٠٠	١٠٠	١٤,٩	٤,٩	٩,٨
المنتجات الزراعية	٣١٨٥,٧	٣٢٠٦,٢	٢٢,٣	٢١,٤	١٢,٤	٠,٦	٦,٣
الوقود والمنتجات المعدنية	٥٥٤٧,٤	٦٠٧١	٣٨,٨	٤٠,٥	١٩,٧	٩,٤	١٤,٤
النفط ومشتقاته	٤٣٥٨,٧	٤٧٩٦,٨	٣٠,٥	٣٢	١٤,٥	١٠,١	١٢,١
المصنوعات	٥٥٥٧,٩	٥٧١٢,٨	٣٨,٩	٣٨,١	١٥,٤	٢,٨	٨,٩

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٤.
* أرقام تقديرية.

جدول رقم (٣)

تطور هيكل الواردات العربية البينية

البيان	القيمة (مليون دولار)		النسبة (%)		نسبة التغير (%)		
	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٦	١٩٩٧*	١٩٩٦	١٩٩٧	٩٧٠-١٩٩٥
الواردات البينية	١٣٥٠٨	١٤١٠٧	١٠٠	١٠٠	٩,٥	٤.٤	٧
المنتجـــــــات الزراعية	٣٨٤٩,٨	٤٠٣٤,٢	٢٨,٥	٢٨,٥	٩	٤,٨	٦,٩
الوقود والمنتجات المعدنية	٤٩١٦,٩	٥١٧٤,٩	٣٦,٤	٣٦,٧	١٦,٤	٥,٢	١٠,٧
النفط ومشتقاته	٣٨٠٩,٣	٤٠٨٨,٥	٢٨,٢	٢٩	٨.٨	٧,٣	٨
المصنوعات	٤٧٤١,٣	٤٨٩٧,٩	٣٥,١	٣٤,٧	٨,٦	٣.٣	٥,٩

المصدر: الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٨، ص ١٢٥.

* أرقام تقديرية.

◆ القسم الرابع ◆

النظام الاعلامى العربى :

اداء ضعيف وعجز عن الاستجابة لتحديات العولمة

يعتبر النظام الاعلامي العربي اطـارا تصوريـا يتسم بالتفاعل ويشمل الـهياكل ووسـائل الاتصـال والعمليات الاتصالية التي تتم عبر وسائل الاتصـال الجماهيري سواء بين الدول او الشـعوب العربيـة. ويرتبط هذا النظام بالنظام الاقليمي العربي، بمعنـي أن الاول هو احد الانظمة الفرعية داخل الثاني، لكنه يتمتع باستقلال نسبي، كما يتفاعل مع بقيـة النظـم الفرعية داخل النظام الاقليمي العربـي، وإن كـانت درجة تفاعله وارتباطه بالنظامين السياسي العربـي والثقافي العربي تفوق ارتباطه ببقية النظم الفرعيـة داخل النظام الاقليمي العربي، أي أن دائـرة فعلـه تتوسط ما هو سياسـي وثقـافي دون انفصـال او استقلال عن بقية الانظمة الفرعية للنظـام الاقليمـي العربي.

ويتضمن النظام الاعلامي العربي ثلاثـة ابعـاد رئيسية هي البعد الاتصالي والاعلامي بيـن الـدول والشعوب العربية، وبعد دولي ونقصد به أن مجمـل عمليات الاتصال والاعلام تجري بين دول وشـعوب عربية تربطها علاقات دولية رغم ما بينها من روابط تاريخية وثقافية وسياسية، وبعد ثقـافي حيـث تتـم عمليات الاتصال والاعلام اعتمادا علي اللغة العربية ومكونات ورموز الثقافة العربية الاسلامية.

وسجلت دراسات عديدة أن اهم خصائص النظـام الاعلامي العربي هي تشابه السياسـات الاتصاليـة، وتوظيف الاعلام سياسيا ودعائيـا وترفيـهيا علـي حساب بقية وظائف الاعـلام، وملكيـة الدولـة او هيمنتها علي الصحافة والاذاعة والتليفزيـون رغـم وجود بعض انماط الملكية الخاصة، وتنامي الاتجـاه نحو اصدار صحـف وتأسـيس محطـات اذاعـة وتليفزيون فضائية انطلاقاً من دول اجنبية.

وعلاوة علي هيمنة الدولة علي ملكيـة وتوجيـه معظم وسائل الاعلام العربي يعاني النظام الاعلامـي العربي من عدم التوازن فـي انتشـار تكنولوجيـا الاعلام، والتبعية الاعلامية والتكنولوجية للخـارج، وتشابه المضمون، وتهميش الرغبات والاحتياجـات الحقيقية للجماهير.

وفي اطار النظـام الاعلامـي العربـي يـبرز مجموعة من الفاعلين الرئيسيين هم الدولة، ومنظمات العمل الاعلامي العربي من خـلال جامعـة الـدول العربية، وشركات القطاع الخاص التي تعمـل فـي مجالات الاعلام سواء من داخل الوطن العربـي او من خارجه، واخيرا فاعليات المجتمع المدنـي ذات الصلة المباشرة باوضاع الاعـلام والعـاملين فيـه كنقابات واتحادات الصحفيين والاعلاميين.

وخلال العام ١٩٩٩ اسـتمر النظـام الاعلامـي العربي في القيام بوظائفه التقليدية، كمـا اسـتمرت الدولة وما يتبعها من مؤسسات ورموز في لعب دور رئيسي ومهيمن داخل النظام العربي، بينما سـجلت شركات القطاع الخاص وبعض فاعليـات المجتمـع المدني نمواً ملحوظا، حيث - حدث تطور في هياكل وآليات عمل اتحاد الصحفيين العرب، فيما انعكـس تردي الاوضاع العربيـة علـي منظمـات العمـل الاعلامي العربي التي تعمل مـن خـلال الجامعـة العربية، اذ اتسم اداؤها بالبطء وعدم الفاعلية، حتـي أن اللجنة الدائمة للاعلام العربي لم تنجح في تحديث ميثاق الشرف الاعلامي العربـي، كمـا أن اللجنـة المشتركة لاستخدام القمر العربي واجهت خلافـات ومشكلات عديدة تدور حول ضم بعـض القنـوات التجارية الي عضويتها.

وبصورة عامة تعثر النظام الاعلامي العربي فـي الاستجابة لتحديات عولمة الاعلام، وبرز علي نحـو خاص عجز الدولة ومؤسساتها عن تطوير ادوارهـا في ظل العولمة، كما عانت هياكل ومؤسسات النظـام من نقص الموارد والتنافس السلبي وغياب التنسـيق والتعاون فيما بينها.

ويمكن القول ان اهم المستجدات التي طرأت علي النظام الاعلامي العربي على مشارف قـرن جديـد تتمثل في:

١- تعثر النظام الاعلامي العربي في الاستجابة لتحديات عولمة الاعلام، مما يثير اشكاليات حقوق الاتصال، والرأي والتعبير، والعولمة ومستقبل الثقافة العربية، والعولمة والهوية العربية، فضلا عن دور الدولة في مجال الاتصال والاعلام ورؤيتها لأبعاد العولمة وما تتيحه من فرص او تفرضه من تحديات.

٢- اداء ضعيف وتنافس سلبي

٣- ضعف الهياكل التمويلية والفنية.

اولا : تعثر محاولات الاستجابة لتحديات عولمة الاعلام:

تكاد عولمة الاعلام تتساوي مع البث الفضائي المباشر في ادراك الفاعلين الأساسيين في النظام الاعلامي العربي، خاصة الدولة باعتبارها فاعلا رئيسيا، وربما يرجع ذلك الي شعور الدولة بتقلص وتفتت سلطتها وقدراتها علي ممارسة احتكار حق البث الاذاعي والتليفزيوني او السيطرة من خلال المنع والمصادرة والمراقبة لما تقدمه الاذاعات وقنوات التليفزيون الاجنبية.

واذا كانت تكنولوجيا الاتصال هي السبب الرئيسي فيما حدث، فان هذه التكنولوجيا قد تسمح من وجهة نظر الدول العربية بتعويض بعض مما فقدته من سلطات وصلاحيات، وذلك من خلال امتلاك مزيد من القنوات الفضائية او تطوير ما لديها من قنوات او تمويل ودعم قنوات فضائية تعمل من الخارج. وفي هذا الاطار برز خلال عام ١٩٩٩ تنافس الفضائيات الحكومية والتجارية علي استخدام البث الفضائي الرقمي، واطلاق القنوات المتخصصة. فقد اطلقت مصر المزيد من القنوات المتخصصة وسعت الي تطوير قنواتها الفضائية، كما واصلت الاستعدادات لاطلاق القمر الصناعي المصري الثاني نايل سات ١٠٢ العام القادم، بينما حرصت كل من ابو ظبي ودبي والعراق وليبيا علي تطوير قنواتها الفضائية.

فقد اطلقت كل من دبي وابو ظبي عددا من القنوات المتخصصة مع ملاحظة أن كلا منهما أطلقت قناة رياضية عام ١٩٩٩، أي أن دولة عربية واحدة لديها فضائيتان رياضيتان مما يثير مشكلة التنافس والتنسيق بينهما وعلاقة ذلك بالموارد المتاحة. وفي العراق وتحت دعوي عدم عزلة الشعب عن العالم اتفقت الحكومة العراقية مع ثلاث شركات عراقية احداها مملوكة لعدي صدام حسين علي تأسيس شبكة تليفزيونية تؤمن استقبال وبث قنوات فضائية منتخبة لقاء اشتراك شهري، مع قيام الشبكة بزيادة عدد القنوات التليفزيونية المحلية، علي أن تحتفظ الدولة بحق ادارة الشبكة.وظهرت قناة فضائية تجارية جديدة باسم المستقلة من لندن، ليصل بذلك عدد القنوات الفضائية العربية الي ٥١ قناة تبث برامجها عبر عدة اقمار صناعية من بينها قمران عربيان فقط هما عرب سات ونايل سات، وتتفوق القنوات المفتوحة علي مثيلاتها المشفرة (المغلقة) اذ تبلغ نسبتها ٦٥% من مجموع القنوات العربية.

والملاحظ أن الزيادة العددية في القنوات الفضائية العربية الحكومية، واغلب محاولات التطوير اقتصرت علي جوانب فنية او شكلية، ولم تشمل تعدد واختلاف الآراء او نوعية البرامج والمضامين، واتسم الاداء بشكل عام بالبطء والنمطية. والظاهرة المحيرة هى أن ما تقدمه القنوات الفضائية التي تنطق باسم الدول العربية (الحكومية) يتشابه شكلا ومضمونا مع ما تقدمه قنواتها المحلية، رغم اختلاف المجال والجمهور والاهداف المعلنة. كما ترتب على كثرة الفضائيات العربية الحكومية والتجارية وزيادة ساعات البث مضاعفة من الطلب علي استيراد مواد ومضامين اجنبية او انتاج وتداول مسلسلات وبرامج عربية ذات مضامين ترفيهية ينتج اغلبها في مصر وسوريا ولبنان، لكنها تتسم بالسطحية في معظمها ومحاولات تقليد صناعة الترفيه الامريكية.

وفي اطار استجابة الدولة لعولمة الاعلام اقدمت قطر ثم تونس علي الغاء وزارتا الاعلام الا أن هذا الاجراء لم يلغ الاعلام الرسمي او الادوار التقليدية التي كانت تقوم بها وزارة الاعلام في البلدين، حيث اسندت الادوار والوظائف التي كانت تقوم بها وزارة الاعلام الي اجهزة وادارات جديدة.

ورغم أن خصخصة وسائل الاعلام هي إحدى المقولات الرئيسية في اطار عولمة الاعلام فان

الدول العربية باستثناء لبنان والمغرب لم تستجب لها خاصة فيما يتعلق بالاذاعة والتليفزيون حيث استمرت الدولة في الاحتفاظ بحق امتياز البث الاذاعي والتليفزيوني، وبملكية محطات الاذاعة والتليفزيون. واكد الخطاب الرسمي في عدة دول عربية تأخذ بسياسيات الاصلاح الاقتصادي أن الخصخصة لن تمتد الي الاعلام.

واذا انتقلنا الي القنوات الفضائية التجارية نشير بداية الي صعوبة اعتبارها كيانات مستقلة تماما عن بعض الدول العربية، فرغم انها مشروعات خاصة وتنطلق من خارج الوطن العربي الا أن كلا منها يتلقي انواعا مختلفة من الدعم المادي والمعنوي من احدي الدول العربية. ومع ذلك فان هذه القنوات تتمتع بدرجات متفاوتة من الحرية، وتغليب الاعتبارات المهنية علي الاعتبارات السياسية والدعائية. وفي ضوء هذه الخصوصية تخوض القنوات التجارية غمار تنافس حاد علي البقاء والتطوير مكنها من إحداث تفوق ملحوظ فيما تقدمه من برامج ومضامين علي القنوات الرسمية.

وازدادت خلال عام ١٩٩٩ حدة التنافس بين هذه القنوات في الارتباط بشبكات فضائية اجنبية او العمل كوكيل له الحق الانفراد بتقديم برامجها (حق البث)، علاوة علي التنافس في شراء مواد وبرامج اجنبية. وقد دفع هذا التنافس المكلف ماديا، في ظل تراجع موارد هذه القنوات، الي اندلاع معركة التشفير، وهو ما نعرض له فيما بعد. لكن تكفي الاشارة هنا الي غلبة المضامين الترفيهية في القنوات الفضائية الخاصة وزيادة البرامج الحوارية ذات الطابع السياسي والتي طالت موضوعات وقضايا لم يكن مسموحا بمناقشتها من قبل، مما اثار حفيظة بعض الحكومات العربية، وفجر جدلا ونقاشا بين المثقفين العرب حول جدوي هذه البرامج، خاصة الحوارات والمواجهات التي تقدمها احدي القنوات الاخبارية والتي تعتمد فيها علي اساليب غير مألوفة وجذابة ولكنها لا تضمن العمق والشمول في تناول القضايا المطروحة.

وبالنسبة للصحافة فان تكنولوجيا الاتصال لم توفر حتي الآن بدائل رخيصة وواسعة الانتشار تتجاوز او تهدد سلطة الدول علي نحو ما تحقق من خلال البث الفضائي المباشر. لذلك استمرت الدولة في القيام بدور الفاعل الرئيسي في مجال الصحافة والمطبوعات، ومع ذلك ظهرت بوادر تشير الي تقلص هذا الدور فيما يتعلق بالمراقبة والمنع بالنسبة لبعض الفئات والشرائح الاجتماعية القادرة ماديا وتعليميا علي استخدام تكنولوجيا الاتصال وشبكة الانترنيت، وهو ما قد يعني من الناحية العملية تجريد سلطة الدولة من عموميتها وقدرتها علي ممارسة المنع والمصادرة والرقابة تجاه كل المواطنين، ونرصد هنا زيادة عدد الدول العربية التي سمحت بادخال واستخدام شبكة الانترنيت، والزيادة المطودة في أعداد المشتركين في الوطن العربي في مصر والامارات ولبنان، وكانت السعودية قد ادخلت نهاية العام الماضي خدمة الانترنيت، ولكن في اطار نوع من الرقابة علي حرية دخول بعض المواقع.

واستكملت الدول العربية اقامة مواقع علي شبكة الانترنيت حمل كل موقع معلومات وآراء تعبر عن وجهة النظر الرسمية. كما استكملت عشرات الصحف الصادرة في داخل الوطن العربي او خارجه مشروعاتها للبث عبر الانترنيت حتي اصبح من الميسور الاطلاع علي هذه الصحف مجانا وبدون تدخل من الرقيب، لكن صحفا عربية اغلقت مواقعها بحيث لا يسمح بالاطلاع عليها بدون مقابل، من ناحية اخري ظهرت علي الانترنيت علم ١٩٩٩ عدة شبكات اعلامية عربية خاصة تنشر مقالات ممنوعة في الصحافة العربية او النصوص الاصلية للمقالات، وقد برز اسم شبكة "امين" التي يساهم فيها مجموعة من الصحافيين العرب، وتقدم خدماتها انطلاقا من لندن وباللغتين العربية والانجليزية، ولكن يلاحظ أن الشبكة تحظي بدعم من منظمة سوروس وهي احدي المنظمات غير الربحية للبليونير اليهودي جورج سوروس.

ومع أن عولمة الاعلام تعني دعم الحق في الاعلام وحرية الراي والتعبير، الا أن استجابة النظام الاعلامي العربي علي مستوي وحداته الأساسية كانت محدودة. فقد شهد عام ١٩٩٩ انتهاكات متنوعة لحرية الصحافة في العديد من الاقطار العربية.

وكانت العقوبة السالبة للحريات احد اهم الموضوعات التي طرحت اثناء انتخابات نقيب الصحفيين في مصر ومجلس النقابة والتي جاءت بالأستاذ بابراهيم نافع نقيبا وبمجلس جديد يمثل كافة الاتجاهات الفكرية والسياسية، وقد بادر النقيب الجديد ومجلس النقابة بالتحرك لدي الجهات التشريعية والتنفيذية لالغاء عقوبة حبس الصحفي، والاكتفاء بالغرامة المالية.

وشهد الاردن والكويت واليمن والسودان ولبنان وموريتانيا انتهاكات متنوعة تراوحت بين التعطيل والحظر والغرامة. كما استمر والتوظيف السياسي والخلط بين حرية الصحافة واحترام العقيدة والشريعة الاسلامية، فيما عانت الصحف التونسية الحزبية باستثناء تلك التي يصدرها الحزب الحاكم من ازمة حادة ابرز ملامحها نقص التمويل ومحدودية القواء، وتوقف بعضها عن الصدور. وفي المقابل استمر تنامي وانتشار الصحف الشعبية، وهي الظاهرة التي طفت علي سطح الحياة الصحفية في معظم الدول العربية منذ عدة سنوات كنتيجة طبيعة للقيود غير الديمقراطية المفروضة علي الصحافة الجادة.

علي أن التطور اللافت للانتباه في تونس هو مبادرة الحكومة بتقديم مشروع قانون ينص علي تقديم منحه للأحزاب السياسية لدعم صحفها ومساعدتها علي الانتظام في الصدور دعما للتعددية والممارسة الديمقراطية. ولا شك أن مثل هذا التطور جدير بالاهتمام والمتابعة ليس فقط لدعم الممارسة الديمقراطية، بل لأهميته في سد منافذ التمويل الخارجي او خضوع الصحف الحزبية لسطوة الاعلانات، وهي امور تؤثر في استقلال وفاعلية الصحف الحزبية وانعكست بالسلب علي اداء الصحف الحزبية في مصر والاردن واليمن خلال عام ١٩٩٩. (راجع القسم الرابع فى فصل النظام السياسى المصرى).

لكن تبقي مشكلة المعايير والضوابط التي تستند اليها الدولة في دعم الصحف، بحيث لا تتحول الي آلية جديدة للتمييز بين الصحف، فضلا عن مقدار المنحة. فالسلطة الفلسطينية تقدم دعما لعدد محدود من الصحف، وكانت قد رخصت لـ ١٠٥ صحيفة الا انها الغت ١٦ ترخيصا بسبب عدم قدرة اصحابها علي العمل بالترخيص الممنوح، وفي تونس اقترح ربط المنحة بقدرة الاحزاب الذي ستتلقى صحافتها دعما علي دخول البرلمان، وبالتالي فان أي حزب غير ممثل بالمجلس النيابي لن يتلقي دعما.

ثانيا: أداء ضعيف وتنافس سلبي:

اتسم اداء الاذاعات وقنوات التليفزيون الارضية والفضائية الحكومية بالنمطية والتبعية للدولة، مع غلبة الأداء البيروقراطي وأحادية الخبر والدعاية لانجازات الحكومة. ورغم أن الصحافة لم تخرج بشكل عام عن هذا المستوي من الاداء، الا أن هنالك استثناءات متميزة في كثير من الاقطار العربية نجحت خلالها الصحافة في ممارسة حق النقد وحرية التعبير في كل من مصر والمغرب ولبنان والكويت والاردن،وذلك رغم القيود المفروضة علي الصحافة في هذه البلاد.

والمفارقة أن الصحافة العربية التي لم تتأثر حتي الآن بآليات عولمة الاعلام خصوصا تكنولوجيا الاتصال كانت اكثر قدرة من الاذاعات وقنوات التليفزيون الارضية والفضائية علي ممارسة حق النقد وحرية التعبير تجاه قضايا تتعلق باوطانها. ويبرز مثل هذا المعيار في حالة مناقشة مستوي اداء الفضائيات العربية - الحكومية والتجارية التي تقدم برامج حوارية او تطرح قضايا غير تقليدية وجريئة للغاية بالنسبة للمناخ الثقافي والسياسي العربي. لكن هذه الفضائيات بكل برامجها لا تناقش من قريب او بعيد قضايا تتعلق باوطانها او البلد الذي يقدم لها الدعم المالي. كذلك فان كثيرا من القضايا التي تطرحها البرامج الحوارية تبدو معلقة في الهواء، بمعني انها قضايا نظرية لا يجري تجسيدها او التمثيل بها في ارض الواقع وتجاه اوضاع محددة او حكومات معينة، وبالتالي فإن البرامج السياسية والفكرية في الفضائيات العربية تقدم نوعا من الحرية المنقوصة والمجتزأة. ومن ناحية اخري فان هذا الاسلوب في طرح ومناقشة القضايا قاد عمليا الي شد

وجـذب بيـن عـدة دول عربيـة حـول برامـج وموضوعات معينة.

علي أن اسلوب تصدير الحرية الـذي تمارسـه بعض الفضائيات التجارية او الحكومية قد دفع بعض المراقبين لرصد ايجابياته من منظور اشاعة مناخ من التعددية وحرية الرأي، وطرح قضايا مسكوت عنـها سياسيا وثقافيا واجتماعيا الأمر الذي قد يقود الي رفع مستوي الوعي بين المشاهدين، ولكن الواقع العملـي يشير الي أن اسـلوب طـرح ومناقشـة القضايـا المطروحة يحفل بالشكل وبعناصر الابهار والصراع وتناقض الاراء اكثر من الجوهر الحقيقـي للقضايـا المطروحة.

ورغم كثرة وتنوع القضايـا المطروحـة تحـت دعوي حرية الاعلام والحق في التعبير الا أن هنـاك قضايا عديدة مسكوتا عنها في مقدمتها حقوق الانسان وتداول السلطة في الوطن العربي. كمـا أن النـاتج العملي للاداء الصاخب هو اثارة حساسـيات علـى مختلف المستويات. في هذا السياق نرصد أن كـثرة من الدول العربية اندفعت بدون استعداد كـاف الـي اطلاق قنوات فضائية باسمها لتحقيق وجود فضـائي، وتوفير امكانية الرد علي الآخرين في حالة نشـوب صراع او صدام، أي أن البث الفضائي اصبح وسيلة من وسائل السياسة الخارجية للدول العربية، وليـس وسيلة للتفاعل الايجابي مع العولمة وما تفرضه مـن كفالة حق الاتصال.

وعموما فان ازمة الحرية داخل النظام الاعلامـي العربي والتي انعكست علي اداء الاذاعة والتليفزيون والصحافة قد دفعت باتجاه تهميش السياسة وقضايـا الراي وسيادة مضامين ترفيهيـة تتسـم بالسـطحية ومخاطبة الغرائز، ويمكن القول أن هذه المضـامين مع اختلاف البرامج والمسميات تهيمن علي اغلـب وقت البث الاذاعي والتليفزيوني في القنوات الرسمية والتجارية، وقد تركزت المنافسة بين هـذه القنـوات علي تقديم اكبر قدر ممكن من المضامين الترفيهيـة بغض النظر عن مستواها الفني او ما تطرحه من قيم وافكار. والمشكلة أن آليات المنافسة تدفع الفضائيـات العربية الي زيادة ساعات البث، وزيادة المضـامين الترفيهية، في وقت لا يتوافر فيه انتـاج محلـي او عربي ذو مستوي لائق فنيا، وبالتـالي يندفـع كـل الاطراف الي نوع من المنافسة علي استيراد البرامج الاجنبية.

ولم تسلم الصحافة العربية من ظـاهرة التنـافس السلبي نتيجة ازمة الحرية وتقلص اعـداد جمـهور الصحف. وقد تجسدت الظاهرة في كـثرة وتنـوع الصحف الصفراء التي خلطت بين الحيـاة العامـة والخاصة، بين ممارسـة النقـد وتوجيـه الشـتائم والاتهامات وبين الاعلان والتحرير، وتوسعت فـي النشر عن الجريمة والسحر والجان والحياة الخاصـة للفنانين وغيرها من الموضوعات التي تشيع التفكـير الخرافي وتسئ الي المعني الحقيقي لحرية الصحافة، فضلا عن الاساءة الي صورة الصحفيين.

ورغم هذه الممارسات فان الصحف الصفراء في مصر والاردن والكويت وتونس تحقق ارقام توزيـع عالية وارباحا مجزية قياسا الي محدودية رأسـمالها وتكلفة اصدارها. وقد نجحت الصحـف الصفـراء لأسباب عديدة لعل من بينها جمـود أداء الصحـف الحكومية والحزبية، وحالة الموافقة الضمنيـة مـن الحكومة علي وجود واستمرار الصحف الصفـراء، خاصة وانها تؤيد الحكومات القائمة ولا تقـدم نقـدا حقيقيا لأي مسئول حكومي. من هنا ضرورة تحـرك جماعة الصحفيين داخل كل بلد، علاوة علي اتحـاد الصحفيين العرب لتطبيق مواثيق العمـل الصحفـي علي الصحف الصفراء، ومناشدة الصحفيين العـرب توعية الرأي العام بسلبيات ومخاطر هذه النوعية من الصحف التي تسئ لمهنة الصحافـة ودور ومكانـة الصحفيين.

وامتدت المنافسة السلبية بين الفضائيات التجاريـة الي جوانب عديدة وتقنية منها التنافس علي احتكـار تقديم اعمال بعـض المطربيـن، والتنـافس علـي المذيعين، بل والتنافس في تعيين مديرين ومسـئولين اجانب لادارة العمل في قنوات ناطقة باللغة العربية!!

وفي اطار التنافس السلبي داخل النظام الاعلامـي العربي برز احتكار احدي القنوات التجارية (ART) لحق بث بطولة كأس القارات وقصر بثها علي قناتها المشفرة، مما حرم معظم جمهور كرة القدم خاصـة في مصر والسعودية من مشاهدة المباريـات، وقـد

فجر هذا الموقف جدلا ونقاشا عاما حول حق المواطن في مشاهدة المباريات التي يلعب فيها الفريق الوطني، ومغالاة وتشدد القنوات المشفرة في منح حق اذاعة المباريات للتليفزيونات الوطنية.

وفي المقابل يدافع انصار الاحتكار علي موقفهم بالقول أن الاحتكار ظاهرة عالمية فرضتها تطورات صناعة التليفزيون وعولمة الاعلام، لذلك فقد انتهي زمن المشاهدة المجانية، والذي يلحق خسائر فادحة بالفضائيات، لا سيما أن الدخل من الاعلان لا يغطي تكلفة شراء ونقل المباريات، من هنا فان التشفير يدعم موارد الفضائيات ويساعدها علي تطوير خدماتها، كما انه يدعم الرياضة العربية حيث ستحصل الاتحادات والفرق الرياضية علي عائد كبير مقابل حق اذاعة المباريات، وانطلاقا من هذا الموقف اتفقت القناة التي اثارت المشكلة (ART) مع الاتحاد الاسيوي والفيفا علي احتكار بث ونقل كل الاحداث الرياضية لكرة القدم في قارة اسيا حتي بداية عام ٢٠٠٥، علاوة علي احتكار بث الدوري التونسي، مما يشير الي امكانية تحول موضوع احتكار بث مباريات كرة القدم الي واقع ستضطر كل الاطراف الي قبوله والتعامل معه، خاصة في ظل تنافس الفضائيات العربية المغلقة علي شراء حقوق بث ونقل مباريات كرة القدم العربية والاجنبية، الامر الذي يثير اشكالية العلاقة بين القدرة المالية للمشاهدين العرب، وحق الاتصال، حيث سيصبح الاعلام والترفيه لمن يدفع.

وفي ظل عدم قدرة اغلب المشاهدين العرب علي الاشتراك في القنوات (المشفرة) فان الاغلبية ستحرم من المشاهدة . وكانت هذه الاشكالية قد اثيرت قبل عدة سنوات مع تشفير بعض الفضائيات العربية تحت دعوي تقديم برامج ومضامين متميزة، لا يشاهدها الا المشتركون مما خلق فجوات معرفية او اعلامية واجتماعية بين المشاهدين تضاف الي مجموع الفجوات العميقة بين فئات الجمهور داخل كل بلد عربي.

ورغم أن القنوات المشفرة لم تخرج فيما قدمته عن ما هو سائد في القنوات المحلية والقنوات الفضائيات المفتوحة الا أن الاشتراك فيها اصبح من مظاهر التميز الاجتماعي في بعض الدول العربية، خاصة دول الخليج. لكن يبدو أن اصحاب فكرة التشفير والاحتكار قد قرروا خوض معركتهم عبر اللعبة الشعبية الاولي في العالم العربي، وهو ما قد يسبب حالة من الاستياء الشعبي تجاه التليفزيون الوطني داخل كل دولة، الامر الذي سيدفع علي الارجح القنوات المحلية إلي التوصل الي صيغة اتفاق مع القنوات صاحبة الاحتكار لانه من المستبعد أن تستطيع اغلبية الجماهير العربية الاشتراك في هذه القنوات او شراء حق مشاهدة مباراة واحدة.

ثالثا : ضعف الهياكل التمويلية والفنية:

يعاني النظام الاعلامي العربي من ضعف ومحدودية الدخل من البيع والاعلان واشتراكات الجمهور، ولذلك فقد برزت تاريخيا ظاهرة الدعم الحكومي المعلن او المستتر لوسائل الاعلام المختلفة سواء كانت مملوكة للدولة او للافراد، والشركات، والاحزاب.

وشهد عام ١٩٩٩ تقلص حجم ومستوي الدعم الحكومي بانواعه نتيجة انخفاض اسعار النفط والاتجاه نحو الخصخصة. ورغم عدم توافر بيانات عن حجم التراجع في الدعم الحكومي المعلن او المستتر لوسائل الاعلام العربية الا أن الازمة الحادة التي عانت منها الفضائيات العربية، خاصة التجارية، تكشف عن أن هذه القنوات كانت من اكبر المتضررين. فلأول مرة تعترف كثير من الفضائيات التجارية بخسائر مالية كبيرة، بل يمكن القول أن التنافس الحاد الذي مارسته كان نتيجة طبيعة لأزمتها المالية، ومحاولات الخروج منها، لكن الشاهد أن هذه المحاولات تعثرت وتحولت الي نوع من التنافس السلبي الضار، فهو تنافس بين ضعفاء ماليا وفنيا مما ادي الي التوسع في الدخول في شراكة مع شركات اجنبية وفق اسلوب الوكيل المحلي او شراء حق البث او استيراد مواد ومضامين فنية جاهزة تتسم بالسطحية ولا تتناسب مع خصوصية الثقافة العربية.

ورغم اختلاف مستويات واسباب انخفاض الدعم الحكومي بانواعه الي وسائل الاعلام العربي، خصوصا الفضائيات التجارية، الا انه قد حدث شبه اتفاق علي الرهان علي زيادة حصيلة الدخل من الاعلان للخروج من الازمة، خاصة في ظل ارتفاع الانفاق الاعلاني، الذي من المتوقع أن يصل في العالم العربي عام ٢٠٠٠ الي حوالي بليوني دولار ينفق اكثر من نصفها في دول الخليج.

علي أن الرهان علي الاعلان قد لا يؤدي الي استغناء وسائل الاعلام العربي، خاصة الفضائيات الحكومية والتجارية عن الدعم الحكومي، لا سيما وان نسبة غير معروفة ولكنها مؤثرة من الانفاق الاعلاني تقوم به الدول العربية، وبالتالي فإن سياسة زيادة الدخل من الاعلان قد تؤدي في احسن الاحوال الي تقليل الاعتماد علي الدعم الحكومي. ومع ذلك حدثت زيادة واضحة في المساحة التي تحتلها الاعلانات بانواعها في وسائل الاعلام المختلفة، فضلا عن حالة الفوضي البصرية والسمعية والقيمية في الاعلانات التي تطارد الجمهور وتشتت ذهنه وتقضي علي وحدة العمل الفني.

وتتجسد سطوة الاعلان في النظام الاعلامي العربي في الزيادة المطردة في المساحة او الزمن المخصص للاعلان مقارنة بالبرامج او المضامين المقدمة حتي اصبحت نسبة الاعلانات في بعض الصحف والمجلات العربية يتجاوز ٥٠%، والمفارقة أن بعض هذه الصحف مملوكة للدولة. كما انتشرت الاعلانات في القنوات التليفزيونية المحلية والفضائية علي نطاق واسع، ولم تفلت المحطات الاذاعية وان ظلت كثير من المحطات الاذاعية لا تقدم الاعلان.

وبصورة عامة فان الصحافة تحظي بالنصيب الاول من كعكة الاعلانات تليها قنوات التليفزيون المحلية والفضائية. وثمة صراع وتنافس بين هذه الوسائل والقنوات، والفضائيات تقتطع من القنوات المحلية او الصحف. ففي السعودية والتي تعتبر اكبر سوق اعلاني عربي اقتطعت الفضائيات ٥٠% من نصيب التليفزيون المحلي.. وهكذا فان هناك صراعا محموما بين ٥١ قناة تليفزيونية علي السوق الاعلامي للتليفزيون والذي لا يزيد عن ٣٥٠ مليون دولار سنويا، وصراعا لا يقل عنه ضراوة علي عدد محدود وغير معروف من المواطنين القادرين علي الاشتراك في القنوات المشفرة. اذ تتعامل هذه القنوات مع اعداد المشتركين فيها علي انه سر حربي، كما أن بعضها يعلن عن ارقام او مؤشرات مبالغ فيها، غير أن كل الدلائل تشير الي أن الدخل من الاعلان والاشتراك لا يغطي التكاليف، أي أن اغلب هذه المحطات تحقق خسائر، كذلك الحال بالنسبة لاغلب القنوات غير المشفرة، خاصة القنوات الاخبارية.

وفي ظل هذه الاوضاع فان الهياكل التمويلية والفنية تعاني من ضعف شديد حيث لا تنفق سوي ٥ر١ مليار دولار، ولا تشارك سوي بثلاثة آلاف ساعة بث كل عام، اذ أن ما ينفق علي انتاج البرامج لا يزيد عن ١٠٠ مليون دولار، الامر الذي قد يدفعها في المستقبل نحو ثلاثة احتمالات، الاول اغلاق بعض القنوات التليفزيونية، والثاني اندماج بعض القنوات الفضائية التجارية، والثالث استمرار حالة التنافس السلبي وصراع الضعفاء علي الاعلان وعلي المشاهد وعلي الدعم الحكومي. ويبدو أن الاحتمال الأخير هو الأرجح خلال العام القادم، لاسيما أن اقتراح الاندماج طرح علي الفضائيات اللبنانية، وعلي فضائيتين تجاريتين محسوبتين علي احدي الدول الخليجية. ومع ذلك لم يلق الاقتراح أي ترحيب، ربما لوجود ابعاد سياسية وراء تأسيس وعمل الفضائيات العربية، وغلبة تأثير هذه الابعاد علي الاعتبارات الاقتصادية، من هنا فان آلية الاندماج والتوسع الرأسي والافقي التي تميز وسائل الاعلام في عصر العولمة لن تجد طريقها في عالمنا العربي، وهو ما قد يحمي الجمهور العربي من هيمنة الشركات الاعلامية العملاقة، لكن في المقابل قد يضع الجمهور تحت سيطرة إعلام ضعيف ومقيد وتابع للدعم الحكومي ولسطوة المعلنين.

العرب والتفاعلات الاقليمية

♦ القسم الأول ♦

مستقبل التفاعلات فى الشرق الأوسط : أوهام الاستقطاب بين محور عربى - إيرانى وآخر تركى - اسرائيلى

أولا: واقع التفاعلات الاقليمية يبدد أوهام الاستقطاب :

تتوقف صورة منطقة الشرق الأوسط فى بدايات القرن الواحد والعشرين على متغيرات العلاقات بين دولها العربية وغير العربية ، أو بالأحرى على ما ستكون عليه العلاقات بين الدول العربية الأساسية وكل من ايران وتركيا واسرائيل.

والأرجح أن تتطور هذه العلاقات فى اتجاه يبتعد بها عما يبدو ظاهريا - فى نهاية القرن العشوين- ، من استقطاب أو شبه استقطاب يضع إيران مع الدول العربية في جانب ، ويرى تركيا واسرائيل فى الجانب الآخر.

وقد شجع تصاعد التعاون العسكرى بين تركيا واسرائيل فى النصف الثانى من التسعينات على شيوع هذا التصنيف ، بدءاً من مبالغة شديدة فى مدى ودلالات هذا التعاون ووصولاً الى تجاهل الجوانب السلبية الكثيرة فى العلاقات العربية الايرانية.

لقد كان أحد أهم انجازات "التقرير الاستراتيجى العربى" فى العامين ١٩٩٧ و ١٩٩٨ أنه قدم تحليلا موضوعيا للعلاقات التركية - الاسرائيلية وضعها فى حجمها الحقيقى، ونبه الى مخاطر المبالغة فيها. وساهم التقرير على هذا النحو فى انارة الطريق أمام بعض صانعى القرار العربى ، الأمر الذى ساعد على تجاوز أزمة كانت قيد الصناعة. وأظهرت تركيا من جانبها حرصا على علاقاتها العربية ، رغم ما ينتاب سياستها تجاه العالم العربى أو بعض دوله من أخطاء . وتكشف مع الوقت الحجم الحقيقى للعلاقات التركية - الاسرائيلية ، والذى يصعب تجاوزه موضوعياً لأنه لا مصلحة لطرفيه فى بناء تحالف دفاعى ، ناهيك عن حلف استراتيجى.

أما العلاقات العربية - الايرانية فمازالت معدلات تحسنها بطيئة. وثبت أن التوقعات التى ذهبت الى إمكان تسريع هذه المعدلات عقب فوز الرئيس سيد محمد خاتمى بمنصب الرئاسة فى العام ١٩٩٧ كانت مبالغة أو على الأقل غير واقعية. فلم تحدث نقلة فى العلاقات المصرية- الايرانية، رغم وجود تطور فى هذا المجال أو ذاك. وحتى جديد العلاقات السعودية- الايرانية ، أثار خلافاً بين الرياض وأبوظبى كان أحد خلافات قليلة مثلت تحديا لمجلس التعاون الخليجى منذ تأسيسه وشهدت مواجهة كلامية حادة.

كما لم تجد مصر فى الجديد الايرانى ما يغرى بتعجيل انهاء القطيعة الطويلة ، وخاصة فى الوقت الذى عاودت قوى متشددة فى داخل ايران تحركاتها العميقة لتحسين العلاقات . وكان ابرز مظاهر هذه التحركات رفع صورة كبيرة لقاتل الرئيس الراحل انور السادات (خالد الاسلامبولى) فى الشارع الذى يحمل اسمه فى طهران، وقد كُتب تحتها (الشهيد العظيم خالد الاسلامبولى) يوم ١٨ يونيو .

ودعمت هذه التحركات موقف الجهات المصرية التى تفضل التريث فى تحسين العلاقات مع ايران، خاصة وأن المبرر الأساسى الذى يستند عليه هذا التفضيل هو أن طهران تتحدث بلسانين مختلفين ، وأنه فى كل مرة تحدث بوادر تحسن يتحرك المناوئون له من أجل إحباطه.

ولذلك كان مثيراً للاستغراب أن يبشر كاتب يفترض أنه يعرف المنطقة جيدا ، مثل باتريك سيل ، بما أسماه (عملية اصطفاف جديدة رئيسية فى المنطقة مهد لها التحسن اللافت فى العلاقات الايرانية - السعودية وانزعاج مصر وسوريا والسعودية وايران من السياسة الامريكية التى يبدو أنها مصممة لضمان الهيمنة العسكرية والسياسية لاسرائيل على المنطقة ، ومن التشجيع الأمريكى

النشط للعلاقة الاستراتيجية بين تركيا واسرائيل بما يشكل تهديداً لكل اللاعبين الرئيسيين الآخرين فى الشرق الأوسط) .

وكان التحسن الجوهرى الذى حدث فى العلاقات السورية - التركية اعتبارا من من نهاية العام ١٩٩٩ خطوة مهمة فى اتجاه تجاوز التصورات الاختزالية التى تدور حول استقطاب بشكل ما يضع ايران مع العرب فى جانب ، وتركيا مع اسرائيل فى الجانب الآخر.

لقد انتهى العام ١٩٩٨ بما أسميناه فى العدد السابق من "التقرير الاستراتيجى العربى" ادراكاً متزايداً لحدود التعاون العسكرى التركى - الاسرائيلى وآفاقاً افضل للعلاقات العربية - التركية بعد نزع الفتيل بين دمشق وأنقرة. وبعد أن كان تركيزنا فى هذا التقرير على تأكيد أن التعاون العسكرى بين تركيا واسرائيل ذو طابع تسليحى وتدريبى بالأساس ، مع عدم ترجيح احتمال تجاوزه هذا الطابع أو تحوله الى تحالف دفاعى أو استراتيجى ، وصلنا فى نهاية العام ١٩٩٨ الى بلورة تصور بشأن تحسن ممكن تنبئ به آفاق العلاقات العربية - التركية بعد نجاح الدبلوماسية المصرية فى نزع فتيل الأزمة التى جعلت دمشق وانقرة على حافة الهاوية فى خريف ذلك العام.

فقد استنتجنا من قراءتنا لتفاعلات العام ١٩٩٨ أن تسوية تلك الأزمة ستفتح الباب أمام تحسن تدريجى فى العلاقات بين الطرفين على نحو يتجاوز الاطار الأمنى الذى تضمنه اتفاق أضنة. ومثلما أبدت سوريا حرصا على فتح صفحة جديدة مع تركيا ، فتخلت عن زعيم حزب العمال الكردستانى التركى عبد الله أوجلان ، الأمر الذى كان له اكبر الاثر فى نجاح السلطات التركية فى اعتقاله يوم ١٥ فبراير ، حرصت انقرة بدورها على غلق الصفحة القديمة، فلم تستغل اعترافات أوجلان لممارسة تصعيد جديد. ورغم عدم توافر معلومات تفصيلية عن هذه الاعترافات ، فالأكيد أنها تشعل علاقة حزبه مع دمشق ، وما قد يكون حصل عليه من دعم ومساندة سورية ، وهو ما أشارت اليه صحف تركية وغير تركية.

ولكن تغلبت الحكمة فى كل من أنقرة ودمشق اللتين عبرتا فى اكثر من مناسبة خلال العام ١٩٩٩ عن اهتمامهما بتنمية العلاقات بينهما. حدث ذلك مثلا خلال زيارة نائب رئيس الوزراء السورى سليم ياسين الى انقرة فى أواخر مارس حيث اجرى محادثات مع نائب رئيس الوزراء التركى حكمت أولوجباى أعلنا فى نهايتها عزمهما على تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية ومواصلة العمل المشترك فى هذا الاتجاه.

كذلك عبر محافظ مدينة الحسكة السورية صبحى حرب عن أهمية تطوير العلاقات مع تركيا خلال زيارته الى مدينة جيلان التركية الحدودية فى منتصف فبراير. كما استمر وتطور التعاون الأمنى الذى أطلقه اتفاق اضنة منذ اكتوبر ١٩٩٨ ، وعقدت عدة محادثات منتظمة للجنة الأمنية المشتركة فى البلدين بالتبادل.

وساهم النجاح الذى حققته مصر فى الوصول الى ذلك الاتفاق ، وما أدى اليه من تحول فى العلاقات السورية - التركية، فى اعطاء دفعة قوية للعلاقات بين القاهرة وأنقرة. وحفلت زيارة الرئيس التركى سليمان ديميريل الى القاهرة فى آخر يوليو ١٩٩٩ بالمظاهر التى تؤكد ذلك. فقد تمت فى أجواء ايجابية وعبرت عن دفء واضح على نحو لا سابقة له منذ أن تصاعد التعاون العسكرى التركى - الاسرائيلى اعتبارا من فبراير ١٩٩٦ . ولم يثر موضوع هذا التحالف للمرة الاولى منذ ذلك الوقت ، حيث كان حاضرا بقوة فى كل محادثات أجريت بين مسئولين مصريين وأتراك على مدى نحو ثلاث سنوات .

وهذا فضلا عن توقيع ثمانية اتفاقات وبروتوكولات للتعاون الثنائى غطت مجالات متنوعة من تصدير الغاز الطبيعى المصرى لتركيا واتمام اتفاقية التجارة الحرة الى التعاون بين وزارتى الخارجية ، مروراً بمكافحة الجريمة والتعاون الصحى والزراعى والجمركى ولصناعة الصادرات، بالاضافة الى اربعة اتفاقات بين شركات القطاع الخاص.

ثانيا : آفاق مفتوحة لتحولات فى العلاقات الإقليمية :

١ـ فرز جديد للعلاقات التركية ـ الإسرائيلية ـ العربية :

فى الوقت الذى شهدت العلاقات العربية – التركية تحسناً فى العام الأخير من القرن العشرين، وفيما تبدو هذه العلاقات مفتوحة على مزيد من التحسن بفعل المصالح الاقتصادية والتجارية المتبادلة، وصلت العلاقات بين تركيا واسرائيل على الارجح الى سقفها .

فقد ارتبطت النقلة فى هذه العلاقات بحاجة تركيا الى شريك متقدم فى التكنولوجيا العسكرية بهدف تحديث قواتها المسلحة من ناحية ، وبالعوائد المالية التى تجنيها اسرائيل من هذا التحديث من ناحية أخرى. ورغم أن هناك آفاقاً مازالت مفتوحة للتعاون الاقتصادى ، إلا أنه من الصعب تحقيق نقلة كيفية من نوع امداد اسرائيل بمياه تركية حتى بعد أن قدم الرئيس التركى ديميريل عرضا بهذا الخصوص خلال زيارته لاسرائيل فى منتصف يوليو ١٩٩٩ .

وهذه الفكرة ليست جديدة ، وطرحت مرات من قبل. ولكن تبين فى كل مرة أنها غير اقتصادية وبالتالى تفتقد الى الرشادة. فالوسيلة الممكنة عمليا لتوصيل مياه من تركيا الى اسرائيل هى مد أنابيب من اعماق البحر المتوسط لمسافة لا تقل عن ثلاثمائة كيلو متراً .

ويرى الخبراء الاسرائيليون أن تكلفة نقل المياه فى هذه الحالة ستكون باهظة ، الى حد أن رجح أحدهم (شاؤول أريوزالوف) أن يتكلف الكوب الواحد من المياه حوالى دولار ونصف الدولار اذا تم تنفيذ المشروع بهذه الوسيلة .وليست هناك وسيلة أخرى متاحة ومضمونة فى الوقت الراهن ، لأن فكرة نقل المياه عبر بالونات كبيرة عن طريق الجو لم تخضع للتجربة حتى الآن.

غير أن عدم الحماس الاسرائيلى للحصول على مياه من تركيا لا يعود فقط الى ارتفاع التكلفة . فالعامل الاكثر أهمية ، والذى ينبغى أن ينتبه اليه العرب جيداً ، هو خوف الاسرائيليين من ان يرتبوا حياتهم على افتراض أن العلاقات مع تركيا ستظل جيدة الى الأبد . ولم تخف وزيرة البيئة الاسرائيلية داليا إيستيك هذا العامل عندما علقت على العرض التركى ، رداً على سؤال للاذاعة الاسرائيلية فى ١٥ يوليو ، قائلة : [على اسرائيل ألاَّ تعتمد على المياه التركية لأن العلاقات مع هذه الدولة يمكن أن تتغير].

ولذلك فرغم ماتم الاتفاق عليه خلال زيارة ديميريل لاسرائيل ، وهو تشكيل لجنة خاصة لبحث العرض الذى قدمه ديميريل بخصوص المياه ، يبدو قبول هذا العرض مستبعداً لأسباب سياسية فضلا عن موانعه الاقتصادية المتعلقة بارتفاع التكلفة .

فهناك اتجاه قوى فى اسرائيل لا يرى آفاقاً استراتيجية للعلاقات مع تركيا ، وخاصة اذا احرزت عملية السلام تقدماً. ويبدو ان الاسرائيليين الذين يعولون على العلاقات مع تركيا هم الاكثر تشاؤماً بشأن مستقبل عملية السلام. وحتى بعض هؤلاء عبروا صراحة عن قلقهم فى اقصى لحظات تصاعد الازمة السورية – التركية فى اوائل اكتوبر ١٩٩٨ حين وصلت الى حافة الهاوية ، وادركوا أن علاقة التعاون المربحة يمكن أن تتحول الى عبء ثقيل وتفرض بذل جهد كبير لاثبات أن اسرائيل ليست لها علاقة بالتصعيد التركى .

وكان الدرس الأهم الذى استخلصه الاسرائيليون، على ما بينهم من تفاوت فى موقفهم من العلاقة مع تركيا ، هو انه (من السهل على أى زعيم عربى أن يزج باسرائيل فى كل نزاع مع تركيا ، فى الوقت الذى توجد اسباب كثيرة لمثل هذا النزاع منذ عهد الامبراطورية العثمانية) على حد تعبير حامى شيلو فى (معاريف ١٩٩٨/١٠/٧) ، والذى طرح سؤالا ذا مغزى مهم بقوله إن (النزاع بين سوريا وتركيا يجب أن يثير نقاشا لمسألة ماهى المصالح الحقيقية لاسرائيل مع انقرة وهل تتضمن – وفقاً لسابقة صدام حسين – صواريخ سورية تسقط علينا دون ذنب اقترفناه).

واذا كان هذا السؤال يعبر عن مخاوف اسرائيلية ناجمة عن العلاقة مع تركيا من زاوية ما يمكن أن

ترتبه من مخاطر مفاجئة ، فهناك اتجاه آخر اوسع نطاقاً فى اسرائيل يتفق على أهمية وضع سقف لتلك العلاقة ولكن ليس خوفا من التورط فى نزاع تركى مع دولة عربية وانما للحرص على فتح آفاق لتنمية العلاقات مع العرب أو بعضهم . ويسود هذا الاتجاه فى أوساط حزب العمل ومعسكره السياسى الذى يأمل فى دفع عملية السلام الى الأمام بما يوفر فرصاً لـ "تسخين" السلام البارد مع مصر وبناء علاقات مع عدد من الدول العربية . ولذلك لا يريد هذا الاتجاه أن تكون علاقات اسرائيل مع تركيا بديلا عن الحوار مع العرب او معيقاً لمستقبل العلاقات الاسرائيلية – العربية .

وفى داخل هذا الاتجاه فريق يرى أن مصر أهم من تركيا بالنسبة الى اسرائيل، ومن اقطابه شلومو بن عامى الذى يرى أن تدعيم العلاقات مع تركيا هو جزء من ميراث "حلف المحيط " الذى سعى اليه بن جوريون فى الخمسينات ، ويقصد بذلك السياسة الاسرائيلية التى استهدفت بناء علاقات قوية مع الدول غير العربية فى الشرق الاوسط . واعلن بن عامى ، فى محاضرة القاها فى مركز (جافا) للدراسات الاستراتيجية فى جامعة تل ابيب فى يونيو ١٩٩٩ عقب فوز باراك فى الانتخابات الاسرائيلية ، ان العلاقات مع تركيا مهمة ، ولكنها لا يمكن أن تكون بديلا عن حوار حقيقى مع العرب وخاصة من أجل تعزيز العلاقات مع مصر .

وفى ظل هذا الاتجاه ، الذى يضع سقفاً للعلاقة مع تركيا ، تصير الاجواء مهيئة غالباً لمد مزيد من الجسور بين الدول العربية وتركيا ، وخاصة اذا تواصل التحسن الذى حدث بين دمشق وانقرة اعتباراً من نهاية العام ١٩٩٨ . فهناك آفاق مفتوحة لعلاقات تجارية تتجاوز حجم المبادلات الذى بلغ ٥٥٠ مليون دولار وفقاً للأرقام التركية عام ١٩٩٨ ولعلاقات إقتصادية متنوعة ، فضلا عن أن ازدياد انتاج الغاز الطبيعى فى سوريا يمثل بشرى خير لتركيا التى تزداد حاجتها إليه رغم الصفقة الكبرى التى عقدتها مع ايران فى اواخر العام ١٩٩٦ .

٢ـ العداء الاسرائيلى ـ الايرانى ليس أبديا :

بالرغم من عمق العداء بين ايران واسرائيل وقوة ركائزه على الجانبين ، فالأرجح أنه سيسير الى تراجع تدريجى فى بدايات القرن الواحد والعشرين. واذا كان هذا التراجع يقترن على الجانب الايرانى بازدياد نفوذ الاتجاه الاصلاحى المعتدل ، فهو يرتبط على الجانب الاسرائيلى بتدعيم ما أسميناه فى "التقرير الاستراتيجى العربى" لعام ١٩٩٨ بوادر تفكير استراتيجى جديد .

ويقوم هذا التفكير الجديد ، الذى استمرت الدلائل على وجوده فى العام ١٩٩٩، على ادراك أن اهداف ايران من برامج التسلح هى أوسع بكثير من خوض معركة ضد اسرائيل، وأن ما يقال عن عداء ايرانى مطلق لاسرائيل ليس اكثر من اسطورة . ويجادل اصحاب هذا التفكير بأن مشكلات ايران مع العراق اكبر منها مع اسرائيل، ووجدوا فى الحملة العدائية التى شنها صدام حسين على ايران مجددا فى يوليو وأغسطس ١٩٩٩ ما يدعم هذه المجادلة . كما يرون أن الهدف الأول لايران لم يعد تغيير المنطقة وانما تأكيد دورها كلاعب مركزى او قوة اقليمية عظمى فى الشرق الأوسط .

ويدعو هذا التفكير الاسرائيلى الجديد الى اعادة النظر فى كيفية التعامل مع برامج التسلح الايرانية ، وخاصة برنامج الصواريخ الذى يحرز تقدما مستمرا، انطلاقا من عدم امكان وقف هذه البرامج أو وضع حد لها ، وبالتالى الاعتماد على قوة الرادع الذى تمتلكه اسرائيل.

كما ينبه دعاة هذا التفكير الجديد الى وجود مصالح اقتصادية وتجارية يمكن ان تتنامى مستقبلا، مدللين على ذلك باستمرار التبادل التجارى والفنى بين البلدين عبر طرف ثالث رغم القطيعة الرسمية ، وقدرت مصادر اسرائيلية حجم الصادرات السنوية الى ايران خلال عقد التسعينات بحوالى ٢٥٠ مليون دولار من المواد الغذائية والآلات الزراعية وتكنولوجيا الرى، بينما بلغ حجم الصادرات الايرانية الى اسرائيل نحو ٢٠٠ مليون دولار سنويا من النفط الخام والمنتجات البترولية .

ويذكرون بتزويد اسرائيل لايران بصواريخ مضادة للدبابات فى منتصف الثمانينات ، حيث كان البلدان على اتصال وخاصة بين العامين ١٩٨٣ و ١٩٨٦ عبر الخبير الأمنى الاسرائيلى اميرام نير وآية الله حسن كروبى .

وينتقد اصحاب هذا التفكير الجديد ما يعتبرونه سعى بعض الصحف الاسرائيلية الى اطلاق هيستيريا عداء لإيران خوفا وسعيا الى توزيع مبيعات هذه الصحف. وكان اكثر من وجهوا هذا الانتقاد الكاتب الاسرائيلى عمانوئيل سيفان . ودعم موقفه بالتعليق على تصريح مثير نقلته الصحف الاسرائيلية عن "جنرال سابق وعضو الكنيست افرايم سنين، عقب تجربة ايران الصاروخ (شهاب -٣) فى يوليو ١٩٩٨ ، ، وتحدث فيه عن الخطر النووى الايرانى ودعا الى توجيه ضربة وقائية ضد ايران قبل فوات الآوان .

وروى سيفان انه ناقش الأمر مع صديق له هو المراسل الرئيسى لشئون الدفاع لصحيفة "يديعوت احرونوت " اوسع الصحف الاسرائيلية انتشارا. وقال: (اتفقنا على أن التصريح كان دون أساس او انه فى افضل الأحوال كان مسرفا فى المبالغة. فايران تطور قدراتها النووية مثل الهند والصين فضلا عن العراق مستقبلا، اضافة الى دعم طموحاتها الإقليمية القوية. اما اسرائيل فرغم التشدد الايديولوجى للنظام الايرانى ضدها، الا انه يعتبرها عدوا من الدرجة الثانية لعاملين : اولهما البعد الجغرافى وثانيهما أن سوريا حليفة ايران الاساسية هى التى تحدد السياسة تجاه اسرائيل).

ونقل سيفان عن صديقه المراسل العسكرى أن (تصريح سنيه لم يكن دون اساس فقط بل افتقد المسئولية لأن تأثيره سلبى. وكل ما أراده سنيه هو خطف العناوين الصحفية وتوسيع شعبيته على حساب المصلحة الوطنية التى تتطلب التحفظ فى كل التصريحات عن ايران. كما أن تصريحات كهذه تؤدى الى تصعيد الجانب الدينى فى الصراع ، وهو مالا نريده). ولكن لماذا ابرزت صحيفة (يديعوت احرونوت) التصريح ؟ كان هذا هو سؤال سيفان لصديقه ، فأجاب : (رئيس التحرير انسان مسئول. تكلمنا فى الموضوع واقنعته بترك التصريح للصفحة الرابعة . ولكن علمنا قبل الطبع ان صحيفة "معاريف" المنافسة الرئيسية وضعت التصريح على الصحفة الأولى. ولم يترك لنا ذلك خيارا سوى ان نفعل مثلها. انها اللعبة التى تفرضها المنافسة الحادة. وليس هناك شئ افضل للمبيعات من تخويف الرأى العام حول الخطر على أمننا القومى).

وقد قوبل تصريح سنيه بانتقادات شديدة الى حد أن حذر رؤبين مذهتسور (هآرتس ١٩٩٩/٩/٢٨) من (اتخاذ قرارات تقوم على وجهة النظر هذه التى لا تمت بصلة الى الواقع الاستراتيجى الذى يتبلور فى الشرق الأوسط وانما تقود المنطقة الى حروب لايرغب أحد فى حدوثها) .

وشملت ردود الفعل ايضا انتقاد العاجزين عن التكيف مع التغيرات الجيواستراتيجية الحادثة فى المنطقة ، والمتمسكين بأن القوة العسكرية هى القادرة على حل كل المشاكل الأمنية التى تواجه اسرائيل .

ورغم أن هذا الاتجاه الذى يقدم تفكيرا جديدا فى العلاقة مع ايران - مازال محدودا فى اسرائيل، الا ان العام ١٩٩٩ شهد دلائل على أن تطورا يحدث على نطاق أوسع وخاصة عندما اظهر رئيس الوزراء الجديد ايهود باراك ووزير خارجيته ديفيد ليفى ميلا الى ادخال تعديل ما على سياسة بلادهم تجاه ايران .

ونقل عن باراك انه تحدث - خلال اجتماع عقد للنظر فى اعتقال ١٣ يهوديا ايرانيا بمدينة شيراز بتهمة التجسس - عن أهمية تطبيع العلاقات مع ايران باعتبارها أمراً ذا أولوية بالنسبة الى اسرائيل. وكشفت صحف اسرائيلية فى اوائل يوليو ١٩٩٩ أن هناك هيئة رسمية تسمى "منتدى ايران" تشرف على سياسات اسرائيل تجاه ايران.

ولعل أهم ما ينبغى الالتفات إليه فى ردود الفعل الاسرائيلية على اتهام ١٣ يهوديا ايرانيا بالتجسس أن ما أدى اليه من تصعيد إعلامى لم يؤثر على التيار الذى يطرح تفكيرا استراتيجيا جديدا تجاه ايران، أو الاتجاه الاقل تشددا الذى تبنته حكومة باراك .

وتوافرت مؤشرات على أن باراك مقتنع بأن اسرائيل لا تستطيع التأثير جوهريا على ما يجرى

فى ايران، وأن عليها أن تسعى الى استئناف الاتصالات فى ضوء التغير الذى حدث فى ايران منذ تولى سيد محمد خاتمى الرئاسة ، ويبدو هذا منسجماً مع ميل باراك منذ العام ١٩٩١ الى اعتبار العراق عدو اسرائيل الأول وليس ايران.

ومع ذلك لم يتوافر ما يفيد أن المخابرات العسكرية الاسرائيلية غيرت موقفها العدائى تجاه ايران او رؤيتها التى تعتبر ايران مصرة على عدائها لإسرائيل وعلى دعم المنظمات الأسلامية الاكثر نشاطا فى المواجهة ضدها .

ويرد دعاة اعادة النظر فى الموقف من ايران على المجادلة الخاصة بدعم ايران لحزب الله بأنه لا يرتبط فقط ولا ربما فى المقام الاول بالعداء الاسرائيلى، وانما يقترن بحرص ايران على كسب نفوذ فى أوساط الجالية الشيعية اللبنانية ، وهو ما فعلته ايران دائما منذ الخمسينات . كما يجادلون بأن ايران لعبت دورا مهما فى الفترة الأخيرة لالزام حزب الله باحترام "تفاهم نيسان" الذى تم التوصل اليه مع اسرائيل فى العام ١٩٩٦ .

غير أن جهات اسرائيلية أخرى نصحت باراك بضرورة ادخال تغيير على سياسة اسرائيل، وخاصة مركز جافا للدراسات الذى اقترح رئيسه شاى فيلدمان انتهاج سياسة ردع هادئ مع محاولة الحوار مع النظام الايرانى بهدف تقليص الخلافات بالتوازى مع التطورات المتوقعة فى العلاقات بين طهران وواشنطن .

كما أفادت تقارير صحفية اسرائيلية أن "منتدى ايران" اوصى باراك بأن يكون صوغ السياسات تجاه ايران انطلاقا من كونها "خطرا محتملا" وليس "عدوا نشطا ".

ويلقى هذا التغيير دعما قويا من ديفيد ليفى الذى كان قد حاول التأثير على سياسة حكومة نتانياهو ، حيث شغل منصب وزير الخارجية فيها ، تجاه ايران، ولكنه واجه معارضة شديدة من رئيس الوزراء السابق. وكان ليفى من بين الساسة الاسرائيلية الذين رأوا فى انتخاب خاتمى رئيسا لايران" حدثا بارزا " يفرض تعديل السياسة الاسرائيلية.

ومع ذلك هناك ما يدل على أن نتانياهو لم يكن يرى فائدة فى مواصلة التصعيد ضد ايران رغم خطابه الذى كان حادا ضدها. وتوافرت دلائل على أنه اهتم بالبحث عن سبل جديدة للحد من الصراع مع ايران، اعتمادا على علاقات اسرائيل مع بعض جمهوريات آسيا الوسطى التى تقيم علاقات جيدة مع ايران فى الوقت نفسه ، وخاصة كازاخستان، وكذلك بعض الأكاديميين الايرانيين العاملين فى مراكز أبحاث غربية ويحتفظون بقنوات اتصال مع بعض الجهات أو الشخصيات فى طهران. بل وذكرت تقارير صحفية اسرائيلية ان نتانياهو كان مستعدا للنظر فى ديون اسرائيل القديمة المستحقة لايران منذ ايام الشاه اذا كان هذا هو ثمن تحسين العلاقات مع طهران. وهى ديون تقدر بنحو مليار دولار قيمة مشتريات نفطية .

غير أن نتانياهو كان يرى أن الطريق مسدود مع ايران ولذلك لم يبذل جهدا فى اتجاهه بل سعى الى كبح وزير خارجيته الأول ديفيد ليفى ولم يشاركه تقديره لاثر فوز خاتمى بمنصب الرئاسة .

ورغم أن ما توافر عن موقف باراك خلال الشهور الأولى لتوليه رئاسة الحكومة يوضح أنه اكثر تفاؤلا أو بالأحرى اقل تشاؤما من نتانياهو بشأن مستقبل العلاقة مع ايران، فلا يعنى ذلك عدم ادراك الصعوبات الشديدة التى تواجه تحسين هذه العلاقة . كما أن دعاة تفكير استراتيجى اسرائيلى جديد تجاه ايران يدركون أن الاولوية الاولى لخاتمى على الصعيد الاقليمى هى تحسين العلاقات مع العالم العربى ، الامر الذى لا يتيح الرهان عليه فى الأجل المنظور.

غير أن ما يراهن عليه هؤلاء هو تغير تدريجى يأخذ مداه عبر فترة زمنية غير قصيرة ، مدركين أن الاتجاه المحافظ فى ايران وقواه الاكثر تشدداً قادرة على وضع عقبات أمام هذا التطور.

ويجوز النظر الى اعتقال ١٣ حاخاما ومُعلما يهوديا فى مطلع العام ١٩٩٩ (منهم ١١ من شيراز واثنان من أصفهان) فى هذا الاطار. وقد اتفقت تقديرات اسرائيلية مع أخرى الاكاديمية ايرانية فى الخارج على أن اعتقال اليهود استهدف غلق الطريق

امام اى امكانية لتغير فى العلاقات الاسرائيلية الايرانية واثارة اجواء من التوتر تؤدى الى إضعاف مركز اصحاب التفكير الجديد فى الموقف الاسرائيلى من طهران. وذهب الايرانى الخبير فى العلاقات الدولية مينا مالكى الى ايجاد نوع من المشابهة بين اعتقال اليهود واحتجاز الرهائن الامريكيين فى العام ١٩٧٩ ، على أساس أن عملية الاحتجاز استهدفت فى ذلك الوقت نسف أى اتجاه الى اقامة علاقات طيبة مع واشنطن.

واتفقت تقديرات اسرائيلية مع هذا التصور مستندة على أن هذه هى المرة الاولى التى يتعرض فيها يهود ايرانيون لمثل هذا الموقف الصعب منذ الثورة الايرانية التى لم تتخذ أى اجراءات مضادة للجالية اليهودية.

ولم يكن هنا غير يهودى واحد بين نحو ٢٥ ألفا موجودين الآن تم اعدامهم فى ايران منذ الثورة فى العام ١٩٧٩. ولم يتعرض اليهود لأى اجراءات تمس عقيدتهم وعباداتهم. وظلت معظم المدارس اليهودية لتدريب الحاخامات مفتوحة فى طهران واصفهان وشيراز مثلما كانت فى عهد الشاه ، وكذلك أماكن العبادة. ولكن تم حظر تدريس التوراة باللغة العبرية. ولم يفرض النظام الثورى قيوداً على سفر اليهود الى الخارج، وتغاضى عن زيارة بعضهم الى اسرائيل عبر أوروبا طالما لم تختم السلطات الاسرائيلية جوازات سفرهم. واكثر من ذلك تم الابقاء على المقعد المخصص لليهود فى البرلمان.

ولذلك فعندما تم اعتقال المتهمين بالتجسس حرصت الطائفة اليهودية الايرانية على التهدئة، وأصدرت بيانا اكدت فيه أنها تتمتع بكافة حقوقها وان اعتقال عدد من اليهود ليس له علاقة بانتمائهم الدينى.

ورغم ذلك ، تظل العلاقات الايرانية – الاسرائيلية مرشحة لتغير الى الأفضل فى بدايات القرن الواحد والعشرين، ولكن بشكل تدريجى، أيا يكن المسار الذى ستأخذه العلاقات الايرانية – العربية التى ظلت الصعوبات أمام تحقيق نقلة نوعية فيها قائمة حتى نهاية العام ١٩٩٩. وحتى التقارب الايرانى – السعودى، الذى وصفناه فى التقرير الاستراتيجى "للعام ١٩٩٨، بأنه يغير اجواء الخليج السياسية وليس أوضاعه الاستراتيجية تسبب فى خلق مشكلة فى داخل مجلس التعاون الخليجى فى العام ١٩٩٩ وأدى الى ازمة بين الرياض وأبوظبى (راجع النظام الاقليمى العربى).

كما عاود النظام العراقى التحرش السياسى بايران عبر هجوم صدام حسين عليها فى مناسبة الذكرى الحادية عشرة لنهاية الحرب العراقية – الايرانية التى استمرت ثمانى سنوات. وكما هو معتاد فى سلوك النظم الاكثر انفلاتاً من قواعد العلاقات الدولية، وبشكل مفاجئ ، تم إعداد المسرح للحملة على ايران يوم ٧ أغسطس ١٩٩٩. فقد بدأ الهجوم بدق طبول الحرب عبر اذاعة بيانات المعارك مع ايران واناشيدها واغنياتها لتمهد لخطاب الرئيس فى هذا اليوم الذى يسميه النظام العراقى (يوم النصر العظيم).

وكما هو معتاد أيضاً ، كذب رئيس النظام أو واصل كذبه محملاً ايران المسئولية عن اعلان الحرب التى يعرف الجميع أن قواته هى التى بدأتها فى ٢٢ سبتمبر ١٩٨٠ عندما اجتاحت الاراضى الايرانية على امتداد الحدود وبطول اكثر من ألف كيلو متر. وهكذا استعاد العراقيون المنكوبون بهذا النظام ذكريات "قادسية صدام" فى الوقت الذى يعانون ضنك "أم المعارك" ، وأعيد عليهم شريط أحداث الحرب التى خرج رئيسهم ليقول انهم انتصروا فيها نصراً وصفه بأنه (نصر للتقدم على التخلف ونصر للإيمان والحقيقة على التزييف ونصر للبناء على التدمير) ، وليتهم ايران بأنها (تواصل العدوان على العراق) و (تحتفظ بآلاف الاسرى العراقيين وبعضهم ترفض حتى أن تسجله لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر) وكأن هناك فرقاً – بافتراض صحة الاتهام – بين أن يكون العراقى اسيراً فى بلد آخر او فى بلده الذى هو سجن كبير يحتفظ فيه صدام بالشعب رهينة لديه. غير أن الحملة الاعلامية لم تتضمن أى اشارة الى قيام ايران بتعديل حدودها مع العراق لمصلحتها ، وهو ما ظهرت

دلائل علمية إبان تصاعد التوتر بين طهران وانقرة في الايام السابقة على بدء الحملة العراقية ، وهو ما سنعود اليه بعد قليل.

وكان طبيعيا أن ترد ايران على هذه الحملة وأن تشتعل نار الاتهامات المتبادلة وأن يسود مناخ من التوتر بين البلدين . غير انه لم يظهر حتى نهاية العام ما يدل على تغير فى موقف ايران الرافض للتعاون مع الولايات المتحدة فى اطاحة النظام العراقى. فقد سعت واشنطن منذ العام ١٩٩٨ الى تفاهم مع ايران على مشاركة فى عملية تستهدف احداث تغيير فى العراق. وظل العرض الامريكى قائماً رغم عدم استجابة ايران، وهو ما اعتبرناه فى "التقرير الاستراتيجى العربى" للعام ١٩٩٨ موقفاً مثيراً للجدل. فبالرغم من أن التدخل لتغيير نظام حكم فى بلد آخر هو أمر غير مرغوب عموماً ، الا ان العراق يمثل حالة نادرة لنظام تسبب ومازال فى كارثة كبرى لبلاده فضلاً عن استعباد شعبه. كما يثير الموقف الايرانى الجدل من زاوية انفراد الولايات المتحدة بعملية التغيير فى العراق وما اذا كان قيام طهران بدور فيها يحد من هذا الانفراد وتداعياته.

ومع ذلك ، توافرت مؤشرات أولية على أن ايران بدأت تغض النظر للمرة الأولى عن تحركات "قوات بدر" التابعة للمجلس الاعلى للثورة الاسلامية عبر أراضيها، وهو التنظيم الشيعى الرئيسى فى المعارضة العراقية. وأمكن الوصول الى هذا الاستنتاج من التقدم النسبىالذى حققته هذه القوات، التى توافرت معلومات على أن جزءاً منها وصل الى منطقة قريبة من بغداد عبر منطقة نفوذ الاتحاد الوطنى الكردستانى الذى تطورت العلاقة بينه وبين المجلس الأعلى الى مستوى التحالف .

ومما قد ينطوى على مغزى فى هذا المجال أن "المجلس الأعلى للثورة الاسلامية" أبدى خلال العام ١٩٩٩ مرونة اكثر من ذى قبل فى التعاون مع الولايات المتحدة ، بعد أن كان اكثر قوى المعارضة العراقية تحفظاً على هذا التعاون. وتوافرت معلومات من لقاءات استضافتها الكويت بين ممثلين للمجلس ومسئولين امريكيين. ولكن لم يكن ممكنا حتى نهاية العام تقدير ما اذا كان لهذا التطورمغزى بالنسبة الى مستقبل العلاقات الايرانية - الأمريكية.

ثالثا : سقف منخفض للتوترات الايرانية - التركية :

بالرغم من التوتر الذى تصاعد فى العلاقات الايرانية - التركية فى صيف العام ١٩٩٩، سيظل هناك سقف لأى تصعيد تبادل أو من هذا الطرف أو ذاك. فالتناقض الأساسى بين نظامى الحكم العلمانى المتطرف فى انقرة والاسلامى المتشدد فى طهران ليس من نوع التناقضات التى لايمكن التعايش معها ، اذ ينحصر أثره فى تبادل اتهامات بالتدخل فى الشئون الداخلية من وقت إلى آخر.

والمفارقة أن المشكلة التى تثير توترا اكثر حدة تتعلق بدعم كل من الدولتين لقوى مناوئة للأخرى ، ولكن بعيداً عن هذا التناقض الدينى- العلمانى. فالطرف التركى الذى تدعمه ايران ليس اسلاميا وانما هو كردى (حزب العمال الكردستانى) ، والطرف الايرانى الذى تدعمه تركيا يعتبر علمانيا بدرجة أو بأخرى (مجاهدى خلق).

وقد تصاعد التوتر فى يوليو ١٩٩٩ اثر اعلان طهران ان طائرات مقاتلة تركية قصفت قرية بيرانشن الايرانية قريبة من الحدود بين البلدين، واستدعاء القائم بالاعمال التركى وتسليمه مذكرة احتجاج رسمية تطالب بتقديم اعتذار ودفع تعويضات عن الخسائر التى نجمت عن القصف.

وردت انقرة بإعلان عدم صحة الادعاءات الايرانية ، والقول بأن تحقيقا اجرته سلطاتها اثبت ان شيئا من ذلك لم يحدث وأن الموقع الذى تعرض للقصف يقع فى شمال العراق لا فى ايران. وكان أهم ما صدر عن تركيا على لسان رئيس وزرائها بولند اجاويد الذى قال (اذا كانت ايران تعتبر تلك الاراضى اصبحت ضمن حدودها فهذا أمر لا يعنينا). والمعنى المتضمن فى هذا التصريح هو أن ايران قامت بتعديل حدودها الدولية مع العراق مستغلة الظروف التى يمر بها. ورفضت طهران النفى التركى وقامت باستعراض للقوة عبر تحليق

طائرات استطلاع في اجواء المنطقة للرصد والمراقبة. وعاودت اتهام تركيا بشن هجوم عسكرى جديد على أراضيها بعد أربعة أيام على قصف القرية، واعتقلت جنديين تركيين قالت انقرة انهما دخلا الى الاراضى الايرانية بطريق الخطأ.

ولم تكن هذه المشكلة جديدة تماماً. فقد اشتكت ايران مرات من قبل بسبب قيام قوات تركية بهجمات على أراضيها خلال مطاردة عناصر من حزب العمال الكردستانى فى الثلث الحدودى أو اثناء بعض العمليات العسكرية التى تشنها هذه القوات فى شمال العراق ضد مواقع لذلك الحزب .

ورغم النفى المتكرر من ايران لاتهام تركيا لها بأنها تدعم حزب العمال، تضمنت اعترافات زعيمه عبد الله اوجلان بعد اعتقاله ما يفيد تقديم ايران تسهيلات له مكنته من شراء اسلحة روسية وبناء مستشفى داخل الاراضى الايرانية. وحتى اذا كانت هذه الاعترافات مشكوكاً فى صحتها ، فهناك دلائل على أن السلطات الايرانية تتغاضى على الأقل عن تحركات عناصر الحزب الكردستانى ان لم لتكن تقدم تسهيلات لها. كما أن وعورة التضاريس فى منطقة الثلث الحدودى الايرانى التركى العراقى تجعل من الصعب على القوات التركية تفادى اختراق الحدود الايرانية اثناء مطاردتها لبعض عناصر ذلك الحزب. ومما اضفى على توترات صيف ١٩٩٩ سخونة اكثر أنها تزامنت تقريبا مع انتفاضة الطلاب فى طهران، والتى اتهم بعض قادة النظام الايرانى تركيا بالمساهمة فى التحريض عليها.

ولكن لأن هناك سقفاً لهذا النوع من النزاعات الذى يغلب عليه الطابع الأمنى ويطغى على الجانب الايديولوجى، فقد فتح تصاعد التوتر الباب أمام مفاوضات امنية ، فى الوقت الذى كان بعض المراقبين يحذرون من نشوب حرب ، بينما كان بعض العرب منهم خائفين من ان تدور رحى هذه الحرب على أرض العراق التى لا سيطرة لأحد عليها. وتذكر البعض الحروب المتقطعة التى دارت بين البلدين على مدى فترة طويلة بين القرنين الخامس عشر والثامن عشر.

غير أن المفاوضات التى اجريت من خلال لجنة امنية من البلدين فى مدينة أوروبية اعتبارا من ٢٨ يوليو حققت نجاحاً فى اسبوعها الثالث واسفرت عن اتفاق للتعاون الامنى ومكافحة الارهاب تم توقيعه فى ١٣ أغسطس. ونص الاتفاق على التنسيق فى اعمال مكافحة الارهاب وتبادل المعلومات واجراء عمليات تفتيش مشتركة للتأكد من عدم وجود عناصر تهدد أمنهما.

ولم تستطع تركيا اقناع ايران بطلبها الأساسى وهو منحها الحق فى الملاحقة المباشرة لعناصر حزب العمال الكردستانى فى الاراضى الايرانية. ومع ذلك فالارجح أن يساهم الاتفاق فى الحد من احتمالات التوتر حتى اذا لم يقض على أسبابه .

ولكن أهم ما كشفت عنه مواجهة صيف ١٩٩٩ وما انتهت اليه هو أن البلدين اللذين نجحا فى إستخدام اسلوب التلويح بالقوة العسكرية ضد طرفين آخرين فى العام ١٩٩٨ (تركيا ضد سوريا وايران ضد حركة طالبان الافغانية) أدركا عدم امكان الالتجاء الى هذا الاسلوب ضد بعضهما البعض .

رابعاً : بين الجمود العربى والتخبط التركى والانقسام الايرانى:

اذا كانت التفاعلات الاقليمية تلعب دوراً بارزاً فى تحديد مستقبل أى اقليم ، يظل للأوضاع الداخلية أثرها غير المنكور والذى تزداد أهميته فى منطقة الشرق الأوسط التى تعانى دولها من مشاكل داخلية متفاوتة ولكنها كبيرة فى مجملها .

ولكن تختلف طبيعة هذه المشاكل التى يجوز تلخيصها – مع قدر من الاختزال – فى جمود عربى وتخبط تركى وانقسام ايرانى. فالمشكلة الأكبر على الصعيد العربى العام هى الجمود الذى يسود التفاعلات الداخلية ويطبعها بطابع يبدو "استاتيكيا" فى الوقت الذى تتسم الحياة السياسية فى البلاد الاخرى فى المنطقة بحيوية ملحوظة تضفى عليها طابعا "ديناميكيا" الى الحد الذى يجعل التفاعلات الداخلية فى هذه البلاد مؤثرة ليس فقط على مستقبل المنطقة، ولكن أيضاً على بعض الأوضاع والقضايا العربية.

(انظر القسم الثالث من هـذا الفصـل بخصـوص التطور الديمقراطى فى الشرق الأوسط) .

ولم تكن الانتخابات الاسرائيلية التى اجريت فـى مايو١٩٩٩ وما ترتب عليها من نتائج فى المنطقة إلا نموذجاً لهذا الفرق الملحوظ وما يقترن به من امتلاك بلاد غير عربية زمام الفصـل والمبـادرة وركـون العرب فى معظم الاحيان الى رد الفعل. ولا يقتصـر الامر على اسرائيل، لأن الصراع الداخلى فى ايـران بين المحافظين والاصلاحيين يؤثـر أيضـاً علـى السياسات العربية ، فى الوقت الـذى لا يوجـد أى حدث عربى داخلى يمكن أن يكون له التأثير نفسـه ، الأمر الذى يدعم المخاوف مـن أن يبقـى العـرب مستقبلين لمؤثرات تنجم عن تحولات تؤثر عليهم ولا يملكون ازاءها غير سلوك رد الفعل.

ووصل الأمر الى حد أن تابع العرب من المحيط الى الخليج وقائع المعركـة الانتخابيـة الاسـرائيلية الساخنة التى كانت حملتها هى الأطول فـى تـاريخ انتخابات اسرائيل. وظلوا لاكثر من اربعـة شـهور يعيشون فى اجواء تلك الحملة وكأنهم جزء لا يتجـزأ منها. فلم يكن اهتمام العرب بهذه الانتخابات أقل مـن اهتمام الاسرائيليين بها، الأمر الـذى بـدا معـه أن مصير العالم العربى يتعلق بتطورات داخلية لبـلاد أخرى فى االمنطقة اكثر مما يتوقف على تطـورات فى داخل بلادهم هم. ولا غرو فى ذلـك طالمـا ان الجمود هو العنوان الرئيسى للتفاعلات الداخلية فـى مختلف البلاد العربية بدرجات تتفاوت بيـن التبلـد والركود والحركة المحدودة المحكومة من أعلى.

وبالرغم من ان ديناميكية التفاعلات الداخلية فـى ايران ترتبط بصراع حاد وينطوى على انقسام يشطر النظام السياسى والمجتمع وينذر بصدامـات تؤثـر سلبيا علـى الاسـتقرار ، الا ان قـدرا مـن عـدم الاستقرار الديناميكى هو أفضل فى المحصلة النهائية من استقرار سكونى استاتيكى.

والفرق فى هذه الحالة أن حيوية المجتمـع ومـا تخلقه من تنافسية وتعبئة للطاقات والقدرات تعـوض سلبيات عدم الاستقرار ، فى حين أن ركود المجتمـع وما يقترن به من انصراف عن المشاركة وانسـحاب من الحيـاة العامـة وسـيادة المصـالح الخاصـة والشخصية يقلل إن لم يلغ احياناً فضائل الاستقرار.

وبالرغم من العنف الذى آل اليه الصراع الداخلى فى ايران فى صيف ١٩٩٩ إبان الانتفاضة الطلابية، فالأرجح أن فوائد تلك الجولة من الصراع من اكـثر من اضرارها. فالصراع ليس مصدراً للشر فى كـل الأحوال حتى اذا احتوى على قـدر مـن العنـف ، ورغم أن له ضحاياه عندمـا يـأخذ شـكلا عنيفـا. والصراع الذى يتجسد فى انتفاضات طلابية يعبر فى الغالب عن حيوية المجتمع اكثر مما يعبر عن تمـزق ضار.

وبالرغم من أن انتفاضة الطلاب الايرانيين قوبلت بقمع شديد وقوة غاشمة ، الا انها كشفت فى الوقـت نفسه حدود هذه القوة وذلك القمع واكدت أنه تم نـزع الغطاء الشرعى عنهما ، وأنه لم يعد فـى الامكـان تبريرهما بموجب شرعية الثورة لأن الجمهور الـذى رفع راية هذه الثورة وحمل آيات الـله الى السـلطة صار بعضه مستعداً لأن يحتشد مرة اخـرى لرفـع راية الحرية.

ولذلك فإن الاستنتاجات التـى ذهبـت الـى أن المحافظين، وحتى اكثر قواهم تشدداً ، هـم الذيـن انتصروا فى تلك الجولة من الصراع هى استنتاجات متسرعة. فقد كانت تكلفة هذه الجولة مرتفعة بالنسبة لهم ، بل وربما كانت دلالتها الأهم هى أنهم كسـبوها ولكنهم بدأوا يخسـرون البلـد. غـير أن امـراض الاقتصاد الايرانى، وما تؤدى اليه من إضعاف مركز حكومة الرئيس سيد محمد خاتمى، تظل مصدر قـوة لهم فقد اصبح الركود الاقتصادى مزمنا فـى العـام ١٩٩٩ على نحو يدخل ايران فى أزمة حادة يمكـن أن تنعكس سلبا على وضعه فى السلطة وبالتالى على الجناح المعتدل الذى صار رمزاً له، ولم يكن واضحا فى نهاية العام الى أى مدى يمكن أن يستجيب الـرأى العام لنداءات خاتمى له من اجل التحلـى بالعزيمـة لتحسين أداء الاقتصاد بعد أن وصل معدل التضخـم فى بعض القطاعات الى حوالـى ٤٠ فـى المائـة، وتجاوزت نسبة البطالة ٢٠ فى المائة بكل ما لذلـك من أثر على قاعدة خاتمى الاجتماعية التى ترتكـز على الشباب ، فضلا عـن تراجـع سـعر العملـة

(الريال) الذى انخفض من خمسة آلاف وحدة للدولار الواحد فى العام ١٩٩٨ الى اكثر من ثمانية آلاف فى منتصف العام ١٩٩٩.

ورغم ان عودة اسعار النفط الى الارتفاع اعتبارا من الربع الثانى من العام تتيح فرصة لأداء اقتصادى افضل لما توفره من موارد، لم يظهر ما يؤكد ذلك حتى شهر أغسطس١٩٩٩. فلم يكن انخفاض اسعار النفط العامل الوحيد وراء تردى الاقتصاد الايرانى. ولايمكن اغفال اثر سوء الادارة الناجم عن عدم تجانس فريق خاتمى الذى ضم بعض من عملوا مع سلفه رافسنجانى وبعض القريبين منه هو ، وبيروقراطية اجهزة الدولة، فضلا عن ضعف تنافسية المنتجات الايرانية مما ادى الى انخفاض الصادرات غير النفطية الى النصف فى السنوات الثلاث الاخيرة (من بينها عامان كان خاتمى فى السلطة) ، وازدياد التهريب عبر المقاطعات الجنوبية، وضآلة الاستثمارات الاجنبية حتى بعد توقيع عقود ٣ شركات نفط اوروبية كبرى مثل توتال الفرنسية.

ومع ذلك فقد هزت مظاهرات الطلاب أركان الجناح المحافظ فى النظام الايرانى على مدى سبعة أيام ، ومثلت نقطة تحول بدرجة ما فى مسار هذا النظام االذى اكمل فى العام ١٩٩٩ سنته العشرين. وقد اندلعت هذه المظاهرات من أجل الحرية عموما، واحتجاجاً على غلق صحيفة "سلام" القريبة من التيار الاصلاحى خصوصاً. وبدأت فى جامعة طهران ثم امتدت الى غيرها، وانضم اليها جمهور من خارج الدائرة الطلابية بحجم يستحيل أن يصدق معه الاتهام الجاهز دوماً لدى الطغاة فى كل مكان وهو أنهم (عناصر مخربة وجاسوسية مندسة) أو (عملاء للقوى الاجنبية) !

ولا تغنى فاعلية أجهزة وأدوات القمع التى يسيطر عليها المحافظون ، مثل الحرس الثورى (الباسادارات) وقوات التعبئة العامة (البسيج) وعناصر حزب الله فضلا عن قوات الأمن الرسمية، متانة اركان هذا الجناح لأن مثل هذه الاجهزة والأدوات لم تمنع انتصار شعوب انتفضت ضد الطغيان ومن بينها الشعب الايرانى نفسه فى العام ١٩٧٩.

وأياً كان الحكم على محصلة انتفاضة صيف ١٩٩٩، والتى سيظهر بعض مؤشراتها فى الانتخابات التشريعية فى منتصف فبراير ٢٠٠٠ ، يظل فى الامكان القول بأن الوضع الداخلى فى ايران يتمتع بحيوية سياسية ومجتمعية تفتقدها الأوضاع العربية التى تظل فى موقع ادنى بدرجات متفاوتة بطبيعة الحال لأن مصر ليست كالعراق على سبيل المثال. ويصل الأمر الى حد أن وزير خارجية ايران كمال خرازى عبر عن استيائه فى منتصف أغسطس (لأن موقعنا الجغرافى يفرض علينا للأسف جيرانا مثل العراق) وكذلك افغانستان. وبقدر ما يؤكد كلامه وجود حيوية سياسية فى ايران بقدر ما يدل على مدى بشاعة بعض الاوضاع العربية ، الى حد أن ينظر اليها سياسى إيرانى هو أصولى فى النهاية هذه النظرة من أعلى.

كما تبدو الأوضاع العربية فى موقع أدنى حتى مقارنة مع الوضع الداخلى فى تركيا بما ينطوى عليه من توحش ضد الاكراد وأى تعبير عن مطالبهم أو حتى عن كينونتهم فى جانب ، ولكنه يقوم على تنافس لا يخلو من قدر معقول من الحرية عندما نبتعد عن قضايا الاكراد وحين تعمل القوى الاسلامية فى اطار قواعد اللعبة التى تفرضها المؤسسة العسكرية بشكل متعسف بالفعل ولكنه واضح للجميع. وفى بعض الأحيان يكون وضوح قواعد اللعبة نعمة توازن النقمة الناجمة عن القيود التى تفرضها هذه القواعد. أما حين لا تكون هذه القواعد واضحة ، كما هو الحال فى كثير من البلاد العربية ، تصير الحياة السياسية الى اضطراب أو الى جمود.

غير أن مشكلة تركيا الأهم هى التخبط فى سياستها الخارجية وما يقترن به من هوس قومى شديد إنعكس على نتائج الانتخابات البرلمانية ١٩٩٩ والتى حصلت فيها "الحركة القومية" المتطرفة على ١٨,٥ فى المائة من الأصوات مقارنة بنحو ستة فى المائة فى سابقها وصارت من القوى الرئيسية

للائتلاف الحكومى الذى شكله بولند اجاويد فى نهاية مايو.

وتنحدر هذه الحركة من اصول فاشية فى اطار "حزب العمل القومى" الذى مارس عنفاً دموياً ، وخاصة خلال صراعات اواخر السبعينات ، قبل أن يسعى الى تجميل صورته دون أن يؤثر ذلك كثيراً على مضمون افكاره ، فعمد الى تغيير اسمه الى "الحركة القومية" دون أن يكون ذلك كافياً كى ينسى الناس ممارسته السابقة بمن فى ذلك اعضاء الآن فى البرلمان التركى كانوا ارهابيين ونشط بعضهم فى اطار شبيبة الحزب الذين يسمون "الذئاب الرمادية".

وقد حاول اجاويد تقليل أضرار مشاركة "الحركة القومية" فى أئتلافه الحاكم من خلال اعطائها وزارات لا تقود سيطرة المتطرفين عليها الى كارثة مثل الاسكان والزراعة والصحة والعمل والاشغال العامة. غير أن حصول الحركة على هذه الوزارات يتيح لها توجيه أموال عامة الى اعضائها وأنصارها وتوظيف نشطائها . فإحدى سمات الحركات السياسية المتطرفة أنها تقدم مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة انطلاقاً من الدمج بين المصلحتين.

وقد استفادت هذه الحركة من فورة الحماس القومى التى اقترنت باعتقال زعيم حزب العمال الكردستانى عبد الله أوجلان فى ١٥ فبراير أى عشية الانتخابات. فهى الأكثر عداءً لهذا الحزب وللاكراد عموماً. ولكن هذا لا يقدم تفسيراً كافياً لصعودها الانتخابى الذى يعبر عن مدى عمق أزمة تركيا الدولة والمجتمع، وما تنطوى عليه سياستها من هوس شديد بشأن قضية الاكراد وما يقود اليه ذلك من تخبط وما يحمله من احتمالات مظلمة بالنسبة الى المستقبل.

فقد أدى تطرف المؤسسة العسكرية فى موقفها من القضية الكردية إلى توفير أرضية للحركة القومية التى يمكن أن تقود تركيا الى كارثة اذا ازدادت شعبيتها عما حققته فى انتخابات ١٩٩٩. فالمؤسسة العسكرية التى ترفض أى حل سلمى لهذه القضية مسئولة عن استمرار المواجهة الدموية بما تؤدى اليه من سقوط قتلى اتراك وبالتالى شحذ مشاعر التشدد القومى على الصعيد الشعبى.

كما أن التشدد ضد التيار الاسلامى التركى يصب فى مصلحة الحركة القومية التى نجحت فى استغلال الضربات التى تعرض لها هذا التيار ومطالبة انصاره بالتصويت لصالحها كى لا تضيع أصواتهم اذا ذهبت كلها الى هذا التيار الخاضع للحصار. ولجأت الحركة القومية فى سبيل ذلك الى اظهار تعاطف مع بعض مطالب الاسلاميين، وخاصة الغاء الحظر على الحجاب فى الجامعات.

وتمادت هذه الحركة فى إثارة المشاعر القومية لدى الرأى العام ، وعمدت الى ما تفعله الحركات القومية عموما من رسم صور نمطية لأعداء خارجيين تدعى أنهم يتربصون بالأمة ويسعون الى سحقها، واعادة تذكير الاتراك بالصراع التاريخى مع الغرب ، وشنت حملة ركزتها على قضية تاريخية مضت ولم يعد لها أثر ، وهى خريطة "سيفر" التى جسدت خطط بعض الدول الغربية لتقسيم الاناضول عقب هزيمة الدولة العثمانية فى الحرب العالمية الأولى، مع الزعم بأن هذه الخطط مازالت قائمة بهدف دعم خطاب الحركة الذى لا يختلف فى جوهره عن خطاب أى تيار قومى متشدد يرى انه على حق دائما وأنه مصدر الخير ، بينما العالم الشرير الملئ بالشياطين يحيك المؤامرات التى لا تنتهى ضد الأمة الصامدة.

◆ القسم الثانى ◆

مشروع الشرق الأوسط الجديد:

رفض عربى وفتور إسرائيلى فى غياب الأساس الاقتصادى والأمنى

على الرغم من نجاح زعيم حزب العمل الاسرائيلى ايهود باراك فى انتخابات رئاسة الحكومة فى مايو ١٩٩٩، الا ان ذلك لم يؤد الى انتعاش الطرح الشرق اوسطى. وقد تناقضت هذه النتيجة العملية مع التكهنات التى ذهبت الى ان المشروع الشرق أوسطى سوف يكتسب قدرا من قوة الدفع مع وصول حزب العمل الى الحكم، استنادا الى ان حزب العمل كان هو الذى تبنى هذا الطرح خلال فترة توليه الحكم (١٩٩٢ - ١٩٩٦)، وبالذات زعيمه السابق شيمون بيريز الذى كان اكثر مروجى هذا الطرح، سعيا الى بناء ما أسماه (الشرق الاوسط الجديد).

وعلى العكس من ذلك، فان الخطاب السياسى لايهود باراك وحكومته لم يتضمن اى اشارات واضحة للشرق اوسطية، على نحو ما طرحها شيمون بيريز، بل كان التركيز الرئيسى لباراك ينصب على وضع مبادىء وشروط لتنفيذ ما تبقى من المرحلة الانتقالية مع الفلسطينيين، وبدء مفاوضات الوضع النهائى، واستئناف عملية التسوية على المسارين السورى واللبنانى، مع الابتعاد عن الرؤى الكلية لآفاق التسوية، على النحو الذى كان بيريز مولعا به. وكان ايهود باراك حريصا فقط على السير بصورة تدريجية فى عملية التسوية، بما لا يسبب انقساما واسعا فى المجتمع الاسرائيلى، ووفق أسلوب يقوم على الحذر، على نحو لا يلزمه بمواقف محددة بشأن الاطر الكلية لعملية التسوية. وربما يتمثل التطور الرئيسى الوحيد على صعيد تحريك الشرق اوسطية من جانب حكومة ايهود باراك، فى استحداث وزارة جديدة باسم (التطوير الاقليمى)، مع اسنادها الى شيمون بيريز، ولكن ذلك لم يكن يعنى تبنى حكومة باراك لفكرة التعاون الاقليمى الشرق اوسطى، بقدر ما كان ذلك نوعا من التعويض لشيمون بيريز، ومحاولة لاعطائه اى دور فى حكومة باراك.

أولا : الفتور الاسرائيلى يضعف فرص المشروع الشرق أوسطى:

على الصعيد السياسى، مازالت فكرة الشرق أوسطية مجرد طرح محدود النطاق والتأثير على الجانبين العربى والاسرائيلى. ولم يؤد نجاح ايهود باراك فى انتخابات رئاسة الحكومة فى مايو ١٩٩٩ الى توليد اى قدر من قوة الدفع فى اتجاه تحريك المشروع الشرق أوسطى. فعلى الرغم من شيوع اعتقادات واسعة لدى العرب الرافضين للمشروع الشرق اوسطى بان هذا المشروع يسعى الى فرض الهيمنة السياسية والاقتصادية والعسكرية الاسرائيلية على الشرق الاوسط باكمله، الا ان حركة التفاعلات السياسية فى اسرائيل تكشف عن حقيقة ان فكرة الشرق اوسطية لا تحظى بالشعبية داخل اسرائيل ذاتها، ولا حتى داخل حزب العمل نفسه، حيث ان تيارا محدودا فقط داخل هذا الحزب يتزعمه شيمون بيريز هو الذى كان يتبنى الفكرة، وذلك فى اطار رؤيته لمستقبل اسرائيل من خلال الاندماج فى المنطقة، فى حين ظلت الأغلبية فى الساحة السياسية الاسرائيلية عموما، وحتى داخل حزب العمل، تنظر الى شيمون بيريز بوصفه "حالما"، وان تصوراته لبناء شرق اوسط جديدا تفتقر الى الواقعية. وكان التركيز الرئيسى فى الساحة السياسية الاسرائيلية ينصب أساسا على الغاء المقاطعة العربية لاسرائيل والدخول فى مشروعات تعاون على اساس ثنائى او ثلاثى، بعيدا عن افكار التعاون الاقليمى الشامل.

وبالتالى، فان الفكرة الشرق اوسطية تعتبر فى جوهرها مجرد طرح نظرى، يفتقر الى التكامل، كما تنقصه التصورات العملية، حتى على الصعيد الاقتصادى. فقد برز المشروع الشرق اوسطى خلال عقد التسعينات، وكان ذلك مرتبطا بانتهاء الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتى وحرب الخليج. وكان هذا المشروع بمثابة المحدد الرئيسى وراء

صيغة مؤتمر مدريد للسلام منذ اكتوبر ١٩٩١، وبالذات فيما يتعلق بفكرة المسارين التفاوضيين (المسار الثنائي والمسار المتعدد الأطراف). وتقوم الرؤية الامريكية للمشروع الشرق اوسطي على ضرورة تحويل منطقة الشرق الاوسط الى منظومة استراتيجية واحدة، وانهاء كافة الصراعات الاقليمية في المنطقة، وفي مقدمتها الصراع العربي – الاسرائيلي. فهذا الصراع لا يعتبر – من وجهة النظر الامريكية– الصراع الوحيد في المنطقة، ومن الممكن "ادارة" جميع او معظم الصراعات الاقليمية من خلال صيغة تقوم على الربط بين السلام والامن والتعاون الاقتصادي في بناء واحد، بحيث تمتزج هذه المكونات في اى اتفاق لتسوية الصراع العربي – الاسرائيلي. والمنطق الرئيسي وراء هذه الرؤية يقوم على ان من الممكن تسوية هذا الصراع من خلال خلق مصالح جماعية بين العرب واسرائيل، مما يجعل من تكلفة العودة الى الصراع عالية جدا.

وكان شيمون بيريز اكثر من اهتم في اسرائيل بصياغة وبلورة هذه الرؤية، وقامت رؤيته على ضرورة السعي الى خلق مناخ جديد في الشرق الاوسط لتحقيق السلام والأمن والرفاهية. وعلى الصعيد السياسي، تنطوي هذه الرؤية على العمل على ايجاد مناخ موات لاعادة هيكلة المؤسسات الاقليمية بصورة جذرية، تنطوي على ادماج اسرائيل في المؤسسات الجديدة، وخلق مستوى أعلى من التعاون الاقليمي، بما يؤدي الى تحقيق السلام والأمن لجميع دول المنطقة من خلال التنمية الاقتصادية والديمقراطية. وكانت هذه الرؤية متأثرة الى حد كبير بتجربة الاتحاد الاوروبي، وبالذات فيما يتعلق باقامة مؤسسات اقليمية منتخبة بشكل ديمقراطي. ويرى بيريز ان بناء الشرق الاوسط الجديد يمكن ان يتم من خلال مراحل متدرجة، ولكن الوصول الى هذا الهدف، واقامة كيان اقليمي يفرز مؤسساته المركزية الرسمية على غرار مؤسسات الاتحاد الاوروبي، يتطلب توافر عدد من المتطلبات الرئيسية هي: تحقيق الاستقرار السياسي من خلال مواجهة المشكلات التي تهدد استقرار النظم والحكومات في الشرق الاوسط، وعلى رأسها الاصولية الاسلامية، وتحسين الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة، وضمان أمن جميع الدول، وتحقيق التحول الديمقراطي باعتباره خير ضمان للسلام والتعاون الاقليمي في الشرق الاوسط.

أما على الصعيد العسكري، فان رؤية بيريز للشرق اوسطية تنطوي على تنفيذ منظومة متكاملة من اجراءات بناء الثقة وضبط التسلح، ولكن في ظل مجموعة محددة من الشروط، يتمثل اولها في ضرورة التكامل بين اعمال بناء الثقة وضبط التسلح والتسوية الشاملة، بحيث تكون اجراءات بناء الثقة وضبط التسلح مرتبطة ارتباطا مباشرا مع عملية التسوية السلمية . وفي هذا الاطار، فان اسرائيل لن تقبل فرض قيود على قدراتها النووية سوى في نهاية عملية التسوية السلمية، وبعد ان تقبل جميع دول المنطقة صراحة بشرعية وجود الدولة اليهودية، وتقبل التوقيع على اتفاقات سلام شامل معها. وفي الوقت نفسه، يشدد بيريز على ضرورة خفض مستوى التهديد، وذلك لأن من الضروري ان تقود اعمال ضبط التسلح الى إحداث تحول هام ومؤثر في مستويات التهديد العسكري التقليدي وغير التقليدي التي تتعرض لها اسرائيل، مع ضرورة توفير عنصر الاستقرار الاقليمي في المنطقة، لاسيما وان عدم الاستقرار سوف يكون عائقا حقيقيا امام عملية ضبط التسلح. وأخيرا، فان من الضرورة – وفق هذه الرؤية – اقامة آليات ومؤسسات متكاملة للتفتيش والتحقق، مع ضرورة ايجاد حلول عملية لمشكلة الانتهاك المفاجيء والأحادي الجانب لاتفاقات ضبط التسلح، لاسيما الانتهاكات التي قد تؤدي الى تمكين طرف ما من امتلاك قدرة عسكرية هامة في غضون مدى زمني قصير جدا، ويرفض الاسرائيليون في هذا السياق أية ترتيبات تضع عملية التفتيش والتحقق في أيدي المنظمات الدولية .

وقد حاول شيمون بيريز بالفعل وضع هذه الرؤية موضع التنفيذ خلال فترة ما بعد توقيع اتفاق اوسلو بين الفلسطينيين والاسرائيليين، وكانت ابرز الخطوات التي اتخذت في هذا الاطار تتمثل في سلسلة مؤتمرات القمة الاقتصادية: الدار البيضاء (١٩٩٤)، عمان (١٩٩٥)، والقاهرة (١٩٩٦)،

والدوحة (١٩٩٧). الا ان الطرح الشرق اوسطى جابه تحديات عديدة، ابرزها ان كثيرا من الحكومات والفعاليات السياسية والفكرية فى العالم العربى نظرت بقدر كبير من القلق الى هذا الطرح. وحتى داخل اسرائيل، فان افكار بيريز لم تلق ترحيبا كبيرا فى الأوساط السياسية، بل حتى فى حزب العمل ذاته، ولم يكن التركيز ينصب فى الأغلب على بناء "شرق اوسط جديدا"، بقدر ما كان التركيز يتمحور حول رفع المقاطعة العربية لاسرائيل وتنشيط علاقات التبادل التجارى بين الجانبين.

وخلال فترة ما بعد وصول بنيامين نتانياهو الى الحكم فى اسرائيل، تجمد الطرح الشرق اوسطى تماما، وذلك فى اطار التجميد الكلى لعملية التسوية العربية - الاسرائيلية، حيث كان موقف حكومة نتنياهو يقوم على ضرورة تجاوز عملية التسوية وفق صيغة اوسلو من الاساس، لأن هذه العملية ادت - من وجهة نظره - باسرائيل الى حالة من الشلل الاستراتيجى، مما يدعوها الى العمل على صياغة عملية سلام واستراتيجية جديدة لها ترتكز على مبادىء وأسس فكرية جديدة.

وكان نتنياهو يرى ان السلام الوحيد الممكن تحقيقه بين اسرائيل والعرب ليس هو السلام الانسجامى الذى يسود بين الديمقراطيات، وانما هو سلام مسلح وحذر يوفر لاسرائيل درجة كافية من القوة القادرة على ردع الجانب العربى عن استئناف الحرب، حيث انه من الممكن ان تتغير نوايا السلام نتيجة للظروف او لاستبدال الحكام. وفى هذا الاطار، كان نتنياهو يرى ان السلام الحقيقى بين الدول العربية واسرائيل يجب ان يقوم على اعتراف وتسليم الدول العربية بوجود اسرائيل بصورة مباشرة، ودون شروط. ولايكفى مجرد انهاء حالة الحرب، وانما ان تتخلى نظم الحكم العربية نهائيا عن السعى للقضاء على دولة اليهود، ومنح هذا التغيير مصداقية عن طريق ابرام سلام رسمى معها، بما يشتمل عليه ذلك من الغاء المقاطعة العربية ضد اسرائيل ووقف البناء العسكرى العربى الموجه ضدها وقبول مبدأ التعايش المتبادل معها.

وكان نتنياهو يرفض الربط بين هذا الاعتراف العربى وبين استجابة اسرائيل للمطالب العربية المتنوعة، وخاصة المطالب الاقليمية، وانما يمكن للعرب الاستفادة من السلام فى هذه الحالة فى تجنيب انفسهم تكاليف الحروب الآخذة فى الازدياد، عسكريا واقتصاديا، كما يمكن لهم الاستفادة اقتصاديا وسياسيا من السلام مع اسرائيل من خلال اقامة جسر الى العالم الغربى الصناعى من اجل جذب الاستثمارات والتكنولوجيا المتقدمة والحصول على خدمات مالية متنوعة وفتح قنوات تجارية جديدة.

وخلال فترة ما بعد تشكيل حكومة ايهود باراك فى اسرائيل، كان التطور الرئيسى فى اتجاه احياء مشروعات التعاون الاقليمى (فى اطار المشروع الشرق اوسطى) يتمثل فى استحداث وزارة لـ "التطوير الاقليمى" فى حكومة باراك، مع إسناد هذه الحقيبة الوزارية الجديدة الى شيمون بيريز. وقد اختلفت التقويمات بشأن هذه الوزارة الجديدة. فقد اعتبر شيمون بيريز ان هذه الوزارة سوف تتولى مهمة تعزيز السلام فى منطقة الشرق الاوسط عن طريق اقامة المشروعات الاقتصادية ذات البعد الاقليمى التى تزرع الأمل فى نفوس ابناء المنطقة، وكان موقف بيريز يقوم على ان اسرائيل والدول العربية يجب الا تنتظر حتى الانتهاء من انجاز التسويات السياسية، بل يجب تعزيز التعاون بين رجال الاعمال الاسرائيليين والعرب باعتبار ذلك مقدمة ضرورية لزرع الثقة بين شعوب المنطقة. وقد سعى بيريز الى تحقيق نوع من التكامل بين وزارة التطوير الاقليمى وبين مركز بيريز للسلام، الذى تم تأسيسه عام ١٩٩٨ بهدف تعزيز التعاون الاقتصادى الاقليمى وتوجيه المشروعات الاستثمارية الدولية والاسرائيلية، خصوصا فى الاراضى الفلسطينية كاقامة مناطق صناعية على الحدود الفاصلة بين كل من الضفة الغربية وقطاع غزة وبين اسرائيل، وايضا باعتبار ذلك مقدمة للتطبيع السياسى والاقتصادى بين الدول العربية واسرائيل.

ولكن رؤية بيريز لم يكن لها ما يعززها فى الواقع، حيث بدا من الواضح ان استحداث وزارة

التطوير الاقليمي كان مجرد نوع من التعويض من جانب باراك لشيمون بيريز، بدلا من وزارة الخارجية التى تولاها ديفيد ليفى. وقد أكدت سياسة حكومة باراك بالفعل على عدم ايلاء قدر كبير من الاهتمام بنشاط هذه الوزارة الجديدة، حيث كان موقف باراك منذ البداية قائما على ان الموازنة العامة الاسرائيلية لن تتحمّل اى عبء لاقامة المشروعات الاقتصادية الاقليمية التى يتحدث عنها بيريز، رغم الفوائد السياسية والاقتصادية المزعومة من ورائها.

أضف الى ذلك، ان هناك اعتبارات شخصية بالغة الأهمية حكمت موقف باراك من الشرق اوسطية، تتعلق بالفروق الشخصية والفكرية والسياسية بين ايهود باراك وشيمون بيريز. ففكرة الشرق الاوسط الجديد تعتبر فى الأساس فكرة شيمون بيريز وتيار محدود داخل الحياة السياسية الاسرائيلية. اما البرنامج الانتخابى لايهود باراك ركز على التزامه بالاستمرار فى طريق اسحق رابين نحو السلام باعتبار ذلك هو الطريق الوحيد لتحقيق الأمن الحقيقى والازدهار الاقتصادى لاسرائيل، الا انه أكد ايضا على اهتمامه بدفع مسيرة السلام للأمام من خلال الحفاظ على حدود أمنة، كما أكد على ان اسرائيل لن تعود بأى حال من الاحوال الى حدود ١٩٦٧، ولن تساوم على أمنها وأمن مواطنيها، وأن أى تسوية سلمية يتم التوصل اليها سوف تكون مشروطة بالحفاظ على الأمن وبالقدرة على الدفاع عن الدولة ومواطنيها، كما ان معظم المستوطنين سوف يظلون فى تكتلات المستوطنين فى المناطق التى تسيطر عليها اسرائيل. ولذلك، فان باراك لم يكن مهتما بفكرة بناء شرق اوسط جديدا، بقدر ما كان مهتما بالوصول الى تسوية تحقق لاسرائيل كافة مطالبها فى مجال الأمن والسيطرة الاقليمية.

ومن ناحية اخرى، فان المنافسة الشخصية الشديدة بين ايهود باراك وشيمون بيريز لعبت دورا هاما للغاية فى ابتعاد باراك عن الطروحات السياسية والفكرية المرتبطة بشيمون بيريز، وبالذات فكرة الشرق اوسطية. ففى فترة ما بعد فشل بيريز فى انتخابات رئيس الحكومة عام ١٩٩٦، تنافس ايهود باراك مع شيمون بيريز على رئاسة حزب العمل الاسرائيلى، مما دعا بيريز ومؤيديه، ومن بينهم السكرتير العام للحزب وقتذاك، نسيم زفيلى، الى شن حملة شعواء ضد باراك. ولكن الأخير تمكن رغم ذلك من اقصاء بيريز عن رئاسة الحزب. ورغم ذلك استمرت الحرب الشعواء ضد باراك، الا انه تمكن من السيطرة الكاملة على الحزب واقصاء نسيم زفيلى وتهميش جميع مؤيدى بيريز داخل حزب العمل، واحاط نفسه بمجموعة من المساعدين المخلصين من العسكريين السابقين. واستطاعت المجموعة الجديدة بقيادة باراك بناء اليات جديدة للحركة داخل حزب العمل، كما تمكنت من وضع رؤية سياسية وبرنامج انتخابى جديد للحزب، يختلف الى حد كبير عن طروحات بيريز، وجعلت من حزب العمل قريبا الى فكر الليكود واليمين الاسرائيلى.

وعلى الجانب العربى، ظلت الرؤية الشرق اوسطية تثير هواجس واسعة لدى قطاعات هامة من السياسيين والمثقفين العرب ، وهو ما لم يساعد على خلق تيار قوى مؤيدا لها. وحتى على الصعيد السياسى الرسمى، فان الاغلبية الساحقة من الحكومات العربية، وبالذات مصر، شددت على ضرورة التريث لحين استكمال عملية التسوية العربية - الاسرائيلية على كافة المسارات، بحيث يمكن التوسع فى مشروعات التعاون الشرق اوسطى، سياسيا واقتصاديا وأمنيا فى فترة ما بعد تحقيق السلام الشامل والعادل بين الدول العربية واسرائيل.

وربما تكون الأردن هى الدولة العربية الوحيدة التى سارت على طريق التعاون الواسع مع اسرائيل، حيث اعتبر الاردن ان السلام مع اسرائيل يمثل حجر الزاوية فى السياسة الخارجية الاردنية، ونجح الجانبان الأردنى والاسرائيلى فى عهد الملك حسين فى الحفاظ على علاقات على مدى خمسة عقود من الزمن، مما أفضى الى توقيع معاهدة السلام بينهما عام ١٩٩٤، وهو ما انهى حالة الحرب بين الطرفين رسميا. ومع ذلك، فان وفاة الملك حسين، وتنصيب ابنه عبد الله خلفا له، طرح شكوكا حول امكانية

الحفاظ على متانة العلاقات الاردنية - الاسرائيلية، بسبب حاجة الملك عبد الله الى ارساء شرعية جديدة لحكمه. وفى الوقت نفسه، فان قطاعات من الشعب الاردنى تتخذ موقفا عدائيا تجاه السلام مع اسرائيل لاعتبارات سياسية واقتصادية فى آن واحد معا. فالممارسات الاسرائيلية المتعسفة ضد الفلسطينيين مازالت تحول دون استكمال عملية التسوية العربية - الاسرائيلية، مما يخلق تيارا معاديا بقوة للسياسة الاسرائيلية فى العالم العربى عموما، وفى الاردن خصوصا، بحكم ان اكثر من نصف سكان الشعب الاردنى من اصل فلسطينى. أما من الناحية الاقتصادية، فان الكثير من الاردنيين يجدون ان الاردن مازال بعيدا عن قطف الثمار الموعودة على الصعيد الاقتصادى، رغم مرور اكثر من اربع سنوات على ابرام معاهدة التسوية بين الاردن واسرائيل، ورغم ان الاردن التزم باستحقاقات المعاهدة السياسية. ومازال حجم التبادل التجارى بين الجانبين محدودا، حيث ان الاسرائيليين غير مهتمين بالتعاون الاقتصادى مع الاردن، كما ان العلاقات الاردنية - الاسرائيلية تعانى بسبب اتهامات الاردن لاسرائيل بانها تعرقل حركة التبادل التجارى بين الاردن والفلسطينيين، مما أدى الى ازدياد عدم الثقة والعداء من جانب غالبية الاردنيين تجاه اسرائيل.

ثانيا : جمود الاطار الأمنى ـ الاستراتيجى لمشروع الشرق الأوسط :

على الرغم من الأسبقية الواضحة للاعتبارات الاقتصادية فى المشروع الشرق اوسطى، الا ان الجوانب الاستراتيجية لهذا المشروع تظل ركيزة جوهرية، بل ربما كانت هى الفكرة الاساسية وراء طرح هذا المشروع فى عقد التسعينات، مثلما كان الحال منذ البدايات الأولى لطرح هذا المشروع.

فقد كانت الطروحات الأولية لهذا المشروع مدفوعة منذ البداية بالاعتبارات الاستراتيجية البحتة. فقد دخلت فكرة الشرق أوسطية الى الفكر الاستراتيجى الغربى منذ الحرب العالمية الاولى، حينما اتجهت قوات الحلفاء فى تلك الفترة نحو تنسيق انشطتها العسكرية فى الشرق الاوسط، ثم اتخذت هذه الفكرة شكلا عمليا خلال الحرب العالمية الثانية بانشاء قيادة الشرق الاوسط بواسطة كل من بريطانيا والولايات المتحدة من اجل تنسيق عملياتهما العسكرية فى المنطقة. وفى اوائل الحرب الباردة، حاولت الولايات المتحدة وبريطانيا ادماج منطقة الشرق الاوسط فى خططهما الاستراتيجية الرامية الى تعزيز موقفها الاستراتيجى فى مواجهة الاتحاد السوفيتى السابق والكتلة الاشتراكية. وقد تبلورت هذه المحاولة فى سياق عدد من الأطر المؤسسية والتنظيمية، مثل خطة جونسون عام ١٩٥٣، التى كانت تهدف الى تنمية حوض نهر الاردن، وحلف بغداد الذى كان يضم العراق وتركيا وايران وباكستان، الا ان جميع هذه المحاولات باءت بالفشل.

وقد تلقت هذه الرؤية قدرا عاليا من قوة الدفع منذ اوائل التسعينات، كما سبق ان ذكرنا. ولكنها صارت ترتبط بمرتكزات جديدة مثل التحالف الاستراتيجى التقليدى بين اسرائيل والولايات المتحدة، والسعى الى ادخال مصر ودول الخليج العربية الى النظام المقترح، ثم ادخال دول عربية رئيسية اخرى - وبالذات سوريا ولبنان - بعد استكمال عملية التسوية بينها وبين اسرائيل. وتهدف هذه الرؤية الى تقوية عملية التسوية العربية - الاسرائيلية وتأمين تدفق النفط الى الاسواق العالمية واحتواء العراق وايران، ومحاربة التطرف باعتباره عدوا جديدا للسلام والاستقرار فى المنطقة.

وتعتبر عملية ضبط التسلح بمثابة الحلقة المحورية فى الشروع الشرق اوسطى، كما تعتبر ركيزة جوهرية فى اى اتفاقات للتسوية الشاملة للصراع العربى - الاسرائيلى. الا ان هذه العملية بدورها شهدت جمودا منذ فترة ليست بالقصيرة. ولم يكن هذا الجمود مرتبطا بوصول حكومة بنيامين نتانياهو الليكودية الى السلطة، وانما كان سابقا على ذلك، حيث وصلت مباحثات لجنة الامن الاقليمى وضبط التسلح (التى تجرى فى اطار المفاوضات المتعددة الاطراف) الى مرحلة الجمود خلال فترة حكومة رابين - بيريز (١٩٩٢ - ١٩٩٦) بسبب

تباعد الرؤى والمواقف بين الجانبين العربى والاسرائيلى تجاه قضايا ضبط التسلح.

فالموقف الاسرائيلى يقوم على التعامل مع قضية ضبط التسلح فى الشرق الاوسط بدرجة كبيرة من التشاؤم وعدم الحماس. ومن حيث المبدأ، هناك تناقض أصيل بين المفهوم الأمنى الاسرائيلى وبين مفهوم ضبط التسلح . فقد تشكل المفهوم الامنى الاسرائيلى فى ضوء الافتراض بان وجود كيان دولة اسرائيل ذاته كان محل تهديد من جانب الدول العربية، وانها تحتاج بالتالى الى الحفاظ على امنها وبقائها من خلال الأدوات العسكرية، وبالاعتماد أساسا على قدراتها الذاتية. وبالتالى، فان هذا المفهوم الامنى يتعارض فى الكثير من مكوناته مع مقتضيات ضبط التسلح، حيث ان مفهوم ضبط التسلح يستلزم بالضرورة اجراء تخفيضات حقيقية فى الاسلحة والمعدات والقوات الخاصة بكل طرف من الاطراف المعنية، كما يتطلب تنازلات اقليمية من جانب تلك الأطراف ... وما الى ذلك من المستلزمات التى قد لاتتفق كثيرا مع مضامين المفهوم الأمنى الاسرائيلى.

وفى نفس الوقت، تتغذى المخاوف الاسرائيلية من عملية ضبط التسلح على الميراث العدائى الطويل بين العرب واسرائيل، والتأثر ايضا بالاختلال القائم بين الجانبين فى مقومات القوة الشاملة. ويذهب الاسرائيليون فى هذا الاطار الى ان اتفاقات ضبط التسلح، مهما كانت متوازنة او متكافئة، لن تترك تأثيرات متساوية بين العرب واسرائيل، حيث ان الالتزامات التى سوف تفرض عليها بموجب هذه الاتفاقات سوف تكون ذات اثار ضاغطة على الامن الاسرائيلى، علاوة على الاعتقاد بان العرب لن يلزموا انفسهم تماما بمثل هذه الاتفاقات، حيث تقوم وجهة النظر الاسرائيلية فى هذا الصدد على ان الطابع اللاديمقراطى للنظم العربية يمكن ان يؤدى الى تقويض اتفاقات ضبط التسلح الاقليمى حال حدوث تغيير سياسى فى الدول العربية المعنية. اضف الى ذلك، ان اسرائيل لن تستطيع معاقبة اى دولة عربية تنتهك اتفاقات ضبط التسلح، فضلا عن ان الاسرائيليين يذهبون فى اطار تحسبهم للمستقبل الى ان الالتزامات المفروضة على اسرائيل بموجب اتفاقات ضبط التسلح قد تشكل قيدا على اية احتياجات أمنية قد تحتاجها اسرائيل مستقبلا، حتى وان لم تكن هذه الاحتياجات منظورة فى الوقت الراهن .

وعلى هذا الأساس، يتلخص جوهر المفهوم الاسرائيلى لضبط التسلح فى ان الالتزامات التى يمكن ان تتعهد بها اسرائيل فى هذه العملية يمكن ان تؤدى الى التأثير سلبا على الردع الاستراتيجى الاسرائيلى، الأمر الذى لن يكون مقبولا مالم تكن اعمال ضبط التسلح مندرجة فى اطار اتفاقات تسوية سلمية، بل وفى اطار تغيرات كبرى فى هياكل القوات المسلحة العربية، وبما لايتضمن فقط سوريا والاردن، ولكن يشمل الدول العربية الرئيسية الواقعة خارج نطاق خطوط المواجهة.

وفى المرحلة النهائية من عملية السلام، يمكن ان يقبل الاسرائيليون مناقشة عملية فرض قيود على القدرة النووية الاسرائيلية، وتتمسك اسرائيل بالاحتفاظ بخيارها النووى حتى نهاية عملية التسوية، انطلاقا من انه اذا تخلت اسرائيل عن الرادع النووى، فان الدول العربية قد تعود مجددا الى الحرب. ولكن يعتبر الحد من القوات التقليدية العربية شرطا مسبقا حيويا لقبول فرض قيود على الأسلحة النووية والأسلحة الصاروخية بعيدة المدى المملوكة لاسرائيل . ومن دون قبول الدول العربية اجراء تخفيضات رئيسية على قواتها التقليدية، تصبح المطالبة بازالة القدرات النووية الاسرائيلية بمثابة "محاولة من الدول العربية لامتلاك القدرة على شن حروب ضد اسرائيل، دون ان يكون هناك ماتقلق بشأنه"، حسب بعض المصادر الاسرائيلية .

وتطبيقا للمنظور السابق، يدعو شيمون بيريز الى ضرورة بناء نظام اقليمى للمراقبة والتفتيش، انطلاقا من ان الاطار الاقليمى للأمن سوف يشكل رادعا للعدوان، كما انه سوف يساعد على تنفيذ واستقرار اتفاقات ضبط التسلح التى يمكن ان تتفق عليها الاطراف المعنية، لاسيما من خلال إسناد وظائف معينة لهذا النظام الامنى الاقليمى، وبالذات فى المجالات التالية:

١- تفكيك هياكل القوات المسلحة القائمة ودفع أعمال ضبط التسلح، وذلك من خلال تنفيذ برنامج اقليمى لجمع البيانات والمعلومات عن الانشطة العسكرية، وكتابة التقارير عنها الى جميع الاطراف المعنية، وذلك باستخدام جميع الوسائل الممكنة، بما فى ذلك الاقمار الصناعية فى ظل مشاركة القوى الكبرى .

٢- التصدى للمشكلات الأمنية الاقليمية التى قد تطرأ فى الشرق الاوسط عقب استكمال عملية التسوية السلمية، حيث تذهب بعض التصورات الاسرائيلية الى ان المشكلات الامنية الرئيسية فى المنطقة سوف تتمثل فى : عدم الاستقرار داخل النظام الاقليمى، الاعمال الانتقامية، امكانية النكوص عن حالة السلم والارتداد الى دوامة لاتنتهى من الصراعات الدينية والعرقية والاقتصادية. وفى هذا الاطار، سوف يستهدف نظام الامن الاقليمى ابقاء مصادر الصراع كامنة، بما يساعد على منع اى صراعات مسلحة قد تنشب بسبب القصور فى دائرة الاتصالات بين الاطراف المعنية .

٣- استئصال احتمالات حدوث اية مفاجآت تكتيكية من خلال اقامة اجهزة مستقلة تتولى الاشراف على أعمال الامن وضبط التسلح، مع اعطاء هذه الاجهزة السلطات والقدرة على العمل وقت الضرورة، جنبا الى جنب مع تنفيذ الاعمال الرقابية الروتينية الرامية الى اعداد تقارير دورية تقدم الى القوى الكبرى الضامنة. وفى حالة انقطاع القنوات الدبلوماسية بصورة مؤقتة خلال الازمات، فان الطروحات الاسرائيلية تؤكد على ضرورة وجود قوات يمكنها التعامل بصورة فورية مع حالات العدوان الفعلى.

وفى المقابل، فان الاطراف العربية - وبالذات مصر وسوريا - تتبنى موقفا مختلفا، حيث تحتل عملية ضبط التسلح مكانة محورية فى المفهوم المصرى لتسوية الصراع العربى - الاسرائيلى وبناء نظام اقليمى جديدا فى الشرق الاوسط. وترتكز أهمية هذه العملية من وجهة النظر المصرية على ان التوصل الى اتفاقات متوازنة ومستقرة لضبط التسلح بين الدول المعنية فى الشرق الاوسط سوف يمثل الضمانة الحقيقية لاستمرار العملية السلمية وبناء قاعدة للثقة المتبادلة فيما بين تلك الاطراف، علاوة على ان ضبط التسلح سوف يساعد بصورة اكثر فاعلية على تحقيق التوازن الاستراتيجى وضبط العلاقات الصراعية وتوجيه حصة اكبر من الموازين الدفاعية لخدمة اغراض التنمية الاقتصادية فى تلك الدول. ولذلك، فان الموقف المصرى يقوم على ثلاث ركائز رئيسية من هذه القضية، تتمثل أولاها فى التأكيد على الأهمية المحورية لمبادىء التساوى والشمول فيما بين جميع الدول، وتؤكد ثانيتها على كفالة التوازن الامنى لجميع دول المنطقة كما وكيفا، بما يضمن امن الجميع، بدون استثناء، بينما تشدد ثالثتها على ضرورة اخلاء المنطقة من اسلحة الدمار الشامل، والربط بين مختلف نوعيات الاسلحة.

وفى هذا الاطار، تؤكد السياسة المصرية على ان قضية الامن وضبط التسلح ينبغى ان تعالج وفق صيغة جديدة ترتكز على المساواة بين كافة الدول واحترام الالتزامات المتبادلة والتسوية العادلة والشاملة للصراع العربى - الاسرائيلى. وتقوم هذه الصيغة المصرية المقترحة على ان المنطقة مقبلة على علاقات سلام تتطلب تضافر كافة الجهود الاقليمية والدولية للتعامل مع قضية ضبط التسلح بكل التوازن والأمانة، مما يقتضى ان تعالج اعمال ضبط التسلح من منطلق تحقيق التوازن الامنى لدول المنطقة، كما وكيفا، بما يضمن امن الجميع، من دون استثناء أو ميزة تعطى لدول بعينها. وفى هذا الاطار، تؤكد مصر على ان قضية الامن الاقليمى وضبط التسلح يجب ان تعالج على أساس اخلاء منطقة الشرق الاوسط من اسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها الاسلحة النووية، بما فى ذلك المخزون منها، وان يكون كل شىء رهنا بتطبيق اللوائح الدولية التى تخضع بموجبها هذه الانشطة للاشراف الدولى، مما يقتضى انضمام كافة الدول فى المنطقة الى معاهدة منع الانتشار النووى، بحيث يكون ذلك خطوة اولى نحو التخلص منها بمختلف الوسائل والاعلان عن المخزون من تلك الأسلحة فى اطار من الشفافية (Transparency) المطلوبة من دول تستعد لحالة سلام شامل والاتفاق على برامج تدميرها . وفى غيبة

ذلك، لايمكن التقدم نحو حركة ايجابية فعالة لضبط التسلح فى مختلف فروعه الكيميائية والبيولوجية والتقليدية، بالاضافة الى ضبط حالة التسلح الصاروخى، والتى يجب ألا يسمح فيها بميزة لطرف دون اخر، تحت أى مسمى من المسميات.

وقد عبرت مصر عن موقفها من قضية ضبط التسلح فى العديد من المناسبات. ففى اجتماعات لجنة ضبط التسلح والامن الاقليمى فى المباحثات متعددة الاطراف، أكدت مصر مرارا وتكرارا على أهمية مبدأ التساوى فى ضبط التسلح بين جميع دول المنطقة، مع رفض توسيع فجوة التسلح بين العرب واسرائيل، علاوة على الدعوة الى تقييد انتقال التكنولوجيا الحديثة التى تعد عنصرا جديدا من عناصر سباق التسلح، خصوصا من حيث استخداماتها العسكرية فى الفضاء الخارجى. وقد اكدت مصر ايضا على ان الامن الاقليمى يتحقق فقط من خلال التوازن، وليس من خلال التفوق العسكرى لأى دولة، الامر الذى يقتضى من جميع الاطراف الالتزام باثبات النوايا الحسنة والالتزام بجدية بما يتم التوصل اليه من اتفاقيات فى المراحل القادمة، بحيث يؤدى ذلك الى التوصل الى وضع ترتيبات اقليمية للأمن عبر الاتفاقات التى يمكن التوصل اليها، على ان تتضمن هذه الاتفاقيات قضية خفض التسلح، مع توضيح الترتيبات الثنائية والمتعددة للأمن.

وبالمثل، أكدت السياسة المصرية على ضرورة الالتزام بمبدأ شمولية موضوع ضبط التسلح، مما يقتضى تنفيذ أعمال ضبط التسلح هذه وفق مبدأ "الربط" (Linkage)، بين جميع انواع اسلحة الدمار الشامل (النووية والكيميائية والبيولوجية) ووسائل ايصالها . ومن ثم، فانه عندما انتهى مؤتمر نزع السلاح من رفع اتفاقية نزع الاسلحة الكيميائية الى الجمعية العامة للامم المتحدة، أعربت مصر عن تأييدها الكامل – من حيث المبدأ – لمسيرة نزع الاسلحة الكيميائية ووصولها الى صورة اتفاقية دولية تشكل جزءا من عملية متطورة وشاملة لنزع السلاح، بل واكدت مصر موافقتها المبدئية الكاملة على اطار ومضمون الاتفاقية كما رفعت من مؤتمر نزع السلاح الى الجمعية العامة، إلا أنها رأت ضرورة عدم التعامل مع هذه الاتفاقية بوصفها جزءا معزولا عن الجهود الاخرى المتعلقة بباقى اسلحة الدمار الشامل، وعلى رأسها اتفاقية منع الانتشار النووى ونظام الضمانات والتفتيش الدولى عليها، وتوفير ضمانات دولية ذات مصداقية لها، مما يقتضى من وجهة النظر المصرية الربط بين جملة هذه الجهود. وعلى هذا الأساس، يبدو واضحا ان السياسة المصرية تركز على ان اجواء السلام تقتضى خلق توازن اقليمى اكثر استقرارا وامنا يرتكز على معدلات ادنى من التسلح التقليدى، مع ازالة اسلحة الدمار الشامل نهائيا، على ان يقوم هذا التوازن على اساس التساوى والشمولية، بحيث يمكن ان يؤدى فى النهاية الى استقرار الأزمات والتوازن الاستراتيجى وخفض نفقات الدفاع وتوجيه الفائض لخدمة جهود التنمية الاقتصادية فى دول المنطقة، وهو ما يتعارض حتى الآن مع التصور السائد فى اسرائيل.

ويضيف هذا التعارض عقبة جوهرية اخرى امام مشروع الشرق اوسطية تبدو بمثابة مجرد تصور نظرى محض لدى تيارات هامشية للغاية على الجانبين العربى والاسرائيلى، ولا تعود هامشية هذا التيار الى جمود عملية التسوية فقط، ولكنها ترتبط ايضا بالعديد من الاشكاليات النظرية والعملية المرتبطة بهذه الفكرة ذاتها، مثل التباعد الشديد فى المواقف والرؤى حيال مجالات التعاون الاقليمى المقترحة، ولاسيما حول اولويات كل طرف من الطرفين العربى والاسرائيلى، بالاضافة الى صعوبة التحديد الدقيق للدول التى يفترض ان تدخل فى اطار هذا التعاون بحكم انعدام التحديد الجغرافى الدقيق لاقليم الشرق الاوسط ذاته، علاوة على ان الشرق اوسطية تظل طرحا مرتكزا على الميزان العسكرى القائم بين الدول العربية واسرائيل، رغم ان الاسرائيليين يحاولون الايحاء بان التعاون الاقليمى الشرق اوسطى سوف يكون لصالح جميع دول المنطقة. وأخيرا، فان الاتجاه السائد لدى الجانبين العربى والاسرائيلى ينحو الى عدم الترحيب بالشرق اوسطية .

◆ القسم الثالث ◆

التطور الديموقراطى

فى الشرق الأوسط

شهدت معظم دول الشرق الاوسط تطورات داخلية مكثفة ارتبطت بانتقال السلطة على مستوى أو آخر ، باساليب مختلفة ، خلال عام ١٩٩٩. وبعيدا عن الحالات التى يرتبط فيه انتقال السلطة بالنمط الوراثى كالأردن والمغرب ،أو لا توجد بها مجالس تشريعية او محلية منتخبة كمعظم دول الخليج ، جرت فى بعض الدول العربية ، إضافة الى دول الجوار الجغرافى المحيطة بها ، عدة عمليات إنتخابية تشير فى مجملها إلى ماوصلت اليه عملية التطور الديمقراطى بالمنطقة فى نهاية القرن العشرين ، وفى مرحلة من تطور النظام العالمى تكتسب فيها الديموقراطية أهمية متزايدة. وتوحى المؤشرات الأولية المقارنة لدلالات تلك العمليات الانتخابية بان النظم السياسية فى الشرق الاوسط لاتتطور فى اتجاه واحد ، وان اوضاعها الداخلية لاتتاثر كثيرا بما يجرى داخل الدول القريبة منها ، مع تفاوت واسع فيما بينها ، فيما يتصل باتجاهات عملية التطور الديموقراطي. فبينما تشير العمليات الانتخابية التى جرت داخل الدول المجاورة للمنطقة العربية الى وجود مستوى متقدم من الممارسة الديموقراطية ،تؤكد العمليات الانتخابية التى شهدتها بعض الدول العربية على بقاء الحال على ماهو عليه، بصرف النظر عن اختلاف الأطر الدستورية التى تحكم تلك العمليات الانتخابية .

لقد شهد العام ١٩٩٩ اجراء إنتخابات محلية فى كل من إيران وتركيا ، وانتخابات نيابية فى كل من تركيا وإسرائيل وتونس والكويت، وانتخابات رئاسية فى كل من مصر والجزائر وتونس واليمن . ورغم أن النظام السياسى لكل دولة من هذه الدول يختلف عن النظام السياسى للدول الأخرى فضلا عن اختلاف مراحل التطور السياسى ، والتشكيلة الإجتماعية والإقتصادية لكل منها، بصورة جذرية أحيانا، إلا أن التحليل المقارن للعمليات الإنتخابية التى جرت داخلها، من حيث طبيعة الاطار السياسى المحيط بها، والذى تتحدد من خلاله قواعد اللعبة الإنتخابية ،اضافة الى تحليل الاطار التنظيمى للعملية الإنتخابية ، ونتائجها، يمكن أن يؤدى الى التعرف على مدى ما وصل إليه مستوى التطور الديمقراطى فى العالم العربى تحديدا ، مقارنة بدول الشرق الأوسط المجاورة ،لاسيما فيما يتصل باشكالية التداول السلمى الحر للسلطة على مستوياتها المختلفة، التى لا تعتبر فقط أحد المقومات الاساسية للديمقراطية ،ولكن ايضا واحدة من اسس استقرار الدول ،وقدرتها على التكيف مع متغيرات القرن الحادى والعشرين .

فى هذا الاطار يمكن تحليل اهم معالم عملية التطور الديمقراطى فى الشرق الاوسط ، من خلال ماتمت الاشارة اليه بشان العمليات الانتخابية العربية - الاقليمية ، فى المحاور الثلاثة التالية :

أولا : بيئات سياسية متباينة للعمليات الانتخابية فى الشرق الأوسط :

إختلفت البيئة السياسية المحيطة بالعمليات الإنتخابية التى جرت فى العديد من الدول من حالة لأخرى . لكن فى معظم الأحوال، شهدت تلك الدول أزمات متفاوتة الحدة أحاطت بالعمليات الانتخابية التى جرت فيها ، ومارست تأثيرات عميقة على إدارتها ونتائجها، يمكن رصد اتجاهاتها العامة فيما يلى :

١ - أزمة سياسية حادة فى إسرائيل .

فى إسرائيل ، جرت الإنتخابات المبكرة فى ١٧ مايو ١٩٩١ لإختيار رئيس الحكومة وأعضاء الكنيست بعد ٣٦ شهرا من تولى إئتلاف الليكود

بزعامة بنيامين نيتانياهو الحكم فى اسرائيل ، وهى فترة شهدت سلسلة من الأزمات الداخلية المؤقتة أو المزمنة على كافة المستويات تقريبا. فمن ناحية واجه الاقتصاد الإسرائيلى ركودا اقتصاديا لثلاث سنوات على التوالى.

ومن جهة ثانية ، إحتدم الجدل فى إسرائيل قبيل الانتخابات حول ثلاث قضايا رئيسية هى عملية التسوية والخلاف بين المتدينين والعلمانيين وتفاقم مشكلة الإنقسامات الإثنية والثقافية، كما جرت الإنتخابات فى وقت واجهت فيه إسرائيل حالة من العزلة الدولية، تجلت فى فتور علاقاتها مع دول العالم خاصة مع المجموعة الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية بسبب إتهامها بالمسئولية عن تجميد عملية التسوية وعدم تنفيذ الاتفاقيات مع الفلسطينيين. وبسبب هذه الأزمات أضطر رئيس الوزراء الإسرائيلى بنيامين نيتانياهو إلى الإعلان فى بداية السنة عن إنتخابات مبكرة للكنيست فى ظل تعاظم المعارضة البرلمانية، وأدت التطورات اللاحقة إلى إسقاطه فى النهاية .

ويبدو أن اتفاق عناصر النخبة السياسية الإسرائيلية على اسقاط نيتانياهو فى الانتخابات كان ناتجا عن أن مرحلة نيتانياهو اتسمت بمحاولة إحداث إنقلاب جذرى فى تركيبة النخبة الإسرائيلية على عكس من سبقوه من رؤساء الوزراء الإسرائيليين حتى مَن كانوا من عتاة اليمين. فإسحق شامير على سبيل المثال اكتفى بالحكم وبتغير السياسة لمصلحة اليمين وبتجميد العملية السلمية، وذلك من دون أن يمس المؤسسة الإسرائيلية الحاكمة بدءا بحزبه هو أى تجمع الليكود وإنتهاء بالنخب السياسية والثقافية والاقتصادية. أما نيتانياهو فقد جاء ببرنامج طموح لتغيير النخب القائمة بدءا بصراعه داخل الليكود نفسه مع قيادات الحزب التاريخية أو ما يطلق عليهم مسمى "الأمراء"، وإنتهاء بالصدام مع النخب الأكاديمية والثقافية. وعندما تطلب الأمر تصفية الحسابات مع النخب القائمة لم يكن لدى نيتانياهو مانع فى استخدام وسيلة مخاطبة الإنتماءات الطائفية، واثارة نقمة العناصر الإجتماعية المهمشة ضد المؤسسة القائمة.

٢- صراع حاد بين العلمانيين والإسلاميين فى تركيا :

أما فى تركيا فقد جرت الإنتخابات فى ظل صراع سياسى وثقافى حاد بين النخبة العلمانية وحزب الرفاه الإسلامى الذى شارك لفترة من الوقت فى حكومة ائتلافية مع تانسو تشيللر زعيمة حزب الطريق القويم، وكانت الإنتخابات التشريعية التركية، التى جرت فى نفس اليوم مع الإنتخابات البلدية إنتخابات مبكرة هى الأخرى مثلها مثل إنتخابات الكنيست فى إسرائيل، ولكنها كانت تهدف حسب رأى بعض المراقبين إلى محاولة ترتيب الأوضاع السياسية على أسس جديدة بسبب الخريطة الحزبية التى اسفرت عنها نتائج الإنتخابات التشريعية السابقة التى جرت عام ١٩٩٥ والتى غلب عليها طابع التشرذم والإستقطاب السياسى الحاد، الذى كان من أبرز مظاهره المواجهة بين حكومة أربكان - تشيللر والمؤسسة العسكرية بدءا من ٢٨ فبراير ١٩٩٧، والتى أدت إلى سحب الثقة منها، وتشكيل حكومتين تاليتين لها، لكنهما لم يتمتعا بطابع الإستقرار بسبب الخلافات الداخلية بين الأحزاب المشاركة فيهما.

كذلك جرت الإنتخابات التشريعية والبلدية التركية فى ظل عامل آخر غاية فى الأهمية وهو إعتقال عبد الله أوجالان زعيم حزب العمال الكردستانى وجلبه إلى تركيا من كينيا فى ١٦ فبراير ١٩٩٩. ومع ذلك فقد دخلت تركيا دخلت الإنتخابات النيابية والتشريعية وسط حملة غابت عنها القضايا الكبرى التى طبعت انتخابات ١٩٩٥. وحتى المسألة الكردية وطريقة معالجة أوضاع المناطق الجنوبية الشرقية حيث تقطن غالبية الأكراد، غابت بصورة شبه كاملة عن برامج وشعارات معظم الأحزاب خلافا لما كان عليه الوضع فى إنتخابات عامى ١٩٩١ و ١٩٩٥.

ومن جهة ثانية ونظرا للفضائح المالية وإنكشاف إرتباط أوساط حزبية وسياسية بعصابات المافيا، وبسبب إنهماك الإسلاميين فى مشكلات قضائية متواصلة، وفى تأسيس حزب جديد بعدما تم حظر حزبهم السابق الرفاه، تمحور القسم الأعظم من الشعارات الإنتخابية حول النظافة والإستقامة

السياسيتين وضرورة إعادة الثقة بالدولة وتأمين الخدمات للناس، وهذا الشعار الأخير ارتبط بالإنتخابات البلدية.

ومن جهة ثالثة فإن الملاحقات القضائية المتواصلة التى استهدفت حزب الرفاه وزعماء تيار الإسلام السياسى، والتى أدت إلى حظر حزب الرفاه والعزل السياسى لكل من نجم الدين أربكان زعيم الحزب ورجب طيب أردوغان وعبد الله غول وهما الشخصيتان المؤهلتان لخلافته وقيادته لتحقيق نصر إنتخابى، وقيام المدعى العام التركى بفتح دعوى قضائية أخرى لحظر" حزب الفضيلة" قبل أقل من شهر من إجراء الإنتخابات، كل ذلك أدى إلى إنشغال حزب الفضيلة بقضايا جانبية حالت دون تركيز حملته الإنتخابية والتفرغ والإعداد لها كما يجب.

من هنا يمكن القول أن قواعد اللعبة السياسية التركية خلال فترة الإنتخابات لم تتطرق إلى إحداث تعديل فى النظام الإنتخابى للحيلولة دون إحراز التيار السياسى الإسلامى لنصر إنتخابى، أو منع هذا التيار تماما من تشكيل أحزاب سياسية مثلما يتم فى الدول العربية، وإنما تم المزج بين عدة آليات وإجراءات لتحقيق هذا الأمر أولها هو الملاحقة القضائية لزعماء الحزب على النحو الذى تم مع القيادات السابقة الإشارة إليها، وأيضا حل الحزب مع السماح للتيار بتأسيس حزب آخر. وهذه التدابير التى إتخذتها الدولة ضد الإسلاميين كانت فى نفس الوقت رسالة إلى الناخب التركى مفاده أن إختياره لحزب الفضيلة الذى يواجه خطر الحظر هو إختيار عبثى لا طائل من ورائه. فضلا بالتأكيد عما تم الإشارة إليه من إنهاك الحزب خلال الحملة، بما لم يعطه الفرصة لتنظيم حملة إنتخابية مركزة وناجحة. وقد حاول حزب الفضيلة تفاديا للملاحقات القضائية الظهور أمام الرأى العام بأنه ليس امتدادا لحزب الرفاه. وصاغ بالتالى خطابا جديدا معتدلا، وطعم قياداته بعناصر غير إسلامية لكنها مؤمنة بالديمقراطية والحريات، لكن هذه الواجهة الجديدة للحزب أربكت الناخب الإسلامى، بحيث أصبحت هوية الحزب ببعض الإلتباس بما إنعكس بالسلب على جانب كبير من القاعدة المتشددة التى جيرت أصواتها الإحتجاجية إلى أحزاب أخرى.

٣- توترات بين المحافظين والإصلاحيين فى أيران :

وفيما يتعلق بالإنتخابات البلدية التى جرت فى إيران فى مارس ١٩٩٩ فقد خيم عليها الصراع بين فريقين أساسيين الأول هو اليمين الدينى التقليدى المسمى بالمحافظين، والثانى هم الإصلاحيون الذين ينتمون لأكثر من تيار سياسى مثل : اليسار الراديكالى، كوادر إعادة البناء وهم تكنوقراط كانوا يلتفون حول الرئيس السابق على أكبر هاشمى رفسنجانى وذلك فضلا عن النساء والشباب وطلاب الجامعات ويطلق على هؤلاء "تحالف خرداد" وهو التاريخ الفارسى لنجاح الرئيس خاتمى فى الإنتخابات الرئاسية بسبب التفاف هذه القوى السياسية والإجتماعية وراءه. ويتميز هذا الصراع السياسى بين الجناحين بعدة سمات لعل فى مقدمتها أنهما جناحان ينتميان إلى نفس التيار السياسى وهو التيار الدينى ، فقواعد اللعبة السياسية الإيرانية تستثنى من هم خارج هذا التيار تماما عن العملية السياسية. وفى هذا الصدد تشير "شيرين هانتر" ،الباحثة المتخصصة فى الشؤون الايرانية، إلى أنه حسب ديباجة الدستور الإيرانى الذى وضع عام ١٩٧٩ فإن الهدف الأساسى للحكومة والمؤسسات الإسلامية يتمثل فى خلق الظروف التى يمكن فى ظلها تنمية وتجذير القيم النبيلة والكونية الشاملة للإسلام. أى أن الهدف ليس ضمان الممارسة الحرة لحق الإختيار أو تمتع الشعب بالحريات الأساسية. من هنا فهى ترى أن إحدى نتائج هذا البند تتمثل فى إلغاء شرعية الرؤى البديلة لحياة إيران الإجتماعية والسياسية والثقافية واستثناء أنصار هذه الرؤى من العملية السياسية، وهذه الحقيقة من شأنها أن تؤدى إلى تقييد مدى قدرة النظام الإيرانى على فتح العملية السياسية أمام المشاركة الشعبية، وتوسيع نطاق الجدل السياسى.

أما السمة الثانية فهى أن المحافظين يسيطرون على أهم المؤسسات السياسية الإيرانية، حيث

يهيمنون على السلطة التشريعية والسلطة القضائية في الوقت الذى يسيطر فيه الإصلاحيون فقط على السلطة التنفيذية. ومن بين هذه المؤسسات المجلس المعنى بالنظر فى أهلية المرشحين للإنتخابات التشريعية والرئاسية ويستثنيه الدستور الإيرانى من النظر فى أهلية المرشحين للإنتخابات البلدية. وعلى خلفية هذا الأمر حاول المحافظون جر الإصلاحيين إلى أرضيتهم بإتخاذ قرار بعدم أهلية بعض المنتمين لتيار الرئيس خاتمى للترشيح للإنتخابات البلدية مخالفين بذلك نصوص.القانون الإيرانى، الأمر الذى دفع بالصراع بين المحافظين والإصلاحيين ليكون بؤرة الإنتخابات البلدية الإيرانية.

فقد قامت "لجنة إجراء الإنتخابات" المنبثقة عن مجلس الشورى وأغلب أعضائها من اليمين بإسقاط ترشيح بعض المرشحين من أنصار خاتمى تحت دعوى الالتزام والاعتقاد العملى بالإسلام وبولاية الفقيه المطلقة، وهى فى نفس القاعدة التى كان يتبعها مجلس الخبراء، وليس له أية ولاية على الإنتخابات البلدية.

وبدا من سياق الأزمة أن اليمين الدينى كان يدرك تماما أهمية هذا التطور السياسى بالنسبة للرئيس خاتمى وتياره، لذلك سعى إلى التقليل إلى حد كبير من المكاسب المتوقع أن يحققها الرئيس إذا ما سيطر أنصاره على المجالس البلدية خاصة المجلس البلدى لمدينة طهران العاصمة، حيث بلغ جملة المستبعدين من أنصاره المرشحين بها ٥٠ مرشحا.

والحاصل أن التكتيك الذى اتبعه اليمين الدينى التقليدى مع الرئيس خاتمى وأنصاره هذه المرة هو تكتيك الهجوم الوقائى الذى يهدف الى تفادى ضربة متوقعة حيث استطاع الرئيس خلال أسابيع قليلة أن يعيد سيطرته على بعض الأمور ، الأمر الذى تراجع معه نفوذ المتشددين، وبالتالى فإن نجاح أنصاره فى الإنتخابات البلدية كان كفيلا بتقوية سيطرته على الأمور، الأمر الذى يسهل له هزيمة معارضيه والتصدى لهم، ذلك أن هذه العملية الإنتخابية لها أهمية محورية فى النظام السياسى الإيرانى ، فعلى الرغم من أن هذه الانتخابات كانت تجرى بهذا النظام لأول مرة، إلا أنها تجرى حسب نص القانون وهى متحررة من نفوذ وهيمنة اليمين الدينى، الأمر الذى كان يعنى أنها أول عملية انتخابية يمكن من خلالها رصد الخريطة السياسية الإيرانية بصورة دقيقة.

يضاف إلى ذلك أن هذه الانتخابات كانت تعد أول تطبيق لنظام اللامركزية الذى تسعى إيران إلى تطبيقه، الأمر الذى يعنى أن سلطات مهمة ورئيسية سوف تعطى للمجالس البلدية المنتخبة، بما يفسر الصراع الدائر بين المتشددين والمعتدلين للسيطرة عليها، كذلك فإن سيطرة أى من التيارين على هذه المجالس سيساعده فى العمليات الانتخابية التالية، وعلى رأسها انتخابات مجلس الشورى الإسلامى المقرر لها أن تجرى العام ٢٠٠٠، والانتخابات البلدية التى جرت فى إيران وكان مقررا لها أن تنقل النظام الإيرانى من المركزية إلى اللامركزية، أو المرحلة الأولى فى هذا الإنتقال حيث يتم فيها انتخاب المجالس البلدية التى ستقوم بدورها بانتخاب رؤساء البلديات بدلا من تعيينهم كما جرت العادة من قبل.

والحاصل أن العديد من المراقبين ومنذ نجاح الرئيس خاتمى فى الانتخابات الرئاسية العام ١٩٩٧ كانوا يعولون على الإنتخابات البلدية للإجابة عن سؤالين: الأول حول ما إذا كان الرئيس استطاع السيطرة على الأمور بما يمكنه من تحقيق مكاسب أكثر تقدما فى الاستحقاقات الانتخابية التالية وعلى رأسها الانتخابات التشريعية، والثانى حول ما إذا كان الرئيس مازال محتفظا بشعبيته وتكاتف شرائح الرأى العام حوله وحول برنامجه، وخاصة القاعدة الاجتماعية التى ساندته وأيدته، وأوصلته الى سدة الرئاسة.

كان التصور السائد انه إذا استطاع أنصار الرئيس الفوز بالنسبة الكبرى من مقاعد المجالس البلدية فذلك دليل على أن امكانيات أن يحقق الرئيس انتصارا على منافسيه هى إمكانيات عالية مرتفعة، أما إذا لم يستطع هؤلاء تحقيق النتائج المتوقعة فإن ذلك معناه أن الرئيس سيقضى الفترة المتبقية له" بطة عرجاء " لا سلطان له، وبالتالى فإن امكانيات نجاح أنصاره فى الانتخابات التشريعية هى إمكانيات

منعدمة، وبالتالى أيضا ليست هناك احتمالات لإعادة إنتخابه مرة أخرى رئيسا لإيران.

٤ ـ خلافات بين الحكومة والبرلمان فى الكويت:

قام أمير الكويت بحل البرلمان، فى شهر مايو ١٩٩٩، الأمر الذى فتح الباب أمام تساؤلات حول مستقبل الديمقراطية الكويتية، فقد جاء المرسوم الأميرى بالحل على خلفية خلاف حاد بين الحكومة والبرلمان، لوقف إستجواب ضد كل من وزير العدل والأوقاف حول صدور طبعة من المصحف الشريف على نفقة الوزارة مليئة بالأخطاء. ولما كان المراقبون يرون أن الحكومة كان يمكن لها أن تتجاوز بسهولة هذا الاستجواب وتحتويه دون حل المجلس، وذلك من خلال تقديم إعتذار على لسان الوزير يشرح فيه ملابسات الموضوع، ويؤكد أن الأخطاء لم تكن سوى أخطاء إدارية غير مقصودة، فإن قرار الحل جاء ليوحى أن هناك تربصا ما بالعملية الديمقراطية الكويتية ككل وأن خطرا ما يواجهها.

وعزز من الخوف على التجربة الديمقراطية الكويتية التصريحات التى صدرت عقب حل المجلس بثلاثة أيام على لسان كل من رئيس مجلس الوزراء ونائبه الأول وزير الخارجية، وكان مفادها هو نية الحكومة تحقيق إنجازات كبيرة فى غيبة المجلس وأنها سوف تنجز فى شهرين ما عطله البرلمان فى ثلاث سنوات. وقد اكتشف المراقبون أن هذه الإنجازات تندرج تحت مستويين ،الأول قرارات تحمل إغراءات للناخبين على مدى شهرين ، أى من فترة حل المجلس حتى موعد إجراء الانتخابات فى الثالث من يوليو. والثانى إصدار قوانين وإقرار اتفاقيات لم تستطع اتخاذها فى وجود المجلس وعلى رأسها تعديل قانون الانتخاب بما يسمح للمرأة بحق التصويت فى الانتخابات البرلمانية التالية، وقانون المديونية الداخلية، وإجراءات ما يسمى بالحزمة الإقتصادية والشراكة النفطية مع شركات أجنبية، وصفقة المدفع الأمريكى "بالادين" وغيرها من المراسيم الأميرية بقانون التى بلغ عددها حوالى ٣٠ مرسوما.

٥ ـ انتخابات تجديد رئاسية فى مصر واليمن وتونس .

أما الانتخابات العربية الأخرى وهى إستفتاء الرئاسة المصرى، والإنتخابات الرئاسية اليمنية، والإنتخابات الرئاسية والتشريعية التونسية، فقد جرت فى مواعيدها المقررة أى بعد إنتهاء الفترة الرئاسية المقررة للرئيس ونهاية فترة البرلمان، وفى **مصر** جاء الإستفتاء الرئاسى فى وضع مستقر بعد انتهاء العنف السياسى– الدينى. الذى شهده المجتمع المصرى خلال السنوات القليلة الماضية، ووسط مؤشرات نجاح إقتصادى. أما على الصعيد السياسى فإن الإستفتاء جاء فى وقت ضعفت فيه الأحزاب السياسية وتغيرت قواعد اللعبة وطبيعة العلاقة بين الحكم والمعارضة كما سيتضح فى الفصل الاخير فى هذا التقرير (النظام السياسى المصرى).

أما **الإنتخابات اليمنية** فقد كانت أول انتخابات تجرى بعد المحاولة الإنفصالية التى قادها زعماء الحزب الإشتراكى اليمنى، وأيضا فى ظل تزايد حدة العنف السياسى الذى تمارسه إحدى الجماعات الإسلامية المتشددة التى تسمى بجيش عدن – أبين والمتمثلة فى عمليات التفجيرات المتعددة التى قامت بها فى المدن اليمنية، وأيضا فى خطف بعض السياح الأجانب. كما كانت هى أول انتخابات رئاسية تتم على أساس تعددى بعد تعديل قانون الانتخابات بما يسمح بتقدم أكثر من مرشح للانتخابات الرئاسية بشرط الحصول على نصاب معين هو ١٠% من عدد نواب البرلمان أى ٣٠ عضوا.

أما فى **تونس** فقد جاءت الإنتخابات الرئاسية تعددية لأول مرة بعدما تم تعديل الدستور فى يوليو ١٩٩٨ لفتح الباب أمام تعدد المرشحين لمنصب الرئيس حيث نص التعديل على أنه من حق كل رئيس حزب أو أمينه العام الترشيح لمقعد الرئاسة

بشرط أن يكون قد مر على موقعه الحزبي خمس سنوات وأن يكون للحزب تمثيل في البرلمان.

ثانيا : الأطر التنظيمية للعمليات الإنتخابية فى الشرق الأوسط :

إذا كانت البيئة السياسية والاجتماعية والاقتصادية لكل عملية انتخابية قد اختلفت عنها فى العمليات الانتخابية الأخرى، فإن مراحل العملية الانتخابية وتنظيمها قد اختلفت هى الأخرى فى كل حالة عن بقية الحالات ، سواء من حيث القوانين والإجراءات الحاكمة لها، وما تتضمنه من تحديد للمرشحين ، وجدية عملية الترشيح والتصويت والفرز ذاتها ، ومدى تدخل السلطات الرسمية فى ادارتها ، بشكل مباشر او غير مباشر فيها خارج قواعد اللعبة التقليدية، بداية من ممارسة الضغوط وحتى التزوير. وهو مايمكن تناوله فيما يلى :

١- انتخابات على النمط الأمريكى فى اسرائيل.

جرت الانتخابات الإسرائيلية وفقا لقانون الإنتخاب المباشر لرئيس الوزراء الذى تم إعتماده لأول مرة منذ قيام إسرائيل فى انتخابات عام ١٩٩٦. وقد بلغ عدد الذين يتمتعون بحق التصويت فى هذه الإنتخابات ٤ ملايين و ٢٨٥ ألفا و ٤٢٨ ناخبا، وكان التنافس على منصب رئيس الحكومة حادا حيث تركزت جهود حزب الليكود مدعوما من أحزاب اليمين والأحزاب الدينية على إعادة إنتخاب بنيامين نيتانياهو مرة ثانية فى الوقت الذى توحدت جهود خصومه بهدف إسقاطه.

وقد تقدم للترشيح لمنصب رئيس الحكومة ٥ مرشحين هم : بنيامين نيتانياهو عن حزب الليكود، وإيهود باراك عن حركة "إسرائيل واحدة" التى يتزعمها حزب العمل، وإسحق موردخاى عن حزب الوسط، وبنيامين بيجين عن كتلة الإتحاد الوطنى، وعزمى بشارة عن التجمع الوطنى الوحدوى، وكان أول عربى يتقدم بترشيحه لهذا المنصب.

أما انتخابات الكنيست فهى تجرى باعتبار إسرائيل كلها دائرة واحدة ، وتتقدم خلالها الأحزاب بقوائم للناخبين ويحصل كل حزب على عدد من المقاعد يتناسب مع عدد الأصوات التى حصلت عليها قائمته. وقد تنافست على مقاعد الكنيست ٣١ قائمة، مقابل ٢٠ قائمة تنافست على هذه المقاعد فى الانتخابات السابقة. ومنها قوائم ضمت عدة أحزاب أو حركات سياسية أو اجتماعية ، حيث يشترط وصول أية قائمة إلى مقاعد الكنيست حصولها على ٥ر١% من الأصوات الصحيحة أى حوالى ٤٨ ألف صوت.

وقد تميزت الحملة الإنتخابية الإسرائيلية الخاصة بإنتخاب رئيس الوزراء، هذه المرة بأنها أصبحت أكثر "أمركة" من الحملة السابقة حيث كان هذا الطابع هو الذى ميز إنتخابات عام ١٩٩٦ حيث استعان كل مرشح بمدير حملة أمريكى الجنسية من الذين سبق لهم خوض مثل هذه الحملات من قبل سواء فى الولايات المتحدة الأمريكية أو فى بريطانيا.

فمن جهة رأس فريق نيتانياهو الإنتخابى الأمريكى آرثر فنلكشتاين الذى اتجه إلى إعداد خطة محكمة للتعامل مع الجولة الثانية للإنتخابات، حيث أشارت كافة استطلاعات الرأى التى أجريت خلال فترة الحملة الإنتخابية أنه ستكون هناك جولة ثانية من الانتخابات بين كل من نيتانياهو وباراك ، وذلك فى ظل تأكيد المرشحين الآخرين أى أسحق موردخاى، وعزمى بشارة وبينى بيجين عدم استعدادهم للإنسحاب وتمسكهم بخوضها. وكانت خطة فلنكشتاين تقوم على جذب ثلث ناخبى موردخاى ويشكلون ٤% من الأصوات، و ٨٠% من أصوات ناخبى بيجين ويشكلون ٤% منها، وعلى نصف الأصوات العائمة التى تشكل ٥% ، وبالتالى يفوز نيتانياهو بالمنصب بأغلبية ٥١% من الأصوات.

أما الفريق الإنتخابى لباراك فقد قادة الأمريكى أيضا ستانلى جويتنبرج الذى قام بإعداد خطة مضادة تعتمد على تحصين قاعدة اليسار الإنتخابية وإختراق قاعدة اليمين التقليدية ممثلة فى اليهود الشرقيين ، والمهاجرين من الإتحاد السوفيتى السابق ، وكان

هدف هذا الفريق هو حسم المعركة من جولتها الأولى ، وذلك عبر دفع كل من موردخاى وبشارة للإنسحاب من السباق . وكان رأى هذا الفريق أن إجراء جولة ثانية لن يكون فى مصلحة باراك لإعتبارات متعددة ، فى مقدمتها أن آثار "الأمركة" التى تجتاح المجتمع الإسرائيلى قد تصب فى غير صالح باراك خاصة إذا ما إتجه الناخب فى الجولة الثانية بعد معرفة نتائج الجولة الأولى إلى إحداث نوع من التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ، وكانت كافة إستطلاعات الرأى تشير إلى أن الليكود سوف يتراجع برلمانيا . وبالتالى كان الناخب الإسرائيلى - خاصة من ينتمى إلى كتلة الأصوات العائمة وأحزاب الوسط إلى التصويت لصالح نتنياهو لأحداث توازن ما بين السلطتين التشريعة - اليسارية والتنفيذية اليمينية .

وقد بدأ فريق باراك الإنتخابى فى التفاوض مع عزمى الذى أعلن فى١٥ مايو إنسحابه من السباق داعيا ناخبيه إلى إسقاط نتانياهو بما يعنيه ذلك ضمنا من دعوة للتصويت لصالح باراك ، ثم أقدم موردخاى إلى سحب ترشيحه ودعا مؤيديه إلى التصويت لمصلحة باراك ، وأعقب ذلك إنسحاب بينى بيجن دون أن يوجه ناخبيه . وأدت هذه الإنسحابات المتتالية إلى إرباك فريق نتانياهو الإنتخابى ، خاصة أنها جاءت فى وقت لم يستطع فيه أن يستثمرها سياسيا.

ورغم ما بدا من أن نتيانياهو وحزبه سقطا لاعتبارات تتعلق بعملية التسوية وتداعياتها، إلا أن الحملة الإنتخابية دارت حول قضايا داخلية فى مقدمتها القضايا الاجتماعية والاقتصادية. وقد انعكس تشرذم القوى السياسية الإسرائيلية فى ارتفاع عدد القوائم التى تقدمت لخوض الانتخابات.

وقد أجاد باراك ومخططو حملته إدارة المعركة الانتخابية فى مراحلها المختلفة، ففى مرحلة أولى جرى التركيز على تقديم "باراك" للناخب الإسرائيلى فى صورة من يقوم بإزالة آثار سياسات نيتانياهو عبر مجموعة من العبارات من قبيل " نيتانياهو يفرق وباراك يوحد" والتى تجسدت فى استقطاب فصيل مهم من تكتل الليكود تمثل فى تيار دافيد ليفى وحزب "جيشر"، ثم إحدى الحركات الدينية الموصوفة بالاعتدال "ميماد". وفى مرحلة ثانية نجح باراك ومخططو حملته الانتخابية فى الإطاحة - فى اللحظة الأخيرة - بكامل خطة نيتانياهو وفريقه الانتخابى وذلك عبر عملية خداع محكمة، إذ ركز باراك فى تحركاته الظاهرة على ترتيب أوراقه الانتخابية لحسم المعركة فى الجولة الثانية على نحو دفع نيتانياهو ومخططى حملته الانتخابية الى التخطيط لكسب الجولة الثانية على أساس أن أيا من نيتانياهو وباراك لن يحقق النسبة المطلوبة للفوز بالمنصب من الجولة الأولى فى وجود خمسة مرشحين. وقد دفعت هذه الحسابات بفريق نيتانياهو الى الإعلان عن خطة الجولة الثانية ومؤشرات الفوز المؤكد لنيتانياهو. وفى الوقت الذى استكان فيه معسكر نيتانياهو لهذا التحليل واختزنوا طاقتهم للجولة الثانية، بدأت الانسحابات بصورة أدت الى إضطراب حسابات وخطط معسكر نيتانياهو الذى فوجىء بأن الحسم سيكون من الجولة الأولى، وتلاشت حساباته التى أعدها للجولة الثانية.

والحاصل أن كافة مراحل العملية الانتخابية، والحملة التى نظمها المرشحون والأحزاب وأيضا المساومات والصفقات التى تمت، تؤكد أن الانتخابات الإسرائيلية تمت وفقا لقواعد مفتوحة للعبة السياسية والانتخابية حيث لم تحدها أية قيود من أى من الأطراف المشاركة، أو من قوانين وإجراءات انتخابية بما جعلها أقرب الى الانتخابات الأوروبية والأمريكية.

٢ - إنتخابات تحت تهديد السلاح فى تركيا:

أما الإنتخابات التركية فقد جرت يوم ١٨ أبريل، وكانت غالبية التوقعات الخاصة بها تشير إلى أنها لن تحدث أية تغييرات جذرية على الخريطة السياسية. فعلى الرغم من الهجوم الضارى الذى وجهته المؤسسة العسكرية التركية، بمعاونة الأحزاب العلمانية سواء اليمينية أم اليسارية، للتيار السياسى الإسلامى ممثلا فى حزب "الفضيلة" إلا أن توقعات المراقبين ومعظم استطلاعات الرأى كانت ترشحه

لكى يحتل المرتبة الأولى بين الأحزاب ،الأمر الذى يفتح الباب أمام عدم استقرار سياسى ومناورات ومناوشات سياسية علمانية لتهميش الحزب واستبعاده عن العملية السياسية.

وقد جرت الانتخابات بمشاركة ٢١ حزبا سياسيا تندرج جميعها تحت أربع فئات أولها ما يطلق عليه أحزاب اليمين العلمانى وتضم هذه الفئة ثلاثة أحزاب أولها حزب "الطريق القويم" الذى تتزعمه تانسو تشيلر وثانيها حزب "الوطن الأم" الذى يتزعمه رئيس الوزراء السابق مسعود يلماظ، وثالثها هامشى وهو حزب "تركيا الديمقراطى" الذى يعد أصغر أحزاب اليمين داخل البرلمان التركى، ولم يكن يتوقع له الحصول على النسبة المطلوبة للتواجد فى البرلمان وهى ١٠% من أصوات الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم.

كانت المنافسة حادة وقوية بين حزبى اليمين العلمانيين الرئيسيين لأن الحكومة التركية وفقا للمعادلة السياسية القائمة كان يجب ألا تخلو من أى منهما، الأمر الذى أعطى للحملة الانتخابية فى أيامها الأخيرة طابعا مميزا وهو الضرب تحت الحزام بين هذين الحزبين. فمن جهة ركزت حملة "الطريق القويم" على علاقة يلماظ بالمافيا التركية وهى العلاقة التى أدت الى إسقاط حكومته، وركزت حملة "الوطن الأم" على أن شيلر هى التى أدخلت التيار الإسلامى الى العملية السياسية من أوسع أبوابها بتحالفها مع نجم الدين أربكان الذى أصبح رئيسا للوزراء بموجب هذا التحالف. وكان من شأن ذلك أن يؤدى - حسب بعض المراقبين - الى التأثير بالسلب على الحزبين لصالح أحزاب اليسار والتيار الإسلامى.

أما الفئة الثانية فهى أحزاب اليسار العلمانى والتى تضم حزبين هما "اليسار الديمقراطى" بزعامة رئيس الوزراء بولند أجاويد، والذى كان من المتوقع له أن يزيد رصيده من المقاعد ومن أصوات الناخبين بسبب أدائه المتميز خلال فترة حكومته، وبسبب علاقته الجيدة بالمؤسسة العسكرية. أما الحزب الثانى فهو الشعب الجمهورى الذى يتزعمه دينيس بايكال ،وكان من الواضح ان فرصه فى الحصول على النسبة المؤهلة للتمثيل فى البرلمان محدودة على الرغم من أنه كان خلال الفترة السابقة رقما صعبا فى المعادلة السياسية التركية حيث لعب دورا رئيسيا فى إسقاط حكومات، وساهم فى صمود حكومات من خلال دعمها من الخارج على الرغم من عدم مشاركته فيها.

والفئة الثالثة يطلق عليها الأحزاب القومية والإسلامية وهى تضم ٣ أحزاب أولها بالتأكيد حزب "الفضيلة" الذى كان من المرجح له أن يأتى فى صدارة الأحزاب المتنافسة وأن يحصل على عدد من المقاعد تدور حول ٢٠٠ مقعد تتيحها النسبة التى كان من المتوقع له الحصول عليها ، وهى تدور حول نسبة ٢٠% حيث تجرى الانتخابات بنظام القائمة النسبية ويحصل الحزب على عدد المقاعد التى تتناسب مع نسبة الأصوات التى حصل عليها فى الاقتراع. واضافة الى حزب "الفضيلة" هناك كل من حزب "الحركة القومية" الذى يعد أكبر الأحزاب القومية التركية ، لكنه على الرغم من ذلك كله لم يستطع تأمين نسبة الأصوات اللازمة لدخول البرلمان حتى وقت إجراء الانتخابات، ولكن هذا الحزب بالذات كان يحقق قفزات شعبية ملحوظة حيث تتضاعف أعداد مؤيدة من استحقاق انتخابى الى آخر وثالث أحزاب هذه الفئة هو حزب "الوحدة الكبرى" الذى يعد ثانى الأحزاب القومية فى تركيا، لكنه اضافة الى ذلك يميل تجاه الفكر الإسلامى، حيث يعارض كل القوانين والاجراءات التى اتخذت للحد من الأنشطة الدينية ، ورغم انه لم يستطع دخول البرلمان بمفرده منذ تأسيسه ،الا انه فى الانتخابات السابقة استطاع تأمين ٨ مقاعد من خلال تحالفه مع حزبى "الوطن الأم" ، وهذه المقاعد الثمانية كانت من أسباب استقرار حكومة نجم الدين أربكان بعد أن أعلن الحزب مساندته للاتفاق الذى أبرمه حزبا "الرفاه" و "الطريق القويم" لتشكيل حكومة ائتلافية فى يونيو ١٩٩٧.

والفئة الرابعة هى مجموعة الأحزاب الصغيرة التى تتباين اتجاهاتها بين اليمين واليسار المتشدد وأخرى تدخل فى نطاق الاتجاه المحافظ والإسلامى، ومن هذه الأحزاب : الحزب "الديمقراطى" وحزب "البعث الجديد" وحزب "الأمة" والحزب "الشعبى

الديمقراطى" وحزب "الليبرالية والحرية" ومعظم، إن لم يكن كل هذه الأحزاب لم تكن لديه أية فرصة فى عبور الحد الأدنى المطلوب لدخول البرلمان، وإن كان الحزب "الشعبى الديمقراطى" الذى يصنف على أنه كردى علمانى يجد بعض التأييد بين الشعب الكردى فى شرق تركيا لكنه لم يكن ليستطيع الحصول على نسبة العشرة فى المائة اللازمة للتواجد فى البرلمان التركى الجديد.

ولا يمكن تناول هذه العملية الانتخابية أو قراءة نتائجها فيما بعد دون تناول استحقاق أخر يجرى معه فى نفس اليوم وهو الانتخابات البلدية ، حيث كان من المقرر أن يصوت الناخبون الأتراك على اختيار ٩٠ ألف شخص كممثلين لهم فى المجالس البلدية منهم ٥٠ ألف عمدة للقرى و ٣٢٥ رؤساء للبلديات، وذلك اضافة الى أعضاء المجالس البلدية البالغ عددها ٣١٢٦ وأهمية هذا الاستحقاق تعود الى أمرين : الأول ، أن معظم هذه المجالس يسيطر عليها التيار السياسى الإسلامى وبالتالى فإن تقرير تمسك الشعب بهذا الحزب أو انفضاضه من حوله يتم من خلال قراءة نتائج انتخابات هذا المجلس وليس من خلال قراءة نتائج الانتخابات التشريعية.

أما الأمر الثانى فهو أن هذه المجالس تتمتع بسلطات واسعة فيما يتعلق بقضايا الحياة اليومية للناخبين الأمر الذى يعنى أن نتائج هذه الانتخابات يمكن ان يكون لها تأثير مباشر على أية استحقاقات انتخابية تالية فى تركيا، وهذا الأمر مهم للغاية بالنظر الى عدم الاستقرار السياسى الذى تشهده تركيا ،والذى لم يكن من المتصور أن يتغير على المدى القريب بسبب عدم امكانية حدوث تبدل فى الخريطة السياسية التركية فى مرحلة ما بعد الانتخابات.

لقد كان هناك احتمال كبير فى أن يلجأ الناخب التركى الى تكنيك مناور يقوم على انتخاب قائمة "الفضيلة" للمجالس البلدية واختيار قائمة أخرى للبرلمان التركى حتى لا يستفز المؤسسة العسكرية، وتضطر للضغط من أجل حظر الحزب ذاته إذا تمكن من الحصول على نسبة كبيرة من الأصوات والمقاعد فى انتخابات البرلمان. ولكن كان هناك من المراقبين من يرى أن نسبة كبيرة من الأصوات لن تلجأ لهذا التكنيك، وإنما ستصوت لصالح الفضيلة كوسيلة للتعبير عن غضبها سواء من ممارسات النخبة العلمانية التى فشلت فى إخراج البلاد من أزماتها الاقتصادية، والتى تحالف قطاع كبير منها مع المافيا التركية الشرسة، أو من ممارسات المؤسسة العسكرية التى لا تريد الابتعاد عن السياسة، وأيضا بسبب الأزمات التى يعيشها قطاع كبير من الشباب الغاضب المهمش اقتصاديا وسياسيا وقطاع أخر مهمش ثقافيا وهم الأكراد، بحيث أنه إذا ما تحالفت هذه القطاعات الغاضبة وصوتت معا لصالح "الفضيلة" فإن ذلك سيعد رسالة مباشرة للمؤسسة العسكرية التى يمكنها أن تتفهمها جيدا وتعيد صياغة دورها وتحالفها وتراجع سلوكها، لكنها كان من الممكن ايضا ألا تتفهم هذه الرسالة وتبدأ فى اتخاذ اجراءات ضد حزب الفضيلة وقاعدته السياسية والاجتماعية واضعة تركيا فوق فوهة بركان ثائر.

٣ - نزاهة مقيدة فى الانتخابات الإيرانية :

جرت الانتخابات البلدية الإيرانية – كما سبقت الاشارة – فى ظل صراع بين المحافظين والإصلاحيين الذين ينتمون الى نفس التيار السياسى الدينى. وبالتالى ونظرا لأن هذا الصراع كان ممتدا، بل هو فى الأساس حلقة فى سلسلة من المناوشات بين الجانبين يمكن أن تنتهى مع إجراء الإنتخابات التشريعية التالية فى ربيع عام ٢٠٠٠، بل قد تمتد الى ما هو أبعد من ذلك أى حتى حين إجراء الانتخابات الرئاسية المقبلة، فإن الرئيس خاتمى ومعه تياره السياسى اتبع نفس المنهج الذى اتبعه من قبل فى كافة حلقات الصراع ومراحل المناوشات وهو يقوم على الهدوء والترقب وترك خصومه يرتكبون الأخطاء، فى الوقت الذى يقوم هو بفتح خطوط مع المرشد الأعلى ليس بهدف جذبه الى صفه وإنما بهدف تحييده فى الصراع، مع الاعتماد على التأييد الشعبى الجارف الذى يحظى به، لإظهار أن انتصار

خصومه يمكن أن يؤدى الى حالة من حالات عدم الاستقرار.

وقد ركز أنصار الرئيس فى هذه المعركة الانتخابية على أمرين، الأول تشكيل تحالف مع أنصار الرئيس رفسنجانى من كوادر إعادة البناء، لأن مثل هذا التحالف يسهل مهمة الجانبين فى إنهاء سيطرة اليمين الدينى التقليدى على المجالس البلدية، أما الأمر الثانى فهو حشد الرأى العام مرة أخرى وراءهم، ويقصد بالرأى العام هنا التحالف الاجتماعى الذى شكل القاعدة السياسية للرئيس خاتمى وأدى الى نجاحه. وكان حشد الرأى العام يهدف الى تحقيق هدفين الأول إنجاح مرشحى الرئيس خاتمى فى الانتخابات البلدية، وذلك إذا ما أفتت اللجنة بعدم شرعية حجبهم عن الترشيح للانتخابات. أما الهدف الثانى فيتحقق فى حالة افتاء اللجنة بشرعية قرار الحجب وفى هذه الحالة فإن النتيجة ستكون مقاطعة الناخبين للانتخابات بما يسحب المشروعية من هذه المجالس البلدية، وينذر بتوترات سياسية واجتماعية يمكن أن تشكل خطرا على الدولة، بسبب الأزمة الاقتصادية التى تواجهها إيران.

وقد رأى مراقبون وقتها أن الانتخابات البلدية تمثل الفرصة الأخيرة أمام الرئيس لاستعادة سيطرته على الأمور. الأمر الذى كان يعنى أن كلا الطرفين - الرئيس ومعارضيه - وجه كل اهتمامه وقدراته لها، لأن الخاسر فيها كان سيفقد الكثير على الصعيد السياسى والرابح فيها سيحقق الكثير على نفس الصعيد. ونظرا لأن الصراع السياسى كان يدور بين جناحين ينتميان لنفس التيار لم يكن غريبا أن تتميز المعركة الانتخابية بالسخونة وبدرجة عالية من الحرية حيث حرص كل فريق على فتح ملفات متعددة للنيل من خصومه ولكن كان هناك هامش محدد لهذا الأمر وهو ألا يهدد استقرار الدولة أو ينال من شرعية النظام الإسلامى.

الخلاصة التى يمكن الخروج بها من الانتخابات البلدية الإيرانية وأيضا من أية استحقاقات انتخابية إيرانية هى أن هناك قيودا مشددة فى عملية الترشيح، وقواعد اللعبة تقتصر فقط على المنتمين للتيار الإسلامى المؤمن بعدد من المسلمات، وبالتالى فإن الإسلاميين الذين يختلفون مع هذه المسلمات خارج اللعبة تماما. ولكن فى مقابل هذه القيود هناك درجة ما من الحرية يسمح بها السلطات خلال العملية الانتخابية، وبالتالى فإن المتابع للحملات الانتخابية الإيرانية سوف يلاحظ قدرا كبيرا من حرية التعبير. كذلك فإن القيود المفروضة على عملية الترشيح من خلال تحكم مجلس الخبراء يقابلها نزاهة واضحة فى العملية الإنتخابية، وعدم تزوير لإرادة الناخبين، على عكس ما يحدث فى بعض الدول التى تعطى حرية كبيرة فى عملية الترشيح لكن التدخل الادارى ثم التزوير الفاضح خلال العملية الانتخابية وفرز الأصوات تفرغ حرية الترشيح من مضمونها تماما.

٤ - إنتخابات (درامية) محكومة فى الجزائر:

جرت الانتخابات الجزائرية وفقا لأخر تعديل دستورى اقره الناخبون فى استفتاء شعبى يوم ٢٨ نوفمبر عام ١٩٩٦، وهذا التعديل يقضى بالتنافس على رئاسة الجمهورية بين أكثر من مرشح، ويمكن أن تجرى جولة ثانية من الانتخابات إذا لم يحصل أى من المرشحين على نسبة ٥٠% من الذين لهم حق التصويت. ولكن قانون الانتخاب الخاص برئيس الجمهورية لم يجعل هذا الأمر مفتوحا بل اشترط أن يجمع المرشح ١٥٠ ألف توقيع مما لا يقل عن ١٥ ولاية من ولايات الجزائر البالغ عددها ٢٥ ولاية، الأمر الذى يعنى أن القانون قيد حق الترشيح بالشخصيات التى تتمتع بقدر ما من الشعبية على المستوى الوطنى، وليس فقط على المستوى الجهوى الخاص بمنطقة واحدة من مناطق الجزائر.

وفى بداية الحملة الانتخابية بلغ عدد المرشحين للانتخابات الرئاسية ٢٨ مرشحا ولكن الفرص الأكبر للنجاح كانت تتركز بين ثلاثة منهم فقط حسب استطلاعات الرأى غير الرسمية التى أجرتها مؤسسات جزائرية. والثلاثة هم وزيرا الخارجية السابقان أحمد طالب الإبراهيمى وعبد العزيز بوتفليقة، وحسين أيت أحمد زعيم حزب جبهة القوى الاشتراكية الذى عاد الى الجزائر. واحتدمت

المنافسة بين المرشحين الثلاثة من زاوية أن كلا منهم له مقومات تؤهله للمنافسة. فبوتفليقة كان يحظى بدعم الجيش وهو المؤسسة الحاكمة فعليا فى الجزائر. وقد ذكر سياسون وزعماء أحزاب أن ضغوطا مورست عليهم لاعتماده مرشحا ل "الإجماع الوطنى". وقد أدى قبول المكتب السياسى لحركة النهضة لهذه الضغوط الى انشقاق تزعمه عبد الله جاب الله، حيث شكل حزبا جديدا أسماه "حركة الإصلاح الوطنى".

كان من المحتمل ايضا ، خلال تلك الفترة ، أن يتعرض حزب "التجمع الوطنى الديمقراطى" الحاصل على العدد الأكبر من مقاعد البرلمان «للانشقاق ايضا» بعد عزل أمينه العام الطاهر بن بعيبش الذى رفض تزكية ترشيح بوتفليقة. وقد تم تعيين أحمد أو يحيى رئيس الوزراء السابق بدلا منه، ولم يكن من المستبعد أن يشكل بن بعيبش حزبا جديدا يؤثر على وحدة حزب "التجمع" كما حدث تماما مع حركة النهضة.

أما الإبراهيمى، ففضلا عن أنه أحد الشخصيات التاريخية فى حرب التحرير، فهو يتمتع بمميزات متعددة أهمها موقفه المتماسك تجاه الأزمة السياسية منذ بدايتها فى الجزائر حيث كان من أوائل الشخصيات التى أعلنت تضامنها مع المعتقلين السياسيين بعد أشهر قليلة من اعتقال قيادات "الجبهة الإسلامية للإنقاذ". وكان من رأى المراقبين أن الإبراهيمى يمكن أن يحصد جزءا كبيرا من أصوات الإسلاميين سواء المنتمين لحركة مجتمع السلم (حمس) أو المتعاطفين مع "الحركة الإسلامية للإنقاذ"، وبالتالى يمثل مرشحا وسطا بين المتشددين فى الجانب العلمانى والمتشددين فى الجانب الإسلامى. وكان نجاح الإبراهيمى يعنى بالنسبة لهؤلاء المراقبين بداية مرحلة جديدة أهم سماتها إعادة دمج التيار الإسلامى المعتدل فى العملية السياسية الجزائرية.

أما أيت أحمد، ففضلا عن كونه أحد القيادات التاريخية لحرب التحرير، فإنه كان يعد مرشح منظمات المجتمع المدنى، حيث لقى من القوى السياسية المختلفة الاحترام والتأييد. وخلال السنوات السابقة من عمر الأزمة الجزائرية اتسمت مواقف أيت أحمد بالوضوح والتماسك. وشكلت تصريحاته برنامجا متكاملا للتعامل مع عناصر الأزمة، وذلك فضلا عن برنامجه التفصيلى الذى يتمثل فى "العقد الوطنى" الذى وقعه فى روما مع زعماء الأحزاب الجزائرية الرئيسية قبل أعوام ، ومواقف أيت أحمد تقوم على رفض اقصاء أو استبعاد أى حزب سياسى واعتماد المنهج الديمقراطى للتعامل مع الأزمة، وعلى الرغم من علمانيته الواضحة، إلا أنه فى نفس الوقت كان يرفض استبعاد تيار الإسلاميين ويطالب بدمجهم فى العملية السياسية.

وفى هذا الاطار ، تم تشكيل "تجمع" من خمسة أحزاب بهدف ضمان الشفافية والنزاهة للانتخابات يضم كلا من : "حركة مجتمع السلم" و "حركة النهضة" (جناح جاب الله) و "حزب العمال" و "جبهة القوى الاشتراكية" و "التجمع الوطنى الديمقراطى" (جناح بعبيش) الذى كان بمثابة القاعدة الأساسية التى يستند إليها أيت أحمد فى حال ما إذا أجريت جولة انتخابية ثانية يتنافس فيها مع أى من بوتفليقة أو الإبراهيمى.

كان المرشحون الثلاثة - حسب استطلاعات الرأى - يملكون حظوظا متقاربة فى الفوز، إذا ما أجريت الانتخابات دون تدخل من الإدارة ودون أن ينحاز الجيش الى أى منهم. ومن هنا كان إصرار المرشحين خاصة الإبراهيمى على مخاطبة رئيس الجمهورية ووزير الدفاع لضمان احترام حياد الدولة وكذلك المؤسسة العسكرية فى الانتخابات ، الأمر الذى كان من المتصور انه يمكن أن يفتح الباب أملم بداية حل للأزمة.

ومع نهاية فترة الترشيح لم يستطع أن يصمد فى السباق ويحقق عدد التوقيعات المطلوبة سوى كل من: عبد العزيز بوتفليقة، وأحمد طالب الإبراهيمى، ومولود حمروش، وعبد الله جاب الله، وحسين أيت أحمد، ومقداد سيفى، ويوسف الخطيب.

ولم تخل الانتخابات الرئاسية الجزائرية من تدخل إدارى سافر وحسبما نقلت بعض التقارير الصحفية الغربية فإن الدوائر الصانعة للقرار أو عزت قبل الانتخابات الرئاسية الى كل الجمعيات والأحزاب

والتيارات والمنظمات السابحة فى فلكها أن تدعم من أطلق عليه منذ بداية الانتخابات مسمى مرشح الإجماع أى عبد العزيز بوتفليقة.

ولكن انتهت الحملة الإنتخابية الجزائرية بمفاجأة لم تكن متوقعة عندما أعلن المرشحون الستة المنافسون لعبد العزيز بوتفليقة انسحابهم من الانتخابات. وكانت الأسباب التى ساقوها تتركز فى التدخل الإدارى السافر الذى اكتنف العملية الانتخابية بهدف إنجاح بوتفليقة والضغوط التى مورست على الناخبين فى مرحلة جمع التوقيعات لمصلحة بوتفليقة، وما تم من عرقلة لأنشطة بقية المرشحين فى هذا المجال عن طريق الضغط والتهديد، وتوزيع كميات إضافية من أوراق التصويت لمرشح النظام تقدر ب ٢٥% عبر مختلف ولايات الجزائر، وتوزيع ورقة تصويت مرشح النظام قبل يومين من الإقتراع فى بعض المحافظات، وتوزيع عدد غير محدود من بطاقات الناخب مختومة وغير معبأة لإستخدامها عند التصويت لمرشح النظام، وتوزيع بطاقات باحثين خارج مراكز التصويت بما يمكن لغير أصحاب هذه البطاقات استخدامها بدلا من أصحابها.

وقد أضفى هذا الانسحاب نهاية دراماتيكية على الحملة الانتخابية ، وبدا أن الإدارة الجزائرية من خلال تدخلها ضيعت فرصة ثمينة أمام توسيع القاعدة الشعبية للحكم، لتشمل معظم الاتجاهات والقوى السياسية والاجتماعية فى الجزائر. فقد كانت الانتخابات الرئاسية لو جرت بالشكل الذى كان مرسوما لها ستشكل ظاهرة تعددية نادرة المثال فى التاريخ الحديث للمنطقة العربية .

٥ ـ انتخابات محسومة سلفا فى تونس
:

شملت هذه الانتخابات استحقاقين فى يوم واحد هما الانتخابات الرئاسية التى جرت وفقا لنظام تعددى مقيد لأول مرة كما سبق ، والانتخابات التشريعية.

وكان الرأى السائد بين المراقبين أن المعركة محسومة سلفا لصالح الرئيس بن على، حيث يسيطر حزبه على البرلمان والمجالس النيابية البلدية، وجميع مؤسسات الدولة، ومن ثم فإن كلا من منافسيه عبد الرحمن القليلى ومحمد بلحاج كانا يخوضان منافسة غير متكافئة بالمرة، خاصة إذا أخذنا فى الاعتبار الانشقاقات التى كان يعانيها حزباهما، والسيناريوهات الشهيرة لإدارة العملية الإنتخابية فى العالم العربى، التى تكرس تحيزات كبيرة لصالح حزب السلطة ومرشح الحكومة. ولذلك فإن معظم القوى السياسية المعارضة لم تأخذ التنافس على مقعد الرئاسة مأخذ الجد، واتجهت الى تكريس جهودها فى الانتخابات البرلمانية التى تجرى فى نفس الوقت، فأعلنت ثلاثة أحزاب تأييدها لترشيح بن على، وهى حزب حركة التجديد والحزب الاجتماعى، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين.

كان حزب التجمع الدستورى الديمقراطى الذى يترأسه الرئيس زين العابدين بن على هو أيضا فرس الرهان فى الانتخابات البرلمانية. فقد ظل التجمع ورغم إقرار التعددية الحزبية منذ عام ١٩٨٨حزبا مسيطرا، ففى انتخابات ١٩٨٩ حصد جميع مقاعد البرلمان، وفى انتخابات ١٩٩٤ حصل على ١٤٤ مقعدا مقابل ١٩ فقط لأحزاب المعارضة.

وهكذا فقد ظلت تونس، بالرغم من انتقالها الى مرحلة التعدد الحزبى، تحكم واقعيا بنظام الحزب الواحد، وهذا ما يفسر فى حد ذاته محدودية عملية التطور الديمقراطى خلال الـ ١٢ عاما الماضية، التى اتجهت فيها البلاد الى الخروج من أسر مرحلة بورقيبة. فحزب التجمع، وهو وريث الحزب الاشتراكى الدستورى الذى تأسس عام ١٩٢٠، الذى حكم البلاد بمفرده لمدة تربو على الثلاثة عقود خلال عهد بورقيبة، دخل المعركة الانتخابية، وفى حوزته جميع أوراق اللعبة السياسية فى مقابل أحزاب تتناثر على يمين ويسار المسرح السياسى.

لقد شملت خريطة الترشيح أكثر من ١٥٠ قائمة تضم حوالى ٨٠٠ مرشح، وذلك فى مقابل ١٢٠ قائمة فى الانتخابات السابقة فى عام ١٩٩٤، وجرى التنافس فى مستويين: الأول مستوى الدوائر الانتخابية، التى تقدر بـ ٢٥ دائرة، مخصص لها ١٤٨ مقعدا، توزع على الحزب الفائز بالأغلبية

المطلقة في كل دائرة، والثاني مستوى المقاعد الوطنية ويشمل ٣٤ مقعدا، أي حوالي ٢٠ في المائة من إجمالي مقاعد مجلس النواب، وتخصص هذه المقاعد للأحزاب وقوائم المستقلين التي لم تحصل على مقاعد على مستوى الدوائر. وكان التنافس على مستوى المقاعد الوطنية هو أحد مستجدات العملية الانتخابية البرلمانية هذه المرة، حيث تم وفقا لتعديل القانون الانتخابي ، وذلك لتمكين المعارضة من الحصول على ٢٠ في المائة من إجمالي المقاعد على الأقل.

وحيث أنه كان من المتوقع أن يحصد التجمع المقاعد التي سوف يتم التنافس عليها في الدوائر الانتخابية الـ ٢٥، فإن التنافس قد اشتد بين أحزاب المعارضة الستة التي تخوض المعركة الانتخابية على المقاعد الوطنية. واختلفت الفرص المتاحة بين هذه الأحزاب للحصول على أكبر عدد من المقاعد واحتلال المركز الثاني بعد التجمع.

٦ - انتخابات ذات طبيعة خاصة في الكويت :

اختلف الاستحقاق الانتخابي الكويتي عن غيره من الاستحقاقات الانتخابية العربية في كونه شهد حملة انتخابية حقيقية ركزت على قضايا هامة ورئيسية. وقد كانت القضية المحورية في هذه الحملة، هي نفس القضية التي تثار عادة في كافة الحملات الانتخابية الكويتية، وهي العلاقة بين المجتمع والحكم في الدولة . لكن إضافة إلى هذه القضية أثيرت قضايا أخرى مثل دور المواطنين في المشاركة في القرار على مختلف الصعد، وركزت الانتخابات أيضا على مشكلات كويتية رئيسية، هي في الواقع مشكلات خليجية عامة مثل الإقتصاد والخصخصة والبطالة وإنحراف الشباب، وحتى الإسكان (الموضوع بالغ الحيوية في الكويت تحديدا).

لقد نتجت هذه المشكلات المشتركة في اطار تفاعلات مرحلة ما بعد الطفرة النفطية التي دفعت دول الخليج كافة إلى البحث في تحقيق التوازن في موازناتها العامة والى البحث عن مصادر مالية إضافية، عبر الخصخصة، حتى في قطاع النفط وخفض المعونات والمزايا الاجتماعية التي يتم تقديمها للمواطنين، والى البحث عن فرص عمل للشباب الذي يتزايد عدده ونسبة التعليم لديه، وتقل في المقابل فرص العمل أمامه.

وتركزت المناقشات خلال الحملة الإنتخابية التي استمرت لشهر ونصف الشهر، على دور الأسرة الحاكمة، ومصادر تمويلها، وعما إذا كانت مسئولياتها هي الحكم أم الرعاية أم الإدارة ، رغم أن هذه الأمور لم تكن قضايا انتخابية مثارة بالمعنى المفهوم .

٧ - انتخابات رئاسية مثيرة في اليمن .

يقيد القانون اليمني حق المواطنين في الترشيح ، حيث يشترط حصول المرشح على أصوات ١٠% من أعضاء البرلمان البالغ عددهم ٣٠٠ عضو، الأمر الذي حال دون وجود مرشح جدي ينافس الرئيس على عبد الله صالح في الانتخابات الرئاسية، حيث يسيطر حزبه وهو المؤتمر الشعبي، إضافة الى حزب الإصلاح المتحالف معه على مقاعد البرلمان. وقد استبعد مجلس النواب الأمين العام للحزب الإشتراكي على صالح عياد (مقبل) من الترشيح للإنتخابات لأنه لم يحقق النصاب المطلوب ، وجرت الانتخابات بين مرشحين فقط ينتميان لنفس الحزب الحاكم وهما الرئيس على عبد الله صالح ونجيب قحطان الشعبي ابن أول رئيس لليمن الجنوبي. وكرد فعل على هذا القرار أعلنت الأحزاب المنتمية لمجلس التنسيق الأعلى للمعارضة ويتزعمه الحزب الإشتراكي عن مقاطعتها للانتخابات الرئاسية، والإنسحاب من اللجان الإنتخابية واتهمت السلطة بانتهاك الممارسة الديمقراطية والتراجع عنها والسعي لإحتكار السلطة والثروة والحكم.

غير أن عدم حصول" مقبل" على النصاب القانوني يرجع بالأساس الى موقف أحزاب المعارضة التي قاطعت الانتخابات البرلمانية التي أجريت عام ١٩٩٧، على نحو أدى الى خلو مجلس

النواب من ممثليها مما صعب من إمكانات حصول أى مرشح لها على النصاب القانونى المحدد.

والملاحظ أن الانتخابات الرئاسية التى بدأت هادئة كانت فى نهايتها تنذر بأن تتحول إلى انتخابات ساخنة بعد موقف أحزاب المعارضة و تجدد أعمال العنف من قبل جيش عدن ، وما بدا أنه خروج عن النص من جانب المرشح الآخر لرئاسة الجمهورية ، والذى ينتمى لنفس حزب الرئيس .

وحظيت مهرجانات قحطان الشعبى الأخيرة وبالذات فى بعض المحافظات الجنوبية قد بحضور جماهيرى كبير قارب الحضور الجماهيرى لمؤتمرات الرئيس خاصة مهرجان محافظة حضرموت. وقد وجه الشعبى انتقادات شديدة للسلطة والمعارضة فى آن واحد خلال حملته التى بلغت ذروتها فى مهرجان حضرموت، الذى ندد فيه بمظاهر الفساد فى الإدارة الحكومية بدرجة تجاوزت الخطوط الحمراء التى كان التطرق إليها من قبل رجال السلطة من المحظورات. وكانت أبرز القضايا التى طرحها بقوة فى حملته الانتخابية هى المواطنة المتساوية وسيادة القانون على الجميع وتنفيذ نظام حكم محلى (حقيقيا) ومحاسبة مرتكبى الفساد بكل أشكاله فى جميع دوائر الدولة بالإضافة الى مجانية التعليم وتحسين الوضع الصحى والاقتصادى للمواطنين، وكانت هذه المنطلقات الرئيسية لبرنامجه الانتخابى ولحملته الانتخابية.

كما شن الشعبى هجوما شديدا فى مهرجان حضرموت على لجنة الانتخابات ومجلس النواب واعتبرهما السبب فى تقييد وضعه الانتخابى بعدم رصد الاعتماد المالى الكافى لحملته الانتخابية مشيرا الى أنهما قيداه بالنصوص القانونية فيما لم يقررا له اعتمادا كافيا لتلبية كافة المتطلبات القانونية، وفى مقدمتها تعيين مندوبين له فى صناديق الاقتراع.

٨ - إقبال على استفتاء الرئاسة فى مصر :

بدأت حملة إعادة انتخاب الرئيس حسنى مبارك مبكرة عن موعدها بحوالى العام عندما وافق الحزب الوطنى الحاكم فى مؤتمره العام الأخير صيف ١٩٩٨ على تسمية الرئيس مبارك كمرشح له. ومنذ ذلك الحين ، استمرت حملة المبايعة حتى موعد إجراء الاستفتاء فى ٢٦ سبتمبر ١٩٩٩. وقد ركزت هذه الحملة على إنجازات الرئيس مبارك خلال فترات ولايته الثلاث التى بدأت فى أكتوبر ١٩٨١ ، والتغيير الذى سوف يجريه خلال فترة ولايته التالية. ولم تكن التكهنات تدورحول ما إذا كان الرئيس مبارك سوف يحظى بثقة الناخبين أم لا، وإنما كانت تدور حول النسبة التى سوف يحصل عليها فى الاستفتاء .

وقد توجه ملايين المصريين إلى صناديق الاقتراع للتصويت على فترة رئاسية رابعة للرئيس حسنى مبارك تمتد إلى ستة أعوام . وشهدت اللجان الانتخابية إقبالا واضحا خلال ساعات الصباح الأولى. وأقامت مقرات الحزب الوطنى الحاكم والأحياء ومراكز الشباب مهرجانات احتفالية شاركت فيها فرق للفنون الشعبية،ورفعت صور الرئيس مبارك فى كل مكان ، بينما دارت سيارات تابعة للحزب تحمل لافتات مبايعة، وتدعو المواطنين من خلال مكبرات الصوت الى التوجه الى اللجان الانتخابية والإدلاء بأصواتهم. كما وفرت الشركات التابعة للقطاع الحكومى وبعض الشركات الخاصة اتوبيسات لنقل الموظفين إلى مراكز الاقتراع.

وقد أصدر وزير الداخلية اللواء حبيب العادلى تعليمات مشددة بتيسير عملية التصويت على المواطنين، وبذلك تمكن الكثير من المواطنين من المشاركة فى الاستفتاء بمجرد إبراز هوياتهم الشخصية دون الحاجة الى حيازة بطاقة انتخابية أو التوجه الى مقار لجانهم الانتخابية حيث يوجد السجل الانتخابى الخاص بهم . ويذكر أن الناخبين المسجلين فى مصر يبلغون ٢٣ مليون شخص بينما بلغت اللجان الانتخابية نحو ٤١ ألفا فى أنحاء البلاد. (انظر نتائج الاستفتاء فى الفصل الاخير الخاص بالنظام السياسى المصرى) .

وهكذا، شهدت منطقة الشرق الأوسط كل ألوان الطيف الانتخابى ،التى تعبر عن أوضاع متباينة لنظمها السياسية ، فهناك انتخابات تجرى على النمط الأوروبى - الأمريكى فى إسرائيل ، وانتخابات تدار وفقا لآليات ديمقراطية منضبطة

فنيا، لكنها عمليا تحيط بها قيود استبعادية مختلفة في تركيا وايران ، أما العمليات الإنتخابية العربية ،فإما انها تتسم بطابع خاص كما هو الحال في الكويت ،او انها انتخابات نظرية في معظم الدول الاخرى .المشكلة انه في بعض الحالات العربية كان من الممكن ان تتم عمليات انتخابية منضبطة ،دون ان تؤثر ايضا في النتائج النهائية ،لكن تقديرات مختلفة حالت دون ذلك ،وظلت أوضاع كثيرة على ماهي عليه.

ثالثا : النتائج النهائية للعمليات الانتخابية في الشرق الاوسط :

تمثل نتائج الانتخابات المسألة الحاسمة في تقييم دلالات العمليات الانتخابية في الشرق الاوسط بالنسبة لمرحلة التطور الديمقراطي في المنطقة، ليس فقط لما تطرحه من تساؤلات حول مدى تعبيرها او عدم تعبيرها عن المجتمع السياسي ، وتحولاته وتوجهاته في كل حالة، لكن أيضا بفعل ارتباطها ببعض الخصوصيات في الدول العربية تحديدا، والتي يمكن ان توضح مدى تطور مفاهيم النخب الحاكمة بشأن العملية الديمقراطية . وفي هذا السياق يمكن تناول النتائج التي أسفرت عنها الانتخابات العربية والاقليمية ، ودلالاتها في كل حالةعلى حدة، كما يلي:

١ - عودة حزب العمل إلي الحكم في إسرائيل .

في إسرائيل، بلغ عدد من لهم حق التصويت في هذه الانتخابات ٤٢٨ر٢٨٥ر٤ ناخب مقابل ٢٥٨ر٩٣٣ر٣ في الانتخابات السابقة التي جرت في مايو ١٩٩٦ وذلك بزيادة قدرها ١٧٨ و ٣٥٢ ناخب، وقد شارك منهم في الانتخابات الخاصة برئيس الوزراء ٩٦٦ر٠١٠ر٣ ناخب أو ٢ر٧٠%. أما بالنسبة للانتخابات البرلمانية فقد شارك فيها ٢٥٨ر٩٣٣ر٣ ناخب، بنسبة ٧ر٧٦% ممن لهم حق التصويت، وبلغ عدد الأصوات الباطلة ٣٣٢ر٤٦ صوت بنسبة ٣ر١% من إجمالي المشاركين في الانتخابات.

وقد أسفرت نتائج الانتخابات المباشرة لرئيس الوزراء عن حصول إيهود باراك مرشح قائمة إسرائيل واحدة على ٩٥٥ر٦٨٥ر١ صوت بنسبة ٩ر٥٥%من الأصوات، مقابل حصول بنيامين نيتانياهو مرشح تكتل الليكود على ٨٢٤ر٣٢٢ر١ صوت بنسبة ٩ر٤٣%، أي أن باراك فاز بالمنصب بفارق ١٣١ر٣٦٣ صوت عن نيتانياهو، وهو فارق ضخم مقارنة بالفارق الذي فاز به نيتانياهو في انتخابات ١٩٩٦ على شيمون بيريز، إذ فاز نيتانياهو في تلك الانتخابات بالمنصب بفارق بلغ ٤٥٧ر٣٩ صوت، بينما كان عدد الأصوات الباطلة ٦٨١ر١٤٨ صوتا.

وقد حصل باراك على ٩٤% من الأصوات العربية، مقابل ٣ر٥% لنيتانياهو. وهي نسبة مساوية تقريبا لتلك التي حصل عليها بيريز في الانتخابات السابقة (٨ر٩٤%) وأيضا نيتانياهو (٢ر٥%).

وفيما يخص أصوات اليهود ، حصل باراك على ٥ر٥١% منها، مقابل ٣ر٤٨% لنيتانياهو، وبإدخال الأصوات العربية، ترتفع حصة باراك إلى ٩ر٥٥% وتهبط نسبة نيتانياهو إلى ٩ر٤٣%. وبإدخال أصوات "الأطراف المزدوجة" أو الأصوات الخاصة والتي تشمل الجنود والدبلوماسيين والسجناء، ترفع حصة باراك إلى ٢٠٠ر٧٩١ر١ صوت بنسبة ٨ر٥٦%، وتبلغ حصة نيتانياهو ٤٧٤ر٤٠٢ر١ صوت بنسبة ٩٢ر٤٣% وبالتالي يرتفع الفارق الذي فاز به باراك إلى ٥٤٦ر٣٨٨ صوت، فقد صوت ٠٥٦ر١٦٠ من "الأصوات الخاصة" لمصلحة باراك بينما أعطى ٦٥٠ر٩٩ ناخب منهم أصواتهم لنيتانياهو.

وفيما يخص التوزيع الجغرافي للأصوات فقد تفوق باراك بشكل واضح في تل أبيب (٢ر٦٤م%) وحيفا (٧ر٦٨%) وفي مدن الوسط العربي (١ر٩٦%) وقرى هذا الوسط الكبيرة (٨ر٩٤%) والصغيرة (٣ر٩١%)، كما أنه حصل على ٣ر٩٧% من أصوات البدو.كما حصل باراك على ٧٠% من أصوات المستوطنين اليهود في الجولان

السورية المحتلة. بينما كان نصيبه من أصوات مستوطنى الضفة الغربية ٥ر١٨% تقلصت الى ٩ر٧% من أصوات مستوطنى قطاع غزة. فى المقابل حقق نيتانياهو تفوقا واضحا فى مدينة القدس المحتلة بشطريها الشرقى والغربى - فحصل على ٥ر٦٤% من أصواتها، وكان نصيبه من أصوات مستوطنى الضفة والقطاع ٤ر٨١% و ٩٢% على التوالى.

وقد كان مصطلح الانقلاب هو الأكثر استخداما فى وسائل الإعلام العالمية، تعليقا على فوز باراك بالمنصب وبفارق كبير على بنيامين نيتانياهو، فرغم أن استطلاعات الرأى فى الفترة السابقة مباشرة على الانتخابات أشارت بوضوح إلى تزايد فرص باراك فى الفوز بالمنصب، إلا أن المتابعين للشأن الإسرائيلى فضلوا الحذر فى التعامل مع الأرقام التى جاءت بها الاستطلاعات تجنبا للوقوع فى "شرك" هذه الاستطلاعات التى عصفت بها نتائج الإنتخابات السابقة.

وقد أسفرت الانتخابات البرلمانية عن تجاوز ١٥ قائمة حزبية لنسبة الحسم المطلوبة لدخول الكنيست (٥ر١% من الأصوات الصحيحة) وذلك مقابل ١١ قائمة فى الانتخابات السابقة (مايو ١٩٩٦)، وعجزت ١٦ قائمة عن تجاوز نسبة الحسم، مقابل عجز ١٠ قوائم فى الانتخابات السابقة .

٢- مفاجآت كبرى فى الانتخابات التركية :

أشارت معظم استطلاعات الرأى عشية إنتخابات ١٨ أبريل ١٩٩٩ إلى أن حزب الفضيلة الإسلامى سينال أكبر عدد من المقاعد النيابية ، يليه حزب اليسار الديمقراطى بزعامة أجاويد ، على أن تتقارب أصوات الوطن الأم والطريق القويم لتكون هذه الأحزاب الأربعة الكتل الأساسية فى البرلمان ، وينضم إليها حزبا الشعب الجمهورى والحركة القومية فى حال حصولهما على نسبة العشرة فى المئة المطلوبة للدخول إلى البرلمان.

وباستثناء تقدم حزب أجاويد وحلوله فى المركز الأول، فإن الإنتخابات النيابية فى تركيا أسفرت عن نتائج أقل ما يمكن أن توصف بها "المفاجأة الضخمة"أو "الزلزال" الذى قلب الخريطة السياسية رأسا على عقب دون أن يعنى ذلك جلب الإستقرار الحقيقى. حيث لم يحصل أى حزب على الغالبية المطلقة التى تخوله تشكيل حكومة بمفرده، كما لم يكن ممكنا لأى حزبين أن يشكلا معا هذه الغالبية، بحيث تطلب الأمر بالتالى إئتلافا من ثلاثة أحزاب لتتمكن الحكومة من الفوز بالثقة. وكانت النتيجة المفاجئة هى التقدم المذهل لحزب الحركة القومية اليمينى المتشدد والتراجع إلى حد الانهيار لأحزاب "مركز اليمين" (الوطن الأم والطريق المستقيم) والتراجع الكبير فى أصوات الإسلاميين (حزب الفضيلة) وكذلك إنهيار اليسار الإجتماعى الديمقراطى ممثلا بحزب الشعب الجمهورى الذى فشل فى الحصول على نسبة العشرة فى المئة، وبقى خارج البرلمان، فيما حافظ حزب ديمقراطية الشعب (الكردى)على ما حصل عليه عام ١٩٩٥، لكنه لم يتمكن من دخول البرلمان . أما النتيجة الوحيدة المتوقعة نسبيا فكانت تقدم حزب اليسار الديمقراطى وحلوله فى المركز الأول.

وقد نال حزب اليسار الديمقراطى ١ر٢٢ فى المئة من الأصوات مع ١٣٦ مقعدا، تلاه حزب الحركة القومية ب ٩ر١٧ فى المئة مع ١٢٩ مقعدا، وحل حزب "الفضيلة" ثالثا ب ٤ر١٥ فى المئة و١١١ مقعدا، ثم حزب الوطن الأم ب ٢ر١٣ فى المئة و٨٦ مقعدا، وأخيرا حزب الطريق القويم ب ١٢ فى المئة و٨٥ مقعدا، وفاز ثلاثة أعضاء مستقلين، من بينهم وزير الداخلية السابق محمد أغار، وأحمد أوزال إبن الرئيس الراحل تورجوت أوزال، ولم يتمكن حزب الشعب الجمهورى (اليسارى) من الحصول على العشرة فى المئة المؤهلة لدخول البرلمان، إذ نال ٧ر٨ فى المئة، فبقى خارجه، فيما حافظ حزب ديمقراطية الشعب الكودى على النسبة نفسها التى نالها عام ١٩٩٥، وهى ٧ر٤ فى المئة، و حصل حزب الإتحاد الكبير القومى الإسلامى على ٤ر١ فى المئة، لكن بقية الأحزاب حصلت على أقل من واحد فى المئة.

وقد بلغت نسبة الإقتراع ٠٧ر٨٧ فى المئة، إذ إقترع ٥٨٩ر٣٢ مليونا من أصل ٤٢٩ر٣٧ مليونا،

وإعتبرات أوراق مليون و٤٠٠ ألف منه لاغية ، فيما إقترع على البوابات الجمركية عند الحدود نحو ٦٦ ألفا. وضم البرلمان الجديد ٢٣ إمرأة بينهن عشرة لحزب اليسار الديمقراطى، وست لحزب الطريق المستقيم وثلاث لكل من الفضيلة والوطن والأم ، وواحدة عن حزب الحركة القومية، ومن بين هؤلاء إثنتان محجبتان، واحدة عن حزب الفضيلة، هى مروى قاقجى (اسطنبول) ، التى أثار حجابها مشكلة، وأخرى عن حزب الحركة القومية ، هى نسرين أونال، لكن هذه الأخيرة نزعت حجابها عند دخول البرلمان، وقالت أنها سترتديه فقط خارجه.

أثارت النتائج النهائية لكل من الإنتخابات التشريعية والبلدية فى تركيا ، العديد من الدلالات التى يمكن استخلاصها ،على نحو يفتح الطريق أمام تحديد ملامح الخريطة السياسية التركية خلال السنوات المقبلة ، فمن جهة لابد من استخلاص دلالات مهمة من الفشل الذى واجهه حزب الفضيلة الإسلامى فى الإنتخابات التشريعية حيث حل ثالثا بخسارة ٦% من قاعدته البرلمانية السابقة بالنظر إلى كونه إمتدادا لحزب "الرفاه"، والنجاح الذى حققه نفس الحزب فى الإنتخابات البلدية حيث سيطر على بلديات ١٦ عاصمة محافظة من المحافظات الرئيسية مثل : اسطنبول، وطرابزوان، وتشوروم، وغيرها. ولهذا الأمر وحده العديد من الدلالات لعل فى مقدمتها أن نسبة من الناخبين الأتراك اتبعوا تكتيكا انتخابيا مناورا يتجسد فى إعطاء أصواتهم لحزب "الفضيلة" فى الانتخابات البلدية بالنظر الى نجاح ممثلى هذا الحزب فى قيادة البلديات المسيطرين عليها، وفى الأعمال المتعلقة بتسيير العمل اليومى للمواطنين الأتراك، لكن نفس الناخبين أدلوا بأصواتهم فى الانتخابات التشريعية لحزب أخر غير حزب "الفضيلة"، وذلك لتفادى استفزاز المؤسسة العسكرية التركية التى تتخذ موقفا مناوئا لهذا الحزب، وخشية من أن يؤدى هذا الاستفزاز الى تدمير التجربة الديمقراطية التركية، خاصة وأن هناك توقعات كانت تشير الى أن فوز "الفضيلة" فى هذا الاستحقاق الانتخابى يهدد بتدخل مباشر من الجيش فى الحياة السياسية سواء من خلال انقلاب عسكرى أو من خلال الضغط على السياسيين لاقرار قوانين تحظر حزب الفضيلة عن ممارسة العمل السياسى.

أما ثانى دلالات هذا الأمر فهو يتعلق بأن الناخبين الأتراك عندما صوتوا لصالح "حزب الفضيلة" فى الانتخابات البلدية فقد كانوا يصوتون لصالح أشخاص يعرفونهم تماما ولديهم تجارب مباشرة ناجحة معهم. على خلاف تصويتهم فى الانتخابات التشريعية، فقد كانت لبرامج الأحزاب. وبالتالى يمكن القول أن البرنامج السياسى الذى قدمه "حزب الفضيلة" الى الناخب التركى لم يحظ برضى نسبة كبيرة ممن لهم حق التصويت ، وبالتالى لم يعطوه نسبة من الأصوات تقترب من تلك التى حصل عليها التيار السياسى الإسلامى ممثلا فى "حزب الرفاه" خلال الاستحقاق الانتخابى التشريعى السابق فى عام ١٩٩٥.

وثالث الدلالات تتعلق بغياب الشخصيات الكاريزمية عن "حزب الفضيلة" وهذه الشخصيات لعبت دورا مهما ورئيسيا عام ١٩٩٥ خلال الحملة الانتخابية "لحزب الرفاه" بما أمن للحزب نسبة ٢١% من أصوات الناخبين ، مثل نجم الدين أربكان زعيم الحزب الذى قضت المحكمة العليا التركية بعزله سياسيا لمدة خمسة أعوام، ورجب طيب أردوغان الذى عزل من رئاسة بلدية اسطنبول والذى يقضى عقوبة بالسجن لمدة ٤ أشهر و ١٠ أيام ، وكان يعد فى نظر المراقبين هو الوحيد المؤهل لسد الفراغ الذى خلا بالعزل السياسى لأربكان. ففى رأى الكثير من المراقبين إن رجائى قوطان الزعيم الحالى للحزب لم يستطع أن يسد هذا الفراغ، وذلك لأنه لا يمتلك المؤهلات السياسية والشخصية التى تمكنه من ذلك.

ورابع الدلالات يتعلق بالاستراتيجية التى اتبعتها النخبة العلمانية التركية بجناحيها العسكرى والمدنى ضد التيار السياسى الإسلامى، حيث يعتبر عدد كبير من المراقبين أن النكسة التى واجهها هذا الحزب فى الانتخابات التشريعية تمثل نجاحا بارزا لهذه الاستراتيجية، لكن قلة أخرى ترى أن النتائج المرضية التى حققها الحزب فى الانتخابات البلدية تعطى نتائج معاكسة لهذا التحليل، لأن السيطرة على

المجالس البلدية فى المحافظات الرئيسية أهم من أن يكون للحزب دور غير رئيسى فى البرلمان، فضلا عن أن الحزب مازال رقما صعبا فى المعادلة السياسية التركية، ويمكن أن يشارك فى تحالفات سياسية تالية .

وهناك نتائج أسفرت عنها الانتخابات ليست لها علاقة بالنكسة التى واجهها التيار السياسى الإسلامى، ولكن لابد من استخلاص دلالات مهمة منها وأولها هو الصعود المفاجىء لحزب الحركة القومية الذى ينتهج أيديولوجية قومية طورانية تختلف عن تلك التى أرساها كمال الدين أتاتورك ، ويعتبر العديد من المراقبين أنها أيديولوجية قومية ذات طابع أناضولي وليس طوراني. وهذا الأمر إذا ما تم ربطه بالصعود المفاجىء لحزب الرفاه ذى التوجه الإسلامى فى الانتخابات التشريعية السابقة التى جرت عام ١٩٩٥، وما سبقها من انتخابات بلدية عام ١٩٩٣ تدل دون لبس على أن الشعب التركى لم يحسم حتى الآن "خيار الهوية"، فكلا الصعودين مرتبط بهوية مختلفة تماما عن الهوية الأخرى، ومعاكس تماما للخيار الأيديولوجى فى الغرب الأوروبى الذى أراده أتاتورك وتسعى النخبة السياسية العلمانية التركية لترسيخها منذ ما يزيد على النصف قرن. وعدم حسم خيار الهوية يعنى أن حالة عدم الاستقرار السياسى التى تواجهها تركيا منذ وفاة الرئيس السابق تورجوت أوزال مازالت مستمرة وسوف تستمر لأعوام أخرى، خاصة وأن المؤسسة العسكرية التى تسيطر تماما على العملية السياسية ترفض السماح بحسم هذاالخيار من خلال آليات الديمقراطية وهو ما تجسد فى موقفها من "حزب الرفاه" الإسلامى. وكانت النتيجة أن تغير مزاج الناخب التركى، أو جر قطاع كبير من الناخبين على نحو أدق، من التشدد الإسلامى الى التشدد القومى الذى يمكن أن يقمع بواسطة المؤسسة العسكرية هو الآخر، لأن حزب الحركة القومية يمتلك تصورات عن السياسة الخارجية والإقليمية لتركيا تختلف نسبيا عن تلك التصورات التى تطرحها المؤسسة العسكرية، وتعتبرها من ثوابت الدولة التركية كما أرساها أتاتورك. فحالة الاستقطاب لاتزال مستمرة ، لكن فى اتجاه آخر .

٣ - إستمرار تقدم (تيار خاتمى) فى إيران:

أسفرت الانتخابات الإيرانية عن نتيجة كانت متوقعة حيث اكتسح أنصار الرئيس خاتمى المجالس البلدية فى المدن الرئيسية خاصة فى طهران ، حيث سيطروا على كافة المقاعد البالغ عددها ١٥ مقعدا، الأمر الذى أعطى زخما قويا للرئيس خاتمى وأنصاره، ومثل دفعة للتيار الاصلاحى ، بما يدعم قدرته على الصمود حتى إجراء الانتخابات التشريعية فى فبراير عام ٢٠٠٠ . وهناك دلالات عدة يمكن استخلاصها من نتائج الانتخابات البلدية الإيرانية وذلك كما يلى :

أ - رغم أن الدستور والقانون الانتخابى الإيرانى يضعان قيودا مشددة على عملية الترشيح ، فإن ذلك يتم تعويضه فى عملية الانتخاب ذاتها حيث يندر أوينعدم التدخل فى عملية الانتخاب بعد عملية الترشيح، بهدف إنجاح مرشح أو تيار على حساب مرشح أو تيار سياسى آخر، كذلك فإن فرص تزويو الانتخابات تقل بصورة واضحة فى الانتخابات الإيرانية أو تنعدم تماما، وهذا الأمر يتضح من خلال نتائج الانتخابات البلدية، كما يتضح أيضا من نتائج آخر انتخابات رئاسية التى نجح فيها الرئيس محمد خاتمى وحصل على ما يقرب من ٧٠% من أصوات الناخبين على حساب منافسه على أكبر ناطق نورى رئيس البرلمان والذى كان يعتبر حينذاك مرشح المؤسسة الحاكمة.

ب - أكدت نتائج الانتخابات البلدية أن تيار الرئيس خاتمى مازال يحظى بتأييد القطاع الأكبر من الناخبين، على الرغم من أن الوعود القاطعة التى قدمها الرئيس خلال حملته الانتخابية حول التحول تجاه الديمقراطية وإحياء المجتمع المدنى لم تتحقق، فضلا عن عدم تحسن الأوضاع الاقتصادية حيث وضع الرئيس خاتمى خطته الاقتصادية على أساس استقرار سعر النفط عند ١٨ دولارا للبرميل فى الوقت الذى تراوح سعر البرميل خلال الشهور الستة

التـى سـبقت الانتخابـات بيـن ٩ و ١٢ دولارا للبرميل، الأمر الذى اعتبره المراقبون بمثابة ضربـة قاصمة للرئيس خاتمى وبرنامجه.

ج - أكدت النتائج أيضا أن القطاع الأكبـر مـن الناخبين الإيرانيين مازال يتمسك ببارقة أمـل نحـو التحول الديمقراطى. فهذا القطاع المشكل بالأسـاس من الشباب وطلاب الجامعات والنساء، منح أصواتـه لصالح جناح فى السلطة يقدم وعـودا إزاء عمليـة التحول الديمقراطى والانفتاح على العالم الخـارجى، والسماح ببعض الحريات العامة ، وعلـى رأسـها حرية التعبير وتشكيل منظمـات المجتمـع المدنـى وحجب أصواته عن تيار يعتبر كـل هـذه الأمـور تهيىء الأوضاع أمام الغزو الثقافى الأمريكى، بمـا يؤدى فى النهاية الى القضاء على الثورة الإيرانيـة. من هنا فإن نتيجة الانتخابات البلدية تكتسب أهميتها ، فقد أعقبتها انتفاضة طلاب الجامعات التى وقعت فـى يوليو ١٩٩٩ ، واعتبرت من جـانب العديـد مـن المراقبين بمثابة ثورة على الثورة. فنفس المراقبيـن يعتبرون أن توجهات الجناح الإصلاحى داخل النظام الذى يمثله الرئيس خاتمى والملتفين حولـه بمثابـة بروسترويكا إيرانية تستهدف تحسين أداء النظام على نفس الأسس السياسية ، وليس باعتبارها تغييرا لـهذه الأسس بما يجعل من إيران دولة ديمقراطية تعددية.

٤ - وصـول بوتفليقـة الي رئاسـة الدولـة فـي الجـزائـر:

جرت الانتخابات الجزائرية فى الموعد المقـرر لها وهو ١٤ أبريل ١٩٩٩ ، وتجـاهلت السـلطات المشرفة عليها أن كافة المنافسين للرئيس بوتفليقة قـد أعلنوا إنسحابهم منها، بحجة أن هذا الانسحاب قد تـم بعد الموعد الذى قرره القانون لعملية الانسحاب. وقد اصبح عبد العزيز بوتفليقة رئيسا منتخبا للجزائـر ، بعدما أعلنت الأرقام الرسمية الصادرة عـن وزيـر الداخلية أن ٧٣ر٧٩% من الذين أدلوا باصواتهم قـد اختاروه ، متقدما على منافسيه الستة الذين انسـحبوا من المنافسة قبل إجراء الانتخابـات بيـوم واحـد، اعتراضا على تجاهل الإدارة لشـكاواهم المتعـددة القائلة بانحيازها لبوتفليقة، وبعدمـا تـأكدوا- وفقـا لتصريحاتهم- من أن هناك نية لإنجاحه من الـدور الأول. وعلى الرغم من أن النسبة التى حصل عليـها بوتفليقة تزيد على تلك التى حصل عليـها الرئيـس اليمين زروال فى الانتخابات السـابقة عـام ١٩٩٥ بنحو ٤%، فآن ذلك لا يعكس زيادة فى شعبيته عـن الأخير لأن نسـبة التصويـت تراجعـت بحوالـى ٥ر١٤% بغض النظر عن أن هذه النسبة الرسـمية محل شكوك أوساط داخلية وخارجية. فقـد أعلنـت السلطات الجزائرية أن نسبة المصوتين زادت عـن ٦٠% فى الوقت الذى ذكرت فيه صحيفـة لومونـد الفرنسية نقلا عن أوساط سياسية داخلية معارضة أن نسبة التصويت بلغت ٢٨% فقط .

وقد صدرت ردود افعال متناقضة حول انتخـاب بوتفليقة تراوحت بين الترحيب الشديد وبين التشـكيك الكامل سواء فيما يتعلق بنسبة التصويت ،أو القـول بأن هذا الانتخاب سيسهم فى زيادة التوتر الداخلـى بالجزائر فى ضوء الظروف التى أحاطت به. فمـن جهة يرى بعض المراقبين أن نجاح بوتفليقـة يعـد نقطة إيجابية فى التاريخ السياسى للجزائر، ذلك أنـه أول رئيس مدنى يحكمها منذ عام ١٩٦٥، باسـتثناء الفترة القصيرة التى تولاها الرئيس الأسـبق محمـد بوضياف ، مما يعطيه هامشا من الاسـتقلالية عـن المؤسسة العسكرية، فقد سبق له أن رفـض تولـى المنصب نفسه عام ١٩٩٤ بعدمـا طـرح شـروطا محددة لم ترض قيادات هذه المؤسسة وقتها، يضـاف الى ذلك أن أركان هذه المؤسسة هم الذين تدخلوا من قبل للحيلولة دون توليه هذا المنصب خلفا للرئيـس هوارى بومدين واختاروا الرئيس الشاذلى بن جديـد بدلا منه. ويعزز أصحاب هذا الرأى وجهة نظرهـم بالإشارة الى التعهد الذى صدر عن بوتفليقة ويتعلـق بما أسماه "إخمـاد الفتنـة" ، حيـث أوضـح أنـه سيسعىالى الحوار العام الذى قـد يشـمل الجبهـة الإسلامية للإنقاذ ولكن دون معاداة الجيـش ،وهـو الوعد الذى صدر عنه قبل يوم واحد مـن انتخابـه، ويرى بعض المحيطين به أن هذا الحوار يمكـن أن ينتهى الى صياغة دستور جديد تشارك فيـها كافـة القوى السياسية والفكرية بالجزائر.

وكان هناك على الجانب الآخر رأى مختلف يقرر أن الظروف التى جرت فيها عملية الانتخاب ترجح أن بوتفليقة سيواجه معارضة شعبية متنامية تحد من شرعيته وقد تشمل قوى أخرى غير القوى الإسلامية التى كانت هى المصدر الوحيد للمعارضة، وأنها قد تضم قطاعات مدنية وعلمانية وقبائلية. ويمكن أن تقودها قيادات كانت حتى وقت قريب محسوبة على الدولة وليست معارضة لها، مثل مولود حمروش وأحمد طالب الإبراهيمى ويوسف الخطيب ومقداد سيفى. وأضاف أصحاب هذا الرأى أن القوى الحاكمة فى الجزائر لم ترد أن تكون الانتخابات بداية لإنهاء الأزمة، ولكن أن يكون إجراؤها هو الهدف فى حد ذاته، من أجل سد الفراغ الذى نشأ عن تنحى الرئيس اليمين زروال، وبالتالى فإن الرئيس المنتخب قد لا يكون بالقوة الكافية لمباشرة صلاحياته. وقد يضطر الى الدعوة لإجراء انتخابات جديدة فى مرحلة تالية.

ويعزز أصحاب هذا الرأى وجهة نظرهم بالإشارة الى الموقف الدولى من العملية الانتخابية حيث وجهت كل من الولايات المتحدة وفرنسا انتقادات مباشرة لها. والتزمت بقية الدول الأوروبية الصمت الذى يمكن أن يفسر على أنه عدم ترحيب بها بما يعنى فى النهاية أن هذه الدول قد لا تتحمس فى المرحلة الأولى على الأقل لمساعدة الرئيس الجديد سياسيا واقتصاديا بهدف إخراج بلاده من أزمتها. الأمر الذى يؤكد التحديات الكبيرة التى تواجه بوتفليقة فى بداية عهده كرئيس منتخب بالجزائر ،وهو مالم يحدث الى حد ما.

ويرز اتجاه آخر وسط بين الرأيين السابقين، رأى أن بوتفليقة يمكنه تحويل العناصر السلبية لصالحه إذا ما بدأ على الفور بالانفتاح على المعارضة بهدف حل الأزمة، الأمر الذى يوفر له تأييد قطاعات شعبية لم تقف الى جانبه خلال الحملة الإنتخابية.

٥ ـ تحول فى تركيبة المجلس الوطنى الكويتى:

أسفرت الانتخابات البرلمانية الكويتية عن تحقيق المستقلين والليبراليين فوزا كبيرا حيث تحولوا الى الكتلة الإنتخابية الأكبر، حيث حصل أعضاء المنبر الديمقراطى (الاتجاه الليبرالى) إضافة الى المستقلين على ٢٢ مقعدا من أصل عدد أعضاء مجلس الأمة المنتخبين البالغ عددهم ٥٠ نائبا، لكنهم مع ذلك فشلوا فى إبقاء النائب أحمد السعدون رئيسا للمجلس فى المعركة التى خسرها لصالح مرشح الحكومة جاسم الخرافى. ولكن ذلك لم يمنع بعض المراقبين من القول بأن نتيجة الانتخابات الكويتية تعكس توجهات حقيقية فى المجتمع الكويتى، وذلك نتيجة لتواضع أداء التيارات السياسية الأخرى فى المجلس السابق مقارنة بأداء الليبراليين والمستقلين.

ولم يستطع ممثلو المجموعات الإسلامية، وتحديدا الإخوان المسلمون والسلفيون، إلا الحفاظ على نسبتهم فى البرلمان السابق، مع تراجع نائب واحد بالنسبة الى السلفيين. ومع أن الإسلاميين نجحوا فى البقاء كتلة رئيسية فى المجلس الجديد إلا أن نسبة عالية من هذه الكتلة تضم مرشحين إسلاميين فازوا بأصوات قبائلهم أو من طريق "النزعة" القبلية وليس من خلال الماكينات الإنتخابية للجماعات الإسلامية، ما يعنى أن قواعدهم الإنتخابية تتحكم فى توجهاتهم أكثر مما تتحكم فيها الاتجاهات السياسية لجماعاتهم.

وكان من المؤشرات المهمة فى الانتخابات الكويتية، أن فوز الليبراليين اعتبر دليلا على الاتجاه الشعبى العام فى الكويت لتأييد المرسوم الذى أصدره الأمير فى أثناء فترة حل المجلس والقاضى بإعطاء المرأة حقوقها السياسية، تحديدا حق الانتخاب والترشيح الى المجلس التشريعى. والذى كان يمكن أن يؤدى إقراره الى ما يشبه الإنقلاب الاجتماعى الحقيقى فى منطقة الخليج. الا انه الرغم من التفاؤل الذى أثارته تركيبة المجلس المنتخب فى شأن سرعة إقرار القانون الذى يتطلب إقراره مصادقة المجلس عليه، إلا أن اختيار أعضاء الحكومة، فى أغلبيتهم من المحافظين فى اعقاب ذلك كان بمثابة تهديد لهذا الاتجاه، وخصوصا أن أعضاء الحكومة يضافون تلقائيا بحسب الدستور الكويتى، الى عداد أعضاء البرلمان ويحق لهم التصويت.

لقد كان الليبراليون المستقلون وغير المستقلين فى المجلس (٢٢ عضوا) إضافة الى الأعضاء الشيعة (٦ أعضاء) بمختلف اتجاهاتهم، يؤيدون القانون، فى

حيـن عارضـه الإسـلاميون (السـنة) والقبليـون والمحافظون . وقد تمكن التيار الأخير مـن إسـقاط القانون بعد تأمين أصوات ٣٢ نائبا ووزيرا ضـده ، بشكل مبكر فى اعقاب الانتخابات مباشرة ، بصـرف النظر عن ان الليبراليين والمستقلين يمثلـون الكتلـة الأكبر فى المجلس الوطنى ،فالمسألة ترتبط بأبعـاد اجتماعية اكثر منها سياسية .

وكان اللافت فى الانتخابات الكويتيـة، النسـبة العالية للمشاركة (حوالى ٨٠%) على الرغـم مـن درجة الحرارة العالية التـى تجـاوزت ٥٠ درجـة مئوية، ما يعكس التزام الكويتيين بالانتخابات بدرجـة عالية. وكان لافتا أيضا التطـور فـى الأداء أثنـاء الحملات الإنتخابية عـبر اسـتخدام كـل وسـائل التكنولوجيا من أشرطة تسجيل وفيديـو وكومبيوتـر ومواقع على الانترنت وغير ذلك، من أجل الوصـول الى أمزجة الناخبين. كذلك فإنه يجدر التنويـه بـأن الانتخابات لم تشهد أى حادث عنف.

٦ – نتائج متوقعة فى اليمن وتونس :

أعلنت نتيجة الانتخابات الرئاسية اليمنية وحصـل الرئيس على عبد الله صـالح علـى ٣ر٩٦% مـن أصوات الناخبين فى الوقت الذى حصل فيه منافسـه المستقل نجيب قحطان الشعبى على ٧ر٣. وقد أكـد الرئيس المنتخب بمناسبة إعلان النتيجة أن أولوياتـه فى المرحلة الرئاسية المقبلة تتمثـل فـى مسـاعدة المعارضة على تفعيل دورها الوطنى والديمقراطـى وتكريس مكانة الدولة وفرض احترام النظام والقانون والبناء المؤسسى وفق مبدأ الإنسجام والتكـامل فـى عمل كل السلطات ،وتحقيـق اصلاحـات وتنميـة اقتصاديـة واجتماعيـة، ومكافحـة الفقـر وإنـهاء حالةالفوضى. وأعلن عن تخليه عن منصب رئيـس مجلس القضاء الأعلى تأكيدا للرغبة فـى اسـتقلال القضاء وتصحيح كل الإختلالات الإدارية.

ولا يستطيع المراقب وفقا لأوضاع اليمن أن يؤكد أو ينفى الأرقام التى أوردها الدكتور عبد الله بركـات رئيس اللجنة العليا للإنتخابات حيث قـال أن عـدد المقترعين بلغ ثلاثة ملايين وسبعين الفا وتسـعمائة وستين صوتا أى بنسبة ٦٦% من عـدد النـاخبين المسجلين فى جداول الانتخابات البالغ عددهم نحو ٥ ملايين و ٦٠٠ ألف ناخب، وهو رقـم متوسـط لا يعكس إقبالا جماهيريا حاشدا ، لكنه فى نفس الوقـت لا يعكس وزنا مؤثرا لأحزاب المعارضة التى دعـت الناخبين لمقاطعة العملية الانتخابية.

وفى تونس أسفرت الانتخابات الرئاسـية عـن تحقيق الرئيس زين العابدين بن على نتيجة مشـابهة لتلك التى حصل عليها فى الانتخابات السابقة عندمـا كان مرشحا وحيدا، فقد حظى بتأييد ٤٤ر٩٩% مـن أصوات الناخبين. أما منافساه فلم يحقـق أى منـهما نسبة تصل الى ١% حيث حقق محمد بلحاج عمـر ٣١ر% وعبد الرحمن التليلى ٢٣ر% ، ما مجموعـه ٥٤ر% فقط.

وفيما يتعلق بالانتخابات البرلمانية فقد حقق حزب التجمع الدسـتورى الديمقراطـى (الحـاكم) نسـبة ٥٩ر٩١% ، مما أعطاه كـل المقـاعد الـ ١٤٨ للدوائر الانتخابية . أما المقاعد الإضافية فتوزعـت على خمسة أحزاب هى :

- حركة الديمقراطيين الاشتراكيين ١٣ مقعدا
- حزب الوحدة الشعبية ٧ مقاعد
- الاتحاد الوحدوى الديمقراطى ٧ مقاعد
- حركة التجديد ٥ مقاعد
- الحزب الاجتماعى التحررى مقعدان

ولم يحصل التجمع الإشتراكى التقدمى والقوائـم العشر المستقلة على أى مقعد.

وقد حصل الرئيس بن على على أصوات تزيـد عن تلك التى حصدها حزبـه بحوالـى ٤٣٨ ألـف صوت، كذلك زاد مجموع الأصوات التى حصدتـها أحزاب المعارضة فى كل الدوائـر ب ٢٦٠ ألفـا و ٣٢ صوتا أى أنها حققت تقدما قياسيا علـى نتـائج الانتخابات السابقة ١٩٩٤، حيث ارتفع رصيدها مـن ٢٧ر٢% الى ٤١ر٨%.

وقد أظهرت الأصوات التى أعطيـت لأحـزاب المعارضة التونسية فى الانتخابات العامـة تقـهقرا قياسيا فى مجابهة "التجمع الدستورى الديمقراطـى" الحاكم بالإنتخابات التعددية الأولى فى ظـل حكـم الرئيس زين العابدين بن على مقارنة عام ١٩٨٩، إذ إستطاعت أن تتجاوز حاجز العشرين فى المئة مـن

الأصوات قبل عشرة أعوام فيما لم تحصل سوى على ٤١ر٩ فى المئة فقط فى الإنتخابات الأخيرة، وفقا للأرقام التى أعلنتها وزارة الداخلية.

وهكذا ، فان نتائج العمليات الانتخابية التى شهدتها المنطقة خلال العام ،قد ارتبطت الى حد كبير بالاطار السياسى المحيط بها ،وطبيعة العملية الانتخابية ذاتها. ففى الدول التى تشهد درجة ما من الممارسة الديمقراطية، وتقاليد منظمة لعملية الانتخابات ، حدثت تحولات او مفاجآت ، بحيث عبرت الانتخابات عما يعتمل فى الواقع السياسى . آما فى الحالات التى تتسم بضعف مستوى تطور الديمقراطية ،وحتى على مستوى الأطر التنظيمية للعملية الانتخابية ، فان النتائج تكون معروفة مسبقا ، بما قد لايعبر عن الواقع السياسى الذى يفجر مفاجآته بأشكال اخرى غير انتخابية ، اوسلمية ، فى العادة .

وهنا يكمن الفارق الحقيقى بين الحالات العربية - مع بعض الاستثناءات - والحالات غير العربية.

الصراع العربى ـ الاسرائيلى
والقضية الفلسطينية

◆ القسم الأول ◆

العلاقات العربية - الإسرائيلية:

مستقبل معلق بين سلام غير ممكن وحرب غير محتملة

يمثل العام ١٩٩٩ أحد اكثر السنوات تقلبا في تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي، فخلال النصف الأول من العام كانت عملية التسوية السلمية قد تجمدت تماما ، وبدا لجميع الأطراف أنها قد وصلت إلى طريق مسدود في ظل حالة الشلل التي أصيبت بها حكومة الليكود - نتانياهو ، وجعلتها عاجزة عن تنفيذ ما التزمت به في واي بلانتيشن (اكتوبر١٩٩٨)، مع عدم قدرة الدول العربية على القيام بفعل حقيقي لتحريك الموقف، أو تبني خيار بديل، وإعتماد الولايات المتحدة إستراتيجية حد أدنى تقوم على منع تدهور الوضع القائم.

وسيطر على الأوساط السياسية لمعظم أطراف العملية اقتناع بأن التسوية لن تتحرك إلا إذا إختفت حكومة الليكود ، وأنه لو فاز نتانياهو في إنتخابات رئاسة الوزراء التالية (يونيو ١٩٩٩)، فإن " عملية السلام " سوف تنهار تماما. ولكن لم يطرح بشكل جاد أن البديل سوف يكون هو حالة حرب ، فما كان مطروحا بالفعل هو صيغة تسوية ذات أسس جديدة تختلف عن إطار مدريد ، تعتمد على مبدأ الأرض مقابل الأمن يتم من خلالها تسوية المشكلات الثنائية الرئيسية في إطار ترتيبات أمنية بصرف النظر عن التعاون الثنائي (التطبيع) أو الإقليمي. وتحركت التفاعلات لفترة في هذا الإتجاه من خلال طرح مقترحات على غرار مدريد -٢ . لكن الأهم أن أسوأ ما كان يتم تصوره في حالة إنهيار عملية السلام هو حالة من اللاسلم واللاحرب، أو بعبارة أدق "حالة من اللاسلم" ، تتوقف خلالها عملية التسوية دون أن تطرح إحتمالات الحرب من الأساس.

خلال النصف الثاني من العام ١٩٩٩، تغير هذا الوضع بوصول حزب العمل - باراك إلى الحكم في إسرائيل. ولكن المنطق الحاكم لمستقبل عملية التسوية لم يتغير كثيرا. فقد عاد مبدأ الأرض مقابل السلام (التعاون) كإطار للعملية ، ولم تعد بدائل مدريد مطروحة، وتحركت المفاوضات على المسار الفلسطيني - الإسرائيلي في إتجاه إستكمال الإلتزامات الخاصة بالمرحلة الانتقالية، تمهيدا لبداية مفاوضات الوضع النهائي، وتم بالفعل التوقيع على إتفاق تطبيق مذكرة واي ريفر في شرم الشيخ (سبتمبر ١٩٩٩) ، ووضح أن الحكومة الإسرائيلية مستعدة لتنفيذ إنسحاب كامل من جنوب لبنان بشرط التفاوض حول ترتيبات الأمن في مرحلة ما بعد الإنسحاب، كما نشطت إعلانات المواقف بين سوريا وإسرائيل، وجرت إتصالات مكثفة غير مباشرة لإيجاد صيغة لإستئناف المفاوضات. فقد بدأت عملية التسوية تتحرك ، بحيث أصبح من الواضح أن حالة الجمود قد إنتهت ، لكن هذا التحرك لم يكن يعني أنها يمكن أن تتقدم ببساطة. فقد كانت هناك دائما مشاكل في تنفيذ ما تم الإتفاق عليه بين إسرائيل والفلسطينيين، كما بدأت حالات الإستقطاب الحادة المرتبطة بقضايا الوضع النهائي في الظهور، وأدت الإرتباطات السورية - اللبنانية إلى تجميد الحل في جنوب لبنان، وعادت كل من سوريا وإسرائيل لممارسة عملية الشد والجذب التي أسفرت عن استئناف المفاوضات بينهما في منتصف ديسمبر. ولم تستأنف المفاوضات متعددة الأطراف، كما إستمرت عمليات تطوير القوة العسكرية، والعنف المسلح المحدود عند مستواها المعتاد. فقد تقلصت إحتمالات التدهور، ولم تعد ثمة تصورات تطرح حول "بدائل التسوية" ، لكن المشكلة بدأت تتحول نحو مفهوم "السلام" الذي يمكن أن يتحقق في النهاية، في ظل التعقيدات الشديدة للقضايا محل التفاوض، والضغوط العصبية التي تمارسها الشعوب على الجميع. فهناك بعض القضايا التي تبدو وكأنها لايوجد حل مقنع لها، كالقدس واللاجئين والمستوطنات، حتى لو تم تقديم ما يسميه أيهود باراك "تنازلات مؤلمة" .

إن تفاعلات عام ١٩٩٩ - مثلما كان الأمر من قبل عامي ١٩٩٣ ، و١٩٩٦ - تقدم صورة عامة لتعقيدات مرحلة "الخيار السلمي" التي بدأت عام ١٩٩١ ، وتحمل كذلك تلك الملامح المتناقضة لما قد

يشهده مستقبل الصراع العربى – الإسرائيلى فى المدى المتوسط ، كما كان الحال بالنسبة لعام ١٩٦٧، على سبيل المثال ، فى إطار مرحلة "خيار الحرب"، أو سنوات ١٩٧٣ ، و١٩٧٧ فى ظل الفترات الإنتقالية التى فصلت بين المرحلتين، والتى إستغرقت ما يقرب من ٢٥ سنة. فهذه السنوات، وغيرها، قد عبرت عن أشكال مختلفة لمعادلة الحرب والسلام التى حكمت مسار الصراع العربى – الإسرائيلى منذ بدايته ، مع تباين عناصرها من فترة لأخرى تبعا لطبيعة المرحلة التاريخية التى أحاطت بها. ففى ظل سيطرة خيار الحرب على توجهات أطراف الصراع فى الخمسينات والستينات، كانت الأداة العسكرية هى الأداة الرئيسية لإدارة الصراع ، رسميا على الأقل. ولكن لم تكن التفاعلات القائمة بين أطراف الصراع عسكرية بحتة ، فقد تمت إتصالات سياسية ، ومفاوضات سرية، وتنازلات متبادلة ، وإتفاقات مباشرة وغير مباشرة، وربما صفقات ، كما صدرت أحيانا تصريحات تعاونية. ولم يؤد كل ذلك إلى التأثير على الخيار السائد ، أو تبلور إحتمالات سلمية حقيقية. ولكن أيضا لم يؤد خيار الحرب ، سواء من خلال الحروب التى شنتها اسرائيل ، أو التهديدات العربية بالحرب ، الى حلول حاسمة للصراع على غرار تلك الحلول التاريخية التى إرتبطت بحالات المانيا أو اليابان علم ١٩٤٥. وإنتهت هذه المرحلة بالتخلى عن خيار الحرب الشاملة كأداة وحيدة لإدارة الصراع، لكنها لم تشهد تحولا عاما فى إتجاه الخيار السلمى.

من ناحية ثانية، كانت تفاعلات السبعينات والثمانينات شديدة التعقيد ، فقد سارت كل الخيارات بشكل متوازى، إذ اعتمدت مصر وسوريا خيارات عسكرية محدودة ، ليس بهدف حل الصراع المرتبط بالقضية المركزية (الفلسطينية) ، وانما لتحرير أراضيها المحتلة عام ١٩٦٧ ، وتداخلت الأساليب العسكرية مع الأساليب السياسية بشدة فى حرب ١٩٧٣ ذاتها التى يشار اليها حاليا فى كثير من الندوات والمذكرات على أنها كانت " حربا من أجل السلام "، وهى عبارة لها أسسها. وإنتهت السبعينات بتبلور تيارين عربيين، تيار مصرى إندفع فى إتجاه التسوية السلمية، بالتوازى مع جبهة عربية تحت اسم "الصمود والتصدى" تعلن أنها تعمل فى إتجاه الحل بالقوة، إلى أن تداخل التياران فى السنوات التالية ليحدث التحول فى إتجاه الخيار السلمى، مع إستمرار بعض القوى فى التفكير والعمل وفقا لسياسات القوة ، على هامش الظرف التاريخى.

وفى ظل سيطرة "خيار السلام" منذ أوائل التسعينات ، عندما بدأت عملية تسوية سلمية شاملة من حيث أطرافها وقضاياها، لم تكن التفاعلات القائمة – على نمط ما توضحه تطورات عام ١٩٩٩ المشار اليها – سلمية فقط . فلم تتوقف عمليات تطوير القوة العسكرية، وإتخذت على بعض المستويات شكل "سباق تسلح" ، ولم تنخفض نفقات الدفاع، بل على العكس ظلت تزداد طوال الوقت، ولم تتوقف التهديدات العسكرية "الرسمية"، أو أعمال العنف المسلح المحدودة التى إتخذت أحيانا شكل "حروب صغيرة" ، لكن لم يؤد كل ذلك إلى التأثير على الخيار السائد ، أو ظهور إحتمالات جادة ، خارج نطاق السيطرة ، للحرب . إلا أنه لم يبد أيضا، رغم مرور ٨ سنوات على بداية تلك العملية، أن المنطقة ستصل فى النهاية إلى حالة سلام ، فما هو متصور – حتى الآن– أن ما سيتبلور خلال المدى المتوسط ، هو شكل متطور من أشكال "التعايش السلمى"، فالسلام الكامل غير ممكن ، كما أن الحروب واسعة النطاق أيضا لم تعد محتملة. وسوف تستقر العلاقات العربية الإسرائيلية عند نقطة ما على الخط الواصل بين هذين السيناريوهين المتطرفين.

فى هذا الإطار ، فإنه إذا كان مستقبل الصراع العربى – الإسرائيلى يتشكل فى الوقت الحالى مرتبطا فى الأساس بتطورات مرحلة "الخيار السلمى"، إلا أنه أيضا ، وبنفس الدرجة من الأهمية تقريبا، يرتبط بخبرات وتداعيات المراحل السابقة ، بفعل عدة عوامل:

١– أن التحول فى إتجاه تبنى "التسوية السلمية" كخيار رئيسى لإدارة أو حل الصراع كان نتيجة للفشل فى إستخدام الأدوات العسكرية أو الإكراهية عموما ، أو تبلور اقتناع بعدم القدرة على إستخدامها

فى تحقيق الأهداف الخاصة بدولها، أو بفعل حجم الخسائر الناتجة عن إستخدامها، خاصة مع تعدد أشكال تلك الإستخدامات ، وتحولات البيئة الدولية والإقليمية المحيطة بها، وذلك بالنسبة للدول العربية وإسرائيل على حد سواء مع إختلاف الدرجة. فهناك علاقة بين خبرة إستخدام القوة العسكرية ، واللجوء إلى إستخدام الوسائل السلمية.

٢- أن فكرة "خيار الحرب" لاتزال قائمة ، رغم أنها أصبحت متنحية ، فلا يزال سيناريو الحرب بتنويعاته المختلفة يطرح كلما وصلت التسوية السلمية إلى طريق مسدود ، ولاتزال هناك بعض القوى المعارضة لعملية التسوية ، سواء كانت دولا أو تيارات أو تنظيمات ، تتبنى أفكارا حربية ، كما أن عمليات العنف المسلح المحدودة مستمرة ، إضافة إلى أن المؤسسات العسكرية فى المنطقة لاتزال تنظر بشك إلى نتائج ما يدور. فمن المؤكد أن هناك قيودا واسعة تحيط بكل ذلك، وتجعل تحوله إلى واقع مسألة معقدة ، لكن فكرة "الحرب" لاتزال حية فى الشرق الأوسط .

٣- أن عملية التسوية السلمية الجارية تتم فى ظل بيئة مسلحة بشكل لا يتصور أن تأثيراته ستظل محايدة ، سواء من حيث حجم النفقات العسكرية ، والصفقات التسليحية، وعمليات تطوير أو تحديث عناصر القوة المسلحة، أو النشاطات العسكرية غير العنيفة، وسرعة تطور الموازين العسكرية ، إضافة إلى مركزية الإعتبارات الأمنية - العسكرية فى عمليات التفاوض على المسارات الثنائية المختلفة وطغيانها فى بعض الأحيان ، بالتوازى مع عدم إحراز تقدم يذكر فى مفاوضات ضبط التسلح متعددة الأطراف عبر ٨ سنوات ، وتبلور أفكار غير تقليدية بشأن علاقة التسلح بالتسوية. ولا يبدو فى الأفق أن تطور التسلح سوف يقف عند حد معين.

إن هذه العوامل ترتبط بإحدى أهم المعضلات المتصلة بمستقبل الصراع العربى- الإسرائيلى، والتى تم تناول معالمها بالتفصيل فى التقارير السابقة، وهى أن دول الصراع العربى- الإسرائيلى تتحرك على المستوى التسليحى وكأن الحالة القائمة أو المتوقعة فى المدى الزمنى المباشر هى حالة صراع جامدة ، وليست حالة سلم محتملة، فهناك إنفصال بين الإعتبارات السياسية والإعتبارات العسكرية فى عملية إدارة الصراع الحالية. فعملية التسوية السلمية لم تصبح بعد مدخلا من مدخلات عمليات بناء وتطوير القوة العسكرية بحيث تدفع فى إتجاه تهدئة تسارعها، وتواجه الآليات التى تم إعتمادها لضبط التسلح فى إطار عملية التسوية مشكلات معقدة لا يوجد حل قريب لها ، كمشكلة الأسلحة النووية ، وربط التسويات الثنائية بضبط التسلح الإقليمى. إضافة إلى ذلك فإن تعدد مصادر تهديد أمن دول دائرة الصراع العربى- الإسرائيلى، وفقا لرؤى أطرافها (كايران بالنسبة لإسرائيل ، وتركيا بالنسبة لسوريا) ، وتعمق إرتباطاتها العسكرية بقوى إقليمية أخرى خارج نطاق دائرة الاهتمام المباشر ، أدى إلى تزايد إنفصال عملية التسوية عن عمليات تطوير القوات المسلحة، وإضافة المزيد من التحديات أمام الصيغة التى يمكن من خلالها ضبط التسلح. وبالتالى أصبحت المسارات المحتملة لمستقبل العلاقات العربية - الإسرائيلية ، صراعا أو سلاما ، فى ظل هذا الوضع ، اكثر تعقيدا. فهناك عمليات عسكرية - تسليحية تدفع فى إتجاه إستمرار مستوى معين من الصراع ، وهناك قواعد يتم البناء عليها تدفع فى إتجاه إرساء علاقات سلمية. وسوف يتشكل مستقبل العلاقات بناء على تفاعل هذين المسارين معا، بما يرتبط بكل منهما من دوافع ومصالح ومحددات، فى إطار خبرة تطور الصراع فى مراحله السابقة وإنعكاساتها على مدركات وسلوك أطرافه فى المرحلة الراهنة.

فى هذا الإطار ، فإنه إنطلاقا من المؤشرات الحالية التى طرحتها مرحلة "الخيار السلمى"، بتفاعلاتها المتسقة أو المتناقضة ، يمكن تصور مسارين رئيسيين سوف تتشكل فى إطار تفاعلاتهما العلاقات العربية - الإسرائيلية فى المدى الزمنى المتوسط .

أولا : إحتمالات إستمرار الصراع بين العرب وإسرائيل :

لم ينته الصراع العربى – الإسرائيلى بعد ، رغم مرور ٨ سنوات على بداية عملية التسوية السلمية الشاملة له ، سبقتها ٢٠ سنة شهدت إتفاقات أو تفاهمات سلمية ذات أهمية. ولاتزال هناك معطيات أساسية تشير إلى أنه لن ينتهى فى وقت قريب ، وأنه سوف يستمر فى المدى المنظور، أو على الأقل سوف يتحول إلى أشكال صراعية أخرى. ويستند هذا التصور إلى مرتكزين رئيسيين أولهما عام يرتبط بالتقييم السائد لطبيعة الصراع العربى – الإسرائيلى، والثانى محدد يرتبط بتحليل إتجاه أنماط رئيسية فى التفاعلات الجارية خلال التسعينات ، وذلك كما يلى:

١- طابع مميز للصراع الاجتماعى الممتد :

فعادة ما يتم التمييز بين نوعين رئيسيين من الصراعات ، الأول صراعات إستراتيجية – سياسية تتركز حول إختلاف "المصالح" بين أطرافها إلى حد يفرز تفاعلات إكراهية مكشوفة، وتنافس تلك الأطراف على الدور الذى يتصوره كل طرف لنفسه وللطرف الآخر. وقد لا تكون المسألة بهذا التبسيط فيما يتصل بتلك النوعية من الصراعات، ولكن المهم أن هذه الصراعات تدور حول "مصالح" يمكن التساوم حولها، بحيث يصبح ممكنا أن يتم حل تلك الصراعات من خلال الوصول إلى حلول وسط تضمن المصالح الناقصة لأطرافها، مع بقاء هامش "عدم رضاء" يمكن التعايش معه .

أما النوع الثانى من الصراعات ، فهو تلك الصراعات الإجتماعية الممتدة التى قدمت كتابات إدوارد عازار ، وستيفن كوهين تحليلا متكاملا لأبعادها ، فهى لا تقتصر على كونها صراعات سياسية – إستراتيجية بين مجموعة من الدول ، لكنها – إضافة إلى ذلك – صراعات إجتماعية بين جماعتين تنتميان إلى سلالتين مختلفتين، تمتلكان ايديولوجيتين متعارضتين، ومجموعتين متناقضتين من المطالب القومية (مصالح + قيم) التى تمثل أهمية قصوى لكل منهما من ناحية ، ويصعب التوفيق بينها أو تسوية تناقضاتها من ناحية أخرى.

إن الصراعات الإجتماعية الممتدة – حسب هذه التحليلات – هى تفاعلات عدائية تستمر عبر فترة طويلة ، يصعب تحديدها ، من الزمن، وتشهد من وقت لآخر حروبا مكشوفة ، تتذبذب فى تكراريتها وكثافتها ، بما يؤدى إلى شمول تلك الصراعات كل المجتمعات ، وإنسياب تأثيراتها إلى كافة الميادين والمجالات (الاقتصادية ، الثقافية ..الخ) ، بحيث تصبح عاملا فى تحديد الهوية القومية والتماسك الإجتماعى. والأهم أن هذه الصراعات تفرز عبر مسيرتها "قوة توازن" تقيد التفاعلات لتبقى ضمن مدى العلاقات الصراعية المعتادة ، أى أنها تقمع أو تعرقل أية محاولات لتسويتها، وبالتالى ليست هناك جدوى من البحث عن حل نهائى لها، إذ أن عملية الصراع هى المصدر الأساسى للسياسة، وليست نتيجة لها ، فتلك الصراعات سوف تنتهى فقط على المدى الطويل، ليس من خلال عملية لتسويتها ، لكن من تلقاء نفسها، أو بتحولها، أو جمودها، أو ذبولها.

وتبعا للتصورات التى سيطرت على الفكر والسياسة فى الشرق الأوسط لسنوات طويلة ، فإن الصراع العربى – الإسرائيلى يمثل أحد النماذج المتكاملة للصراع الإجتماعى الممتد. فهو صراع متعدد الأبعاد ، تتفاعل فى إطاره العوامل السياسية والإقتصادية والإجتماعية والعرقية وغيرها. وقد تم التعبير عن كل ذلك عمليا عبر تطور الصراع بأشكال مختلفة.

فقد إستندت الرؤية العربية الرسمية له خلال الخمسينات والستينات على أنه "صراع وجود وليس صراع حدود" ، وأنه لا يمكن حله إلا بإختفاء أحد أطرافه ، كما حمل التصور الإسرائيلى لإدارة الصراع بعض جوانب هذه الرؤية ، على نحو أفرز تصورات فرعية على غرار "الترانسفير" للفلسطينيين، أو "الخيار شمشون" فى إطار الإستراتيجية النووية.

ولا يزال هذا التوجه يجد تعبيراته واقعيا فى برامج وتحركات بعض القوى السياسية والمسلحة على الساحة العربية. كما تشير برامج تيارات اليمين

القومي والديني في إسرائيل - خاصة بين المستوطنين - إلى وجود توجهات مماثلة ، فالصراع غير قابل للحل بناء على هذه التوجهات . لكن المشكلة الحقيقية لا ترتبط بوجود الأفكار ، وإنما تعبيراتها العملية، فعمليات حركة حماس العنيفة قبل إنتخابات ١٩٩٦ فى إسرائيل ساهمت في وصول اليمين الإسرائيلى إلى الحكم ، مما أدى بدوره إلى جمود عملية التسوية لعدة سنوات تالية على نحو طرح إحتمالات إنهيار "إطار السلام" والعودة إلى "إطار الصراع" مرة أخرى.

كما أن إتساع نطاق موجة العنف المسلح للجماعات الإسلامية فى المنطقة العربية، وما إرتبط بها من تداعيات سياسية، دفعت نحو تصاعد أهمية " سبب جديد للحرب " في التفكير الإستراتيجي الرسمى الإسرائيلى، هو وصول التيار الإسلامى إلى السلطة فى أى دولة عربية رئيسية مجاورة ، بفعل ما يحمله من توجهات بغض النظر عن مدى سلامة هذا التقدير. فالتصور التقليدى السائد بشأن طبيعة الصراع، وتعبيراته العملية هو أحد مرتكزات الإحتمالات الخاصة بإستمرار الصراع بين العرب وإسرائيل.

٢- تفاعلات عسكرية مستمرة فى التسعينات :

فالتفاعلات التى تشهدها سنوات التسعينات لا تشير إلى أن مسار الصراع يتحرك فى إتجاه واحد ، هو إتجاه التسوية السلمية. فهناك أنماط مختلفة من التفاعلات العسكرية المتصلة بإحتمالات العودة إلى أوضاع التوتر السابقة، أو عمليات العنف المسلح على خطوط التماس، أو تطوير وتحديث تسليح جيوش المنطقة، تجرى بشكل منتظم ، وتتصاعد أحيانا إلى مستويات ربما لم تشهدها معظم سنوات السبعينات والثمانينات ، ولاتخضع للتوقعات فى كثير من الأحيان، وتمارس تأثيرات حادة على عملية التسوية السلمية ذاتها، أو لا تتأثر بها ، بحيث يمكن تصور أنها سوف تستمر بمستوى أو بآخر فى المدى المنظور لتشكل ملمحا رئيسيا يدفع فى إتجاه إستمرار "الطابع الصراعى" للعلاقات العربية - الإسرائيلية، أو لا يسمح بتجاوز هذا الطابع فى إتجاه شكل آخر لتلك العلاقات.

لقد تكررت عبر معظم سنوات التسعينات إحتمالات فشل عملية التسوية السلمية للصراع، مثيرة إحتمالات العودة إلى ما يسمى "المربع رقم١" ، أى إلى أوضاع ماقبل إنطلاقها مباشرة، أو إحتمالات إنهيار خيار السلام ذاته لتعود المنطقة إلى حالة اللاسلم واللاحرب ، أو حتى حالة الحرب التى لم تكن تعنى تقليديا انفجار الصراعات المسلحة ، وإنما العيش فى أجوائها. فقد أدى حجم تناقضات المصالح والمواقف بين أطراف الصراع إلى الوصول لطرق مسدودة ، أو الدوران فى حلقات مفرغة فى أحوال شتى، بحيث وضح أن عملية السلام قد تتجمد فى ظل أوضاع شديدة التداخل تجعل مفهوم التجمد مساويا للإنهيار الذى قد يدفع فى إتجاه إحتمالات مفتوحة ، لاسيما فى ظل مايلى:

أ- أن كثيرا من المشكلات التى طرحت إحتمالات الإنهيار لم تكن ترتبط فقط بمسألة عدم التوصل إلى إتفاقات حول القضايا المختلف عليها ، وإنما إرتبطت كذلك، وأحيانا فى الأساس، بعدم تنفيذ ماتم الإتفاق عليه ، حتى أن عدد الإتفاقات اللاحقة لأوسلو الأولى على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى وصل إلى ٤ إتفاقات ، معظمها تنفيذى، وبالتالى لا توجد ضمانات لعدم الإنهيار ، حتى إذا تم التوصل إلى إتفاقات ، طالما أن فى التنفيذ مشكلة. أو بصيغة أخرى سوف تظل المنطقة تعيش فى أجواء متوترة ، ذات أبعاد مسلحة، حتى لو تم التوصل إلى إتفاقات سلام، كما يحدث بالفعل.

ب- أن المشكلات الحقيقية التى تشكل التناقضات الجوهرية فى الصراع العربى- الإسرائيلى، والتى اكسبته طابعه الإجتماعى الممتد لم تحل بعد . فرغم مرور ٨ سنوات على بداية عملية التسوية السملية لم يتم التوصل إلى حل نهائى إلا على المسار الأردنى الذى لا يمثل التوصل إلى إتفاق فيه إنجازا حقيقيا، إذ لم تكن هناك مشكلات ذات أهمية تتصل بالأرض، كما كانت هناك تفاهمات غير رسمية متعددة تحكم أوضاعه منذ سنوات طويلة . ولم يتم الخوض بجدية حتى عام ١٩٩٩ فى مشكلات المسارين السورى

واللبنانى مع إسرائيل. وتطلب تنفيذ ترتيبات المرحلة الإنتقالية على المسار الفلسطينى – الإسرائيلى عدة إتفاقات. الأهم أن الإنسدادات الحقيقية فى مسار عملية السلام ، والتى قد تطرح إحتمالات تدهور حادة قد تحدث خلال مفاوضات الوضع النهائى. وقد عبر أيهود باراك عن ذلك بوضوح بقوله أنه إذا لم تنجح مفاوضات الوضع النهائى ستندلع "موجة عنف جديدة " (٩/١٩) ، فحالة التوتر ستظل قائمة.

إضافة إلى إحتمالات التراجع ، فإن عمليات العنف المسلح مثلت سمة رئيسية لسنوات التسعينات بمستوياتها الخافتة التى شهدتها الحدود الأردنية والمصرية مع إسرائيل، من خلال أو التسللات المسلحة ، أو المستويات الأشد عنفا داخل الأراضى الفلسطينية وإسرائيل، والتى مارستها فى الأساس حركتا حماس والجهاد الإسلامى والمستوطنون الإسرائيليون وأوقعت أعداداً ضخمة من القتلى. فقد أدت عمليتان مسلحتان فقط قامت بهما حماس فى يوليو وسبتمبر ١٩٩٧ إلى مقتل ٤٠ إسرائيليا، يضاف إلى ذلك حالة "شبه الحرب" الدائرة بشكل منتظم فى جنوب لبنان بين عناصر حزب الله، والقوات الإسرائيلية ، والتى تستخدم فيها كافة أسلحة الحرب النظامية، بحيث تشير بعض التقديرات إلى أن إسرائيل ربما فقدت من عسكرييها فى جنوب لبنان اكثر مما خسرته خلال حربى ١٩٥٦ و ١٩٦٧ ، فقد بلغ عدد من قتلوا إجمالا فى لبنان منذ ما بعد غزو ١٩٨٢ حوالى ١٥٤٠ عسكريا إسرائيليا ، منهم ٧٣ عسكريا عام ١٩٩٧. كما شنت إسرائيل بإنتظام حملات عسكرية واسعة فى كل الإتجاهات ، بحيث عاشت المنطقة فى كثير من سنوات التسعينات أجواء حرب حقيقية أو محتملة ، وتشير تفاعلات العام ١٩٩٩ إلى إستمرار هذا الإتجاه.

ويتمثل البعد الثالث للتفاعلات العسكرية العربية – الإسرائيلية خلال سنوات التسعينات فى إستمرار نفقات الدفاع، وتطوير التسليح، عند مستوياتها المعتادة ، مع تصاعد فى الحجم والوتيرة بشكل منتظم ، على نحو يشير إلى وجود تصورات معقدة لأطراف الصراع بشأن مستقبله. فتقرير الميزان العسكرى السنوى ١٩٩٩/٢٠٠٠ الصادر عن المعهد الدولى للدراسات الإستراتيجية(IISS) بلندن ، يشير إلى أن الشرق الأوسط لايزال اكبر سوق للسلاح فى العالم، وأن حجم مشتروات دول المنطقة التسليحية (شاملة دول الصراع) قد إرتفع من ٥٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ٦١ مليارا عام ١٩٩٨.

ورغم أن التقرير يشير إلى إحتمال إنخفاض حجم تلك المشتروات فى الفترة التالية، إلا أن عام ١٩٩٩ شهد صفقات عسكرية كبرى، كالصفقة المصرية – الأمريكية فى مارس (٢٤ مقاتلة اف-١٦ ، ٢٠٠ دبابة إم ١-أيه١ ، بطاريات صواريخ باتريوت بقيمة ٣,٢ مليار دولار) ، والصفقة السورية – الروسية فى يوليو (دبابات تى -٧٢ ، طائرات سوخوى-٢٧ ، صواريخ إس-٣٠٠ بقيمة ٢ مليار دولار) ، والصفقات الإسرائيلية – الأمريكية التى أعلن فى مايو أن قيمة إحداها (مقاتلات إف- ١٦ ، وإف- ١٥) تصل إلى ٢,٥ مليار دولار. ولا يرتبط تراكم التسليح فى كل الأحوال بإدارة العملية التفاوضية، لكن فى الواقع بإدارة الصراع. فلم يحدث تحول هام على المستوى التسليحى للصراع، وسوف يدفع تراكم التسليح إلى إستمرار الشعور بالتهديد أو التهديد المضاد ، حتى إذا تم التوصل إلى إتفاقات ، طالما لم يترافق ذلك مع ضبط التسلح الذى لم يشهد تقدما يذكر حتى نهاية عام ١٩٩٩. فسوف تظل التهديدات المستترة – إن لم تكن المكشوفة – المرتبطة بالموازين العسكرية، وتطورها، عنصرا من عناصر مستقبل الصراع ويعمق منها إحتكار إسرائيل إمتلاك الأسلحة النووية، وهى المشكلة التى لايبدو أن ثمة حلا لها فى المدى المتصور.

فى هذا الإطار، تمثل التفاعلات العسكرية المشار اليها ، والتى تتم بالتوازى مع عملية التسوية السلمية للصراع العربى – الإسرائيلى، أو فى سياقها ، خلال سنوات التسعينات ، تعبيرا بصورة ما عن طبيعة الصراع الإجتماعى الممتد بين العرب وإسرائيل، التى لا تسمح – وفق التحليلات النظرية الخاصة بها – بحدوث تغيرات أساسية فى طبيعتها أو مساراتها ، عن طريق تخليق تفاعلات تقلص من النتائج المتحملة لمحاولات حلها، بحيث تصبح أية عملية سلمية ميدانا لإعادة تحديد أو تركيب أو ترتيب

المشكلات الخلافية ، وليس القضاء عليها. وبالتالى فإن الصراع يستمر، لكن ربما بدرجات أو أشكال مختلفة، إلا أن خبرة مسار الصراع العربى – الإسرائيلى ، وواقعه الفعلى من منظور "السياسة العملية"، والمحددات المحيطة بالتفاعلات العسكرية المرتبطة به فى سنوات التسعينات ، تشير إلى وجود حدود لما يمكن أن تقدمه نظرية الصراع الإجتماعى – الممتد ، وتعبيراتها الفكرية والسياسية ، فى تحليل مستقبل الصراع العربى– الإسرائيلى .

إن خبرة مسار الصراع العربى – الإسرائيلى ، والتى تقدم مؤشرات هامة بشأن مستقبله تشير إلى مايلى:

١– أن رؤى أطراف الصراع لطبيعته، وتحليلاتها للتناقض الأساسى فيه، لم تظل جامدة، بل أنها تطورت أحيانا عبر مساره لتتجاوز أحيانا عناصرها الأساسية. ففى الخمسينات والستينات ساد تشخيص عربى لطبيعة الصراع يفيد – كما سبقت الإشارة – أنه صراع مصيرى تاريخى بين وجودين ينفى كل منهما الآخر ، ولا يحل إلا بإنتهاء أحدهما. ولم يكن الصراع حسب هذه الرؤية يتم بين "دول قومية" ، لكنه يدور بين جماعات أوسع قومية أو دينية ، أو جزء من صراع عالمى. لكن بعد حرب ١٩٦٧، بدأ تيار الواقعية فى السياسة العربية فى الظهور ، بحيث تبنت بعض الدول العربية رؤى "برجماتية" على نحو أدى إلى سيادة إدراك جديد يقوم على إمكانية "الحل الوسط"، بما أدى فى النهاية إلى قيام الدولة العربية الرئيسية ، مصر ، بتوقيع إتفاق السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩ ، ولتتبنى قمة فاس العربية (١٩٨٣) بعد ذلك بسنوات قليلة خيار التسوية السلمية، الذى تحول إلى "الخيار الإستراتيجى" عام ١٩٩١ إستنادا على توافق عام بين "الدول العربية"، وفى إطار رؤاها لمصالحها الحيوية ، وإعترافها بوجود إسرائيل ، وبإمكانية التوصل إلى "حلول" بشأن القضايا الخلافية، بالتوازى مع إتساع نطاق الإختلافات فيما بينها حول كيفية إدارة عملية التسوية السلمية مع إسرائيل، وحرص كل منها على تحقيق مصالحها "الخاصة" بصرف النظر عن توجهات أو مصالح الأطراف الأخرى، على نحو تفاقم بشدة عام ١٩٩٩ بفشل محاولة عقد قمة خماسية للتنسيق بين الدول العربية بشأن عملية التسوية ، ووصول العلاقات بين الأطراف العربية إلى حالة غير مسبوقة – بمعايير التسعينات– من التوتر. فالمدركات تتغير مع الزمن.

٢– أن الصراع العربى – الإسرائيلى يتسم بتعدد المستويات ، بما يجعل من الممكن تسوية قضايا معينة ، بحكم طبيعة القيم المتصارع عليها فيها، فى حين تصعب تسوية قضايا أخرى بحكم طابعها الإجتماعى الممتد. فليس هناك صراع عربى – إسرائيلى واحد ، وإنما عدد من الصراعات المتشابكة. وقد تأكد هذا الطابع بعد حرب ١٩٦٧ ، عندما برزت قضايا إحتلال أراض أخرى إلى جانب " القضية المركزية " الفلسطينية. وبطبيعة الحال فإن قضايا كل صراع تختلف عن قضايا الصراعات الأخرى. وعلى هذا المستوى، فإن الصراع الفلسطينى– الإسرائيلى تحديدا هو الذى كان يتضمن تاريخيا " قيمة صفرية ثابتة " ، بحيث يمكن وصفه بالصراع الاجتماعى الممتد ، فى إطار الرؤية الفلسطينية التى سادت طويلا بشأن إقامة دولة على كامل التراب الفلسطينى، والرؤية الإسرائيلية المضادة. وقد تغير ذلك أيضا عام ١٩٨٨ عندما إعترفت منظمة التحرير الفلسطينية بوجود إسرائيل، وأصبحت تعمل على أساس إقامة دولة فلسطينية فى الضفة الغربية وغزة. أما مستويات الصراع الأخرى، فإنها ترتبط بقضايا إستراتيجية معقدة ، تتصل بالأرض والأمن والمكانة، إضافة إلى إتخاذها فى مراحل سابقة أبعادا ممتدة بحكم الإلتزام القومى بقضية فلسطين، والذى رتب إرتباطات أخذت فى الإنفصال شيئا فشيئا حتى إنفصلت عام ١٩٩١، عندما تم تصميم عملية مدريد على أساس المسارات الثنائية، مع ضم المسارين الأردنى والفلسطينى معا لفترة قصيرة إتضح بعدها أنه لايوجد معنى لهذا الربط عمليا عندما تم حل المشاكل القانونية – السياسية التى أدت اليه.

إن الصراع العربى – الإسرائيلى لم يكن علـــى كافة مستوياته صراعا إجتماعيا ممتـــدا، وتتمثـــل العلاقـــة بيـــن عـــدم كونـــه كذلـــك ، وإحتمـــالات إستمراريته أو عـــدم إســـتمراريته فـــى نقطتيـــن متداخلتين :

أ- أن الصراع العربى – الإسرائيلى، يمكـــن أن ينتهى بصورته التقليدية ، على المســـارات التـــى لا تتضمن أبعادا إجتماعية ممتدة رئيسية. فمن المؤكـــد أن حل المشكلات الخلافية الرئيسية بين كـــل مـــن مصر وإسرائيل (الأرض + الأمن بدرجة مـــا) ، وبين كل من الأردن وإسرائيل (الموارد + الأمـــن + الهوية + الأرض بدرجة ما) قد أدى إلـــى تحـــول أساسى فى الصراع على هـــذا المســـتوى. كمـــا أن حلولا مماثلة للمشكلات القائمة بين إسرائيل وكل من سوريا ولبنان سوف تدفع فى نفس الإتجاه. وبالنســـبة لعدد كبير من الدول العربية غير الأطـــراف بشـــكل مباشر فى الصراع، أدى مجرد حدوث تقدم محـــدود فى مسار العملية السلمية خلال التسعينات إلى حدوث ما أصطلح على تسميته "الهرولة" تجاه إسرائيل. لكن الأمر يختلف على المسار الفلسطينى- الإســـرائيلى حيث تتركز الأبعاد الإجتماعية الممتدة الحقيقية فـــى الصراع، إذ لن يكون من الممكـــن حـــدوث تحـــول رئيسى فى الصراع بين الجانبين فى المدى المتوسط بفعل تعقيدات القضايا محل الخلاف. ومع ذلك نجـــد اتجاها فى التفكير العربى يخشـــى حـــدوث تكيـــف فلسطينى مع واقع التسوية الجاريـــة تكـــون نتيجتـــه تحول الفلسطينيين الى رديف لاسرائيل ومدخل لـــها الى العالم العربى. ويرى هـــذا الاتجـــاه فـــى الأداء التفاوضى الفلسطينى، الذى يوصف بأنه ينتقل مـــن تنازل الى تنازل، مقدمة لهذا الوضع الجديد.

ب- أن الأبعـــاد والمظـــاهر ذات الطـــابع الاستراتيجى للصراع، كالأبعاد السياسية والعســـكرية والإقتصادية يمكـــن أن "تحـــل" ، بـــالمعنى العـــام لمصطلح الحل، فى المدى المنظور، بينما قد تســـتمر الأبعاد الإجتماعية – الثقافيـــة، والمعنويـــة لفـــترات طويلة. فالصراع المسلح قابل للتسوية مـــن خـــلال ترتيبات الأمن، أو على الأقل للإحتواء عبر آليـــات مختلفة ، أما الأبعاد الاجتماعية فإنها قد تستمر إلـــى ما بعد التسوية السياسية. لكن الواقع هو أنه إذا تمـــت تسوية الجوانب المسلحة، والسياسية فى الصـــــراع، فإن مضمون الصراع ذاته يتغير ، بحيث قد يتحـــول إلى شكل آخر كالنزاع المرتبط بأزمات فى الأساس، أو التوتر ، وربما "المنافسة" فى النهايـــة ، فطبيعـــة الصراع تتحول ، أما بقـــاء الأبعـــاد الإجتماعيـــة – الثقافية ، والمعنوية ، فإنها مســـألة ترتبـــط بطبيعـــة "السلام" الذى سيسود، اكثر مما ترتبط بإســـتمرارية الصراع التقليدى.

وهكذا ، فإن الصراع العربى – الإسرائيلى لـــن يستمر بصورته التقليدية، إذا ما تمت تسوية قضايـــاه الأساسية ، حتى على أساس منطق " الحلول الوسط"، وقد يتحول إلى حالات أخرى يمكن النقاش طويـــلا حول ما إذا كان مـــن الممكـــن تصنيفـــها كحـــالات صراعية أم لا، لكنها يقينا سوف تختلف كثيرا عمـــا ساد خلال العقود الماضيـــة، بإســـتثناء مســـتويات صراعية مختلفة على المسار الفلســـطينى، وبعـــض أشكال الصراع المحدودة على المسارات الأخرى.

<u>أما بالنسبة للتفاعلات المسلحة التـــى شـــهدتها سنوات التسعينات فى ظل مرحلة "الخيار الســـلمى"، فإنه يمكن الإشارة إلى مايلى:</u>

١- **صعوبة العودة إلى حالة الحرب.** فلقد كـــان من المؤكد خلال كل الفترات التى وصلت فيها عملية التسوية السلمية إلى طريـــق مســـدود ، أو تجمـــدت بشكل شبه كامل كما حدث خلال سنوات حكم الليكود – نتانياهو (١٩٩٦-١٩٩٩) أن البديل لـــن يكـــون العودة إلى حالة الحرب، وإنما إلى حالات أخـــرى لا يمثل الخيار العسكرى فيها وزنا أساسيا.

فخبرة سنوات " خيار الحرب " بالنســـبة للـــدول العربية فى الخمسينات والستينات كـــانت قاســـية، إذ تكبدت الدول العربية خلالها عدة هزائم، كانت آخرها هزيمة ١٩٦٧ التى أدت إلى إحـــداث تحـــول فـــى خيارات إدارة الصراع، وحتى بالنسبة لحرب ١٩٧٣ التى حققت مصر خلالها إنتصارا عســـكريا، فإنـــها أظهرت القيود المحيطة بإستخدام الأدوات العســـكرية بصورة شديدة الوضوح، كما أن الحروب العربيـــة –

الإسرائيلية ، لاسيما حرب ١٩٧٣ ، وحروب ١٩٨٢ كانت مكلفة للغاية عسكريا وسياسيا بالنسبة لإسرائيل، بصرف النظر عن نتائجها النهائية، فقد أدت تداعيات دخول لبنان عام ١٩٨٢ ، على سبيل المثال، إلى إنهيار نظرية أمن إسرائيل.

يضاف إلى ذلك أن موازين القوة العسكرية القائمة لا تسمح إلى حد كبير بنشوب حرب يتم من خلالها تحقيق أهداف سياسية مقبولة. فإسرائيل تحتفظ بتفوق عسكرى نوعى كبير، وهناك فجوة واسعة تفصلها عن الدول العربية "كيفيا" تقيد أى قرار عربى بشأن الحرب، وقد أوضحت خبرة الصراع أن من الصعب تجاوز هذه الفجوة بالنسبة للدول العربية بفعل إختلاف طبيعة العلاقات الخارجية، ومستوى تطوير الصناعة العسكرية، ودروس تجربة التعاون العسكرى العربى. ولكن التفوق العسكرى الإسرائيلى لا يتيح لها أيضا تحقيق أهداف سياسية عن طريق الحرب، فهو ليس بالإتساع الذى يتيح شن هجوم متعدد الإتجاهات يتم الحفاظ لفترة طويلة على نتائجه، ويمثل إنتشار أسلحة التدمير الشامل فى المنطقة ، وإحتمالات إتباع إستراتيجيات عنف عسكرى غير تقليدية قيدا إضافيا على قرار الحرب الإسرائيلى. كما لاتوجد أهداف سياسية عقلانية يمكن تصورها كدوافع للحرب فى المنطقة، سواء بالنسبة لإسرائيل أو الدول العربية المحيطة بها، بإستثناء سوريا التى لاتزال أراضيها محتلة، خاصة وأن مثل هذه الحروب يمكن أن تؤدى إلى إنهيار واسع النطاق فى شبكة التفاعلات السياسية التى تشكلت فى المنطقة، وعلى الأرجح لن تحتملها إقتصاديات دولها أيضا. فقد كانت إحتمالات إنهيار خيار السلام مطروحة ولو نظريا ، لكن خيار الحرب لم يكن مطروحا ، وربما غير ممكن ايضا.

٢- صعوبة إستمرار علميات العنف المسلح.
فمن المؤكد أن عمليات العنف المسلح كانت إحدى معالم التسعينات ، ومن المؤكد أنها كانت واسعة النطاق، ومؤثرة ، لاسيما بالنسبة لعمليات حماس وحزب الله. لكن عمليات حزب الله حققت أقصى ما يمكن أن تحققه فيما يتصل بجنوب لبنان، إذ أدت إلى تبلور إتجاه الإنسحاب المشروط من جنوب لبنان عام ١٩٩٧، ثم تصاعد وزن تيار الإنسحاب من جانب واحد (إسرائيل) عام ١٩٩٩ ، وإتخاذ إسرائيل خطوات عملية فعليا فى هذا الإتجاه. ولا يعوق تنفيذ ذلك عمليا سوى الحسابات الخاصة بالإرتباط اللبنانى- السورى. ولايوجد ما يمكن أن يفعله حزب الله اكثر من ذلك ، سوى الإستمرار فى عملياته المعتادة ، مع القيام بعمليات نوعية من وقت لآخر. فمحاولات التصعيد غير المعتادة قد تواجه بردود إسرائيلية عنيفة على غرار قصف البنية الأساسية اللبنانية فى أغسطس ١٩٩٩.

ومن جانب آخر ، يبدو أن حركة حماس قد إستنفذت أغراضها من واقع تفاعلات عام ١٩٩٩، فهناك تحليلات ترى أن حماس بدأت تكتفى باللجوء إلى العمليات التكتيكية لكى لا تدفع السلطة الفلسطينية إلى أوضاع حرجة، وأن قواعدها فى الضفة الغربية قد تأثرت إلى حد كبير، كما أوضحت تطورات أزمة سبتمبر/أكتوبر بين الحكومة الأردنية وحركة حماس، والتى قامت السلطة الأردنية خلالها بإعتقال قادة الحركة المقيمين فيها، أن ثمة اتجاها عاما لتحجيم حركة حماس، بعد أن أصبحت العمليات المسلحة التى تقوم بها تؤدى إلى إرتباك شديد غير مرغوب فيه من كافة الأطراف تقريبا، وبذلك وصلت حركة حماس إلى مفترق طرق.

والنقطة الأساسية هنا هى أن وجود هذه الحركات المسلحة وتأثيرها شئ وإستمراريتها فى المستقبل، على النحو الذى يكسب العلاقات العربية - الإسرائيلية بعدا مسلحا شئ آخر، إذ أن وجودها مرتبط تماما بعملية التسوية السلمية، وسوف يتم تفكيك عناصرها المسلحة إذا تم التوصل إلى إتفاقات نهائية، ومؤشرات عام ١٩٩٩ واضحة بهذا الشأن، فهناك ترتيبات يتم إعدادها بالنسبة لحزب الله فى مرحلة ما بعد الانسحاب الاسرائيلى من جنوب لبنان. كما بدأت السيناريوهات الخاصة بتحول حماس إلى العمل السياسى بشكل كامل تطرح على نطاق واسع، يضاف إلى ذلك أن قيادات الفصائل الفلسطينية الرئيسية المعارضة لعملية التسوية، والتى كانت تعمل فى دمشق، قد تحولت بالفعل عن

خياراتها السابقة وبدأت حوارا مع "حركة فتح" حول تنسيق المواقف فى المرحلة القادمة. فوجود العنف المسلح هام، لكن دلالاته محدودة بالنسبة لمستقبل الصراع.

٣- التسلح يثير مشكلة أمن وليس إحتمالات حرب. فالمعضلة الحقيقية للتفاعلات العسكرية فى التسعينات ، والأكثر دلالة فى نفس الوقت بالنسبة لمستقبل الصراع، هى مشكلة التزايد المنتظم لنفقات دفاع أطراف الصراع الرئيسية ، وعمليات تطويرها وتحديثها لقواتها المسلحة بمعدلات متسارعة تصل إلى حد "السباق" على بعض المستويات. فمن المؤكد أن دلالاتها لاتقتصر على التأثير فى طبيعة "السلام" الذى قد يتحقق، وإنما تطرح تساؤلات أساسية حول مستقبل الصراع القائم ذاته ، وهنا نورد ملاحظتين:-

أ- أن المقولة المستقرة فى الدراسات الإستراتيجية بشأن علاقة التسلح بالصراع تؤكد أن التسلح ليس سببا للصراعات ، وإنما نتيجة لها، فالصراع هو الذى يؤدى إلى إفراز وتفاقم سباقات التسلح، ومن ثم فإن من المتصور أن تسوية الصراعات سوف تؤدى إلى تهدئة سباقات التسلح. وبالتالى فإن التوصل إلى تسويات نهائية قد يقود إلى خفض حدة عمليات تطوير القوة العسكرية القائمة، إن لم يكن بفعل مفاوضات ضبط التسلح ، فلأن الواقع قد يفرض ذلك، وإن كانت هناك حدود لحدوث ذلك بفعل عقدة الأمن الاسرائيلية التى تدفعها فى إتجاه محاولة التوسيع المستمر لهامش التفوق النوعى، ومن ثم سعى الدول العربية لتضييق الفجوة. لكن من المتصور أن مناخ مابعد نهاية التسوية السياسية قد يمارس تأثيرات أساسية فى إتجاه إستقرار تلك العمليات، إن لم يكن تقليصها.

ب- أن عمليات التسلح الحالية تخلق فى الأسلس مشكلة أمن اكثر تعقيدا مما هى عليه، دون أن تدفع بالضرورة فى إتجاه تزايد إحتمالات إنفجار الصراعات المسلحة. "فتفاعلات عام ١٩٩٩ تشير إلى تصاعد القلق الجدى من جانب بعض الدول العربية، والمفتعل من جانب إسرائيل تجاه تسلح الأطراف الأخرى، والذى إنعكس فى تصريحات رسمية، وتقديرات عسكرية أعادت طرح مصطلحات "التهديد" و "الخطر" ، وحتى " الحرب " إلى القاموس الإقليمى، بما يعنى أن هناك تصاعدا نسبيا فى الإحساس بعدم الأمن من جراء ما يمكن أن تؤدى اليه الصفقات التسليحية الرئيسية التى تم الإتفاق بشأنها خلال العام. لكن لم تطرح خلال سنوات التسعينات بصورة جدية إحتمالات حدوث "حرب نظامية " واسعة النطاق بين الدول رغم كل ذلك، وفى الحالات القليلة التى شهدت تحركات عسكرية غير محسوبة، أو سوء تقدير لدلالات بعض التحركات، وضح أن هناك آليات إتصال وسيطرة سريعة تضمن عدم حدوث إحتكاكات عسكرية، فالتسلح يفاقم فقط مشكلة الأمن حتى الآن.

لكن تظل لهذا المستوى تحديدا من التفاعلات العسكرية، رغم كل ذلك، دلالاته بالنسبة لمستقبل الصراع. فى ظل ما يبدو أنه إنفصال بين ما يجرى على الصعيد التسليحى، وما يتم على المستوى السياسى، لاسيما فى إطار تعدد مصادر التهديد لأمن كل دولة ، فمن الصعب أن ينتهى الصراع تماما، مع بقاء أحد أهم أنماط التفاعلات التى ارتبطت به على مدى العقود الخمسة الماضية.

وهكذا ، لايبدو أن هناك أساسا لاحتمال سيطرة نمط الصراع بشكله التقليدى على العلاقات العربية - الإسرائيلية ، فسوف يحدث تحول كبير فى مسار علاقات الطرفين، لكن ستظل بعض أشكال الصراع المحدودة ، غير القابلة للسيطرة بحكم طبيعتها الخاصة قائمة، وسوف تؤثر على نمط العلاقات الذى يتم بناؤه بعد التسوية بإفتراض أنها ستكون "مقنعة" لأطرافها ، ولو على أساس أنها الممكن، لكن يبدو أن الشرط المكمل لحدوث التحول هو "ضبط التسلح"، فالتسويات السياسية للصراعات بدون ضبط تسلح سوف تفرز أنماطا معقدة من السلم.

ثانيا: فرص العلاقات السلمية بين العرب وإسرائيل :

تعتبر التحليلات المتصلة بعلاقات السلام أصعب بكثير من التحليلات المتصلة بإحتمالات الحرب. فمن الممكن فى ظل إطار صراعى معين أن يتم تحديد مؤشرات ذات مصداقية بدرجة ما حول المسارات المحتملة لهذا الصراع، وما إذا كان من المحتمل أن تنفجر الحروب بين أطرافه، والأشكال والنتائج المتصورة لتلك الحروب. وعلى الرغم من أن التعقيدات المرتبطة بمحددات سلوك الدول تحول دون ذلك فى أحيانا كثيرة، إلا أن موازين القوى - خاصة العسكرية - تقدم مفاتيح هامة لتحليل الصراعات.

لكن الأمر يختلف بالنسبة لتحليل آفاق العلاقات السلمية التى يمكن أن تتشكل فى إطار عملية تسوية صراع ما. فالأسئلة تبدأ بما إذا كانت التسوية ذاتها ممكنة من الأساس، وتصل إلى شكل السلام الذى يمكن أن يسود بعد اقرارها. وبالطبع توجد علاقة بين نمط التسوية التى قد تتم، وشكل السلام الذى قد يسود. لكن قبل كل ذلك ، فإنه إذا كان من السهل نسبيا تعريف مفهوم "الحرب"، فإنه لا يوجد إتفاق حول ما يعنيه مفهوم السلام، بما لذلك من آثار عملية خلال المفاوضات التى يصعب أن تؤدى إلى تسوية مستقرة دون أن يحصل كل طرف على ما يعتقد أنه يمثل حدا مقبولا من "السلام" الذى يتصوره.

ووفقا للتوجه السائد بشأن توصيف طبيعة الصراع العربى - الإسرائيلى، المستند على النظرية التقليدية للصراع الإجتماعى- الممتد، فإن تلك الصراعات لا تحل، بمعنى أن حالة السلام الكامل غير ممكنة بفعل التناقضات الجذرية بين أطراف الصراع، مع الفارق بين حجم وطبيعة هذه التناقضات - كما تمت الإشارة - بين مستويات الصراعات المختلفة. فالقيود الواردة على الحل تبلغ أقصاها على المسار الفلسطينى- الإسرائيلى، بينما تتقلص على المسارات الأخرى إجمالا.

لكن هذه النظرية تقدم إسهاما هاما فى تحليل عملية التحول إلى علاقات السلم بين أطراف الصراع. فهى تشير إلى أن أية خطوات كبرى ذات طابع سلمى تتخذ عبر مسار الصراع من جانب أحد أطرافه، خارج نمط التفاعل الصراعى المعتاد، قد تخلق أزمات مماثلة للأزمات التى تخلقها الخطوات العنيفة غير المعتادة ، كثورة الدول العربية فى وجه الرئيس الحبيب بورقيبة عام ١٩٦٥ عندما دعا إلى التسوية السلمية للصراع فى ظل إطار الحرب، ومهاجمة بعض الدول العربية الرئيس عبد الناصر عندما قبل قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ بعد هزيمة ١٩٦٧، ومقاطعة معظم الدول العربية لمصر عندما قام الرئيس السادات بزيارة القدس عام ١٩٧٧، خلال "المرحلة الانتقالية" .

وفى الواقع فإن هذا السلوك يحدث أيضا فى ظل "إطار السلام" ، فقد اعتبرت سوريا ظهور إتفاق أوسلو فجأة عام ١٩٩٣ خطوة عدائية من جانب القيادة الفلسطينية، وإعتبرت القيادة الأردنية هذه الخطوة "ضربة من الخلف" من قبل الفلسطينيين. كما كانت لدى مصر خساسيات واسعة تجاه أية اندفاعات تعاونية غير معتادة من جانب الدول العربية تجاه إسرائيل فى بعض السنوات، وصدرت تصريحات رسمية تتحفظ على ما أسمته "الهرولة" . الاكثر تعقيدا من ذلك أن الخطوات التعاونية المفاجئة أو غير المعتادة قد يتم النظر اليها على أنها مربكة، من جانب الطرف المعادى ذاته، كإعلان إسرائيل إستعدادها للإنسحاب بشروط من جنوب لبنان عام ١٩٩٧. يضاف إلى كل ذلك ردود الأفعال داخل كل دولة تقدم على إتخاذ مثل هذه الخطوات، كما حدث داخل موريتانيا عندما طورت علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل الى مستوى "تبادل السفراء" فى أواخر ١٩٩٩.

لكن مشكلة النظرية أنها تشير إلى أن تلك الأزمات "السلمية" تؤدى إلى العودة إلى نمط التفاعل الصراعى المعتاد، ولم يحدث ذلك فى أحيان كثيرة بفعل إدراك تلك الأطراف أنه لايوجد بديل أمامها إلا الاستمرار فيما بدأت فيه، أو أن ما قامت به هو الممكن، خاصة إذا كانت مستعدة لدفع ثمن ذلك. فالواقع أن التأثير العملى لتلك الأزمات "السلمية" هو أن الضغوط التى تخلقها تجعل الخطوات التى تتخذ

للتقدم فى إتجاه السلم مترددة وبطيئة، وقلقة ، ومعرضة للإنتكاس. فحتى إذا كانت تعقيدات الصراع تمنع حله بصورة ترسى أسس "سلام كامل" ، فإنه يمكن أن يتحرك عبر الزمن، خطوة - خطوة ، فى إتجاه ما أصطلح على تسميته فى كثير من التحليلات عام ١٩٩١ - عندما بدأت عملية مدريد - "تسوية ما" ، وهو ما تم بالنسبة لمصر فى نهاية السبعينات ، ويجرى بالنسبة لبقية الدول العربية فى التسعينات، رغم أنه لم يكتمل بعد.

فى هذا الإطار ، يمكن محاولة إستكشاف نمط " الصيغة السلمية" التى ستحكم العلاقات العربية - الإسرائيلية فى المرحلة القادمة من خلال تناول ثلاث نقاط تركز الأولى على مفاهيم السلام لدى أطراف الصراع، ومتطلباته بالنسبة لكل منهم. أما النقطتان التاليتان فإنهما تتناولان خبرة التسوية التى تحققت بالفعل (مصر والأردن) ، أو التى يجرى التفاوض بشأنها حتى نهاية التسعينات.

١- مفاهيم مختلفة للسلام على ساحة الصراع العربى - الإسرائيلى :

تشير التعريفات الشائعة البسيطة للسلام إلى أنه يعنى "عدم وجود الحرب" ، بصرف النظر عن مستوى العلاقات القائمة بين الاطراف، لكن لمثل هذه التعريفات مشاكلها، فأوضاع الإستقرار التى لا تشهد فيها علاقات الدول حروبا قد لا تعنى إنتفاء عوامل الصراع، إذا كان الإستقرار مفروضا بفعل موازين القوى، وليس توازنات المصالح. كما أن معظم التعريفات لا يوضح طبيعة العلاقة بين مفهوم السلام وحالة العلاقات التعاونية السائدة، بإستثناء المقولات التى تؤكد أن وجود مستويات كثيفة من التعاون (الإقتصادى تحديدا) يقيد إحتمالات إنفجار الحروب . فمفهوم السلام عموما يمثل إشكالية. لكن تلك الإشكالية تتسم بالتعقيد الشديد على ساحة الصراع العربى- الإسرائيلى، بفعل إختلاف مفاهيم السلام بين أطراف الصراع.

إن مفهوم السلام لدى إسرائيل يتسم بخصوصية واضحة ، فهناك علاقة مركبة تربط السلام فى التفكير الإسرائيلى بثلاثة مفاهيم رئيسية تمثل قاعدة أو عناصر مكونة له ، هى القوة والأمن والتعاون، كل فى سياق معين ، على نحو يثير مشكلات عملية مختلفة. فقد سادت إتجاهات متعددة بهذا الشأن فى العقدين التاليين لقيام الدولة العبرية، تم التعبير عنها من خلال مقولات متكررة لقيادات مثل بن جوريون أو إيجال آلون، وإستمرت بصيغ أخرى معدلة فى الفترات التالية ، تؤكد على مايلى:

أ- أن القوة أساس السلام. فقد سادة إتجاه مبكر يؤكد أن إمكانية تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل تتوقف إلى حد كبير على قوة إسرائيل العسكرية. والمقصود بذلك، قوة كافية لتشكيل ردع فعال يكفى لإقناع العرب بأنهم لا يستطيعون تصفية إسرائيل ، سواء بالإجراءات العسكرية أو بمحاصرتها وعزلها. ففى مثل هذا الإطار، سوف تدرك الدول العربية - وفقا للتصور الإسرائيلى - ضرورة السلام مع إسرائيل. وقد شهدت اللقاءات غير الرسمية التى تمت بين المفاوضين أو الأكاديميين العرب والإسرائيليين تكرارا لمقولات أن قوة إسرائيل العسكرية (خاصة النووية) تمثل قوة إستقرار فى الشرق الأوسط ، وأن وجودها وإستمرارها من شأنه أن يحافظ على السلام الذى يتم التوصل اليه ، كما صدرت تصريحات مختلفة عن مسئولين عرب تطالب إسرائيل بالتخلى عن مفاهيم "التفوق العسكرى" التى تعتبرها من أسس عملية التسوية السلمية. ويعرقل هذا التوجه إمكانية ضبط التسلح فى المنطقة، إضافة إلى تأثيراته على مضمون السلام ذاته.

ب- أولوية الأمن على السلام. فقد أدت التحليلات الإسرائيلية الأولى لخصائص الدولة وملامح البيئة الإستراتيجية المحيطة بها إلى مركزية شديدة لمفهوم الأمن فى التفكير الإسرائيلى. فالأمن يمثل - فى الفكر الإستراتيجى التقليدى لإسرائيل- مسألة بقاء تحتل أولوية مطلقة على كافة مصالح الدولة الأخرى، بحيث أنه إذا تعارضت مصالحها فى الأمن (كما تراه) مع مصالحها الخاصة بالسلام مع الدول العربية، فإن الإختيار دائما يميل فى اتجاه الأمن. فعلى حد تعبير قول مشهور لإيجال آلون "

الحدود الآمنة بدون سلام أفضل من السلام بدون حدود آمنة".

ووفقا لذلك، تدار عملية السلام عبر مصفاة أمنية ، على نحو يجعل الأمن العنصر الرئيسى المشكل لمفهوم السلام الاسرائيلى. وقد تطورت تلك الأفكار نسبيا فى توجهات حزب العمل بحيث أصبح السلام ذاته عنصر أمن، لكن لايزال الأمن "الدفاعى" قيمة مسيطرة. وعمليا، فإن معظم المشاكل المثارة من جانب إسرائيل على المسارات الثنائية ، إضافة إلى لجنة ضبط التسلح متعددة الأطراف، تتصل بالأمن. وترى أن مفهوم أمن إسرائيل واسع ومطاط وذرائعى، ولا يعبر عن أسس إستراتيجية فى كل أبعاده ، ويبدو وكأنه "عقدة نفسية" فى بعض الأحوال ، بحيث يصعب الاستجابة لكافة متطلباته دون أن يؤدى ذلك إلى إخلال حقيقى بأمن الدول العربية.

جـ - التعاون يوازى السلام : فالتفكير السائد فى اسرائيل يركز على أن السلام ليس مجرد التوصل إلى إتفاقية قانونية (قطعة من الورق حسب تعبير شهير لبن جوريون) ، وليس مجرد الإتفاق على إنهاء حالة الحرب ، وانما هو التعاون على النحو الذى عبر عنه مفهوم "التطبيع". وعلى الرغم من أن هذا المفهوم لايعنى حرفيا سوى وجود علاقات طبيعية أو عادية بين أطراف الصراع، إلا أنه يفهم واقعيا ، ويتم التفاوض بشأنه ، على أساس إقامة علاقات سياسية وإقتصادية وثقافية واسعة النطاق. وقد ظهرت مقاومة عربية متفاوتة الحدة لمسألة التطبيع على المستوى الرسمى، إلا أن المقاومة الحقيقية لهذا الإتجاه توجد على المستوى الشعبى دون فصل أحيانا بين ما إذا ما كان يتم رفضه هو "التطبيع" أو "السلام". لكن عمليا فإن ما يناقش فى المفاوضات الثنائية هو الربط بين مدى التطبيع ومدى "حل المشكلات" ، وما يطرح فى المفاوضات متعددة الأطراف هو قضية الأولويات، فالدول العربية تطالب بتسوية المشكلات القائمة أولا، بينما تطالب إسرائيل بالتوازى بين التعاون التسوية.

أما المفهوم العربى للسلام فهو يتسم بالتحديد الشديد للهدف الذى يمثل المكون الأساسى للسلام، مع الإستناد على أسس "مثالية" نسبيا فى دعم المطالب المرتبطة به، بالتوازى مع نوع من الشعور بالضغط تجاه "السلام". ولأن الدول العربية أطراف متعددة لدى كل منها مشاكل مختلفة مع إسرائيل، فإن هناك تباينات نسبية فى تصوراتها المعلنة، وطرحها العملى للمفهوم، لكن توجد ملامح مشتركة يمكن رصدها فيما يلى:

أ- أن جوهر المفهوم العربى للسلام يتمثل فى إستعادة الأرض المحتلة - حسب تحديد كل طرف لها - كاملة بأقل قدر من التنازلات الممكنة فيما يتصل بمطالب إسرائيل الخاصة بالأمن والتعاون. وإذا تم تحليل هذا البعد عبر تفاعلات التسعينات ، فإنه ينطبق كما هو عليه بالنسبة لسوريا ولبنان ، مع فارق أن إسرائيل لا تطرح على لبنان تعاونا خارج نطاق ترتيبات الأمن. أما بالنسبة للفلسطينيين، فإن إستعادة الأرض ترتبط مع إقامة دولة مستقلة عليها، ولاتمثل الأرض مشكلة كبيرة بالنسبة للأردن التى تهتم فى الأساس بالبقاء والموارد. أما مصر التى استعادت أرضها فى إطار المفهوم العربى التقليدى للسلام من قبل، فإنها تهتم بالدور والأمن أيضا.

ب- إن السلام المتصور على الجانب العربى هو السلام النموذجى، الشامل العادل الدائم، الذى يقوم على إستعادة الحقوق كاملة إستنادا على قواعد الحق التاريخى والشرعية الدولية، بعيدا عن منطق موازين القوى الذى سيخلق سلاما غير مستقر على المدى الطويل. يضاف إلى ذلك إستعداد عربى فى إطار مفهوم السلام للقبول بالحقوق المشروعة لكل طرف ، بما فيها حق إسرائيل فى الوجود والعيش داخل حدود آمنة، على النحو الذى تم تطويره أواخر السبعينات من جانب مصر، وخلال الثمانينات من جانب الفلسطينيين، وإن لم يكن قد تطور تماما حتى العام ١٩٩٩، فبعض الدول المشاركة فى عملية التسوية السلمية، كسوريا ولبنان ، لم تعترف باسرائيل.

جـ- إن الذهن العربى يخوض عملية السلام بصورة يبدو معها وكأنه مكره عليها، وبأن ما يتم يحدث فقط لأنه لايوجد خيار آخر. فكلمة السلام تبدو أحيانا - فى الذهن العربى - وكأنها مرادف للهزيمة أو الاستسلام. فعلى الرغم من أنها ليست كذلك فى

التراث العربى، إلا أن حالة موازين القوى القائمة، خاصة العسكرية ، تخلق ضغطا مستمرا على التفكير العربى فى إتجاه الإحساس بأن كل ما يحدث فى إطار عملية التسوية السلمية ليس إيجابيا، وأنه لن يؤدى إلى النتائج المرغوب فيها، لذا تتم الإشارة دائما إلى أن إسرائيل تريد فرض شروطها للتسوية ، وأن أوراق الضغط العربية المقابلة محدودة ، وأن السلام الحقيقى هو السلام العربى- الإسرائيلى وليس "السلام الإسرائيلى"، وما إلى ذلك. فهناك إحساس عربى بالضغط تجاه مفهوم السلام".

وهكذا ، فإن مفهوم السلام بالنسبة لإسرائيل يساوى (أمن + تعاون)، مع الإستمرار فى وضع التفوق العسكرى ، بينما يتركز مفهوم السلام العربى فى إستعادة الأرض، مع أقل قدر من التنازلات. وبالتالى فإن مساحة الإختلاف بين مفاهيم الطرفين للسلام ومتطلباته بالنسبة لكل منهما واسعة إلى درجة يصعب التوفيق بينها بحيث تتم إقامة "سلام كامل" ، إلا أن هناك أيضا مساحة كبيرة للإلتقاء يمكن على أساسها التوصل إلى "تسوية ما". لكن أيا كانت صيغة تلك التسوية، فإن نسبة "عدم الرضاء" المرتبطة بها ستكون عالية.

٢ - ملامح عامة للصيغة السلمية المصرية/الأردنية - الإسرائيلية:

على الرغم من إختلاف نمط الصراع بين كل من مصر والأردن وبين إسرائيل، فإن الحالتين تقدمان ملامح عامة لنمط الصيغة السلمية التى يمكن أن تسيطر على العلاقات العربية - الإسرائيلية عموما فى المستقبل. وليس ثمة تأثير كبير للفاصل الزمنى بين تاريخى التوصل إلى معاهدتى سلام على هذا المستوى (١٩٧٩-١٩٩٤) على نمط الصيغة السلمية، إذ أن التفاهمات الواقعية بين الأردن وإسرائيل ربما تكون سابقة للإتفاقات الرسمية بين مصر وإسرائيل. وتتمثل السمة الرئيسية للصيغة السلمية القائمة فى هذا الإطار، فى وجود "سلام غير كامل" بين كل من الطرفين وإسرائيل، يتسم بالبرود فى الحالة المصرية، وتجتاحه الأزمات فى الحالة الأردنية، بصرف النظر عن مدى رغبة كل طرف فى تطويره أو عدم تطويره.

فعلى الرغم من أنه لاتوجد مشكلات حقيقية على المستوى الرسمى بين الأردن وإسرائيل، فى ظل وجود "تفاهم إستراتيجى" ، ورغبة فى تطوير العلاقات تم إرساؤها فى ظل حكم الملك حسين، وإندفاع فى بعض الأحيان فى إتجاه "التعاون" على كافة المستويات ، إلا أن الأردن لم يتمكن من تطوير تلك الصيغة ليجعلها مختلفة بشكل جذرى عن الصيغة المصرية، بفعل عوامل داخلية فى الأساس، إضافة إلى "المشكلات المعتادة" الناتجة عن حل الصراعات المعقدة ، رغم أنه لاتوجد خلافات إستراتيجية بين الأردن وإسرائيل على نمط ماهو قائم بالنسبة لمصر وإسرائيل.

ويمكن فى هذا السياق تحديد بعض ملامح التفاعلات الثنائية التى شهدها عام ١٩٩٩ بين الدولتين العربيتين وإسرائيل، والتى تقدم نموذجا يستند على "شريحة زمنية محددة"، لذلك:

أ - السلام البارد بين مصر وإسرائيل:

إتخذت العلاقات المصرية - الإسرائيلية نمط "السلام البارد" عبر مسيرتها الطويلة التى وصلت فى نهاية العام ١٩٩٩ إلى ٢٠ سنة أعقبت توقيع معاهدة السلام بين الجانبين. وقد إستخدم هذا المصطلح من جانب المحللين الإسرائيليين للإشارة إلى بطء تطور تلك العلاقات فى إتجاه التعاون، لكن هذه السمة هى فى الواقع نتيجة لعوامل أخرى أدت إلى ثبات هذه الصيغة نسبيا رغم تعاقب حكومات مختلفة التوجهات على الحكم فى إسرائيل، وتفاوت مواقف الحكومة المصرية عمليا تجاه كل منها، فالمشكلة تتمثل فيما يلى:

- وجود خلاف واسع بين مصر وإسرائيل حول كيفية إدارة عملية التسوية السلمية للصراع، والتفاعلات الإسرائيلية - العربية عموما.
- إستمرار المشكلات الثنائية بين الجانبين، وإتخاذها شكل حملات سياسية وإعلامية، ووصولها إلى حالة الأزمة فى أحيان كثيرة.

- وجود ضغوط شعبية ذات تأثير فى إتجاه عدم تطوير العلاقات التعاونية (التطبيع) مع إسرائيل أبعد من حدود معينة غير واضحة أحيانا.

لكن على الرغم من كل ذلك ، ظلت هناك خطوط حمراء ، أو سقف معين لايتم تجاوزه بين الجانبين ، يرتبط بعدم التوغل فى المنطقة العسكرية - الأمنية فى العلاقات ، وعدم المساس بحجم التعاون الإقتصادى المعتاد القائم. وتمت إدارة الخلافات بين الجانبين من خلال آليات إحتواء ومنع تصعيد متعددة أدت إلى عدم خروج التوترات عن نطاق السيطرة فى معظم السنوات، بإستثناء بعض الفترات القصيرة التى شهدت توترات متصاعدة مستمرة فى إطار مابدا أحيانا أنه عدم حرص على ضبطها كما حدث خلال فترة حكم الليكود - نتانياهو (١٩٩٦ - منتصف عام ١٩٩٩). التى ظهرت خلالها مؤشرات حول إحتمالات حدوث تحول فى الصيغة التقليدية بإتجاه "حرب باردة" بين الطرفين.

ويمثل عام ١٩٩٩ حالة نموذجية لمسيرة تلك العلاقات. فخلال النصف الأول من العام، فى ظل الخلافات المستمرة بين الحكومة المصرية وحكومة الليكود ، كانت عملية التحول فى إتجاه الحرب الباردة مستمرة . ففى أبريل نشر تقرير منسوب إلى الإستخبارات العسكرية الإسرائيلية يقرر أن "مصر أخطر على إسرائيل من إيران"، وفيما بعد وصف إرييل شارون مصر بأنها "العدو الأكبر" (سبتمبر)، كما تفجر خلاف بين الجانبين فى مايو حول مطالبة مصر بتوقيع إسرائيل على معاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية خلال الدورة الثالثة للجنة التحضيرية لمؤتمر المراجعة فى نيويورك. كما إتهمت مصر إسرائيل فى يونيو بمحاولة توتير علاقاتها مع سوريا بوسائل مختلفة ، منها إذاعة التليفزيون الإسرائيلى خبرا عن مرض الرئيس الأسد منسوبا إلى مصادر مصرية على نحو إستدعى ردا من وزير الخارجية المصرى ، كما تفجر خلاف بين الجانبين فى نفس الشهر (يونيو) حول توقيت عقد مؤتمر الدول الأطراف فى اتفاقية جنيف الرابعة الخاصة بمعاملة المدنيين.

وبعد أن تولت الحكومة الإسرائيلية الجديدة الحكم، توقفت عملية التصاعد فى إتجاه "الحرب الباردة" ، فقد كانت أول زيارة خارجية لرئيس الوزراء الإسرائيلى أيهود باراك هى زيارته لمصر، وبدت القيادة المصرية أكثر تفهما لمواقفه بشأن العملية السلمية، مع إبداء بعض الحذر. ووصلت التفاعلات على هذا المستوى إلى توقيع الإتفاق التنفيذى لمذكرة واى بلانتيشن فى مصر، إثر مشاركة مصرية حقيقية فى التفاوض حوله. لكن ذلك لم يكن يعنى تجاوز الصيغة التقليدية للعلاقات ، وهى "السلام البارد". فقد تفجرت توترات متباعدة إتخذت أبعادا رسمية حول تصريحات لرئيس الأركان الإسرائيلى شاؤول موفاز حول التسلح المصرى (سبتمبر)، ومزاعم إسرائيلية حول محاولات مصرية لتخريب علاقات إسرائيل بالقارة الإفريقية (سبتمبر)، وادعاءات حول وجود إتفاق مصرى إسرائيلى أردنى فلسطينى لمكافحة الإرهاب (أكتوبر) ، وخلافات حول موقف مصر من مسألة التعاون الإقتصادى الإقليمى (أكتوبر)، إضافة إلى مشكلات ثنائية تتصل بدخول سفن الصيد إلى المياه الإقليمية للدولة الأخرى، أو عبور الطائرات ، أو إختراقها للمجال الجوى للدولة الأخرى.

ب - السلام القلق بين الأردن وإسرائيل :

هناك دلالات هامة للصيغة الأردنية - الإسرائيلية السلمية فيما يتعلق بالشكل المحتمل الذى قد تشهده العلاقات العربية - الإسرائيلية فى المستقبل. فرغم عدم وجود مشكلات صراعية كبرى بين الجانبين من الأساس، وعدم وجود خلافات فى التوجهات الإستراتيجية بينهما، بل يبدو أن العكس هو الصحيح فى معظم الأحيان. ورغم أن مستوى العلاقات الرسمية بين الجانبين قد وصل إلى مجالات متطورة نوعيا لم تشهدها العلاقات العربية - الإسرائيلية من قبل ، خاصة ما يتصل بالتعاون الأمنى والعسكرى، ووجود رغبة حقيقية من جانب الطرفين فى دفع التعاون وتجنب التوترات ، إلا أن علاقات الدولتين لم تخل من القلق والتوترات، وحتى الأزمات الحادة فى بعض الأحيان، على نحو ما أوضحت الأعداد

السابقة من التقرير الإستراتيجيالعربى. فمن الواضح أن الصراع العربى- الإسرائيلى يفرز "مشكلات" بصرف النظر عن الإرادة الرسمية للحكومات، وأن دور الحكومات يأتى بعد ذلك فى حل المشكلات واحتواء التوترات لمنع خروجها عن السيطرة ، كما يحدث بشكل نموذجى بين الأردن وإسرائيل.

لقد شهد عام ١٩٩٩ تصاعدا للقلق من جانب الأردن بشأن التداعيات المحتملة لبداية مفاوضات الوضع النهائى بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية على الوضع الأردنى. ورغم أن المسئولين الأردنيين إستمروا فى التأكيد على أنه لاتوجد مشاكل بهذا الشأن، إلا أنه كان من الواضح أن هناك قلقا إزاء الصيغة التى سيتم التعامل بها مع مشكلتى اللاجئين والمياه بين إسرائيل والفلسطينيين. ووصلت التطورات فى النهاية إلى صدور تصريحات مباشرة من الملك عبد الله بأنه " لا تتحدثوا معنا عن كونفدرالية ، ولن نسمح بنقل لاجئى سوريا ولبنان للأردن " (١٠/٦) . كما كان أحد تفسيرات قرار الأردن بإغلاق مكاتب حماس فى عمان، وإعتقال قادتها يرتبط برغبة الأردن فى فك الإشتباك نهائيا مع القضايا الفلسطينية .

خلال النصف الأول من العام، لم يتمكن الأردن من التغاضى عن سلوكيات حكومة الليكود - نتانياهو ، فرغم أن رئيس الوزراء الإسرائيلى استمر فى المطالبة منذ بداية العام بتوثيق العلاقات بين تل أبيب وعمان (٢/١) ، إلا أن التوترات بين البلدين قد إستمرت لأسباب مختلفة منها التقديرات الإسرائيلية المتواصلة بشأن الحالة الصحية للملك حسين قبل وفاته، والقلق الأردنى إزاء السلوك الإسرائيلى المتعلق بالمياه، والتصريحات غير المحسوبة لرئيس الوزراء الإسرائيلى نتانياهو بشأن الأردن، كما حدث فى فبراير عندما تحدث عن امكانية قيام تحالف أردنى - عراقى. ولم تتوقف مثل هذه المشكلات الصغيرة خلال النصف الثانى من العام، على غرار واقعة الإعتداء على النواب الأدرنيين فى الخليل فى أكتوبر . وبالطبع أدت هذه التوترات إلى "تعطيل" بعض مستويات التعاون بين الجانبين خلال العام، كرفض الأردن المشاركة فى المناورات الإسرائيلية - التركية، وتجميد مشروع المطار المشترك، لكنها لم تؤثر على نمط التفاعل المعتاد ، ولم تحدث تحولات ذات أهمية إستراتيجية فى علاقات الدولتين التى وضح أنها من القوة بحيث تجاوزت الإنتقال الكبير للسلطة فى الأردن بعد وفاة الملك حسين ببساطة. لكن ذلك توازى أيضا ، مع تصاعد غير مسبوق لمشاعر العداء ضد إسرائيل فى الشارع الأردنى ، ووصول تفاعلات هذه المسألة إلى البرلمان .

وهكذا ، فإن الصيغة السلمية المصرية/الأردنية مع إسرائيل تشير إلى إمكانية إستقرار"سلم" عربى - إسرائيلى على أسس ثابتة بدرجة تحجم أية إحتمالات للعودة إلي حالة الصراع. إلا أن تلك الصيغة قد تظل باردة أو قلقة ، حتى لو لم ترغب الحكومات فى ذلك بفعل إختلافات المصالح، وذيول الصراع والأبعاد الإجتماعية الممتدة له، أخذا فى الاعتبار أن هذه النتيجة ترتبط بنمط معين لتسوية الخلافات الأساسية التى كانت قائمة بين تلك الأطراف قبل توقيع معاهدات السلام .

٣ - أشكال السلم المحتملة على المسارات المعلقة بين العرب وإسرائيل :

توجد إختلافات كبيرة - من حيث المبدأ - بين صيغة السلم التى يمكن أن تتشكل على المسارين السورى واللبنانى مع إسرائيل، وبين نمط العلاقات الذى سيتبلور بين الفلسطينيين وإسرائيل فى النهاية. ويرجع ذلك إلى الإختلافات الضخمة بين طبيعة المشكلات القائمة بين تلك الأطراف وإسرائيل، فالمشكلات المعلقة بين سوريا وإسرائيل ترتبط بمصالح إستراتيجية واضحة يمكن تحديدها بدقة ، وتصور وجود صيغ مختلفة لحلها فى مدى زمنى معين على النحو الذى بدا مع استئناف المفاوضات فى نهاية العام، كما أن مشكلة جنوب لبنان تنتظر فقط التوصل إلى حل على المسار السورى- الإسرائيلى، بل بدأت تسوية بعض جوانبها فعليا. أما المشكلات الفلسطينية - الإسرائيلية فانها تمثل نموذجا لقضايا الصراع الإجتماعى - الممتد التى

لاتوجد صيغ يمكن تحديدها بدقة لتسويتها. فمن الصحيح أن هناك بعض الأبعاد الصراعية الإجتماعية على المسارين السورى / اللبنانى – الإسرائيلى، والتى يمكن أن يكون من شأنها أن تجعل بعض مستويات الصراع تمتد إلى ما بعد تسويته رسميا، إلا أنها أبعاد ثانوية قياسا على الحالة الفلسطينية – الإسرائيلية ، وبالتالى فإن المستقبل لا يحمل صيغة سلمية واحدة .

وفى هذا السياق، يمكن تصور أن الصيغة السلمية السورية – الإسرائيلية لن تختلف كثيرا عن صيغة السلام البارد التى تبلورت بين مصر وإسرائيل، فالمشكلات والأجواء متشابهة إلى حد كبير. كما أن الصيغة السلمية اللبنانية – الإسرائيلية، قد تتشابه مع صيغة السلام القلق بين الأردن وإسرائيل، فلا توجد مشكلات كبرى تتجاوز الأمن والموارد، كما أن التركيبة السكانية اللبنانية تتسم بالتعقيد. وتشير خبرة الماضى إلى تفاعلات مكثفة وصلت إلي حد التحالف جرت بين أطراف على الجانبين . وتظل المعضلة الحقيقية مرتبطة بالمسار الفلسطينى– الإسرائيلى، فلا يوجد يقين حول الكيفية أو الصيغة التى سيتم من خلالها تسيير العلاقات مستقبلا بين الطرفين ، أو شكل السلام الذى قد يسود بينهما. ويمكن تصور ثلاث نقاط بهذا الشأن تركز على دلالات تفاعلات آخر أعوام القرن العشرين (١٩٩٩) بالنسبة لأشكال السلم المتصورة على المسارات المعلقة الثلاثة .

أ - تسوية فى حالة إنتظار بين سوريا وإسرائيل :

إن المعادلة التى يمكن أن تتم التسوية السلمية على أساسها بين سوريا وإسرائيل قد تبلورت منذ عدة سنوات ، وهى الإنسحاب مقابل ترتيبات الأمن + علاقات سلمية، لكنها كانت دائما ترتبط بتفاصيل مكثفة ومشكلات محددة تمنع اقرارها ، تتصل بمدى الإنسحاب وعمق ترتيبات الأمن ومفهوم السلام الذى سيسود بين الجانبين، ومشكلات الربط والتزامن والجداول الزمنية. لكن تفاعلات عام ١٩٩٩ تشير إلى حدوث تطورات هامة عبر الإتصالات والرسائل المتبادلة عبر الوسيط الامريكى والتى اسفرت عن استئناف المفاوضات. فقد دخل الطرفان مباشرة إلى القضايا الكبرى المرتبطة بالانسحاب والأمن ، وأصبح مفهوما، أن إسرائيل توافق على "الانسحاب الكامل" من الجولان، وأن سوريا توافق على إقامة ترتيبات أمن مناسبة، لكن المشكلة هى الإستراتيجيات التفاوضية للطرفين.

وبالطبع لن تمر المفاوضات على المسار السورى– الإسرائيلى دون عقبات. فهناك عدة مشكلات سوف يتعين على الطرفين التعامل معها. فمجرد الإتفاق على مبدأ الإنسحاب الكامل لا يحل المشكلة تماما، إذ أن هناك تصورين مختلفين لخط الحدود الذى يجب الإنسحاب اليه (خط الهدنة، وخط ١٩٦٧) ، كما أن مشكلة ترتيبات الأمن لا ترتبط أيضا بوجود إتفاق حولها، وإنما بالتدابير التى ستتضمنها ، إضافة إلى ذلك لم تتخل حكومة حزب العمل عن مطالبها الخاصة "بالسلام" كما فعلت حكومة الليكود من قبل، فحاييم رامون الوزير فى مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلى يؤكد على ما يسميه عنصر "عمق السلام" فى المعادلة مع سوريا، خاصة وأن سوريا من أكثر الدول العربية إثارة لقضايا مناهضة التطبيع. كما أن بعض التصريحات الرسمية الإسرائيلية قد أشارت إلى قضية المياه فى الجولان، وهى كلها مشكلات قد تجعل عملية التسوية بين الطرفين تطول ، أو تتعرض لإختناقات فى أعقاب إستئنافها، لكنها لا تؤثر على حقيقة أنها سوف تتم فى النهاية، على أسس مشابهة لما حدث فى الحالة المصرية.

ب - تسوية بدون تفاوض بين لبنان وإسرائيل :

لاتوجد مشكلة حقيقية تعوق إتمام التسوية السلمية أيضا على المسار اللبنانى – الإسرائيلى، بإستثناء إنتظار إتمام تسوية على المسار السورى – الإسرائيلى. فالصيغة التى سيتم على أساسها حل مشكلة جنوب لبنان قد تبلورت إلى حد كبير، بل أن تفاعلات عام ١٩٩٩ تشير إلى أنه قد بدأ تنفيذها بالفعل دون إنتظار ما سيحدث بشأن الجولان، ولايوجد ما يمكن أن يدفع فى إتجاه وقف التنفيذ ، فلا يزال الجيش الإسرائيلى يتكبد خسائر كبيرة فى

الجنوب اللبنانى، وأضيفت اليها أشكال جديدة من المقاومة يصعب التعامل معها كما حدث فى "أرنون".

فقد عقدت خلال شهر أكتوبر عدة إجتماعات بوزارة الدفاع الإسرائيلية تم خلالها بحث مختلف الإستراتيجيات "الفنية" للإنسحاب من جنوب لبنان، سواء كان ذلك من جانب واحد، أو فى إطار إتفاقيات مسبقة مع الجانب اللبنانى، مع تحركات عملية تشير إلى أن ذلك قد يتم بحلول يوليو ٢٠٠٠ الذى حدده باراك من قبل تاريخا لسحب القوات الإسرائيلية من لبنان. ولكن استئناف المفاوضات الاسرائيلية - السورية فى ديسمبر سيجعل الانسحاب من لبنان رهنا بما سيحدث فيها، كما نشرت تقارير مختلفة حول إجراءات إسرائيلية بدأ تنفيذها بالفعل لحل مشكلة جنود جيش لبنان الجنوبى. وتشير الضربات العنيفة التى يوجهها الجيش الإسرائيلى ضد الأهداف اللبنانية ردا على عمليات حزب الله خلال العام إلى طبيعة الرسالة التى ترغب إسرائيل فى تأكيدها اذا ما إستمرت عناصر حزب الله فى العمل بالجنوب اللبنانى، فتسوية المشكلة المعلقة على المسار اللبنانى - الإسرائيلى قد لا تنتظر، لتكون لبنان الدولة العربية الوحيدة التى تحققت مطالبها دون تنازلات، ولا حتى بمجرد التفاوض حول ترتيبات الأمن، وقد تكون لذلك تأثيراته - إضافة إلى تأثيرات صيغة حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين - على شكل السلم الذى سيتبلور بين الجانبين. والذى قد يقترب من النموذج الأردنى.

جـ - العقدة الفلسطينية - الإسرائيلية :

إن العامل الرئيسى الذى يمكن أن يدفع إلى التأكيد بأن "تسوية ما " سوف تتم بين الفلسطينيين وإسرائيل هو أنه لايوجد خيار آخر أمام الطرفين الا السير فى طريق التسوية إلى نهايته. لكن لايوجد يقين حول طبيعة "الصيغة السلمية" التى سوف تتبلور بينهما فى النهاية. فوفقا لمنطق الصراع الإجتماعى - الممتد ، فى ظل السياق السياسى الحالى، لن يوجد "حل كامل" للقضايا الخلافية بين الطرفين، لكن المشكلة أن شكل موازين القوى بين الطرفين لايسمح للطرف الفلسطينى إلا بالتعايش مع ما يتم التوصل اليه . كما أن التداخلات القائمة عمليا بين الشعبين، وإعتماد الاقتصاد الفلسطينى على "الإرتباط" مع إسرائيل سوف يمارس تأثيره فى هذا الإتجاه أيضا ، حتى إذا إستمر مستوى مرتفع من "عدم الرضاء " الفلسطينى بشأن ماتم الحصول عليه ، وقد يعبر هذا الحنق الفلسطينى عن ذاته بأشكال من التوتر لاتجعل التعايش بين الطرفين سلميا، على نمط ماهو قائم فى "نموذج الخليل ".

إن تفاعلات النصف الثانى من عام ١٩٩٩ تشير إلى أن التسوية تتحرك فى اتجاه الإنتهاء من التزامات الفترة الإنتقالية ، بحيث يمكن القول أنها قد بدأت تتقدم، لكن المشكلة أنها تتقدم نحو مصير غامض فى إطار مرحلة التفاوض حول قضايا الوضع النهائى ، التى سيحسم من خلالها شكل "الصيغة السلمية" التى ستحكم علاقات الطرفين، وبدرجة ما علاقات العرب واسرائيل عموما، بفعل مابقى من التزام بالقضية الفلسطينية، إضافة إلى التداعيات التى ستنتج عما يتم التوصل اليه بشأن القضايا ذات البعد العربى كاللاجئين والقدس، وثمة تصورات بشأن تسوية تلك القضايا (حول قضايا الوضع النهائى، راجع القسم الثانى فى هذا الفصل من التقرير).

الأول: أن قضايا الوضع النهائى تتسم بالتعقيد الشديد إلى درجة يصعب ايجاد حل مقنع لها يؤدى فى النهاية إلى تسوية ما قابلة للإستمرار، وليس مجرد "وضع انتقالى" آخر. فالقضايا ذاتها معقدة وحساسة بدرجة يصعب معها التوصل إلى حلول وسط ، كما أن المواقف الإسرائيلية تجاهها متصلبة بما فيها مواقف حكومة باراك التى أعلنت منذ البداية "لاءات" بشأنها. إضافة إلى ذلك فإن أوضاع بعض تلك القضايا تتفاقم ، لاسيما المستوطنات والقدس التى تشير بيانات حركة "السلام الآن" الإسرائيلية إلى أن البناء الاستيطانى فى ضواحيها زاد ١٠ أضعاف فى ظل حكومة باراك (٨/٢١)، ويشير أسلوب التفاوض الإسرائيلى الحالى المستند على "موازين القوى" إلى أن الإتفاقات النهائية قد تكون أشبه "بمعاهدة فرساى" - ١٩١٩ ، أى قنابل موقوتة بدرجة أو بأخرى.

والثانى: أن قضايا الوضع النهائى تتسم بـــالتعقيد الشديد بالفعل، لكن يمكن التوصل إلى تسـويات مـــا بشأنها، على غرار "المناطق المحمية" كصيغة لانتقال الأراضى، والتوطين والتعويض كأطر لحل مشـــاكل اللاجئين، خاصة وأن الكثيرين منهم قد لا يريــــدون العودة ، وقد أشارت مصادر مختلفة إلى إجتماعـــات جرت بين القيادتين الفلســطينية والإســرائيلية فــى سبتمبر تم خلالها طرح "تصورات إيجابيـــة" حـــول الوضع النهائى وتكررت اللقاءات فى "أوســلو" فــى أواخر العام. فبعيدا عن فكرة إيجاد حل أو تسوية قـد يتم تعليق حل بعض القضايا، أو تأجيلها ، أو الإتفاق على مراحل إنتقالية بشـــأنها. فعــدم القــدرة علـــى التوصل إلى "سلام كامل" لايعنى عدم القدرة علـــى الوصول إلى "صيـــغ مــــا" ، لاســيما وأن معظـــم الأطراف أصبحت تدرك أن عليها أن تقدم ما أصبــح يسمى "تنازلات مؤلمة"

وبالتالى، فمن المؤكد أن الحالة الفلسطينية ســتظل تمثل عقدة حقيقية، لن تحل بشكل كامل، أو حتى شبه كامل، لكنها قد لا تكون مستعصية .

وهكذا ، فإن أشكال السلم المحتملة علي المسارين السورى واللبنانى مع إسرائيل سوف تتشابه إلى حــد كبير مع أشكال السلم الباردة والقلقــة القائمـــة بيـــن إسرائيل وكل من مصر والأردن. أما بالنسبة للمسار الفلسطينى– الإسرائيلى، فإنه يصعـــب التـــأكد مـــن النتائج النهائية أو شبه النهائية التى ســـيتم التوصـــل اليها بشأن قضاياه ، وبالتالى بصيغة السلم المتصورة على أساس تلك النتائج ، والتى قد تؤثر على مجمـــل العلاقات العربية – الإسرائيلية. وسوف يظـــل هـــذا المسار يمثل عقدة لفترة ما قادمة.

وفى النهاية، يبدو أن الصراع لن يســـتمر علـــي ماهو عليه فى المستقبل، لكنه لن ينتهى تماما، فسوف تظل بعض مستوياته وأبعاده قائمـــة ، خاصـــة مـــا يتصل بتسلح أطرافه، إلا أنها أبعاد ومستويات ترتبط بتناقضات لا تطرح إحتمـــالات نشـــوب حـــرب أو صدامات مسلحة واسعة النطاق. وإستمرار التسلح قد يعمق مشكلة الأمن، لكنه لن يطرح إحتمالات حقيقيـة لعودة الشكل التقليدى للصراع .

من ناحية أخرى، سوف يتم التوصل إلى "تســوية ما " ، لكن هذه التسوية لن تكون كاملة، أو محققـــة لأهداف كل أطرافها، مع تفاوت واسع بين الطـــرف الفلسطينى والأطراف الأخرى، فالنمط الذى سيسيطر على العلاقات العربية –الإسرائيلية سوف يكون على الأرجح– نمط السلم البارد أو القلق، الذى يؤدى إلـــى التراجع إلى حالة الصراع، كما لن يؤدى إلى تشـــكل "سلام كامل " فى المنطقة .

لقد كانت هناك فترات إنتقالية طويلة، إمتدت عبر ما يقرب من ٢٥ سنة ، فصلت بيـــن نهايـــة خيـــار الحرب الشاملة، وبداية خيار السلم الشامل، وســـوف تكون هناك فى المستقبل مثل هذه الفترات الإنتقاليـــة الطويلة أيضا بين نهاية عملية التسوية، وبداية حالـــة الســـلام، اذا كـــــان لـــــهذه الحالـــــة أن تبـــــدأ

♦ القسم الثانى ♦

قضايا الوضع (النهائى) الفلسطينى :

بحث عن حلول عملية لمشكلات تاريخية

فى ظل إحتمالات مفتوحة

عبر أكثر من نصف قرن كانت القضية الفلسطينية تمثل جوهر الصراع العربي- الإسرائيلي، أى القضية المركزية التى تشكل مضمون التناقض الرئيسى بين الجانبين، والتى يفترض أن الصراع لن يحل، أو يتحول، إلا إذا تمت تسوية المشكلات المرتبطة بها، حتى لو تمت تسوية مشكلات المسارات العربية - الإسرائيلية الأخرى. فعلى الرغم من أن قيام إسرائيل عام ١٩٤٨ قد أفرز تهديدات تتجاوز الفلسطينيين إلى الدول العربية المحيطة بها، وتحول تلك التهديدات فيما بعد إلى إحتلال لمناطق حدودية داخل تلك الدول، إلا أنها فى النهاية شكلت تهديدات لدول قائمة ، تؤثر بشدة على أمنها، ومواردها، ومكانتها ، وربما شرعية نظمها السياسية ، لكنها لم تطرح إمكانية الغاء وجودها.

وحتى عندما تمكنت القوات الإسرائيلية من الوصول، لأول مرة ، إلى عاصمة عربية (بيروت) عام ١٩٨٢ ، وحصارها ، لم تتمكن من التأثير على هيكل الدولة اللبنانية طويلا. لكن الأمر يختلف بالنسبة للفلسطينيين، الذين تأثر وجودهم ذاته، وإرتبط صراعهم مع إسرائيل بمشكلات الأرض والشعب والسلطة والسيادة. فإذا لم تكن هناك - حسب العبارة الشائعة - حرب بدون مصر، أو سلام بدون سوريا، فإنه لايوجد حل بدون القضية الفلسطينية. فمستقبل الصراع عموما يرتبط بها، حتى وإن كانت معظم الحروب وبعض إتفاقات السلام ، قد تمت خارج إطارها.

<u>لكن فكرة "الحل" على المسار الفلسطيني الإسرائيلي تتسم بالتعقيد الشديد، فالتعامل مع قضايا الوجود يختلف عن التعامل مع المشكلات الإستراتيجية المرتبطة بالأراضي المحتلة، والأمن، فهناك أبعاد مختلفة للإطار العام الذى يحكم مفهوم الحل على هذا المستوى، تتمثل فيما يلي:</u>

١- أنه لا يمكن تجاوز القضية الفلسطينية، فمن الممكن أن تقوم أية حكومة إسرائيلية بالتلاعب "تكتيكيا" بالمسارات مبتعدة فى بعض الفترات عن المسار الفلسطيني. كما قد يحدث أن يتم إبطاء التحركات المرتبطة به ، أو تجميده لفترة معينة. لكن ستظل ثمة قناعة بأنه لا يمكن تجاهله لفترة طويلة، خاصة وأن "أطراف اللعبة" على هذا المسار ليست فقط الحكومات أو السلطات الرسمية. إذ يوجد فاعلون غير رسميين يؤثرون بشدة على تفاعلاته. فأراضى الدول العربية التى تم إحتلالها لسنوات طويلة يمكن أن تستمر كذلك لسنوات أخرى دون أن تتغير الأوضاع الجغرافية أو الديموجرافية أو الإقتصادية المرتبطة بها جذريا. لكن محتوى القضية الفلسطينية كان يتغير دائما مع الوقت ، ويصعب تصور أوضاع مستقرة لفترات طويلة فى ظل التداخلات "الإنتقالية" الحالية التى نتجت عن تطورات عملية التسوية فى التسعينات، فلابد من وجود حل ما.

٢- أن فكرة "الحل" - بمفهومه المحدد - غير واردة على المسار الفلسطيني- الإسرائيلي. فعبارة "الحل النهائى" التى تمثل عنوانا للمرحلة الأخيرة من المفاوضات بين الطرفين لا تعبر عن الواقع. فما سيصل اليه الطرفان فى النهاية هو "تسوية" بمفهوم يختلف عما هو مطروح على المسارات الأخرى. فقد إرتبطت التفاعلات الإسرائيلية - المصرية/ الأردنية، وكذا التفاعلات الإسرائيلية - السورية/اللبنانية بمفاهيم للتسويات أقرب فى الواقع إلى حلول، إذا ما قورنت بما هو مطروح على المسار الفلسطينى- الإسرائيلى. فمبدأ "الحلول الوسط" يكتسب معناه الحقيقى فقط على هذا المسار، إذ أن ما سيتم التوصل إليه قد يكون تسويات ترتكز على نسب مرتفعة من "عدم الرضاء" ، أو بعبارة أخرى "تسوية مؤلمة" .

٣- أن التسوية على المسار الفلسطينى لم ترتب بالنمط التقليدى "لمعاهدات السلام" ، أو الوثيقة الواحدة النهائية التى شهدتها ، أو سوف تشهدها المسارات الأخرى، فقد تم توقيع أربع إتفاقات رئيسية وتنفيذية منذ عام ١٩٩٣ فى إطار "المرحلة الإنتقالية"

فقط . وقد يتم توقيع عدد مماثل لها فى إطار مرحلة التسوية النهائية يرتبط كل منها بإحدى القضايا المطروحة للمفاوضات، بحيث ستصبح معاهدة السلام النهائية مجرد إتفاق على مبادئ عامة، أو قد لا توقع مثل هذه المعاهدة من الأساس بفعل طبيعة الترتيبات طويلة المدى التى قد يتم الإتفاق عليها. فالسلام على هذا المسار قد يتحقق من خلال عدة "معاهدات سلام".

٤- أن من الصعب تحديد المدى الزمنى الذى يمكن أن يستغرقه الحل على المسار الفلسطينى- الإسرائيلى. فقد كان مفترضا من قبل أن تصل المفاوضات النهائية إلى محطتها الأخيرة فى مايو ١٩٩٩، ولم يحدث ذلك. وقد حدد إتفاق شرم الشيخ أو "واى-٢" سبتمبر ٢٠٠٠ كموعد مستهدف للتوصل إلى إتفاق سلام دائم بين الجانبين، لكن من الواضح أن ذلك الموعد ليس نهائيا، والصياغة لا تفيد بوجود الزام أو قيد، وإنما هى صياغة مفتوحة التوقيت، وقد هدد رئيس الوزراء الإسرائيلى أيهود باراك بأنه إذا لم يتم التوصل إلى "إتفاق اطار" بحلول التاريخ المشار اليه، فإن المفاوضات حول هذا الإطار يمكن أن تستغرق خمس سنوات ، وبصرف النظر عن مدى أهمية أو دلالة مثل هذه التهديدات ، فإنها توضح المدى الزمنى الذى قد تستغرقه عملية التوصل إلى التسوية.

٥- أن الحل "النهائى" على المسار الفلسطينى- الاسرائيلى لن يرتبط بتوجهات أو مواقف طرفيه فقط، على غرار المسارات الأخرى نسبيا ، وإنما بمواقف الأطراف العربية الأخرى ذات العلاقة ببعض قضاياها. فقد كانت "القضية الفلسطينية" عبر مسارها الطويل ذات طابع إقليمى أدى إلى تفجر صراعات عربية - فلسطينية ، وفلسطينية - فلسطينية ، وعربية - عربية بذريعة فلسطينية. وكان التدخل العربى فى الشأن الفلسطينى أو "توظيفه" ملمحا أساسيا لها ، وصل فى بعض الأحوال إلى الزعم بأن الطريق إلى القدس - فى إطار الصراعات العربية - يمر بعواصم عربية أخرى. لكن يبقى أن بعض المشكلات المتصلة بها ، كاللاجئين تحديدا، والقدس بدرجة أقل، لن يسوى إلا من خلال إتفاقات إقليمية أوسع نطاقا.

في هذا الإطار ، يمثل العام ١٩٩٩ أحد الأعوام الحاسمة بالنسبة للقضية الفلسطينية، بمعايير سنوات التسعينات. فهو العام الذى بدأت فيه مفاوضات "التسوية النهائية" على المسار الفلسطينى- الإسرائيلى، بعد أن تم تنفيذ معظم الإلتزامات المتعلقة بالمرحلة الإنتقالية. فوفقا لإتفاق إعلان المبادئ الفلسطينى- الإسرائيلى (أوسلو) الذى تم توقيعه بواشنطن فى ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، كان قد تم الإتفاق على تسوية قضايا الصراع بين الطرفين عبر ثلاث مراحل، تركز المرحلة الثالثة والأخيرة منها على "قضايا الوضع النهائى" التى تتمثل فى قضية القدس الشرقية المحتلة، وقضية اللاجئين والنازحين من أبناء الشعب الفلسطينى، ومستقبل المستوطنات اليهودية المقامة على الأراضى الفلسطينية، إضافة إلى مستقبل الأراضى الفلسطينية ذاتها من حيث الشكل النهائى الذى ستستقر عليه حدود "الكيان الفلسطينى" ، وسلطاته الداخلية، وحركته الخارجية، بما فى ذلك طبيعة علاقته مع إسرائيل. وكان من المفترض - كما تمت الإشارة - أن تنتهى مفاوضات "الوضع النهائى، فى ٤ مايو ١٩٩٩، إلا أنها بدأت بالكاد فى أواخر ذلك العام، بفعل التعقيدات التى شهدتها المرحلتان السابقتان.

وفي الواقع، فإن المشكلات المطروحة على جدول أعمال مفاوضات "الوضع النهائى" بين الفلسطينيين وإسرائيل تعتبر أعقد قضايا عملية التسوية للصراع العربى- الإسرائيلى، على كافة المسارات، لعدة إعتبارات :

أ - أنها تمثل جوهر عملية "التسوية" على المسار الفلسطينى - الإسرائيلى. فعلى الرغم من أن المرحلتين السابقتين (الحكم الذاتى، توسيع الحكم الذاتى) قد إرتبطتا بالتعامل مع مشكلات رئيسية كالإعتراف المتبادل، وإعادة الإنتشار، وإقامة السلطة الفلسطينية، ومشكلات الأمن، إلا أن كل ذلك تم فى إطار ترتيبات إنتقالية، أرست صيغة تعايش بين الطرفين، لكن لم يتم خلالها التعامل مع القضايا

الكبرى التى تمثل أركان "السلام" المحتمل بين الطرفين، فقضايا الوضع النهائى تمثل المشاكل الحقيقية لهذا المسار.

ب – أن قضايا الوضع النهائى تتسم – كما تمت الإشارة فى القسم الأول من هذا الفصل– بالتعقيد الشديد، ليس فقط لأن بعضها يتضمن أبعادا تاريخية ومعنوية عميقة ، لكن لأن معظمها يرتبط بواقع ثقيل على الأرض يصعب تحريكه ببساطة ، كالمستوطنات ، أو بمشكلات متعددة الأطراف تتصل بتحريك أعداد ضخمة من البشر ، كاللاجئين. فالمسألة ليست مجرد إعتراف بإعادة منطقة محتلة ، أو الانسحاب منها، وإنما بمشكلات عملية تتطلب عددا هائلا من القرارات ، والتحركات والأموال، بكل ما يحيط بذلك من ضغوط داخلية، وتدخلات دولية.

جـ – أن المواقف المعلنة للطرفين مختلف عليها بشكل جذرى ، فالتأكيدات القاطعة واللاءات الحاسمة يتم إطلاقها ببساطة فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائى. ومن الصحيح أن المواقف الواقعية المفهومة للطرفين تترك مساحة للتوافق، إلا أن إدارة عملية الإنتقال من المواقف المعلنة إلى المواقف المفهومة، سوف تكون شديدة الصعوبة ، فالشعوب تلزم القيادات بالمواقف المعلنة. وسوف يكون من الممكن بالطبع الحديث عن إعلانات مبادئ، أو أطر إتفاقات، أو تفاهمات رسمية ، كصيغ لتعويم التنازلات ، لكن سيكون الطرفان ملزمين فى النهاية بالتوصل إلى إتفاقات ترتبط بتنازلات واضحة.

د – أن تسوية قضايا الوضع النهائى تتطلب ترتيبات إقليمية ، ومساعدات دولية أوسع نطاقا من قدرة طرفيها على الحصول عليها أو تحمل أعبائها، فقضية القدس تتطلب التعامل مع شبكة واسعة من الأطراف والمنظمات والقرارات والقوى العربية والاسلامية واليهودية التى إرتبطت توجهاتها بها ، كما أن قضية اللاجئين ترتبط بالتفاهم مع عدد كبير من دول المنطقة ، أهمها لبنان. وكما هو معتاد ، فإن هناك "بدلات مالية" يجب أن تقدم للايفاء بالتعويضات أو التوطين، أو ما تسميه إسرائيل نفقات إعادة ترتيب أوضاعها الأمنية، أو أوضاع المستوطنين. ومن المفترض أن الولايات المتحدة ، ثم دول الإتحاد الأوروبى والخليج العربى، ستلعب دورا هاما للتعامل مع هذه المشكلات.

لذلك ، فإن مشكلات التسوية النهائية بين الفلسطينيين وإسرائيل تمثل القضية الأكثر دلالة بالنسبة لمستقبل الصراع العربى– الإسرائيلى، سواء فى جانبه الخاص بإنتهاء أو إستمرار الصراع، أو طبيعة السلم الذى سيستقر بعد تسويته. فقضايا المسارات الأخرى – رغم أهميتها وتشابكاتها – لا تهم فى الأساس سوى أطرافها المباشرة ، ولا ترتبط إلا بتوجهاتهم الخاصة تجاه الصراع والسلام ، كما أن القضايا الجوهرية متعددة الأطراف الأخرى، ذات الإرتباط الوثيق بمستقبل الصراع، كضبط التسلح أو التعاون الإقتصادى، ذات أبعاد يمكن تحديد آثارها المحتملة إلى حد كبير ، بالنسبة لإستمرارية الصراع أو طبيعة السلم الإقليميين. إلا أنه لا يزال من الصعب حتى نهاية العام ١٩٩٩ تحديد التأثيرات المحتملة المرتبطة بمستقبل التسوية النهائية على المسار الإسرائيلى – الفلسطينى، التى مثلت قضاياه – كما تمت الإشارة فى البداية – جوهر الصراع.

وفى الواقع ، لا توجد تقديرات واضحة، أو بعبارة أخرى "حاسمة" ، حول طبيعة الصيغة التى سيتم التوصل من خلالها إلى تسويات لقضايا الوضع النهائى بين الفلسطينيين وإسرائيل، فتباين تلك القضايا عن بعضها البعض، وإختلاف الأطر الحاكمة للمفاوضات حولها ، يشير إلى وجود تفاوت فى حجم العقبات التى ستعترض سبيل التوصل إلى تسوية لكل منها، وبالتالى ستكون تسوية بعضها أكثر أو أقل صعوبة من بعضها الآخر. فبعيدا عن المواقف الرسمية المعلنة التى يمكن أن تدفع بالتحليلات إلى الجزم بأنه لن يكون هناك حل، وكذلك التصورات أو التفاهمات غير الرسمية التى يمكن التأكيد على أساسها أن الحل على الأبواب، فإن خبرة إدارة عملية التسوية بين إسرائيل والفلسطينيين، والتى إستندت على الحلول الانتقالية، والصيغ غير التقليدية، والمفاوضات السرية، والتحرك خطوة – خطوة ، وعدم التقيد بجداول زمنية، وأحيانا إعادة التفاوض حول ما تم التفاوض عليه من قبل، وتعدد

الإتفاقات والبروتوكولات التنفيذية ، تشير إلى إمكانية التوصل إلى صيغة ما لتسوية تلك القضايا بصورة ما . لكن عبر مدى زمنى لا يمكن تحديده ؟

في هذا الإطار ، يمكن تناول الخطوط العامة للمحددات والتوجهات والصيغ المطروحة بشأن تسوية قضايا الوضع النهائي الفلسطيني – الإسرائيلي، كالتالي:

أولا : قضية شكل (الكيان الفلسطينى) :

لم تعد قضية شكل الكيان الفلسطينى قضية محورية ، حتى قبل مفاوضات الوضع النهائى، فقد حسمت هذه المسألة منذ فترة على أساس أنه ستقام فى النهاية دولة فلسطينية ، خاصة وأن مفهوم "الدولة" تاريخيا وقانونيا لا يرتبط عضويا بعنصر السيادة، إذ كانت هناك دول ناقصة السيادة ، ودول تحت الإنتداب أو الوصاية. وحتى عندما تم تحديد بنود جدول أعمال مفاوضات الوضع النهائى فى نوفمبر ١٩٩٩ ، لم يتم وضع بند خاص بشكل الكيان الفلسطينى، وتم الإقتصار على بند "الحدود" المرتبط بها. ووفقا لما طرحه رئيس الوزراء الإسرائيلى أيهود باراك كبنود "لإتفاق الإطار" المستهدف الوصول اليه بين الفلسطينيين وإسرائيل من خلال هذه المفاوضات، ليس لدى الجانب الإسرائيلى ، فى ظل التسوية الراهنة ، تحفظات جوهرية على أن يتخذ الكيان الفلسطينى مسمى "الدولة" من الناحية القانونية. لكن تصريحات رسمية لأحد القادة الفلسطينيين (أبو مازن) أشارت إلى "أننا سنرفض السيادة المنقوصة ، فنحن متمسكون بدولة فلسطينية مستقلة " (١١/١٩). ويعنى ذلك أنه لا تزال هناك تجاذبات.

عموما ، فإن من الواضح أن هناك قبولا إسرائيليا رسميا، من حيث المبدأ ، لقيام دولة فلسطينية، لكن المشكلة الحقيقية ترتبط بعنصرين:

١- مقومات الدولة الفلسطينية :

فهناك مشكلة ترتبط بما إذا كانت الدولة الفلسطينية المحتملة سوف تتمتع بالقدرات الإقتصادية والموارد الطبيعية التى تتيح لها القيام بمهامها كدولة، فى ظل ضعف إقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة ، وإرتباطها بالإقتصاد الإسرائيلى على نحو أدى إلى إثارة الهواجس الفلسطينية إزاء خطط "فصل الفلسطينيين" التى ناقشتها الحكومة الإسرائيلية فى نوفمبر ١٩٩٩. وقد تبع ذلك تأكيدات من جانب أيهود باراك بأنه لا توجد نوايا لفك إرتباط إسرائيل بالأراضى الفلسطينية، و"أن الفصل بيننا وبين الفلسطينيين سياسى فقط" (١١/٩). ويعنى ذلك استمرار ارتباط (أو تبعية) الإقتصاد الفلسطينى للإقتصاد الإسرائيلى، فى إطار سيناريوهين مستقبليين، أحدهما يركز على الإستقلال الإقتصادى الفلسطينى خطوة- خطوة ، بينما يركز الآخر على تعمق الإرتباطات الإقتصادية بين الجانبين مع الوقت.

إضافة إلى مشكلة "الإقتصاد الوطنى" توجد مشكلات خاصة بالأرض والمياه التي تمثل بندا من بنود مفاوضات الوضع النهائى. فالموارد الأساسية فى الضفة الغربية تحديدا تقتصر على هذين العنصرين، وتسعى إسرائيل للإحتفاظ بجزء هام من الأراضى الزراعية الخصبة، وهى الأراضى التى قامت بمصادرتها وزراعتها عن طريق الرى، وتبلغ مساحتها ٨,٨٥٨ هكتارا. أما بالنسبة للموارد المائية، فإن هناك تيارين يتجاذبانها بهذا الشأن :

أ – إتجاه يرى ضرورة الإحتفاظ والسيطرة المباشرة على موارد وإحتياطى وإمدادات المياه فى الضفة الغربية عن طريق السيطرة على قطاع من الأرض يمتد من بداية المنحدرات الشمالية عند الكرمل، مخترقا أقصى الشرق فى منطقة طولكرم – قلقيلية لمسافة ٢-٦ كلم شرق الخط الأخضر ، يضمن السيطرة على مياه حوض اليركون – التنميم، مع ضم منطقة المنحدرات الغربية للضفة، ووضع قيود شديدة فى حالة الإنسحاب على تصاعد الاستهلاك الفلسطينى من المياه، ومنع حفر آبار إضافية تسحب من خلالها مياه على حساب كمية المياه التى تقوم إسرائيل بسحبها.

ب – إتجاه يرى إمكانية قيام نظام مائى فلسطينى- إسرائيلى مشترك لتقاسم المياه إشرافا

وتطويرا ومراقبة، تضمن فيه إسرائيل "حقوقها" في استعمال المياه مع قيام هيئة مشتركة للمياه ، تتمتع فيها إسرائيل بحق النقض (الفيتو) لتوزيع المياه توزيعا عادلا بين الطرفين، مع سيطرة إسرائيل على عدد من أحواض غرب وشمال شرق الضفة والقدس.

ويلقى الاتجاه الأخير قبولا نسبيا لدى الفلسطينيين، على نحو ما إنعكس في الإتفاقيات المؤقتة بين الطرفين ، والتى إعترفت فيها إسرائيل بحقوق مشروعة للفلسطينيين فى مياه نهر الأردن وروافده ، ومياه الضفة الغربية، دون أن يتم التطرق لمسألة السيادة التى يتم النقاش حولها فى مفاوضات الوضع النهائى، بالإضافة إلى القضايا الفنية المتصلة بالإدارة المشتركة للمياه. ولا يوجد تقدير محدد لما سيتم التوصل اليه بهذا الشأن.

وترتبط قضية مقومات الدولة الفلسطينية بمشكلة لا تقل تعقيدا تتعلق بسلطات وصلاحيات الدولة الفلسطينية ، أى سيادتها السياسية. فبعيدا عما كان اليمين الإسرائيلى يطرحه بشأن الحكم الذاتى الإدارى للبشر دون الأرض، لا تعترض أحزاب اليسار الإسرائيلى على مسمى "الدولة" ، بقدر ما تعترض على مكوناتها. فهى لا ترفض قيام دولة فلسطينية، كما سبقت الإشارة، لكنها ترفض تمتعها بالصلاحيات التى تجعل منها "دولة مستقلة ذات سيادة" ، عبر قصر مكوناتها على الرموز والمرافق الأساسية للدولة كالعلم والمطار والميناء ، وجوازات السفر، إضافة إلى الشئون المدنية الإدارية والخدمية ، ودون أن يتضمن ذلك تحديدا مايلى:

أ – تشكيل قوات مسلحة بأفرعها المعروفة البرية والجوية والبحرية ، والإقتصار على قوات الأمن الداخلى، أى أنها ستكون دولة "منزوعة السلاح" الثقيل.

ب – السيطرة على مناطق الحدود الخارجية للدولة والتى تسعى إسرائيل إلى السيطرة عليها، إضافة إلى المحاور الرئيسية التى تربط أجزاء الدولة (الفلسطينية).

ج – عقد المعاهدات الدولية الخارجية ، خاصة تلك التى ترتبط بإرتباطات ذات طابع إستراتيجى – أمنى .

وترتبط هذه التصورات بمفاهيم أمن إسرائيل التقليدية المتصلة بالحدود الآمنة القابلة للدفاع عنها فى مواجهة الهجمات العسكرية التقليدية والعمليات المسلحة المحدودة ، والحاجة – حسب التصور الإسرائيلى – لعمق إستراتيجى.

ويتسم الموقف الفلسطينى تجاه فكرة الدولة ناقصة السيادة ، أو منزوعة السلاح، بالتعقد. فالتصريحات الرسمية تؤكد "أننا لا نقبل دولة فلسطينية منقوصة السيادة، إن المفاوض الفلسطينى يتحدث حول طاولة المفاوضات عن دولة فلسطينية مستقلة، والاستقلال يعنى السيادة ، والسيادة تعنى السيطرة على الأرض، والجو ، الحدود " (أبومازن– ١٦/١١).

كما نشرت تصورات أكاديمية فلسطينية ، موجهة سياسيا ، أعدها بعض المثقفين وثيقى الصلة بالمفاوضين الفلسطينيين حول مفهوم الأمن الفلسطينى، والترتيبات الأمنية المتصورة من وجهة النظر الفلسطينية. وتوحى التطورات العملية المتعلقة بقوة الأمن الفلسطينية إلى أنه يتم التعامل معها بإعتبارها "قوة دفاع" شبه عسكرية للمستقبل ، لكن بالتوازى مع ذلك يتم التعبير أحيانا عن قناعة بعدم جدوى التفكير فى إقامة "قوة مسلحة نظامية"، أو الإنفاق على ما يعتبر "الدفاع" فى ظل الموازين العسكرية المختلة بشدة بين الطرفين، وإنه يمكن الإقتصار على تبنى مفاهيم حد أدنى للدفاع عن النفس. فلا تزال التصورات الفلسطينية تتفاعل بهذا الشأن، والأرجح أنه يمكن الوصول إلى "صيغة ما" على هذا المستوى.

٢ ـ حدود الدولة الفلسطينية :

فإنطلاقا مما تحقق على صعيد الإنسحاب وإعادة إنتشار القوات الإسرائيلية فى الضفة الغربية وقطاع غزة بموجب الإتفاقات المختلفة ، بما فيها إتفاق شرم الشيخ (واى–٢) سبتمبر ١٩٩٩، يمكن القول أن هناك صعوبات شديدة سوف تحيط بالمفاوضات الخاصة بالحدود الإسرائيلية – الفلسطينية ، أى

الحدود الغربية للكيان الفلسطيني، والحدود الشرقية له كذلك.

بالنسبة للحدود الغربية "للدولة الفلسطينية" ، أو الحدود مع إسرائيل ، يبدو واضحا أن عوامل أمنية وإقتصادية ودينية ، تدفع إسرائيل – حسب تصوراتها – للتمسك بفكرة ترحيل الخط الأخضر نحو الشرق، على نحو ما يشير اليه الموقف المعلن بعدم العودة إلى حدود ما قبل الخامس من يونيو ١٩٦٧. ويبدو هذا التمسك الإسرائيلي واضحا في الواقع الإستيطاني الكثيف في تلك المناطق ، والطرح الإسرائيلي الرامي إلى تجميع المستوطنات القائمة هناك في ثلاث كتل إستيطانية ضخمة. وترتبط بهذا الإتجاه منطقة الخان الأحمر شرق القدس، والتي تفصل المنطقة الشرقية عن أريحا ومنطقة ميمولا ، شرق وجنوبي الخط الأخضر ، ومنطقة "غوش عيصون" ، وحزام يبعد خمسة كيلو مترات شرق الخط الأخضر ، من اللطرون شمالا، وذلك لإعتبارات دفاعية وفق التصور الإسرائيلي.

إما فيما يتصل بالحدود الشرقية للدولة الفلسطينية، فتأتي إعتبارات دفاعية وإقتصادية إسرائيلية أخرى ترتبط بمنطقة "غور الأردن" لتضع قيودا – وفق تصورات الجيش الاسرائيلي– على الإنسحاب من تلك المنطقة. وقد بدا ذلك واضحا في تمسك أيهود باراك بإستبدال منطقة المحمية الطبيعية التي تقع في تلك المنطقة بمساحة مساوية من مناطق أخرى في الضفة الغربية، وفق ما جاء في "إتفاق شرم الشيخ". ويبدو من قراءة الرؤية الإسرائيلية أن الطرح الخاص بالسيطرة على الحدود الشرقية "للكيان الفلسطيني" تعود في الأساس لإعتبارات تتعلق بالدفاع والموارد المائية، ومن ثم فإن القضية ستكون مطروحة من جانب إسرائيل في إطار "ضم" بعض من هذه المناطق، في حين أن الطرح الحقيقي سيجرى بعد ذلك في إطار البحث عن ترتيبات أمنية ، وإتفاقات خاصة بالموارد المائية ، وذلك بعكس الحال ، فيما يخص الحدود الغربية للدولة الفلسطينية، والشرقية لإسرائيل.

ويحاول الطرف الفلسطيني تقييم أوضاعه بشأن مسألة الحدود في السياق المشار اليه، مع تمسكه بموقفه الرسمي المعلن الخاص بالانسحاب الإسرائيلي من كافة الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، مع إستعداد لإجراء بعض التعديلات ، مع طرح مسألة السيادة الكاملة على الأراضي الفلسطينية.

على أية حال، فإنه على الرغم من أن إسرائيل هي الأكثر قدرة على فرض تصوراتها بشأن مستقبل "الكيان الفلسطيني" بحكم موازين القوى، فإن آفاق قيام الدولة الفلسطينية وسلطاتها وحقوقها أعقد من أن تتمكن إسرائيل من ضبطها وفقا للإطار الذي تحدده لها. فسوف يتحدد مستقبل الدولة الفلسطينية ومقوماتها وصلاحياتها كمحصلة تفاعلات واكراهية متداخلة بين الطرفين تستخدم فيها كافة أدوات وأساليب إدارة الصراع.

ثانيا : قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية:

تعتبر قضية المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية واحدة من أعقد المشكلات المطروحة على المسار الفلسطيني – الإسرائيلي ، واكثرها إثارة للأزمات الحادة بين الجانبين. فقد وصل عدد المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، مع بداية عملية التسوية السلمية عام ١٩٩١، إلى نحو ٢٠٠ مستوطنة يسكنها – مع القدس الشرقية – حوالي ٣٠٠ الف مستوطن يهودي، بما كان يعني وجود مشكلة من "الحجم الكبير" ، تتشابك مع قضايا أخرى عديدة مطروحة على هذا المسار كالإنسحاب والأمن والمياه. وقد أدت تعقيدات هذه المشكلة ، وعدم وجود مبادئ متفق عليها لإدارة أوضاعها منذ البداية (١٩٩١)، إلى تفجر العديد من الأزمات الكبرى بين الجانبين، على غرار أزمة مستوطنة جبل أبوغنيم في أوائل عام ١٩٩٧، وإستمرار تلك الأزمات في ظل كافة الحكومات المتعاقبة على السلطة في إسرائيل، بصرف النظر عن مدى مرونتها أو تصلبها إزاء عملية السلام بشكل عام ، بل أن توسيع نطاق الإستيطان، وتفاقم الأزمات المتصلة به إرتبط بحكومات حزب العمل، أكثر من إرتباطه بحكومات

الليكود ، رغم أن المواقف الرسمية لحزب العمل تجاه الإستيطان أكثر مرونة من مواقف الليكود. وأوضحت الصيغ التى تمت من خلالها تسويات مؤقتة لقضايا ترتبط بتجمعات إستيطانية، فى ظل المرحلة الإنتقالية ، على شاكلة "نموذج الخليل" أن هذه القضية يمكن أن تفرز ترتيبات شديدة الإختلال، ومثيرة للتوترات فى ظل موازين القوى القائمة بين الفلسطينيين وإسرائيل.

لقد تم التعامل مع هذه القضية خلال المرحلة الإنتقالية على نحو مثيرللانتباه. فعلى الرغم من وضوح الأسس التى يمكن أن يدير من خلالها الجانب الفلسطينى مفاوضاته مع إسرائيل حول المستوطنات ، تلك الأسس التى تستند إلى مبادئ وقرارات الشرعية الدولية ، والحقوق المتفق عليها للشعب الفلسطينى، إضافة إلى دعم دولى – متضمنا موقفا أمريكيا متطورا نسبيا – غير قائم بنفس المستوى بالنسبة للقضايا الفلسطينية الأخرى، إلا أن القيادة الفلسطينية لم تتمسك بما يمكن أن يصل بها فقط إلى الحصول على التزام محدد بمنع تغيير الوضع الإستيطانى القائم لحين التفاوض حولها فى مرحلة التسوية النهائية. وهو ما إعتبر – بإعتراف قيادات فلسطينية مختلفة فيما بعد – أحد الأخطاء التفاوضية. فقد بدأت مفاوضات الطرفين بعد مدريد فى إطار وعى واضح بمغزى إستمرار العمليات الإستيطانية على مستقبل الحقوق الفلسطينية، وخلال ذلك تمت المطالبة بالوقف الفورى للإستيطان ، مع طرح صيغ تسوية تستند على ما يعنيه وجود المستوطنات من تقطيع لأوصال "الكيان الفلسطينى" المحتمل، إلا أن هذا الموقف قد تحول فى إطار المفاوضات السرية الموازية التى جرت فى أوسلو، والتى تم خلالها تأجيل مناقشة القضايا الرئيسية التى يصعب التوصل إلى حلول وسط سريعة بشأنها، ومنها قضية الإستيطان، مع الإكتفاء بإلتزامات شفوية بشأن وقف الإستيطان، وهو مالم يثبت فعاليته فيما بعد، بحيث أصبحت تلك المشكلة تزداد تعقيدا مع الوقت، رغم إستمرار المفاوضات.

وقد تذبذب الموقف الإسرائيلى من حكومة لأخرى ، لكنه بقى عموما على تشدده بشأن هذه القضية. فالموقف التقليدى لأحزاب اليمين الإسرائيلى هو العمل على مواصلة ودعم وتكثيف الإستيطان فى كافة أرجاء ما تسميه "أرض إسرائيل" ، وعدم إخلاء أى مستوطنة فى إطار أى صيغة للتسوية. أما أحزاب اليسار ، فإنها وإن لم تتبن صراحة سياسة وقف نمو المستوطنات، فإنها تشير إلى أن التجمعات الإستيطانية الكبيرة ستظل تحت سيادة اسرائيل فى أى صيغة للتسوية، وهو ما يعنى إمكانية التفاوض حول إخلاء أو تفكيك المستوطنات الصغيرة والمتناثرة. وهى مستوطنات يعتقد أن حكومات حزب العمل المتتالية قد أقامتها لهذا الغرض، أى المساومة عليها، وإخلائها مع الحصول على ثمن الإخلاء فى شكل ضم أراض فلسطينية فى مناطق أخرى، إضافة إلى تعويضات مالية من الولايات المتحدة، و "المجتمع الدولى". فعلى الرغم من أن حكومة أيهود باراك قد اكدت أنه تقام مستوطنات جديدة ، كما لن يتم المساس بالمستوطنات القائمة ، إلى أن يتحدد وضع المستوطنات الإسرائيلية فى مفاوضات الوضع النهائى، إلا أن الملابسات والاستدراكات التى إرتبطت بهذه السياسة تشير إلى أن هذا الموقف لا يعنى عمليات الموافقة على فكرة تجميد الاستيطان فى المناطق التى ترتبط بإدعاءات إسرائيلية تجاهها ، أو تسعى إسرائيل إلى ضمها فى المفاوضات النهائية لاعتبارات دينية وأمنية وإقتصادية وسكانية.

فى هذا الإطار، وفى ظل خبرة التفاعلات الجارية بين الطرفين، والتصورات التى يتم تداولها بشكل غير رسمى للتعامل مع مشكلة المستوطنات الإسرائيلية، يبدو أن الإتجاه الغالب لتسوية هذه القضية سيتجه إلى التعامل مع التصور الإسرائيلى الخاص بتجميع المستوطنات اليهودية الموجودة على الأراضى الفلسطينية فى ثلاث كتل كبيرة إلى الشرق من الخط الأخضر. ومدينة القدس الشرقية، على النحو الذى يخدم الرؤية الاسرائيلية الرامية إلى ترحيل الخط الأخضر نحو الشرق. وسوف تدور المفاوضات حول التوصل إلى صيغة مقبولة تجاه "البؤر الاستيطانية" الأخرى.

إن البؤر الإستيطانية العشوائية التى ترى حكومة العمل أنها إقيمت بشكل غير قانونى سوف يتم تفكيكها، كما بدأ يحدث بالفعل فى أواخر العام ١٩٩٩، وعلى الأرجح سوف يوضع "نظام خاص" للمستوطنات المتناثرة الأخرى، بحيث يخضع سكانها للسيطرة الفلسطينية فى ضوء "حقوق خاصة"، أسوة بالفلسطينيين الذين يختارون البقاء فى المناطق التى ستبقى تحت السيطرة الاسرائيلية.

وثمة تصور ، بأن الجانب الإسرائيلى قد يطرح أفكارا من قبيل تبادل "الأرض أو السكان" فى بعض المناطق ، حتى يتم فك الإشتباك بين التجمعات السكانية فى المناطق المختلفة التى تتركها التسوية فى وضع "حرج" أو وضع "خاص" على نمط وجود تجمعات يهودية فى مناطق خاضعة للجانب الفلسطينى، فى مناطق تضعها التسوية تحت السيطرة الإسرائيلية.

وفى إطار خبرة الإتفاقات السابقة بين الطرفين، من المتصور أنه ستتم تسوية "ملف الإستيطان" على عدة مراحل، وعبر عدد من الإتفاقات المبدئية، والإتفاقات المعدلة أو التنفيذية، وفى ظل نوع من الإرتباط بالملفات الأخرى التى يتم التفاوض حولها ، كملف اللاجئين أو النازحين، وترتيبات الأمن النهائية بين الجانبين. فهناك تسوية ما فى الطريق، لكن لا يوجد يقين حول ترتيباتها المحددة أو جداولها الزمنية ، وتعقيدات التنفيذ الفعلى الخاصة بها، وآثارها على إستقرار "السلم" الذى قد يتم إرساؤه بين الفلسطينيين وإسرائيل.

ثالثا : **قضية القدس الشرقية**:

تبدو قضية القدس الشرقية، وكأنها تقع داخل "منطقة الثوابت" التى تحكم الموقفين الفلسطينى والإسرائيلى، فالقضية تتسم بحساسية خاصة تستند على عوامل دينية وتاريخية تقلص إلى أقصى حد مساحة المناورات الممكنة بشأنها، لاسيما وأنها ترتبط بتوجهات أطراف خارج المسار، كما أن المواقف الرسمية المعلنة حولها تتسم بالحسم والحدة بدرجة تشير ، مبدئيا ، إلى عدم إمكانية التوفيق بينها. لكن فى كل الأحوال فإن هناك إتفاقا بين الطرفين على إخضاعها للتفاوض، بما يعنى أن المواقف المعلنة هى مواقف تفاوضية قابلة للإهتزاز ، كما أن ثمة إدراكا مشتركا بأن تسوية فلسطينية – إسرائيلية لن تكون نهائية إلا إذا تم التعامل مع قضية القدس بصورة ما ، حتى ولو كانت المفاوضات حولها ستتأجل إلى النهاية.

إن الموقف الفلسطينى بشأن وضع القدس الشرقية واضح، ومجمع عليه من جانب كافة التيارات الفلسطينية ، يساندها ، أو يضغط عليها ، فى ذلك إتجاه عربى وإسلامى عام. فالهدف النهائى هو إقامة دولة فلسطينية عاصمتها القدس (الشرقية) ، بالإرتكاز – إضافة إلى الحقوق التاريخية – على قرارات الشرعية الدولية التى تمثل أساس التسوية السلمية الحالية، وأهمها قرارى مجلس الأمن رقم ٢٤٢، و٣٣٨ ، والتى تعتبر القدس الشرقية بمقتضاهما أرضاً محتلة عام ١٩٦٧ يجب الإنسحاب منها. لكن – كما سبقت الاشارة – فإن إدراج قضية القدس على جدول أعمال عملية التسوية السلمية، يعنى أن هذا الموقف قابل للتفاوض حوله.

ولا يقل الموقف الإسرائيلى حسما عن الموقف الفلسطينى، فهناك إجماع من جانب كافة القوى السياسية الإسرائيلية باستثناء حركة السلام على أن "القدس الموحدة هى عاصمة إسرائيل الأبدية" ، مع ضمان حرية أبناء كافة الديانات فى الوصول إلى الأماكن المقدسة، وضمان حرية العقيدة ، وفق الخطوط العامة لسياسة حكومة حزب العمل تجاه عملية التسوية السلمية. وكانت إسرائيل قد أعلنت ضم القدس الشرقية عام ١٩٦٧ ، بعد أيام من إحتلالها ، وأعلنت القدس الموحدة عاصمة لإسرائيل عام ١٩٨٢. لكن هذه المواقف أيضا قابلة للتفاوض حولها، وإن كانت تلك "القابلية" أقل على هذا المستوى لاعتبارات موازين القوى، إضافة إلى التغيرات الجغرافية والديموجرافية التى لحقت بوضع المدينة ذاتها.

لقد كانت مدينة القدس على رأس المناطق التى عملت سلطات الإحتلال الإسرائيلية على تغيير

معالمها، وإحداث إنقلاب سكانى بها، بهدف تكريس ضمها الرسمى واقعيا، تحسبا لعدم الإعتراف الدولى بالضم الذى أعلنته إسرائيل. ومن هنا كان قرار الضم نقطة البداية لعملية تهويد واسعة النطاق للمدينة التاريخية، فقد أعيد تخطيط الحدود البلدية للمدينة حتى وصلت إلى نحو ٣٠% من مساحة الضفة الغربية، وبما سمح بإستبعاد أعداد كبيرة من العرب خارجها.

وسعت إسرائيل بعد ذلك إلى تحقيق عدة أهداف لضمان االضم النهائى للقدس العربية:

١ – تركيز أغلبية يهودية مطلقة فى "القدس الكبرى" تشكل العامل الحاسم فى أى اتفاق مستقبلى حولها.

٢ – خلق حقائق واقعية على الأرض تمنع تقسيم المدينة ، من خلال طمس الحدود بين شطريها.

٣ – محاصرة القسم العربى من المدينة إستراتيجيا من خلال تكثيف الاستيطان اليهودى.

٤ – عزل القدس العربية عن غيرها من مناطق الضفة بتجمعات يهودية ضخمة.

٥ – دفع المواطنين العرب إلى إقامة مساكنهم خارج الحدود البلدية.

كما كانت مدينة القدس على رأس المناطق التى تعرضت لـهجرة إستيطانية كثيفة من اليهود السوفييت، الذين تمثل القدس المنطقة الأولى المفضلة لسكناهم.

وتعد أهم معالم التغيير الذى شهدته القدس، والذى يرتبط مباشرة ببعض التصورات والمشكلات الخاصة بتسوية قضيتها ، هو قيام إسرائيل بتوسيع حدود مدينة القدس، وإنشاء ما يسمى "القدس الكبرى" التى لا تضم المدينة التى جرى توسيعها فحسب، بل تشمل مساحة من الضفة الغربية أوسع كثيرا، تمتد من رام الله شمالا إلى بيت لحم جنوبا، ومن "معاليه أدوميم" شرقا إلى "مجيران" غربا، وهى ضاحية يهودية للقدس الغربية. ويقطن اكثر من نصف المستوطنين اليهود بالضفة الغربية فى المنطقة التى تشكل سلسلة من المستوطنات تطوق مدينة القدس.

فى هذا الإطار، يصعب تصور ما ستؤول اليه المفاوضات الخاصة بالقدس فى النهاية. فإضافة إلى حدة المواقف الرسمية، هناك الوضع المعقد للمدينة. لكن الطرفين المباشرين للمفاوضات على وعى كامل بهذه المعضلة، بحيث توغلت المفاوضات السرية والمناقشات العلنية كثيرا فى إتجاه البحث عما يسمى "حلولا واقعية" لهذه المشكلة ، وتم التوصل إلى بعض التصورات ، أهمها على الإطلاق "مسودة إتفاق" تتضمن تفاهمات جرى التوصل إليها بين محمود عباس (أبومازن) ويوسى بيلين، أحد وزراء حكومة العمل الحالية، طرحت بقاء القدس الموحدة تحت السيادة الإسرائيلية، مع توسيع حدود القدس الكبرى لتشمل القسم الشرقى من أحياء أبوديس والعيذرية ، بحيث يطلق عليها إسم القدس التى يمكن أن تكون عاصمة " للدولة الفلسطينية" المستقبلية. أما الأماكن الدينية الإسلامية، فيمكن أن تعتبر أرضا إضافية تديرها السلطة الفلسطينية، فى حين يدير الفسطينيون الأماكن الدينية المسيحية دون أن تعتبر أرضا إضافية.

ورغم أن الطرف الفلسطينى الذى تفاوض على هذا التصور يؤكد أنه ليس "إتفاقا" ، ورغم أن هناك رفضا فلسطينيا رسميا معلنا لهذا التصور تحديدا، وضح فى إعلان أبومازن ذاته "أن الفلسطينيين سيرفضون أى طرح يقول أن أبوديس عاصمة لهم. ولن يوقعوا أى إتفاق سلام مع إسرائيل لا ينص على أن القدس الشرقية هى عاصمة الدولة الفلسطينية المستقلة" (١١/١٦)، إلا أن هناك تحركات على الجانبين تدفع فى إتجاه ترتيب الأوضاع للسعى نحو مثل هذه الحلول. فما جاء فى وثيقة يوسى بيلين – ميخائيل إيتان (العمل- الليكود) بشأن القدس لا يختلف عما جاء فى تفاهم أبومازن – بيلين المشار اليه. كما أشارت تقارير صحفية إلى أن اللقاءات السرية التى جرت بين ياسر عرفات وأيهود باراك فى نوفمبر بشأن مفاوضات الوضع النهائى شهدت مطالبة من جانب عرفات بإنسحاب إسرائيل من أبوديس أو الرام أو العيزرية فى ضواحى القدس، وضم "الحى" الذى سيتم الإنسحاب منه إلى "المنطقة أ" الفلسطينية. وبصرف النظر عن صحة أو عدم

صحة ذلك ، فإن من الواضح أن هنـــاك تحركـــات مكثفة فى إتجاه "قضية القدس" ، دون إنتظار طرحها رسميا فى مفاوضات الوضع النهائى. لكن لا يوجـــد يقين حول نتائج تلك التحركات ، فتســـوية مشـــكلة القدس ليست مسألة بسيطة.

رابعا: قضية اللاجئين الفلسطينيين :

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين أيضا من أكـــثر قضايا "الوضع النهائى" صعوبة ، بفعل التباين الفارق بين المواقـــف الرســـمية الإســـرائيلية والفلســـطينية الخاصة بها ، وحدود قدرة كل طرف على إحتمـــال نتائج "حلها" ، حتى لو أراد ذلك ، وتعلقـــها بـــأعداد ضخمة موزعة فـــى الشـــتات مـــن الفلســـطينيين، وإرتباطها بمواقف الدول التى يعيش اللاجئون علـــى أراضيها. فتبعا لمعظم التقارير، يصل عدد اللاجئيـــن من أبناء الشعب الفلسطينى، فى الوقت الحالى، إلـــى ما يزيد على أربعة ملايين نسمة ، كما يتضح مـــن الجدول رقم (١)

جدول رقم (١)

توزيع اللاجئين الفلسطينيين

الدولة	العدد
الأردن	٢,٢٢٥,٠٠٠
لبنان	٣٥٠,٠٠٠
سوريا	٣٤٠,٠٠٠
مصر	١٠٠,٠٠٠
دول الخليج	٤٥٠,٠٠٠
ليبيا	٢٥,٠٠٠
العراق	٤٠,٠٠٠
الأمريكتان	٤٨٠,٠٠٠
الدول الأوروبية	١٥٠,٠٠٠
دول أخرى	٥٠,٠٠٠

وبداية، فإن ثمة صعوبة في تحديـــد "مـــن هـــو اللاجئ". فتشتت الشعب الفلسطينى، وتوزعـــه بيـــن مسميات "اللاجئ" و "النازح" ، و "تحت الإحتـــلال" ، يعود إلى مراحل مختلفة شهدت كل مرحلـــة منـــها موجة من خروج أعداد كبيرة مـــن الفلســـطينيين ، قسرا ، من أراضيهم ، خلال سنوات ما قبـــل عـــام ١٩٦٧ ، وهم اللاجئون ، ثم فى أعقاب حرب يونيـو ١٩٦٧، وشهدت هذه المرحلـــة تداخـــل مســـميات اللاجئ مع النازح ، كما أعقبت الغزو الإســـرائيلى للبنان عام ١٩٨٢ موجة ثالثة مـــن الـــنزوح. وقـــد تفاوتت أوضاع اللاجئين من دولـــة لأخـــرى. فقـــد إندمجوا فى بعض الدول بشكل كامل، بينما مـــازالوا يشكلون "جاليات فلسطينية لاجئة" فى دول أخرى .

ويتلخص جوهر الموقف الإسرائيلى تجاه قضيـــة اللاجئين فى رفض الإعتراف بحق العودة عمومـــا، ورفض العودة تحديداً إلى داخل الخط الأخضـــر ، إذ أن تلك العودة سوف تـــؤدى -حســـب التعبـــيرات الإســـرائيلية - إلـــى "طمـــس الطـــابع اليـــهودى الإسرائيلى، عبر تحويل اليهود إلى أقلية"، وإذا كـــان هناك إحتمال لعودة أى مجموعة منهم ، فـــإن ذلـــك سيكون فى أضيق الحدود ، وفى إطار "جمع شـــمل العائلات" ، أى من منطلق إنسانئ ، وليس وفق الحق فى العودة. كما أن القرارات المتصلة بذلك ســـتتخذ من جـــانب الحكومـــة الإســـرائيلية وحدهـــا ، دون مشاركة من أحد، أو التزام بأى حصة فى هذا المجال ، يضاف إلى ذلك ثلاث نقاط رئيسية :

١ - أن الحل الأمثل لقضية لاجئى ١٩٤٨ - من وجهة نظر إسرائيل - يتمثل فى توطينهم فى أمـــاكن إقاماتهم ، فى الدول العربية الأجنبية التى يعيشـــون فيها.

٢ - أن من الممكن القبول بعـــودة أعـــداد مـــن نازحى العام ١٩٦٧ ، إلى أراضى الكيان الفلســـطينى بشكل متدرج ، وحسب القدرات الاســـتيعابية لـــهذا الكيان.

٣ - أن إسرائيل لن تتحمل مسئولية التعويـــض الذى ستتحمله "هيئة دولية" تشـــكل صندوقـــا لـــهذا الغرض تموله البلدان العربيـــة البتروليـــة والـــدول الصناعية الكبرى.

وقد طرأت على الموقف الفلسطينى تحولات ذات أهمية تجاه هذه القضية ، بدأت بالتمسك بحق العـــودة وفقا لقرارات الأمم المتحدة (١٤٩- الجمعية العامة ، ٢٣٧- مجلس الأمن)، مع عـــدم رفـــض عمليـــات تحسين الظروف المعيشية طالما أن ذلك يرتبط بفكرة التوطين. ثم جـــاء إعـــلان المبـــادئ الفلســـطينى -

الإسرائيلى - ١٩٩٣ ، ليفتح الباب أمام التعويض لمن يرغب، وعدم قصر القضية على حق العودة. ووفقا لهذا الإعلان (أوسلو-١)، تم التمييز بين اللاجئين-١٩٤٨ الذين تمت إحالة قضيتهم إلى مفاوضات الوضع النهائى، والنازحين-١٩٦٧ الذين تم تشكيل لجنة رباعية إسرائيلية- فلسطينية - مصرية - أردنية مستمرة لتقرير أشكال السماح لهم بالعودة مع توفير الاجراءات الضرورية لمنع الفوضى والإخلال بالنظام .

كما وضح البعد الدولى - الإقليمى لهذه القضية بتشكيل لجنة اللاجئين فى إطار المفاوضات متعددة الأطراف، على نحو يشير إلى تأكيد أنها مشكلة عامة ينبغى أن تتقاسم القوى الدولية والإقليمية مسئولية حلها، لكن الأساس فى عموميتها بالطبع هو إنتشار اللاجئين عمليا داخل دول متعددة ، بأوضاع ونسب مختلفة ، مع وجود مواقف متباينة لتلك الدول بشأن التعامل مع هذه المشكلة التى تعتبرها بعض تلك الدول ، كلبنان والأردن، قضية أمن قومى .

وبعيدا عن التفاصيل المعقدة لتلك القضية، تبلورت فى السنوات الماضية ، دون إنتظار مفاوضات الوضع النهائى بين الفلسطينيين واسرائيل، أطر مختلفة للتعامل مع مشكلة اللاجئين ، تعتمد على ما يسمى "حلولا علمية قابلة للتطبيق" بعيدا عن قضايا المسئولية، أو الجذور، أو النشأة ، وقرارات الأمم المتحدة ، وذلك من خلال صيغ أقرب إلى الموقف الإسرائيلى منها إلى الموقف الفلسطينى. وتبعا لذلك ، يبدو واضحا أن الشق الرئيسى فى تسوية هذه القضية يتمثل فى توطين العدد الأكبر من لاجئى ١٩٤٨ فى مناطق إقاماتهم، وبالتحديد فى عدد من الدول العربية، وهو ما يطرح قضية الأساس الإقليمى للتسوية فى هذا النطاق.

وتتمثل مشكلة هذا التوجه فى أنه يعتمد بالأساس على قبول الأطراف العربية التى يقيم اللاجئون الفلسطينيون على أراضيها لمثل هذه الصيغة ، وإستعدادها للعمل على نجاح هذه التسوية. وتأتى العقبات هنا من مصدرين :

أ- أن بعض الدول العربية التى تقيم بها أعداد كبيرة من اللاجئين ، مثل لبنان، لا يمكن أن تقبل مبدأ التوطين، بفعل تأثيراته على تركيبتها السكانية، وقد ظهرت مؤشرات القلق اللبنانى بوضوح فى أواخر العام ١٩٩٩ من خلال التصريحات الرسمية، وما سمى "حرب المخيمات" . كما أن بعض دول الخليج العربية قد تتململ أيضا، لاسيما فى ظل الأطر المعقدة التى ترتبط بفكرة "المواطنة" داخلها.

ب- أن بعض الدول العربية التى تنتقد بشدة عملية التسوية السلمية الراهنة، مثل ليبيا، أو المعزولة عن تفاعلاتها مثل العراق، قد تسعى إلى إفساد هذه التسوية عبر رفض الوجود الفلسطينى داخلها، كما حدث بالفعل من جانب ليبيا عندما قامت بترحيل عدة آلاف من الفلسطينيين إلى حدودها مع مصر عام ١٩٩٧ ، أو قد يتطلب الأمر تسوية عامة للمشاكل المحيطة بأوضاع بعض تلك الدول كالعراق.

بالتوازى مع ذلك ، مازالت عملية تسوية مشكلة النازحين تواجه مصاعب مختلفة ، فلم يتم التوصل حتى الآن إلى تعريف متفق عليه للنازحين بين أطراف "اللجنة الرباعية" المشكلة لهذا الغرض، ولا تزال هناك خلافات حادة حول تفسير بنود إتفاق" أوسلو-١" بشأن النازحين . فالأطراف العربية ترى أن الإتفاق قد أقر عودة نازحى ١٩٦٧، الذين يقدر عددهم بحوالى ١,٢٠٠,٠٠٠ نازح، وهم من كانوا خارج الضفة والقطاع وقت اندلاع حرب يونيو ١٩٦٧، أو نزحوا بسبب الحرب، وما تلاها ، بما فى ذلك المبعدون، وأصحاب تصاريح الاقامة المنتهية، بينما ترفض اسرائيل ذلك ، فى الوقت الذى بدأت فيه مقولات صريحة تطرح من الجانب الفلسطينى حول قيود القدرة الإستيعابية للأراضى الفلسطينية، وتقديرات حول "الأعداد"التى يمكن إستيعابها فى ظل المتغيرات السياسية والديموجرافية الحالية ، أو مدى رغبة النازحين فى العودة، ولا تزال هذه القضايا تتفاعل ، ولا يتصور أن يتم حسمها فى وقت قريب رغم تعجل بعض الأطراف ذلك .

فى النهاية ، يبدو واضحا أن مفاوضات المرحلة النهائية سوف تستغرق فترة زمنية طويلة، بفعل طبيعة القضايا الشائكة المطروحة على جدول أعمالها ، والترتيبات الإقليمية المطلوب توفيرها لتسهيل

إيجاد صيغة لمساندة تسوية بعضها ، أو عدم عرقلة بعضها الآخر. يضاف إلى ذلك طبيعة إستراتيجيات تفاوض الطرفين المباشرين لتلك المفاوضات ، الإسرائيلى والفلسطينى. فالحكومة الإسرائيلية قد تستمر فى ممارسة ضغوطها على الفلسطينيين بصورة تجعل ثمن تجميد التسوية من جانب الفلسطينيين أقل من ثمن الموافقة على الصيغ المطروحة للحل، أو قد يستغرق الطرفان - وهو الأرجح - فى إتجاههما التقليدى الخاص بالحلول الإنتقالية ، والجزئية، وعمليات إعادة التفاوض، إلى المدى الذى يقدران فيه أن الظروف المحيطة بهما تسمح بتوقيع "إتفاق نهائى" على أحد المستويات ، خاصة وأنه لا توجد تقديرات محددة حول طبيعة الحلول التى يمكن تبنيها فى النهاية ، فى ظل الصيغ المطروحة فى الوقت الحالى، لتسوية معظم قضايا الوضع النهائى. وسوف يظل المسار المحتمل للعلاقات العربية - الإسرائيلية، صراعا أو سلما، مرهونا بما يجرى بهذا الشأن، فرغم أنه ليس من المتصور أن تؤدى "الأزمات"التى قد تنفجر على هذا المسار إلى نشوب حرب، فإن التسويات التى تتم على المسارات الأخرى أيضا لن تكون كافية للحديث عن "سلم حقيقى". فالتحولات الأساسية للصراع ستظل فى حالة إنتظار ، لكنه لن يكون إنتظارا كاملا أو جامدا ، لأن تفاعلات الشرق الأوسط أثبتت أنها قادرة على إجتياح الكثير من الحواجز الكبرى .

النظام السياسى المصرى

◆ القسم الأول ◆

تفاعلات نظام الحكم :

انشغال بالتغيير الوزارى

وتطلع الى اصلاح برلمانى

أولا : انشغال بالتغيير الوزارى يكشف ضعف الوعى العام ويؤكد الحاجة الي آلية جديدة :

كان العام ١٩٩٩ – مصرياً – فى معظمه هو عام الانشغال بقضية التغيير. فقد انشغل الرأى العام بهذه القضية اكثر من أى شئ آخر، وخاصة خلال النصف الثانى من العام.

وكان هذا الانشغال طبيعياً لأسباب متعددة أهمها على الاطلاق سببان مرتبطان ببعضهما، وهما أن الاستفتاء على فترة رئاسة جديدة للرئيس حسنى مبارك حل موعده فى هذا العام ، وأن مبارك هو الذى بادر بطرح موضوع التغيير خلال لقاء مع طلاب جامعة الاسكندرية فى آخر يوليو .

ويعنى ذلك أن انشغال الرأى العام بقضية التغيير ارتبط بتجديد الثقة فى الرئيس مبارك والتطلع الى أن تكون فترة رئاسته الرابعة مقترنة بنوع من التغيير السياسى، مثلما شهدت الفترة الثالثة تقدما على طريق الاصلاح الاقتصادى. ومن هنا كان الاقبال الواسع على المشاركة فى هذا الاستفتاء (حوالى ١٩ مليون ناخب من أصل حوالى ٢٤ مليوناً أى بنسبة تربو على ٨٠%) كما يتضح من الجدول رقم (١) .

كما تأثر الرأى العام بالاهتمام البالغ الذى ابدته النخبة السياسية والثقافية بقضية التغيير التى حظيت بمساحة واسعة فى الإعلام – المقروء خصوصاً – منذ أن أعلن مبارك فى جامعة الاسكندرية أنه يبحث اجراء تغيير فى الفترة المقبلة.

ووصل هذا الاهتمام الى حد التفتيش عن العبارات والمعانى التى تدل على التغيير المنتظر فى كل ما صدر عن الرئيس مبارك من خطب وأحاديث خلال الشهرين السابقين على اجراء الاستفتاء فى ٢٦ سبتمبر .

وتركز هذا الاهتمام على التغيير الوزارى ، أو التغيير فى الجهاز التنفيذى إجمالاً، الى الحد الذى بدا كما لو أن أهمية هذا التغيير تتوقف على كم الوزراء والمحافظين الذين يتم استبدالهم بغض النظر عن اعتبارات الأداء والكفاءة ، وعما اذا كان مثل هذا التغيير يرتبط بتنشيط الحياة السياسية والحوار العام من عدمه .

وادى ذلك الى تكريس المفهوم الأحادى المحدود للتغيير والسائد لدى الرأى العام منذ الغاء التعددية واقامة نظام واحدى تسلطى فى الخمسينات، وهذا هو ما يفسر الاعتماد الذى ساد عقب التغيير بأنه ليس كافياً ، بل اعتبره البعض "صدمة" ووصفه آخرون بأنه " لا تغيير ".

كما ترتب على هذا المفهوم الأحادى المحدود للتغيير غياب الاهتمام بمشاكل مهمة واكبت! عملية التغيير فى الجهاز التنفيذى، وفى مقدمتها أن آليته الموروثة من مرحلة التنظيم السياسى الواحد لم تعد تناسب نظاما يقوم على تعدد الأحزاب ، وما يرتبط بذلك من غياب دور الحزب الحاكم فى عملية التغيير وما يؤدى اليه هذا الغياب من افتقاد صف ثان وثالث من السياسيين المؤهلين أو عدم ادخالهم ضمن الدائرة الرئيسية لهذه العملية حين يوجدون.

ولذلك فإن الدرس الأول الذى يمكن استخلاصه من الجدل العام الذى دار حول التغيير الوزارى فى العام ١٩٩٩ هو ضرورة تطوير آلية هذا التغيير لتكتسب طابعا سياسيا حزبيا لأن استمرار طابعها البيروقراطى – التكنوقراطى لم يعد ملائماً ، فضلا عما يؤدى اليه من الاعتماد فى بعض الاحيان على علاقات شخصية ومهنية وشللية واجتماعية.

١- ردود الفعل المبالغ فيها بين الفراغ السياسى والجمود الايديولوجى :

كشفت ردود الفعل على التغيير الوزارى عن مشكلتين واضحتين إحداهما تتعلق بالرأى العام وما يعانيه من أثر الفراغ الناجم عن ركود الحياة

السياسية ، والأخرى تختص بقطاع من النخبة السياسية والثقافية وما تعانيه من جمود ايديولوجي يجعلها بعيدة عن الواقع واقل فهما له حتى مقارنة بأجزاء من الرأى العام.

كان رد الفعل الغالب على الرأى العام هو أن التغيير ليس كافيا . وتأثر هذا الاعتقاد بثورة التوقعات التى خلقها الاعلام. ولكن لم تكن هذه التوقعات وحدها هى التى قادت الى ردود الفعل المبالغ فيها على تغيير تضمن استبدال رئيس الوزراء وتغيير ١١ وزيرا وتعيين ١٣ وزيرا جديدا.

فهذا المعدل فى التغيير ، والذى تجاوز ثلث مجلس الوزراء فضلا عن رئيسه، ليس محدودا بمعايير العقدين الأخيرين. ولذلك ينبغى البحث عن تفسير لردود الفعل المحبطة خارج نطاق التغيير الذى حدث. والأرجح أن المجتمع المصرى عموما – وليس فقط المجتمع السياسى– صار مشتاقا الى تغيير واسع النطاق. ولكن مستوى الوعى العام لا يساعد على ادراك ان التغيير لا يقتصر على الجهاز التنفيذى ولا ينحصر فى استبدال أشخاص.

فهذا المستوى من الوعى لا يتيح بلورة ما يشعر به قطاع واسع من الرأى العام ، وهو أن التحولات التى حققها الرئيس مبارك فى مجالات متعددة تقتضى أن يقود تغييرا يوسع نطاق المشاركة الشعبية وينقل النظام السياسى نقلة نوعية الى الأمام بعيدا عن الهيكل الموروث منذ ١٩٥٢ ، أو بالأحرى منذ ١٩٥٦ .

وهذا الشعور العام غير المتبلور هو الذى دفع نحو ٨٠% من الناخبين للمشاركة فى الاستفتاء على فترة مبارك الرابعة ، فى الوقت الذى لا تتجاوز النسبة الحقيقية للمشاركة فى الانتخابات النيابية ما بين ١٥ و٥٠% على اكثر تقدير .

فكان الاقبال الحقيقى على المشاركة فى استفتاء ٢٦ سبتمبر تعبيرا عن تجديد الثقة فى مبارك ورسالة اليه فى الوقت نفسه مؤداها "أننا قادرون على المشاركة التى دعوتنا اليها وراغبون فيها ومقبلون عليها عندما نثق فى جدواها. فاذا قارنا بين هذا الاقبال الشعبى وبين الانصراف العام عن الانتخابات النيابية والمحلية، يكون سهلا استنتاج ضعف الثقة فى هذه الأخيرة.

ولكن هذا الشعور العام لم يتبلور بعد على نحو يؤدى الى وعى بحقيقة المشكلة الموروثة منذ الخمسينات ، والتى تصرف الرأى العام عن المشاركة . وهذه المشكلة الموروثة هى التى تدفع القطاع الاوسع من الرأى العام الى التركيز على تغيير الجهاز التنفيذى ، اى على الجانب الفوقى للعملية السياسية. فعلى مدى اكثر من اربعة عقود ، كان الرأى العام يعوض انصرافه عن المشاركة لعجزه عنها بالتركيز على تغيير الجهاز التنفيذى من أعلى، طالما أنه لا يستطيع المساهمة فى تغييره من اسفل عبر الانتخابات .

ولم يؤد التحول الى تعدد حزبى فى منتصف السبعينات الى تطور ملموس فى الممارسة السياسية، بسبب القيود المفروضة على نشاط الأحزاب من ناحية والضعف الذاتى لهذه الأحزاب من ناحية أخرى. كما لم يحدث أى تطور فى آلية التشكيل الوزارى بسبب الدور الهامشى للحزب الحاكم نفسه. فهذا الحزب لا يقوم بأى دور فى اختيار الوزراء أو حتى إعداد كوادر يمكن الاختيار من بينهم كما سيتضح لاحقا.

ولذلك ظل اهتمام الرأى العام بالسياسة محصورا الى حد كبير فى التغييرات الوزارية رغم وجود تعدد حزبى، لأن الحياة السياسية ظلت راكدة والمشاركة فيها محدودة. وعندما تقلص معدل التغييرات الوزارية اعتبارا من منتصف الثمانينات ، شاع تدريجيا اعتقاد لدى الرأى العام بوجود مشكلة. وبدا فى كثير من الاحيان كما لو أن مصير مصر معلق على حجم التغيير الوزارى.

وازداد شيوع هذا الاعتقاد فى الشهور الثلاثة السابقة على الاستفتاء. ولكن اذا كان الرأى العام معذورا فى تصور أن التغيير ينحصر فى التشكيل الوزارى، فليس هناك عذر للسياسيين والحزبيين الذين ساهموا فى تدعيم هذا التصور من خلال صحف احزاب المعارضة وبعض الصحف القومية.

فقد شاركت هذه الصحف فى الجدل حول حجم التغيير الوزارى، وفى التكهنات حول الوزراء الذين

سيذهبون والذين سيحلون محلهم. والمفترض أن تعرف الأحزاب وصحفها أن مستقبل مصر ليس مرهونا فقط بتشكيل وزارى أو آخر، ولا بحجم معين للتغيير. فإذا لم تعرف ، فهذا يعنى أنها تتخلى عن دورها فى النظام السياسى وعن مطالبها المعلنة بأن يكون لها دور اكبر من خلال اصلاح سياسى. وبدا أن الرأى العام الأقل وعيا ومشاركة هو الذى يوجه الأحزاب والقوى السياسية فى اتجاه التركيز على التغيير الوزارى، بدلا من أن تسعى هذه الأحزاب الى رفع الوعى العام بمفهوم التغيير .

وعندما تعزف الأحزاب على نغمة أن التغيير الذى حدث يمثل صدمة للرأى العام، فكأنها تعترف بأن الحكومة هى كل شئ. ويعنى ذلك – بالتالى – أن الأحزاب لا دور لها. وهذا فضلا عن المبالغات الشديدة لبعض الأحزاب فى ردود فعلها على مضمون التغيير.

فقد ناقضت معظم الأحزاب الأساسية نفسها نفسها عندما قالت انه لم يحدث تغيير حقيقى، وزعمت فى الوقت نفسه إن هذا التغيير ستكون له نتائج كبيرة سيئة. وعلى سبيل المثال، تخيل البعض فى هذه الأحزاب أن التغيير الوزارى حدث فى اتجاه ليبرالى. وحرصوا على تحذير الناس من أن الحكومة الجديدة، ستسرع فى بيع القطاع العام بدعوى أن رئيسها له ميول ليبرالية. وامتدادا لهذا التخيل، قيل إن رئيس الوزراء السابق (الجنزورى) كان اكثر حرصا على المصالح الاقتصادية الوطنية. وهكذا اكتشفنا فجأة أنه كان هناك صراع اجنحة سياسية فى حكومة الدكتور الجنزورى وليس صراعات على النفوذ كما هو معلوم.

ولذلك فأن أخطر ما كشف عنه التغيير الوزارى يتعلق بأوضاع أحزاب المعارضة وكيفية تعاملها مع هذا التغيير، ومع الواقع السياسى المصرى عموما.

وهذه هى المشكلة الاكبر التى تحتاج الى أن يشملها التغيير. فالتغيير الأهم الذى اكدت ردود فعل الأحزاب ضرورته هو البدء فى اصلاح سياسى ينقذ هذه الأحزاب من مصير مظلم محتوم اذا لم يتم اضفاء قدر من الحيوية على الحياة السياسية.

لقد اكد التغيير الوزارى وردود الفعل عليه ان الحياة الحزبية وصلت الى درجة عالية من الجمود. وهذا وضع ينذر بخطر شديد مالم يتم الشروع فى اصلاح يوفر فرصا أفضل للمشاركة السياسية.

ويقتضى ذلك اتاحة الفرص لتأسيس أحزاب جديدة ، الى جانب الحد من القيود على ممارسة النشاط الحزبى. وهذا النوع من التغيير أو الإصلاح لا يتعلق بتدعيم التطور الديمقراطى فقط أو فى المقام الأول. فهو يرتبط – قبل ذلك – بمصلحة حقيقية للنظام السياسى كله فى إنقاذ جزء منه يتعرض للذبول، وهو الأحزاب. فالأحزاب هى جزء لا يتجزأ من النظام السياسى والدستور ينص على أن النظام السياسى يقوم على تعدد الأحزاب. كما أن تنشيط الحياة السياسية ينهى وضعا غير طبيعى موروثا من حقبة الحزب الواحد. وهو الوضع الذى يجعل اهتمام الرأى العام محصورا فى التغيير الوزارى ويؤدى الى مبالغات بشأن هذا التغيير كما حدث فى العام ١٩٩٩.

والأرجح ان وجود حياة سياسية نشطة يساعد على رفع مستوى الوعى العام. وفى هذه الحالة يصعب تصور ان يصل انشغال الرأى العام ومعظم النخبة السياسية بالتغيير الوزارى الى هذا الحد الذى بدا معه كما لو أن مصير بلادنا معلق فقط وبشكل حصرى على هذا التغيير فى حد ذاته ، وليس على ما يؤدى اليه أو يرتبط به من سياسات وبرامج وأعمال.

الجدول رقم (١)
مشاركة مرتفعة فى الاستفتاء
على فترة الرئاسة الرابعة

مجموع الناخبين	عدد المشاركين	نسبة المشاركة
٢٣,٩٣٤.٩٠٧	١٨,٩٥٧,٨٩٣	%٧٩,٢٠
عدد الموافقين	عدد غير الموافقين	نسبة التأييد
١٧,٥٥٤,٨٥٦	١,١٦٢,٥٢٥	%٩٣,٩٧

٢- نحو تجديد آلية التغيير الوزارى :

عندما هيمنت الدولة على المجتمع ومنعت أى نشاط أو تفكير سياسى خارجها، كان من الضرورى أن يقود ذلك الى انهاء الطابع السياسى للتشكيل الوزارى. فلم يعد هذا التشكيل يعبر عن حزب او ائتلاف أو تيار. فقد كان النظام السياسى بعد ١٩٥٢ اقرب الى نظام لا حزبى منه الى نظام الحزب الواحد ، لأن التنظيم السياسى الوحيد حتى ١٩٧٦ (هيئة التحرير ثم الاتحاد القومى فى الاتحاد الاشتراكى) لم يكن حزبا بالمعنى المعروف وانما كان أقرب الى جهاز للدعاية واحتواء المواطنين ومراقبتهم على نحو جعل دوره الادارى والأمنى أهم من دوره السياسى المباشر .

وفى هذا السياق ، لم يعد الوزراء يختارون على أسس سياسية أو حزبية ، وانما وفقا لخلفياتهم البيروقراطية والتكنوقراطية وتخصصاتهم فى المجالات المختلفة بشرط ضمان ولائهم الذى صارت له الأولوية فى معظم الاحيان.

وصارت مصادر التجنيد للنخبة الوزارية مركزة فى زملاء الدراسة (وخاصة دفعات التخرج) وزملاء العمل والاصدقاء فضلا عن الصلات العائلية من قرابة ونسب.

واخذت هذه الدائرة تتسع قليلا مع الانتقال الى التعددية المقيدة ، مقترنة ببروز ظاهرة "المشتاقين" الى تولى مناصب وزارية من التكنوقراط والمثقفين الذين استنفدوا فرص الترقى العادى ويحلمون بقفزة الى أعلى من اجل المنصب فى حد ذاته ، وليس سعيا الى الخدمة العامة أو لأن لديهم ما يريدون تحقيقه. وصار هؤلاء يعلنون عن أنفسهم بشتى السبل ويلفتون الأنظار اليهم بكل الوسائل ، بعد أن شاع الانطباع بأنه لا توجد معايير موضوعية للتجديد الوزارى.

وهذا عيب آخر من عيوب الآلية المتبعة للتشكيل الوزارى لأنها تعطى هذا الانطباع، بغض النظر عن مدى صحته ، بما يترتب عليه من توسيع نطاق ظاهرة "الاشتياق" الى الوزارة وما تؤدى اليه من أضرار تصيب العمل العام وكيفية التعامل معه ونوع الأساليب التى تسوده.

وبالرغم من التوسع النسبى الذى حدث فى مصادر التجنيد الوزارة فى مرحلة التعددية المقيدة ، فقد ظلت المصادر الأساسية لهذا التجنيد على حالها، بما تؤدى اليه غالبا من تأثير سلبى على الانسجام داخل مجلس الوزراء. فمن الصعب ، فى مثل هذا الوضع ، اعتبار المجلس فريقا واحدا فى كل الأحوال او مجموعة متناغمة. فالأقرب الى الواقع عادة فى اى تشكيل وزارى فى كل مكان أنه يتضمن مجموعات. وفى التشكيلات ذات الطابع السياسى، تكون هذه المجموعات تعبيرا عن أحزاب مؤتلفة فى حالة التشكيل الائتلافى ، أو عن أجنحة حزبية فى حالة التشكيل الذى يقوم على حزب حاصل على الأغلبية بمفرده.

ولكن فى التشكيلات غير السياسية، تختلف المجموعات فيما بينها وفقا لمصادر التجنيد أو حسب مسار التفاعلات والاستقطابات التى تدور غالبا حول القوة والنفوذ. وليس من الصعب معرفة مجموعات الوزراء ذوى النفوذ فى التشكيلات الوزارية فى مصر منذ الخمسينات.

وقد أبدى الرئيس مبارك اهتماما واضحا بتجانس التشكيل الوزارى فى خطاب تكليف د. عبيد، والذى قال فيه: (كلى ثقة فى انكم وزملاؤكم فى مجلس الوزراء سوف تتمكنون من اداء هذه المهام بكفاءة عالية، ويقينيا من أنكم سوف تديرون عمل المجلس بروح الفريق الواحد، وتحرصون على توفير عنصر التجانس والتنسيق بين الوزارات واجهزة الدولة ومؤسساتها المختلفة ، بحيث لا يحدث تعارض فى السياسات او تضارب فى القرارات).

ويثير ذلك ما بدا من عدم تجانس فى حكومة كمال الجنزورى، وهو ما نبه اليه "التقرير الاستراتيجى العربى" للعام ١٩٩٧ (ص ٢٦٢-٢٧٦) غير أن وضع حد لعدم الانسجام بسبب التباين بين مجموعات ، وليس بسبب الخلاف الموضوعى، يحتاج الى اعادة النظر فى الآلية الموروثة للتشكيل الوزارى.

وكان مفترضا أن يحدث تحول تدريجي عن هذه الآلية بعد الانتقال من التنظيم الواحد الى التعددية فى منتصف السبعينات. ولكن الطابع المقيد للتعدد الحزبى لم يساعد على ذلك. وظل الحزب الحاكم ، سواء حزب مصر أو الحزب الوطنى، بعيدا عن عملية التشكيل الوزارى بل عاجزا عن التأثير على مسار التطور السياسى عموما.

فهذه العملية تتم بمنأى عن الحزب، ولذلك فما أن يقترب تغيير او تعديل وزارى حتى تكثر الاشاعات والتكهنات حول من سيخرج ومن سيدخل. وبالرغم من صعوبة حصر الاسماء التى تم تداولها خلال الايام السابقة على اعلان التشكيل الوزارى بسبب كثرتها ، يمكن الاشارة الى هذه النماذج لأسماء لم يحالفها الحظ .

د. حسين الجمال ود. مفيد شهاب لوزارة الشباب.

د. حسين كاظم واللواء هتلر طنطاوى لوزارة التنمية الادارية .

د. محمد شاكر لوزارة الكهرباء .

د. مصطفى عيد ومحمد حسين ود. محمد عبداللاه لوزارة السياحة.

الفريق احمد فاضل ود. مقبل الشافعى والمهندس عطية عبد الكريم والمهندس عادل الموزى ومحمد سيد دسوقى ود. سعد الخوالقة للنقل والمواصلات.

د. هشام الشريف للبحث العلمى والتكنولوجيا .

عبد السلام المحجوب لوزارة الادارة المحلية .

د. درية شرف الدين ود. فوزى فهمى ود. مصطفى الفقى لوزارة الثقافة.

المهندس احمد الليثى لوزارة الزراعة.

د. فاروق اسماعيل ود.شريف عمر ود. على الدين هلال لوزارة التعليم.

اللواء مصطفى عبد القادر لوزارة الداخلية.

د. ممدوح البلتاجى ود. مصطفى الفقى لوزارة الاعلام.

د. امين مبارك وسعيد النجار ود. حسين الجمال لوزارة الصناعة.

د. رجائى الطحلاوى لوزارة الاسكان.

محمد فريد خميس لوزارة الشئون الاجتماعية.

رجاء العربى ومحمد عبد العزيز الجندى لوزارة العدل.

شوقى خاطر لوزارة المالية .

وظل الرأى العام على مدى ما يقرب من اسبوع حائرا بين الاشاعات والتكهنات التى لا يستطيع أحد تقدير مدى صحتها او خطئها الا عندما يعلن التشكيل الوزارى رسميا. وكان يمكن لبعض الاشاعات المصاحبة للتشكيل الوزارى أن تؤثر سلبيا على الاستقرار الاقتصادى، وخاصة تلك التى تناولت موقف رؤساء البنوك العامة.

وحفلت الصحف بعناوين تدل على السرية الشديدة المضروبة حول الاتصالات المتعلقة بالتشكيل الوزارى، الى حد أن نجد عنوانا مثل (اجراءات امنية مشددة حول مكتب عاطف عبيد لمنع تسرب انباء التشكيل الوزارى) او (عبيد يبدأ مشاوراته لتشكيل الوزارة الجديدة فى سرية كاملة) وكان بعض ما ينشر يوحى بأن هذه عملية اعداد خطة عسكرية وليست عملية تشكيل حكومة. وهذا وضع غير طبيعى لأن الرأى العام يجب أن يكون مطلعا على عملية التشكيل الوزارى.

واذا حدث ذلك ، سيعرف الناس معايير الاختيار ولماذا تم استبعاد وزير وعلى أى اساس تم تعيين غيره. ولو حدث ذلك ، لما كانت ردود الفعل المبالغ فيها والتى عبرت عن مزيج من الاحباط والاستياء. وتتحمل آلية التغيير الوزارى جزءا من المسئولية عن ذلك .

فاذا قام التشكيل الوزارى على اساس سياسى من خلال الحزب الحاكم، يستطيع الرأى العام أن يتابع عملية هذا التشكيل من خلال متابعته لقادة الصف الاول والثانى فى هذا الحزب.

٣- نحو دور جوهرى للحزب الحاكم فى عملية التشكيل الوزارى :

يؤثر ضعف بناء الحزب الحاكم تأثيرا سلبيا على وظائفه ويؤدى الى تقليصها ، وربما يصل الامر الى حد تخليه عن دوره وتحوله الى مجرد جهاز انتخابى شكلى يبرز الى الوجود فى فترات الانتخابات ويختفى فيما بينها إلا من وجود شكلى وانشطة ثانوية.

وتتمثل الوظيفة الأساسية للحزب الحاكم ، فى أى نظام حزبى تعددى، فى ادارة شئون البلاد من خلال حكومته ، وليس خدمة حكومة لا صلة عضوية له بها. ولا يمكنه اداء هذه الوظيفة جديا الا اذا امتلك هيكلا تنظيميا وكيانا مؤسسيا ووجودا حقيقيا فى الساحة السياسية، واستطاع أن يفرز كوادر مؤهلين لممارسة العمل التنفيذى.

فالأحزاب السياسية هى المدارس التى تؤهل أعضاءها وكوادرها للعمل التنفيذى، الى جانب العمل السياسى. فهم يبدأون بتعلم كيفية ممارسة السياسة وينتهى بعضهم الى التخصص فى مجالات معينة. كما تجذب الأحزاب ايضا متخصصين فى مجالات مختلفة ينشطون من خلالها ويساهمون فى بلورة برامجها وخططها وأفكارها استنادا على مبادئ كل حزب وأهدافه.

لا يحدث التناقض المصطنع الذى وجدناه بعد ١٩٥٢ بين السياسيين والتكنوقراط أو الفنيين المتخصصين فى مجالاتهم ، والذى مازال قائما لأن التعددية المقيدة لم تفرز بعد نظاما حزبيا حقيقيا. وفى مقابل القيود المفروضة على أحزاب المعارضة وما تؤدى اليه من اختلالات فى داخل معظمها، لا يقوم الحزب الحاكم بأى دور فى النظام السياسى.

لا يعرف رئيس الوزراء فى معظم الاحوال شيئا عن الحزب الحاكم الذى يفترض انه يرأس الحكومة التى تنتسب اليه. فعندما يقال حزب حاكم فهذا يعنى أنه هو الحزب الذى يقوم بتشكيل الحكومة ، او على الاقل يساهم فى تشكيلها. ولكن الوضع القائم فى مصر بشأن العلاقة بين الحكومة والحزب الحاكم مختلف.

فعندما يحدث تغيير أو تعديل وزارى، لا يأتى ذكر للحزب الحاكم من قريب أو من بعيد. ولولا مصادفة أن نائب رئيس الوزراء هو نفسه الامين العام للحزب الحاكم فى السنوات الأخيرة ، لحدث انفصال تام بين الحكومة والحزب.

ايضا يتم البحث عن وزراء جدد فى كل مكان الا الحزب الحاكم، أو أى حزب بطبيعة الحال. وهذا وضع يساهم فى مزيد من تهميش الحزب الحاكم الى الحد الذى يجعله أبعد ما يكون عن دوره فى اعداد قيادات تقوم بأدوار فى الحكم.

وعندما يصبح فى مصر حزب حاكم حقيقى لن تتكرر الشكوى من صعوبة العثور على وزير جديد بالرغم من كثرة أعداد المتطلعين أو "المشتاقين" . ومع ذلك فليس صعبا تحويل الحزب الوطنى الى حزب حقيقى بحيث يمكن الاعتماد عليه فى تشكيل الحكومة القادمة فى اطار اصلاح سياسى يطلق حرية الأحزاب تأسيسا ونشاطا أو يبدأ على الاقل بالحد من القيود على هذه الحرية (راجع القسم الثانى من هذا الفصل فى التقرير).

أما حديث د. عاطف عبيد عن (خلق جيلين ثان وثالث لقيادة العمل داخل الوزارات والمحافظات بحيث يمكن للاجيال الجديدة أن تتقدم الصفوف فيما بعد) فهو لا يحل مشكلة اختيار الوزراء. فالأجيال الجديدة داخل الوزارات والمحافظات ضرورة للتحديث الادارى، ولكن لا علاقة لها بالتجنيد السياسى. ولا يؤدى الخلط بين السياسة والادارة الا إلى إضعاف كل منهما.

وهناك حاجة اكيدة الى تحديث العمل الادارى. وهذا هو ما طالب به الرئيس حسنى مبارك عندما تحدث عن أهمية إعداد الجيل الثانى فى مواقع العمل المختلفة. وقد اعلن بعض الوزراء أنهم بدأوا فى تنفيذه ، مثل وزير المالية الجديد د. مدحت حسنين الذى طلب من رؤساء القطاعات فى وزارته خلال اول اجتماع له معهم ان يحضر الجيل الثانى من القيادات الاجتماعات التالية.

ولكن هذا أمرا مختلفا تماما عن إعداد الوزراء الذين ينبغى أن يتأهلوا من خلال عمل حزبى. ولا يحتاج ذلك الى اصلاح جذرى أو فورى فى النظام

السياسى. كل ما يحتاجه هو اعـادة بنـاء الحـزب الحاكم على نحو يوفر له قدرة علـى الوجـود فـى الشارع اعتمادا على تنظيمه وكوادره وليـس علـى الجهاز الادارى للدولة. وعندئذ لن يخشـى خـوض تنافس مفتوح ، او حتى اكثر انفتاحا مما هو متـاح الآن ، مع الأحزاب الأخرى. ويعنى ذلك أن تنشـيط الحزب الحاكم يفيـد الأحـزاب الاخـرى والنظـام السياسى كله. ومن خـلال نشـاطه وتفاعلـه فـى المجتمع، ومع تحوله من الهامش الى قلـب الحيـاة السياسية ، سيكون الحزب الحاكم قادرا على جـذب مثقفين ومهنيين وفنيين.

وسيكون سهلا على الحزب الوطنى فـى هـذه الحالة أن يشكل لجانا نوعية ومتخصصـة حقيقيـة تظهر القيادات الجديدة من خلالـها وعـبر النشـاط الحزبى عموما. وفى هذه الحالـة سـتتجه انظـار المكلف بالتشكيل الوزارى الى لجان الحـزب التـى يوجد فى بعضها الآن بالفعل مؤهلون للعمل التنفيـذى حتى اذا كان عددهم قليلا . ولكن لا تتجه الانظـار اليهم بسبب عدم التعود على أن يكون الحزب الحاكم من مصادر التجنيد الوزارى، ناهيك عن أن يكـون هو المصدر الأول والأخير. وهذا وضع محبط للغاية بالنسبة لاعضـاء الحـزب الذيـن يبذلـون جـهدا ويستثمرون وقتا فيه ، ثم يجدون أنفسهم بعيدين عـن دوائر الاختيار.

ولم يكن الوزراء الجدد فـى وزارة د. عـاطف عبيد وحدهم هم الذين اتوا من خارج الحزب الحاكم، ولكن ايضا الغالبية السابقة ممن تم تداول أسـمائهم . بل ربما كان الحزبى الوحيد من هؤلاء الأخيرين هو د. محمد عبد اللاه ، مع ملاحظة ان اسمه كان مـن اقل الاسماء التى تم ترديدها.

ثانيا : آمال متزايدة فى اصلاح برلمانى فى مطلع قرن جديد

أثار "التقرير الاستراتيجى العربى" للعـام ١٩٩٨ جدلا ساخنا حول مستقبل مجلس الشعب ودوره فـى النظام السياسى والفرق بيـن ادائـه وبيـن الآمـال المعقودة عليه. ولكن سرعان ما اخذ الجدل منحـى أوسع عندما اصبح جـزءا مـن حديـث التغيـير والاصلاح فى مناسبة الاستفتاء على فترة الرئاسـة الجديدة للرئيس حسنى مبارك وما اقـترن بـه مـن تطلعات وآمال عريضة.

١ - حديث التغيير لا يقلل أهميـة الاصـلاح البرلمانى :

فى هذا السياق، أصبح الحديـث عـن مسـتقبل مجلس الشعب جزءا من حديث التغيير .

وما من شك فى أن هذه الأجواء قد أثرت علـى أعمال مجلس الشعب خلال الـدور الرابـع، وأنـها سوف تنعكس، أيضا، على أدائه فى الدور الأخـير (١٩٩٩/٢٠٠٠) من الفصل السابع والذى بـدأ فـى نوفمبر ١٩٩٩.

ولذلك يأتى تقييم أداء مجلس الشعب خلال الـدور الرابع فى سياق معقد، يصعب معـه الفصـل بيـن الاعتبارات القيمية والموضوعية، أو التميـيز بيـن قياس الكفاءة وقياس الفعالية.

أ - إشكالية الحياة البرلمانية: ثقافة الإصلاح وإصلاح الثقافة

لا يستطيع المرء تحليل الحياة البرلمانية بمعـزل عن طبيعة الثقافة السياسية والمعطيات الاقتصاديـة والاجتماعية، والظروف الدولية السـائدة. فكمـا أن الحياة البرلمانية مدخـل لتطويـر الثقافـة والنظـام السياسى، فإن البرلمان، أيضا، تعبير عن طبيعة هـذه الثقافـة وسـمات النظـام السياسـى. وإذا كـانت الموضوعية تقتضى تقويم أعمال المجلس فى إطـار هذه المعطيات، الحاكمة لدوره، فإن تقويـم الحيـاة البرلمانية يقتضى، أيضا، الانطلاق من مجموعة مـن القيم السياسية الواضحة.

فالبرلمان فى العالم المعاصر ذو هوية ديمقراطيـة التوجه، وبراجماتية الطابع. فقد نشأ البرلمان كآليـة مؤسسية تكرس ثقافة سياسية متطورة تقوم على قيـم وآليات ديمقراطية.

فالثقافة السياسية الديمقراطية تنطلق من فلسفة إعلاء شأن المصالح الفردية، وأن الفرد الحر غير المكبل هو القادر على الإبداع، وبالتالى تحقيق النهضة فى المجتمع بأسره. كما أنها ثقافة تعترف بالاختلاف وتقدره، سواء الاختلاف فى القيم أوالمصالح، الفردية والجماعية، وتسعى الى تحقيق التعايش فيما بين تلك المصالح والقيم، عن طريق آليات مؤسسية، تستطيع تحويل الصراعات الهيكلية (الاجتماعية، والعرقية..) الى خلافات اجرائية، وتسعى الى تسوية تلك الخلافات عن طريق التفاوض وأسلوب الحلول الوسط. وبالتالى فإن أهداف الجماعات والأفراد فى الحياة السياسية، مثلا، تصبح أهدافا متحركة، لا تعكس قيما مطلقة بقدر ما تجسد أولويات نسبية، تسعى أطرافها الى تحقيقها بشكل مرحلى. من هذا المنطلق، نشأ البرلمان، وتطور، وأصبح آلية مؤسسية هامة-ضمن آليات أخرى، رسمية وغير رسمية- لبلورة المصالح والتعبير عنها، والتأثير على القرار السياسى لمراعاتها.

فالبرلمان فى هذا السياق لا يصبح برلمانا بدون تعددية حزبية وسياسية، تتمثل فيها تلك الاختلافات وتسعى الى بلورتها وتحقيق التوازن بينها بالوسائل المدنية، ومن ثم فإن فكرة الحزب الواحد او المهيمن دائما تتناقض مع طبيعة البرلمان ووظيفته السياسية.

كذلك، فإن البرلمان يرتبط بثقافة المواطنة، التى تقر مجموعة من الحقوق والواجبات المتساوية بين الأفراد، وتنظر الى الحكومة (بسلطاتها ومؤسساتها) باعتبارها دولاب عمل هذه التفاعلات السياسية، وليست أبا لمجموعة من الرعية.

كما أن البرلمان يجب أن يكون قائما على مبدأ التمثيل الحقيقى (سواء مباشرا أو غير مباشر، فهذه مسألة إجرائية) لهؤلاء المواطنين. ومن ثم، فإن البرلمان لايعتبر برلمانا إذا كان معينا، أو تم تشكيله من دون انتخابات حرة ونزيهة تكرس ثقافة المواطنة، وتؤكد على مبدأ مساءلة الموظف العام.

أيضا، فإن البرلمان مؤسسة نيابية، أى بوتقة للتعبير الحر والآمن عن هذه المصالح والقيم المتباينة بواسطة مجموعة من النواب، وإجراء الجدل والحوار فيما بينهم، ومن ثم، فإنه لن يعتبر برلمانا إذا كان النواب لا يعبرون إلا عن مصالحهم ورؤاهم الذاتية، أو كانوا مجرد مندوبين عن نخب حزبية، تحت مسمى الالتزام الحزبى.

كما أن البرلمان هو أهم مؤسسات تحقيق الشفافية، والتواصل بين المجتمع والدولة، واختبار درجة الشرعية وحقن المزيد منها فى نظام الحكم، ومن ثم فإنه لن يكون برلمانا إذا انفصل النواب عن الناخبين، أو إذا استفحلت الفجوة بين الرأى العام من ناحية وما يحدث فى البرلمان من ناحية أخرى.

هذه المحددات لنمو المؤسسة البرلمانية وجعلها وسيلة للتطور السياسى، وليست مجرد جهاز (لصك القوانين) او جزء من جهاز الحكم، متوفرة فى أغلبها -وبدرجات مختلفة- فى المجتمعات الديمقراطية التى لم تعد مقصورة على الغرب. ومع ذلك ففى العديد من بلدان العالم النامى مازال الأمر بعيدا عن ذلك.

ولهذا، فإن أدبيات الحياة البرلمانية، وكذلك الجدل والخطاب السياسى فى البلدان النامية، يدور فى إطار "أجندة" مغايرة لأجندة الحياة السياسية والعمل البرلمانى فى المجتمعات المستقرة فى الديمقراطية. ففى الحالة الخيرة، تنشغل الأدبيات، وكذلك الحركة السياسية، بقضايا التطوير المؤسسى للبرلمان (إدخال تكنولوجيا المعلومات الحديثة فى عمل البرلمان، وتطوير خدمات البحوث والمعلومات للنواب..)، بينما هى فى الحالة الأولى لا تزال مشغولة بقضية تحديد الأدوار (صك القوانين المقدمة من الحكومة، أم صنع السياسات العامة)، وترسيم وظيفة البرلمان فى النظام السياسى (الرقابة والتوازن بين السلطات، أم مجرد حرية نقد الحكومة)، وبناء مؤسسة برلمانية ممثلة للواقع السياسى ومستقلة فى (تغول) مواجهة السلطة التنفيذية.

من كل هذا، يبدو أن إنشاء واستقرار وتطوير المؤسسة البرلمانية فى مصر (والعالم العربى، وجزء كبير من العالم النامى) مسألة إصلاح سياسى هيكلى، وليست مجرد عملية فنية تنصب على الإجراءات والوسائل (كأن يقتصر الأمر على نظام للإشراف القضائى على الانتخابات، أو حرية الإعلام عن

المداولات البرلمانية، أو حتى السماح بإنشاء أحزاب جديدة).

ولذلك يصبح السؤال، هو كيف يمكن تطوير المؤسسات السياسية (البرلمانية) فى هذا الإطار، وليس ما إذا كان التطوير ضروريا من عدمه.

ومجلس الشعب ليس خارج هذا السياق التطورى المعاصر، ولا ينبغى له أن يكون. فالتطور الاقتصادى والانفتاح الثقافى على العالم الخارجى والمعطيات الدولية المحيطة بنا، كلها عوامل تجعل الإصلاح السياسى، وتطوير دور البرلمان مسألة حتمية فى مستقبل مصر المعاصرة.

ب ـ بين قياس الكفاءة وقياس الفعالية : الاستجواب نموذجا

هناك مدرستان فى الفكر البرلمانى: الأولى، تقيم أداء البرلمان، والثانية تقيس فعاليته. وبدون الفصل التعسفى بين المدرستين، فإن تقييم أداء مجلس الشعب لابد أن يتم فى سياقه المجتمعى الأوسع، وإلا أصبح عملية إجرائية، قد تقود الى نتائج مضللة. فعلى سبيل المثال، شهد دور الانعقاد الرابع لمجلس الشعب عددا غير مسبوق من الاستجوابات التى ناقشها المجلس، على الأقل مقارنة بأدوار الانعقاد السابقة خلال هذا الفصل، كما كانت موضوعات تلك الاستجوابات متنوعة، ومرتبطة بقضايا حيوية للغاية، مثل أوضاع قطاع الأعمال العام، وقضية الدين المحلى، ومسألة الإغراق.. كذلك، فقد اتسمت مناقشات الأعضاء، بوجه عام، بجدية ملحوظة، لاسيما من حيث استخدام كمية كبيرة من المعلومات، ذات النوعية النقدية والتحليلية الواضحة. أكثر من هذا، فقد كشفت المناقشات عن بروز تيارات نقدية للحكومة، حتى من بين أعضاء الحزب الوطنى (الحاكم)، وكذلك بين المستقلين، الذين تقدموا بنصف عدد الاستجوابات خلال هذا الدور.

من ثم، فإنه من هذه الناحية التحليلية الجزئية، يمكن القول بأن أداء المجلس خلال الدور الرابع كان أكثر تميزا وجرأة مقارنة بالأدوار الماضية. أما من الناحية التحليلية الكلية، فإن واقع الأمر يؤكد أن فعالية المجلس فى الحياة السياسية قد اتجهت الى التراجع خلال هذا الدور، من حيث ما انتهت إليه هذه الوسيلة الرقابية المذكورة سابقا، حيث خلصت جميعها الى الانتقال الى جدول الأعمال، وهو التعبير المهذب الذى استخدمته اللائحة للتعبير عن رفض موضوع الاستجواب، وتجديد الثقة فى الوزير المختص، الى درجة تجعل الاستجواب مناسبة جيدة للوزراء لكى يجدد لهم المجلس الثقة والتأييد بدلا من التحسب للاستجواب كوسيلة رقابية تحمل معنى الاتهام، وربما تنتهى، ولو نظريا، بسحب الثقة. وبصرف النظر عن أثر التوازنات الحزبية على مسار الاستجواب، وغياب العدد الكافى لمجرد اقتراح طرح الثقة فى أحد الوزراء (وهو ٤٦ عضوا على الأقل)، دون اتخاذ قرار سحب الثقة فعليا، نظرا لهيمنة الحزب الوطنى، وضآلة عدد نواب المعارضة (١٣ عضوا)، فإن الممارسة البرلمانية فى المجلس قد قامت بتطويع وإعادة هندسة الاستجواب ليصبح وسيلة لفتح نقاش مع الحكومة، ربما يكون حاميا بعض الشئ، وليس وسيلة للتأثير فى سياساتها، ناهيك عن أشخاصها.

هذا هو ما تكشف عنه مراجعة المناقشات التى تعلقت بالاستجوابات العشرة التى ناقشها المجلس، حيث ندر أن طالب مقدموها بإقالة الوزير المختص، وإنما سعوا، على أفضل تقدير، الى كشف مثالب إدارته لوزارته، أو أخطاء بعض معاونيه. وفى هذا السياق، انتقد رئيس المجلس أولئك الذين يغالون، ويعولون كثيرا على الاستجواب كمقدمة لطرح الثقة فى الوزراء. بعبارة أخرى، فإن أداء المجلس المرتفع، فى حالة الاستجوابات مثلا، لم يضف كثيرا الى فعاليته، أو يساهم فى تفعيل آلية الرقابة والتوازن بين المجلس والحكومة، ولكنه، بمفهوم المخالفة، أبرز مدى التواضع فى تلك الفعالية. هذه المفارقة التى يصل إليها تحليل الحياة البرلمانية فى مصر، وغيرها من البلدان العربية والنامية، تحتاج الى دراسة وتأصيل متعمقين، ولكنها -على أية حال- مرتبطة بالفجوة بين تطوير أداء المؤسسة البرلمانية من ناحية وتفعيل دورها فى النظام السياسى من ناحية أخرى.

جـ – دلالات مهمة للجدل العام حول تأخر إصلاح البرلمان

بصرف النظر عن درجة التزامن بين مطالب الإصلاح فى الشارع السياسى ومدى الأخذ بها ، فإن الدعوة الى الإصلاح لها تفسيراتها ولها مغزاها. فمن حيث التفسيرات، تتنامى الدعوة الى الإصلاح خصوصا، والتغيير عموما، فى حالتين، الأولى تعبر عن تزايد الآمال والتطلعات نحو مثاليات أكثر رقيا من الوضع القائم، وهى حالة المطالبة بإصلاح الكيانات المتقدمة أصلا (كتفعيل دور البرلمان الأوربى فى مستقبل أوربا الموحدة مثلا)، والثانية تعبر عن خيبة الأمل وتزايد الإحباطات من الوضع القائم، وتتلمس الطريق للخروج من دائرة الوهن الى آفاق التقدم (كحالة الإصلاح السياسى فى الجزائر). وفى الحالتين، فإن شيوع الدعاوى الإصلاحية فى المجتمع له مغزاه السياسى الهام، وهو أن لهذا المجتمع قدرة على التكيف، ومقدرة على التغيير، وإلا سوف تتحول المطالب الإصلاحية الى دعوة للتغيير الشامل.

وقد امتزجت هذه التيارات فى نظرة الشارع السياسى المصرى لأداء وفعالية مجلس الشعب، حيث تتداخل النظرة النقدية له مع الرغبة فى تفعيله، لمواجهة التحديات الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية، المحلية والعالمية فى القرن الجديد. فالمتابع للأدبيات البرلمانية من ناحية، والتغطية الإعلامية للحياة البرلمانية من ناحية أخرى يجد أن نقد المجلس مصحوب فى أغلب الأحوال بالدعوة الى إصلاحه مؤسسيا، وتفعيل دوره سياسيا. كما يجد نبرة مشتركة فى تلك الأدبيات و التحليلات الإعلامية، وكذلك فى الشارع السياسى، وهى أن إصلاح البرلمان قد تأخر كثيرا. وهذه بعض المؤشرات:

- التآكل المستمر فى الرصيد المعنوى والأدبى لعضو المجلس (فضائح عدد من النواب..).
- اهتزاز صورة المجلس بشكل درامى، على المستوى الإعلامى (ظاهرة غياب الأعضاء..).
- الشغف وانتظار إحداث تغيير هيكلى فى الحياة السياسية، يمس أول ما يمس الأحزاب السياسية والبرلمان (تردد الاشاعات حول تفكيك الحزب الوطنى، لصالح حزب جديد يحظى بدعم رسمى، وإعادة النظر فى العلاقة بين رئاسة الدولة ورئاسة الحزب، وكثافة الحديث عن زيادة دور مجلس الشورى فى العملية التشريعية..).
- مركزية تأثير التحولات الاقتصادية فى المجتمع، ونظامه السياسى، ونقد ضعف مشاركة المجلس فى إحداث وتوجيه تلك التحولات، فيما يتجاوز المصادقة على بعض القوانين.
- درجة عالية من السيولة الاجتماعية، طرحت التساؤل حول مدى تمثيل المؤسسات السياسية للقوى والتوازنات الاجتماعية المتغيرة، ومسألة التمثيل العادل للفئات الاجتماعية (العمرية والمهنية والنوعية) فى المؤسسة التشريعية مقارنة بالوزن النسبى الكبير لرجال الأعمال.
- تعثر مسايرة العمل البرلمانى لمناخ العولمة، وما يفرضه من شفافية فى صنع القرار، وما يفترضه من حرية الوصول الى المعلومات. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع سوى التليفزيون الرسمى نقل جانب من بعض الجلسات، كما يعتبر دخول أروقة البرلمان مسألة شبه مستحيلة، إلا لعدد قليل من البشر، وهم الأعضاء، والوزراء، والمستشارون، والصحفيون المعتمدون، والعاملون به..، بل ولا يستطيع سوى بعض هؤلاء دخول قاعة المناقشات العامة، فى حين أن البرلمان فى عديد من دول العالم المتقدم والنامى يعتبر مزارا سياحيا للكافة، قبل أن يكون مكانا تثقيفيا للمواطنين، وخصوصا تلاميذ المدارس.

ومن المفارقات الأخرى التى يكشف عنها هذا الجدل حول تأخر إصلاح المجلس وزيادة فعاليته، أنه يتواكب مع إدخال إصلاحات ملموسة فى الحكومة، وتحديث واضح فى السياسات العامة، واستمرار التحسن فى الأداء الاقتصادى، واتساع حريات التعبير ومساحة النقد فى الشارع السياسى والإعلام، بل وتحسن صورة الحكومة لدى الرأى العام، وتزايد الدور السياسى للقضاء، سواء فى حماية الحقوق

والحريات العامة أو في مراقبة دستورية التشريعات..، الأمر الذى أبرز مدى تأخر حركة الإصلاح الواجبة في هيكل وعمل المؤسسة البرلمانية.

٢ - اداءاعتيادى للمجلس فى دوره الرابع :

جرت العادة فى دراسة أعمال المجلس على "رصد" أنشطته فى المجالات الثلاثة التقليدية، أى التشريعى، والرقابى، والسياسى/المالى (ويشير الى مناقشة والتصديق على بيان الحكومة، ومشروعى الخطة والموازنة، وهما ما اعتبرتهما اللائحة "وظيفة سياسية"، ويعتبرهما البعض وظيفة مالية) خلال دور الانعقاد. ولكن النظرة التحليلية لأداء المجلس تتطلب وضع هذه الأنشطة فى إطار مقارن من ناحية، وقراءتها فى ضوء المعطيات والدلالات السياسية للعمل البرلمانى من ناحية أخرى. من هذا المنطلق، ومن خلال رصد الملاحظات التالية على أداء مجلس الشعب خلال دور الانعقاد الرابع، نصل الى أن هذا الأداء لم يشهد جديدا جوهريا مقارنة بالادوار السابقة.

أ- غياب التنافس السياسى- الحزبى:

تعتبر التنافسية من أهم خصائص العمل البرلمانى، سواء فى تحديد النواب (من خلال التنافس فى الانتخابات العامة)، أو فى تشكيل الأجهزة القيادية به، فضلا عن التنافس فى الأداء التشريعى والرقابى للأعضاء.

ولم يشهد مجلس الشعب فى دوره الرابع درجة تذكر من التنافس فى تشكيل أجهزته الرئيسية، صاحبة التأثير فى رسم سياسة المجلس وتوجيه أعماله. فقد حددت اللائحة سبعة أجهزة رئيسية تعتبر بمثابة الجهاز العصبى للمجلس، وهى: رئاسة المجلس، ومكتب المجلس، واللجنة العامة، ولجنة القيم، واللجان النوعية، واللجان الخاصة والمشتركة، والشعبة البرلمانية. وإذا اقتصرنا على شاغلى المناصب فى الأجهزة الأربعة الأولى، بالإضافة الى هيئات مكاتب اللجان الثمانية عشر واللجنة التنفيذية للشعبة البرلمانية، لوجدنا أن هذه النخبة البرلمانية عبارة عن ١٣٣ شخصا (يتكرر الكثير منهم فى عدد من تلك الأجهزة، مثل رئيس المجلس ورؤساء اللجان النوعية)، أى ٢٩% من إجمالى أعضاء المجلس الـ٤٥٤. ولم يشهد تركيب عضوية هذه الأجهزة فى دور الانعقاد الرابع تغييرا كبيرا عن الوضع فى الدور الثالث، حيث ظلت معظم المناصب كما هى، ولم يحدث تغيير يذكر فى هيئات مكاتب اللجان النوعية ككل (أى الرئيس والوكيلين وأمين السر)، إذ اقتصر التغيير على منصبى وكالة وأمانة سر لجنة الشئون الدستورية والتشريعية فقط .

ب - التنافس فى الغياب

إذا كان المؤشر السابق يوضح غياب التنافس بين الأعضاء فى شغل المناصب القيادية، فقد تنافس فى أمر آخر، وهو الغياب عن الجلسات. وقد أثارت مسألة غياب الأعضاء جدلا فى أوساط الرأى العام وأصبحت قضية جاذبة للصحافة القومية والمعارضة على السواء.

وقد برزت هذه الظاهرة منذ بدايات دور الانعقاد، مثلما حدث فى الجلسة السادسة فاضطر رئيس المجلس الى عدم دخول القاعة لحين اكتمال النصاب القانونى، ثم تكرر الأمر تقريبا فى جلسة صباح اليوم التالى، فأثار الدكتور زكريا عزمى عضو المجلس وأمين عام رئاسة الجمهورية الموضوع مطالبا بتطبيق المادة ٢٦١ من اللائحة، لكى يحرج الغائبين والمتأخرين من ناحية وينقذ ماء وجه المجلس من ناحية أخرى. واتجه رئيس المجلس الى طرح الأمر على اللجنة العامة "لبحث موضوع الغياب والتأخير واقتراح ما يمكن اتخاذه من إجراءات لضمان *التزام* السادة الأعضاء بالحضور واقتراح التدابير اللازمة".

ومن المألوف برلمانيا أن تشارك الحكومة، ممثلة فى عدد من الوزراء، فى جلسات المجلس، لاسيما وأن هناك سبعة من الوزراء كانوا يتمتعون بعضوية المجلس خلال الدور الرابع وقبل تشكيل الحكومة الجديدة، فى أكتوبر ١٩٩٩. ومن ثم فإن حضور بعض الوزراء، على الأقل، يصبح أمرا شبه حتمى. كما أن حضور الوزراء للمجلس يتوافق مه اهتمام الأعضاء ورغبتهم فى "قضاء حاجات دوائرهم

وناخبيهم"، وهو جزء مشروع من مهام النواب. كما أن ضعف حضور الوزراء يثير قلق النواب، ويلفت انتباه الرأى العام، وهو ما حدث خلال الدور الرابع، لاسيما فى ظل غياب بعض الوزراء عن كافة الجلسات، عدا جلسة إلقاء بيان الحكومة.

جـ - حدود الوظيفة السياسية/المالية :

تناولت اللائحة الداخلية للمجلس ما أسمته "إجراءات سياسية برلمانية"، ولم تنصرف الى ممارسة وظيفة سياسية بالمعنى المباشر، حيث يقتصر دور المجلس على الترشيح لمنصب رئيس الجمهورية (وهو ما تم فى هيئة بيعة عامة بالجلسة الثامنة والسبعين، عند ختام دور الانعقاد)، والاستماع الى بيان الرئيس فى الجلسة الافتتاحية، مع إمكانية مناقشته، بشروط خاصة، لا تتوافر عمليا.

ودرجت الممارسة البرلمانية على اعتبار الوظيفة السياسية للمجلس متمثلة فى مناقشة البرنامج السنوى للحكومة، ومشروعى الخطة والموازنة. ولكن، لم تستخدم هذه الوظيفة كأداة للتأثير فى التوجهات الرئيسية للسلطة التنفيذية أو وضع قيود على سياساتها العامة، بل تكشف الممارسة عن تطويع تلك الأدوات، لتصبح بمثابة وسائل لإثارة النقاش وإعطاء الحكومة فرصا إضافية للإعلام عنها، وربما شرح سياساتها وإقناع المجلس والرأى العام بجدواها، دون التعرض لقيود فعلية من المجلس. وربما يكمن تفسير ذلك فى غياب التوازن بين حزب الحكومة وسائر الأحزاب الأخرى، فلا يتوقع أن يقوم الحزب الحاكم برفض سياسة حكومته ويخلع عنها الشرعية، وكذلك بالنظر الى طبيعة الثقافة السياسية السائدة فى المجتمع عموما وبين النخبة السياسية وأعضاء مؤسسة الحكم خصوصا، وهى ثقافة تعترف بعلو السلطة التنفيذية وتكرس قيودا وضوابط ذاتية داخل الفرد بألا يتجاوز تلك الحدود. من هنا تنحصر الوظيفة السياسية "الرد على البيان"، ومناقشات الخطة والموازنة.

ومع ذلك، كانت مناقشات الرد على البيان أكثر تعمقا وحيوية خلال هذا الدور، حيث بلغ عدد المناقشين ٣١٨ عضوا، تنوعوا حزبيا، وأثاروا قرابة ألفى قضية أو مشكلة خلال المناقشات، أغلبها ذو طبيعة عامة، لا تقتصر على أحوال محافظة أو منطقة بعينها، وإنما تتطرق الى السياسات العامة الخاصة بهذه القطاعات.

أما مناقشات الخطة والموازنة، فقد استغرقت خمس جلسات ، تمت فى ثلاثة أيام فقط، شارك فيها نحو ١٢٠ عضوا، من مختلف الانتماءات الحزبية، وأثاروا فى مداخلاتهم نحو ٦٢٥ قضية، تركزت فى مشروعات الصرف الصحى ومياه الشرب وسياسة الشباب والرياضة والخصخصة وسياسات الإنفاق العام والإصلاح الإدارى.. وقد أظهرت الحكومة استجابة سريعة للعديد من طلبات النواب لإدراج مشروعات أخرى فى الخطة، حيث قامت بتوفير اعتمادات إضافية بلغت عدة ملايين.

وكما تكرر فى الأدوار السابقة، رفضت المعارضة وبعض المستقلين كلا من بيان الحكومة ومشروعى الخطة والموازنة (١٦ عضوا، هم كل أعضاء المعارضة، وثلاثة من المستقلين رفضوا البيان، و١٣ عضوا، معارضة ومستقلون رفضوا مشروعى الخطة والموازنة).

د - تساؤلات حول ازدياد معدلات التشريع السريع:

ناقش المجلس ٣١ قانونا خلال هذا الدور، وافق على واحد منها من حيث المبدأ (وهو قانون المناجم والمحاجر)، وأصدر الغالبية العظمى من القوانين الأخرى بطريقة "التشريع السريع"، حيث قفزت نسبة ما صدر عن المجلس من هذه القوانين على سبيل الاستعجال من ٥٥,٧% فى الدور الثالث الى ٨٣,٤% خلال الدور الرابع. كذلك، نظر المجلس ١٢٨ مشروع قانون خطة وموازنة وحساب ختامى.

ومع ذلك لم يكن هناك وجه لطلب النظر على سبيل الاستعجال فى القوانين التى أصدرها المجلس بصفة الاستعجال، حيث أن رخصة الاستعجال تتطلب وجود حالة ملحة وضرورية لإصدار قوانين لا تحتمل من الحكومة الانتظار أربعة أيام وهى الحد الأدنى قبل أخذ الرأى النهائى على مشروع القانون.

وميزة قاعدة الأربعة أيام أنها تتيح لأعضاء المجلس المراجعة وإعادة فتح باب المناقشة في المواد أو تأجيل إصدار القانون، أو حتى إعادته للجان للدراسة مرة أخرى، إذا استشعر المجلس حاجة لذلك. وإذا أمعنا النظر في القوانين التى صدرت على وجه الاستعجال مثل قانون التقاعد والتأمين، والترخيص لوزير الصناعة للبحث عن الذهب والمعادن فى الصحراء الشرقية، وقانون حوافز أداء الضرائب، والترخيص لوزير البترول للتعاون مع الشركات، وتعديل أحكام القرار الخاص بالنيابة الإدارية، وغيره من الموضوعات الأخرى. يلاحظ أن جميع هذه الموضوعات خالية من مبررات الاستعجال، مما يعنى أن هذه الوسيلة يتم استخدامها بشكل لا يتفق مع روح أحكام اللائحة.

كذلك، فقد لوحظ استمرار الاتجاه نحو محدودية المشاركة فى المناقشات التشريعية. فقد بلغ حجم مداخلات الأعضاء عند مناقشة مشروعات القوانين (من حيث المبدأ وتفصيلا) خلال الدور الرابع ١٤٦٢ مداخلة، أى أن هناك نوعا من الانخفاض فى حجم المداخلات أثناء تلك المناقشات التشريعية خلال هذا الدور مقارنة بمعدلات الدور الثالث (وكانت ١٥٨١ مداخلة). كما أن عدد المناقشين لمشروعات القوانين (من حيث المبدأ وتفصيلا) قد انخفض من ٣٢٦ الى ٣٠٧، أى بنسبة ٦,١% خلال الدورين الثالث والرابع على التوالى، من هنا، فلابد من إثارة التساؤل حول مدى اهتمام الأعضاء الآخرين الذين لم يسعوا للإدلاء بدلوهم فى عملية التشريع على الإطلاق.

وبالنسبة للاقتراحات بقوانين، فقد حدثت زيادة فى حجم المبادرات التشريعية للأعضاء، على الأقل مقارنة بالدور الثانى (١٢ اقتراحا فقط) والدور الأول (٢٧ اقتراحا)، وبما يقارب المعدل الذى تحقق فى الدور الثالث (٤٨ اقتراحا). فقد تقدم ٢٩ عضوا باقتراحات القوانين خلال هذا الدور، وبهذا يبلغ متوسط حجم المبادرة التشريعية لهؤلاء ١,٥ اقتراحا للعضو. كما تزايدت ظاهرة "المبادرات التشريعية المشتركة"، التى يتعاون فيها بعض الأعضاء ويقدمونها الى المجلس.

هـ - اعادة نظر لازمة فى ضم أدوات الرقابة :

لا يزال المجلس يميل الى ضم أدوات الرقابة عند مناقشتها، حيث "تكدست" الوسائل الرقابية فى الجلسات. فعلى سبيل المثال، ناقش المجلس فى دور الانعقاد الثالث ٧٠ طلب إحاطة، تم ضم ١٨ طلبا منها، بينما ناقش فى الدور الرابع ١١٦ طلب إحاطة وبيانا عاجلا (من إجمالى ٢٣٣ طلبا)، تم ضم ١٠٨ طلبا منها الى غيره من الوسائل الرقابية (أى زادت نسبة الطلبات المضمومة الى الإجمالى من ٢٥,٧% الى ٩٣,١% خلال دورى الانعقاد على التوالى). كما ناقش المجلس ٧٢ سؤالا، فى ١٢جلسة بمتوسط ستة أسئلة للجلسة الواحدة.

أما فى شأن الاستجوابات فقد شابها التزاحم فى الجلسة الواحدة. ودارت موضوعات الاستجوابات العشرة التى ناقشها المجلس حول الانحرافات داخل قطاع الأعمال العام، وإهدار المال العام نتيجة بعض عمليات الخصخصة، بالإضافة الى الأغذية الفاسدة لتلاميذ المدارس، وتكرار حوادث القطارات، والإغراق والعشوائيات، وتنظيم أعمال البناء والهدم. ولوحظ أن معظم الاستجوابات اعتمدت على حجج وبراهين ضعيفة مما دل على عدم الإعداد الجيد من مقدم الاستجواب، فى حين أن عددا قليلا من الاستجوابات اعتمد على رصد معلومات للعديد من وقائع الاستجواب، مما أضاف قوة الى منطق مقدم الاستجواب.

وشهد هذا الدور أيضا زيادة نسبية فى استخدام طلب المناقشة العامة عن الدور الثالث (من ١٦ الى ٢٠ طلبا)، إلا أن المجلس لم يناقش أيا منها خلال هذا الدور. كذلك، تزايد استخدام الاقتراحات برغبة فى هذا الدور عن الدور الثالث حيث تقدم الأعضاء بـ٦٨ اقتراحا برغبة مقارنة بالدور الثالث (٥٢ اقتراحا). كما سجلت مناقشة تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات انخفاضا كبيرا فى هذا الدور مقارنة بالدور السابق وذلك على الرغم من أهميتها حيث شارك فى مناقشة هذه التقارير ٢٧ عضوا فى هذا الدور فى حين شارك ١٦٣ عضوا فى الدور الثالث، ومال أغلب المناقشين الى طرح توصيات فى شأن كيفية مواجهة المخالفات التى تكشف عنها تقارير

الجهاز. أيضا، لوحظ انخفاض حجم المشاركين في مناقشة تقارير المدعى العام الاشتراكى الى ٢١ عضوا. وقد أيد ٤٣% من المناقشين تقرير اللجنة، واقترح ٥٣% منهم توصيات جديدة فى شأن هذه التقارير.

ولا شك فى أن تكديس هذه الأدوات الرقابية يؤثر سلبيا على فرصة مقدميها فى طرح وجهات نظرهم وممارسة النقد الكافى للحكومة، كما ان ضمها الى بعضها البعض فى الجلسة نفسها كثيرا ما يكون على حساب الوسائل الرقابية الأقل قوة ولصالح الأكثر قوة (أى لصالح الاستجوابات وعلى حساب طلبات الإحاطة والأسئلة والبيانات العاجلة)، وبصرف النظر عن أسبقية تاريخ تقديم كل منها. وإذا ما تذكرنا أن الاستجوابات تناقش أولا، وأنها تقدم من المعارضة أساسا والمستقلين، فى حين تقدم الوسائل الأخرى من أعضاء الوطنى وغيرهم أيضا، فمعنى ذلك أن ضم هذه الوسائل معا يقدم فرصة المعارضة والمستقلين على فرص أعضاء الوطنى، الذين يأتى دورهم فى المناقشة بعدما تكون مناقشات الاستجواب قد تعرضت لمعظم جوانب الموضوعات المطروحة، وربما يكون الوزير المختص قد أصبح مرهقا بالفعل، فلا يعير اهتماما كافيا للوسائل الأخرى "المضمومة". أكثر من ذلك، فإن الحكومة ترد على الاستجواب وغيره من وسائل الرقابة المضمومة معا، وكثيرا ما حدث فى هذا الدور أن ركز الوزير المختص على تناول أوجه النقد والاتهام التى يتضمنها الاستجواب ويمر عابرا أو حتى يغفل الوسائل الأخرى.

ولوحظ، أخيرا، أن الأعضاء قاموا فى خلال هذا الدور بتطوير نوعى فى استخدام عدد من الوسائل الرقابية، مثل طلب الإحاطة، حيث تم استخدامه كأداة لنقد سياسة الحكومة أكثر من مجرد طلب معلومات أو إحاطة الحكومة للمجلس عن سياسة معينة أو قرار محدد تم اتخاذه، أو يريد الأعضاء الاستفسار بشأنه. كما اتسمت موضوعات طلبات الإحاطة بالطابع العام وإثارة المشكلات الجماهيرية، مثل حوادث التسمم الغذائى فى المدارس، وحوادث القطارات، ومشكلات العاملين فى شركات قطاع الأعمال العام، وقضايا الإغراق، ومحاذير التعامل مع نقل الدم.

٣ ـ مجلس الشعب فى ضوء التطوير المستقبلى

كأى مؤسسة عامة، سياسية أو اقتصادية، يحتاج مجلس الشعب الى تطوير مستمر. لم يعد ذلك محل تساؤل. ولكن السؤال هو: ماذا نطور؟، وبماذا نبدأ؟، وكيف نطور؟، وما هى استراتيجية التطوير؟، وما هى تكلفتها، حتى يكون التطوير مجديا؟، وأخيرا، من يقوم بالتطوير؟. فى الحقيقة، هذه مجموعة من الأسئلة المطروحة على المثقفين والخبراء، بقدر ما هى مطروحة على النظام السياسى، ومجلس الشعب تحديدا. وعلى أية حال، فإن لعملية لتطوير أربعة مستويات أو أبعاد رئيسية، سياسية، ومؤسسية، وإجرائية، ونوعية.

أ ـ على المستوى السياسى: زيادة الفعالية

يتمثل هدف تطوير البرلمان، من الناحية السياسية، فى زيادة فعاليته (ودوره) فى الحياة السياسية عموما وعملية التحول الديمقراطى تحديدا. فهو مؤسسة الهدف منها ضبط الصراع الاجتماعى وتمثيل المصالح الاجتماعية فى منظومة السياسات العامة. وفى سبيل أداء هذه الوظيفة، يقوم البرلمان بمهام تشريعية ليعبر من خلالها عن تلك المصالح وأخرى رقابية على السلطة التنفيذية لكى يضمن عدم إساءة استخدامها للسلطة.

بعبارة أخرى، يجب تحديد مصير دور البرلمان فى نظام الحكم، وهل هو مشرع (بالمعنى الضيق، أى جهة صك القوانين) أم صانع سياسة (بالمعنى الواسع، أى المعبر عن أولويات المواطنين فى عملية تخصيص القيم والموارد). بيد أن لهذا السؤال معنى آخر مكملا لما سبق، وهو موقف البرلمان منه، ومن عملية الإصلاح السياسى والتحول الديمقراطى، وهل هو معوق أم دافع لها؟، وفى حالة توافق الثقافة البرلمانية السائدة مع الديمقراطية، فهل يكون البرلمان فاعلا فى الإصلاح السياسى، أم موضوعا له؟.

من هنا، يجب الحديث عن عدد من الأمور في مستقبل مجلس الشعب:

- الإطار الدستورى، من حيث شكل البرلمان، وطريقة تشكيله، ومدى سلطاته، والعلاقة بينه وبين السلطات الأخرى.

- السياق السياسى، والعلاقة بين السلطة التنفيذية والمجلس من ناحية، والأحزاب السياسية والحكومة من ناحية أخرى.

- عملية الانتخابات، من حيث سلامتها (وهو بعد قضائى)، ونزاهتها (ولها دلالة سياسية وشعبية)، ودوريتها وشموليتها.

ب ـ من الناحية المؤسسية: زيادة الكفاءة

ترتبط الفعالية السياسية للبرلمان بمستوى كفاءته المؤسسية، بمعنى قدرته على إنجاز المهام المنوطة به، دستوريا وسياسيا ولائحيا. فالبرلمان، وهو مجموعة من النواب، يحتاج الى طاقة مؤسسية مناسبة لعدد أعضائه من ناحية، وطبيعة أدواره من ناحية أخرى، ونوعية البيئة الثقافية والاجتماعية التى يعيش فيها من ناحية ثالثة.

فعضو البرلمان فى حاجة الى إطار قانونى مقبول وواضح يتحرك وفقا له، وأن تكون مجموعة القواعد والإجراءات (اللائحية) مواتية لطبيعة العمل البرلمانى، من حيث القدرة على إفساح أكبر قدر ممكن من الجدل والنقاش، وحرية التعبير، وتيسير إجراءات التقدم باقتراحات للقوانين وممارسة وسائل الرقابة على السلطة التنفيذية، فضلا عن إمكانات بحثية وقدرات تحليلية محايدة وعلى درجة معقولة من التخصص الفنى فى العمل البرلمانى. من هنا، يأتى التساؤل: الى أى مدى تتوافر لأعضاء المجلس مقومات أداء أدوارهم النيابية (التشريعية والرقابية والمالية)، إذا أرادوا ذلك؟

هناك مجموعة من القضايا التى يجب معالجتها لتطوير القدرة المؤسسية للمجلس:

- مراجعة طريقة تكوين المجلس، والنظام الانتخابى وطريقة تقسيم الدوائر الانتخابية.
- تطوير اللائحة الداخلية للمجلس، لتتيح قدرا أكبر من التوازن بين التيارات السياسية والحزبية فى إدارة فعاليات المجلس، وتولى المناصب القيادية به.
- تطوير نظام اللجان، وتحديث أدائها الفنى، وتفعيل دورها فى المبادرة التشريعية والرقابة السابقة على دستورية التشريعات).
- الاهتمام بالإعلام البرلمانى، وإتاحة الفرص أمام الرأى العام بمتابعة أعمال المجلس، سواء بالدخول أو عن طريق وسائل تكنولوجية واتصالية حديثة.
- التدريب المستمر والجاد للعاملين بالمجلس، لاسيما فى قطاع البحوث والمعلومات.

جـ ـ من الناحية الإجرائية: تطوير الأداء

أهم وظائف البرلمان هى التشريع والرقابة. والعلاقة بين "الأداء الجيد" لهاتين الوظيفتين من ناحية وتحقيق الأهداف الكلية للديمقراطية من ناحية أخرى هى علاقة متداخلة ومكملة لبعضها البعض. فصحيح أن برلمانا دون شرعية لا يعد برلمانا، كذلك فإن برلمانا شرعيا يعانى من نقص القدرة على اتخاذ القرارات من الصعب أن يكون برلمانا جيدا، وبالتالى فإن ضعف البرلمان يضعف التحول الديمقراطى ككل.

ولعل من أهم القضايا المستقبلية فى عمل المجلس:

- الانفتاح على مراكز البحوث وبيوت الخبرة ومؤسسات المجتمع المدنى.
- الاهتمام بالمعلوماتية والدعم التقنى وأتمتة العمل البرلمانى (مثلا: نظام التصويت الألكترونى، نظام حديث لحفظ المستندات والوثائق وتسجيل المضابط، ونشرها، وتخصيص قناة للبث المباشر لتغطية أعمال البرلمان بمجلسيه..).

- تبادل الخبرات مع البرلمانات المعاصرة، على مستوى الأعضاء، وكذلك الجهاز الفنى المعاون.

- عقد مؤتمرات إقليمية ودولية لمناقشة القضايا الفنية والإدارية فى المؤسسات البرلمانية.

د ـ من الناحية النوعية: تنمية القدرة التنافسية

فى ظل العولمة من المتوقع أن "البرلمانات تتجه نحو الأفضل وليس الأسوأ"، بالنظر إلى الاتجاه نحو اللامركزية فى الحكم، وبالتالى البحث عن دور أكبر للبرلمان فى الحياة السياسية. وتحاول مختلف البرلمانات أن تخطو بمعدلات أسرع نحو التطوير، حتى فى تلك الدول التى لها سمعة ضعيفة جدا فى مجال التحديث.

وفى إطار هذه التنافسية العالمية أصبح الوصول الى التقدم ليس نظريا أو مرهونا بتحقق أفكار ونماذج تنموية معدة سلفا، وإنما أصبح دائم التحرك، الى الأمام، وذلك بالبحث الدائب عن "أفضل الممارسات" أى تطوير البناء الداخلى للبرلمان، وذلك من خلال البحث المقارن والتطوير المستمر للأداء، لكى يصبح الأداء المحلى قابلا للمقارنة مع أى مثيل له على مستوى العالم.

فالبرلمان يكون ذا قدرة تنافسية عالية عندما يتحول من مؤسسة بيروقراطية جامدة فى توزيع الأدوار بداخلها الى آلية عمل تحقق قدرا أكبر من الرضاء، سواء بالمعنى السياسى (أى الناخبين) أو المؤسسى (أى الأعضاء). ولهذا، يتناول القياس أمورا مثل: طبيعة الترتيبات المؤسسية للبرلمان، وطبيعة توزيع الموارد البرلمانية بين الأحزاب، والعلاقة بين خطوط السلطة الإدارية والسياسية فى البرلمان، وطبيعة امتيازات القيادة البرلمانية والحزبية وقادة التكتلات البرلمانية، ونوعية قواعد وإجراءات صنع القرار فى البرلمان..، وهو ما يتأثر أيضا بطبيعة التركيب السياسى للبرلمان من ناحية التعدد الحزبى وكذلك بدرجة التوازن فى التمثيل الحزبى للأعضاء.

ومن دراسة أعمال المجلس خلال هذا الدور، ومقارنتها بما يجب أن يقوم به لدعم قدرته التنافسية خصوصا، وتدعيم دوره فى عملية التطور الديمقراطى عموما، يمكن طرح التوصيات التالية:

- التزام رئاسة المجلس بمواعيد بدء الجلسات فى مواعيدها، وتطبيق أحكام اللائحة بالنسبة للمتغيبين من الأعضاء، وتعديل أحكام اللائحة لكى تكون الجزاءات أكثر وضوحا بالنسبة للمتغيبين بدون عذر، كأن يتم نشر أسمائهم فى الصحف.
- تطوير مناقشات الرد على بيان الحكومة، ومتابعة أدائها فى العام السابق، ومدى ما تم تنفيذه من توصيات طرحها المجلس على الحكومة، بحيث تلتزم الحكومة بالرد وتقديم التفسيرات حول ما لم يتم تنفيذه منها.
- إعمال أحكام اللائحة فى دراسة بيان رئيس الجمهورية الذى يلقيه فى بداية الدورة البرلمانية، وأن يتم تشكيل لجنة للرد على بيان رئيس الجمهورية، نظرا لأهمية هذا البيان الذى يتضمن قضايا العمل الداخلى والخارجى.
- الحد من أسلوب التشريع السريع، إلا إذا كانت هناك مبررات فعلية له.
- تفعيل دور الأعضاء فى العملية التشريعية، ومناقشة مشروعات القوانين، من خلال التدريب، والاستعانة ببيوت الخبرة، وتعاون الحكومة مع المجلس فى إعداد مشروعات القوانين.
- إعادة النظر فى أسلوب التزاحم بين الأدوات الرقابية.
- الاهتمام بالإعداد الجيد للاستجوابات، من حيث المعلومات والأدلة حتى يحقق الاستجواب أثره، على الأقل فى حدوده الدنيا لعلاج الأخطاء والانحرافات التى يبرزها.
- الاهتمام بدراسة تقارير الجهاز المركزى للمحاسبات، وجهاز المدعى العام الاشتراكى، لأهمية هذه التقارير التى تعد مرآة صادقة للعديد من أوجه الخلل والانحراف.
- زيادة دور اللجان وإعطاؤها الوقت الكافى لدراسة القوانين وجوانبها الدستورية، لتلافى إشكاليات الرقابة على دستورية القوانين.
- الاهتمام بتطوير تقارير اللجان خاصة فيما يتعلق بالاستعانة بالخبرات العلمية للإدلاء بدلوها،

ومشاركتها فى إعداد هذه التقارير حول إحدى القضايا أو المشكلات الملحة، والتأكيد على أهمية التعاون التام بين اللجان وبعضها وأن تعمل اللجان على الاهتمام بأبعاد الدور التشريعى لها.

- زيادة دور اللجان وإعطاؤها الوقت الكافى لدراسة القوانين وجوانبها الدستورية، لتلافى إشكاليات الرقابة على دستورية القوانين، مع الاهتمام بتطوير تقارير اللجان خاصة فيما يتعلق بالاستعانة بالخبرات العلمية للإدلاء بدلوها، ومشاركتها فى إعداد هذه التقارير حول إحدى القضايا أو المشكلات الملحة.
- تشجيع أداء المرأة فى المجالات التشريعية والرقابية وتنشيط دورها البرلمانى، وتكوين جمعية للعضوات البرلمانيات يكون هدفه الرئيسى تنشيط المرأة على الساحة البرلمانية.
- إعادة النظر فى نسبة الـ ٥٠% للعمال والفلاحين ، فى ضوء التغيرات الحادثة فى الواقع المجتمعى المعاصر فى مصر .
- تطوير أعمال مركز البحوث البرلمانية الذى مازال حتى الآن مفتقدا للدور المنوط به، من خلال تزويده بالخبرات والكوادر العلمية المتخصصة التى تعينه على أداء مهامه البحثية لخدمة أعضاء مجلس الشعب.

◆ القسم الثانى ◆

تفاعلات المجتمع السياسى :

الانقسام إلى حكومة ومعارضة

لا يفسر التفاعلات السياسية

ظل الاتجاه الاساسى، ان لم يكن الوحيد ، فى تفسير التفاعلات السياسية المصرية منذ السبعينات يعتمد على الخلافات والتناقضات القائمة بين الحكومة والمعارضة. وكان هذا التفسير صالحاً حتى مطلع التسعينات ، بالرغم من التباينات الواسعة بين أحزاب وقوى المعارضة وما تؤدى اليه من خلافات فى بعض المواقف. وكان جائزاً القول إن التناقض الأساسى فى الساحة السياسية كان بين الحكومة والمعارضة.

غير إن ثنائية "حكومة - معارضة" أخذت تفقد تدريجياً قدرتها على تفسير التفاعلات فى الساحة السياسية منذ بداية التسعينات عندما تصاعدت الخلافات بين بعض أحزاب وقوى المعارضة على خلفية الانقسام الاسلامى- العلمانى أو شبه العلمانى. وتزامن هذا التطور على ازدياد الانقسامات فى داخل كل من أحزاب وقوى المعارضة بلا استثناء ولكن بدرجات مختلفة وأشكال متباينة.

ومع حلول نهاية التسعينات ، وعلى مشارف قرن جديد ، كانت ثنائية "حكومة - معارضة" قد فقدت الجزء الأكبر من أهميتها كأساس لتفسير التفاعلات السياسية المصرية. ويجوز القول أنه فى العام ١٩٩٩ اكتمل تقريبا هذا التحول .

اولا : مظاهر جديدة للتفاعلات السياسية :

لم يكن التغير الذى حدث فى مواقف أهم الأحزاب السياسية المعارضة من الاستفتاء على فترة رئاسة رابعة للرئيس حسنى مبارك هو المظهر الوحيد ، ولا الاكثر دلالة ، على التراجع المستمر فى ثنائية "حكومة - معارضة" . ولكنه كان المظهر الاكثر وضوحا ، حتى اذا كانت هناك مظاهر أخرى أوفر دلالة.

فكانت هذه هى المرة الأولى، منذ الانتقال من النظام التسلطى المغلق الى النظام التعددى المقيد فى منتصف السبعينات ، التى يصير فيها الموقف الرافض تجديد فترة الرئاسة هو موقف الاقلية فى اوساط المعارضة. فقد تفرد الحزب الناصرى بهذا الموقف ، بينما تحول حزب المعارضة الرئيسى (الوفد) من رفض التجديد لمبارك عام ١٩٩٣ الى قبول هذا التجديد عام ١٩٩٩ مع المطالبة بتحقيق اصلاح سياسى ودستورى خلال فترة الرئاسة الرابعة التى بدأت فى أكتوبر من العام نفسه . كما حدث تحول لا يمثل أهمية فى موقف حزب التجمع من رفض التجديد لمبارك عام ١٩٩٣ الى الامتناع عن التصويت فى عام ١٩٩٩ ، بينما نكص حزب العمل عن تحديد أى موقف .

واذا اعتبرنا ان هذه هى أحزاب المعارضة الرئيسية ، يصير واضحا أن الاتجاه الغالب فيها هو أقرب الى تأييد استمرار رئيس الجمهورية لفترة جديدة ، حتى اذا اخذنا فى الاعتبار الخلافات التى حدثت داخل كل منها او معظمها .

فكان هناك خلاف داخل حزب الوفد وتم حسمه عبر التصويت فى اجتماع للهيئة العليا بنسبة تقريبية تصل الى ٥٥% مؤيدين و ٤٥% معترضين. ورغم أن نسبة المعترضين على قرار الحزب الناصرى برفض تجديد الرئاسة لمبارك كانت أقل بوضوح ، يظل الفرق بين حجمى الحزبين (الوفد والناصرى) كافيا للاعتقاد فى أن الموقف السائد داخل حزب الوفد يفوق كثيرا فى حجمه ودلالته الموقف السائد داخل الحزب الناصرى.

واذا كان الموقف الذى اتخذه حزب التجمع يبدو فى منطقة وسط بين التأييد والرفض ، الا انه يدعم الاعتقاد فى تقادم ثنائية " الحكومة - المعارضة" كأساس لتفسير التفاعلات السياسية المصرية ، من حيث أن دلالته الأهم هى التحول من الرفض الى الامتناع عن الرفض.

وبالرغم من أن حزب العمل قرر ، عشية التصويت على اعادة ترشيح مبارك فى مجلس

الشعب فى يونيو ١٩٩٩، ارجاء اعلان موقفه، فالمفارقة هى أن قيادة هذا الحزب كررت فى الفترة السابقة أن نظام الحكم صار اكثر اقتراباً من موقفها تجاه قضايا خارجية أهمها قضية الصراع العربى - الاسرائيلى.

ويحمل هذا القول معنى أن الحزب نجح فى التأثير على السياسة الخارجية المصرية التى استجابت لمطالبه أو بعضها كما تظن قيادته. ومع ذلك قررت تعليق موقفها تجاه اعادة ترشيح مبارك ، وفسرت ذلك بالرغبة فى أن (تصل الى قرار تطمئن الى صحته) ، فى حين أن حزب الوفد الذى ايد اعادة الترشيح لم يزعم أن النظام استجاب لمطالبه أو أن تقارباً حدث بينهما فى المواقف. ومع ذلك فقد أعلن رئيس حزب العمل ابراهيم شكرى منفرداً انه ادلى بصوته تأييداً لمبارك فى الاستفتاء ، واصطحب عدداً من اعضاء اللجنة العليا للحزب اثناء الادلاء بصوته على نحو مخالف للموقف المعلن للحزب.

كما أن الخلافات التى ظهرت فى داخل أحزاب المعارضة الرئيسية على هذا الموضوع ، وعلى مواضيع أخرى ، تدل على أن الخريطة الحزبية تتأهب لعملية اعادة فرز مستقبلية .

ولم تكن مفارقات مواقف أحزاب المعارضة الرئيسية تجاه تجديد الرئاسة لمبارك المظهر الوحيد الدال على تراجع ثنائية "حكومة - معارضة" . فقد حفل العام بمظاهر اكثر دلالة وقف خلالها قادة فى أحزاب معارضة فى صف الحكومة أو بعض أعضائها وفى مواجهة قطاع آخر من المعارضة. والمهم أن هذا الانقسام لم يكن وليد سقوط قادة المعارضة الذين وقفوا ضد "أقرانهم" ومع من يفترض أنهم خصومهم السياسيون، ولا كان ناجماً عن "سيف المعز أو ذهبه".

فالحالات الاكثر أهمية خلال العام ١٩٩٩ تدل على وجود انقسام حقيقى فى اوساط المعارضة ، بحيث كان اقطابها الذين وقفوا فى "الصف الحكومى" مقتنعين حقاً بمواقفهم ، بل كانوا فى المكان الصحيح اجمالاً بالمعايير الموضوعية ، بسبب شطط قطاع آخر من المعارضة وسوء تقديره ، أو نتيجة وصول الانقسام فى أوساط المعارضة تجاه بعض القضايا الكبرى الى مستوى يستحيل معه الحديث عن حد أدنى من التوافق داخلها فى مواجهة نظام الحكم.

وليس هنا مجال حصر الوقائع. ولكن نشير مثلاً إلى "قضية الشعب - والى" أى الدعوىٰ القضائية التى رفعها الأمين العام للحزب الوطنى الحاكم نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الزراعة د. يوسف والى ضد صحيفة "الشعب" الناطقة بلسان حزب العمل بسبب الحملة التى شنتها ضده. فكان د. نعمان جمعة المحامى نائب رئيس حزب الوفد ، أى الرجل الثانى فى اكبر أحزاب المعارضة ، هو محامى يوسف والى الأمين العام للحزب الحاكم.

صحيح أن د. جمعة لم يكن يدافع عن والى انطلاقاً من الانتماء الحزبى لأى منهما ، وانما باعتباره محاميا يؤدى واجبا مهنيا. ولكن هذا لا يعنى أن د. جمعة لم يكن مقتنعاً بأن موكله الذى هو احد قادة الحكومة يعتبر مظلوما. ويعنى ذلك أن القطب المعارض رأى أن ما فعله اقطاب آخرون من المعارضة يجيز له أن يقف ضدهم فى ساحة القضاء دفاعا عن قطب من أقطاب الحكومة.

وكان المحامى المعارض الذى وقف مدافعاً عن مسئول حكومى كبير هو الرجل الثانى فى حزب سياسى بما يعنيه ذلك من ضرورة ان يخضع تصرفاته حتى الشخصية لميزان دقيق. فليس متصوراً أن يأتى فعلا قد يؤثر سلبياً على وضعه الحزبى المفتوح على آفاق ابعد فى المستقبل. ولذلك فالمفترض بداهة انه أجرى حساباته واستشار من كان لزاما عليه أن يستشيرهم من أركان حزبه ، قبل أن يقدم على خطوة كبيرة بهذا الحجم.

ولولا أن المزاج العام داخل حزب الوفد يقبل مثل هذه الخطوة ، ما كان ممكناً للرجل الثانى فيه أن يقدم عليها. ويعنىٰ ذلك أن الاتجاه الغالب داخل حزب المعارضة الرئيسى لم يعد يرى إثماً فى أن يقف مع الحكومة أو مسئول فيها وضد حزب معارض آخر.

ولذلك يجوز القول إن قضية " الشعب - والى " كانت مظهراً بالغ الأهمية على تراجع ثنائية " حكومة - معارضة " ، اذ قبل الاتجاه الغالب فى

داخل حزب المعارضة الرئيسى ان يقف الرجل الثانى فى الحزب دفاعاً عن مسئول حكومى كبير.

ولم يكن الاتجاه الغالب فى حزب الوفد وحده هو الذى اختلف مع موقف صحيفة حزب العمل. فكان الاتجاه الغالب فى داخل حزب التجمع أيضاً منزعجاً من هذا الأسلوب ، وكذلك اتجاه يعتد به فى داخل الحزب الناصرى. بل توافرت مؤشرات كافية على أن الاتجاه الرئيسى فى داخل جماعة "الاخوان المسلمين" لم يوافق على موقف صحيفة حزب العمل.

وكشفت استقالة عضو اللجنة المركزية لحزب التجمع محمد الدماطى أن قيادة الحزب اعترضت على مشاركته بصفته محاميا فى هيئة الدفاع عن صحيفة "الشعب". وجاء فى نص استقالته أنه (فى مقابلتى مع رئيس الحزب وأمينه العام كل على حدة فى مكتب كل منهما بمقر الحزب علمت منهما ان حزب العمل اتصل بهما طالباً حضور محامى حزب التجمع فى القضية اياها وأن الطلب قوبل بالرفض لأن هناك تجاوزاً فى النشر من جريدة "الشعب" فى حق د.يوسف والى ، وأن ما نشر يشكل جريمة قذف وسب فى حق الجريدة والقائمين عليها).

ولاشك فى أن كل أهل المعارضة الذين أساءهم أداء صحيفة "الشعب" هم معارضون للحكم من مداخل ووجهات نظر مختلفة.

ولكن الدلالة المهمة للخلاف على قضية "الشعب – والى" هو أن قطاعا من المعارضة لم يعد يجد ما يسئ اليه اذا وقف مع الحكومة او مع مسئول فيها وضد قطاع آخر من المعارضة فى قضية محددة . ولذلك صار ممكنا أن يحدث هذا علنا دون إخفاء أو تمويه. فالمعروف أن قطاعا من المعارضة وقف مع الحكومة فى بداية التسعينات ضد التيار الاسلامى عندما تصاعد العنف الدينى فى بداية التسعينات.

ولكن كان هناك حرص على إخفاء هذا الموقف وراء خطاب يؤكد على التمايز عن الحكومة والاسلأمين فى آن معاً ، أو على وضع القضية فى أطر أوسع نطاقاً . وكان اصحاب ذلك الموقف معنيين بألا "يضبطوا" متلبسين بتأييد سياسة حكومية ضد العنف رغم أنهم كانوا مؤيدين لها فعلاً.

ولم يعد الامر على هذا النحو ليس فقط فى قضية "الشعب – والى" رغم أنها كانت المظهر الاكثر وضوحا خلال العام ١٩٩٩ لهذا التطور. ويمكن الاشارة الى اختلاف مثقفى المعارضة وصحفها على بعض سياسات وزير الثقافة فاروق حسنى خلال العام نفسه ، وخصوصا بشأن نقل بعض محتويات المتحف الاسلامى من مبناه فى باب الخلق الى أحد قصور القلعة. ففى الوقت الذى تعرض الوزير الى هجوم حاد فى بعض صحف المعارضة الى حد أن دأبت احداها "الشعب" على ان تطلق عليه "زين الرجال" ، وقف بعض المثقفين المعارضين مدافعين عنه الى حد أن وصف احدهم (صلاح عيسى فى العربى ٥/١٦) الحملة الخاصة بالمتحف الاسلامى بأنها (زوبعة فى فنجان وجعجعة بلا طحن وحالة من حالات العدوان الصارخ الذى لا يعرف الهدف الذى يتجه إليه) . وقد اشرنا الى هذا المثال تحديداً لانه يتعلق بكاتب معارض ليست له علاقة (بذهب المعز) أو بمغريات اجهزة وزارة الثقافة التى ساهمت فى إفساد الحياة الثقافية.

ومما يستلفت الانتباه فى تلك الحملة على وزير الثقافة أن بعض الدفاع عنه نشر فى صحف معارضة ، بينما كان الهجوم الأشد عليه فى بعض الصحف القومية وخاصة فى "أخبار اليوم" فى زاويتى "أنور وجدى" وأحمد رجب ، ومن كتاب ليسوا معارضين بأى حال مثل سكينة فؤاد فى "الأهرام" أو لم يعودوا معارضين مثل جمال الغيطانى فى "أخبار الادب" التى يرأس تحريرها وأطلقت فيها المدفعية الثقيلة فى الهجوم على الوزير.

وهذا جانب آخر لتراجع ثنائية "حكومة – معارضة" كأساس لتفسير التفاعلات السياسية المصرية ، إذ صار ممكنا أن تشارك صحف ذات طابع حكومى فى الهجوم على مسئول حكومى وأن يأخذ هذا الهجوم طابع حملات ممتدة وليس نقدا عابرا.

فقد شهدت هذه الصحف ، وخاصة "الأهرام" ، تطورا ايجابيا فى السنوات الاخيرة زاد بمقتضاه هامش الحرية المتاح مما أدى الى نشر كتابات نقدية لسياسات أو مسئولين حكوميين. وصار بعض الوزراء ينتقدون فى صحف قومية اكثر من صحف المعارضة وبكيفية افضل فى كثير من الاحيان. ولكن هذا يختلف عن شن حملات واسعة ، أو المشاركة فى حملات ممتدة ضد سياسات حكومية مثلما تعرض له وزير الثقافة فى العام ١٩٩٩ ودفعه الى محاولة اصدار مجلة أسبوعية عن وزارة الثقافة بعد أن أعلن استياءه من الصحافة القومية التى كان اشد الهجوم عليه منشورا على صفحات بعضها. وعندما ينتقد وزير فى الحكومة الصحافة التى تسيطر عليها الحكومة لان بعضها شارك مع صحف معارضة فى الحملة عليه ، نصير ازاء وضع جديد يدعم الاعتقاد فى أن ثنائية " حكومة – معارضة " لم تعد تصلح كأساس لتفسير التفاعلات السياسية فى مصر.

واذا اضفنا الى ذلك ازدياد اعتماد بعض الوزراء فى ادارة معاركهم ضد بعضهم البعض على صحف بعضها قبرصى المصدر وبعضها يصدر فى مصر بترخيص من حزب الاحرار وكصحف خاصة ، نجد أن انشغال جانب من الحكومة بالخلافات مع المعارضة يتراجع لصالح نزاعات شخصية وعلى القوة والنفوذ.

وسبق أن تناولنا فى "التقرير الاستراتيجى العربى" للعام ١٩٩٧ حالة ضعف الانسجام الحكومى. كما حذرنا فى تقرير العام ١٩٩٨ من ظاهرة "الضربات المتبادلة تحت الحزام" بين بعض الوزراء والتى استمرت فى العام ١٩٩٩. ولم يكن واضحا حتى نهاية العام ما اذا كان التعديل الوزارى الذى تم فى اكتوبر قد ادى الى تقليص هذه الظاهرة.

ثانيا : تفاقم مشاكل التنسيق بين أحزاب وقوى المعارضة:

مثلما كان تباين مواقف أحزاب المعارضة الرئيسية من تجديد الرئاسة لمبارك مؤشرا على تراجع ثنائية " حكومة – معارضة " كذلك كان اداؤها فى تلك المناسبة دليلا جديدا على مدى عجزها عن الوصول الى صيغة تكفل حدا ادنى من التنسيق بينها.

فلم يظهر اى اهتمام بالتنسيق فى هذه القضية ، ولا سعى أى منها الى حوار بغض النظر عما ينتهى اليه. فمن الممكن أن ينتهى الحوار الى تأكيد الخلافات القائمة. ولكن اجراءه فى حد ذاته يساعد على تحقيق فهم متبادل يمكن أن تظهر له نتائج إيجابية ازاء قضية أخرى. ولكن اتخذ كل حزب ، او لم يتخذ مثل حزب العمل ، موقفه بشكل منفرد.

وجاءت المواقف متنافرة ما بين تأييد ورفض، وانطوت على مفارقات ابرزها أن معارضة التجديد لمبارك انحصرت فى الحزب الذى تربطه بنظام الحكم قواسم مشتركة مستمدة من استناد كل منها الى ثورة ١٩٥٢ كمرجعية مع تفاوت فى درجة هذا الاستناد. فهى تعتبر مصدرا لإسهام الحزب الناصرى وأحد مصادر الشرعية بالنسبة الى نظام الحكم فى الوقت نفسه.

ومازال النظام يعود اليها إما لاضفاء شرعية على بعض المواقف والمشروعات أو لاستخراج بعض مخزونها للاستعانة به على تضييق قنوات المشاركة فى بعض الأحيان كما حدث خلال العام ايضا فى تبرير اصدار قانون جديد للجمعيات بـ " حماية الأمن القومى ". وهذا المخزون لم يتخذ الحزب الناصرى موقفا حاسما تجاهه رغم سعيه الى تجاوزه بمقدار أو آخر.

وعلى الجانب الآخر، وإكمالا للمفارقة ، فان الحزب الذى أيد التجديد لمبارك هو اكثر أحزاب المعارضة الأساسية اختلافا مع نظام الحكم واستقلالا عنه بالمعنيين التاريخى والمعاصر. فهو وحده الذى جاء من خارج اطار ثورة ١٩٥٢ ورجالها والمرتبطين بها، وحمل موقف الرفض الكامل لها.

وكان رئيسه السيد فؤاد سراج الدين هو أحد الذين قدمتهم هذه الثورة الى محاكمها الاستثنائية. وفى الوقت الذى طورد وحرم من حقوق المواطنة ، كان رؤساء الأحزاب الثلاثة الأخرى إما ضمن قادة الثورة (خالد محيى الدين رئيس حزب التجمع) رغم الخلاف الجزئى بينه وبين جمال عبد الناصر، أو ممن التحقوا بها وتولوا مناصب عليا فى ظلها (ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل) أو ممن صاروا من أهم كوادرها وموظفيها (ضياء الدين داود الأمين العام للحزب الناصرى).

ولكن المفارقة تتجاوز البعد التاريخى الذى قد تقل دلالته الآن بحكم المسافة الزمنية. فحزب الوفد الذى ايد التجديد لمبارك هو - موضوعيا - الأكثر اختلافا مع سياسات الحكومة والأوفر نقداً لهيكل النظام السياسى الموروث فى جوهره عن العهد الناصرى الذى ينتمى اليه الحزب الوحيد الذى رفض إعادة ترشيح رأس هذا النظام.

صحيح أن الوفد يرحب بالسياسة الاقتصادية الحالية بحكم توجهه شبه الليبرالى ، بخلاف الحزب الناصرى الذى يعارضها. الا ان ترحيب الوفد يقترن بانتقادات حادة لبطء الاصلاح الاقتصادى وهيمنة الحكومة عليه وعدم امتداده الى الاقتصاد الحقيقى. وبهذه الانتقادات يصير الوفد أبعد عن السياسة الاقتصادية الرسمية مقارنة مع الحزب الناصرى. كما ان الوفد هو الأشد إلحاحا على تغيير الدستور المصرى (دستور ١٩٧١) باعتباره امتدادا معدلا لدستور الثورة الأول (١٩٥٦).

ورغم القاسم المشترك مع نظام الحكم كما سبقت الاشارة ، فقد اعلن الحزب الناصرى فى بيانه أنه يعارض (كل السياسات المطبقة داخليا وخارجيا). كما أسس هذه المعارضة على ما اعتبره - ضمنيا - تراجعا لنظام الحكم عن القاسم المشترك بينهما ، وهو ثورة ١٩٥٢ التى يرى أن مشروعها تعرض لما يسميه "تصفية" منذ السبعينات. وقال فى بيانه ان برامج حكومات مبارك المتتالية (انتهت بتفاقم الأوضاع الاجتماعية والسياسية ، إذ اتسعت دائرة الفقر وزادت الفروق الاجتماعية وظهرت طبقة جديدة تستحوذ على الجزء الاكبر من الدخل القومى).

ولم يتضح ما اذا كانت الاشارة فى البيان الى أن الخلاف يتركز على "التطبيق العملى" تفيد انه لا يمتد الى المرجعية ومن ثم الى القاسم المشترك ، أم انها اشارة غير ذات دلالة. ولكن لهذه الاشارة مغزاها فى كل الأحوال، وهو أن الحزب الناصرى لم يستطع بعد أن يميز نفسه بشكل حاسم عن نظام الحكم رغم معارضته التى تبدو راديكالية عالية الصوت. ولذلك ما أن وجه مبارك دعوته الى مؤتمر للاصلاح الاجتماعى حتى اعلن الحزب الناصرى تأييدا حارا لهذه الدعوة.

كما ان القضية التى يعلو فيها صوت هذا الحزب اكثر من غيرها ، وهى قضية الصراع العربى - الاسرائيلى، يصعب على كثيرين ادراك مدى الخلاف بشأنها مع نظام الحكم، وخصوصا فى الفترات التى تشهد توترا فى العلاقات المصرية - الاسرائيلية.

وينطبق ذلك وبدرجة أعلى على حزب العمل الذى ابتكر " نظرية " الفصل بين الحكومة وبعض أعضائها واتهام هؤلاء بأنهم خارجون على سياسة الدولة ، وعلى الخط الوطنى ويدينهم بالخيانة حتى اذا كان ابرزهم هو نائب رئيس الوزراء والأمين العام للحزب الوطنى الحاكم.

وفى اطار المفارقات أيضا، وما تؤكده من ارتباك الساحة السياسية المصرية، نجد أن حزب العمل الذى ترى قيادته أن نظام الحكم صار اكثر اقترابا من موقفها تجاه الصراع العربى- الاسرائيلى وقضايا أخرى هو الحزب الذى لم يتخذ موقفا تجاه التجديد لمبارك. فقد اعلنت قيادته عشية اعادة ترشيح مجلس الشعب لمبارك فى يونيو تعليق موقفها حتى تصل الى ما أسمته (قرارا تطمئن الى صحته). ولكنها لم تصل الى هذا القرار الى حين اجراء الاستفتاء على مبارك فى ٢٦ سبتمبر ، ولا حتى نهاية العام.

ولم يخل موقف حزب التجمع بدوره من مفارقة ، إذ أعلن امتناعه عن التصويت رغم انه صار اكثر

معارضة لنظام الحكم مما كان عليه فى العام ١٩٩٣ حين رفض التجديد لمبارك لفترة ثالثة. ففى ذلك الوقت كان حزب التجمع هو اقرب أحزاب المعارضة الأساسية الى النظام ووقف وراءه بقوة فى معركته ضد العنف الدينى فى لحظة عنفوانه التى وصل فيها الى قلب القاهرة.

وكان الأكثر منطقية فى ذلك الوقت أن يؤيد حزب التجمع التجديد لمبارك أو حتى يمتنع عن التصويت. ولكنه رفض حين كان الامتناع اكثر منطقية ، ثم امتنع فى ١٩٩٩ عندما صار موقفه من النظام اكثر تشددا مقارنة بما كان عليه فى ١٩٩٣ بفعل انحسار العنف الدينى الذى خلق قاسما مشتركا بينه وبين النظام.

ولم يقدم البيان الذى اصدره الحزب تفسيرا لهذه المفارقة رغم أنه اشار اليها من طرف خفى قائلا إن (قول (لا) هذه المرة لا يضيف جديدا بينما الامتناع وقفة ضرورية نعلن من خلالها الاعتراض على المواد التى تنظم اختيار الرئيس فى الدستور). فهذه صياغة توحى بأن المشكلة صارت محصورة فى الطريقة التى يتم بها اختيار رئيس الجمهورية وهى الاستفتاء وليس الانتخاب من بين اكثر من مرشح. ولذلك فهى لا تعبر عن واقع اختلاف الحزب مع سياسات نظام الحزب وخاصة الاقتصادية والاجتماعية.

والأكيد أن هذه المفارقات ليست ناجمة عن افتقاد التنسيق الجاد بين الأحزاب بمقدار ماهى ناتجة عن اختلالات داخلية متفاوتة. ولكن يؤدى غياب التنسيق الى افتقاد الحوار الذى يساعد كل حزب على أن يرى نفسه فى مرآة أوسع واكثر وضوحا من تلك التى ينظر فيها عدد قليل من قادته يتخذون القرارات النهائية.

ولم يكن التباين الشديد فى مواقف أحزاب المعارضة الرئيسية تجاه تجديد رئاسة مبارك هو المظهر الوحيد لتفاقم مشاكل التنسيق بينها، ولا حتى المظهر الاكثر أهمية ودلالة. ويجوز اعتبار العام ١٩٩٩ عام انهيار التنسيق بينها بالرغم من استمرار اجتماعات اللجنة المسماة (لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية).

فقد فشلت هذه الأحزاب والقوى فى العمل معا لتنفيذ اقتراح محدد انتهى اليه مؤتمر عقدته اللجنة فى ١٣ ديسمبر ١٩٩٨ فى ذكرى المؤتمر الذى عقد فى ديسمبر من العام السابق. وهو اقتراح (تأسيس جبهة للاصلاح السياسى والديمقراطى) تضم ممثلين للأحزاب والقوى السياسية والشخصيات الديمقراطية العامة ومراكز ومنظمات حقوق الانسان والنقابات وأساتذة الجامعات وفقهاء القانون والمفكرين والكتاب والصحفيين الذين يقبلون برنامج الاصلاح السياسى والدستورى الديمقراطى الصادر عن مؤتمر الأحزاب والقوى السياسية فى ١٠ ديسمبر ١٩٩٧ كأساس للعمل المشترك قابل للتطور . وتكون لهذه الجبهة استقلالية نسبية وفروع مماثلة فى المحافظات).

وأعدت لجنة التنسيق مشروعا متكاملا بالفعل لهذه الجبهة واعضائها الذين أرسلت اليهم دعوات الى الاجتماع التأسيسى للجبهة والذى كان مقررا عقده يوم ٢٨ ابريل فى مقر الحزب الناصرى.

غير أن هذا الاجتماع ألغى بسبب خلافات ومشاكل أثارتها بعض الأحزاب والقوى السياسية. وكانت كلها تقريبا تتعلق بتركيب الجبهة والمشاركين فيها. فلم يكن هناك خلاف موضوعى لسبب بسيط وهو أن أساس عمل الجبهة كان متفقا عليه من قبل، وهو البرنامج الديمقراطى للاصلاح السياسى والدستورى الصادر فى ديسمبر ١٩٩٧.

وكان حزب الوفد والحزب الناصرى وحدهما اللذان لم يشاركا فى تفجير مشروع الجبهة والقضاء عليه. كما لم يثر الاخوان المسلمون مشاكل جوهرية كالتى اثارتها قيادات حزبى التجمع والعمل والشيوعيين.

وتدل طبيعة هذه المشاكل على مدى التدهور الذى أصاب الحياة السياسية المصرية، اذ تركزت فى معظمها على قائمة الشخصيات الديمقراطية العامة (٧٨ شخصية) الذين رشحوا كأعضاء فى جبهة الاصلاح الى جانب ممثلى الأحزاب والقوى السياسية والنقابات المهنية والعمالية .

ويمكن تصنيف المشاكل التى اثيرت فى نوعين:

أولهما خاص بترشيح بعض القائمين على منظمات ومراكز حقوق الانسان كأعضاء فى الجبهة

رغم أنهم رشحوا بصفاتهم الشخصية لا باعتبارهم ممثلين لهذه المنظمات والمراكز.

اما النوع الثانى فكان متعلقا بالاتجاهات السياسية والفكرية للشخصيات العامة المرشحين اعضاء فى الجبهة ، اذ أثار البعض مشكلة بشأن ما أعتبره غلبة الاتجاه اليسارى بألوان مختلفة على هؤلاء الشخصيات.

وهكذا انهار مشروع الجبهة الوطنية للاصلاح السياسى والديمقراطى فى مهده ، الامر الذى اعطى مؤشرا قويا آخر على صعوبات التنسيق الجاد بين أحزاب المعارضة ودعم الاعتقاد فى تراجع ثنائية " حكومة – معارضة " كأساس لفهم التفاعلات السياسية فى مصر.

واقتضى الأمر نفحة من خارج هذه الأحزاب من اجل استعادة عمل مشترك فى مجال الاصلاح السياسى والدستورى. وجاءت هذه النفحة من عمل مشترك قام به ١٧ شخصية شكلوا لجنة تحضيرية لمؤتمر الاصلاح. وقد عملوا بصفاتهم الشخصية ، بمن فيهم الذين يحتلون مواقع قيادية فى الأحزاب والقوى السياسية ، من يونيو الى أغسطس وصاغوا نداء للاصلاح عرضوه على رؤساء هذه الأحزاب والقوى السياسية فوافقوا عليه. ومع ذلك لم تشارك أحزابهم مشاركة فعالة فى تفعيله سواء عبر جمع توقيعات لتأييد ما تضمنه من مطالب أو دعم المؤتمر العام الذى تم عقده فى مقر حزب التجمع يوم ٢٢ سبتمبر.

ومع ذلك تظل تجربة هذه اللجنة التحضيرية مهمة من زاوية أن أعمالا مشتركة من هذا النوع يمكن أن تمثل رافعة أو قاطرة لنشاط حزبى فى مرحلة لم يعد الانقسام الى حكم ومعارضة هو محور التفاعلات السياسية خلالها.

فقد ضمت اللجنة معبرين عن الاتجاهات الأربعة الرئيسية فى مصر (الليبرالى والاسلامى والماركسى والناصرى) ومستقلين أقرب الى التيار الليبرالى. وشارك فيها من الاتجاه الليبرالى عبد العزيز محمد ود. ابراهيم دسوقى اباظة ود. وحيد عبد المجيد ود. عاطف البنا. ومن الاتجاه الاسلامى د. عبد الجميد الغزالى والمهندس ابو العلا ماضى ود. مجدى قرقر، ومن الاتجاه اليسارى حسين عبد الرازق وعبد الغفار شكر ومحمود أمين العالم وصلاح عيسى، ومن الاتجاه الناصرى فاروق العشرى، ومن المستقلين الأقرب فى معظمهم الى التيار الليبرالى د.محمد السيد سعيد والمستشار محمد حامد الجمل وبهى الدين حسن ونجاد البرعى وعبد الله خليل.

كما عبرت محصلة مناقشاتها ، والتى صيغت فى (نداء من اجل الاصلاح السياسى والدستورى) عن نضج فى التعامل مع قضية الاصلاح، وخصوصا من زاوية فكرة التدرج التى لم يكن لها قبول واسع فى اوساط الأحزاب والقوى السياسية حتى وقت قريب.

فكان الخطاب السائد الصادر عنها يعبر عن رغبة فى اصلاح عام جامع مانع وسريع عاجل فى الوقت نفسه. ولذلك لم يؤخذ هذا الخطاب بجدية ليس فقط من جانب سلطة الدولة ، ولكن حتى من جانب الرأى العام الذى ادرك منذ سنوات طويلة الحدود الضيقة للتعددية السياسية فانصرف معظمه وابتعد عن المشاركة.

ولا يعنى ذلك ان فكرة التدرج لم تكن مطروحة. بالعكس ، ظل هناك من يدعون الى الأخذ بها ليس فقط من أجل " تسهيل " عملية الاصلاح وجعلها اكثر واقعية ، ولكن أيضا لان الاصلاح لا يمكن الا أن يكون متدرجا.

فهذه هى السمة المميزة للإصلاح ، والتى تفصله عن الثورة أو الطفرة بما تعنيانه من تحول مفاجئ تكون أضراره غالبا اكثر من منافعه.

غير أن الاتجاه السائد فى الساحة السياسية ظل يميل الى معنى الاصلاح الشامل اكثر من المتدرج ، الامر الذى أوقع البعض فى مأزق عندما انهارت التجربة الديمقراطية الجزائرية فى بدايتها فى مطلع التسعينات . وكان هذا المأزق اكثر وضوحا لدى قطاع من اليسار هو الاكثر عداء للاسلام السياسى، والأشد خوفا بالتالى من ان يحدث فى مصر مثل ما حدث فى الجزائر.

ومع ذلك، لم يسهم هذا المأزق فى دعم فكرة الاصلاح المتدرج، وانما أدى الى بعض الارتباك فى صفوف قسم من اليسار بصفة خاصة.

واحتاج الأمر الى مزيد من الوقت كى تنتشر هذه الفكرة التى جاء النداء من اجل الاصلاح السياسى والدستورى معبرا عنها .

وركز النداء على خمسة مطالب أساسية ، متجنبا المطالبة بكل شئ فى الوقت نفسه. وتمثل هذه المطالب الخمسة حجر الأساس لتطور ديمقراطى يتقدم تدريجيا بدءا بإلغاء حالة الطوارئ التى لم يعد هناك ما يبرر استمرارها بعد هزيمة الارهاب. ويتبع ذلك البدء فى توفير ضمانات لانتخابات حرة نزيهة دون تدخل ادارى، وفى ظل منافسة سياسية كاملة ومتكافئة واستنادا الى جداول انتخابية حقيقية خالية من الأسماء المكررة واسماء المتوفين والمهاجرين. وكى تتوافر هذه المنافسة الكاملة والمتكافئة ، كان من الطبيعى أن يتضمن النداء مطلبا ثالثا لاطلاق حرية تشكيل الأحزاب تحت رقابة القضاء وأحكام الدستور. فليس هناك مايبرر أن تتحكم لجنة من أى نوع فى عملية تأسيس الأحزاب فذلك حق أصيل للشعب الذى يحكم على الأحزاب المختلفة خلال الانتخابات.

أما ادعاء الوكالة عن المجتمع فى منع ظهور أحزاب يتناقض وجودها مع المصلحة العامة أو النظام العام فهو لا أساس له. فهذا دور يفترض أن تقوم به النيابة العامة عبر اللجوء الى القضاء اذا ظهر حزب من هذا النوع. أما أن تكون هناك لجنة خاصة تحكم على طالب تأسيس أحزاب جديدة فهذا وضع غير طبيعى، ناهيك عن ان ترفض جميع الطلبات المقدمة اليها ثم تؤمن على موقفها محكمة الأحزاب التى لم تنقض قرارا لهذه اللجنة منذ العام ١٩٩٣ . وواصلت هذه المحكمة خلال ١٩٩٩ تأييدها لقرارات لجنة الأحزاب ضد مشروعات أحزاب "اكتوبر" و "السادات" و "الحياة" ، و "الوحدة الوطنية والسلام الاجتماعى" ، و "الوسط المصرى". وظل الاستناد على عدم تميز برنامج الحزب هو المبرر الاكثر شيوعا فى رفض تأسيس أحزاب جديدة ، الى جانب اعتبار بعض البرامج مخالفة للدستور .

ولكن أضيف سبب جديد للرفض فى ١٩٩٩ لم يرد ضمن الموانع التى نص عليها قانون الأحزاب رغم كثرتها، وهو أن الحزب يهدف الى العمل الاجتماعى، مما ينفى عنه الصفة السياسية (حزب الحياة الذى رفضته لجنة الأحزاب عام ١٩٩٨ وايدتها محكمة الأحزاب فى ٦ مارس ١٩٩٩).

ولا تكتمل المرحلة الاولى للاصلاح السياسى بدون اطلاق حرية إصدار الصحف. وهذا هو الجوهر الحقيقى لحرية الصحافة ، والذى أغفلته نقابة الصحفيين فى العام ١٩٩٩ فى مجرى التركيز على السعى لالغاء عقوبة الحبس فى جرائم النشر. ورغم أهمية هذا المسعى، الا انه يتعلق بمسألة يجوز اعتبارها ثانوية فى مجال حرية الصحافة وعلاقتها بالاصلاح السياسى مقارنة بمسألة إصدار الصحف . فحرية الاصدار هى التى تحقق التعدد المفقود حتى الآن فى الساحة الصحفية . وبعد السماح لعدد قليل من الصحف الخاصة التى تؤدى وظائف معينة ويمارس بعضها ابتزازا سياسيا، تم تعديل قانون الشركات المساهمة لاغلاق الباب امام اكثر من عشرين طلب لاصدار صحف جديدة.

ولم يقع معدو نداء الاصلاح السياسى فى خطأ الاهتمام بعقوبة الحبس فى جرائم النشر على حساب حرية اصدار الصحف. فجاء المطلب الرابع متعلقا بإطلاق هذه الحرية بل وملكية وسائل الاعلام بوجه عام ، فضلا عن اتاحة فرص متكافئة للأحزاب والقوى السياسية فى طرح آرائها وافكارها فى كل اجهزة الاعلام المملوكة للشعب.

وانتهى النداء بالدعوة الى استقلال النقابات المهنية والعمالية والجمعيات الأهلية سعيا الى مجتمع أهلى قادر على المساهمة فى بناء الديمقراطية والتقدم.

وتوضيحا للطابع المتدرج للاصلاح المقصود بهذا النداء ، جاء النص على أن هذه المطالب هى الخطوة الأولى فى هذا الاصلاح، أملا فى أن يبدأ تحقيقه خلال فترة الرئاسة الجديدة التى كانت الامال قوية فيها ابان إعداد ونشر النداء الإصلاحى.

فإذا بدأ هذا الاصلاح بالفعل، يصير مؤتمر الاصلاح الدستورى الذى تنوى اللجنة التحضيرية –

التى،اعدت النداء – عقده فى العام ٢٠٠٠ نقلة بالغة الأهمية فى مسار هذا الاصلاح.

ومعروف أن هناك خلافات واسعة فى هذا المجال تفرض ارجاء موضوع الدستور الى المرحلة الأخيرة فى الإصلاح ، والتى يصعب تحديد مدى زمنى لها من الآن. ولذلك فاذا خلص مؤتمر الاصلاح الدستورى الى صيغة معينة لتعديل أو تغيير ، سيكون مفهوما أن هذه الصيغة مؤجلة الى آخر مراحل الأصلاح السياسى. ويتيح هذا التأجيل فرصة لمواصلة الحوار العام حول صيغة التعديل أو التغيير ، والتى يمكن أن تتغير هى نفسها فى ضوء التفاعلات التى ستقترن بالمرحلة الاولى فى الاصلاح السياسى.

فإذا دارت عجلة الاصلاح على هذا النحو ، يبقى على القوى والاتجاهات المختلفة ان تثبت قدرتها على المشاركة فى قيادة هذه العجلة. وسيكون على بعضها ان يثبت جدارته أصلا بهذا الاصلاح ، وخاصة الذين أدمنوا الانغماس فى أصغر المعارك واكثرها إثارة للتوتر وتسميما للأجواء وتكريسا للغوغائية السياسية. فالاصلاح قرين الحوار الموضوعى والعقلانية وقبول الآخر بل واحترامه أيا يكن الخلاف معه.

وعندئذ يمكن التطلع الى نقلة تشتد اليها الحاجة بعد أن وصل ركود الحياة السياسية الى مدى ينذر بخطر شديد ، وفى غياب وجود حقيقى للحزب الحاكم الذى قال عنه احد قادة الجهاز التنفيذى (عدلى حسين محافظ المنوفية فى روزاليوسف ٧/٣) انه (لم ينهض بالمهمة الأساسية التى كان عليه النهوض بها وهى تقوية الأحزاب الاخرى لا السيطرة عليها حتى تغدو معامل لتفريغ الكوادر الوطنية الصالحة التى تزيد من صلابتها وصلابة الحزب الوطنى فى آن واحد والتى تحول دون ترهل حزب الأغلبية لاطمئنانه الدائم على اغلبيته حتى وان كانت كما لا كيفا). ودعا الى أن يكون الحزب الحاكم قويا (بأعضائه المؤمنين برسالته ومبادئه النافعين له لا المنتفعين منه).

وليس ادل على غياب الحزب الوطنى من الجدل الذى تصاعد خلال صيف ١٩٩٩ حول ما أشيع عن اعداد لاعلان حزب جديد يحمل اسم "المستقبل" بحيث يكون حزبا ثانيا يعبر عن نظام الحكم ويتداول السلطة مع الحزب الوطنى.

فلو أن فى مصر حزبا حاكما حقيقيا لما لقى ما تردد عن حزب المستقبل الاهتمام الواسع الذى حظى به. ولو كان هناك مقدار من الحيوية السياسية لما انشغل المجتمع السياسى بقصة هذا الحزب طول صيف ١٩٩٩ ، الى حد أن كثيرين لم يصدقوا انه لا أساس قويا لهذه القصة الا عندما نفى الرئيس حسنى مبارك شخصيا وجودها فى اول اكتوبر.

ومع ذلك لا يجوز اختزال الانشغال الشديد بقصة حزب المستقبل فى مجرد أن "فشارا سياسيا" اختلقها لمصالح شخصية على نحو ماذهبت اليه مجلة (روزاليوسف ١٠/٨) فى تبسيط شديد. ونسيت أنه لولا الضعف والركود الشديدين فى الحياة السياسية لما استطاع أى " فشار" أن يشغل الجميع بقصة حزب جديد. لقد نشرت صحف ومجلات قومية وحزبية وخاصة من كل الألوان عشرات الاخبار والقصص عن حزب المستقبل . وعلق كثير من الكتاب موحين بأنهم يعرفون كل ما يتم اعداده لاعلان هذا الحزب معرفة اليقين.

بل وحددت صحيفة خاصة معروفة (الأسبوع) موعد اعلانه، واكد رئيس تحريرها أن (الحزب لن يعلن عقب الاستفتاء على التجديد لمبارك مباشرة وانما فى بداية العام ٢٠٠٠ وقبل فترة كافية من انتخابات مجلس الشعب المقرر اجراؤها فى نهاية ذلك العام). واستخدم مثل آخرين غيره اسم نجل الرئيس مبارك.

ولاننا مازلنا نعانى من ميراث سياسى ثقيل يجعل الكلام بديلا عن الفعل، يكفى أن يكثر الكلام عن اى شئ ليصير كما لو كان حقيقة واقعة. وعندما يحدث ذلك فى لحظة ركود سياسى شديد يتحمل الجميع المسئولية عنه بدرجات متفاوتة، يسهل أن ينشغل الناس بأى "نبأ" ينطوى على جديد ويحمل بشائر تحريك هذا الركود حتى اذا لم يكن له اساس فى الواقع.

ثالثا : تفاقم المشكلة البنائية للأحزاب السياسية وأزمة جيل الوسط :

ربما لم تعان الأحزاب المصرية من أزمات هيكلية مثلما عانت طوال هذا العقد ، وربما أيضا لم تعرف انحسارا سياسيا وأيديولوجيا مثلما حدث في نهاية هذا العقد .

وفى مطلع قرن جديد صار ضروريا قراءة أحوال الحياة الحزبية المصرية بشكل جديد لا يكتفي بتحليل خطاب هذه الأحزاب بل يحاول الغوص في أسباب أزمتها ومظاهرها .

وقد شهدت تجربة التعددية المقيدة الثانية في مصر مرحلتين رئيستين: الأولى يمكن اعتبارها مرحلة الانتعاش السياسي والاستقطاب الأيديولوجي والتي يمكن أن نصفها بعصر " الازدهار الحزبي " وامتدت من عام ١٩٧٦ وحتى انتخابات عام ١٩٩٠. أما المرحلة الثانية فقد بدأت في أعقاب " انتخابات المقاطعة " في١٩٩٠ وتعمقت أزماتها مع انتخابات ١٩٩٥ حتى طفت علي السطح في سنوات وداع القرن العشرين .

وقد شهدت تلك الفترة جمودا سياسيا وركودا في الأداء الحزبي لم تشهده مصر منذ بدء تجربتها الحزبية ، وهو ما انعكس علي بنية الأحزاب الداخلية حيث تراجعت عضويتها بشكل واضح ، كما شهدت انشقاقات متكررة أخذت في بعضها شكل الانقسامات الجيلية .

١- الشعار السياسي أولا :

حرصت الأحزاب السياسية المصرية طوال العقدين الماضيين علي الاهتمام ببريق الشعار السياسي ورونقه أكثر من الاهتمام بكفاءة أداء الهياكل الحزبية .

وقد تجاهل الكثيرون هذه الحالة السكونية التي عرفتها أحزاب المعارضة المصرية طوال العقدين السابقين نتيجة الاحتقان السياسي الذي شهدته البلاد فى اواخر السبعينات ، وأجواء المد والانتعاش الحزبي والأيديولوجي في الثمانينيات .

فقد اشتدت حدة المواجهات التي شهدتها الساحة السياسية المصرية في أعقاب الانتفاضة الشعبية التي عرفتها ألبلاد في عام ١٩٧٧ وحالة الاستقطاب الأيديولوجي الحاد التي خلقتها سياسات السادات والتى فجرت الكثير من "الطاقات الأيديولوجية" الكامنة داخل النخبة السياسية المصرية .

كل ذلك جعل الجدل الحزبي يدور طوال تلك الفترة حول الشعار السياسي والأيديولوجي ودرجه حدته تجاه الحكم والحكومة بل وأحيانا درجة معارضة الرئيس السادات شخصيا .

وقد جاء عقد الثمانينات ليشهد هامشا ديمقراطيا أوسع من السبعينات ، واحتقانا سياسيا وأيديولوجيا أقل ، وثراء حزبيا وسياسيا ودورا نشطا للمعارضة لم تعرفه البلاد منذ بدء تجربة التعددية المقيدة عام ١٩٧٦ وحتى الآن. وقد اتضح هذا في انتخابات ١٩٨٤ و ١٩٨٧. فالأولي شهدت جدلا سياسيا مزدهرا بين حزب الوفد العائد مرة أخري علي قمة المعارضة وبين الحزب الوطني الحاكم. أما انتخابات ١٩٨٧ فقد مثلت أقصي صور التعبئة الأيديولوجية والسياسية للشارع الانتخابي المصري خلف — أو في مواجهة — شعار "الإسلام هو الحل" الذي رفعه التحالف الإسلامي والذي ضم حزبى العمل والأحرار والإخوان المسلمين. ونجحت المعارضة في هذه الانتخابات أن تحصل علي أعلي تمثيل لها منذ انتخابات عام ١٩٧٦ وحتى الآن (حوالي١٠٠ مقعد) .

وقد ساهم هذا الانتعاش النسبى الذي شهدته البلاد في العقد الماضي فى ميل معظم الكتابات التي اقتربت من " الظاهرة الحزبية " إلي التركيز علي خطابها الأيديولوجي وشعارها السياسي . فقد انتقد الخطاب الرسمي والقريب من الدولة الخطاب الإسلامي في طبعته الإخوانية بشدة ، كما انتقد بدرجة أقل الخطاب القومي واليساري في طبعته التجمعية والناصرية. كما استحوذ خطاب المعارضة حول الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد علي مشاعر معظم المعارضين.كما نجح خطاب الشريعة وبريق الشعارات الإسلامية فى التعبئة والحشد طوال العقد الماضي في مواجهة الدولة أحيانا والخطاب العلماني أحيان أخري .

وقد أدي ذلك إلي تجاهل طبيعة البناء الداخلي للأحزاب ، وخاصة قضية الجمود السياسي وعدم إحداث تجديد جيلي حقيقي في بنية النظام السياسي المصري .

وهكذا تركز معظم الجدل السياسي الذي شهدته مصر طوال فترة التعددية المقيدة علي الشعار السياسي ولم يتطرق إلا نادرا للأزمة العامة التي تحيط بالعملية السياسية وبالأزمات الهيكلية التي تعاني منها الأحزاب المصرية .

ومع قدوم عقد التسعينات وتفكك الأيديولوجيات الكبرى والكلية ، وتراجع الاحتقان السياسي والأيديولوجي في مصر ، غابت في كثير من الأحيان الحواجز الكبرى التي كانت تفصل بين المعارضة والحكومة كما سبق توضيحه، وتراجعت قدرة المقولات الأيديولوجية والشعارات السياسية علي تعبئة الشارع السياسي والانتخابي في مصر. وقد شهد العام ١٩٩٩ تركيزاً على قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية وحقوق الأقليات حيث تفاوتت ردود فعل الأحزاب السياسية تبعا لكل قضية علي حدة ، وتبعا للتيار السياسي الذي يناقشها .

واتخذت أحزاب المعارضة الرئيسية موقفا متعاطفا مع معظم التقارير الدولية التي انتقدت أوضاع حقوق الإنسان وحرية التعبير في مصر ، والتي أصدرتها منظمات حقوق الإنسان في مصر وخارجها وانتقدت الأوضاع السياسية والديمقراطية في البلاد .

وقد اقتربت مواقف حزب التجمع كثيرا من مواقف حزب الوفد فيما يتعلق بـ "الأجندة " الدولية في مجال الديمقراطية وحقوق الإنسان ، كما أبدي الحزب الناصري تعاطفا ملحوظا مع هذه "الرسالة الدولية "وإن بصورة أقل حماسا من الوفد والتجمع بخلاف حزب العمل الذى أختار موقفا "براجماتيا". أما الحزب الوطني الحاكم فقد رفض من الأصل الاعتراف بوجود انتهاكات لحقوق الإنسان في مصر، كما رفض أيضا مبدأ التدخل في شؤون مصر الداخلية من خلال تقارير " منظمات مشبوهة " تعمل علي زعزعة الاستقرار في البلاد .

وعلي خلاف الموقف من قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة في مصر جاء موقف الأحزاب المصرية من قضية حقوق الأقليات والجدل الذي أثير حول وجود اضطهاد ديني للأقباط حيث أعلنت جميع الأحزاب السياسية المصرية رفضها التام لما جاء في التقارير الدولية والمحلية في هذا الخصوص ، و" الدور المشبوه " الذي تلعبه بعض جماعات أقباط المهجر في الخارج ، كما رفضت جميعها الإشارة إلي وجود أي مشكلات تتعلق بوضع الأقباط في مصر ، أوفي علاقتهم بالمسلمين. ولم يشذ عن ذلك غير فريق ذى نفوذ قوى فى حزب التجمع.

ولعل المفارقة التي تتضح هنا تكمن في مغزى مواقف الحكومة والمعارضة. فكثيرا ما تتوحد الأحزاب السياسية مع خطاب الحكومة في مواجهة ادعاءات اضطهاد المسيحيين في مصر. وفى أحيان أخري تحاول هذه الأحزاب أن تواجه هيمنة الحزب الحاكم بإبراز تقارير المنظمات الدولية الخاصة بانتهاكات الحكومة المصرية في مجال حقوق الإنسان. وفى أحيان ثالثة تبالغ الدولة المصرية في إبراز بعض التقارير والأخبار الصحفية " العالمية " التي تشيد بأداء الحكومة المصرية من أجل اكتساب شرعية ما في الداخل .

٢- أزمة جيل الوسط فى الحياة السياسية :

لم يكد ينقضي العام ١٩٩٩ الا واتسعت حلقات تمرد قطاع واسع من جيل " "الشباب" على الأطر الحزبية والتنظيمية لبعض التيارات الموجودة علي الساحة السياسية المصرية . وقد كانت البداية مع خروج قطاع من القيادات الشابة من الحزب الناصري والذي تواكب مع انشقاق موازٍ لمجموعة من جيل الوسط من قيادات الإخوان.

ورغم اختلاف الصورة وتفاوتها بين هذين النموذجين، إلا إنها تدل علي وجود أزمة يعيشها جيل الوسط في داخل التيارين الإسلامي والناصري، فى الوقت الذى ظل هذا الجيل فى التيار الليبرالى قادرا على التعايش بصعوبة مع قيادته التاريخية فى الهيئات الليبرالية السياسية والثقافية وأهمها حزب الوفد .

وبدا المشهد الناصرى خصوصا شديد التفتت فى نهاية القرن على نحو يعبر عن الأزمة الخاصة لهذا التيار الذى تعود أصوله الى سلطة الدولة فى مصر. وهى أزمة تعود الى كثرة الصراعات الشخصية غالبا والسياسية احيانا .

وكان الحزب الناصري قد شهد خروج مجموعة من قياداته الشابة شكل بعضها مشروعا حزبيا جديدا أطلق علية حزب حركة الكرامة ، في نفس الوقت الذي شرعت فيه مجموعة أخرى عرفت باسم (مجموعة فريد عبدالكريم) إلي تشكيل مشروع حزب جديد (الانقاذ القومى).

وقد جاء هذا الانشقاق في أعقاب فترة قصيرة لم تتجاوز ثلاث سنوات من " التعايش السلمي " بين فصائل جيل الوسط الناصري وباقي أجيال وأجنحة الحزب الناصري، رغم أن التمثيل الذي حصل علية هذا الجيل داخل المستويات القيادية في الحزب فاق ما حصل عليه اقرانه في باقي الأحزاب السياسية. فقد احتلت أسماء من رموز هذا الجيل مواقع قيادية في أعلي مستوي في الحزب (المكتب السياسي). كما حصلوا علي تمثيل ربما كان أكبر من قوتهم الحقيقية داخل مختلف مستويات الحزب الناصري. ومع ذلك وصلت الخلافات الشخصية والتنظيمية والسياسية إلي المصير المحتوم وهو الانشقاق .

وقد كان لجيل الوسط في الحركة الناصرية تحفظات علي أداء الحزب وإدارته وكثيرا ما كان يعلن أن المساحة التي أعطيت له داخل الحزب كانت مثل المساحة التي تعطيها الدولة للمعارضة المصرية أي " للتنفيس السياسي " فقط وأن فرص التغيير الداخلي أو المساهمة الفعالة في صنع القرار كانت مغلقة أمام هذا الجيل ، وبالتالي لم يكن هناك بديل عن خطوة الخروج من الحزب .

وإذا كان هناك اساس لبعض انتقادات جيل الوسط للحزب، إلا أن المفارقة الرئيسية في مشروع "حزب الكرامة " تكمن في عدم إعطاء نموذج عملي ناجح لقبول التنوع الداخلي والانفتاح السياسي والتنظيمي مثلما وعد في برنامجه. ولذلك لم ينجح فى اجتذاب مجموعات مهمة من الأجيال الأصغر ، واهمها كثير من مجموعة "نادى الفكر الناصرى" فى جامعة عين شمس. كما فقد بعض عناصره الأساسية فى عدد من المحافظات، مما جعل بدايته محدودة.

وفضلا عن هذا العجز " العملي "، لم يحقق مشروع الكرامة تقدما علي المستوي "النظري" في الطبعة الأخيرة من برنامجه رغم وجود إحساس أكبر بأهمية ربط الشعار السياسي بالواقع ومخاطبة قطاعات واسعة من المواطنين، ادراكا لحقيقة أزمة الاتجاه الناصرى فى مجمله.

ورغم أنه وجه نداء مفتوحا " لكل الأجيال "وخاصة للأجيال الوسيطة والشابة " ، ولكل التيارات من المدرسة القومية أو الليبرالية أو الإسلامية أو اليسارية ، فقد تناقض ذلك مع الانغلاق الشديد الذى اتسم به برنامج الكرامة والاختزال الحاد لتاريخ مصر الحديث الذى قصره فى القرن العشرين على الحزب الوطنى ثم ثورة ١٩٥٢ متجاهلا القوى الرئيسية فى الفترة ما بين العشرينات وبداية الخمسينات وعلى رأسها حزب الوفد فضلا عن الاخوان المسلمين.

كما انطوى البرنامج، فى هذا الجانب ، على تزييف تاريخى عندما زعم أن الحزب الوطنى هو الذى فجر ثورة ١٩١٩، فى تضاد مع الحقيقة التاريخية التى تؤكد أن هذا الحزب كان قد انحسر عندما انفجرت الثورة.

كما يبدو الخلط واضحا بين رغبة الكرامة في تقديم برنامج عصري وحديث ، وبين الادعاء الخاطئ بالجبهة الوطنية التي لا يجب بأي حال أن يفرض أجندتها تيار واحد، فما بالنا إذا كان هذا الحزب يمثل جزءا من تيار ولا يعبر عنه كله .

وقد اتضح هذا الخلط مرة أخري في القسم الثاني من البرنامج الذي جاء تحت عنوان "الكرامة مشروع للنهضة " حيث بدا المشروع حالما إلي حد كبير حين وضع مشروعا ماضويا لنهضة الأمة وليس برنامجا سياسيا وبدا تقديره لذاته ولقدرته مبالغا فيه بشدة ومفارقا للواقع تماما، حيث من الصعب أن يأخذ فصيل من تيار على عاتقه مهمة التبشير بنهضة أمة بغض النظر عن مضمون هذا التبشير ومدى صلته بالمقومات الحقيقية للنهضة فى الوقت الراهن.

وقد اعتبر " برنامج النهضة " لمشروع الكرامة

أولا أن لا نهضة بدون اطراد السعي إلي الاستقلال الشامل ، ولا نهضة بدون الوحدة العربية ، " وبدون الكفاية والعدل ، وبدون العلم والتكنولوجيا ، وبدون الديمقراطية كلها للشعب ، وبدون تجديد الذات الحضارية ، وبدون باندونج جديدة .

ورغم تكرار مشروع الكرامة لخطاب المعارضة في الإصلاح السياسي والديمقراطي ومطالبته بإصدار دستور جديد وجعل مدة الرئاسة أربع سنوات ، ووقف العمل بحالة الطوارئ والحفاظ علي استقلال القضاء وعلي حرية النشاط الأهلي ، إلا أنه حرص علي أن يبدي اهتماما واضحا بقضايا جديدة مثل السعي "لبناء المجتمع العلمي" وتطوير التكنولوجيا وخلق قاعدة من العلماء والباحثين .

كما قدم البرنامج ولأول مرة في تاريخ مشاريع البرامج الناصرية وشبه الناصرية نقدا لتجربة عبد الناصر حيث اعتبر إنه يبدأ منها بالتاريخ ولا ينتهي إليها بالطبيعة ، حيث اعترف البرنامج بما أسماه نواقصها الجوهرية التي أدت إلي غياب وتحجيم وضمور الرأي الآخر وغياب التنظيم الشعبي الكفء، وفرط الاعتماد علي جهاز الدولة ، وتضخم دور أجهزة الأمن وانتهاكات حقوق الإنسان .

ورغم أن برنامج الكرامة يمكن اعتباره " ناصرية جديدة " ، إلا إنه حرص ربما بطريقة مبالغ فيها ألا يشير إلي ذلك بشكل مباشر في برنامجه ، كما حرص علي ألا يضع كلمة "ناصري" فى اسمه .

ولعل معضلة الكرامة انه اختار اسما ينتمي إلي قاموس " الأخلاق " وليس قاموس " السياسة "حيث من الصعب اعتبار هذا الاسم معبرا عن حزب يساري أو يميني ، كما إنه لا يمثل ارتباطا بواقعة تاريخية أو حدث تاريخي أو سياسي كبير عرفته البلاد ، ولهذا فقد بدا اختيار اسم " الكرامة " غريبا بعض الشيء عن عالم السياسة في مصر . نفس الأمر ينسحب علي موقف الحزب من الاشتراكية ، حيث حرص مشروع الكرامة علي عدم الإشارة لها في برنامجه.

ولعل معضلة الكرامة في هذا الإطار إنه يدعو إلي الانفتاح علي كل القوي السياسية رغم أنه في حد ذاته يمثل حالة انشقاقية عجزت ــ مهما كانت المبررات والأسباب ــ أن تتفاعل مع بقية مكونات التيار الناصري . فهل يمكن لمشروع سياسي بدأ حلقيا أن يتحول مع الوقت ــ وفقا لنصوص برنامجه السياسي ولائحته الداخلية ــ ليصبح حزبا سياسيا متنوع التيارات يقبل بتداول "للسلطة" ولمواقع القيادة بداخله ؟؟ الإجابة القاطعة صعبة. ولكن كل المؤشرات تشير إلي الصعوبة الشديدة ــ حتى لا نقول الاستحالة ــ في نجاح مجموعة الكرامة في تحقيق ذلك إذ قدر لها أن تجد مكانا على الخريطة السياسية.

ومع ذلك تظل هذه التجربة اكثر تبلورا وتطورا مما يسمى جيل السبعينات الماركسيين الذى لم يجد مكانا له فى حزب التجمع في أعقاب عجز تنظيماته التحتية التي أنشأها عن الاستمرار والبقاء .

وكما فعل بعض شباب الناصريين اجتهد بعض شباب الماركسيين ، مع الفارق لأن تجربة الأخيرين مثلت توليفة خاصة ضمت بعض أعضاء حزب التجمع السابقين والحاليين، وبعض المعتزلين للعمل السياسي وبعض المحبطين منه أيضا ، ومعظم قادة التنظيمات الشيوعية السرية الذين تفككت تنظيماتهم وغاب عنها معظم الرفاق فصارت خاوية يزروها الريح .

وفي الحقيقة يمكن اعتبار جيل الانتفاضة الطلابية الممتدة منذ هزيمة ١٩٦٧ وحتى إنتصار ١٩٧٣ يساريا بشكل عام غلب عليه الطابع الماركسي وطرح خطابا ثوريا بدا أنه أكثر راديكالية من الخطاب الناصري ، كما قدم نفسه بعد ذلك باعتباره بديلا اجتماعيا وسياسيا للنظام الساداتي، وكان ما عرف بعد ذلك بجيل السبعينات هو وقود هذه الحركة والمحرك لها .

وإذا اقتربنا من انتفاضة جيل ١٩٦٨ ــ ١٩٧٢ بالمعني العام والواسع للكلمة ــ وليس بالمعني الحزبي أو الأيديولوجي الضيق ــ فسنجد أنها في الحقيقة كانت أقرب إلي انتفاضة ضمير ألقت الضوء علي مثالب النظام الناصري ، وطالبت بالديمقراطية والتعددية الحزبية وعملت علي تقديم المحاسبة الرادعة للمسئولين عن الهزيمة .

كما طالبت انتفاضة ١٩٧٢- ١٩٧٣ بتجهيز

البلاد للحرب وضرورة العمل على تحرير الأرض العربية المحتلة. ونادت أيضا بالديمقراطية وحرية التعبير .

وهكذا فقد ظلت انتفاضات هذا الجيل في ضمير قطاع واسع من النخبة السياسية المصرية ومن شباب الحركة الطلابية الذي لم يعاصر تلك الانتفاضة حيث ظلت بمثابة "مرجعية مضيئة " بشرت بقيم كثيرة إيجابية أثرت في المجتمع المصري وفي ضميره العام .

ولكن إذا حاولنا أن نقيم هذه الانتفاضة وفق المعايير الأيديولوجية الضيقة التي كانت سائدة في وقتها فإننا بلا شك سنكتشف الكثير من مثالبها وأخطائها بل وجرائمها، كما سنتعرف أكثر علي جانب من تفاصيل الخلافات والاتهامات القاسية المتبادلة بين كثير من قيادات هذه الحركة ، في نفس الوقت الذي سنجد فيه تنازعا شديدا بين قادة الفصائل الماركسية المختلفة حول دور كل فصيل " التاريخي" في هذه الانتفاضة .

وهنا سنجد فارقا كبيرا بين التبني الأيديولوجي لرؤى تيارات الانتفاضة الطلابية ، وبين التعامل معها كصحوة في مواجهة التبلد ، وكدعوة للعودة إلي العمل العام في مواجهة الابتعاد عنه ، وكمحاولة مبهرة وثورية لغرس القيم النقدية داخل المجتمع المصري في مواجهة الأداء البيروقراطي والأمني. بالمقابل فإن محاولة فريق من جيل السبعينات " أدلجة " التجربة واختزالها في مشروع حزبي يمكن أن يحمل اسم جيل السبعينات من شأنه أن يحول هذه التجربة إلي مشروع حلقي شديد الضيق، سينهل ما بقى من الرصيد الرحب الذي أفرزته تجربة جيل السبعينات الطلابية.

وقد بدأت بوادر هذا التحول في أعقاب عملية " الاستدعاء الأيديولوجي " التي أجراها عدد من قيادات جيل السبعينات .

وقد كان من نتائج هذا " الاستدعاء " أن حدثت بعض الخلافات بين كثير من قيادات الحركة ذات الروافد التنظيمية والشللية المختلفة انسحب علي عدد كبير منهم، على نحو اكد ركون الشلل الاخرى الى الحلقية والأنغلاق .

وقد انعكست هذه الروح في الأوراق التي قدمها جيل السبعينات للجدل العام حيث مال معظمها إلي ترديد مقولات ماركسية تقليدية اختفت من قاموس أكثر الأحزاب الشيوعية في العالم انغلاقا .

وقد جاءت مساحة التجديد في تجربة جيل السبعينات أقل من مشروع الكرامة. ولذلك مازال مشروع حزب الوسط الذى يقوده المهندس ابو العلا ماضى، منذ العام ١٩٩٦، هو الاكثر تجديدا وتبلورا بالرغم من الصعوبات الشديدة التى واجهها.

فقد قدم نموذجا لحزب ذى مرجعية اسلامية حضارية جاد فى الاندماج فىالنظام السياسى ومعبر عن توجه ديمقراطى واضح. وكان جديد العام ١٩٩٩ ظهور مشروعين جديدين لحزبين اسلاميين متنافسين خرجا من عباءة " الجماعات الجهادية " وليس الأخوان المسلمين.

وبدا المشروعان إمتدادا لإقدام قطاع من قيادات الجماعة الإسلامية وتنظيم الجهاد في مصر علي إطلاق مبادرة لوقف العنف. وهما حزب الإصلاح ويقوده مجموعة جمال سلطان ، وصلاح هاشم أحد مؤسسي الجماعة الإسلامية ، وكمال حبيب أحد القادة التاريخيين لتنظيم الجهاد ، وحزب الشريعة الذى يضم مجموعة من القادة السابقين لتنظيم الجهاد ويتولى المحامى ممدوح اسماعيل التعبير عنه تحت رعاية المحامى البارز للجماعات الاسلامية منتصر الزيات .

وقد قدم كلا الحزبان مشروعين لبرنامجين سياسيين بدا فيهما أن حزب الإصلاح قد أخذ خطوات متقدمة في صياغة برنامج أكثر اكتمالا وأحكاما نسبيا من مشروع الشريعة .

وقد جاء برنامج الحزب ليضمن في أسطره الأولي ما يشبه الاعتذار عن ممارسة العنف، والتأكيد علي أن تلك المرحلة هي جزء من الماضي الذي لا يجب العودة إليه ، معتبرا أن "الفكر السياسي العام يتجه في العصر الحديث إلى البحث عن الآليات العملية المناسبة التي تضمن تنظيم النشاط السياسي في المجتمع وحراك القوة فيه ، وانتقال السلطة أو تقاسمها بين فعالياته ، بطرق سلمية ، تحقق السلام الاجتماعي ، وتوقف الهدر في مقدرات الأمم التي

تسببها الصراعات الدموية عندما تغيب إمكانات التغيير السلمي العادل "

وقد اعتبر البرنامج أن " شباب الإصلاح "هم"عدد من أبناء مصر ، تجمعهم رؤى فكرية متجانسة، ويحدوهم البحث عن مستقبل أفضل لبلدهم، من أجل طرح رؤاهم السياسية الجديدة على الرأي العام المصري ، من خلال حزب سياسي جديد، يؤمن بأهمية ترسيخ مبدأ الإصلاح السلمي من خلال مؤسسات الدولة ، ويعمل على تقريبها من الشفافية ومقتضيات الشرعية ، ويجتهد في إبعاد شبح العنف السياسي عن ساحة العمل السياسي في بلادنا، من خلال الدعوة والعمل على إقناع الشباب المصري بشكل عام ، والشباب الإسلامي بشكل خاص على نبذ العنف المسلح كسبيل إلى التغيير والإصلاح ، وطي صفحة العمل السري خارج الأطر الرسمية ، والاتجاه نحو العمل العلني السلمي والحوار الوطني ووفق ما تتيحه المنظومة الدستورية و القانونية من إمكانات للمشاركة السياسية" .

ورغم هذا التحول ومحاولة ربطه بما أسماه الفكر السياسي الحديث فقد انتقد البرنامج ما ينتاب الحياة السياسية المصرية من قلق وضيق " كما عبرت عنه الأحكام القضائية والتقارير التي توالت طاعنة في سلامة التطبيق الديمقراطي وتقييد الحريات العامة " .

وقد تضمن مشروع الإصلاح ١٣ قضية أساسية بدأها بالتأكيد علي أن المرجعية الأولي للشريعة ثم علي ضرورة إصلاح الحياة الدينية وأحوال الأزهر وعلماء الدين .

وقد اعتبر مشروع الاصلاح أن مصر "دولة إسلامية" ، الحكم فيها كله لله ، والسيادة جميعها لشريعته ، متمثلة في كتابه ، وفي سنة نبيه – صلى الله عليه وسلم – وأن كل ما يخالفهما باطل. وقد قدم البرنامج في هذا الإطار اجتهادا جديدا بدا أنه يقنن دور رجال الدين في المجتمع كسلطة تخلط بشكل واضح بين الحيز السياسي والديني ، وإن كان بشكل قانوني وديمقراطي ، حيث اعتبر أن علماء الإسلام هم المنوط بهم تجلية معالم هذه الشريعة ، (فإن حزبنا يرى أنه من الطبيعي أن يكون "علماء هذه الشريعة" أصحاب حصانة قانونية ، وأن تكون لهم سلطة في حدود اختصاصاتهم الدينية ، مكملة للسلطات الثلاث ، وأسوة بالسلطة الرابعة للصحافة).

وفي هذا الإطار فقد رأي المشروع أن من الطبيعي أن يتمتع "الأزهر" بالاستقلالية ، وأن يكون مقام شيخ الأزهر بالانتخاب الحر بين علمائه ، وليس بالتعيين من قبل السلطة التنفيذية، حتى لا يكون للجزب الحاكم – أي حزب – وصاية وسطوة على مرجعية الشريعة في المجتمع .

واعتبر المشروع أن من أولى الفرائض العامة التي يوجبها علينا احترام الدستور والعمل به ، أن نبذل كل جهد من أجل مجاهدة أي مظهر من مظاهر تبديل أو تغيير شرع الله ، والدعوة إلى تنقية القوانين من كل ما يخالف الشريعة الإسلامية .

ثم انتقل البرنامج بدءا من البند الثالث إلي الحديث عن قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة واتخذ موقفا سلميا متقدما في اتجاه الاعتراف ببعض قواعد الديمقراطية والتعددية الحزبية حتى لو كانت تعددية مقيدة ، وهو بلا شك تطور كبير ومحمود ، خاصة حين يأتي من أحد أبرز مدارس " العنف الديني " في مصر والتي كانت حتى العقد الماضي تكفر تقريبا الديمقراطية وتجربة التعددية الحزبية في البلاد .

وقد أشار البرنامج إلي أن " مشروع الإصلاح والنهضة الذي يتبناه الحزب قائم على إعلاء قيم حقوق الإنسان بمفهومها الواسع من خلال ثوابت الفطرة الإنسانية ، وثوابت الشريعة الإلهية ، والتأكيد عليها طبقا للدستور والمواثيق الدولية ، وتحريم كل ما من شأنه أن يمثل اعتداء على هذه "الحقوق" ، وملاحقة كل من يقترف إثم إهدار حقوق الإنسان ، جنائيا وقضائيا ، أيا كان موقعه أو منصبه " .

وقد اعترف مشروع الإصلاح بحرية الرأي والتعبير ولكن وفقا لأحكام الشريعة ، كما أقر مبدأ الالتزام برأي الأغلبية ولكن فيما لا يخالف الشريعة الإسلامية مخالفة قطعية ، فلا طاعة في معصية ، ولا طاعة لمخلوق في معصية الخالق ، كما أكد أيضا حرية تأسيس الروابط والمنظمات والجمعيات السياسية (الأحزاب) والثقافية والعلمية والاجتماعية ، ويحظر ما كان نشاطه معاديا لعقيدة المجتمع ، أو مخالفا بأي وجه من الوجوه لأحكام الشريعة القطعية،

أو تقاليد المجتمع وموروثاته الخلقية والاجتماعية .

إذا انتقلنا إلي المشروع الآخر وهو مشروع برنامج حزب الشريعة فسنجد إنه جاء أصغر حجما وأقل تفصيلا من مشروع الإصلاح ، وتضمن في البداية مجموعة من المبادئ العامة جاء في مقدمتها أن الشريعة الإسلامية هي المصدر الرئيسي للنهضة والتشريع ، كما أعلن إيمانه بالتعددية السياسية وبحق التعبير " المشروط " أي " في سياق النسق الحضاري الإسلامي " ، والحرية بالنسبة للشريعة لا تعني الفوضى إذ لابد من ضوابط حاكمة تنطلق من عقيدته الدينية .

وقد بدا حجم القلق الذي يعاني منه مشروع حزب الشريعة –اكثر من مشروع الإصلاح– تجاه هذه القضية إذ اعتبر أن مصر دولة إسلامية دينها الرسمي والشعبي الإسلام وبالتالي ينبغي ألا تكون الحرية مدعاة لتقويض أركان هذه الدولة الإسلامية ، ولكنه أعتبر أن هذا يجب " ألا يقيد حق أي مواطن في أن يعبر عن رأيه ومعتقداته بكل الطرق والوسائل المشروعة " .

وقد بدا فى تأييد الشريعة لحرية التعبير التي لا تقوض الدولة الإسلامية ، قدرا كبيرا من الغموض والوضوح . وعلي عكس برنامج الإصلاح الذي جاء أكثر وضوحا في هذه النقطة حيث عبر بشكل قاطع عن إنه لا حرية لكل من يتعارض فكره أو برنامجه مع الشريعة الإسلامية. وهنا فى الحقيقة سيبدأ جدل كبير حول الثابت والمتغير فى نصوص الشريعة ومن الذي يحدد تطبيق هذه النصوص الشعب أم رجال الدين ، وبالتالي من سيحدد أن هذا التيار قد خرج علي المبادئ الإسلامية من عدمه .

وقد كانت هذه القضايا محسومة لدي الجماعات الجهادية في اتجاه غير ديمقراطي لا يعطي سلطات تذكر للشعب ، ومع التحول السلمي الذي حدث في أداء تلك الجماعات فقد اتخذت خطوات محسوبة في اتجاه الانفتاح الديمقراطي.

وقد أكد مشروع الشريعة في موقع ثالث في هذا الجزء علي ضرورة إعادة الاعتبار لدور الأمة وللوحدة الوطنية بين عناصرها وأكد علي أن التطبيق الصحيح للشريعة الإسلامية في مصر يضمن حقوقا كاملة للمسيحيين ويصونها .

أما النقطة الثانية في برنامج الشريعة فقد جاءت تحت عنوان في قضايا المجتمع المصري حيث تحدثت عن الأزمة الاقتصادية وأشارت بشكل عابر وسريع إلي انحسار الثروة والنفوذ داخل طبقة صغيرة محدودة لا تتعدى ١٠ % من السكان ، ودعا إلي مواجهة الفساد في البلاد .

وقد عاد البرنامج وأشار إلي أن " طريق العنف السياسي للتعبير عن مطالب اجتماعية وسياسية طريق بلا مستقبل " ليكرر مرة أخيري لكل من يساوره شك في نوايا شباب الشريعة أنهم غادروا نهائيا "زنزانة العنف" إلي ساحة السلم. وقد أشار البرنامج بعد ذلك في عجالة إلي التعليم والعمل النقابي وتحدث أيضا عن الأعلام المنسجم مع قيم حضارتنا الإسلامية والثقافة الجادة .

وهكذا يمكن القول أن برنامجي الشريعة والإصلاح قد تضمنا بعض النقاط الملتبسة خاصة ما يتعلق منها بقضايا الديمقراطية والحريات العامة. وهذا يرجع في جانب هام منه إلي هذا الانتقال الكبير الذي حدث من إطار مرجعي عنيف إلي إطار مرجعي سلمي ، وهو مالم يعان منه مشروع برنامج حزب الوسط الذي شكلت مرجعيته الإخوانية السلمية التي انطلق منها عاملا رئيسيا في اتجاه صياغة برنامج عصري منسجم بدرجة كبيرة مع قواعد العمل السلمي والديمقراطي .

ومع ذلك لم يتمكن أى من هذه المشروعات الحزبية من تغيير واقع ان جماعة الأخوان هى التى تمثل التيار الاسلامى الرئيسى فى مصر .

وهكذا يبدو الواقع الحزبي في مصر فى مطلع القرن الواحد والعشرين يعاني من معضلات حقيقية ربما ستؤدي إلي إعادة تشكيل المسرح السياسي في السنوات القليلة القادمة، عندما يحدث انفتاح يسهل تأسيس الأحزاب السياسية. ففى ظل القيود على تأسيس أحزاب جديدة بدت أزمات الساحة الحزبية

كأنها وجدت لتبقي ، وهو ما ساعد علي تفاقم حالة الاحتقان الداخلي وسط الأحزاب المصرية وأدى إلى تزايد الخلافات وحدوث انقسامات عميقة في معظمها.

وقد أدي انغلاق البيئة السياسية المحيطة إضافة إلي التدخلات الحكومية وحالة الفوضى العارمة التي صاحبت الانتخابات التشريعية الأخيرة إلي عزلة أحزاب المعارضة وتقوقعها الداخلي وظهور ما يمكن تسميته " حراس الحزب " بدلا من كوادر الحزب. وهو نمط جديد نتاج مناخ العزلة السياسي أصبحت مهمته الأساسية هي الحفاظ علي وجود الحزب ومقراته ، حتى لو كانت خالية من الأعضاء والنشاط، وصحيفته إن أمكن ، حتى لو كان قراؤها في انحسار .

◆ القسم الثالث ◆

تفاعلات المجتمع المدني :

حوار مطلوب حول تعددية النقابات المهنية

وتحرير المنظمات الأهلية

أولا : نحو حوار جاد حول تعددية النقابات المهنية :

ظلت أزمة النقابات المهنية مستمرة خلال العام ١٩٩٩ دون أن يظهر فى الأفق ما يدل على إمكان ايجاد حل حقيقى لها يعيد لهذه النقابات دورها فى الدفاع عن مصالح اعضائها وحماية المهن والسعى إلى تطويرها .

ولم تكن الجهات الادارية المعنية بالأزمة وحدها هى التى اظهرت عجزا مستمرا ومتزايدا عن التعامل معها واكدت افتقادها رؤية واضحة للمستقبل. فهذا هو أيضا حال النخب النقابية ، بل والسياسية ايضا ، فى معالجتها للأزمة.

فقد بقيت هذه المعالجة محصورة فى اطارها التقليدى الذى يركز على شعارات استقلال وديمقراطية النقابات دون نظرة على الأوضاع التى آلت اليها، وبعيدا عن تقدير ما اذا كانت هذه الاوضاع تتيح – موضوعيا – تفعيل العمل النقابى حتى اذا تم رفع القيود المفروضة عليه.

كما استمر التعامل مع مبدأ الواحدية النقابية كما لو كان مقدساً ، مع عزوف تام عن مناقشة مدى ملاءمته لأوضاع نقابات مهنية. تزداد عضويتها اتساعاً بينما تقل قدرتها على أداء أدوارها الأساسية.

فقد قام تنظيم النقابات المهنية فى مصر على أساس مبدأ الواحدية النقابية ، بمعنى تنظيم فئات المجتمع المتمايزة وظيفيا ومهنيا فى تنظيمات ونقابات مهنية واحدية والزامية وغير متنافسة، وما يفترض ذلك من احتكار تنظيم معين لتمثيل فئة مهنية ما وعدم السماح قانونا بانشاء اكثر من نقابة تمثل المهنة الواحدة. كما أن العضوية اجبارية فى كثير من الأحيان وشرط لممارسة المهنة.

ويختلف هذا النظام تماما عن النمط التعددى فى تنظيم جماعات المصالح أو ما يطلق عليه التعددية النقابية ، وهو النظام الذى يوجد فيه عدد غير محدد سلطويا من النقابات المهنية المتعددة والمتنافسة ، ذات العضوية الاختيارية. فمنطق احتكار نقابة ما تمثيل فئة مهنية بعينها منتف تماما فى هذا النظام. وقد اطلق عديد من الباحثين فى مجال السياسة المقارنة أمثال شيميتر Schmitter وادونل O'Donnel على هذين النمطين فى تنظيم عملية تمثيل المصالح النموذج الادماجى فى مقابل النموذج التعددى.

والأمر المثير للدهشة ان النقابات المهنية فى مصر خضعت لهذه الصياغة الادماجية منذ نشأتها فى اوائل القرن حتى وقتنا الراهن، وذلك على خلاف النقابات العمالية التى عاصرت نظام التعددية النقابية قبل ١٩٥٢ والادماجية بعد الثورة وحتى وقتنا الراهن وذلك عندما صدر قانون تنظيم نقابات العمال رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ والذى وضع أولى لبنات هذه الصياغة فيما يخص الحركة العمالية.

١- تفاقم مستمر فى أزمة النقابات المهنية :

شهدت أزمة النقابات المهنية فى مصر فصلا جديدا منذ ١٩٩٣ بصدور قانون ضمان ديمقراطية التنظيمات النقابية المهنية رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ والمعروف بقانون النقابات المهنية الموحد . وقد اشترط القانون ضرورة مشاركة ٥٠% من اعضاء النقابة فى الانتخابات النقابية كشرط لصحة اجرائها، واذا لم يتوافر نصاب النصف فى الجولة الأولى، يتم اجراء جولة ثانية بعد اسبوعين تستلزم توافر نصاب الثلث ، فاذا لم يتوافر هذا النصاب يستمر النقيب ومجلس النقابة فى مباشرة اختصاصاتهما لمدة ثلاثة اشهر فقط ويدعى اعضاء الجمعية العمومية خلال هذه المدة لانتخاب النقيب أو مجلس النقابة بالطريقة نفسها ، ويكون الانتخاب صحيحا باكتمال نصاب الثلث، واذا لم يتم ذلك تدار النقابة من قبل لجنة مؤقتة مكونة من بعض القضاة واعضاء الجمعية

العمومية الأكبر سنا. وفى العام ١٩٩٥ طرأ تعديل على المادة السادسة من القانون اذ تم توسيع اختصاصات اللجنة القضائية والتى تبدأ من تحديد مواعيد فتح باب الترشيح وقفله ومواعيد الانتخابات وتعيين مقار لجان الانتخاب ومراجعة سجلات قيد الاعضاء فى النقابة العامة والشعب والنقابات الفرعية وفحص كشوف الناخبين والفصل فى التظلمات والطلبات. وبذلك فقدت اللجنة القضائية مصداقيتها كحكم نهائى بين المتخاصمين.

وقد كان الهدف المعلن وراء صدور هذا القانون هو تنظيم العملية الانتخابية داخل النقابات وتعظيم المشاركة النقابية باشتراط نصاب معين لاجراء العملية الانتخابية. وقد رأى البعض أن السبب الخفى لصدور هذا القانون فهو محاصرة التيار الاسلامى الذى نجح فى شغل غالبية مقاعد مجالس عدد من أهم النقابات المهنية مثل نقابات الأطباء والمهندسين والمحامين والصيادلة. وخطورة الأمر ان بعض هذه النقابات ليست نقابات محدودة العضوية والموارد المالية ولكنها نقابات تضم أعدادا كبيرة من المهنيين ذوى المكانة الاجتماعية المتميزة وما يطلق عليه القطاع الاستراتيجى للطبقة الوسطى فى مصر.

وقد استند النظام السياسى عندما اصدر هذا القانون الى قناعة بأن نجاح الاسلاميين فى السيطرة على النقابات المهنية لا يعود لشعبيتهم ولكن لقدرتهم على تعبئة وتنظيم الأقلية المؤيدة لهم ولتقاعس غالبية اعضاء النقابات عن المشاركة فى الانتخابات .

بيد أن هذا القانون اضاف مشكلة جديدة الى أزمة النقابات من خلال الاتجاه الى تأجيل الانتخابات النقابية المهنية وإستغلال اجواء الصراع والتناحر بين القوى الاسلامية والقوى السياسية الأخرى داخل عديد من النقابات المهنية. وقد تجلى ذلك فى إحجام اللجنة القضائية التى أوكل لها القانون مهمة اجراء الانتخابات وتحديد مواعيدها عن القيام بدورها. واتضح ذلك عندما قدمت عشر نقابات مهنية وهى نقابات الأطباء والصيادلة وأطباء الأسنان والبيطريين والمحامين والتجاريين والزراعيين والتطبقيين والمعلمين والرياضيين كشوف الناخبين وأماكن مقار اللجان الانتخابية للجنة القضائية لاتخاذ الاجراءات اللأزمة لبدء عملية الانتخاب.

وواقع الأمر ان حالة عديد من النقابات المهنية من حيث احتدام الصراعات بين اعضاء مجلس النقابة واتهام كل فريق الآخر بارتكابه عديدا من المخالفات المالية اعطى الفرصة للتلاعب بها وبرر تشدد اللجنة القضائية مع بعض هذه النقابات .

ولذلك لم يكن القانون الموحد للنقابات هو السبب الجوهرى والأصيل لأزمة النقابات المهنية فى مصر، لأن الأزمة كانت قائمة قبل القانون واحتدمت بعده. ومن ناحية ثانية فرغم ان وصول الاسلاميين للنقابات المهنية صعد هذه الأزمة نتيجة الصراع بينهم وبين من يعارضونهم، الا ان النقابات المهنية لم تكن فى افضل اوضاعها قبل وصول الاسلاميين لمجالس النقابات. بل يمكن القول بإن أزمة النقابات المهنية هى التى مهدت الطريق لنجاح الإسلاميين فى السيطرة على مجالس هذه النقابات.

ويمكن رصد ملامح أزمة النقابات المهنية قبل وصول الاسلاميين فى الآتى:

أ- عجز النقابات المهنية عن التكيف مع متغيرات العصر. فقد شهدت السنوات الأخيرة انفجارا فى عضوية عديد من النقابات المهنية مثل نقابات المحامين والأطباء والمهندسين وغيرها. وهناك تقدير عام يشير الى ان نسبة الاقل من ٣٥ سنة لاجمالى اعضاء النقابات المهنية تجاوز ٤٠% ، وهو ما يرتب مطالب اجتماعية واقتصادية. وهنا يصبح مشروعا البحث عن دور النقابة المفقود - وهو فى نفس الوقت دورها الأساسى - وهو رعاية مصالح اعضائها. وقد ادرك الاسلاميون نقطة الضعف هذه فى أداء النقابات وكانت المدخل لهم.

ب- الصراعات دخل النقابات المهنية مما افقدها مصداقيتها تماما. ومن ابرز الامثلة الصراع الذى دار فى نقابة التجاريين فى الثمانينات واستمر ما يقرب من عشر سنوات بين قيادتين كل منهما تدعى حقها فى منصب النقيب. ولم ينحصر الصراع داخل النقابة ولم يتم فيه الاحتكام للقواعد الديمقراطية بل وصل لساحات القضاء مما استنفذ جهود النقابة فى

ادارة الصراع بدلا من الاهتمام بمطالب ومصالح الاعضاء .

كما شهدت نقابة المحامين لسنوات طويلة وقبل حصول الاسلاميين على أغلبية فى مجلسها صراعا محتدما حول قيادة النقابة ارتبط بتكتلات واضحة من الاعضاء ، والمحصلة بالطبع نقابة عاجزة عن اداء ادوارها سواء حماية المهنة وأخلاقياتها أو الدفاع عن مصالح اعضائها الاجتماعية والاقتصادية.

اما النموذج الثالث فكان اتحاد النقابات الفنية والذى يضم نقابات المهن الموسيقية والسينمائية، والذى لجأ اعضاؤه الى الاعتصام بمقر نقابتهم اعتراضا على تمرير مشروع قانون بتعديل بعض الأحكام الخاصة بفترة شغل منصب النقيب ومدها.

جـ- ضعف الممارسة الديمقراطية داخل النقابات المهنية، الأمر الذى أضعف قدرته على حسم الصراعات وفقا لآليات ديمقراطية. فالصراع امر طبيعى فى اى مجتمع. ولكن المشكلة هى كيفية ادارة هذا الصراع فى ظل غياب آليات الممارسة الديمقراطية. ومن ابرز المؤشرات على غياب هذه الممارسة محدودية المشاركة فى الانتخابات النقابية والهوة الكبيرة بين المسجلين فعلا فى النقابة والمشاركين، بالرغم من زيادة المشاركة نسبيا منذ بداية الثمانينات خاصة بعد دخول التيار الاسلامى للعمل النقابى.

ومن ناحية ثانية فإن العجز عن تجديد النخبة وبطء دورانها يعد مؤشرا على ضعف الممارسة الديمقراطية. ويكشف عن ذلك مراجعة المناصب القيادة فى النقابات المهنية. فالاستمرار فى المنصب قد يصل الى عشر سنوات او يزيد. وخطورة هذا الأمر ان النقابات المهنية أنساق مفتوحة تستقبل أجيالا جديدة دوما وتضم نقابات فرعية عديدة .

والامر المؤسف ان الصراعات داخل هذه النقابات هى التى ادت لفرض الحراسة عليها عندما طالب فريق من المتصارعين بفرض الحراسة على نقابته. فقد بدأ الصراع فى نقابة المحامين بين كتلة الأخوان المسلمين من ناحية وكتلة المعارضين لهم والتى اتهمت الأولى بارتكاب مخالفات مالية وادارية وطالبت بفرض الحراسة القضائية على النقابة. ولم يقتصر الأمر على الصراع بين هذين الفريقين فقط بل كان هناك صراع آخر داخل كتلة الاخوان المسلمين ادى الى تعطيل انعقاد مجلس النقابة ما يقرب من العامين.

ولم تنج نقابة المهندسين هى الأخرى من الصراع. فقد وصلت الصراعات الداخلية بين مجلس النقابة ذى الاغلبية الاخوانية من جهة ومعارضيه من جهة أخرى والذين تمثلوا فى "جبهة المهندسين الوطنية" و"لجنة المطالبة بحقوق المهندسين" الى ساحات القضاء عندما قام الأخيرون برفع دعوى تطالب بفرض الحراسة القضائية على النقابة بسبب ما دب من خلافات بين اعضاء المجلس وبينهم وبين النقيب وأدى الى تعذر اجراء الانتخابات بل واستمرار نصف الاعضاء بطريقة غير شرعية بعد انتهاء مدتهم القانونية.

ورغم فرض الحراسة على النقابتين ، لم تنته المشاكل التى اثيرت مرة أخرى بين الحراس وبعضهم البعض. فقد كان الصراع على اشده بين الحراس الثلاثة فى نقابة المحامين الى حد أن كلا منهم كان يرسل انذارات لموظفى النقابة بأنه صاحب القرار والتوقيع وان توقيع زميليه باطل ولا يعتد به.

٢- تداعيات خطيرة لأزمة النقابات المهنية :

تنذر أزمة النقابات المهنية بتداعيات شديدة الخطورة بعد أن أدى تجميد نشاط بعض منها الى إضعاف قدرتها على رعاية مصالح اعضائها وتراجع الخدمات المقدمة لهم فى شتى المجالات. وقد وضح ذلك فى مجال الاسكان والرعاية الصحية فيما يخص نقابة المهندسين. وايضا توقف صرف المعاشات لمدة تزيد عن العام ونصف فى نقابة العلميين خاصة بعد الغاء قانون الدمغة الذى كان يوفر للنقابة الموارد اللازمة لتغطية جزء من نفقاتها.

ويضاف الى ذلك الفساد المترتب على فرض الحراسة والذى تمثل فى اهدار اموال النقابات. ومن ابرز الامثلة على استنزاف موارد النقابات ما حدث فى نقابة المهندسين اذ بلغت مكافأة الحارس القضائى نسبة ٣% من الايرادات اى ٣ ملايين جنيه سنويا مما دفع بعض الاعضاء لرفع دعوى قضائية أمام

محكمة جنوب القاهرة اسفرت عن صدور حكم في عام ١٩٩٦ بوقف الحكم الصادر لصالح هذا الحارس بالحصول على ٣% من دخل النقابة نظير الحراسة.

ويرتبط بذلك تدهور أوضاع المهنة سواء من حيث التدريب والتعليم المستمر المفترض ان توفره النقابة لاعضائها ، أو من حيث قيد غير المؤهلين فى النقابة مثلما حدث فى نقابة المهندسين عندما اجاز الحارس القضائى قيد خريجى المعهد العالى للتكنولوجيا بالعاشر من رمضان بالنقابة ، فضلا عن تجميد عضوية النقابة فى اتحاد الهندسة العربية لعدم وجود مجلس منتخب .

وهذا كله بخلاف انتهاء مدد مجالس النقابات التى لم تفرض عليها الحراسة منذ سنوات مثل نقابة الأطباء حيث مر على موعد اجراء الانتخابات النهائية ٤ سنوات كاملة وموعد التجديد النصفى ٦ سنوات. ونفس الامر ينطبق على نقابة الصيادلة ونقابة العلميين، مما يثير التساؤل عن مغزى موقف اللجنة القضائية تجاه النقابات التى لا تعانى من مشكلات قانونية مثل فرض الحراسة. وقد دفع ذلك الوضع نقابة الأطباء لرفع دعوى قضائية ضد رئيس اللجنة القضائية بصفته مطالبة بضرورة اجراء الانتخابات خاصة وان النقابة لا تعانى من اى مشاكل مثل الحراسة او غيرها وحصلت على حكم قضائى لصالحها. ومع ذلك لم تصدر اللجنة قرارا باجراء الانتخابات.

وهكذا توقف نشاط النقابات المهنية وتفرغ أعضائها للصراعات الداخلية والنزاعات القضائية. أما الظاهرة الجديدة والملفتة، والتى من تعد تداعيات هذا الموقف المعقد ، فهى ظاهرة النقابات البديلة. بدأت ارهاصات هذه الظاهرة بمجموعة من الأطباء الشبان من المسلمين والاقباط طرحوا شعار نقابة لكل الأطباء. وبمساندة مباشرة من الحكومة استطاعت هذه المجموعة ان تؤسس فى السنوات القليلة الماضية عدة جمعيات اهلية تحت مسميات مختلفة تستهدف الحد من نفوذ التيار الاسلامى بنقابة الأطباء. ومن اهم هذه الجمعيات جمعية نهضة مصر والجمعية المصرية للأطباء الشبان بالقاهرة وجمعية أطباء مصر بالاسكندرية واتحاد أطباء الاسكندرية.وقد اصدرت هذه الجمعيات بيانات تأييد للقانون الموحد للنقابات المهنية واتخذت موقفا مساندا للدولة فى مواجهتها للتيار الاسلامى من النقابات المهنية.

ولم يقتصر الأمر على نقابة الأطباء. فقد حدثت محاولة لانشاء نقابة صحفيين غير شرعية، وتمكن القائمون عليها من اشهار تناقضات فى داخل النظام السياسى وفى الساحة الصحفية نفسها لفترة من الوقت قبل إعمال القانون فى مواجهة هذه المحاولة.

ويثير ذلك سؤالا مازالت النخبة السياسية والنقابية عازفة عن اجراء مناقشة مستفيضة له وهو ما إذا كانت التعددية النقابية تمثل حلا لأزمة النقابات المهنية فى مصر .

فقد أثير هذا السؤال بصورة هامشية إبان احتدام أزمة نقابة الصحفيين البديلة. وتأثر الجدل المحدود جدا الذى دار حوله بطابع هذه الأزمة وما اقترن بها من محاولة عناصر لا صلة حقيقية لها بالمهنة تحقيق مكاسب غير مشروعة من وراء انشاء نقابة موازية أو بديلة.

وفى اطار هذا الجدل الهامشى المحدود ، كان هناك من رفض فكرة التعدد النقابى تماما ورأى ان الاصل ان يكون لكل مهنة نقابة واحدة لها فروع مبررا ذلك بأن الترخيص بمزاولة المهنة قرار خطير وتمتد آثاره لبقية المواطنين. فعلى سبيل المثال ممارسة الطب من غير المؤهلين حظر على المواطنين. والاصل ان يكون الترخيص من الدولة. ولكن الدولة فى المهن الحرة تتنازل عن هذه السلطة للنقابة المهنية لأن أهل المهنة ادرى بشعابها واسرارها ومستواها العلمى والفنى المطلوب. واذا قام تنظيم نقابى مهنى على أساس التعددية النقابية ، فليس من المستبعد ان تسترد الدولة سلطة الترخيص بمزاولة المهنة.

فضلا عن ذلك فإن النقابات الموحدة – وفقا لانصار هذا الاتجاه – هى الاكثر ضمانا لتحقيق مصالح الاعضاء. أما التعدد فإنه سيؤدى الى مواجهات بين النقابات وبعضها البعض. كما حذر

البعض الاخر من ان قبول هذه الفكرة قد يكون مدخلا حكوميا لتفتيت وحدة النقابات والانقضاض عليها من قبل الدولة.

ولكن فى المقابل يرى انصار التعددية النقابية ان حق التنظيم النقابى هو من حقوق الإنسان الأصيلة لأنها تتعلق بحق المواطنين فى انشاء أشكالهم التنظيمية المختلفة التى يمكنهم من خلالها حماية مصالحهم والتعبير عن آرائهم .

كما ان الاصرار على الواحدية النقابية يتناقض تناقضا صريحا مع توقيع مصر على عديد من الاتفاقيات الدولية التى تقر بالتعددية النقابية مما يعنى ان القانون المصرى الذى لا يسمح لذلك يخالف الاتفاقيات الدولية. كما انه يخالف مفهوم العمل النقابى نفسه الذى يقوم على فكرة التجمع الاختيارى لمجموعة من المهنيين للدفاع عن مصالحها وتقوم النقابة نفسها بوضع قوانينها ولوائحها. ويرفض انصار هذا الاتجاه فكرة ان التعددية سوف تفتت العمل النقابى، لأن هذا المنطق هو نفسه الذى تم الترويج له فى وقت نظام الحزب الواحد ، بل يرون ان تطبيق التعددية النقابية سوف يؤدى الى انهاء السيطرة الحكومية على النقابات المهنية . فالتعدد من حيث المبدأ يمثل جوهر العمل الاختيارى والطوعى فى المجتمع المدنى. وفضلا عن ذلك فإن رفض التعددية النقابية يضعف قدرة المجتمع المدنى على توليد كوادر ونخب جديدة.

والواضح من محصلة تجربة النقابات المهنية أن الصيغة الواحدية للتنظيم النقابى المهنى لم تحقق أهدافها من حيث خدمة مصالح الاعضاء وحماية المهنة. ومن التجنى القول ان أزمة النقابات المهنية تعود فقط الى صدور القانون رقم ١٠٠ لسنة ١٩٩٣ أو حتى لوصول الاسلاميين لهذه النقابات.

فما حدث كان تداعيات ونتائج لأزمة موجودة وقائمة فعلا كما اشرنا سلفا. ومن أهم مظاهرها انشغال النقابات بصراعاتها الداخلية او اهتمامها بالقضايا السياسية على حساب القضايا المهنية.

ومن ناحية ثانية فإن الواحدية النقابية لم تعد تتناسب مع ما طرأ على الطبقة الوسطى من تغيرات وتحولات درامية من حيث مزيد من التباين وعدم التجانس. وبصفة عامة فإن الطبقة الوسطى تتسم فى مصر بانها من اكثر الطبقات تباينا من حيث الموقع من الملكية والتقسيم الاجتماعى للعمل ، فهى تضم تشكيلة من الجماعات والشرائح والفئات ذات المواقع الاجتماعية المتباينة. فمنها شرائح دنيا تحتل موقع الخضوع فى عملية الانتاج مما يجعلها تقترب من الطبقة العاملة ومنها شرائح وسطى وعليا تتمتع باستقلال نسبى فى عملية الانتاج، وهكذا كما تتباين مواقع الطبقة الوسطى على مستوى وجودها الاجتماعى يختلف وعيها على المستوى السياسى والايديولوجى، فنجد كل الاتجاهات ممثلة فيها، فضلا عن تباين انماط مشاركتها وفاعليتها السياسية والنقابية.

كان للتحولات التى طرأت على الاقتصاد والمجتمع المصرى منذ اوائل التسعينات الفضل فى بزوغ فئات جديدة داخل الطبقة الوسطى لم تكن موجودة من قبل، مما ادى الى تغير طبيعة هذه الطبقة. ومن ابرز الفئات المعبرة عن هذه التحولات ممثلو الشركات الدولية من المصريين المهنيين وكذلك العاملون فى مجال المنظمات غير الحكومية والعاملون فى مجال المعلوماتية وسماسرة البورصة.

وبطبيعة الاشياء فإن هذا التباين لا ينصرف للطبقة الوسطى كوحدة ، بل ينعكس على كل فئة من فئاتها المهنية وتشكيلاتها النقابية. فاليوم تجد فى نقابة المهندسين مهندس القطاع العام والعاملين فى الحكومة. والعاملين فى القطاع الخاص والمدنيين والعسكريين. وتجد ايضا ذوى الارتباط بالشركات والمكاتب الدولية. كما تجد التخصصات الكلاسيكية فى الهندسة بجانب التخصصات الحديثة المتعلقة بالمعلومات وغيرها.

وبالتالى فإن السؤال المنطقى هو هل تصلح صيغة النقابة الواحدة لاصحاب مهنة بكل هذا التنوع وهل تنجح فى التعبير عن مطالبهم ومصالحهم وايضا فى ممارسة دورها فى التدريب والتعليم المستمر وبالتالى الحفاظ على مستوى المهنة وحماية

اخلاقياتها ، فضلا عن الأعداد المتزايدة من الداخلين الى النقابات فى كل عام.

ان عدم التجانس يؤدى لصعوبة صياغة مطالب متجانسة وبالتالى يحد من القدرة على ممارسة الضغط والتأثير وهى الحجة التى يتذرع بها انصار الوحدة النقابية وهى أن النقابة الواحدة اقدر على ممارسة الضغط والتأثير ، وهنا يعولون على الكم او حجم العضوية متجاهلين انه ليس بالكم ينجح التأثير والضغط ولكن بالكيف، وبابتكار الأساليب والآليات الملائمة لذلك. بل على العكس فإن التجربة اوضحت ان هذه التباينات داخل النقابات المهنية أدت لمحدودية فاعلية هذه الجماعات وسهولة التلاعب بها وإجهاض أى حركة مستقلة لها.

ان الحرية النقابية تعد امتدادا للحرية الاجتماعية وحرية المجتمع، والاعتراف بمبدأ الحرية النقابية قديم يعود الى اواخر القرن التاسع عشر. والنقابة ظهرت فى مختلف صورها كأداة لحماية مصالح اقتصادية واجتماعية ، كما انها تعبير عن حرية اى تجمع فى التعبير عن وحدة المصالح المرتبطة بالانتماء المهنى. ومن هنا أهمية طرح فكرة التعددية النقابية للجدل العام على اوسع نطاق ومناقشتها جديا واثارة اسئلة من نوع:

- الا يمكن ان تؤدى التعددية النقابية للمنافسة بين النقابات المختلفة على خدمة مصالح اعضائها وكذلك رفع مستواهم الاجتماعى والاقتصادى والمهنى من خلال تقديم الخدمات والتعليم والتدريب ؟ الا يمكن ان تؤدى التعددية النقابية الى إعادة تحديد الدور الأساسى للنقابة المهنية بدقة وهو الدفاع عن مصالح الاعضاء وحماية المهنة؟
- الا يمكن ان تكفل هذه التعددية النقابية ممارسة ديمقراطية افضل داخل النقابات مادام امام المواطن المهنى حرية الاختيار بين اكثر من منظمة وكذلك فرصة التقويم لما هو قائم من ممارسات باعتبار أن القدرة على التقييم ترتبط بالأساس بتوافر حرية الاختيار؟

ثانيا : المنظمات الأهلية أسيرة اختلالاتها وهيمنة الدولة عليها :

رغم الجدل الواسع الذى دار حول القانون الجديد للجمعيات الأهلية خلال العامين ١٩٩٨و ١٩٩٩ ، وطول فترة الشد والجذب التى اعتصرت العديد من الأفكار والاقتراحات ، إلا انها افتقدت القدرة على وضع تصور متكامل لاهداف القطاع الأهلى وفلسفته الخاصة، الأمر الذى يثير التساؤل حول مدى جدوى التركيز على مناقشة مدخل واحد ، وهو المدخل القانونى فى ظل غياب الهدف وعدم اكتمال معادلة التغيير، وخاصة مع تزايد الرهان على الجمعيات الأهلية كمؤسسات اجتماعية تقود المجتمع الى دعم قضيتى المشاركة والتوزيع ، فضلا عن كون ازدهار هذا القطاع يرتبط بتقدم مسيرة الديمقراطية.

وإذ كان المطلوب الان هو المراجعة الشاملة لاستراتيجية عمل هذا القطاع ووضع تصور متكامل يوفر له القدرة على المشاركة فى عملية التنمية ، فالملاحظ ان هناك قدرا من الحرص الحكومى على زيادة دور الجمعيات فى المجتمع فى مختلف المجالات ، خاصة تلك التى يلاحظ فيها تراجع دور الدولة مثل المساعدات الاجتماعية ، والصحة ، والتعليم. كما يتجلى هذا الحرص فى الهدف المعلن من قبل الجهة الإدارية خلال مرحلة إعداد القانون – التى زادت عن العام والنصف – وهو السعى نحو مواكبة التغيرات الاقتصادية من جانب ومراعاة المتطلبات الاجتماعية التى تستدعى إعادة النظر فى ميادين العمل الاجتماعى من جانب ثان وتخفيف قبضة الجهة الإدارية من جانب ثالث. ولكن يبقى التساؤل الرئيسى هنا مرتبطا بالقدرة على ترجمة هذا التوجه الى واقع عملى؟

ولذا ربما يكون من المفيد والضرورى طرح أبعاد تتجاوز حدود الإطار القانونى. فالقضية لا يمكن اختزالها فى تعديل او استحداث قانون (رغم أهميته). ولكن تظل القضية الأهم ممثلة فى المناخ المصاحب لهذا التعديل وهامش الحركة الممنوح او المتاح لدفع القطاع الأهلى التطوعى، لاسيما وان الجدل حول موضوع القانون الجديد ، قد حمل فى

جوانبه العديد من السلبيات التى يعكسها اى حوار عام فى مصر حيث يلجأ كل طرف الى ادعاء امتلاك الحقيقة الكاملة والتعبير عن المصلحة العامة. ولذا فقد انحصر الجدل حول نقاط الخلاف او النقاش على القضايا الاجرائية وبعض القضايا الجوهرية حتى ان البعض من الجانبين (المؤيد والمعارض) اختزل النقاش فى موضوع التمويل الأجنبى الذى لا يمثل سوى ٦-٩% من حجم ميزانيات الجمعيات دون ان يتسع ليشمل مجموعة من الحقائق والمحددات التى حدت من هامش الحركة الممنوحة او المتاحة لدفع القطاع الأهلى التطوعى فى مصر الى جانب تهيئة المناخ الصحى لإحداث نقلة جديدة فى العمل الأهلى.

١ - موقفان مع وضد قانون الجمعيات الجديد :

والحقيقة الأولى التى يبرزها القانون الجديد هى احتفاظ الجهة الادارية بسلطات واسعة. ومن ثم فسوف يظل المحك الرئيسى للحكم على القانون الجديد وحدود قدرته على دفع العمل الأهلى بشكل خاص وإيجاد مجتمع مدنى بشكل عام مستندا الى مجموعة من المحاور الرئيسية، **والمحور الاول:** يتعلق بمساحة الحرية التى يتيحها القانون لانشاء الجمعيات الاهلية التطوعية أو انشاء الاتحادات النوعية ، ومدى التوافق مع الحريات التى يكفلها الدستور. **والمحور الثانى:** خاص بحدود دور الجهة الادارية ومساحة تدخلها على حساب دور المؤسسات الاهلية وحريتها. **أما المحور الثالث :** فيرتبط بدرجة التوافق بين العقوبات المنصوص عليها والمخالفات او التجاوزات التى قد تحدث من قبل أعضاء فى مجالس ادارات الجمعيات. **وأخيرا المحور الرابع:** يستند الى دور القضاء فى حل النزاعات التى قد تنشأ بين الجمعية والجهة الادارية، خاصة مع تعاظم دور "لجنة التوفيق" التى نصت عليها المادة السابعة من القانون.

وفى هذا الإطار يمكن الحديث عن موقفين أساسيين من القانون رقم ١٥٣ لعام ١٩٩٩، دون ان يلغى ذلك تباينا فى الآراء داخل كل موقف :-

أ - الموقف المؤيد للقانون الجديد والذى سعى للتأكيد على مزاياه والتقليل من شأن التحفظات او المعارضات بإجمالها فى اربع مواد فى القانون، والدفع بان اللائحة التنفيذية سوف تبدد تلك المعارضات والتحفظات. ويستند هذا الموقف على ان هناك سوء فهم تولد لدى تفسير البعض للمادة (١١) بكونها تجيز الجهة الادارية تحديد مجالات عمل الجمعيات مما يفتح الباب لعدم اجازة بعض الأنشطة مثل جمعيات حقوق الانسان. ووفقا لهذا الموقف فإن القانون لا يمنع النشاط السياسى بالمعنى العام مثل تشجيع المشاركة السياسية فى الانتخابات او الدفاع عن حقوق الانسان او حقوق المرأة او المستهلك الى غير ذلك ، وانما يمنع النشاط الذى تقوم به الاحزاب.

وبالتالى فلن يكون هناك مبرر للاعتراضات الأخرى التى ارتبطت بالمادة (٦) والخاصة بحق الجهة الادارية فى الاعتراض على طلب التأسيس إذا خالف المادة (١١)، والاعتراضات على المادة (٣٤) التى تجيز اعتراض الجهة الإدارية على المرشحين لمجالس إدارات الجمعيات.

من هذا المنطلق ذهب المؤيدون الى تعديد مزايا القانون من خلال ثلاثة مستويات هى:

المستوى الأول خاص بفلسفة القانون: باعتباره جزءا من عملية الاصلاح الاجتماعى. وفى هذا الإطار تم التأكيد على عدد من المعانى والدلالات الأساسية، منها : ان الحد من تسييس الجمعيات الأهلية، يقابله الإعلاء من شأن دورها فى تقديم الخدمات الثقافية والاقتصادية والاجتماعية والحياتية، والتأكيد على المنهاج المتوازن بين حقوق الجمعيات وواجبات امام المجتمع، وكون القانون يكفل الحرية لكل من أراد تكوين جمعية بشرط الحصول على تصريح الى جانب إطلاقه للحريات وتوسيع مجالات العمل مع الإقرار بمجالات حقوق الإنسان، فى مقابل تحديد حقوق الجهة الإدارية فى حق الترخيص

والإشراف المالى والإدارى. بمعنى ان الهدف المعلن من قبل الجهة الإدارية تلخص فى محاولة تقويم العمل الأهلى ككل وليس تصفية الحسابات .

أما المستوى الثانى فيرتبط بالعلاقة بين الجهة الإدارية والجمعيات ، حيث اقرت الاولى بوجود بعض القيود الضرورية لوقف التحايل على القانون ومنع محاولات الالتفاف كما كان يحدث فى الماضى، وفى هذا السياق يمكن رصد ثلاث نقاط رئيسية يمكن ان تمثل نقاط التماس الحقيقية لطبيعة هذه العلاقة ومستقبلها، **النقطة الاولى** خاصة بدور القضاء ودور لجنة التوفيق المعنية بالنظر فى المنازعات قبل احالتها للمحكمة وفقا لما تنص عليه المادة "رقم٧". فالقانون الجديد يزيد من دور القضاء كجهة محايدة منوط بها الاختصاص فى حل الجمعيات او حسم اى نزاع، فى مقابل سحب ٢٩ اختصاصا او سلطة ادارية كانت تمارسها الجهة الإدارية على الجمعيات.

اما النقطة الثانية فتتعلق بمعضلة التمويل وقد بررت الجهة الإدارية حظر جمع او تلقى التبرعات سواء من الداخل او الخارج بدون اذن مسبق من وزير الشئون الاجتماعية ، بالرغبة فى تنظيم التمويل الخارجى وتشجيع التمويل الداخلى وتدعيم مشاعر الإنتماء الوطنى داخل الجمعيات ، الى جانب توفير الشفافية المطلوبة والحد من اختراق جهات بعينها للمجتمع المصرى تحت دعوى دعم العمل الأهلى.

فى حين ان النقطة الثالثة ترتبط بحظر النشاط السياسى للجمعيات الأهلية كما ورد فى المادة (١١) حيث جرى التأكيد على ان المحظور يقتصر على الدخول فى الانتخابات والسعى للسلطة باعتباره عمل الاحزاب السياسية، أو الترخيص بمارسة المهنة والدفاع عن مصالح اعضاء النقابة.

وبالنسبة للمستوى الثالث الخاص بالمزايا والحقوق فقد أخذ القانون بمبدأ عدم تحديد مجالات النشاط أخذا بقاعدة ان الاصل فى الاشياء هو الاباحة وأن القيد هو الاستثناء، وهو ما ينسحب ايضا على امكانية تكوين اكثر من اتحاد نوعى (من خلال اتفاق عشر جمعيات فى تكوين اتحاد) فى المحافظة الواحدة. كما اتاح على سبيل المثال لمنظمات حقوق الإنسان الفرصة لتأسيس جمعيات أهلية خاصة بها بعد أن كان القانون القديم يفرض قيودا على تأسيسها.

كما أعاد القانون الجديد بعض المزايا المالية التى كان يقرها القانون الماضى (٣٢ لعام ١٩٦٤) للجمعيات الأهلية وتم إلغاؤها بموجب القانون ١٨٦ لعام ١٩٨٦، الى جانب أضافته لبعض المزايا الاخرى مثل إعادة الإعفاءات الجمركية على ما تحصل عليه الجمعيات من عدد وآلات ومهمات وخامات كتبرعات او كاستيراد من الخارج، وخصم قدره ٥٠% من قيمة استهلاك المياه والكهرباء والغاز الطبيعى التى تقوم بإنتاجها الهيئات العامة وشركات القطاع العام وأية جهة حكومية ، كذلك حافظ على عدد آخر من المزايا واضاف اليها ، فقد حددت "المادة ١٣" الإعفاء من رسوم التسجيل والقيد التى يقع عبء ادائها على الجمعية فى جميع انواع العقود التى تكون طرفا فيها كعقود الملكية أو الرهن أو الحقوق العينية الأخرى ورسوم التصديق على التوقيعات ، والإعفاء من ضرائب ورسوم الدمغة المفروضة حاليا أو قد تفرض مستقبلا والإعفاء من الضرائب الجمركية على ما تتلقاه من هدايا وهبات ومعونات من الخارج، على ان يكون ذلك بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الشئون الاجتماعية وعرض وزير المالية ، وان تكون هذه الأشياء لأزمة لنشاطها الأساسى.

ب – الموقف المعارض للقانون ، والذى انصب على القانون نفسه وبنوده ومقارنته بسابقه، مع الذهاب خطوة ابعد قليلا بمحاولة ربطه بالواقع الدولى.

وجاءت الاعتراضات على القانون متضمنة طريقة الاصدار ومضمون أحكامه. ويتساوى فى ذلك موقف غالبية الأحزاب والقوى السياسية كما توضحه البيانات الصادرة عن لجنة التنسيق بين الأحزاب والقوى السياسية، وحالة الترقب والتحفز التى بدت عليها مجموعة غير قليلة من الجمعيات

والمنظمات الأهلية وخاصة منظمات حقوق الانسان. وفى هذا الإطار تعددت أسانيد الرفض والتحفظات وان تركزت غالبيتها على مخالفة القانون لمواد الدستور رقم (٤٠، ٤١، ٥٥، ٥٦ ، ٦٥ ، ٦٨) سواء **بانتقاصه من حق التنظيم أو باخلاله بالطباع الديمقراطى المقرر دستوريا بالاضافة لاعتماده منهج التقييد وليس الأخطار فى عملية الاشهار على الرغم من ان الأخير اكثر ديمقراطية، الى جانب تبنيه نظام الترخيص فى تسيير عمل الجمعية.**

وقد تركزت نقطة الرفض الرئيسية فى ان القانون الجديد إستبعد الجمعيات التى تمارس أنشطة سياسية أو نقابية ، وذلك على الرغم من أن الدستور واضح فى تحديد الأعمال المحظور على الجمعيات ممارستها، وليس من بينها هذه النوعية من الأعمال. ومن المعروف ان المشروع المصرى قام بتنظيم عدة صور نوعية تندرج تحت الحق فى التنظيم منها التنظيم النقابى والتنظيم الحزبى والتنظيم الرياضى والتنظيم الكشفى، ونظم كل مجال نوعى بقانون خاص ، وترك باقى أوجه الحق فى التنظيم لتندرج فى إطار القانون المنظم للجمعيات.

كما ان القانون يجعل من الجهة الإدارية سلطة فوق سلطة الجمعية العمومية وفقا لما تضمنته المواد ٨ ، ١٦ ، ١٧ ، حيث يعطيها حق الإعتراض على بعض الأوجه التنظيمية للجمعية سواء المتعلقة بالنظام الأساسى أو بامتدادات نشاطها خارج القطر أو الحصول على أموال وتبرعات. كذلك يقرر احكاما جنائية بالحبس والغرامة على مخالفات إدارية حتى غير محددة.

كذلك اخذ المعارضون على القانون الجديد افراطه فى التجريم والعقاب بدون ضرورة اجتماعية. فجمع التبرعات بدون الترخيص المسبق من جهة الإدارة مثلا يستوجب حل الجمعية قضائيا، حيث يرى المعارضون ان اشتراط الحصول على ترخيص مسبق يعكس رغبة الإدارة فى الهيمنة والتسلط . كما ان المادة ٧٥ تحتوى على عدد كبير من الجرائم التى جعل عقوبتها الحبس الوجوبى لمدة ستة اشهر وبالغرامة الوجوبية التى تصل الى الفى جنيه. يضاف الى ذلك ان القانون تضمن مبدأ العقاب الجماعى لأعضاء الجمعية، رغم ان مرتكبى المخالفات أشخاص بذواتهم، حيث يعاقب القانون الجمعية كشخص معنوى بعقوبة الحل القضائى الوجوبى، وهو ما يتعارض مع مبدأ شخصية العقوبة، ومع مبدأ وجود ضرورة اجتماعية للتجريم والعقاب، ويأتى أخيرا ليشكل تربصا من المشرع.

من هذا المنطلق سعى البعض لاطلاق المقارنات مع القوانين السابقة والانتهاء الى وصف القانون الجديد بأنه نسخة رديئة من القانون الماضى (٣٢ لعام ١٩٦٤) .

اما بالنسبة الى الاعتراضات الخاصة بالبعد الدولى فقد استندت الى ان القانون الجديد لم يراع تلك التحولات الاقليمية والدولية الخاصة باعادة النظر فى دور الدولة والمجتمع بما يعطى الأخير مساحات اكبر. وبالتالى حد من ادوار وآليات هذه المنظمات وطاقتها والتى يمكن ان نرصد بعض ملامح تطورها فى التالى:-

- اتساع أجندة العمل الأهلى لتتجاوز مجالات البر والأعمال الخيرية وتحسين سبل المعيشة بشكل عام وكذلك التعليم والصحة والرعاية الاجتماعية الى مرحلة المشاركة فى صياغة اولويات القضايا الدولية وتعميق مجالات عملها تجاه قضايا السلام والديمقراطية وحقوق الانسان والمساواة بين الجنسين والفقر والبيئة والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، الامر الذى اصبحت معه المنظمات غير الحكومية فاعلا دوليا فى كافة المؤتمرات العالمية التى عقدتها الأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة، بدءا من قمة الأرض للبيئة "ريودى جانيرو" فى يوني ١٩٩٢، والمؤتمر العالمى لحقوق الإنسان "فيينا ١٩٩٣" والمؤتمر العالمى للسكان والتنمية "القاهرة ١٩٩٤" ، والقمة الاجتماعية فى كوبنهاجن مارس ١٩٩٥، ومؤتمر المرأة فى بكين سبتمبر ١٩٩٥ ، ومؤتمر السكان فى اسطنبول ١٩٩٦.

- أصبحت المنظمات غير الحكومية تطرح كقطاع ثالث بين الدولة والقطاع الخاص وتعتبر أحد المحفزات الهامة لمدخل تنموى جديد يستند الى المبادرة الفردية والاعتماد على الذات ويركز على

الاندماج وتشغيل البنيـة الاجتماعيـة والاقتصاديـة للقواعد الشعبية التحتية .

– ان تفاعل المنظمات التطوعية التقليدية القائمـة على المساعدة الاجتماعية والبر – المعروفـة والقائمة فى بلدان العالم – والمنظمات غير الحكومية الحديثة ، يضيف أبعادا أخرى اكثر ديناميكية ، يمكن معها تحقيق حركة انتقال اعمق وأقوى فى مجـالات التنمية وفى العلاقات التضامنية بين افراد المجتمـع وخاصة فى الدول الاقل نموا.

بعبارة أخرى، أن ملامح التغيير التـى اكتنفـت المنظمات غير الحكومية كبيرة ، وهى مرشحة لمزيد من التغيير – لاسيما فى البلدان النامية – باتجاه تعاظم دور هذه المنظمات فى تحديد ورسم السياسات العامة فى دولها .

وعلى هذا النحو يتضح حجم الهوة بين الموقفين وما تعكسه من أزمة ثقة عميقة.

٢ـ علاقة غير متوازنة بين الدولة والمجتمع المدنى:

وتعتبر هذه الأزمة نتاجا لتراكمات العلاقة التـى حكمت الدولة والمجتمع المدنى منذ اوائـل القـرن الماضى وحتى الآن، خاصة وان هذه العلاقة قد تبدو للوهلة الاولى متناقضة ، فى ظل حقيقة ان الدولة فى مصر كانت اقوى من المنظمات الاهلية. فباسـتثناء الفترات الأولى للنشأة والتبلور، نجد ان الدولة هـى التى سمحت بقوة هذه المنظمات فى لحظة تاريخيـة معينة وضيقت من هامش الحرية والفاعلية فى لحظة تاريخية اخرى. وفى المقابل سعت تلك المنظمـات للمحافظة على وجودها فى كل الظروف السياسـية ومتحدية الرقابة الادارية التى توسعت علـى نحـو مستمر عبر مجموعة من القوانين. ولذلك لـم يكـن غريبا ان تبلور الدولة عددا من الأطـر المتباينـة الاهداف والوسائل للتعـامل مـع تلـك الجمعيـات تراوحت فى مجملها بيـن أطـر شـبه ديمقراطيـة واخرى سلطوية، وهذا يعنـى ان هـامش الحركـة الممنوح لهذه الجمعيات ظل محكوما بوجود قبضـة ادارية قوية ومتداخلة وان تباينت أساليب اسـتخدام هذه الأطر ، كنتيجة لوجود عاملين أساسيين هما:

أ – طبيعة المناخ الثقافى السائد فى المجتمع .

ب – مدى قدرة الجمعيات على بلورة جانب قوى للمجتمع المدنى، وطـرح صيـغ أساسـية تتوافـق وخصوصية التشكيلات الاجتماعية فى المجتمع.

بهذا المعنى يمكن تحديد خريطة المنظمات غـير الحكومية الموجودة فى مصر وتفهم تلـك النزعـة العارمة التى تهدف الى تنشيط آليات ومبادرات تلـك المنظمات ، لاسيما فى ظل اعادة رسم الحدود بيـن الدولة ومؤسساتها ووظائفها وبين المنظمات الوسيطة او التى تعرف بمؤسسات المجتمع المدنى.

فتشير التقديرات الى وجود ٢٥ الف تنظيم غـير حكومى، يأتى فى مقدمتها الجمعيات الاهلية والبـالغ عددها ١٥ الف جمعية ، اى بنسـبة ٦٠,٨% مـن اجمالى عدد المنظمات والتنظيمات غير الحكوميـة ، يليها الأندية ومراكز الشباب التى يحكمـها القـانون ٢٦٨ لعام ١٩٧٨، والتعاونيات الإنتاجية والزراعيـة والإسكانية والنقابات المهنية (٢٤ نقابة) ، والاتحـاد العام لنقابات عمال مصر والشركات المدنية التـى لا تهدف للربح والتى تقـدر بحوالـى ٢٠٠ ، والتـى ظهرت فى أواخر الثمانينـات كمحاولـة للتحـايل والالتفاف حول القانون السابق للجمعيات (٣٢ لعـام ١٩٦٤) .

هذا الواقع يستند فى الحقيقة الى عمق تـاريخى لا يمكن تجاهله. فقد سبق النشاط الأهلى فـى مجـال الرعاية الاجتماعية التشريعات والقوانين المنظمة له، والتى جاءت فى مرحلة تالية لقيام الجمعيات الاهليـة (بالشكل الذى نعرفه الآن) فقد نشـأت أول جمعيـة أهلية فى مصر عام ١٨٢١ وهى الجمعية الخيريـة اليونانية بالاسكندرية ليشكل هذا التاريخ شهادة ميـلاد لحركة الجمعيات الأهلية، كمؤسسات اجتماعية تقـود المجتمع إلى دعم عمليتى المشاركة والتوزيع، لاسيما بعد الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة ١٩١٩. وقـد نجحت هذه الجهود بالفعل فى زيادة الوعى القومـى والتضامن الاجتماعى من خلال دعم التعليـم كـأداة لمواجهة النفوذ الاجنبى. بمعنى ان البيئة السياسـية لعبت الدور الاكبر فى توجيـه العمـل الاجتمـاعى

الطوعى فى مصر، بجانب الظروف الاجتماعية غير المواتية التى شكلت حافزا على تكاتف افراد الشعب من خلال التنظيمات الشعبية الدنيا .

وفى هذا الاطار مر الخط العام الذى حكم العلاقة بين الدولة والمجتمع بعدة مراحل :-

المرحلة الاولى: فى الحقبة الليبرالية (١٩٢٣-١٩٥٢) التى شهدت انطلاقة العمل الاجتماعى فى مصر. ففى هذه الفترة دخل العمل الأهلى مرحلة القيادة الجماعية والمؤسسية التى بدأت بمرحلة الاشراف والتوجيه من قبل السلطة عبر مجموعة من الإجراءات سواء المرتبطة بقيام مدرستى الخدمة الاجتماعية بالاسكندرية والقاهرة (عامى ١٩٣٦ و ١٩٣٧ على التوالى) أو بإنشاء المجلس الأعلى للإصلاح الاجتماعى عام ١٩٣٦ وقيام وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٩. والتى بدأت تتبنى بعض مشروعات الجهود التطوعية وأعمال التفتيش والإشراف على الجمعيات التطوعية الأهلية. وفى هذا السياق يمكن الحديث عن استراتيجية الدمج الوظيفى كمنهاج حكومى اتبعته الدولة الى جانب دورها الاشرافى والرقابى منذ صدور اول تشريع خاص بالجمعيات (القانون ٤٩ لسنة ١٩٤٩). وقد ادى ذلك الى انخفاض عدد الجمعيات (فى الفترة من عام ١٩٤٥-١٩٤٩) ويرتبط هذا الانخفاض بقيام الدولة منذ عام ١٩٤٦ بتبنى برامج تعليمية تهدف الى تخريج أخصائيين اجتماعيين. وبشكل عام فقد اكتسبت الجمعيات الأهلية فى هذه الفترة حيزا كبيرا من الحركة مكنها من الاستناد الى مبادراتها وتنشيط آلياتها ودورها فى المجتمع رغم التدخل الاشرافى والرقابى من قبل الدولة ، ولا ينفى ذلك امكانية تقسيم هذه المرحلة الى عدة مراحل فرعية.

أما مرحلة بعد ثورة ١٩٥٢ فقد غلب على العلاقة خلالها السمة الوظيفية من جانب الدولة وبما يتفق وتوجهاتها الشمولية الى جانب دورها الاشرافى والرقابى والمتمثل فى مجموعة القوانين المنظمة للعمل الأهلى (قانون ٤٩ لسنة ١٩٤٩ ، ورغم ٦٦ لعام ١٩٥١، ورقم ٣٨٤ لعام ١٩٥٦ ، ورقم ٣٢ لعام ١٩٦٤) وقد شهدت هذه الفترة تذبذبا فى نمو الجمعيات الأهلية ما بين فترتى الخمسينيات والستينيات مقارنة بالفترة السابقة ، كما يوضح الجدول التالى:

جدول رقم (١)
تطور أعداد الجمعيات
(من أواخر القرن الماضى وحتى منتصف الستينيات)

السنة	عدد الجمعيات التى تأسست فى كل مرحلة
١٨٩٩	٦٥
١٩٠٠-١٩٢٤	١٩٥
١٩٢٥-١٩٤٤	٦٣٠
١٩٤٥-١٩٤٩	٥٩٨
١٩٥٠-١٩٥٩	١٣٠١
١٩٦٠-١٩٦٥	١٩٥٠
الإجمالى	٤٧٣٩

المصدر: الاتحاد العام للجمعيات التعاونية الخاصة ، سياسة العمل الاجتماعى الأهلى فى مصر (القاهرة : جمعية التنمية الفكرية ، ١٩٨٣) ص ص ٢١و ٢٢.

وتشير مصادر أخرى الى أن اجمالى عدد الجمعيات عام ١٩٦٠ كان ٣,١٩٨ جمعية ثم وصل عام ١٩٦٤ – قبيل صدور القانون ٣٢ الى حوالى ٤ آلاف جمعية ، أى بمتوسط ٢٠٠ جمعية تؤسس كل عام .

ومع اتجاه الدولة فى السبعينيات نحو التعددية المقيدة والانفتاح الاقتصادى، أخذت فجوة أزمة الثقة بين الدولة والمجتمع فى التزايد التدريجى، وقد ارتبطت هذه الفجوة – الى حد كبير- بصعود التيار الاسلامى وقدرته على النفاذ الى العديد من المنظمات الوسيطة وفى مقدمتها الجمعيات الاهلية والنقابات ، وكان من المفترض أن تحدث تغيرات إيجابية فى المناخ الاجتماعى والسياسى تقود الى تغيير قانون الجمعيات رقم ٣٢ لسنة ١٩٦٤، إلا أن ذلك لم يحدث ، فقد استمر القانون ساريا رغم المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التى طرأت على المجتمع ، ورغم نمو العدد المطلق للجمعيات بشكل مستمر كما يوضح الجدول رقم ٢.

جدول رقم (٢)
تطور عدد الجمعيات الاهلية ٧٦-١٩٩٧

السنة	العدد الإجمالي للجمعيات
١٩٧٦	٧,٥٩٣
١٩٧٧	٧,٦٣٧
١٩٧٨	٨,٠٤
١٩٨٥	١١,٤٧١
١٩٨٦	١١,٧٧,٦
١٩٨٧	١٢,٠١٣
١٩٩٠	١٢,٨٤٢
١٩٩١	١٣,٢٣٩
١٩٩٤	١٤١٦٢
١٩٩٧	١٤٦٠٠

المصدر: ابراهيم امام ومحمد عبد العاطى على، الخدمات التى تقدمها الهيئات الاهلية والحكومية للشباب ، ورقة مقدمة للندوة القومية للشباب، فى الفترة من ١٤-١٦ يناير ١٩٨٦. والكتاب السنوى للجمعيات الاهلية "المؤشرات الاحصائية فى مجالات الرعاية والتنمية الاجتماعية ، اعوام ١٩٩١ و ١٩٩٤.

وكان تزايد أعداد الجمعيات خلال حقبة الثمانينيات تعبيرا عن زيادة وعى المواطنين، والحاجة لسد الفراغ الناتج عن تراجع دور الدولة فى بعض المجالات ، وتهيئة الفرصة لاقامة نظام ديمقراطى – تعددى وبروز قوى اقتصادية واجتماعية جديدة. وهى اسباب تخالف تلك التى كانت وراء قفزة مماثلة شهدها العمل الأهلى فى الفترة ما بين الستينيات والسبعينيات (وان تساويا تقريبا فى أعداد الزيادة التى تقدر بأربعة آلاف جمعية).

والملاحظ إن المناطق الحضرية تستأثر بالجزء الاكبر من نشاط الجمعيات ، اذ تشير الاحصائيات الى ان ٦٨,٢ فى المائة من الجمعيات توجد فى المدن والحضر نحو ٢٧,٩ فى المائة فى الريف و ٣,٩ تعمل فى المجتمعات الصحراوية ، وأن محافظة القاهرة تستأثر وفقا لارقام ١٩٩٣ بالنصيب الأكبر من الجمعيات (٣٥٣١) فى حين تجئ محافظة جنوب سيناء فى ذيل القائمة (٣٨ جمعية) . بمعنى وجود قدر من الخلل بين الكثافة السكانية والتوزيع الجغرافى للجمعيات فى بعض محافظات الجمهورية، حيث لا يتحقق هذا التوازن الا فى محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة ، بينما لا يتوافر فى محافظات اخرى كالقليوبية وبورسعيد .

ويوازى تفاوت التوزيع الجغرافى للجمعيات تفاوت آخر بين ميادين العمل الاجتماعى الـ ١٤ التى تضمنها القانون السابق، بشكل يمكن معه القول ان هناك تمركزا عبر الزمن للجمعيات فى ميادين ثلاثة هى : تنمية المجتمع والخدمات الثقافية والعلمية والدينية ، والمساعدات الاجتماعية، الامر الذى يطرح اهمية اعادة النظر فى تقسيم ميادين العمل الاجتماعى حتى تتواكب مع متغيرات المجتمع ومعطياته الجديدة ، حيث يشير الواقع العملى الى اضافة ثلاثة ميادين اخرى هى ميدان حماية البيئة وميدان التنمية الاقتصادية للأسرة وتنمية الدخل وميدان حماية المستهلك ليكون اجمالى ميادين العمل الواقعية ١٧ ميدانا.

ولكن اخطر ما فى الامر أن فلسفة العمل التطوعى لا تزال غائبة عن الواقع المجتمعى فى مصر الى حد كبيرا ويتجلى ذلك فى الوضع المعاكس بين قيام الجمعيات واحتياجات المحافظات ، فيشير تفاوت مستويات الفقر بين المحافظات (كما يوضحها تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤) الى عدد من المؤشرات الدافعة لقيام الجمعيات لاسيما فى المناطق الريفية. ففى محافظتى المنيا وأسيوط (تمثلان أفقر محافظات الجمهورية من حيث نصيب الفرد من الدخل) نجد ان جمعيات المساعدات الاجتماعية وخاصة الاسلامية منها تحتل المرتبة الاولى رغم ان الحاجة تتطلب قيام جمعيات تنمية ، حيث ان الطبيعة الزراعية للمحافظتين تعطى اهمية اكبر لجمعيات التنمية. كما يلاحظ غياب الرابطة الجامعة بين نصيب الفرد من الدخل والتنمية البشرية فى المحافظات من ناحية وقدرتها على توجيه العمل الاجتماعى الأهلى نحو رؤية اوسع من تقديم المساعدات المباشرة او غير المباشرة (فى صورة خدمات) من ناحية اخرى مثل محافظة الشرقية التى

نجد ان ترتيبها يقل وفقا لدليل التنمية البشرية (وتتساوى مع محافظات الصعيد والقليوبية وكفر الشيخ والبحيرة والمنوفية) عن المتوسط العام على مستوى الدولة ، فى وقت تزيد عن محافظة القاهرة فى أعداد جمعيات تنمية المجتمع. كما تقدم محافظة الشرقية ايضا نموذجا اخر للتفاوت الواضح فى الاحتياجات فهى وان كانت تتسم بكثافة سكانية بسيطة الا انها تحظى بتركز عال للجمعيات مقارنة بمحافظات السويس والفيوم والإسماعيلية فى (نفس شريحتها السكانية) وهو ما يمكن تفسيره بتزايد معدلات التنمية التى شهدتها المحافظة.

وكذلك يشير التوزيع الجغرافى وفقا للمكانة التنموية للمحافظة إلى عدم ارتباط بين هذه المكانة ووجود تركيز أعلى للجمعيات. وتعتبر المنوفية حالة متميزة واستثنائية فى هذا الشأن نظرا لما شهدته من تفضيلات فى فترة السبعينيات.

٣ - توافق مطلوب مع متغيرات عالمية تتيح فرصا وامكانات :

تثير اوضاع المجتمع المدنى فى مصر قضية تتعلق باسلوب التعامل مع المتغيرات الدولية بشأن دور السوق ووسائل الاعلام والاتصال التى تخترق الحياة البشرية فى كل مكان، الامر الذى تبدو معه أساليب التحصن او المواجهة غير مجدية. ولذلك يكون من الضرورى العمل على تفعيل المجتمع بكل مؤسساته وتوسيع نطاق مشاركته من جانب ومواكبة هذه التطورات والعمل من داخل النظام العالمى بنفس اسلوبه حتى يمكن الاستفادة مما يتيحه من فرص وإمكانيات لن تتحقق فى حالة مواجهته والوقوف ضده من جانب آخر.

من هذا المنطلق ، يمكن تفهم بروز مفهوم القطاع الأهلى وتردده على نطاق واسع داخل اوساط المثقفين والنخب العربية خلال العقد الأخير ، بل وانتقاله لمكان الصدارة كأحد مفردات الخطاب السياسى للعديد من القوى السياسية العربية. وقد سعى مؤيدو هذا المفهوم الى ربطه بمجموعة المتغيرات الدولية والاقليمية والمتعلق منها على وجه الخصوص بالتحرر الاقتصادى والمشروع الفردى والابتعاد عن التخطيط المركزى، الى جانب تلك السياسات المتعلقة بالتحول الديمقراطى وتراجع الانفاق العام للحكومات ، وهو الاتجاه الذى برز منذ اوائل الثمانينات ليحل محل النموذج التنموى الذى كان سائدا فى معظم البلدان النامية ، وقام على طبيعة تداخلية من قبل الدولة وارتبط بنظام سياسى سلطوى يعتقد فى أن عملية التنمية تحتاج الى سلطة مركزية قوية.

ولذلك ساهم تأخر دفع العمل الأهلى وتطوير فلسفته فى عدم قيام هذا القطاع بدوره المجتمعى وخاصة فى مواجهة تفشى العديد من الظواهر الاجتماعية السلبية وانتشارها مثل الادمان والبطالة وانتشار المناطق العشوائية وازدياد مظاهر العنف ، الأمر الذى يؤكد أهمية الاصلاح الاجتماعى الذى لا يقل بحال عن أهمية الاصلاح السياسى المنشود او الاصلاح الاقتصادى الجارى.

كما ان فاعلية تلك المؤسسات تتباين باختلاف نوع الجماعة التى تشارك فيها وكيفية تكوينها ونوعية قياداتها. فهناك جمعيات رجال الاعمال حيث نجد على سبيل المثال انها رغم قلة عدد اعضائها إلا ان وزنها الاقتصادى والسياسى والاجتماعى يزيد من ثقلها ووزنها.

وهذا فضلا عن أن العلاقة بين الدولة والمنظمات المدنية تتداخل فيها عوامل أخرى كثيرة فرغم ان القانون هو الأداة الأساسية لسيطرة الدولة على تلك المنظمات، إلا ان الحكومة والافراد يتعاملون مع القانون بطريقة وظيفية ، بحيث تتمسك الحكومة بحرفيته أو تتغاضى عن بعض أحكامه حسب الظروف، ويلجأ الافراد لتحقيق أهدافهم الى الثغرات الموجودة فى القانون أو الى التحايل عبر اشكال قانونية اخرى.

٤- مبالغات فى قضية التمويل الأجنبى :

ويعيدنا ذلك الى كون القانون الجديد لم يفجر أزمة الثقة بين الحكومة والجمعيات الأهلية، ولكنه أعاد التأكيد على هذه الحقيقة التى ترسخت عبر

الزمن. ولذا طفت قضايا مثل التمويل والفساد والاضرار بمصالح مصر القومية على السطح كمظاهر لهذه الأزمة. كما برزت رؤية قاصرة حول أسلوب المواجهة مع الدولة كمنهاج وحيد للخروج من حالة الاخفاق التى تعانى منها عملية بناء المؤسسات الأهلية. ولاشك ان هذه الرؤية تتجاهل نتائج هذه المواجهة التى تفرغ مبدأ العمل المدنى من مضمونه فضلا عن إغفالها لمنطق التطور المتدرج ومسألة ما يسمى "بحرق المراحل".

بعبارة أخرى يصبح خيار الاصلاح المتدرج الخيار الأكثر قبولا. وفى هذا الاطار، ربما يكون من الضرورى وضع قضية التمويل الاجنبى فى حجمها الطبيعى وعدم المغالاة فى تضخيمها ، باعتبارها أحد المحكات التى تضع الجهة الادارية فى مواجهة قطاع من الجمعيات.

فالتمويل يعد من اكثر الجوانب اهمية وحيوية بالنسبة للجمعيات الاهلية، فعليه يتوقف حجم نشاطها وتنوعه ومستواه وأثره على المجتمع الذى تخدمه. وتزداد هذه الاهمية نتيجة لطبيعة مصادر تمويل الجمعيات التى تتسم بالمرونة والتغير وتأثرها بالمناخ السياسى والاجتماعى للبلاد ، فضلا عما يمثله التمويل من مساهمة كبيرة فى القيمة الاقتصادية للقطاع الأهلى ككل، فهو يمثل القيم المالية والعينية التى تدخل الى ميزانية الجمعية لتغطية النفقات الثابتة والجارية لها والتى تشمل بعض الانشطة التى تسهم بدورها فى عملية التمويل المستمرة.

ووفقا للقانون الجمعيات (٥٣ لعام ١٩٩٩) يمكن تقسيم مصادر تمويل الجمعيات الاهلية الى ثلاثة مصادر رئيسية هى :

أ – مصادر ذاتية تتمثل فى اشتراكات الاعضاء والتبرعات والهبات ، وعائد المنتجات والخدمات التى تقدمها الجمعيات وكذلك عن طريق الحملات (بموجب تراخيص جمع المال) لتوفير التمويل من خلال اقامة الحفلات أو عن طريق اقامة المعرض أو المباريات الرياضية.

ب – مصادر حكومية تتمثل فى الاعانات التى يقررها صندوق إعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة والاتحادات وفقا للنظم والقواعد التى يضعها، ويستند هذا الصندوق الى حصيلة الرسوم الاضافية المفروضة لصالح الاعمال الخيرية والمبالغ المدرجة بالميزانية العامة للدولة لاعانة الجمعيات والمؤسسات الخاصة ، وحصيلة الاعانات والتبرعات والهبات. ومن الملاحظ ان هناك تنوعا فى الاعانات الحكومية فمنها ما يتسم بالدورية ومنها ما يرتبط بالنشأة والتأثيث ، وهنالك ايضا تمويل حكومى لمشروعات تقوم بها الجمعيات أو مشروعات حكومية يتم اسنادها الى الجمعيات – ذات الصفة العامة – لتنفيذها. وكذلك يمثل تحمل الحكومة لاجور موظفيها والخبراء جزءا من التمويل الحكومى.

جـ – مصادر تمويل أجنبية : يشترط القانون الحصول على موافقة وزارة الشئون الاجتماعية قبل الحصول على الهبات الأجنبية ، وتتمثل هذه المصادر فى كل ما تحصل عليه الجمعيات الأهلية من معونات نقدية أو عينية من جهات أجنبية سواء كانت دولا أو منظمات اهلية.

وشهدت مناقشات القانون ١٥٣ مبالغات شديدة من جهات حكومية وتابعين لها فى طرح قضية التمويل الاجنبى للعمل الأهلى، على نحو يتجاوز حجمها ويطغى على قضايا اكثر أهمية وخطورة مثل الفساد المستشرى فى كثير من الجمعيات ومنظمات حقوق الانسان، وهذا فضلا عن الصعوبات التى تحول دون تناول قضية التمويل بأسلوب علمى يوفر القدرة على التعرف على الحجم الفعلى لمكونات التمويل.

ومع ذلك تشير دراسات موثوق فيها الى ان الولايات المتحدة الامريكية تمثل اكبر الدول المانحة من خلال وكالة التنمية الدولية الامريكية، كما تتعدد جهات التمويل من المنظمات الموجودة فى مصر مثل مؤسسة فورد وبعض منظمات الامم المتحدة كاليونسيف والبرنامج الإنمائى، كذلك تذهب بعض التقديرات الى تحديد قيمة التمويل الاجنبى الذى حصلت عليه الجمعيات الاهلية فى مصر خلال العشرين سنة الماضية بما لا يتجاوز ٣٠ مليون دولار.

كما أظهرت الدراسات ان جهات التمويل الأجنبى تتعامل مع نسبة لا تزيد عن ٢١,٩% من اجمالى

عدد الجمعيات حيث تفضل هذه الجهات التعامل مع الحكومة أو الجمعيات الاهلية الكبيرة والنشطة التى تملك إمكانيات الاتصال بجهات التمويل مما يحد من توزيع المعونة على عدد اكبر من الجمعيات.

ولذلك يوجد عدم تكافؤ فى فرص الحصول على التبرعات والهبات ولكن على عكس الصورة الشائعة، فإن الجمعيات الدينية (الاسلامية والقبطية) تأتى فى مقدمة الجمعيات الأهلية التى تحصل على تمويل أجنبى.

وعلى هذا النحو يمكن التأكيد على مجموعة من التوصيات التى يجب مراعاتها إذا أردنا تدعيم العمل الاجتماعى الأهلى، ومن أهمها :

– ان تتوسع وزارة الشئون الاجتماعية فى عمليات التدريب والاتصال لاعضاء الجمعيات الأهلية إلى جانب دورها فى حث الجمعيات على الاستفادة مما يتيحه القانون من ندب الموظفين والمتخصصين.

– العمل على زيادة موارد الجمعيات سواء من خلال الدعم المباشر من جانب الحكومة أو غير المباشر بتوسيع حجم الاعفاءات ، فضلا عن ربط قيام أى جمعية أهلية بوجود سياسة مالية خاصة بها.

– التأكيد على ثقافة بناء المؤسسات غير الحكومية وذلك عبر دعم وترسيخ عدد من العناصر المحددة لهذه الثقافة ، يجئ فى مقدمتها العمل على توسيع النزوع نحو العمل الطوعى، واعمال قواعد المحاسبية والشفافية كقيم أساسية فى الممارسة الديمقراطية ، وإعلاء شأن الحل السلمى للصراعات والخلافات الداخلية.

– اعطاء مساحات اكبر للثقافة المدنية عبر وسائل الاعلام وذلك بالتأكيد على قيم المجتمع المدنى وفى مقدمتها قبول الآخر ، واعلاء قيم الحوار وتوفير ضمانات الحرية العامة فضلا عن تعزيز الاعلام النقدى وتوسيع المساحات الاعلامية الخاصة بتغطية نشاطات المنظمات غير الحكومية .

– وتمثل هذه التوصيات إطارا عاما صالحا لكافة مؤسسات المجتمع المدنى وليس الجمعيات الأهلية فقط ، بما يقود الى ترسيخ وتطوير ثقافة بناء المؤسسات الى جانب تنمية تقاليد الأداء ومعاييره فى حقل العمل التطوعى غير الحكومى، وخاصة فى المجالات الشائكة مثل حقوق الانسان والمواطنة والبيئة. كما تبرز أهمية وضع مواثيق أخلاقية يتوافر لها الاحترام، والاتفاق من جانب جماعات المجتمع المدنى ككل.

ولكان يجب الإقرار مسبقا بوجود العديد من المشاكل المعقدة ، التى لا تقتصر على القيد القانونى الذى يسهل تغييره مستقبلا ولكن المهم هو زيادة دور الجمعيات الأهلية فى عملية التطور الديمقراطى أو بناء مجتمع مدنى ، مقترنة بالقدرة والرغبة فى طرح الحلول لمجموعة القيود والضوابط التى تشكل أطر العمل الاجتماعى سواء كانت ممثلة فى القوانين والتشريعات التى تحد من دور الجمعيات الأهلية أو فى ضعف العلاقة التعاونية فيما بين الجمعيات بعضها البعض، أو فى الاهتمام بسياسة الكم على حساب الكيف بالحديث عن اعداد الجمعيات وليس عن فاعليتها أو فى غيبة نخبة سياسية وثقافية مؤمنة وملتزمة بالعمل الأهلى.

◆ القسم الرابع ◆

التفاعلات الإجتماعية :

إعادة هيبة القانون

ضرورة لا تحتمل التأجيل

كان "التقرير الاستراتيجي العربى" سـابقا فـى إثارة قضية العنف المجتمعى والتحذير من تحول هذا العنف الى ظاهرة يفوق خطرهـا العنـف الدينـى. وتؤكد تطورات العام ١٩٩٩ صحة وجدية ما ذهـب اليه التقرير منذ العام ١٩٩٧ فى مجال مناقشته لمـا أطلق عليه اعلاميا "البلطجة".

وحرص التقرير على أن يلفت الانتباه الى مغبـة تبسيط المشكلة وحصرهـا فـى بعـض البلطجيـة المأجورين الذين لا تحتاج مواجهتهم الا الى تشـريع جديد تم اصداره بالفعل فـى مطلـع العـام ١٩٩٨ (القانون ٦ لعام ١٩٩٨ الذى اضاف مـادتين همـا ٣٧٥ مكررا و٣٧٥ مكررا (١) الى الكتاب الثـالث فى قانون العقوبات) .

أولا : القانون ليس فوق الجميع :

وكان اصدار هذا القانون بعد اسابيع قليلة علـى اصدار التقرير الاستراتيجي العربـى ١٩٩٧ دليـلا على أن السلطة التنفيذية اعتادت الحلـول الأسـهل للمشكلات ، والتى ثبت أن الكثـير منـها لا يحـل المشكلة بل وأن بعضها يفاقم مشكلات قائمة بسـبب التأخر فى ايجاد حلول مناسبة لها هى بالقطع ليسـت الحلول الأسهل .

فلم يكن انتشار البلطجة ، ومازال ، الا عرضـا سطحيا لمرض عضال تزداد وطأته كل يوم. وهـو تراجع هيبة القانون لا بسبب خروج بلطجية صغـار عليه، ولكن نتيجة ازدياد انتهاكات كبار من اصحاب السلطة والنفوذ والمال له .

وهذا هو ما سعى "التقرير الاستراتيجي العربـى" للعام ١٩٩٧ الى التنبيه اليه . لذلك اخترنـا عنوانـا بالغ الدلالة هو : (انتهاكات الكبار لا تقل خطرا عن بلطجة الصغار) . وقلنا نصا فى الصفحـة ٣١٢ إن (انتهاكات الكبار من اصحاب النفـوذ النـابع مـن السلطة أو الثروة أو الحصانة البرلمانية لا تقل أهمية ان لم تزد ، الأمر الذى يستلزم استنفارا عاما ضـد الفساد بكل أشكاله). وأضفنـا أن (المشـكلة ليسـت مقصورة على البلطجية اصحاب السوابق الجنائيـة ، وانما تشمل بالأسـاس فئـات فـى قمـة المجتمـع يستخدمون هؤلاء .

واطلقنا صيحة تحذير فى الصفحة ٣١٥ مـن أن تراجع هيبة القانون يؤدى الى مزيد مـن انتهاكـه ، وقلنا نصا إن (عدم حصول صاحب الحـق علـى حقه قد يدفعه الى محاولة الحصول عليـه بـالقوة . وهنا يزداد الميل الى أن يأخذ المرء القانون فى يده.. ومؤدى ذلك تراجع الردع العام وتناقص الإحسـاس بعواقب الخروج على القانون . وهذا هو الاختـلال الجوهرى الذى ينبغى اصلاحه) .

وفى اطار هذه الرؤية ، أوضحنـا أن اصـرار تشريع جديد لا يحل المشكلة واعتبرنا ذلك من نـوع الحلول السهلة التى ترادف "اللاحلول" . وقلنا نصـا فى الصفحة ٣١٥ ايضا إن المهم هو (اعادة تـأكيد سيادة القانون قبل ادخال تعديلات عليـه أو اضافـة نصوص. ويقتضى ذلك أن لا يكـون أحـد فـوق القانون، وأن يتم تطبيقه على الجميع كبارا وصغارا. والأرجح انه اذا امكن تحقيق ذلك سيكون كافيـا ، لأن فى القوانين الحالية ما يكفى لمواجهة الظـاهرة التى اطلق عليها البلطجة ، خصوصا اذا اخذنا فـى الاعتبار أن هذه الظاهرة تعبر عن سلوك منتشر اكثر مما تتجسد فى أفعال محددة . وهو سلوك مصـاحب لظهور فئات جديدة فى المجتمع) .

كان هذا هو ما طرحناه فى "التقرير الاستراتيجي العربى" للعام ١٩٩٧ الذى تم توزيعه فى الاسـواق فى يناير ١٩٩٨ . ولم تمض اسابيع قليلة حتى كانت الحكومة قد فعلت عكس ما طرحناه، حيـث قدمـت مشروع القانون الذى سبقت الاشارة اليه وتم اصداره فى ١٨ فبراير ١٩٩٨. وهو القـانون الـذى شـدد العقوبات على صغار ممارسى البلطجة دون غيرهم. ولذلك كان ضروريا أن ننتقـد هـذا التوجـه فـى:

"التقرير الاستراتيجى" للعام ١٩٩٨ مكررين التحذير في الصفحة ٣٣٢ من أن (الاكتفاء بمعاقبة الصغار وترك الكبار يفلتون بانتهاكاتهم واحيانا بجرائمهم هو احد دوافع ازدياد العنف المجتمعى).

وأضفنا مجددا أن الأهم من اصدار قوانين جديدة هو (اعادة هيبتها الضائعة تحت أقدام بعض اصحاب النفوذ والسلطة والثروة ، أو ابنائهم الذين يظنون أن القانون لا يطبق عليهم أو انهم اكبر منه ، مما ادى الى شيوع عبارة"انت عارف أنا ابن مين" وبدء تحولها الى ما يشبه ظاهرة).

وتأكيدا لذلك كنا قد اشرنا فى الصفحة ٣٣١ من العدد نفسه الى أنه (مما يؤكد عدم جدوى التشريع وحده فى مواجهة مشكلة معقدة أن الاعمال المسماة بلطجة لم تتوقف أو تقل عقب اصدار القانون. فظلت صفحات الحوادث فى مختلف الصحف تعج بأخبار عنها . كما ازدادت أعمال العنف التى يمارسها مواطنون عشوائيا عند شعورهم بالعجز وفقدان الأمل وخاصة بعد أن اشتد جموح بعض اصحاب النفوذ والسلطة والثروة ، الامر الذى انعكس سلبيا على هيبة القانون) .

وعندما يصاب مجتمع بهذا المرض، يصبح مستقبله فى خطر حقيقى . فهو من نوع الامراض شديدة التدمير للبناء الاجتماعى ومن ثم للاستقرار السياسى . كما أن عدواه سريعة وقوية ، مما يجعل انتشاره سريعا .

وأخطر ما يؤدى اليه هو أن يزداد الإحساس العام بانقسام المجتمع الى فئتين ، إحداهما فوق القانون تنتهكه وتستهتر بمواده وتزدريه ضمن احتقارها لغيرها . وعندئذ قد يتحول مبدأ المساواة أمام القانون الى وهم أو شعار فارغ من بين شعارات كثيرة يعتاد المجتمع عدم تصديقها.

واذا حدث ذلك ، نكون قد دخلنا مرحلة شديدة الخطورة يتراجع فيها معنى المواطنة نفسه لانه فى أحد أهم أبعاده قرين مبدأ المساواة القانونية .

وقد شهد العام ١٩٩٩ استمرار ، ان لم يكن ازدياد، المرض الناجم من تراجع هيبة القانون. ورأينا مظاهر لانتهاك القانون فى مجالات مختلفة . وربما كان الجديد هو الاتجاه الى تجاهل القانون أصلا وكأنه غير موجود . ولأن رصد وتسجيل الوقائع ليس من وظيفة هذا التقرير ، نكتفى بالاشارة الى واقعة هدم مبنى فندق "سان ستفانو" إقامة فندق جديد مكانه بالاسكندرية دون الحصول على ترخيص من الادارة الهندسية فى حى شرق القاهرة وفقا لما يقضى به القانون .

وكشفت ذلك جمعية أصدقاء البيئة بالاسكندرية عندما لاحظت أن البناء يجرى على ارض الفندق دون وضع لافتة البيانات التى يلزم قانون تنظيم أعمال البناء بوجودها ، فأبلغت حى شرق الاسكندرية الذى رد بأن مالك المشروع السياحى الجارى تنفيذه لم يقدم طلبا للحصول على ترخيص، وبالتالى لم تطلع الادارة الهندسية المختصة على أى رسوم أو بيانات، الامر الذى دفع د. عادل ابو زهرة لان يسأل (بريد الاهرام ٢/٥) عن هوية (هؤلاء الملاك العظام اصحاب النفوذ الذين وضعوا القانون جانبا) ولم يقل الذين وضعوا انفسهم فوق القانون بأن تجاهلوه فانتهكوه فزادوا من مشكلة تراجع هيبته .

وعندما تستفحل المشكلة بفعل مثل هذه الممارسات ، لا نعجب اذا فقدت أعداد متزايدة من المواطنين الثقة فى امكان الحصول على حقوقهم بالقانون، ولجأ كل منهم الى سن "قانونه الخاص" اعتمادا على أشكال مختلفة من العنف .

كما لا يدهشنا ، والحال هكذا ، أن نقيم الدنيا ونقعدها من حين الى آخر بسبب انتهاك قوانين المرور وما يؤدى اليه من ازدياد الحوادث ، كما حدث فى العام ١٩٩٩ الذى شهد صرخات مدوية تطالب بالتطبيق الصارم لقوانين المرور، فى الوقت الذى كانت الجهات الحكومية المعنية مشغولة – كالعادة – بإعداد قانون جديد للمرور . ولكن التطبيق الحازم لقوانين المرور القائمة والكافية يقتضى انهاء الاستثناءات التى يحظى بها اصحاب النفوذ .

ثانيا: بين إعادة هيبة القانون وإثارة حقد اجتماعى :

فالمشكلة فى هذا المجال ، كما فى غيره ، تتعلق بإعادة هيبة القانون وليس بإصدار تشريعات جديدة .

وهذه الهيبة فى تراجع لا يمكن قصره على بعض مناطق الساحل الشمالى مثل "مارينا"، التى صار هجاء ما يحدث فيها "موضة" فى كتابات العام ١٩٩٩. ويشعر القارئ لبعض هذه الكتابات بأن القانون لا ينتهك الا فى مارينا ، أو على الأقل ينتهك فيها اكثر من غيرها ، أو بأنها تمثل حالة شاذة أو فريدة .

صحيح أن بعض هذه الكتابات حرص على تأكيد أن مارينا ليست جزيرة معزولة ولكن قيل ، فى توضيح ذلك ، أن رواد مارينا فى الصيف يعيشون باقى العام فى القاهرة أساسا ويمارسون سلوكياتهم التى تنتهك القانون. ويوحى ذلك بأن مارينا هى مصدر المشكلة ، فى حين أن العكس هو الأقرب الى الصحة .

فرواد مارينا الذين ينتهكون القانون يمارسون فيها السلوكيات التى تعودوا عليها فى القاهرة وغيرها من المدن المصرية . ولكن صور الانتهاكات تبرز اكثر فى مارينا لا لشئ الا لكون هذه الانتهاكات اكثر كثافة وتركيزا ، أو لأن هناك انظارا مسلطة على هذا المنتجع اكثر من غيره .

كما يوحى بعض الكتابات التى انتقدت ما يحدث فى "مارينا" بأن كل روادها ينتهكون القانون ، رغم أن معظم هؤلاء مستاءون من الانتهاكات ، فضلا عن أن بعضهم هم الضحية الاولى لها .

وفقد كثير من الكتاب البوصلة خلال نقدهم لانتهاكات القانون، فإذ بهم يثيرون حقدا اجتماعيا شديد الضرر. فاذا كان النقد الاجتماعي لا غنى عنه لتقدم أى مجتمع ، فان فاعلية هذا النقد ترتبط بموضوعيته وقدرته على الربط بين الظواهر الاجتماعية ووضعها فى سياقها الحقيقى .

وهذا هو ما افتقده كثير من نقد ما حدث فى "مارينا" خلال صيف ١٩٩٩ ، اذا بدا ان هناك ميلا الى تحويل ذلك المجتمع الى رمز للشر الاجتماعى وتعبير مختزل عن "طبقة" ذات طابع اسطورى ، فى خلط ظاهر بين الثراء وانتهاك القانون ، الى حد استخدام تعبيرات مثل طبقة (النصف فى المائة) ، برغم أننا نفتقد الى دراسة موضوعية جادة للخريطة الاجتماعية المصرية الراهنة ، وبالتالى لا نعرف تحديدا حجم الطبقة العليا ولا ما اذا كانت هناك فئة متجانسة يمكن اعتبارها طبقة فى قمة المجتمع .

فاذا كان الموجود فى فئة الهرم الاجتماعى مجموعات مختلفة من حيث أصولها ومصادر ثرواتها وطبيعة انشطتها الاقتصادية ومصالحها نكون إزاء شرائح عليا فى المجتمع لا طبقة . ،وكلما كان التناقض شديدا بين هذه الشرائح ، تبتعد الشقة بينها وبين مفهوم الطبقة بافتراض أن له أساسا علميا سليما فى الأصل .

واذا كانت المشكلة الأولى هى انتهاك البعض للقانون، فهى لا يمكن أن تكون مقصورة على الفئات العليا حتى اذا كانت سلوكياتهم المتجاوزة للقانون هى الاكثر ظهورا .

واذا اردنا معالجة جادة لهذه الانتهاكات ، ومواجهة كل من يضع أو يحاول أن يضع نفسه فوق القانون ، علينا أن نواجه القيم التى تعلى من شأن القوة فى المجتمع والاقتصاد والسياسة والثقافة وعلى كل صعيد. ان من يمارس انتهاكا إنما يشعر بقوة غاشمة يظن أنها تضعه فوق القانون. وغالبا ما يرتبط ذلك بنفوذ يمكن أن يكون المال أحد مصادره، ولكنه ليس المصدر الوحيد .

كما أن الثراء ليس شرا الا فى احوال استثنائية. ولكن هذه القاعدة لا تصدق الا عندما يسود القانون المجتمع . ولذلك تقترن السلوكيات الاجتماعية السلبية بمشكلة تراجع هيبة القانون، اكثر مما تعود الى عوامل محض اجتماعية أو " طبقية " .

واخطر ما يترتب على الربط المبالغ فيه بين الثراء والخروج على القانون هو خلق اجواء تدفع الى الحقد الاجتماعى الذى يضر بتطور المجتمع والاقتصاد. وقل مثل ذلك على اختزال مشاكل بلادنا فى منتجع اسمه "مارينا" ، ثم اختزال هذا المنتجع فئ فئة اجتماعية متجبرة بخلاف الواقع الذى يؤكد أن اصحاب الوحدات هناك ينتمون الى شرائح اجتماعية متعددة من بينها قطاع لا بأس به من الطبقة الوسطى، فضلا عن انه مفتوح بأشكال مختلفة أمام قطاعات اخرى من هذه الطبقة بما فيها القطاع الأدنى منها .

وليس فى مصلحة مصر ولا مما يفيدها حاضرا ومستقبلا أن نشجع على انتشار حقد اجتماعى عبر خلق أساطير عن "مارينا" أو غيرها . ويكفينا ما لدينا من تطرف دينى وغوغائية سياسية .

لقد تم وضع أساس معقول لاصلاح اقتصادى يمكن أن يحقق نجاحا اكبر فى السنوات المقبلة، وخاصة عندما يقترن بإصلاح سياسى تزداد الآمال فى تحقيقه خلال فترة رئاسة مبارك الرابعة. غير أن هذا النجاح ، بما ينطوى عليه من تحسن فى مستوى الحياة ، يحتاج الى استقرار من ناحية والى عمل جاد وانتاج من ناحية أخرى .

وليس خافيا اننا نعانى مشكلة حقيقية على صعيد الانتاج لأسباب من أهمها أن القيم التى شاعت فى ظل القطاع العام لا تساعد على أداء عمل جاد . فإذا انتشرت مشاعر حقد اجتماعى، ستكون عقبة اضافية تواجه الجهود التى ينبغى تكثيفها لتدعيم قيمة العمل والانتاج . فالحقد يهدم ولا يبنى . وليس هناك أسهل من تأجيج الكراهية والحقد سواء كان الوضع الاجتماعى يساعد على ذلك أو لا يساعد .

ويستطيع من يشاء استغلال اختلالات فى سلوكيات بعض المستثمرين ورجال الأعمال، وتحويلها الى مادة لإثارة استفزاز اجتماعى يقود الى حقد وكراهية . ومن الطبيعى أن توجد هذه السلوكيات بمقدار أو بآخر، وخاصة فى مراحل التحول الاجتماعى .

ولا خلاف مع من يرون أن بعض هذه السلوكيات ، مثل البذخ والانفاق الترفى، زائدا عن حده فى المرحلة الراهنة . ولكن هذا لا يعنى أن هذه هى السلوكيات السائدة فى أوساط المستثمرين وأصحاب الاعمال.

كما أن جانبا منها يجوز تفسيره فى ضوء ما يحظون به غالبا من حماية زائدة ومبالغة من المنافسة الأجنبية. وترتبط هذه الحماية بأسطورة مؤداها أن الصناعة الوطنية تحتاج الى حماية الى أن تقوى على المنافسة. وهى أسطورة لأن الحماية الزائدة تضعف القدرة على المنافسة وليس العكس. وهذه قاعدة عامة فى المجتمع كما فى الطبيعة .

ان سلوكيات الترف والبذخ تنتج فى احد أهم جوانبها عن إحساس بأن المكسب سهل ووفير، الأمر الذى يقلل ليس فقط قيمة المال، ولكن ايضا قيمة الوقت الذى يهدر فى أفراح وليال ملاح .

ومع ذلك فقد اثبتت التجربة الانسانية أن المحاربة الهوجاء للأثرياء لا تثرى الفقراء وانما تزيدهم فقرا على فقر. فاذا كانت المشكلة فى أن بعض الاثرياء وغيرهم يضعون أنفسهم فوق القانون ، فإن الحل يبدأ باستعادة هيبة القانون واعلاء شأنه ووضعه فوق الجميع ومواجهة القيم التى تمجد القوة. وهذه قيم اخذت تتكرس منذ أن تراجعت قيمة العمل والكفاءة والانجاز وطغت عليها اعتبارات الولاء والمحسوبية والممالأة والعلاقة مع اصحاب السلطان فى الخمسينات ، الامر الذى جعل الاجواء مهيأة لاعلاء قيمة الربح وقوة المال عندما انفتح المجتمع عشوائيا فى السبعينات.

ولا يحتاج ذلك الى قوانين أو تشريعات جديدة ، وإنما الى تطبيق القوانين السارية بصرامة ومساواة كما حدث اخيرا فى القضية المسماة اعلاميا "نواب القروض" ، وبشفافية تكفل فى حد ذاتها تحقيق الردع الذى يؤدى تراجعه الى الحد من هيبة القانون.

وفضلا عن الصرامة والمساواة فى تطبيق القوانين، يقتضى الامر اصلاحا لاوضاع رجال الشرطة من أجل تحسين ظروف حياتهم عبر اعادة النظر فى لوائح اجورهم الضعيفة اجمالا وتوفير حماية قانونية لهم حتى لا يخشى بعضهم التعرض للايذاء حين يقوم بواجبه ضد انتهاك بعض أصحاب الجاه للقانون .

وفضلا عن ذلك ، نحتاج الى أن يكون تأكيد احترام القانون جزءا لا يتجزأ من تنشئة شبابنا وفى مناهج التعليم ، وكذلك فى الاعلام.

وعندئذ سيكون سهلا تعزيز هيبة القانون وضمان أن يكون الجميع تحته ولا أحد فوقه ايا كان الموقع على الخريطة الاجتماعية وبغض النظر عن الثراء والفقر اللذين لا تبصرهما العدالة ولا تميز بينهما.

ان ما حدث فى مارينا فى صيف ١٩٩٨، ثم صيف ١٩٩٩ ، يحدث فى غيرها وسيحدث أكثر منه ما لم نسارع الى اعادة هيبة القانون. خذ مثلا ما ورد

فى اكثر من مقالة عن مارينا بشأن ابناء بعض الكبار من اصحاب النفوذ وما فعلوه فى غيرهم أو فى شرطى المرور. فهل يجوز القول إن ترويع احد ابناء اصحاب النفوذ لغيره ، أو اعتداءه على شرطى اثناء تأدية عمله، مقصور على مارينا. مما يؤسف له هذا سلوك منتشر دون أن يعنى ذلك انه سائد . ولكن انتشاره يزداد ويساهم فى مزيد من تراجع هيبة القانون على نحو يمثل خطرا على مستقبل مصر . فليس هناك اخطر من أن يفقد القانون أهم صفاته وهو انه حكم بين الجميع وفوقهم بلا استثناء . فاذا صار هناك من يعتبر نفسه فوق القانون ويستطيع أن يفرض ذلك، يكون الثمن الذى يدفعه المجتمع فادحا .

وهل هناك افدح من أن يكون رجال قانون من بين الذين ينتهكون القانون خلال الصراعات الضارية داخل نقابة المحامين، وهل يعقل أن تشهد هذه النقابة العريقة قلعة القانون معارك يتم فيها تبادل السباب والشتائم وتصل الى حد التشابك بالأيدى والكراسى وتحطيم بعض أثاث النقابة ، وأن يستعين بعض المتصارعين فيها بالبلطجية !

لقد كانت الاجراءات التى اتخذها النائب العام الجديد ماهر عبد الواحد عقب توليه المنصب فى صيف ١٩٩٩ ضد المتهمين فى القضية المعروفة اعلاميا باسم " نواب القروض " بمثابة نقطة ضوء خافتة فى طريق يحتاج الى مصابيح تنيره كى نمضى فيه بثبات ساعين الى اعادة هيبة القانون .

ولذلك ينبغى ان يكون تأكيد احترام القانون جزءا أساسيا فى عملية تنشئة أطفالنا وفى مناهج التعليم ، وفى الاعلام القومى الموجه الى الأطفال على النحو الذى نجد مثالا جميلا له فى باب الطفل الكبير الذى يقدمه أ. سمير صبحى فى (الأهرام المسائى) عندما أكد على معنى ان (القانون هو الحياة) و (القانون هو الواجب والحق) .

غير أن هذا لا يكفى فى لحظة تتفاقم فيها مشكلة تراجع هيبة القانون. فالتنشئة السليمة تتعامل مع مستقبل بعيد لا نعرف كيف ستكون صورته ما لم نبدأ فورا فى معالجة جادة لانتهاكاته ومواجهة كل من يضع أو يحاول أن يضع نفسه فوق القانون من أصحاب النفوذ ، وتحدى القيم التى تعلى من شأن القوة فى المجتمع والاقتصاد والسياسة وعلى كل صعيد .

ثالثا : نحو فهم أعمق للعنف المجتمعى :

مازال التفسير الغالب لتصاعد هذا العنف يستند الى مشاكل من نوع السيولة المجتمعية نتيجة للمرحلة الإنتقالية التى تشهدها التشكيلة الإجتماعية المصرية،أو إلى تحلل منظومة القيم السائدة نتيجة لتأثير الثقافات الفرعية الوافدة (الثقافة النفطية) ، فضلا عن ضعف وتحلل مؤسسات التربية الأولية (الأسرة – المدرسة وغيرها) ، وعلى الرغم من الصحة الأولية لهذه التفسيرات ، إلا أنها تظل جزئية وثانوية فى التحليل الأخير نتيجة لرؤيتها الخطية التطورية للتقدم الإجتماعى، فالتطور – وفقا لها – يؤدى فى النهاية لخلق بنية إجتماعية متكاملة ومنسجمة ، والتشوهات التى تنجم عبر السياق التطورى لاتزيد عن كونها أحداثا عارضة ، أو إنحرافات لا تلبث أن تستقيم مع الإطار العام مع إستقرار البنى المجتمعية والأنساق القيمية ، والحقيقة أن التطور بالمعنيين الإقتصادى والإجتماعى عملية عضوية لها جانبها السلبى الذى يشكل الوجه الآخر للعملة وليس مجرد عرض زائل، أو مؤقت، فالتنمية تنتج الهوامش، فلا يمكن على سبيل المثال عزل العشوائيات، أو مدن الصفيح التى تنتشر كالنطاق على خاصرة المدن الكبرى، وأحيانا فى أعماقها عن التغيرات التى شهدها المجتمع المصرى منذ منتصف القرن الحالى والتى أدت لنزوح فئات واسعة من صغار المنتجين من الريف بإتجاه المدن والعواصم الإقليمية بحثا عن العمل، وبقدر ما كانت تلك الجموع ناتجا عضويا لرسملة الريف ، بقدر ما كانت جيشا إحتياطيا للعمل، مخزونا يتم السحب منه لتغطية الطلب على اليد العاملة الرخيصة فى القطاعات الإقتصادية الناشئة ، ومع إستمرار النمو لفترات طويلة نسبيا يمكن أن يبدأ هؤلاء النازحون فى التكيف والإندراج فى المنظومة المجتمعية المدينية ، إلا أن تعثر أو ركود الإقتصاد يعكس وجهة التطور، حيث تتزايد معدلات البطالة وتتكرس الفردية كمعادل

لتفكك البنى الأسرية وغيرها، ويزداد إنخراط هذه الفئات فى قطاعات الإقتصاد الأسود [المخدرات – الدعارة – التهريب وغيرها] ، كما يتفاقم الشعور باللامبالاة أو بالعداء تجاه الدولة وأجهزتها المختلفة ، فهذه المناطق لا تستفيد بأية درجة من الدولة، سواء على مستوى البنية الأساسية والخدمات ، توجيه الإستثمارات أو غيرها ، كما أنها تكون عرضة للغارات الأمنية ، بل وأحيانا الترحيل الجماعى مع أية محاولة من قبل الدولة لضبط النمو العمرانى، الأمر الذى يفاقم من إفتقاد الأمان وبالتالى زيادة الشعور بالعداء والإستهانة من قبل هذه الفئات تجاه الدولة والمجتمع.

إن ذلك لايعنى بالطبع المسئولية الحصرية للمهمشين عن حوادث العنف المجتمعى ، فهذه الظاهرة أضحت تضم غالبية ، إن لم يكن كافة فئات وشرائح المجتمع المصرى على إختلاف إنتماءاتهم الطبقية والمهنية ، ولأسباب تجد جزءا هاما من تفسيراتها فى الطابع المشوه والمركب للتطور الإقتصادى/ الإجتماعى المصرى، إلا أن هذه الفئات مسئولة إلى حد بعيد عن نمط نوعى من العنف الإجتماعى، وهو ما يمكن أن نطلق عليه العنف الوظيفى أو الإرتزاقى، بمعنى أن يصبح العنف آلية أو وسيلة للتعيش ، وهو العنف المصطلح على تسميته إجتماعيا بالبلطجة ، ففى دراسة هامة للمركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية قدرت حوادث العنف المجتمعى التى تندرج تحت مفهوم البلطجة خلال عام ١٩٩٨ بحوالى ٥٠٠٠ حادث ، كانت المناطق العشوائية والهامشية مسئولة عن ٧٠% منها على الأقل.

والخطير هنا أن هذه المناطق أصبحت بمثابة مجتمع مواز للمدن الكبرى. فهناك نحو ٩٢ منطقة عشوائية تحيط بالقاهرة ، ويقدر عدد قاطنيها بحوالى ٢,٥ مليون شخص، وهناك ٦٩ منطقة عشوائية بالأسكندرية، فضلا عن مناطق أخرى عديدة فى الجيزة والقليوبية وغيرها.

وهكذا فإن هذه المجتمعات تتحول تحت وطأة التهميش والنبذ إلى مستودعات محتملة للعنف. وبالطبع لا تحصد المطابقة المتمثلة فى التهميش/ العنف الجميع دون إستثناء ، ولكنها تخلق الشروط الأولية لتفاقم الإستعداد الكامن للعنف مقارنة بأماكن/ فئات أخرى، كما أنها تزيد من حدته وإنفلاته ، وإذا كان ذلك منطقيا بدرجة ما نظرا للطابع الوظيفى أو الإرتزاقى لهذا العنف ، فإن المعامل الآخر الذى يكرس هذه السمات يتمثل فى الطابع الإنتقامى لهذه الممارسات. فهذا النمط من العنف المجتمعى يحمل قدرا من الشعور بالغبن والقهر، شعور الهامش تجاه المدينة التى تخلقه وتنبذه فى آن ، ولذلك تسيطر عليه رغبة فى الإنتقام والثأر ، وهو ما يجعل العديد من ممارسات البلطجة أشبه ما تكون بالعقاب الجماعى بغض النظر عن دوافعها وأسبابها الأولية ، وهناك العديد من الحالات الدالة فى هذا السياق، ففى بدايات فبراير ١٩٩٩ – على سبيل المثال – آثار مجموعة من البلطجية (٢٢ شخصا) الذعر بين سكان منطقة منشية ناصر، عندما أقتحموا أحد المقاهى وحطموه وإعتدوا على رواده بالأسلحة البيضاء وماء النار بسبب الخلاف بين صاحب مقهى ونقاش بعد أن قام صاحب المقهى بمعاكسة إحدى الفتيات بالمنطقة، أو حالة الرعب التى أثارها أربعة بلطجية فى بدايات شهر يونيو عندما قاموا بإطلاق الرصاص بشكل عشوائى على بعض مطاعم شارع جامعة الدول العربية إنتقاما من مواطن إعترضهم ومنعهم من معاكسة زوجته ، ففى الواقعتين كان رد الفعل مبالغا فيه قياسا الى السبب، ولعل الحادثة التى وقعت فى منطقة أبوالسعود بمصر القديمة أوضح دلالة فى هذا الصدد ، فقد وقعت هذه الحادثة فى منتصف شهر ابريل ، وبدأت أحداثها برفض اثنين من البلطجية دفع ثمن ما تناولاه من ساندوتشات بمطعم كبده فى شارع سوق الدقيق بمنطقة أبوالسعود ونتيجة لذلك نشبت مشاجرة بينهما وبين عامل المطعم فانهالا عليه ضربا ثم قاما بتحطيم المطعم وهو الأمر الذى اثار رواد مقهى مجاور فتشاجروا معهما وطردوهما وتوجه البلطجيان عقب ذلك إلى منطقة "أبوقرن" بمصر القديمة وعادا وبصحبتهم عدد كبير من البلطجية – معظمهم صبية لا تزيد أعمارهم عن ١٧ عاما – وقاموا بتحويل المنطقة الى ساحة حرب

فعلية ، ساق فيها هؤلاء البلطجية سكان المنطقة أمامهم وهم يحملون فى أياديهم مطاوى وجنازير فضلا عن زجاجات المياه الكاوية وعبوات البنزين، ثم قاموا بتحطيم السيارات الموجودة بالمنطقة وإقتحام البيوت على الأهالى وأصابة بعضهم إصابات خطيرة ، ثم بعد ذلك فرضوا ما يشبه حظر التجول على المنطقة طوال الليل وحتى الساعات الأولى من الصباح عندما تدخلت الشرطة.

إن هذه الحادثة ، التى تتكرر فى أماكن أخرى تعكس حجم الإنتقام والثأرية التى يبطنها هذا النمط من أنماط العنف المجتمعى، هنالك بالطبع أسباب منطقية لمثل هذه الحالات ، تتمثل فى أهمية معيار الهيبة والسطوة ، وهو ما يفترض ممارسة أقصى قدر ممكن من العنف لإرهاب الآخرين وضمان إذعانهم ، كذلك هناك علاقة التضامن الجماعى بين المهمشين/ البلطجية، والتى قد تجد ركائزها فى إعتبارات شكلية مثل الإنتماء لمنطقة واحدة ، إلا أنها تستمد مكانتها وقوتها من قدرتها على خلق شعور مواز بالهوية والإنتماء يعادل وضعية النفى أو النبذ المجتمعى.

من ناحية أخرى هناك عدد من الأسباب المتعلقة بالفعالية والضبط الأمنى، فالعديد من المناطق العشوائية ، بل وأحيانا المناطق العمرانية الجديدة تعانى من غيبة الدولة ممثلة فى الأجهزة والسلطات الأمنية مما يفاقم من حدة وشراسة ممارسات البلطجة، ناهيك عن العلاقة التى تنشأ فى كثير من الأحيان بين المسئولين عن الحفاظ على الأمن وبين البلطجية ، فهناك بعض الضباط الذين يعتمدون على البلطجية كمرشدين وأعوان ، وقد إستفحلت هذه العلاقة الشاذة خلال سنوات المواجهة الدامية بين الشرطة وجماعات العنف الدينى.

من ناحية أخرى ، وعلى الرغم من أن أنماط العنف الفردى التى بات وصفها بالبلطجة أمرا شائعا، سواء أكانت بلطجة القوة أو بلطجة الثروة/ النفوذ ليست ظاهرة قاصرة على المجتمع المصرى، ولا هى بالمستحدثة عليه أيضا. إلا أن إستشراءها وإنفلاتها وتداخل مكوناتها بات يمثل خطرا فعليا على تماسك البنيان الإجتماعى المصرى، بل وعلى سطوة وهيبة الدولة كما سبق توضيحه ، فخطورة تلك الظاهرة يكمن فى طابعها المركب ، فالبلطجة لم تعد مرادفا لإنحرافات بعض من صغار المجرمين الذين يتعيشون من بيع قوتهم الجسدية، أو من إستغلالها مباشرة لإرهاب وترويع المواطنين وإبتزازهم عبر فرض الأتاوات وغيرها، وإنما باتت مرادفا بالأساس لظاهرة إجتماعية مركبة تتزاوج فيها السلطة أو النفوذ أو الثروة مع القوة لفرض هيبتها وتحقيق مصالحها ضاربة عرض الحائط بالأطر والأنساق القانونية والقيمية. ولا تقتصر خطورة هذه الظاهرة على تنازعها وإفتئاتها على سلطة الدولة ، وإنما من تكريسها لنسق قيمى مغاير يعلى من شأن القوة كقيمة مطلقة بغض النظر عن مشروعيتها وعدالتها، ويضفى الشرعية بالتالى على منظومة واسعة من الإنحرافات المتعلقة بالفساد والتربح وإساءة إستغلال السلطة والنفوذ ، فكما أشرنا من قبل فإن البلطجة كسلوك لم تعد قاصرة على فئة أو شريحة بعينها ، وإنما أصبحت آلية لتحقيق، أو إغتصاب المصالح والحقوق، وعلى الرغم من وعى الدولة بهذه الإشكالية ومحاولاتها لعلاجها عبر مؤسساتها التشريعية والأمنية ، إلاأن تأثيرها فى هذا المجال مازال قاصرا ، وفقا لما تشير إليه الدراسات المتخصصة والتى توضح تنامى معدلات العنف على مدار السنوات الأخيرة ، بل إن المفارقة المؤسفة فى هذا الصدد تتمثل فى تورط عدد من بعض أعضاء المؤسسة التشريعية، فى ممارسات لا يمكن تصنيفها فى غير خانة البلطجة ، مثل حادثة عمر أبوستيت – عضو مجلس الشعب عن دائرة البلينا محافظة سوهاج – عندما قام هو ورجاله بإقتحام وترويع سكان أحد العقارات بالعمرانية/ الهرم ، بقصد إجبارهم على إخلائه ، وهو الأمر الذى أدى لإلقاء القبض عليه وتقديمه للنيابة متهما بإستخدام أساليب الترويع بقصد البلطجة ، وإحراز سلاح نارى "بندقية آلية" لايجوز الترخيص بها، دخول مسكن فى حيازة آخرين بقصد منع حيازته بالقوة ، دخول عقار بقصد إرتكاب جريمة فيه ، تسليم سلاحه المرخص للغير، وإطلاق أعيرة نارية فى المدن.

إن وقوع مثل هذه الإنحرافات من قبل أشخاص يفترض فيهم وضع التشريعات والضوابط القانونية للمجتمع ومهما كان عددهم ضئيلا يعد دليلا على هيمنة ثقافة القوة، والأمر لا يدعو للعجب ، فإذا كان بعض النواب قد شقوا طريقهم للمجلس النيابى ذاته خلال إنتخابات عام ١٩٩٥ عبر العنف والبلطجة ، فمن الطبيعى أن تنعكس هذه الآليات على ممارساتهم وسلوكياتهم بيد أن الأزمة الحقيقية فى هذا الصدد تكمن فيما ترسيه هذه الممارسات من إحساس جماعى بتراجع هيبة القانون وتباين معاملات التقييم والمحاسبة ، فالذهنية الجماعية أضحت تطابق ما بين التجاوزات والنفوذ ، سواء أكان هذا النفوذ مستندا للثروة أو السلطة ودوافعها إلى ذلك كثيرة بدءا من الفساد المالى الذى يطال العديد من رموز النخبة بالمعنيين السياسى (نواب القروض) والإجتماعى (رجال الأعمال).

إن هذه الممارسات لا تؤدى لتآكل سطوة الدولة وهيبة القانون وحسب ، وإنما تخلق فى الوقت ذاته الشروط الأولية لتنامى العنف المجتمعى ، فهذه الممارسات لا تحدث فى الفراغ، وإنما فى مواجهة وعلى حساب فئات وشرائح المجتمع الأخرى التى تكون إما ضحية لهذه الإنحرافات أو شاهدا عليها ، وهو ما يفاقم بالتالى من شعورها بالاغتراب وعدم التحقق ويزيد بالتالى من إحتمالات نزوعها للعنف ، إما لتسوية نزاعاتها أو لمعادلة القهر والكبت الذى تعانيه ، والأمثلة فى هذا السياق عديدة ، فهناك العديد من الحوادث التى يلجأ فيها أحد الطرفين أو كلاهما للعنف والبلطجة عوضا عن الوسائل القانونية لتسوية منازعاتهم، والحصول على أو إغتصاب حق ، من ذلك تلك الحادثة التى وقعت فى نزلة السمان بالهرم فى منتصف شهر ابريل عندما إستأجر مجموعة من المواطنين عددا من البلطجية وقاموا بغارة ليلية على مخزن يمتلكونه لإجبار المستأجر على إخلائه ، حيث شهدت الواقعة إلقاء العبوات الحارقة على المخزن وإطلاق النار على العاملين به ، أو حادثة المهندسة "أمل فتحى الجوهرى" التى أستأجرت ١١ بلطجيا للتخلص من أحد المحامين بعد أن حصل لموكلته على حكم قضائى بطرد المهندسة من شقتها المستأجرة بمدينة نصر ، حيث قاموا بإختطاف المحامى وإكراهه على توقيع إيصال أمانة وأوراق تثبت قانونية عقد الإيجار.

ولكن المشكلة تتجاوز ذلك الى اكتساب العنف فى مثل هذه الحالات معادلا دلاليا لمنظومة مركبة من القهر والكبت وعدم التحقق [قهر مؤسسى – قهر تعليمى – قهر إجتماعى] مما يؤدى لتزايد ميول العدوان والرغبة فى الصدام ، وعلى الرغم من ندرة الدراسات المتعلقة بتحليل الأسباب والدوافع الإجتماعية الكامنة وراء تزايد السلوكيات العنيفة فى أوساط الطلبة ، إلا أن هناك بعض المحاولات الأولية التى يمكن إستخدامها كمؤشر فى هذا الصدد ، من بينها دراسة أعدتها مؤخرا أسرة الخدمة الإجتماعية بإدارة أسوان التعليمية. وقد شملت الدراسة طلاب ٦ مدارس ثانوية للبنين ، إرتكازا على فرضية أولية مفادها زيادة معدلات العنف فى مدارس البنين مقارنة بمدارس البنات . وقد أشارت الدراسة فى بدايتها إلى تنامى معدلات العنف بين الطلبة ، حيث أوضحت أن ٢٨% من الطلاب يلجئون للتشابك بالأيدى لفض منازعاتهم ، كما أن ١٥% يستخدمون الأدوات الدراسية ، ١٤% يستخدمون الأيدى والأرجل ، ١٦% يستخدمون أثاث الفصل. وكشفت الدراسة عن وجود علاقة عضوية بين التنشئة الإجتماعية والعنف، حيث اشارات الى وجود إرتباط قوى بين معاملة الوالدين والعنف داخل الأسر وكثرة الخلافات الزوجية، وأن هناك إرتباطا مباشرا بين البيئة الإجتماعية المتسمة بالعنف وبين السلوك العنيف للطلاب ، وكذلك إرتباطه بمعاملات مختلفة ، بل ومتباينة فى بعض الأحيان مثل التدليل الزائد ، أو إنخفاض دخل الأسرة ، وعلى مستوى الطلاب أوضحت الدراسة أن الشعور بالإحباط وعدم الأمان والتعرف بالنماذج العدوانية وزيادة التوتر بسبب الزحام ، والعقاب الجسمانى فى تربية الطفل ، وعدم إستقرار الأسرة والفقر ، وسوء الحالة الاقتصادية ونظام التعليم الحالى، وما تنشره وتبثه وسائل الإعلام، وإنتشار البطالة والمشكلة السكانية ومشاكل الصحة والمواصلات كلها أسباب تهيئ نفسية الطالب للعنف ، وفى النهاية أرجعت الدراسة الدوافع

الرئيسية للعنف الطلابى إلى أسباب تتعلق بالتنشئة الإجتماعية والقهر الأسرى، حيث أوضح ٦١% من الطلبة أنهم إكتسبوا العنف من جو الأسرة ، بينما قال ٣٩% أنها بلا تأثير، وقد أوضح ١٧% من الفريق الأول أنهم إكتسبوا العنف من الأب، و١٨% من الإخوة، ٣٥% من الأب والأم معا ، ٤% من الأم وحدها ، بنيما أوضح ٨٧% أنهم إكتسبوا العنف من الأصدقاء فى المدرسة، وفى الحى وفى النادى، وأسباب ترجع للقهر التعليمى، حيث أوضح ٦١% من الطلبة أن للمدرسة دورا فى تزايد العنف بسبب صعوبة المواد الدراسة [يرى ١٧% من الطلاب أن عدم فهم اللغة الإنجليزية وعدم التركيز فى الحصة يؤدى إلى العنف ، يليها الرياضيات ، ثم المواد العلمية ، فالمواد الإجتماعية ، وأن اللغة العربية تأتى فى المرتبة الخامسة ، وأن فهم الطالب للمادة أو تقبلها يدفعه لمذاكرتها والمواظبة على حصصها، والعكس يؤدى إلى الهروب ، وأن يشغل الطالب نفسه بأى شئ أو سلوك حتى تنتهى الحصة واليوم المدرسى] .

ومن ناحية أخرى هناك أسباب تتعلق بالقهر الإقتصادى والحرمان النسبى ، حيث أوضحت الدراسة أن حوالى ٣٩% يرون أن شعور الطالب بالحقد تجاه زملائه وبالتالى عدوانيته تجاههم ناتج عن إنخفاض دخل الأسرة ، وأن ٢٧% منهم لا يحصلون على مصروف ، وأن ١١% منهم يحصلون على إحتياجاتهم من زملائهم بالعنف لتعويض عدم وجود مصروف.

تشير المعاملات السابقة لتعدد وتداخل الأسباب الدافعة للعنف فى أوساط الطلبة ، وإرتباطها العضوى بمؤسسات التنشئة الأولية [البيت - المدرسة - الحى - النادى وغيرها]، وهى رغم تعددها ، إلا أنها تدور حول محور القهر/ الحرمان ولايعنى ذلك بالطبع الإقتصار على الحرمان بالمعنى الضيق [عدم إشباع الحاجات الأولية] وإنما يمتد إلى الحرمانات الإجتماعية والعاطفية. فالتفكك الأسرى ، والطابع الشكلى والميكانيكى لعملية التعليم التى تعلى من أهمية التنافس كقيمة فى حد ذاتها من ناحية أخرى ، كل هذه الأسباب تؤدى لزيادة الإحساس بالقهر والكبت وبالتالى تزايد الميل للعدوان، إن هذا القهر الذى يعبر عن نفسه فى صورة مشاجرات ومنازعات صبيانية ما يلبث أن يتحول إلى عنف تدميرى عند إصطدامه بالواقع الإجتماعى بالمعنى الأوسع، سواء أكان ذلك لتطور الإحتياجات وبالتالى الحرمانات ، أو للطابع المركب وغير المرئى لعملية القمع المجتمعى خارج أسوار المدرسة وبعيدا عن علاقات القوة المباشرة بين الطالب/المدير، الطالب/ المدرس، الطالب/ الطالب. وفى هذا السياق يجب التفرقة ما بين نمطين متمايزين، وإن مكانا متكاملين ، بمعنى أن أحدهما يعد بمثابة إعداد وتأهيل للآخر ، ونعنى بذلك العنف الطلابى، أى المشاجرات والسلوكيات العدوانية التى ينخرط فيها الطلبة داخل أسوار المؤسسات التعليمية ، أو على مقربة منها والتى يكون موضوعها مرتبطا - فى غالبية الأحيان - بتصنيفهم الفئوى كطلاب ، والعنف الجنائى الذى قد يأخذ صورا متعددة كالسرقة أو القتل أو الإغتصاب وغيرها، إلا أن أطرافها وبالتحديد الطرف الفاعل فيها يكون من بين الطلبة ، وفيما يتعلق بالنمط الأول، وهو الأخف حدة ، تشير كافة الدلائل التى يمكن إستخلاصها من المتابعات والتحقيقات الصحفية المتوافرة إلى تزايد معدلاته بشكل ملحوظ ، وهو عنف يأخذ فى كثير من الأحيان شكل الشغب أو البلطجة ، مثال النماذج التالية :

- ١٩٩٩/٢/١٧ ، مشاجرة حامية بين طلاب مدرستى الطبرى شيراتون ، وطلعت حرب الثانوية إستخدمت فيها السنج والمطاوى.

- ١٩٩٩/٣/١ ، مشاجرة دامية بين طلاب كلية الهندسة الإلكترونية بمنوف بسبب الخلاف على إحتساب هدف فى مباراة لكرة القدم، قام على اثرها بعض الطلبة بإحضار مجموعة من البلطجية وهاجموا زملاءهم بالسنج والمطاوى أمام مبنى المدينة الجامعية ، كان من جرائها إصابة ثلاثة طلاب ، من بينهم طالب أدخل العناية المركزة.

- ١٩٩٩/٣/٢ قيام طالب بمدرسة التجارة الثانوية بمنطقة الظاهر وبصحبته عدد من البلطجية بإقتحام المدرسة والإعتداء الوحشى على إثنين من الطلبة بحجرة المدرسين، والإعتداء على أحد

المدرسين عندما حاول التدخل لإنقاذ المجنى عليهما، عقب ذلك قام الجناة بتوثيق المجنى عليهما بالحبال وإقتيادهما داخل سيارة تاكسى إلى شارع سوق السلاح حيث جردوهما من ملابسهما وأجبروهما على السير عراة فى وسط الشارع، وذلك إنتقاما منهما لقيامهما بمعاكسة جارة أحد المتهمين.

– ١٩٩٩/٣/٥ ، مقتل الطالب "أحمد عبد المنعم" بالصف الأول الثانوى بمدرسة التوفيقية الثانوية للبنين بشبرا، وقد وقعت الحادثة أثناء طابور الصباح بعد أن قام أربعة طلاب بالتزويغ من الطابور والصعود للطابق الثالث ، وأثناء مزاحهم قام أحدهم بقذف الآخر بأحد مقاعد الدراسة، الذى تفاداه زميله ليسقط من هذا الإرتفاع على رأس القتيل مما أدى لتهشمه ووفاته متأثرا بجراحه.

– ١٩٩٩/٥/١٢ ، إقتحام وإعتداء ، حيث قام ستة من طلاب إحدى الأكاديميات بالمعادى وبرفقة أحد أصدقائهم وهو ضابط شرطة برتبة ملازم أول بإقتحام منزل زميلهم محمود محمد محمود والإعتداء عليه بوحشية ، حيث كانوا مسلحين بالسنج والجنازير والعصى الغليظة، وعند تدخل شقيقه ووالدته المسنة للدفاع عنه تعرضوا للإعتداء بوحشية، ويرجع سبب الخلاف إلى أن الطالب المجنى عليه كان قد إستعار من زميله أحمد أمين "أحد المهاجمين" كلب وولف للحراسة ثم ماطله فى إرجاعه.

– ١٩٩٩/٦/١٠ ، إقتحام مدرسة تجريبية بالزمالك ، حيث قام ثلاثة طلاب بالصف الأول الثانوى بإقتحام المدرسة وكسر قفل باب حجرة الكنترول حيث إستولوا على المظاريف التى تحوى أوراق إجابات آخر العام وأحرقوا جزءا منها وألقوا بالباقى بالقرب من المدرسة وذلك خوفا من الرسوب.

تشير النماذج السابقة إلى بدء تحول العنف من حالة نفسية وعصبية وبالتالى إستثنائية ومشروطة إلى سلوك إعتيادى ، أو آلية للتعامل ، ففى كثير من هذه الحوادث – فيما عدا حادث إقتحام المدرسة التجريبية بالزمالك – لا يمكن الربط المنطقى بين المثير ورد الفعل، أو على الأقل حجم العنف المصاحب لرد الفعل مما يوضح حجم القلق والتوتر الذى تعيشه هذه الفئات والذى ينعكس بالتالى فى تصرفاتها وسلوكياتها. فتزايد الإحساس بعدم الإستقرار وإفتقاد الأمان داخل الأسرة، والإنفصال بين الطلبة والعملية التعليمية كمؤسسة ومناهج. كل هذا يزيد من القابلية والميل للعدوان، الأمر الذى يؤكد أننا بصدد ظاهرة مجتمعية لها دوافعها وأسبابها، وليس مجرد إنحراف سلوكى أو قيمى ، وهو ما يستدعى بالتالى معالجتها على هذا الأساس ، بدلا من الركون للحلول السهلة التى لا تمس سوى ظاهر المشكلة ، ففصل الطلاب المشاغبين ، أو إعادة العمل بنظام أعمال السنة – وهى الحلول التى غالبا ما تلجأ إليها وزارة التربية والتعليم – قد يكون إحدى آليات الحل ، إلا أن الإكتفاء به وحده لا يزيد عن كونه تكريسا لآلية العقاب والضبط المؤسسى وهو ما يزيد بالتالى من شعور الطلبة بالإغتراب والعداء لمجمل العملية التعليمية.

وبالتوازى مع النمط السابق من أنماط العنف الطلابى. شهدت حوادث العنف الجنائى التى يمكن تصنيفها تحت مسمى "جرائم طلبة" تزايدا ملحوظا على مدار السنوات الأخيرة ، وعلى الرغم من ضعف البيانات والدراسات التحليلية المتعلقة بهذه النوعية، إلا أن التقارير الأولية المتوافرة تؤكد هذا المنحى، حيث يشير تقرير مركز بحوث الشرطة إلى أن عدد الأحداث الذين تتراوح أعمارهم ما بين ١٥ – ١٨ عاما ، ويدخل ضمنهم بعض من طلاب الجامعات الذين صدرت بحقهم أحكام مقيدة للحريات قد تزايد من حوالى ١٠٥٦ عام ١٩٩١ إلى ٢٠٨٣ عام ١٩٩٨ ، أى أن النسبة قد تضاعفت خلال سبعة أعوام فقط ، وفى السياق ذاته أكدت دراسة هامة صدرت تحت عنوان "جرائم الطلبة" – صدرت عن المركز القومى للبحوث الإجتماعية والجنائية بالتعاون مع مركز دراسات الطفولة وجامعة عين شمس – أن جرائم الطلبة قد زادت خلال عام ١٩٩٨ مقارنة بعام ١٩٩٧ بنسبة تصل إلى ٦٠% ، وقد أوضحت الدراسة تزايد حجم الجرائم الجنائية ، حيث أصبحت تمثل نحو ٤٠% من جرائم الطلبة ، كما أشارت إلى إرتفاع نسبة الجرائم الجماعية التى

يشترك فيها أكثر من طالب إلى حوالى ٧٠% وهو ما يعنى ظهور ما يعرف "بعصابات الطلبة" ، كذلك أوضحت الدراسة أن قرابة ٧٨,٥% من الجنايات كانت جرائم طلبة وموجهة ضد أفراد ، فى حين أن ٣,٩% كانت جرائم أموال ، أما فى الجنح فكانت جرائم الأموال تصل فيها إلى حوالى ٥٣,٨% ، وكشفت الدراسة أن نحو ٣٢,٣% من جرائم الجنايات قد إرتكبت بقصد الإنتقام لأسباب عاطفية ، غالبا ما كانت تتمثل فى التخلص من منافس للطالب على حبيبته، بينما يأتى الحقد بين الطلاب لإختلاف مستواهم الإجتماعى والمادى فى المقام الثانى، وفى المقابل فإن حوالى ٢١,٥% من إجمالى الجرائم قد وقعت بسبب الإستفزاز أو المشاجرات.

رابعا: العنف المجتمعى فى قلب مدارسنا :

اختلف معنا بعض المعنيين بالشأن الاجتماعى فيما اوردناه فى "التقرير الاستراتيجى العربى" للعام ١٩٩٨ عندما اشرنا الى أن (احدى أخطر ظواهر العنف المجتمعى فى العام ١٩٩٨ هى انتشاره فى أوساط طلاب الجامعات والمدارس الثانوية والاعدادية).

واستند البعض ، فى خلافه معنا ، على ما سبقناهم الى إقراره وهو صعوبة اثبات انتشار العنف فى المدارس والجامعات احصائيا بدقة كاملة بسبب استحالة توفير احصاءات دقيقة كما قلنا فى الصفحة ٣٣٣.

ومع ذلك ، أضفنا أن هناك احصاءات تؤكد ذلك بشكل أو بآخر ، مثل احصاءات ادارة شرطة الاحداث وبعض دراسات المركز القومى للبحوث التربوية والتنمية. وربما الأهم من ذلك هو اهتمام بعض مديريات التربية والتعليم فى المحافظات بدراسة ظاهرة العنف فى المدارس الثانوية ، مثل مديرية محافظة البحيرة التى قدمنا تحليلا فى التقرير الاستراتيجى للعام ١٩٩٨ لدراسة ميدانية مهمة أجرتها .

غير أن تطورات العام ١٩٩٩ اكدت صحة ما نبهنا اليه فى تقرير العام ١٩٩٨ ، الى حد أن اعلن د. حسين كامل بهاء الدين وزير التعليم وأمام مجلس الشعب فى ١٨ أبريل: (لن نسمح بالبلطجة فى المدارس).

وليس معقولا أن يهتم وزير التعليم بمشكلة الا اذا كانت تستحق الاهتمام. فهذه مشكلة حقيقية ولا مبالغة فيها بعكس ما رأى بعض من لم يتفقوا معنا فى تقديرنا لحجمها كما ورد فى تقرير العام ١٩٩٨ .

فقد اكد وزير التعليم أن المدرسة المصرية لن تكون مكانا للبلطجة ، وأن الوزارة قامت بفصل ٩٠ طالبا بشكل نهائى لاعتدائهم على المدرسين.

ومما لا يخلو من مغزى انه فى اليوم الذى نشرت الصحف ما قاله وزير التعليم كانت صحفات الحوادث تنقل، فيما تنقله ، بعض جرائم العنف التى ارتكبها طلاب . كما نشرت احدى هذه الصحف (الاهرام المسائى) فى اليوم نفسه (تاريخ) تقريرا تحت عنوان: (حتى لا تتحدث المدارس بلغة البلطجة) حذر من أن (حوادث البلطجة التى يرتكبها طلاب المدارس هى الموجة الأكثر شراسة لظاهرة البلطجة ، لأن البلطجى اذا كان متعلما يكون خطره مضاعفا على المجتمع).

كما اهتم بعض اساتذة اصول التربية بمشكلة عنف الطلاب مثل د. عبد العظيم السعيد الأستاذ بكلية التربية النوعية بجامعة المنصورة ، والذى القت جريدة (الجمهورية ٧/٢٩) ضوءا على دراسة له تطرق فيها الى العنف بين الطلاب فى المرحلة الثانوية. وتكفى توصيات هذه الدراسة ، بغض النظر عما اذا كانت تكفى لمواجهة المشكلة من عدمه ، للدلالة على حجم المشكلة.

فعندما توصى دراسة متخصصة بمنع الطلاب من الحصول على اسلحة بيضاء أو آلات حادة داخل المدرسة ومعاقبة من توجد معه بفصله ، فهذا يعنى أننا امام مشكلة حقيقية لا يجوز التهوين من شأنها أو اعتبارها مجرد حالات فردية. وكذلك الحال عندما تكون التوصية الثانية هى معاقبة الطلاب الذين يتشاجرون مع بعضهم او مع بعض المعلمين أو العاملين بالمدرسة.

ولا يعنى رفض التهوين من المشكلة قبول أى تهويل فيها. ونجد مثل هذه التهويل بالفعل فى عناوين

تلجأ اليها بعض الصحف عندما تنشــــر تقــارير أو تحقيقات عن العنف الطلابى، مثل (العنـــف يغـــزو مدارس الفيوم) أو (الطلاب استبدلوا ادوات الجريمــة بأدوات العلم) وما الى ذلك.

اننا فى حاجة الى معالجة مشـــكلة حقيقيــة دون استهانة بها ، بما يعنيه ذلك من ضـــرورة توافــر الحساسية الاجتماعية والسياسية اللازمة. فلــم يعــد ممكنا ولا مفيدا أن نهون من شأن عنــف الطــلاب ونهبط به الى مستوى شـــغب صبيــانى عــادى أو حالات فردية. وليس أسوأ من ذلـــك الا أن نعــزى انفسنا بأن العنف ينتشر بين الطلاب فــى العــالم ، مثلما نقول مثلا إن الفساد موجود فى كـــل مكــان، وكأن هذا مبررا لقبول انتشار الفساد عندنا.

والأسوأ على الاطلاق هو أن تصيبنا حالة مـــن التبلد تجاه مشكلاتنا الاكثر خطرا ، بما فيها مشـــكلة عنف الطلاب والتى لم تعد مقصورة على المـــدارس الفنية الا اذا اردنا أن نسطح المشكلة ونحرفها فـــى اتجاه ازمة هذا النوع من المدارس التى قالت عنـــها احدى مجلاتنا (صباح الخير) انها (مدارس لتخريـــج المنحرفين) و(جراجات يلقى فيها كل الفاشـــلين فـــى الدراسة ليمارسوا من خلالها كـــل انـــواع التسـيب والانحراف والبلطجة) .

فمشكلة المدارس الفنية تتعلق بقصور فى نظـــام التعليم اكثر مما ترتبط باختلال فى المجتمـــع. فـــهى مشكلة طلاب لا يجدون تعليما ذا فـــائدة، فيـــهيمون على وجوههم وتحرف بعضـــهم ذلـــك الانحـــراف التقليدى الذى يضر الطالب المنحرف اكثر مما يـــهدد المجتمع الا من زاوية أنه يفقد طاقـــات جـــزء مـــن أبنائه.

أما جرائم الطلاب التى نعتبرها تـــهديدا خطـــيرا للمجتمع فهى لا تحدث غالبا فى المدارس الفنية، ولا تأتى فى معظم الاحوال من طلابها الذين يغلب عليهم الفقر أو عسر الحال، وانما تحـــدث فـــى مـــدارس يرتادها طلاب نشأوا فى بيئة تعلموا منها أن القـــوة فوق القانون لا العكس، وأن اباءهم اصحاب النفـــوذ يستطيعون حمايتهم من العقاب الذى ينبغـــى انزالـــه بمن ينتهك القانون، وأنهم ليسوا مثل غـــيرهم مـــن الناس الذين يحترمون القانون وانما هم فئة ممتـــازة لها قانونها أو قوانينها الخاصة.

والعنف الصادر عن هذا النوع من الطلاب اكـثر خطرا على نحو تصعب مقارنته بانحرافات طـــلاب المدارس الفنية. انه العنف الذى يجسد المرض الـذى يسرى فى بدن البلاد ونخشى أن يجعله سقيما قعيـــدا عاجزا عن النهوض فى لحظـــة تاريخيـــة حاســـمة تتسابق فيها الأمم لتحجز الاماكن التى تؤهلـــها لـــها امكاناتها وقدراتها على العمل والانجاز فى عالم تتسع فيه الهوة بين التقدم والتخلف. انه مرض تراجع هيبة القانون بكل أثاره المدمرة على البنـــاء الاجتمـــاعى والاستقرار السياسى.

خامسا: العنف المؤسسى يغذى العنف المجتمعى :

يمثل العنف المؤسسى عنصـــرا مغذيـــا للعنـــف المجتمعى. ونقصد هنا التعســـف الإدارى والأمنـــى الذى تكمن خطورته فى استناده إلى قـــوة وســـطوة الدولة ذاتها [ماديا أو رمزيا] ، ونفيـــه لإمكانيـــات الحوار والتفاوض، الأمر الذى يؤدى لتفجر العنـــف التلقائى كآلية وحيدة للتعبير عن التذمـــر، أو للدفـــاع عن المصالح المهددة ، وذلك فى دائرة مفرغة مـــن العنف والعنف المضاد ، وعلى الرغم مـــن الطـــابع المركب لهذا النمط من أنماط العنـــف ، إلا أن أهـــم سماته تتمثل فى تسييد منطق "الوصاية والتسلط" فـــى صياغة العلاقة بين الفئات والشـــرائح الإجتماعيـــة المختلفة وبين السلطة ومؤسساتها وأجهزتها ، وعلـــى الرغم من أن الأحداث التـــى تنـــدرج تحـــت هـــذا التصنيف قليلة نسبيا - على الأقل تلـــك التـــى يتـــم رصدها - ، إلا أن خطورتها تكمن فى انها توحـــى بعدم حياد الدولة مما يقلص بالتـــالى مـــن إمكانيـــة الإلتجاء إليها ، أو حتى إحترام قراراتها، ومن ذلـــك على سبيل المثال أحداث العنف التى شهدتها قريـــة أبيس فى كفر الدوار فى الثامن من شـــهر مـــارس عندما قامت قوات أمن البحيرة بإطلاق النار علـــى الأهالى مما أدى لإصابة خمسة مواطنين بـــالأعيرة النارية، إضافة إلى أحد عشر شخصا آخر أصيبـــوا

من جراء الإشتباكات ، حيث تعكس هذه الحادثة تسلط الأجهزة الإدارية والأمنية مما أدى إلى تفجر العنف، وتعود أحداث أبيس إلى منتصف عام ١٩٩٨ حينما بدأ أحد أصحاب النفوذ بالقرية بالشروع فى إدخال الكهرباء إلى منزله عن طريق إقامة أبراج كهرباء حديدية وأعمدة خرسانية لحمل أسلاك الكهرباء من المحطة الرئيسية التى تبعد ما يقرب من ٢,٥ كيلوا متر عن منزله، مارا بالأراضى الزراعية ومتجاهلا إعتراضات الأهالى على ما ينوى القيام به، والذين رفضوا بشدة خوفا من تهالك الأعمدة والأسلاك بمرور الوقت وسقوطها على الأراضى الزراعية وما تحدثه من خسائر قد تؤدى إلى حرق المحاصيل، ورغم ذلك شرع المواطن صاحب المشكلة فى إتخاذ إجراءات إدخال التيار الكهربائى، كما تقدم بطلب لنيابة مركز كفر الدوار للموافقة على إدخاله التيار الكهربائى ، فقررت النيابة تفويض شركة الكهرباء بإتخاذ الإجراءات اللازمة بعد ذلك فوجئ عدد كبير من الأهالى فى منتصف ليلة الإثنين ٩٩/٣/٨ بإقتحام رجال مباحث شرطة كفر الدوار لمنازلهم وإقتياد أكثر من عشرة رجال من أبناء القرية إلى مركز الشرطة لأخذ تعهد عليهم بعدم التعرض لعمال شركة الكهرباء ، ثم عادوا بعد ذلك لإقتحام المنازل والأعتداء على الموجودين بها، ثم وفى صباح اليوم التالى تعرض الأهالى للإعتداء من قبل الحشود الأمنية التى إقتحمت الحقول الزراعية وألقت بالمزارعين خارجها لتؤمن عمل عمال شركة الكهرباء ، الأمر الذى أدى لإثارة الأهالى ودفعهم لرد العدوان وبالتالى تفجر العنف بين الطرفين وأدى لإصابة نحو ستة عشر شخصا [٥ من الأهالى – ٢ من عمال شركة الكهرباء – ٩ من رجال الشركة].

وتعبر هذه الحادثة والتى أثرنا إبرازها بالتفصيل طبقا لرواية الضحايا – تقرير مركز الأرض لحقوق الإنسان بتاريخ يوليو ١٩٩٩ عن حجم التسلط فى ممارسات بعض الأجهزة الإدارية والأمنية وما يؤدى إليه ذلك من تفجر العنف ، وهناك العديد من هذه الممارسات التى لاتجد تفسيرها سوى فى إرتكان أفرادها إلى سلطة الدولة بحكم نفوذهم أو وظيفتهم مما يدفعهم إلى الإستهانة بحقوق ، بل وأحيانا وبأرواح المواطنين، فهناك على سبيل المثال حادثة شغب أخرى وقعت فى قرية بلقس التابعة لمركز قليوب فى العاشر من شهر مارس، بيد أن الإشتباك هذه المرة لم يكن بين المواطنين وقوات الأمن ، ولكن بين المواطنين وعمدة القرية ، بعد أن قام هذا الأخير بإحتجاز موظف بالمعاش وإبنه (مدرس إعدادى) وتعذيبهما حتى فقدا الوعى عقابا لهما على رفضهما الإنصياع لحكم عرفى قضى به، الأمر الذى أدى لإثارة الأهالى الذين توجهوا لمنزل العمدة ورشقوه بالحجارة ، كما حطموا سيارة الإسعاف التى أتت لنقل المجنى عليهما.

سادسا: إسدال الستار على مرحلة العنف الديني :

بالتوازى مع العنف المجتمعى الذى تعددت صوره وأنماطه ، شهد عام ١٩٩٩ إسدال الستار على مرحلة العنف الدينى، فعلى مدار العام بأكمله لم تقع سوى حادثتين ، الاولى فى منتصف شهر يوليو عندما قامت عناصر هاربة من الجناح العسكرى لتنظيم الجماعة الإسلامية بإطلاق النار على خفيرين مما أدى لمقتلهما ، والثانية كانت المبادأة فيها للدولة، عندما تمكنت الأجهزة الأمنية فى بدايات شهر أغسطس من القضاء على "فريد كدوانى" ، أحد أهم قيادات الجناح العسكرى للجماعة وعلى الصعيد الآخر حدث تطور كبير تمثل فى البيان الذى أصدره تنظيم الجماعة الإسلامية بتاريخ ٣/٢٥ وتحت عنوان "فى عيد التضحية والفداء ، عهد ووفاء" ، حيث أكد البيان التزام التنظيم بكافة أجنحته بما فيها قيادات الخارج بمبادرة وقف العمليات المسلحة "إن الجماعة بكل وحداتها فى الداخل والخارج وإستجابة لنداء الدكتور عمر عبد الرحمن ملتزمة مبادرة وقف العمليات المسلحة التى أطلقها مشايخ الجماعة الأفاضل من سجن ليمان طرة، إن الجماعة تثق ثقة كاملة فى أنهم ما أطلقوا المبادرة إلا لمصلحة الإسلام والمسلمين" ، وقد أثار هذا البيان ردود فعل حادة داخل تنظيم الجهاد ، الذى سارع بإصداره بيانا معاكسا فى ٣/٣١ حمل عنوان "عيد الأضحى ، عيد

الثبات ورفض المهادنة" ، حمل فيه بعنف على مبادرة الجماعة الإسلامية وإن كان لم يسمها "إن عيد الأضحى تزامن هذه السنة مع ذكرى مرور عشرين سنة على توقيع مصر معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية، وذكرى تنفيذ حكم الإعدام فى خمسة من قادة تنظيم الجهاد ، إن المهادنة هى مهادنة مع أمريكا وإسرائيل بكل ما تمثله هذه المهادنة من تراجع أمام الحملة الصليبية الجديدة التى تهدف إلى إستئصال السلام والتمكين لإسرائيل".

من جانبها استمرت الدولة فى تفعيل سياستها الأمنية الرامية لحصار وتطويق العناصر النشطة تباعا، خاصة العناصر الموجودة بالخارج، وقد أثمرت هذه السياسة بشكل واضح ، حيث شهد عام ١٩٩٩ إستعادة حوالى ٢٥ من كوادر الحركة الإسلامية [١٥ من دولة الكويت – ٣ من جنوب إفريقيا – ٣ من دولة أذربيجان] ، من أهمهم أحمد سلامة مبروك عضو مجلس شورى الجهاد وعلى أبو السعود مسئول إتصال تنظيم الجهاد وسعيد سيد سلامة المحسوب على تنظيم القاعدة "بن لادن" ، وعلى الرغم من ذلك إتخذت الدولة عددا من الإجراءات التى يمكن إعتبارها بمثابة إشارات إيجابية على مبادرة الجماعة الإسلامية من بينها :

– إطلاق سراح ١٢٠٠ معتقل من المصنفين أمنيا كأعضاء فى تنظيم الجماعة الإسلامية والذين تم إعتقالهم على ذمة قانون الطوارئ ، وذلك فى نهاية شهر ابريل.

– إصدار أحكام مخففة فى قضايا الجماعة الإسلامية ، فللمرة الأولى منذ إندلاع العنف الدينى عام ١٩٩٢ والبدء فى إحالة قضايا الحركة الجهادية على المحاكم المدنية والعسكريةت تخلو قضية من أحكام الإعدام ، وهو ماتم فى القضية المعروفة بتنظيم نوادى الفيديو والتى إتهم فيها ٢٤ من أعضاء الجماعة بالتخطيط لقلب نظام الحكم وممارسة أعمال العنف ضد المواطنين وإضرام النار فى نوادى بيع أشرطة الفيديو ، حيث إكتفت المحكمة التى نظرت القضية – محكمة أمن الدولة العليا – بإصدار أحكام بالسجن ، وعلى الرغم من أن هذه القضية قد تم نظرها فى الثامن من شهر مارس أى قبل صدور البيان الأخير بوقف العمليات المسلحة ، إلا أن البيان نفسه كان مجرد حلقة فى سلسلة طويلة من المبادرات السلمية التى دأب تنظيم الجماعة الإسلامية على إتخاذها منذ إطلاقه مبادرة وقف العنف على يد " خالد إبراهيم منصور " أمير الجماعة الإسلامية فى أسوان بتاريخ ١٩٩٦/٣/٧ .

– إلغاء عدد من الأحكام التى كانت قد صدرت غيابيا بحق عدد من عناصر الجماعة الإسلامية ، ففى تطور غير مسبوق قضت المحكمة بتبرئة تسعة من عناصر الجماعة ، كان قد سبق إتهامهم والحكم عليهم غيابيا [٣ إعدام – ٦ أشغال شاقة] فى قضية إغتيال عدد من رجال الشرطة عام ١٩٩٢، حيث قبلت المحكمة الدفع ببطلان اعترافات "أبو المجد حفنى" – أحد المتهمين – بإعتبارها نتيجة للتعذيب وقضت ببراءة المتهمين، وقد تكررت الواقعة ذاتها فى قضية "أحمد عبد الوهاب خليل" ، حيث ألغت محكمة أمن الدولة العليا فى ٦/٢٨ حكما غيابيا صادرا بحقه بالإعدام – صدر عام ١٩٩٦ – على أساس إنتفاء الأدلة التى إرتكز عليها الحكم الأول للإقناع.

وتواكب ذلك مع نشاط الأجهزة الأمنية فى رصد وتعقب العناصر المنتمية لتنظيم الجهاد، وهو ما تجلى فى قضية "العائدون من ألبانيا" التى تعد القضية الأكبر من نوعها منذ قضية الجهاد الكبرى عام ١٩٨١ حيث ضمت ١٠٧ متهما [٢٤ حضوريا – ٦٣ غيابيا] ، وقد أتت الأحكام هذه المرة مختلفة كيفيا مع سياق التهدئة ، حيث قضت بإعدام تسعة متهمين (غيابيا) والأشغال الشاقة المؤبدة لـ ٧٨ متهما ، وبراءة ٢٠ آخرين.

سابعا: إصلاح النظام القضائى يساهم فى إعادة هيبة القانون:

رغم العدد الكبير من القضايا المتداول أمام المحاكم المختلفة إلا أن عدد القضاة مازال قليلا لا يتناسب مع كم القضايا ، كما يتضح من الجدولين (١) و (٢) وهو ما يمثل عبئا مرهقا على أعصاب القضاة ويؤخر الفصل فى القضايا وبالتالى لا تصل العدالة إلى مستحقيها فى الوقت المناسب .

للقضاء العادى فإن قضاة مجلس الدولة محرومون منها.

فإذا نظرنا إلى مجموعة المبادئ القانونية التى تصدرها المحكمة الإدارية العليا والتى تكون أساس عمل قضاة مجلس الدولة والفتاوى الصادرة من الجمعية العمومية لقسمى الفتوى التشريع ، ومجموعة الأحكام الصادرة من محكمة القضاء الإدارى لوجدنا أن الصعوبات المادية مازالت تقف بالمرصاد لها اعتبارا من سنة ١٩٨٠ ولأفصح ذلك عن مدى المعاناة التى يقاسى منها قاضى مجلس الدولة المطلوبة منه الموازنة بين حقوق الأفراد وحريتهم وسلطة الدولة.

جدول (١)
المحاكم العادية

المحكمة	عدد المحاكم	عدد القضاة	عدد القضايا	معدل الإنجاز الشهرى
النقض (٢٩ دائرة)	وحيدة (بالقاهرة)	٢٤٩ مستشار	١٣٠ ألف ج+ ٧٥ ألف م	٢٤ ج أو ٧ م
الإستئناف	٨	١٢٤٥ مستشار	٥١٤٢١	١٥ طعن
المحاكم الإبتدائية	٢٤	٢٠٦٨	٢,٠٧١,٣٤١	٢٠ حكم تقريبا
الجزئية	٢١٤	٢١٤	أحكامها مضافة الى أحكام المحاكم الابتدائية	

جدول (٢)
محاكم مجلس الدولة

المحكمة	عدد المحاكم	عدد القضاة	معدل الإنجاز الشهرى
المحكمة الإدارية العليا (٥ دوائر)	وحيدة بالقاهرة	٣٩	٨ - ١٥ طعن
القضاء الإدارى	٧	١١٦	١٥
المحاكم الإدارية	١٢	٤٥	٢٠
المحاكم التأديبية	١٢	٥٧	٢٠

وفضلا عن ذلك ، هناك مشاكل يؤدى تفاقمها الى إعاقة تحقيق العدالة ، ويتعلق بعضها بالقضاة أنفسهم والبعض الآخر بالعملية القضائية فى مجملها ، ويقتضى حلها ما يلى:

١- توفير المراجع القانونية اللازمة لأداء القاضى لعمله على الوجه الأكمل. فمنذ سنوات قام نادى القضاه العادى بإنشاء ما أطلق عليه مكتبة القاضى، وهى عبارة عن مجموعة من كتب قانونية وتعليقات على قوانين يشترى النادى حق نشرها ويطبعها ويجلدها ويوزع بعضها مجانا وبعضها الآخر بسعر مدعم على أعضائه بحيث يصبح سعرا رمزيا فى متناول أى عضو. تسد فراغا لدى القاضى. ولكن إذا كانت هذه الخدمة ميسرة بالنسبة

ويمكن حل هذه المشكلة بتوفير اعتماد مالى كاف لتوفير المطبوعات اللازمة لأداء أعضاء مجلس الدولة لعملهم على الوجه الأكمل .

٢- إدخال أجهزة الكمبيوتر لمنازل أعضاء مجلس الدولة وربطها بالمبادئ القضائية المتمثلة فى أحكام المحكمة الإدارية العليا والفتاوى والتشريعات بما يساعدهم على إنجاز القضايا فى الوقت المناسب وحتى لا تتحول العدالة الى اسم مفرغ من مضمونه.

٣- تحديث دور المحاكم التى أصبحت فى حالة يرثى لها. فبعضها أنشئ منذ سنوات طويلة عندما كان عدد القضايا والمتقاضين محدودا.

٤- العمل على معالجة التضخم التشريعى بإنشاء جهاز فنى للتشريع يشكل من أعضاء مجلس الدولة تكون مهمته العمل على تنقية التشريعات القائمة التى

وصلت الى ٦٤ الف تشريع أو تزيد بحيث لم تعد تصل الى علم القاضى جالسا كان أو واقفا. وتتم هذه التنقية عن طريق جمع التشريعات التى لم تعد لائقة أو غير متواكبة مع روح العصر الذى نعيشه فى مجموعات وتقديمها لمجلس الشعب لإلغائها أو تحديثها ان كان ذلك ممكنا . إما بالنسبة للتشريعات الأخرى فيتعين جمع القوانين التى تنظم مسائل متشابهة فى مجموعات توزع على القضاة مع إلغاء ما كشف العمل عن عدم إستعماله منها ، وبهذا يتم ترشيد التشريعات والعلم بها مما يكفل حسن تطبيقها.

٥- زيادة مرتبات القضاة . وكمثال فإن مرتب القاضى "النائب بمجلس الدولة يتراوح بين ١٠٨٠ و٢٠٦٤ جنيه ، ورئيس محكمة النقض ورئيس مجلس الدولة وهما قمة الجهاز القضائى يتقاضى كل منهما ٢٨٦٨ و ٢٠٠٠ جنيه بدل تمثيل وهو نفس الوضع بالنسبة لرئيس محكمة استئناف القاهرة. ولاشك أن هذا المرتب يعتبر قليلا.

وبسبب ضعف المرتبات ، يحاول البعض أن يجد له أنتدابا بجهة إدارية وهو ما يتعارض مع كرامة وأستقلال القضاء. ويثير ذلك موضوع انتداب القضاة. فقد أجازت المادة ٦٢ من قانون السلطة القضائية ندب القاضى مؤقتا بأعمال قضائية أو قانونية غير عمله أو بالإضافة إلى عمله وذلك بقرار من وزير العدل بعد أخذ رأى الجمعية العمومية التابع لها القاضى وبموافقة مجلس القضاء الأعلى. كما أجازت المادة ٨٨ من قانون مجلس الدولة ندب أعضاء المجلس كل الوقت أو فى غير أوقات العمل الرسمية أو اعارتهم للقيام بأعمال قضائية أو قانونية لوزارات الحكومة ومصالحها أو الهيئات والمؤسسات العامة وذلك بقرار من رئيس مجلس الدولة بعد موافقة المجلس الخاص للشئون الإدارية.

ومن شأن هذا الانتداب تحقيق عائد مادى للقاضى يساعده على تحسين دخله. لذلك يتكالب عليه القضاة لدرجة تصل الى الصراع بينهم. ولكن اذا كان للندب هذه الميزة الا أن له من العيوب ما يستوجب إعادة النظر فيه وذلك على النحو التالى:

أ- يشغل الندب القاضى عن أتقان عمله الأصلى بسبب ضيق وقت القاضى عن الإطلاع والبحث القانونى.

ب- ينزل الندب بمنزلة القاضى التابع لجهة الإدارة. ويكفى أن نشير إلى أن لبعض المحافظين مستشارون منتدبون ينتقلون معهم من محافظة إلى أخرى وهو ما يتعارض تماما مع كرامة القضاء فضلا عن أن أماكن مباشرتهم لأعمالهم فى المحافظات لا تليق بالمرة بمنصب القاضى.

ج- الندب فى حقيقته هو تلويح للقضاة بمكاسب شخصية وهو ما يعتبر إهانة للقاضى وإن كانت غير مباشرة. وتزداد الأهانة وضوحا فى حالة ندب القضاة فى مكاتب الرئاسات الإدارية. كما أن حرص القاضى على استمرار ندبه ربما يجعله يفتى لصالح من أعطاه أمتيازات الندب.

د - يترتب على ندب القضاة نتيجة بالغة الخطورة وهى فقد المتقاضين الثقة فى حيدة ونزاهة القضاة. ويكفى مراجعة طلبات رد القضاة لتعرف ان الندب هو القاسم المشترك فى طلبات الرد وذلك راجع الى أن المتقاضى لا يثق فى عدالة القاضى المنتدب ولا فى حيدته وهو ما حدث فعلا.

هـ- أن مهمة القاضى المنتدب هى إبداء الرأى فى المسائل القانونية التى تعرض لجهة الإدارة المنتدب اليها وهى ذات المهمة المنوطة بالإدارة القانونية بالجهة. فإن كانت المسألة المطروحة من الصعوبة فإن المشرع قد ناط فى المادة ٥٨ من قانون مجلس الدولة بإدارات الفتوى مهمة ابداء الرأى القانونى المسبب فى المسائل التى يطلب الرأى فيها .

وهكذا فإن ندب القضاة يقلل من هيبة القضاة ويفقد الناس الثقة فى حيدتهم ونزاهتهم وبالتالى الشعور بالعدالة والإطمئنان للقاضى. ولذا فإن الحل هو أن يقوم المشرع بإلغاء نص المادتين ٦٢ و ٨٨ المشار اليهما مع تقرير بدل تفرغ للقضاة مقابل رفع معدل إنجاز القضايا بنسبة ٢٥% على أن يكون هذا البدل كافيا هو والمرتب لمواجهة متطلبات الحياة الضرورية ويبعد القاضى ومن يعوله عن الحاجة والعوز والهرولة للندب تحت رئاسة موظفين إداريين

ويحقق له حياة كريمة بما يحافظ على حيدته وإطمئنان المتقاضين الى عدالته.

٦- وضع حد لإساءة حق التقاضي: وفقا لحكم المادة ٩٨ من الدستور فإن التقاضي حق مصون ومكفول للناس كافة ولكل مواطن حق الإلتجاء الى قاضيه الطبيعي. وتكفل الدولة تقريب جهات القضاء من المتقاضين وسرعة الفصل في القضايا ويحظر النص على تحصين أى عمل أو قرار إدارى. مفاد هذا أن حق القاضي هو حق عام مكفول للكافة. ولكن يجوز تقييد هذا الحق بمقتضى القانون أو إرادة الأفراد (محكمة النقض - الطعن رقم ٥٢/٣٠ ق أحوال شخصية جلسة ١٩٨٣/٥/٢٤ - المحكمة الدستورية العليا الدعوى رقم ٥ لسنة ٢ ق دستورية جلسة ١٩٨٣/٢/٥) وعملا بهذا الحق أنهمر سيل من القضايا على ساحات المحاكم بنوعيها.

ومن بينها قضايا شهرة لا مبرر لها ، ومنها على سبيل المثال الدعوى المرفوعة أمام محكمة قنا الإبتدائية بطلب الحكم ببراءة سقراط من التهمة المنسوبة اليه والتى تجرع السم من أجلها، والدعوى المرفوعة أمام محكمة جنوب القاهرة الإبتدائية على سلوبودان ميلوسيفيتش حاكم الصرب لمحاكمته عما أرتكبه من جرائم في حق ألبان كوسوفا، والدعوة المرفوعة على ملوك ورؤساء الدول العربية بطلب إلزامهم بتحقيق الوحدة العربية الشاملة، والدعاوى التى ترفع على فنانات لظهورهن على أغلفة بعض المجلات الفنية. وقس على هذه النوعية من القضايا الكثير. وهى قضايا غير محتملة الكسب ولكن يرفعها محامون هدفهم الشهرة ، وإن جاءت على حساب مجهود وأعصاب القضاة الذين ينظرونها.

فإذا أضفنا الى هذه النوعية الدعاوى التى ترفع لمجرد الكيد والأنتقام من الخصوم بعضهم البعض وذلك بجرهم الى ساحات المحاكم لمجرد ابتزازهم وترويعهم وتشويه صورهم لتأكدنا من الإساءة البالغة لحق التقاضي وما ينتج عنها من اهتزاز واضح لفكرة العدالة والإستهانة بساحات المحاكم. وهذا فضلا عن إشكالات التنفيذ الكيدية التى يترتب على مجرد رفعها وقف تنفيذ الحكم لمدة قد تصل إلى أعوام بما يترتب عليها من جعل الأحكام مجرد حبر على ورق مع ما في ذلك من إضاعة وقت وجهد المحاكم وفقد الثقة في العدالة ، ولذلك ينبغى مواجهة إساءة استعمال حق التقاضي بأحياء مشروع قانون موجود بإدراج وزارة العدل ينص على تجريم إساءة حق التقاضي والذى نقترح أن تتضمن نصوصه الآتى"-

أ- كل مشكو في حقه يكون له الحق في تحريك الدعوى الجنائية ضد كل مدع حكم في دعواه نهائيا برفضها ، كما يجب على النيابة العامة تقديم كل مع حكم في دعواه بالرفض بحكم حاز قوة الأمر المقضى للمحاكمة الجنائية.

ب- يحكم على كل مدع في دعوى ثبت كيديتها بحكم حائز لقوة الأمر المقضى بالحبس مدى لا تقل عن سنة ولا تجاوز خمس سنوات أو بغرامة لا تقل عن ٥٠٠٠ جنيه ولا تجاوز ٥٠٠٠٠ جنيه يمنح نصفها للمحكوم لصالحه كتعويض إجبارى عن ضرر مفترض أصابه لمجرد رفع الدعوى الكيدية عليه بغير وجه حق. ويحكم بذات العقوبة على كل مبطل يلجأ إلى تعطيل تنفيذ الأحكام القضائية بإشكالات غير جدية كما يحكم بذات العقوبة على كل من المدعى والمحامى متضامنين.

جـ- بالنسبة لقضايا الشهرة ، فيتعين أن تكون مصحوبة بكفالة لا تقل عن خمسة آلاف جنيه تصادر بمجرد الحكم برفض الدعوى كما يتعين على نقابة المحامين إتخاذ الإجراءات القانونية نحو إحالة أى محام يلجأ إليها الى مجلس تأديب المحامين لتوقيع العقوبة التأديبية الملائمة عليه.

٧- تبسيط اجراء التقاضي: رغم ان حق التقاضي مكفول ، الا ان طريقه ملئ بالأشواك بسبب الإجراءات المعقدة التى يتعين على كل متقاض سلوكها للوصول إلى حقه بما قد يعجزه عن اللجوء إلى قاضيه الطبيعي بسبب كثرة المتاهات الإجرائية والشكلية وهو ما يترتب عليه عملا وقوفه موقفا سلبيا عند الإعتداء على حقوقه بما يجرد حق التقاضي من مضمونه، ولذا فإن تفعيل هذا الحق يقتضى العمل الجاد على تيسير اجراءات التقاضي، ويكون ذلك بتنفيذ توصيات مؤتمر العدالة الأول وما تقترحه وذلك على النحو التالى:

أ- التوسع فى نظام تخصص القضاة بعد أن أثبت هذا النظام فاعليته.

ب- العمل على توحيد الإجراءات والمواعيد فى كل درجات وصور التقاضى الشرعية والإدارية وغيرها وتبسيطها.

جـ- زيادة عدد القضاة بما يتناسب مع الزيادة المطردة فى أعداد القضايا والطعون.

د - الإسراع فى وضع قانون اجراءات خاص بمحاكم مجلس الدولة يتناسب مع طبيعة المنازعة الإدارية وأهميتها مع إعادة الاختصاص لهذه المحاكم بنظر الطعون الضريبية والرسوم.

هـ- تقليل الطعون المنظورة أمام محكمة النقض عن طريق تحديد نصاب معين للأحكام التى يجوز الطعن بالنقض فيها وليكن عشرين ألف جنيه مثلا، مع إلزام الطاعن بالنقض بسداد كفالة لا تقل عن ٥٠٠ جنيه تصادر فى حالة الحكم برفض الطعن أو عدم قبوله مع تطبيق القاعدة على الطعون المقامة أمام المحكمة الإدارية العليا .

و - الإسراع فى تنفيذ الأحكام القضائية ، وتجريم كل ما من شأنه تعطيل تنفيذها سواء كانت وسائل التعطيل قانونية أو مادية وسواء كان معطل هذه الأحكام موظفا عاما أو موظفا فى القطاع الخاص لا تنطبق عليه صفة الموظف العام.

ز - الحد من تعيين رجال الشرطة فى منصب القضاة بعد أن أثبت العمل إختلاف تأهيل القاضى عن تأهيل رجل الشرطة فضلا أن خريج كلية الشرطة ضامن للعمل بعد التخرج على عكس خريج كلية الحقوق وهو ما يتعين معه الإستفادة من هؤلاء فى إثراء الهيئات القضائية.

ثامنا : نحو نيابة عامة أكثر استقلالا :

لا يمكن التطلع الى اصلاح حقيقى للنظام القضائى المصرى بدون مواجهة الشوائب التى علقت بأداء النيابة العامة فى السنوات السابقة ، وشهد العام ١٩٩٩ بداية التخلص منها مع تولى المستشار ماهر عبد الواحد منصب النائب العام. فالنائب العام هو الوكيل عن الهيئة الاجتماعية فى مباشرة تحريك الدعوى الجنائية ومتابعة سيرها حتى يصدر فيها حكم نهائى. وولايته فى ذلك عامة شاملة لسلطتى التحقيق والاتهام وتنبسط على الأقليم المصرى كله وعلى كافة ما تقع فيه من جرائم أيا كانت (يراجع نقض جنائى جلسة ١٩٦٥/١١/١٥ مج أحكام النقض س١٦ ص٨٦٥ رقم ١٦٦) .

فهو اذن صاحب الأختصاص الأصيل فى مباشرة كافة الأختصاصات المخولة قانونا لأعضاء النيابة العامة بالنسبة إلى كل الجرائم الواقعة على أرض مصر . بل يمتد أختصاصه ليشمل الجرائم الواقعة خارج مصر إذا كان القانون المصرى هو الواجب التطبيق عليها. وهو يباشر هذه الاختصاصات بنفسه أو بواسطة بقية أعضاء النيابة العامة الذين يعتبرون بمثابة وكلاء عنه فى وكالة مصدرها القانون فى مباشرة أختصاصاته. وإلى جانب هذه الأختصاصات العامة ناط به المشروع عدة أختصاصات ذاتية أستهدف الشارع من ورائها تأكيد سلطته فى الرقابة والإشراف على أعمال أعضاء النيابة العامة بغية تمكينه من تدارك ما قد يشوبها من أخطاء، وهى أختصاصات متعددة أبرزها:-

١- أستئناف الأحكام الصادرة فى مواد الجنح والمخالفات فى ميعاد لايتجاوز ٣٠ يوما من تاريخ صدورها.

٢- إلغاء الأمر الذى يصدره أحد أعضاء النيابة بألا وجه لإقامة الدعوى الجنائية فى خلال ٣ أشهر من تاريخ صدوره.

٣- ناط المشرع بالنائب العام الأختصاص بمنع المتهم فى إحدى الجرائم الواردة بالمادة ٢٠٨ مكررا (أ) من قانون الإجراءات الجنائية من التصرف فى أمواله أو إدارتها أو غير ذلك من الإجراءات التحفظية. وبالرجوع الى المادة المذكورة يبين منها أن الأمر بالمنع يصدر اذا قامت من التحقيق دلائل كافية على جدية الاتهام فى الجرائم الواردة بالباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهى تلك المتعلقة باختلاس المال العام والعدوان عليه والغدر، وغيرها من الجرائم التى تقع على الأموال

المملوكة للحكومة والهيئات والمؤسسات العامة والوحدات التابعة لهما أو غيرها من الأشخاص الاعتبارية العامة.

٤- كما يختص بالإجراءات التى تتخذ ضد رجال القضاء .

٥- وناط القانون بالنائب العام الأختصاص بطلب إعادة النظر فى الأحكام النهائية الصادرة بتوقيع العقوبة على المتهم.

والأختصاصات المشار اليها منوطة بالصفة الوظيفية للنائب العام وليس بصفته الشخصية وهو ما يترتب عليه الآتى:

١- جواز مباشرتها من كل من يحل محله فى وظيفته سواء لغيابه أو لخلو منصبه ومن ثم يكون فى امكان أقدم نائب عام مساعد مباشرتها إذا باشر عمل النائب العام.

٢- أن كل محام عام لدى محكمة أستئناف يعتبر نائبا عاما فى دائرة أختصاصه ومن ثم يباشر تلك الأختصاصات.

٣- يمكن لأى عضو بالنيابة مباشرة تلك الإختصاصات بتوكيل خاص من النائب العام.

وتخضع النيابة العامة فى مباشرتها للمهام الملقاة على عاتقها لمبادئ فى مقدمتها الاستقلال والنظر الى القضية حسب قانونية الاتهام وليس شخص المتهم بإعتبار أنه ليس هناك أحد فوق القانون وإنما الجميع متساوون أمام سلطانه.

ولكن أثيرت فى الأونة الأخيرة مجموعة من التساؤلات حول دور النيابة العامة فى قضايا الرأى العام. وهى تلك القضايا التى تتسم بحساسية خاصة لدى الجمهور لأنها تمس المصلحة العامة بطريقة مباشرة. ومن ذلك قضايا شركات توظيف الأموال ومحاولة النيابة العامة رد الأموال لأصحابها. والأرجح أن اتصال النيابة العامة بقضايا توظيف الأموال لم يكن موفقا اذ ليست من إختصاصها، وإنما هى جزء من أختصاص جهاز المدعى العام الإشتراكى الذى يبحث قضايا الإثراء غير المشروع لغير الموظفين .

كما اثيرت فى الصحف قضايا الفساد الطبى فى المستشفى الجامعى بالاسكندرية وما يترتب عليه من زيادة عدد الوفيات به عن المعدل المتعارف عليه فى الحالات التى تدخل هذا المستشفى. وقد توفى أحد المرضى نتيجة الاهمال بذلك المستشفى. فتولت النيابة التحقيق فى الواقعة، والذى كشف عن أن سبب الوفاة هو إعطاء المصاب عقار الفلاكسيديل (المرخى للعضلات) بدون أمر من الطبيب المختص بواسطة ممرضة تدعى عايدة نور الدين. فقدمتها النيابة لمحكمة جنايات الاسكندرية بتهمة قتل المريض والشروع فى قتل آخرين. وقد قضت المكمة بإعدامها إلا أن الرأى العام تعاطف معها ودافعت بعض الصحف عنها ، بل وخرجت مظاهرات بالاسكندرية مطالبة بعدم قصر مسئولية الإهمال الموجودة بالمستشفى على عايدة وحدها ومحاكمة بقية المسئولين به. وقد رأت النيابة العامة أن الحكم مشوب بالخطأ فطعنت فيه بالنقض، حيث قضت محكمة النقض بنقض الحكم وإعادته لمحكمة جنايات الاسكندرية لتفصل فيه مجددا بدائرة أخرى حيث قامت الأخيرة بتعديل وصف التهمة وقضت بمعاقبة الممرضة بالسجن لمدة ١٠ سنوات.

كما تعاملت النيابة العامة بالحفظ فى جريمة مقتل طالب بواسطة " لنش " مملوك لأحد رجال الأعمال فى مارينا. وبعد صلح بين والد المجنى عليه ورجل الأعمال لم تقدم النيابة قائد "اللنش" للمحاكمة لتوقيع الجزاء العادل عليه. وقد اثار هذا التصرف حفيظة قطاع من الرأى العام. لكنه كان تصرفا محمودا من شأنه تقليل القضايا التى تحال للمحكمة طالما تم صلح فيها ولا يتوقع مجازاة الجانى.

ولكن فى المقابل هناك بعض القضايا المتعلقة بالتهريب الجمركى وصل المستحق فيها للخزانة العامة مبلغ ٦٠ مليون جنيه منذ سنة ١٩٩٧ ومع ذلك لم يتم التصرف فيها.

وفضلا عن ذلك أثارت قضايا السب والقذف عن طريق النشر الكثير من المشاكل فى مواجهة النيابة العامة التى تصرفت وفق معايير مزدوجة ، إذ قام النائب العام السابق رجاء العربى بتأجيل تنفيذ حكم بالحبس ضد صحفيين اثنين فى احدى القضايا دون سبب معقول ، بينما رفض أن يفعل مثل ذلك فى قضايا أخرى.

ولكن امتنع النائب العام الحالى ماهر عبد الواحد عن الاعتداد بذلك التصرف أو اعتباره سابقة توجب تأجيل تنفيذ حكم صدر فى أغسطس ١٩٩٩ بحبس ثلاثة من صحفيى جريدة الشعب.

وقد أثارت مسألة ما إذا كانت النيابة العامة فرعا من السلطة التنفيذية أم هى شعبة من شعب السلطة القضائية جدلا منذ أمد بعيد. وذهبت محكمة النقض إلى القول بأنها شعبة أصيلة من شعب السلطة التنفيذية خصها المشرع بمباشرة الدعوى العمومية (الطعن الصادر بجلسة ١٩٣٢/٣/٣١ مجموعة القواعد القانونية التى قررتها محكمة النقض ج٢ رقم ٣٤٢ ص ٤٩٢) إلا أنها عادت مرة أخرى وقضت بأنها شعبة من شعب السلطة القضائية خول المشرع أعضاءها من بين ما خوله لهم سلطة التحقيق ومباشرة الدعوى العمومية (نقض جنائى جلسة ١٩٦١/١/٩ مج أحكام محكمة النقض س ١٢ رقم ٧ ص٥٦٨).

وفى الحقيقة أن طبيعة عمل النيابة مزدوجة ذلك أن بها جانبا تنفيذيا واضحا هو الاتهام. فالنيابة تنفذ القانون عن طريق تعقب كل من يخالفه. وتنقب عن الأدلة التى تقرر مسئوليته. كما أن بها جانبا قضائيا يتمثل فى التحقيق الابتدائى والموازنة بين الأدلة المقدمة لها وتقدير مدى كفايتها لتقديم المتهم الى المحاكمة من عدمه ، وفى الواقع فإن الجانب القضائى فى عمل النيابة أكبر من الجانب التنفيذى وهو ما يرجع معه أنتماء النيابة العامة الى السلطة القضائية.

كما اثيرت ايضا علاقة النيابة العامة بقضاء الحكم على بساط البحث فى قضية استيلاء بعض المتهمين على مبلغ مليار و٦٠٥ مليون جنيه من أموال ٥ بنوك والمعروفة بقضية "نواب القروض". وقد حققت النيابة العامة القضية وأحالتها الى محكمة أمن الدولة العليا لمحاكمة المتهمين فيها عن جرائم تسهيل واستيلاء وتربح من أموال البنوك. واثير الموضوع بسبب سفر علية العيوطى العضو المنتدب لبنك النيل والمتهمة الأولى فى القضية. فقد تقدمت عن طريق محاميها بطلب الى النائب العام السابق لسفرها للعلاج فى الخارج بعد ندب المحكمة لعضو اليمين بها المستشار محسن صبحى لتحقيق بعض جوانب القضية والتى كشفتها المحكمة خلال نظرها. وقد وافق النائب العام على سفر المذكورة للعلاج بالخارج فى الفترة من ٦/١٣ الى ١٩٩٩/٧/٣، وقبل مثولها أمام قاضى التحقيق الذى طلبت رده ورفض هذا الطلب.

وسافرت المتهمة بالفعل ولم تعد حتى نهاية العام. والملاحظ أن النائب العام السابق لم يعرض أمر سفرها على المحكمة أو على قاضى التحقيق، وهو ما آثار جدلا قضائيا واسعا حول صحة قرار النائب العام بالموافقة على سفرها. فقد ذهب البعض الى القول بأن سفر المذكورة كان يتطلب ركنين أولهما قيام حالة استعجال بمعنى أن يترتب على عدم سفرها نتائج يتعذر تداركها كأن يكون المتهم عرضة لخطر اكيد ولا علاج له فى مصر. اما الركن الثانى فهو يتصل بمبدأ المشروعية بمعنى أن يكون الإدعاء مبنيا على أسباب جدية ، وقد ثبت ان محكمة أمن الدولة العليا سبق أن اصدرت قرارا بإلغاء قرار النائب العام بالسماح بسفر متهم الى الخارج حرصا على عدم هروبه. ومما يزيد من حجم التساؤلات حول واقعة سفر علية العيوطى غموض الأمر حول حقيقة مرضها ، وهل لها علاج فى مصر أم لا ، وماهو تأثير المرض على حياتها ، وهل عرض النائب العام تقريرها الطبى على لجنة طبية متخصصة وما مدى أهمية سفرها للخارج خاصة وأن سفرها تأخر عن ميعاده.

صحيح أن القانون قد خول الحق للنائب العام فى إصدار قرار المنع من السفر أو الموافقة عليه وفقا لأسباب يقدرها بمطلق حريته. ولكن جرى العرف على استطلاع رأى المحكمة التى يحاكم أمامها المتهم قبل السماح له بالسفر. وهو ما لم يفعله النائب العام بالنسبة للسماح لعلية العيوطى بالسفر ، خاصة وأنه فى ذات القضية تقدم عدد من المتهمين بطلبات للحج والعمرة الى النائب العام الذى أحالها الى المحكمة لاستطلاع رأيها بشأن مدى جواز السماح لهم بالسفر من عدمه.

ولاينفى ذلك أن النيابة العامة مستقلة عن قضاء الحكم، وبالتالى فليس من سلطة المحكمة أن تأمر

النيابة العامة بإجراء تحقيق تكميلى فى دعوى دخلت فى حوزتها. كما أنه ليس للقضاء توجيه اللوم أو تجريح تصرفات النيابة العامة. وبدخول القضية حوزة المحكمة تغل يد النيابة العامة بشأنها فتنقل الدعوى الى المحكمة ولا يتم التصرف فى أمر المتهم الا عن طريق المحكمة. فلو كان محبوسا فالمحكمة - وليس النيابة - هى التى تخلى سبيله ، كما يمتنع على النيابة اتخاذ أى اجراء بشأنه.

ورغم الاستقلال المذكور إلا أن هناك علاقة تبادلية بين القضاء والنيابة. فهى عضو فى تشكيل المحاكم الجنائية فى الجنح والجنايات ويترتب على عدم حضورها بطلان الحكم الصادر فى الدعوة الجنائية.

كما لا يجوز لعضو النيابة أن يكون شاهدا فى القضية وعمل النيابة شرط لازم لعمل القضاء. ولذلك فإن ضمان حسن سير عملها وتأكيد ثقة الرأى العام فيها شرطان لازمان لاعادة هيبة القانون وضمان العدالة.

◆ القسم الخامس ◆

النظام الإعلامى :

تطوير ضرورى لسياساته وأدائه

لعب النظام الإعلامي المصري دورا تاريخيا في قيادة النظام الإعلامي العربي، حيث كانت تتوافر لديه امكانيات تكنولوجية وعناصر وخبرات بشرية فضلا عن عوامل سياسية لم تكن متوافرة في أي دولة عربية اخري، من هنا تركزت صناعة السينما والتليفزيون والغناء في مصر، وأصبحت السيادة للهجة العامية المصرية بين لهجات الدول العربية. وهناك من يري أن ريادة الإعلام المصري تعود الي الخمسينات نتيجة الظروف السياسية آنذاك، لكن الحقيقة أن ريادة مصر إعلاميا ربما ترجع الي الثلاثينات مع بدء البث الاذاعي الحكومي المصري وتطور الصحافة وانطلاق السينما المصرية.

لكن ريادة مصر وقيادتها للنظام الإعلامي العربي عانت منذ بداية الثمانينات من مشكلات وتحديات صعبة. فقد انتشرت تكنولوجيا الاتصال والإعلام علي نطاق واسع في الدول العربية، واصبح لدي كثير منها كوادر وخبرات بشرية، وقدرات متنامية علي انتاج برامج ومضامين ينافس بعضها ما تنتجه الاستديوهات المصرية. ورغم أن مصر كانت اول دولة عربية تطلق قناة فضائية واول دولة تملك قمرا صناعيا، الا أن بعض الفضائيات العربية الحكومية والتجارية استطاعت منافسة القنوات المصرية والتفوق عليها في بعض المجالات الأمر الذي يخلق حالة من الاستياء وعدم الرضا بين الرأي العام المصري تجاه اداء القنوات المصرية الأرضية والفضائية، يرجع الي الشعور بان سوء توظيف الامكانيات التكنولوجية والبشرية والثقافية المتوفرة في مصر هو المسئول عن تراجع القنوات المصرية. خاصة وان كل القنوات العربية المنافسة تعتمد علي مساهمات عناصر وكفاءات مصرية، علاوة علي أن كثيرا مما تقدمه القنوات المنافسة هو عبارة عن مواد ومضامين مصرية.

ويمكن القول بان البيروقراطية وبطء الأداء ومحدودية هامش الحرية المتاح، وغموض الأهداف وعموميتها وضعف الميزانية وغياب الرقابة والشفافية بشأنها كلها عوامل تفسر تواضع مستوي القنوات والاذاعات المصرية قياسا الي الامكانيات والفرص المتاحة. ومثل هذا التفسير لابد وان يدفع الي مراجعة السياسة الإعلامية، والسعي الي تطويرها في ظل تحديات عولمة الإعلام، والتي تشمل تحديات تفرزها الفضائيات والاذاعات العربية والأجنبية المنافسة علاوة علي الصحف العربية التي تصدر في اوربا.

اولا : فجوة بين السياسة الإعلامية والممارسة العملية :

ترتكز السياسة الإعلامية المصرية علي مجموعة من المنطلقات والمسلمات ابرزها تبعية الإعلام للدولة والعمل علي دعم النظام السياسي وتحقيق التنمية والاستقرار، وتأكيد دور مصر الريادي في الوطن العربي.

وتترجم هذه المنطلقات الي أهداف استراتيجية، ثم يفصل كل هدف الي مجموعة من السياسات والاجراءات والخطط الكفيلة بتحقيق هذا الهدف. ويصدر اتحاد الاذاعة والتليفزيون خطة سنوية تتضمن الأهداف والسياسات وخطط العمل. وتعكس هذه الخطة الملامح الرئيسية للسياسة الإعلامية بالنسبة للاذاعة والتليفزيون. بينما لا يصدر المجلس الاعلي للصحافة او المؤسسات الصحفية القومية والحزبية والخاصة خططا مماثلة، من هنا يمكن القول بعدم وجود سياسة إعلامية مكتوبة او معلنة للصحف، لكن توجد مجموعة من التوجيهات والاتفاقات الضمنية التي تحدد سياسة الصحف وعلاقتها بالدولة او بالأحزاب، فضلا عن أهدافها واولويات القضايا التي تهتم بها.

ويؤكد الخطاب الرسمي علي انه لا علاقة بين ملكية الصحف والحرية، وان الدستور والقانون

يحمي حرية الصحافة وحرية الصحفي، ويؤكد أن وزارة الإعلام لا تتدخل في عمل الصحافة، فالصحف تصدر وفقا لقانون الصحافة، ولا تتدخل الوزارة في تحديد هيكل التحرير، او تطبيق ميثاق الشرف الصحفي، بل يقوم بذلك المجلس الأعلي للصحافة ونقابة الصحفيين، كما أن الجهاز المركزي للمحاسبات يقوم بدور رقابي.

ويختلف الحال بالنسبة للاذاعة والتليفزيون حيث ينظر اليهما كجهازين تابعين للدولة، في هذا الاطار تحدد خطة اتحاد الاذاعة والتليفزيون لعام ٩٩/٢٠٠٠ أهدافها الاستراتيجية في:

١- تحقيق ريادة مصر في الفضاء الخارجي واحتلالها مكانة بارزة فيه باطلاق القمر الصناعي (نايل سات) لتصبح عضوا فاعلا في نادي الفضاء العالمي، ومنافسة بقنواتها المتخصصة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، وتحقيق التكامل بين منظومة الإعلام العربي والدولي.

٢- التطوير الدائم والمستمر لقدرات الإعلام الاذاعي المصري المسموع والمرئي وامكانياته لتحقيق اقصي درجة ممكنة من الانتشار بما يحقق السيادة الإعلامية داخليا.

٣- الارتقاء بمستوي الرسالة الإعلامية من حيث الشكل والمضمون بما يحقق فاعليتها ووصولها الي الجماهير..

٤- دعم النظام العام للمجتمع والمساهمة في اثراء التطور الديمقراطي الذي يتم في اطار من قيم المجتمع المصري وتقاليده.

٥- الوصول بالإعلام الاذاعي المسموع والمرئي الي افضل اداء متميز ومتطور خدمة لأهداف التنمية الشاملة.

٦- المعالجة الموضوعية للقضايا المجتمعية والقومية بما يستنفر كل الطاقات للمساهمة في الجهود المبذولة في هذا الاطار.

٧- تحقيق اقصي استجابة ممكنة للحقوق الإعلامية للمتلقي بشكل يضمن التوازن بين تلك الاستجابة من ناحية، ودور الإعلام الاذاعي المسموع والمرئي في خدمة أهداف التنمية من ناحية اخري.

والملاحظ أن بعض منطلقات السياسة الإعلامية لاتحاد الاذاعة والتليفزيون تتداخل مع الأهداف مما يضاعف من مشكلات ترجمة الأهداف الي خطط وبرامج تفصيلية يمكن ترجمتها على ارض الواقع، لا سيما أن بعض الأهداف المعلنة تصاغ باسلوب انشائي يعتمد علي التعميم والمبالغة. ونظرة سريعة لأهداف الخطة الإعلامية العامة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون ٩٩ - ٢٠٠٠ توضح ما نقصد. فقد نص الهدف الاستراتيجي الاول من الخطة علي تحقيق ريادة مصر في الفضاء الخارجي واحتلالها مكانة بارزة، وقد اقترحت الخطة مجموعة سياسات لتنفيذه الا انها لم تضف جديدا، فقد جاءت علي نفس مستوي الهدف الاول فيما يتعلق بالتعميم والمبالغة.

فاذا انتقلنا الي بقية أهداف خطة اتحاد الاذاعة والتليفزيون نجد ما هو اكثر غموضا وتعميما، وذلك بفضل اختيار كلمات فضفاضة، وتعبيرات مبالغا فيها. والمدهش أن تحقيق هذه الاهدف يعتمد علي مجموعة من السياسات والخطط كتبت ايضا بلغة انشائية وتعبيرات غير محددة مما يزيد الأمر غموضا.

وبغض النظر عن التعميم او المبالغة، واحيانا الغموض في أهداف اتحاد الاذاعة والتليفزيون، فان هناك فجوة واضحة يلحظها أي متابع لما يقدم في الاذاعة والتليفزيون وبين الأهداف المعلنة للخطة. وعلي سبيل المثال تنص الخطة في مجال السياسة الداخلية علي التأكيد علي الحاجة الي اصلاح سياسي مشابه للاصلاح الاقتصادي ينطوي علي اقامة علاقات ديمقراطية حقه ليس فقط بين الحكومة والمعارضة ولكن ايضا داخل الأحزاب نفسها وبينها وبين المجتمع.. ثم تؤكد الخطة الإعلامية علي تأكيد دور الأحزاب.. بينما لايكاد المستمع او المشاهد يلحظ وجود مؤثر للأحزاب في برامج الاذاعة والتليفزيون.

ورغم عدم وضوح السياسة الإعلامية وتعمد صياغة أهدافها وخططها التفصيلية باسلوب انشائي، فانه قليلا ما يتم الالتزام بها او تطبيق بعض أهدافها خاصة فيما يتعلق بالحوار وتعدد الآراء والسماح للأحزاب بالتعبير عن مواقفها السياسية عبر الاذاعة

والتليفزيون. من هنا فان الفجوة بين السياسة المعلنه والممارسة الفعلية تزداد عاما بعد عام، ويكاد يقتصر الالتزام بأهداف السياسة الإعلامية في مجال التجديدات التقنية والتكنولوجية الخاصة بالبث الاذاعي والتليفزيوني والاستوديوهات فضلا عن الانتاج الكمي للبرامج والمضامين المختلفة. من هنا تتشابه الي حد كبير منطلقات وأهداف خطة اتحاد الاذاعة والتليفزيون عام ٢٠٠٠ مع خطط الاعوام الثلاثة الماضية، ولعل هذا التشابه يعكس حالة الرضا عن الانجازات التقنية والتكنولوجية التي حققها الإعلام المصري من ناحية، وغياب الرقابة والنقد الجاد لأداء الإعلام من ناحية ثانية، وقد أدي ذلك الي عدم القدرة علي التمييز بين الانجازات التكنولوجية والفنية ذات الطابع الكمي، وبين الانجازات الكيفية التي تتعلق بمستوي برامج ومضامين الاذاعة والتليفزيون ومساحة التعدد وحرية الرأي والتعبير المسموح بها في الإعلام المرئي والمسموع.

ثانيا : لا جديد فى أوضاع الصحافة :

لم تطرأ خلال هذا العام تغييرات ذات بال علي اوضاع الصحافة المصرية وان طغت علي السطح العديد من مظاهر أزمتها، حيث استمرت انماط ملكية وادارة الصحف، ونجحت الصحف القومية في ادخال وتشغيل الآت طباعة جديدة ذات قدرات هائلة. وفي الوقت الذي بدت الصحف القومية متقدمة تقنيا فان التغطية الصحفية والمضامين التي تقدمها لم تخرج عن مألوف السنوات السابقة، مع ملاحظة الزيادة المطردة في المساحات المخصصة للاعلان بانواعه خاصة الاعلانات السياسية، اذ احتلت اعلانات تجديد الثقة في انتخاب الرئيس مبارك، نسبة معتبرة من اجمالي مساحة الاعلانات بانواعها.

علي أن زيادة الدخل من الاعلانات لم تنه المشاكل المالية التي تواجه المؤسسات القومية، لاسيما المؤسسات الصغيرة نسبيا كروز اليوسف والتعاون، وبصفة عامة استمرت معاناة المؤسسات القومية من العمالة الزائدة ومن خسارة الاصدارات الجديدة، علاوة علي ثبات او تراجع التوزيع، ورغم انه لا توجد أرقام معلنه لتوزيع كل مطبوعة، الا أن الكثير من المؤشرات ترجح تآكل جمهور قراء الصحف، واتجاه نسبة معتبرة من جمهور الصحف القومية والحزبية الي قراءة الصحف الصفراء.

ويبدو أن الصعوبات التي تواجه المؤسسات القومية التي تحظي بدعم الدولة هي ابرز تجليات ازمة الصحافة المصرية والتي تتفاقم عاما بعد عام، وتشمل ايضا الصحف الاقليمية والحزبية والصحف الصفراء او الشعبية. في هذا السياق ظهرت واختفت عشرات الصحف الاقليمية ونجح عدد محدود منها في الاستمرار اعتمادا علي دعم المحافظ او المحليات او بعض الشركات، ولكن مقابل هذا الدعم فقدت الصحف الاقليمية استقلالها وصارت جزءاً من جهاز العلاقات العامة للمحافظة وتراجع مستواها الفني والمهني.

وكان وزير الإعلام قد اعلن أن هناك ٦٠٠ صحيفة تصدر في مصر منها المئات في الاقاليم، ويمكن القول بصعوبة حصر العدد الدقيق لهذه الصحف حيث تصدر وتختفي كل فترة عدة صحف اقليمية، كما أن كثيرا منها لا يصدر بانتظام، حيث يعاني من نقص التمويل ونقص الكوادر المهنية، وضيق قاعدة القراء.

واذا انتقلنا الي الصحف الحزبية نجد مظاهر ازمة الصحافة المصرية أكثر حدة وعنفا مقارنة بالصحف القومية. فقد استمر تراجع الصحف الحزبية علي مستوي الشكل والمضمون، وكذلك تراجع التوزيع رغم محاولات التجديد في الشكل التي قامت بها "الأهالي" و"الاحرار"، وبصفة عامة بدت الصحف الحزبية عاجزة عن تجديد خطابها او استيعاب التغيرات التي طرأت علي جمهور الصحف، خاصة شعور قطاعات واسعة من الجمهور بان ما تقدمه المعارضة مجرد شعارات غير قابلة للتحقيق على ارض الواقع، مما يضاعف من ازمة الصحف الحزبية، وينعكس بالسلب علي المشاركة السياسية.

وتعاني الصحف الحزبية بدرجات متفاوته من مشكلات مالية وادارية، اذ تراكمت ديون صحيفة العربي لسان حال الحزب الناصري، رغم تعدد

مصادر تمويلها واتجهت قيادة الحزب الي التفكير في العودة للصدور اسبوعيا بدلا من الاصدار اليومي. كما ظهرت عدة مشكلات في صحف مثل "الشعب" و"الاحرار" تتعلق بصعوبات مالية حاولت الادارة علاجها علي حساب حقوق بعض المحررين والعاملين، مما دفعهم الي اللجوء الي النقابة او الوقوف امام القضاء.

والملاحظ أن مشكلات المحررين مع الصحف سواء كانت حزبية او قومية تستحوذ علي جزء كبير من جهود النقابة علي حساب بقية الادوار والوظائف وفي مقدمتها جهود تطوير وحماية المهنة. وعلي سبيل المثال فان ذيول مشكلة صحيفة الاحرار مع بعض محرريها بعد تغيير رئيس تحريرها عام ١٩٩٦ فرضت نفسها علي جدول اعمال مجلس النقابة الجديد.

إن تسوية المشكلات المهنية والادارية لاعضاء النقابة يدخل ضمن مهام ووظائف النقابة، ولكن ليس علي حساب اولويات وقضايا اخري تعتبر اكثر اهمية من وجهة نظر جماعة الصحفيين مثل الغاء القوانين السالبة للحرية وقضايا حرية النشر والتعبير وسبل حماية المهنة والتوسع في تقديم خدمات مادية وتدريبية للصحفيين.

ويثير ازدياد عدد الدعاوى القضائية المرفوعة ضد صحفيين إشكالية وحدود التعبير وحرية النقد، والحياة الخاصة والعامة للمسئولين ونجوم الفن والمجتمع، وهي إشكالية لا يمكن مواجهتها من خلال القانون فقط، بل يجب اولا تطوير ميثاق الشرف الصحفي ليتماشي مع الهامش الديمقراطي المتاح والتحولات المجتمعية المتسارعة، وثانيا قيام النقابة بتطبيق جاد وفعال لمواد الميثاق، وثالثا إشاعة مناخ من الفهم والتسامح ينطلق من ضرورة مراجعة مفهوم الحياة الخاصة السائد لدي الدوائر الرسمية بحيث يعي الصحفيون الحدود الفاصلة بين السلوك العام والخاص كما تعي الشخصيات العامة أن النقد الموجه اليهم بحكم وظائفهم لا يعني الانتقاص من شخصيتهم او التدخل في حياتهم الخاصة.

لكن يبدو أن تعمد الخلط بين العام والخاص اصبح من آليات عمل الصحف الصفراء او الشعبية التي تبدو من الخارج بعيدة عن ازمة الصحف القومية والحزبية. لكن الحقيقة أن الصحف الصفراء هي ايضا في ازمة، وذلك بالرغم من كونها احدى نتائج ازمة حرية اصدار الصحف وعجز الصحف القومية والحزبية عن تطوير ادائها وتجديد خطابها، بعبارة اخري فان الانتعاش الظاهر في توزيع عدد محدود من الصحف الصفراء لا ينفي حقيقة أن هذه الظاهرة تواجه ازمة تتجسد في ثبات جمهور هذه الصحف حيث انحصر في فئات معينة تتابع ما تقدمه علي انه غريب وغير مألوف، ويقدم نوعا جديداً من التسلية. ولكن تكرار ونمطية الموضوعات التي تقدمها قلص من فكرة الجدة والغرابة التي اعتمدت عليها الصحف الصفراء. واستنادا الي تحليل عينة عشوائية محدودة من هذه الصحف يمكن القول أن موضوعاتها تكاد تنحصر في الجن والشعوذة والعنف والجنس والجريمة بانواعها وحياة الفنانين ورجال الاعمال وقضايا استغلال النفوذ والفتاوي الدينية واوضاع الأقباط والوحدة الوطنية، ومؤامرات امريكا واسرائيل علي العرب والمسلمين.

وعلاوة علي تكرار ونمطية الموضوعات والتي قد تختلف من عدد الي آخر فان هناك جمودا وتكرارا مملا في اساليب التحرير الصحفي والصور المصاحبة، حيث تتشابه هذه الصحف في تعمد المبالغة والاثارة وتجهيل المصدر وادعاء الصراحة والجرأة، وكذلك تقلب المواقف وتلونها بحسب مصلحة كل صحيفة وعلاقتها ببعض المؤسسات الحكومية او الخاصة ورجال الاعمال وما تحصل عليه من اعلانات.

أن تكرار ونمطية موضوعات واساليب تحرير الصحف الصفراء يباعد بينها وبين الصحف الشعبية بمعناها الغربي، وهو ما رصده التقرير بالتفصيل في العام الماضي. كما يجعل الصحف المصرية الصفراء متشابهة بحيث يصعب التمييز بينها حتي من وجهة نظر فئات من جمهورها، كذلك فان هذا التشابه النمطي وسهولة التقليد والمحاكاة يشجع عشرات الصحفيين وغير الصحفيين على الدخول في سوق الصحافة واصدار صحف جديدة مماثلة، خاصة وان الحصول علي ترخيص لاصدار مثل

هذه الصحف ميسور عبر المنفذ القبرصي وتسامح الرقابة معها مقارنة بالصحف الجادة، كما أن رأس المال المطلوب ليس كبيرا قياسا بالأرباح المتوقعة، من هنا ظهرت واختفت عدة صحف صفراء، وأعتمدت كل صحيفة جديدة علي نفس توليفة الموضوعات والاساليب التحريرية والفنية الشائعة في الصحف الصفراء الأكثر شهرة والأعلي توزيعا.

هكذا تتجلى ازمة الصحف الصفراء في الكثرة والتعدد النمطي، لسد احتياجات فئات محدودة من الجمهور غير قابلة للزيادة، وغير مرتبطة بصحيفة بعينها، ولذلك تخوض الصحف الصفراء معركة حياة او موت اعتمادا علي نفس الموضوعات واساليب التحرير، مما يقلص من مصداقيتها، ويضعف من ارتباط القارئ بصحيفة معينة من بين عشرات الصحف التي تقدم نفس الموضوعات وبنفس الأساليب تقريبا.

أن ازمة الصحف الصفراء لاتعني قرب زوال او نهاية هذه الصحف، بل تشير الي توقف نمو الظاهرة، وتراجع توزيع بعض هذه الصحف والتي يحلو لها ادعاء تحقيق معدلات من التوزيع يصعب الوثوق بها في ظل غياب الشفافية والافصاح في تدقيق ارقام التوزيع. ولكن هذه ظهرت في مصر لتسد احتياجات نوعية خاصة من الجمهور، وهذه النوعية موجودة في كل مجتمع، وبالتالي فان هذه الصحف ستبقي، غير أن اداء الصحف القومية والحزبية والتطبيق المجرد والعام لحق اصدار الصحف وبدون معايير مزدوجة سيضع الصحف الصفراء في حجمها الطبيعي، ويقلص من قدرتها علي الابتزاز السياسي وادعاء الجرأة او الوقوف في وجه اعداء الوطن. كذلك فان علاج ظاهرة التراخيص القبرصية وتطبيق القانون وميثاق الشرف الصحفي من شأنه أن يصحح مسار هذه النوعية.

في هذا الاطار نشير الي الازدواجية وعدم الشفافية في ممارسة حق اصدار الصحف او تملك الصحف الخاصة، عبر استخدام مجموعة من الاجراءات الادارية، حالت دون الموافقة علي معظم طلبات تأسيس شركات صحفية مساهمة، كما ألغت في فبراير ترخيص صحيفة "صوت الامة" التي تصدر عن دار صوت الامة للصحافة والنشر واعتباره كأن لم يكن، استنادا الي أن الشركة قامت باجراء تغييرات في البيانات الخاصة باعضاء مجلس الادارة وملاك الأسهم دون موافقة المجلس الأعلي للصحافة.

الخلاصة أن الصحافة المصرية القومية والحزبية والمستقلة والصفراء تواجه ازمة حادة ترتبط بضعف قاعدة القراء وتراجع التوزيع ونمطية وبيروقراطية الاداء، وترهل الهياكل الادارية والعمالة الزائدة وضعف الرقابة الشعبية، وغياب قواعد الشفافية والافصاح، وتراجع المستوى المهني والثقافي، مع زيادة دور العوامل الشخصية او الحزبية وصلات القرابة في عمليات تعيين الصحفيين وتولي المناصب القيادية. وقد ادي ذلك الي تراجع عام في مستوي أداء الصحافة المصرية واهتزاز مصداقيتها .

ثالثا : تطوير ضروري للاذاعة والتليفزيون :

تحتل الاذاعة والتليفزيون مكانة مركزية في النظام الإعلامي المصري، وتتصدر اولويات العمل فيهما اولويات وزارة الإعلام. وقد حققت الاذاعة والتليفزيون في السنوات الماضية انجازات عديدة في مقدمتها اطلاق القمر الصناعي المصري نايل سات ١٠١، واقامة مدينة الانتاج الإعلامي ومجمع مبارك العالمي. كما ارتفع عدد القنوات التليفزيونية الارضية والفضائية، ووصل البث الاذاعي والتليفزيوني الي معظم دول العالم، وارتفع عدد ساعات الارسال الاذاعي الي ١٦٥٣١٠ ساعة، وزادت القدرة الاجمالية لمحطات البث الاذاعي الي ١٣٣٣٣ كيلو وات، وزاد عدد الاذاعات الاقليمية الي ١١ اذاعة اقليمية تبث ١٨٠ ساعة يوميا. كما تطورت شبكة الاذاعات الموجهة من خلال ٤٨ خدمة اذاعية تقدم يوميا ٥ر٦٨ ساعة في المتوسط بـ ٣٥ لغة الي مختلف مناطق العالم، وبدأ البث الفضائي الاذاعي علي اول قمر صناعي اذاعي في العالم "افريستار" ليغطي الارسال مناطق شرق افريقيا، الشرق الاوسط، شمال وغرب افريقيا واجزاء من أوربا.

اما الارسال التليفزيوني فيصل حاليا الي ٢٦ محافظة، وزاد عدد ساعات الارسال الي ٧٧٩٩٥ ساعة، وارتفع عدد محطات البث التليفزيوني الي ٢٢ محطة، واصبح عدد القنوات التليفزيونية الاقليمية ٦ قنوات، اضافة الي ٣ قنوات فضائية، و٨ قنوات متخصصة.

ويؤكد الخطاب الرسمى أن القمر الصناعي الاول نايل سات حقق هدفه الأساسى حيث امتلأ بجميع القنوات التليفزيونية والتي بلغ عددها ٦٥ قناة، كما يجري الاستعداد لاطلاق القمر الثاني في اكتوبر القادم، ويحمل ١٢ قناة قمرية تبث ٨٤ قناة رقمية، لتغطية جنوبا أوربا والشرق الاوسط والقارة الافريقية. ومن المنتظر أن يبث القمر الجديد القناتين الاولي والثانية الي توشكي ودرب الاربعين وسيناء وخليج السويس، وسيوفر القمر الثاني قنوات احتياطية للقمر الاول، كما سيجهز بامكانيات اتصالية جديدة تمكنه من تقوية الاتصالات ودعم التبادل الاخباري وخدمات المعلومات، ويجري العمل حاليا علي تسويق قنوات وخدمات القمر الثاني.

علي مستوي آخر يقوم اتحاد الاذاعة والتليفزيون بانجاز خطة طموحة للعام ٢٠٠٠/٩٩ لاحلال وتطوير وتجديد محطات الارسال وشبكات نقل البرامج العاملة لاكثر من عشرين عاما، كما تهدف الخطة الي تعظيم الاستفادة من مشروع القمر الصناعي نايل سات بتوفير الاستقبال الفضائي واعادة البث الارضي في مناطق جنوب مصر التي لاتصل اليها الشبكات الارضية.

وتتضمن الخطة تقوية محطات الارسال الاذاعي الموجه، وتحسين خدمة محطات الارسال الاذاعي والتليفزيوني في جنوب مصر ووسط الدلتا والقناة، وكذلك استكمال ادخال النظم الرقمية، واحلال وتطوير استديوهات الاذاعة والتليفزيون. ومن المقرر بدء المرحلة الاولي في مشروع امتداد مبني الاذاعة والتليفزيون ماسبيرو علي مساحة ٣٦٠٠ متر وتشمل بناء مجموعة من الاستديوهات التليفزيونية الصغيرة ومراكز البث وملحقاتها.

ولكن رغم أهمية هذه الانجازات، فإن البث لا يصل حتي الآن الي قليل من المناطق مازالت تنتظر القمر الصناعي الثاني ليصل اليها البث التليفزيوني، الامر الذي يثير اكثر من تساؤل حول مقولة السيادة الإعلامية وفق المفهوم الذي يطرحه الخطاب الرسمي لوزارة الإعلام. وقد تثار هنا قضية تخصيص الموارد المحدودة وأولويات العمل بين الداخل والخارج حيث دفع التنافس الاقليمي والدولي باتحاد الاذاعة والتليفزيون الي اطلاق قنوات فضائية متخصصة بدون امكانيات مالية كافية حيث ذكر وزير الإعلام أن القنوات المتخصصة انطلقت بتمويل محدود قدره ٤ ملايين جنيه.

ولعل التسرع وضعف التمويل والعمل بمنطق التجربة والخطأ يفسر لنا المستوي المتواضع للقنوات المتخصصة مقارنة بمثيلاتها من القنوات العربية سواء علي مستوي الشكل او المضمون. وربما كان توجيه هذا الجهد والتمويل المحدود لتجديد وتطوير محطات الارسال الاذاعي والتليفزيوني داخل مصر اكثر فائدة من وجهة النظر التنموية، لا سيما أن اغلبية المواطنين لم يتمكنوا من استقبال القنوات المتخصصة التي تتطلب شراء جهاز للاستقبال الرقمي يتكلف حوالي ١٢٠٠ جنيه. وقد شكل هذا المبلغ حاجزا امام استفادة الأغلبية من القنوات المتخصصة علاوة علي القنوات التعليمية والصحية التابعة لوزارتي التعليم والصحة. ولم تنجح الحلول التي طرحت للتغلب علي هذه المشكلة، فالبيع بالتقسيط لاجهزة الاستقبال الرقمي لم يلق قبولا من اغلبية المواطنين، كما لم تنجح تجارب المشاهدة الجماعية في المدارس. من هنا صار ضروريا البحث عن حلول عملية، وغير مكلفة بالنسبة لميزانية اغلبية المواطنين مثل اعادة تخصيص اوقات البث في القنوات المحلية لنقل ما تقدمه القنوات التعليمية، خاصة وان هذه القنوات تعيد تقديم برامج ومضامين ترفيهية سبق تقديمها في القناتين الاولي والثانية.

وتجدر الاشارة الي ضرورة اعادة النظر في فلسفة واهدف القنوات المحلية. فقد انطلقت هذه القنوات وتوسعت في ساعات البث بدون ميزانيات مناسبة لشراء الاجهزة او انتاج البرامج، وقد أدي هذا الوضع الي ضعف مستوي ما تقدمه القنوات

المحلية من حيث الشكل والمضمون، وبروز فجوات تكنولوجية وفنية بين هذه القنوات والقناتين الاولي والثانية، فاغلب القنوات المحلية ليس لديها عدد كاف من الكاميرات والاستديوهات، كما أن بعضها يعمل بكاميرات ونظم غير رقمية.

إن اوضاع القنوات المتخصصة والقنوات المحلية تثير قضية العلاقة بين الموارد المتاحة وتخصيص هذه الموارد وفق أولويات تنموية محددة. فالكثرة العددية او التوسع الكمي في القنوات او ساعات الارسال قد لا يعني تحقيق السبق والريادة الإعلامية أن لم يرتبط بالارتقاء والتجديد في الشكل والمضمون، والذي يتطلب بدوره حدا أدني معقولاً من التمويل الذي يمكن تخصيصه بطريقة افضل.

والواقع أن مشكلة ضعف التمويل قد دفعت اتحاد الاذاعة والتليفزيون للتفكير في زيادة موارده من خلال التوسع في كل من الاعلان وتسويق برامج الاذاعة والتليفزيون حيث بلغ الدخل من الاعلان ٣٢٧ر٣ مليون جنيه عام ١٩٩٨/٩٧، شكلت المصدر الاول لدخل الاتحاد بنسبة ٤٤ر٤%، بينما حقق النشاط التسويقي للقطاع الاقتصادي ١٠٣ر٢ مليون جنيه بنسبة ١٤% من الدخل عام ١٩٩٨/٩٧. وتشير خطة اتحاد الاذاعة والتليفزيون إلي أن ايرادات الاعلانات التجارية المستهدفة عام ٢٠٠٠/٩٩ تقدر بـ ٣٢٦ مليون جنيه بانخفاض طفيف عن عام ١٩٩٨/٩٧ بينما تقدر حصة تسويق القطاع الاقتصادي بحوالي ٨٢ مليون جنيه، عدا المستهدف من ايرادات شركة القاهرة للصوتيات والمرئيات بحوالي ٨٧ر٣ مليون جنيه.

وكانت الاعلانات قد جاءت في المرتبة الرابعة بالنسبة لاجمالي ساعات ارسال البرامج والمواد التي قدمتها القناة الاولي في التليفزيون عام ١٩٩٨/٩٧ بنسبة ١٣ر٧%، بينما جاءت في المرتبة التاسعة في القناة الثانية وبنسبة ٣% من مجموع برامج ومواد القناة الثانية، الأمر الذي يشير الي الزيادة الملحوظة في نسبة الاعلانات التجارية في القناة الاولي، والتي استمرت خلال عام ١٩٩٩. وترافقت هذه الزيادة مع تدني مستوي بعض الاعلانات وخروجها عن الآداب العامة، علاوة علي ما تحدثه الاعلانات من آثار سلبية مثل ثورة التطلعات وزيادة الاستهلاك الترفي ومشاعر الاحباط خاصة لدي الاطفال والشباب. ومن هنا استجابت وزارة الإعلام لدعوة الصحف وأولياء الامور بترشيد مضمون الاعلانات، وشكل الاتحاد لجنة للتأكد من التزام وكالات الاعلان بميثاق الاعلان، وقد قامت اللجنة برفض ٦٣ اعلانا، والغي القطاع الاقتصادي تعاقده ازاء هذه الاعلانات.

ولاشك في اهمية عمل هذه اللجنة، لكن ثمة حاجة حقيقية لاعادة النظر في الحيز المتزايد الذي تحتله الاعلانات في ذروة المشاهدة (الوقت الممتاز)، وكذلك في لجوء بعض قنوات التليفزيون الي بث الاعلانات بانواعها داخل البرامج والدراما التليفزيونية والافلام مما يسئ الي وحدة العمل الفني، وحق المواطن في الاتصال، في هذا الاطار قد يكون من المناسب وضع سقف للزمن المخصص للاعلانات في اوقات البث المختلفة لا يتم تجاوزه وبحيث لا يزيد الوقت المخصص عن ٣% من اجمالي ساعات البث، في المقابل لابد من اتخاذ اجراءات سريعة لحل المشكلات المالية التي يواجهها الاتحاد نقترح منها ترشيد الانفاق واعادة تخصيص الموارد المتاحة، مع التشديد علي ضرورة حصول اتحاد الاذاعة والتليفزيون علي مقابل للخدمات التي يؤديها لاجهزة الدولة والتي تقدر بحوالي ٦٩٥ مليون جنيه.

علي أن مشكلة نقص التمويل وسوء تخصيص الموارد لا تكفي لتفسير ضعف مستوي اغلب البرامج والمضامين المقدمة في الاذاعة والتليفزيون وبطء الأداء وبيروقراطيته، ولكن هناك أسبابا اخري لعل اهمها:

١- سيادة الوظيفة الترفيهية للإعلام في ادراك القائمين علي اتحاد الاذاعة والتليفزيون علي ما عداه من وظائف اخري مثل نقل الاخبار والتفسير والتثقيف، والتنمية. حيث تستحوذ المواد الترفيهية علي اغلب الوقت والجهد، وينظر لهذه النوعية من المواد علي انها المعيار الاساسي في النجاح والتميز. ونشير هنا الي أن المواد الترفيهية في قنوات التليفزيون جاءت من حيث ساعات الارسال في المرتبة الاولي بين انماط البرامج المختلفة وبنسبة

١ر٣٩% عام ١٩٩٨/٩٧، وجاءت بعدها في المرتبة الثانية وبفارق كبير المواد الإعلامية بنسبة ٥ر١٤%، ويقصد بها نشرات الاخبار والبرامج السياسية والتعليقات، ثم جاءت في المرتبة الثالثة المواد الثقافية بنسبة ٤ر٨%، وجاءت مواد التنمية والخدمات بنسبة ٧ر٧%، ويلاحظ أن نسبة المواد الترفيهية ربما تزيد عن ١ر٣٩% بالنظر الي أن بعض انماط البرامج الاخري كبرامج الاطفال والتي جاءت بنسبة ٧%. وكذلك برامج التنمية والخدمات تحتوي علي مضامين ترفيهية. ومن ناحية اخري لا توجد أي دلائل تشير الي احتمال تراجع نسبة المواد الترفيهية بين المضامين المقدمة في القنوات التليفزيونية خلال عام ١٩٩٩، او الي ارتفاع مستوي ما يقدم فيها.

والمدهش أن البرامج الترفيهية تحتل ايضا المرتبة الاولي من جملة ساعات الارسال الاذاعي عام ١٩٩٨/٩٧ وبنسبة تماثل تقريبا النسبة التي حصلت عليها المواد الترفيهية في ساعات ارسال التليفزيون، حيث جاءت بنسبة ٣ر٣٦%، تليها في المرتبة الثانية وبفارق كبير البرامج الثقافية وبنسبة ١ر٢٤%، ثم جاءت البرامج الدينية في المرتبة الثالثة بين ساعات الارسال الاذاعي وبنسبة ٣ر١٤%، مع ملاحظة أن اغلبها عبارة عن تلاوة القرآن الكريم.

هكذا تتفوق البرامج والمضامين الترفيهية من ناحية الكم على ماعداها من برامج ومضامين. وتتصدر اولويات العمل في الاذاعة والتليفزيون دون أن يواكب ذلك تطور في المستوي الكيفي، فاغلب ما يقدم من المواد الترفيهية يتسم بالسطحية والتكرار الممل وعدم احترام عقلية المستمع او المشاهد او حتي تقدير أن هناك شرائح مؤثرة من الجمهور اصبح في مقدورها الاستماع او مشاهدة اذاعات او قنوات منافسة.

وتجدر الاشارة الي سيادة فكرة تربط بين زيادة جرعات المواد الترفيهية في الاذاعة والتليفزيون وشهر رمضان من كل عام، حيث تعلن حالة الطوارئ في الاذاعات والقنوات المختلفة بما فيها الفضائية والمتخصصة، وتشكل فرق عمل لانتاج وبث مواد ومضامين ترفيهية ينتج أغلبها بتسرع ودون اعداد كاف فتأتي غير مناسبة مع قيم وفلسفة الصوم، فضلا عن تواضع مستواها الفني.

٢- عدم القدرة علي التمييز بين ملكية الدولة للاذاعة والتليفزيون وبين امكانية تقديم خدمات إعلامية تراعي قواعد العمل الإعلامي في سرعة التحرك والسبق، وتسمح بتقديم وجهات النظر المختلفة في القضايا العامة سواء التي تقدمها أحزاب المعارضة او فاعليات المجتمع المدنى. وادي غياب هذا التمييز المهم الي نوع من المركزية الشديدة التي اعتمدت علي آليات بيروقراطية في التحكم والسيطرة علي عمليات استقاء الاخبار واعدادها واذاعتها، وكذلك علي اختيار البرامج وموضوعاتها واسماء المتحدثين فيها. وقد استمرت هذه الاليات في العمل خاصة وانها تستند الي تراث طويل من الخبرة والشعور الزائف بالنجاح. اكثر من ذلك تعثرت محاولات تطوير نشرات الاخبار حيث استمرت الاولويات السياسية المحلية في تقرير اهمية الاخبار وترتيب اذاعتها، وعانت النشرات من الايقاع البطئ ومحدودية الاعتماد علي الصور والخرائط والمواد الفيلمية، فضلا عن التقارير والتحليلات الانشائية، في هذا السياق جري الاستعانة بعدد كبير من المراسلين اغلبهم دون المستوى.

ولعل ابرز مظاهر بطء وبيروقراطية الاداء في الاذاعة والتليفزيون تتجلي في التأخر عن اذاعة خبر محاولة الاعتداء علي الرئيس مبارك في مدينة بورسعيد، وبطء القيام بحملات توعية بشأن ظاهرة الكسوف، فلم تمهد الاذاعة والتليفزيون لهذا الحدث، ثم حاولت تدارك هذا التأخير بتكثيف حملتها الإعلامية ليلة وقوع الكسوف، الأمر الذي ادي الي مضاعفة مخاوف الناس وألحق أضرارا بالعمل والانتاج في كثير من القطاعات، كذلك فان استجابة الاذاعة والتليفزيون لكارثة سحابة الدخان ثم كارثة الطائرة المصرية جاءت متأخرة، واتسمت بالطابع الدفاعي التبريري. ويبدو أن بطء اداء الاذاعة والتليفزيون تجاه هذه الاحداث والكوارث قد خلق حالة من الغموض والشك ساعدت في تشكيل مناخ موات لظهور وانتشار عدة شائعات مثيرة سجلها

بالتفصيل تقرير الازمات والكـــوارث لعـــام ١٩٩٩ الصادر عن جامعة عين شمس.

٣- سوء توظيف واستخدام العناصر والقـــدرات البشرية المؤهلة التي تميز مصـــــر، والتـــي يمكـــن الرهان عليها بالدرجة الاولـــي للنـــهوض بـــالإعلام المرئي والمسموع، اذ أن آليات العمل البـــيروقراطي وغياب الشفافية والافصاح أدت الي اختيار عنـــاصر غير مؤهلة لاعداد وتقديم كثير من البرامج، والـــي استمرار عناصر اخري ثبـــت فشـــلها فـــي العمـــل الاذاعي والتليفزيوني لأسباب تتعلق بالاقدمية. وفـــي ظل هذه الاوضاع تراجع مستوي التدريب والتـــأهيل او جري الاستخفاف بهما.وقادت هذه الاوضاع الـــي حجز وتغييب الكفاءات الشابة سواء خارج او داخـــل النظام الإعلامي، وبالتالي اهـــدار فـــرص عديـــدة للاصلاح والتطوير، ويبدو أن المسئولين قد التفتـــوا مؤخرا لهذه السلبيات فاعلن وزير الإعلام في اكتوبر عن البدء في تطوير إعلامي شامل يعتمد علي ضـــخ دماء جديدة وتطوير نشرات الاخبار وتقييم اداء شبكة المراسلين وطريقة تقديمهم للتقارير، كما تقرر احيـــاء لجنة اختيار البرامج ورفض المسلسلات الطويلـــــة، وتطوير معهد التدريب الاذاعي والتليفزيونـــــي، وان يكون الحصول علي دورات تدريبية شرطا لتولـــــي مناصب قيادية.

ويصعب حاليا تقييم نتائج عملية التطويـــر التـــي اشتملت علي مجموعة من الاجـــراءات والتعليمـــات التي يمكن أن تحسن مـــن أداء الاذاعـــة والإعـــلام المرئي والمسموع، لكـــن بعـــض هـــذه القـــرارات والتعليمات يدعو للدهشة حيث صدر قرار من وزيـــر الإعلام بمنع ظهور المذيعات الحوامل، وكذلك منـــع مقاطعة الضيوف وعدم الاستخفاف بهم. وهي امـــور تعني أن ابجديات العمل الإعلامي كانت غائبة عـــن قنوات التليفزيون.

لكن التطوير الشامل للاذاعات والقنوات الارضية والفضائية والنهوض بها يتطلب:

١- مراجعة شاملة لأهداف السياسة الإعلاميـــــة لاتحاد الاذاعة والتليفزيون.

٢- مراجعة اولويات العمل فيما يتعلق بـــالتخطيط والمتابعة وتخصيص الموارد وتوظيـــف الكفـــاءات والعناصر البشرية.

٣- المراجعـــة الشـــاملة لمســـتوي الـــــبرامج والمسلسلات والمضامين المختلفة شكلا وموضوعـــا، مع اعادة توزيع نسب ساعات الارسال علي انمـــاط المواد المختلفة بحيث تخفـــض المســـاحة الزمنيـــة الكبيرة التي تشغلها المواد الترفيهية والاعلانات فـــي اوقات المشاهدة المتميزة.

٤- تفعيل الرقابة الشعبية علـــي انشـــطة اتحـــاد الاذاعة والتليفزيون، مع ضمان الافصاح والشـــفافية. فمن الملاحظ أن الكتاب الســـنوي الـــذي يصـــدره الاتحاد، وكذلك الخطط الإعلامية السنوية لا تتضمـــن أي معلومات عن مصروفات الاتحاد او خسائره. كما أن تشـــكيل الجمعيـــة العموميـــة لاتحـــاد الاذاعـــة والتليفزيون والذي نص عليه القانون رقم ١٣ لســـنة ١٩٧٩ والمعـــدل بالقـــانون ٢٢٣ لســـنة ١٩٨٩ لا يضمن تمثيلا معقولا للعاملين في الاتحـــاد، كمـــا لا تمثل فيه فاعليات المجتمعيـــن السياســـى والمدنـــى، وبالتالي فانه من المـــهم توســـيع قـــاعدة الجمعيـــة العمومية، ومن ناحية اخري فان الكثير مـــن لجـــان تقييم ومتابعة انشطة الاتحاد، وكذلك تقييم الـــبرامج والمضامين في الاذاعة والتليفزيون تضم في اغلبيتها عناصر قيادية في الاتحاد، مما قد يؤثر في قراراتهم، من هنا نقترح أن تكون الاغلبية في هذه اللجان مـــن الإعلاميين والخبراء وممثلي المجتمع المدني.

٥- الإعداد والتمهيد لظهور اذاعـــات وقنـــوات تليفزيونية خاصة، اذ أن القانون الذي منـــح اتحـــاد

الاذاعة والتليفزيون حق انشاء وتملك البث الاذاعي المسموع والمرئي اصبح غير ذي موضوع في ضوء تكنولوجيا البث الفضائي وعولمة الإعلام، وبالتالي فان سعي بعض الأحزاب والشركات الخاصة لتأسيس قناة تليفزيونية ارضية قد يتحول الي تأجير قناة فضائية او اكثر من القنوات الكثيرة المتاحة للتأجير من خلال اقمار أجنبية تغطي مصر. ومن هنا ضرورة التعامل بواقعية مع هذه التطورات، وهو ما اكده وزير الإعلام حيث قال "لابد أن يأتي يوم تنتشر فيه القنوات الخاصة، لكن هل أعددنا المجتمع ليتقبل ويتعامل مع هذه القنوات الخاصة". واشار الي ضرورة التمهل.والتمهيد والحوار، ولا شك في اهمية.هذه الرؤية الواعية. غير انه من الضرورة الاسراع في اجراء مثل هذا الحوار لأن رخص تكنولوجيا البث الفضائي تجعل من تأجير قناة فضائية مسألة ميسورة للغاية. ومن جانب آخر فان وضع ضوابط علي الفضائيات مسألة بالغة الصعوبة، وهو ما يدفع نحو التفكير في مواثيق شرف إعلامية تمارسها الفضائيات الحكومية والخاصة. غير أن منح الإعلام المصري المرئي والمسموع مزيدا من الحرية، مع اتاحة الفرصة لكافة الأحزاب وفاعليات المجتمع في التعبير عن نفسها من شأنه تقليص فرص لجوء الأحزاب او الشركات الخاصة لاستئجار قنوات فضائية تبث من الخارج. بعبارة اخري فإن توسيع قاعدة المشاركة بين الحكومة والأحزاب وفاعليات المجتمع في الإعلام المرئي والمسموع يقلل من فرص لجوء البعض لبديل استئجار قنوات فضائية والبث من الخارج، كما يزيد من قوة ارتباط المواطنين بإعلامهم الوطني.

◆ القسم السادس ◆

الاقتصاد المصرى :

حل المشاكل الظاهرة ومعالجة المخاطر الكامنة ضرورة لمواصلة الانطلاق

أولا : مشاكل فى سعر الصرف وضوابط الائتمان والسياسة التجارية :

حقق الاقتصاد المصرى انطلاقة ملموسة خلال التسعينات من خلال برنامج للاصلاح انجز تقدما كبيرا على الصعيدين النقدى والمالى، واتجه الى الهيكل الاقتصادى متحرراً الى حد معقول من الأعباء الايديولوجية التى أثقلت الاقتصاد فى مرحلة سابقة.

ولكن يقتضى الحفاظ على هذه الانطلاقة ومواصلتها وتدعيمها حل بعض المشاكل التى ظهرت خلال الفترة الممتدة من اواخر ١٩٩٨ وأثارت قلقا، وكانت موضوعا للنقاش العام مثل أزمة الدولار ومشاكل الاقتراض من الجهاز المصرفى ومشكلة التعريفات الجمركية.

١ ـ مرحلة جديدة فى أزمة الدولار :

تعرض سوق الصرف لأزمة حقيقية فى العام ١٩٩٩ كامتداد للأزمة التى تفجرت فى ١٩٩٨. وتجسدت هذه الأزمة فى وجود طلب كبير على الدولار لم يتمكن سوق الصرف من تلبيته أو مواجهته من خلال الايرادات الجديدة من العملات الحرة فى هذه السوق، مما خلق حالة من النقص الحاد فى الدولار اضطرت الحكومة لمواجهتها من خلال الاحتياطيات الدولية من العملات الحرة. وأدى هذا الأسلوب فى مواجهة الأزمة على المدى القصير إلى هبوط فى الاحتياطيات الدولية لمصر من العملات الحرة من أكثر من ٢٠,٣ مليار دولار فى العام المالى ١٩٩٧/٩٦ إلى ١٨,٦ مليار دولار فى يوليو ١٩٩٨ ثم إلى ١٧,٦ مليار دولار فى يوليو ١٩٩٩. وكنتيجة لزيادة الطلب على الدولار ، تعرض الجنيه المصرى لضغوط قوية ولاحت فى الأفق نذر عودة السوق السوداء للنقد الأجنبى بما هدد أحد أهم جوانب النجاح لبرنامج الاصلاح الاقتصادى المصرى وهو القضاء على السوق السوداء فى الصرف الأجنبى وعلى تعدد أسعار الجنيه المصرى مقابل الدولار وبناء سوق صرف مستقرة.

وبما أن الطلب على الدولار مشتق من الطلب على السلع والخدمات والأنشطة التى يُستخدم الدولار فى تمويلها، فإن أسباب أزمة الدولار تكمن فى التغيرات المتعلقة بالطلب الأصلى، خاصة وأن المؤشرات الرئيسية المعبرة عن أداء الاقتصاد المصرى فى العامين ١٩٩٨ و ١٩٩٩ ، ونقصد معدلات النمو والتضخم والبطالة ، هى فى موقف يدعم الجنيه المصرى فى مواجهة الدولار والعملات الحرة الأخرى وليس العكس. وان كان ذلك لا ينفى أن تصاعد أزمة الدولار يمكن أن يكون قد خلق طلباً على العملة الأمريكية لذاتها كمخزن للقيمة أو كوعاء للادخار.

ويمكن القول أن أسباب أزمة الدولار تنقسم إلى أسباب هيكلية عميقة الجذور فى الاقتصاد المصرى وأخرى طارئة مرتبطة بتطورات اقتصادية داخلية أو بتطورات تجرى فى البيئة الاقتصادية الدولية.

ويعد السبب الأكثر أهمية وراء الأزمة الدولارية هو العجز المزمن فى الموازين الخارجية لمصر والذى يعتبر العجز فى التجارة السلعية هو سببه الوحيد تقريبا. وقد بلغ العجز التجارى المصرى عام ١٩٩٨ نحو ١٣٣٣٥,٣ مليون دولار ، وبلغ العجز المتراكم من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٨ ، نحو ٦٧٥٣٥ مليون دولار .

وهذا العجز التجارى المصرى هو التجسيد الحى لضعف القدرات الانتاجية للاقتصاد المصرى وحتى على صعيد مواجهة الطلب وضعف القدرات التنافسية لوحداته الانتاجية العامة والخاصة على السواء. هذا الضعف الذى تراكم بدون علاج خلف أسوار الحماية الجمركية الطويلة الأمد ، وهذا العجز يجسد ايضا اعتماد الاقتصاد المصرى على تصدير المواد الأولية محدودة القيمة المضافة والعائد ، حيث

بلغت قيمة صادرات مصر من المواد الأولية وشبه الأولية التى تشمل الوقود والقطن الخام وغزله وسبائك الألمونيوم والبصل الطازج والبطاطس والبرتقال من قيمة الصادرات المصرية فى العام ١٩٩٨ . وترتفع النسبة إلى نحو ٦١.٥% من الصادرات المصرية إذا أضفنا إليها صادرات مصر من الأرز عام ١٩٩٨.

واذا كان العجز هو ملمح دائم للميزان التجارى المصرى، فان ارتفاعه من ٩,٤ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ١٣,٣ مليار دولار عام ١٩٩٨ ، يشكل قفزة خطيرة ، وهى القفزة التى ساهمت فى خلق أزمة الدولار منذ اواخر العام ١٩٩٨ وعلى مدى العام ١٩٩٩.

وتعود القفزة الكبيرة للعجز التجارى المصرى عام ١٩٩٨ إلى الإنخفاض الكبير فى أسعار النفط والوقود عامة ، هذا الانخفاض الذى أدى إلى تراجع ايرادات مصر من تصدير الوقود من نحو ٥٨٣٨ مليون جنيه مصرى (١٧٢٢,٢ مليون دولار) عام ١٩٩٧ الى نحو ٣١٤٧,٥ مليون جنيه عام ١٩٩٨(حوالى ٩٢٦ مليون دولار) بانخفاض نسبته ٤٦,١% . وأدى ذلك إلى تراجع حصيلة الصادرات السلعية المصرية إلى ٣١٤٢ مليون دولار عام ١٩٩٨ مقارنة بنحو ٣٩٠٨ مليون دولار عام ١٩٩٧، بانخفاض نسبته ١٩,٦% .

ومقابل تراجع قيمة الصادرات المصرية عام ١٩٩٨ ، ارتفعت قيمة الواردات بشكل كبير من ١٣١٦٨ مليون دولار عام ١٩٩٧ إلى نحو ١٦٤٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٨ بنسبة ارتفاع بلغت ٢٥,١% .

كما ارتبط جانب من الارتفاع الكبير لقيمة الواردات المصرية عام ١٩٩٨ بالزيادة الطارئة فى الواردات المصرية من اليابان ودول شرق وجنوب شرق آسيا بسبب انخفاض أسعار السلع التى تصدرها تلك الدول لدى تقويمها بالدولار أو الجنيه المصرى المرتبط به نتيجة انخفاض أسعار عملات تلك الدول مقابل الدولار والجنيه المصرى منذ انفجار أزماتها المالية فى منتصف عام ١٩٩٧ والتى استمرت تداعياتها على مدى عام ١٩٩٨ والنصف الأول من عام ١٩٩٩ على الأقل. وكانت واردات مصر من الدول النامية، وضمنها دول شرق وجنوب شرق آسيا، قد ارتفعت بنسبة ١٣,٧% ، و ٢٧,٩% فى عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ على الترتيب ، مقابل انخفاض واردات مصر من الدول المتقدمة بنسبة ٣,٤% عام ١٩٩٧ وارتفاعها بنسبة ١٢,٧% عام ١٩٩٨.

وحتى بين الدول المتقدمة ارتفعت واردات مصر من اليابان بنسبة كبيرة مقابل تراجع أو جمود وارداتها من دول متقدمة أخرى. وفى الربع الأخير من عام ١٩٩٨ارتفعت قيمة واردات مصر من اليابان بنسبة ٧٢,٢% مقارنة بالربع الأخير من علم ١٩٩٧ ، وبالمقابل انخفضت واردات مصر من الولايات المتحدة فى الربع الأخير من عام ١٩٩٨ بنسبة ١٢,٣% بالمقارنة بالربع الأخير من عام ١٩٩٧.

وبغض النظر عن الأسباب الهيكلية والطارئة للعجز التجارى المصرى، فان هذا العجز شكل دائما عنصرا ضاغطا على الجنيه المصرى . وهذا العنصر الضاغط تفاقمت آثاره فى عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ نتيجة تزايد قيمة هذا العجز.

وتجدر الاشارة إلى أن الجنيه المصرى مقدر بأقل من قيمته الحقيقية أى بأقل من سعر صرفه المثالى مقابل الدولار. وسعر الصرف المثالى لأى عملة هو سعر الصرف الذى يعكس توازن القدرات الشرائية بين هذه العملة فى سوقها والعملات الأخرى فى أسواق بلدانها. وتشير بيانات البنك الدولى فى تقريره عن التنمية فى العالم (٩٩/٢٠٠٠) ، إلى أن الناتج القومى الاجمالى المصرى المحسوب وفقا لسعر الصرف السائد فى السوق (٣,٤ جنيه لكل دولار) ، قد بلغ ٧٩,٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ ، أى ما يوازى ٢٦٩,٣ مليار جنيه مصرى ، فى حين أن هذا الناتج يرتفع الى ١٩٢,٥ مليار دولار فى العام المذكور طبقا لتعادل القوى الشرائية بين الدولار والجنيه أى طبقا لسعر الصرف المثالى. أى أن القدرة الشرائية لـ ٢٦٩,٣ مليار جنيه مصرى فى السوق المصرية تعادل القدرة الشرائية ١٩٢,٥ مليار دولار فى السوق الأمريكية. وتبعا لذلك يصبح سعر

الصرف المثالى للجنيه المصرى عام ١٩٩٨ هو ٠,٧١ دولار ، أو ١,٤ جنيه لكل دولار. لكن عجز الموازين الخارجية لمصر وما ينطوى عليه من ضغوط على العملة المصرية، أدى إلى انخفاضها إلى مستويات تقل كثيرا عن سعر الصرف المثالى لها، حتى بلغ سعر صرف الجنيه المصرى فى عامى ١٩٩٨، ١٩٩٩ نحو ٠,٢٩٥ دولار أو ٣,٤ جنيه مصر لكل دولار.

واضافة إلى العجز المزمن فى الميزان التجارى المصرى والذى تزايد عام ١٩٩٨ ، فان الايرادات السياحية المصرية تعرضت لتراجع حاد فى السنوات الأخيرة حيث انخفضت من أعلى مستوى لها وهو ٥٨٣٧,٨ مليون جنيه فى العام ١٩٩٧ إلى ٤٠٦٢,٩ مليون جنيه فى العام ١٩٩٨ بنسبة انخفاض بلغت ٣٠,٤% ، وهو انخفاض ناجم عن التداعيات السلبية للحادث الإرهابى الذى شهدته الأقصر فى نوفمبر ١٩٩٧.

كذلك واصلت ايرادات قناة السويس انخفاضها فبلغت ٦٠٢٤,٧ مليون جنيه عام ١٩٩٨ علما بأنها كانت قد بلغت ٦٩٩٨,١ ، ٦٦٩٣,٢ ، ٦٣٨٢,١ ، ٦٠٧٣,٦ مليون جنيه فى أعوام ١٩٩٤ ، ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ ، ١٩٩٧ على الترتيب.

وكان طبيعيا فى ظل هذه المعطيات أن يرتفع عجز ميزان الحساب الجارى بدون حساب التحويلات ، من ٤٠٢٦,٦ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٧/٩٦ إلى ٧١٧٦,١ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٨/٩٧ . وحتى بعد اضافة التحويلات بلغ عجز ميزان الحساب الجارى والتحويلات نحو ٢٧٧٢,٣ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٨/٩٧ مقارنة بفائض بلغ ١١٨,٦ مليون دولار فى العام المالى ١٩٩٧/٩٦ .

وتجدر الاشارة إلى أن لجوء الكثير من المستثمرين والشركات التى تعمل فى مجال اقامة المشروعات بنظام الـ B.O.T (محطات كهربا ، مياه ، مشروعات تجارية ، موانئ ، مطارات) ، إلى استخدام هذه العقود للاقتراض من الجهاز المصرفى فى صورة عملات أجنبية لاستيراد المعدات اللازمة لها، قد ساهم فى زيادة الطلب على الدولار وبالتالى فى تكثيف الضغوط على الجنيه المصرى. وبما أن تلك الواردات ضرورية لأن الاقتصاد المصرى لا ينتج بديلا لها ، فانه يبدو واضحا أن ضعف القدرات الانتاجية المحلية هو عنصر جوهرى فى أزمة الدولار عام ١٩٩٩ وما قبلها، وسيظل كذلك اذا لم يحدث تغير حاسم فى هذا الشأن.

وهناك امكانية لحدوث تغيرات ايجابية بالنسبة للعوامل الطارئة التى أثرت سلبيا على موقف الجنيه المصرى مقابل الدولار مثل انخفاض أسعار البترول التى تحسنت فى النصف الثانى من عام ١٩٩٩ ، ومثل الايرادات السياحية التى كانت تأثرت سلبيا بتداعيات حادث الأقصر ، ومثل حصيلة رسوم المرور فى قناة السويس التى تأثرت سلبيا نتيجة جمود النمو الاقتصادى العالمى الذى لم يتجاوز ٢,٥% و ٣% فى عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ على الترتيب ، مقارنة بنحو ٤,٢% عام ١٩٩٧ ، وهذا التراجع فى النمو أثر سلبيا على حركة التجارة العالمية فى عام ١٩٩٨ بصفة خاصة حيث بلغت التجارة العالمية ٥٣٢٧,٩ مليار دولار مقارنة بنحو ٥٤٤٦,٣ مليار دولار عام ١٩٩٧ . ورغم أن تقديرات صندوق النقد الدولى (World EconomicQutlook, October 1999) ، تشير إلى أن قيمة التجارة العالمية ارتفعت إلى ٥٤٣٠,٣ مليار دولار ، إلا أنها تبقى دون مستواها المتحقق عام ١٩٩٧ وهو ما يعنى أن التحسن فى ايرادات قناة السويس قد يبقى محدودا فى العام ١٩٩٩. كذلك فان أسعار السلع والخدمات التى تصدرها دول شرق وجنوب شرق آسيا لن تظل منخفضة ومغرية للمستوردين من أجل السوق أو التخزين، لأن اقتصادات هذه البلدان بدأت فى التعافى وأخذت أسعار عملاتها فى التحسن مقابل الدولار والجنيه المصرى المرتبط به.

وعلى أى الأحوال فانه فى حالة زوال العوامل الطارئة التى أثرت سلبيا على موقف الجنيه المصرى مقابل الدولار الأمريكى ، فان العامل الهيكلى المرتبط بأن مصر بلد ينتج ويصدر أقل مما يستهلك ويستورد ، سيظل يغذى العجز فى المعاملات الخارجية المصرية بصورة تشكل عنصر

ضغط على الجنيه المصرى بصورة مستمرة اذا لم تتم معالجة هذا الأمر بشكل جوهرى.

وقد أظهرت الادارة الاقتصادية المصرية ترددا وارتباكا ازاء أزمة الدولار فى العام ١٩٩٩. وخصوصا قبل التغيير الوزارى وهو ارتباك غير مبرر لأن هذه الأزمة كان من الممكن توقعها بسهولة على ضوء مبررات تزايد الواردات وتزايد العجز التجارى المصرى فى عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ والآثار السلبية للتطورات الاقتصادية الدولية على ميزان المدفوعات المصرى. وقد تجسد التردد الحكومى المصرى فى التعامل مع أزمة الدولار فيما يلى:

أ - فى البداية لجأت الحكومة والبنك المركزى للنفى المعتاد لوجود الأزمة فى وقت كان السوق والمتعاملون فيها يدركون تماما حجم الأزمة وطبيعتها مما أضعف مصداقية ودرجة الثقة فى الادارة الاقتصادية للأزمة وهو مناط فاعلية أى سياسة عامة .

ب - حملت السلطات النقدية شركات الصرافة وتلاعب بعضها بأسعار الصرف المسئولية عن "الأزمة المفتعلة" .

جـ - لجأت السلطات النقدية إلى اصدار مجموعة من التعليمات منها توجيه البنوك الى عدم تمويل مشروعات بالنقد الأجنبى اذا لم تكن هذه المشروعات تدر عوائد بنفس العملة الأجنبية التى ستقترض بها (مشروعات الـ BOT مثلا) وعدم تشجيع العملاء على تحويل مديونياتهم المستحقة عليهم بالجنيه المصرى إلى العملات الأجنبية وضرورة التزام البنوك بالحصول على تأمين نقدى بنسبة ١٠٠% من العملاء بالجنيه المصرى للاعتمادات المستندية التى تفتح لاستيراد السلع الاستهلاكية وتامة الصنع وتتولى البنوك فتح الاعتماد بالنقد الاجنبى والحصول على تأمين بنفس النسبة فى حالة تعزيز كمبيالات مقدمة على قوة تسهيلات موردين لاستيراد هذه السلع أو لمقابلة أى التزامات على البنك .

كما وجه البنك المركزى تحذيرا إلى البنوك من تدبير احتياجات عملائها للاعتمادات المستندية أو سداد المديونيات بسعر أعلى من الأسعار المعلنة.

كما أشترط البنك المركزى لتوفير النقد الأجنبى للبنوك التى تحتاجها ان يكون ذلك لتسوية العجز بين مواردها واستخداماتها الناشئة عن تعاملاتها الفعلية مع العملاء أخذا فى الاعتبار الحدود المقررة من البنك المركزى بشأن التوازن فى مراكز العملات لتلافى ما اظهرته الأزمة من لجوء عدد من البنوك الصغيرة لطلب نقد اجنبى من البنك المركزى بالسعر الرسمى ثم أعادة بيعه لعملائها بسعر أعلى وهو شكل من أشكال المضاربة على سعر الجنيه المصرى واضعاف مركزه امام الدولار.

وبرغم كل هذه الاجراءات، وبعد طول فترة تردد ألهبت من وضع سوق المضاربة على الدولار، لجأت السلطات النقدية الى ضخ كمية من الاحتياطات المصرية من العملات الحرة المتاحة لدى البنك المركزى مما أدى لانخفاضها.

وبرغم ان المستوردين وبعض رجال الأعمال وشركات الصرافة يتحملون جانبا من المسئولية عن اتساع نطاق الأزمة ومخاطرها على تدهور سعر الجنيه المصرى وبالتالى على هيكل الأسعار المحلية فإن سلوك الادارة الاقتصادية المصرية فى مواجهة الأزمة وتأخرها الطويل الأمد فى معالجة جذورها هو السبب الأكثر أهمية فى امتداد هذه الأزمة ، وفى بقاء التوازن فى سوق الصرف هشا وقابلا لحدوث أزمات جديدة.

٢ - ضوابط لازمة على الاقتراض من الجهاز المصرفى :

وفى نفس الوقت الذى كانت أزمة الدولار تهدد سير عمل الجهاز المصرفى، تفجرت من جديد وبقرارات قضائية هذه المرة قضية فساد تزاوج فيها ماهو سياسى بما هو مالى ومصرفى والمعروفة بقضية "نواب القروض".

فلم تكن القضية تتعلق بأربعة نواب من مجلس الشعب حصلوا بالتواطؤ مع جماعة تجاوز عددها

٣٢ عضوا على ما يزيد عن ١٢٠٠ مليـون جنيـه خلال ثلاث سنوات فحسـب مـن بعـض البنـوك المصرية دون ضمانات وبالتحـايل علـى القواعـد المصرفية المعروفة والمستقرة ولممارسـة انشـطة مضاربات عقارية وانشطة تجارية واستيرادية غـير منتجة فكونوا ثروات هائلة مـن امـوال المودعيـن وعرضوا أربعة بنوك لأزمات .

فقد فتحت هذه القضية ملفا اكثر شمولا واتسـاعا حول طبيعة النشاط الائتمانى فى البنوك المصريـة وآلياته وحجم القروض الممنوحة لكبار رجال المـال والأعمال ومدى امكانية استردادها.

وقد وصل الأمر حد تبادل الاتهامات فـى قاعـة اللجنة الاقتصادية بمجلس الشعب في يونيـو ١٩٩٩ حيث تقدم ستة من النـواب ببيانـات عاجلـة الـى المجلس حول ما أسموه "المخاطر التى تهدد البنـوك" وزعموا ان المستثمرين ورجال الأعمال قد حصلـوا على قروض من المدخرات الوطنيـة بلغـت ١٧٦ مليار جنيه لم يستثمر منها فى مصر سـوى ١٥% والباقى تم تهريبه إلى الخارج ويجرى استثماره فـى دول أوربية وخاصة بلجيكا (الاهرام الاقتصـادى ٢٨ يونيه ١٩٩٩) .

وبرغم رد وزير الاقتصاد على هذه الاتـهامات وتأكيده بان هذا الكلام مبالغ فيه بشدة، الا أن الواقـع يشير الى انتشار حالة من القلق بشـأن أداء النظـام المصرفى المصرى سواء بسبب تزايد حالات منـح الائتمان بدون ضمانات كافية لكبار العملاء او بسبب تفشى ظواهر الفساد والتلاعب فى بعض الحسـابات الراكدة فى بعض هذه البنوك وهو ما يصيـب فـى مقتل الثقة التى هى عماد النشاط المصرفى كله.

ولذلك صار ضرورياً أن يتم تفعيـل الضوابـط الموجودة فعليا على الاقراض لتفادى التعرض لأزمة ديون مشكوك فى تحصيلها أو معدومة تـؤدى إلـى ازمة مالية واقتصادية ، علما بأن التطمينات حـول صعوبة الوصول لهذا الوضع فى مصر لا تكفـى ، لأن بلدا متقدما مثل اليابان انتهى به الأمر إلى أزمـة مالية واقتصادية بسبب وجود ديون معدومة بلغـت قيمتها فى عام ١٩٩٨ نحو ٦٠٠ مليار دولار توازى ١٤,٧% من الناتج القومـى الاجمـالى فـى العـام المذكور وذلك بسبب ضعف ضوابط منح الائتمـان وعدم احترامها بصرامة.

٣ – خلافات على السياسة التجارية والتعريفات الجمركية :

برز الخلاف فى وجهات النظر بيـن الحكومـة ومؤسساتها من جهة ورجال المال والأعمـال فـى منتصف عام ١٩٩٩ حول موقف مصر فى جولـة المفاوضات مع منظمة التجـارة العالميـة (WTO) التى انعقدت فى اوائل ديسمبر من نفس العام. ويدور الخلاف حول خفض التعريفة الجمركية ، خاصة بعد تطبيق الحكومة لتعديلات فئات التعريفة الجمركيـة المنسقة فى اواخر عام ١٩٩٨ حيث خفضت الفئـات الخاضعة من ٥٠% إلى ٤٠% والفئـة ٤٠% إلـى ٣٠% والتعريفة ٣٥% الى ٣٠% مع عدم سـريان هذا الخفض على سيارات الركوب.

وبينما يطالب رجال الأعمال العاملون فى السـوق المحلية بعدم خفض الرسـوم الجمركيـة ويتـهمون الحكومة بانها ذهبت إلى مـدى أبعـد حتـى مـن الالتزامات الواردة فى اتفاقية الجات، فان قطاعا آخر من رجال المال والأعمال (المسـتوردين خاصـة) يطالبون ويلحون فى طلب خفض التعريفة الجمركيـة على وارداتهم .

ويشدد الرافضون لتخفيض الرسـوم الجمركيـة على مطالبهم بالاشارة إلى ما تواجهـه الصـادرات المصرية من عوائق فى الأسواق الخارجية.

واذا كانت الحكومة ورجال العمال والمصـدرون قد نجحوا فى اتخاذ موقف موحد فى مواجهة أزمـة دعاوى الاغراق التى أقامها الاتحاد الاوروبى فـى مواجهة الصادرات المصريـة مـن المنسـوجات ، ودعاوى مخالفة المواصفات بالنسبة للبطاطس طـوال عامى ٩٧و١٩٩٨ وتحدى هـذه السياسـة بموقـف مصرى موحد وقوى أجبر دول الاتحـاد الاوربـى على مراجعة موقفها من بعض الصادرات الزراعيـة المصرية، فان الخلاف قد تفجر مرة أخـرى بيـن الحكومة ومزارعى قصب السكر ومنتجـى السـكر حيث أتهم رجال الأعمال العاملون فى هذا المجـال

وزراع قصب السكر الحكومة بان سماحها باستيراد السكر من الخارج من شأنه تهديد المزارعين وصناعة السكر الوطنية وما يرتبط بها من صناعات مكملة لصناعة السكر.

وقد دار جدل حاد فى مجلس الشعب (جلسة ١٩٩٩/٥/٥) حول هذا الموضوع وتساءل نواب الصعيد فى المجلس حول فائدة تنمية جنوب الوادى فى الوقت الذى اصبحت فيه مصانع السكر مهددة بالتوقف .

ولكن عندما استجابت الحكومة لمطالب المنتجين المحليين ورفعت الرسوم الجمركية على واردات السكر فى شهر نوفمبر، قفزت أسعار السكر فى السوق بسرعة، الأمر الذى اكد أن المستهلك هو الذى تحمل العبء الاول عند تقييد المنافسة.

والاكيد ان صناعة السكر المحلية تقدم اضافة للناتج المحلى الاجمالى وتستحق قدراً من الحماية، ولكن ليس الى الحد الذى يجعلها فى غنى عن التطوير الذاتى وتحسين الجودة وخفض السعر. فاذا كان سعر السكر المستورد يقل بشكل ملموس عن مثيله المحلى، فهذا يعنى أن هناك امكانات لتحسين صناعة السكر المحلية وأن الاصرار على حمايتها بدرجة مبالغ فيها سيضر بها اكثر مما يفيدها فضلا عن الضرر الاساسى الذى يقع على عاتق المستهلك.

وقد أوضح هذا الجدل حول موضوع السكر وجود خلافات بين الحكومة وجزء من القطاع الخاص وبين شرائح القطاع الخاص وبعضها البعض، بشأن آليات الاندماج فى الاقتصاد الدولى. ولابد من الاقرار بداية بأن هذا الاندماج ضرورة لتطوير قدرة الاقتصاد المصرى على المنافسة فى أتون التحدى، وأيضا لأن النمو وراء أسوار الحماية الجمركية طويلة الأمد لا يخلق سوى اقتصادات جامدة وكيانات اقتصادية غير قادرة على المنافسة أو على التحرك المرن للتواؤم مع التغيرات فى البيئة الاقتصادية الدولية. كما أن الاندماج فى الاقتصاد الدولى ضرورى لحماية المستهلك المصرى الذى يعانى من استغلال الرأسمالية المحلية التقليدية والبيروقراطية له ، خلف أسوار الحماية الجمركية التى تمكنها من بيع السلع التى تنتجها إلى المستهلكين المصريين بأسعار أعلى من أسعار السلع المناظرة فى الأسواق الدولية.

واذا كان قسم من القطاع الخاص يظهر معارضة لتحرير التجارة الخارجية المصرية وتحريرا لتخفيض الرسوم الجمركية كآلية للاندماج فى الاقتصاد العالمى ، فان الاعتبار الأساسى الذى يقف وراء هذا الموقف هو الرغبة فى استمرار السيطرة الاحتكارية على السوق المصرية بما يسهل الحصول على أرباح استثنائية. ويبدو التناقض صارخا فى موقف هذا القسم من القطاع الخاص المصرى الذى يطالب بتحرير الاقتصاد وبيع القطاع العام وفى نفس الوقت يطالب باستمرار الحماية الجمركية وهى سياسة تقييدية تتعارض مع الحرية الاقتصادية. فالمطلوب هو التحرير الداخلى للحصول على الغنيمة والسيطرة على السوق المحلية ، وليس التحرير الخارجى لأنه يضع القطاع الخاص فى قلب المنافسة الحرة مع الرأسمالية العالمية ، وهى منافسة تطرح تحديات وتتطلب جهدا فى تجويد الانتاج وتخفيض أسعاره ورفع كفاءة ادارته وتطرح مخاطر على الفاشلين فى هذه المنافسة.

وعلى أى الأحوال فانه إذا سلمنا بضرورة اندماج الاقتصاد المصرى فى الاقتصاد العالمى فانه لابد من وضع الضوابط الكفيلة بجعل هذا الاندماج محققا لمصلحة الاقتصاد الوطنى ولابد من السعى للتأثير فى صياغة شروط هذا الاندماج بدلا من تلقيها من الخارج ولابد من تعبئة المجتمع للمساهمة بشكل فعال فى معركة الاندماج فى الاقتصاد الدولى على أسس المنافسة الحرة. وبما أن التحرير الاقتصادى الداخلى وتحرير العلاقات الاقتصادية الخارجية لا يمكن أن يتحقق بشكل كفء إلا فى ظل وجود توافق اجتماعى على تحقيقهما لضمان المشاركة الاجتماعية الفعالة فى هذا التحقيق، ولا يمكن أن يتحققا إلا فى ظل توافر الشفافية والمشاركة وهى كلها مرادفات للنظام السياسى الديمقراطى، فان الديمقراطية تصبح شرطا ضروريا لنجاح أى تحرير اقتصادى داخلى أو خارجى على المدى الطويل.

ثانياً : الموازنة العامة للدولة: مخاطر كامنة فى الهيكل المالي

تعد موازنة العام المالى ٢٠٠٠/٩٩ منتصف العقد فى الخطة الخمسية (٩٧/٩٨-٢٠٠١/٢٠٠٢) . ويظهر تحليل الكميات المالية الواردة فى الموازنة سواء ذلك العام او الأعوام السابقة احتمالات المستقبل والمخاطر المتضمنة فى السياسات المالية والنقدية .

١- استخدامات الموازنة (الجارية – الرأسمالية) : زيادة فى العجز

برغم النجاح الذى تحقق فى السنوات السبع الماضية لضبط التوازن المالى وتقليص العجز فى الموازنة العامة للدولة بحيث لم يتجاوز فى العام المالى ١٩٩٧/٩٦ المخطط له وهو ١% من الناتج المحلى الاجمالى، فالملاحظ ان السنوات الثلاث اللاحقة قد شهدت زيادة فى عجز الموازنة العامة للدولة من ٧,١ مليار جنيه عام ٩٨/٩٧ إلى ٨,٣ مليار جنيه فى العام التالى. وقدر العجز فى موازنة ٢٠٠٠/٩٩ بحوالى ٨,٩ مليار جنيه وهو ما يتجاوز حاجز ٣% من الناتج المحلى الاجمالى. ومن المقرر فى ضوء الخبرة السابقة فى نتائج الحساب الختامى ان يتجاوز عجز الموازنة العامة مستوى ١١ مليار جنيه بسبب ضعف أجهزة الجباية الضريبية عن تحصيل او تحقيق المقدر من الايرادات .

ويظهر تحليل بنود الاستخدامات الجارية الثقل الاساسى الذى تشغله فوائد ومصروفات الدين المحلى والاجنبى بحيث أخذت تشكل نحو ١/٤ استخدامات الموازنة ككل ما يتضح من الجدول (١).

ويبدو واضحا الاتجاه المتزايد فى الاستخدامات ومن ثم فى العجز الناتج عنها خاصة وان المصادر الاساسية للايرادات والمتمثلة فى ايرادات فائض البترول وقناة السويس والسياحة وتحويلات العمالة المصرية قد شهدت طوال الأعوام الماضية انخفاضا ملموسا من المتوقع استمراره فى السنوات القليلة القادمة سواء بفعل أحوال السوق الدولية للنفط أو بفعل اوضاع اسواق النقل البحرى او نتيجة تداعيات وآثار الاحداث الإرهابية التى أثرت على حركة السياحة الوافدة إلى مصر.

فاذا توقفنا عند الاستخدامات الجارية (الاجور والنفقات الجارية) نجد ان الأجور وحدها قد استحوذت على نحو ¼ استخدامات الموازنة (٢٥,٣ مليار جنيه) فى موازنة ٢٠٠٠/٩٩ وبنسبة زيادة ١٢% عن العام الماضى. اما النفقات الجارية (٥١,٨ مليار جنيه ونسبة زيادة ٧.٧% عن العام السابق) فقد توزعت بين فوائد ومصروفات الدين المحلى والاجنبى (١٩,٧ مليار جنيه) ومخصصات دعم السلع بمبلغ ٥,٤ مليار جنيه (بزيادة ٩,٨% عن العام السابق). ولا تعكس هذه الزيادة تحسنا فى مستوى المعيشة او توجيها اجتماعيا محدداً فى الموازنة بقدر ما تعكس الزيادة المتوقعة فى أسعار بعض السلع والدعم الضمنى الذى تمنحه الحكومة لتكاليف انتاج رغيف الخبز والوقود . بيد ان تدهور سعر برميل النفط فى السوق العالمية من شأنه ان يقلص هذا الدعم الضمنى لمشتقات البترول المطروحة فى السوق المصرية سواء للمشروعات الاستثمارية والصناعية (محطات الكهرباء – المياه...الخ) او للاستخدام المنزلى.

وتظهر الموازنة كذلك زيادة ملموسة فى أعباء المعاشات حيث خصص لها ٦,٢ مليار جنيه مقابل ٥,٩ مليار جنيه فى

الجدول رقم (١)
استخدامات الموازنة العامة وايراداتها والعجز الكلى
للسنوات ٩٨/٩٧ – ٢٠٠٠/٩٩

بالمليار جنيه

السنوات	الاستخدامات الجارية	الاستخدامات الاستثمارية	استخدامات التحويلات الرأسمالية	اجمالى الاستخدامات	الايرادات المتاحة	عجز الموازنة العامة
٩٨/٩٧	٦٥,٦	٩.٩	٨,٦	٨٣,٥	٧٦,٤	٧.٧
٩٩/٩٨	٧٠,٧	١١,٠	٩,٨	٩١,٥	٨٣,٢	٨,٣
٢٠/٩٩ ٠٠	٧٧,١	١١,٩	١٠,٤	٩٩,٥	٩٠,٦	٨,٩

موازنة ٩٩/٩٨ وبنسبة زيادة تصل إلى ١٩,٦%. وهذه الزيادة هى محصلة الزيادة الصافية فى اعداد العاملين المحالين للتقاعد والمستحقين لمعاشات من ناحية ومقتضيات تنفيذ حكم المحكمة الدستورية العليا بشأن أحقية المحالين للتقاعد فى المقابل النقدى لرصيد اجازاتهم كما انه اخيرا نتيجة الزيادة السنوية المقررة للمعاشات (١٠%) كجزء من سياسات اصلاح الاحوال المعيشية للموظفين والمحالين للتقاعد.

كما خصصت موازنة ٢٠٠٠/٩٩ نحو ٤ مليار جنيه لمستلزمات التشغيل والصيانة التى تتجه معظمها لتلبية احتياجات الجهاز الادارى للدولة وبزيادة ٥,٢% عن العام السابق. فاذا أضفنا الى هذه المخصصات الاستخدامات الاستثمارية الواردة فى الموازنة الاستثمارية والمخصصة للجهاز الادارى للدولة (٥,٩ مليار جنيه) فإن الامر يستدعى درجة من ترشيد الانفاق فى هذا المجال، والصحيح ان اقتحام الدولة ومشاركتها فى انشاء البنية الاساسية للمشروعات العملاقة يؤدى إلى زيادة المخصصات الاستثمارية التى يتولى الجهاز الادارى تنفيذها .

ويرتبط بهذا البند ما خصصته الموازنة من نفقات جارية متنوعة وقدرها ١٦,٥ مليار جنيه (بزيادة ٨,٤% عن العام السابق) يدخل فى صميمها نفقات القوات المسلحة وأجهزة الأمن التى عادة ما تدرج فى الموازنة الجارية كرقم اجمالى لاعتبارات الأمن القومى.

اما الموازنة الرأسمالية والتى تنقسم بدورها إلى موازنتين فرعيتين هما الموازنة الاستثمارية وموازنة التحويلات الرأسمالية فانهما جوهر ومناط العجز فى الموازنة العامة للدولة ككل.

فاذا كانت الايرادات الجارية تغطى الاستخدامات الجارية (الاجور- النفقات الجارية) برغم أعباء مخصصات وفوائد الدين العام المحلى والاجنبى الوارد فى الموازنة الجارية (نحو ثلثها تقريبا)، فإن الايرادات المتاحة فى الموازنة الرأسمالية بعجز عن تغطية استخداماتها. ولذا تلجأ الحكومة إلى تغطية العجز من خلال الاقتراض المحلى والاجنبى والأوعية الادخارية المحلية المتاحة.

فإذا أخذنا جانب الاستخدامات فى الموازنة الاستثمارية والبالغ حجمها ١١,٩ مليار جنيه (بزيادة ٨.٧% عن موازنة ٩٩/٩٨) نجد ان هذه الاستخدامات وزعت ما بين الجهاز الادارى للدولة بما يزيد عن نصفها تقريبا (٥,٩ مليار جنيه) ثم الهيئات العامة الخدمية (٥,٤ مليار جنيه) والادارة المحلية (٦٩٠ مليون جنيه)، وتشير هنا إلى ضآلة المخصصات الاستثمارية المخصصة للادارة المحلية واداراتها المتنوعة فى وقت يزداد فيه الاهتمام بما يجرى فى المحليات باعتباره مصدرا للقلق الاجتماعى العام فى المجتمع بما يستدعى مزيدا من الاهتمام بالخدمات المقدمة هناك ورفع مستواها .

كما تظهر المقارنة بين استخدامات الموازنة الاستثمارية وايراداتها مقدارا كبيرا من العجز (٨,٠٦ مليار جنيه) يشكل ما يزيد عن ٩٧,٨% من اجمالى عجز الموازنة العامة للدولة لعام ٢٠٠٠/٩٩ ويتم تمويل هذا العجز من اوعية ادخارية وقروض وتسهيلات ائتمانية محلية وأجنبية. وهو فى استمراره – وبرغم تمويله لجهد استثمار مطلوب ومرغوب – يشكل مخاطر على كاهل التوازنات المالية فى الاقتصاد المصرى مستقبلا.

أما موازنة التحويلات الرأسمالية فقد خصصت موازنة ٢٠٠٠/٩٩ نحو ١٠,٤ مليار جنيه لاستخداماتها وتم توجيه ما يزيد عن نصفها تقريبا لاقساط الديون المحلية والأجنبية (٤,١ مليار للديون المحلية و١,٨٥ مليار للديون الأجنبية) بالإضافة إلى ٢,٨٥ مليار جنيه لتمويل عجز تحويلات الهيئات الاقتصادية اى تسديد الحكومة لديون الهيئات الاقتصادية. هذا بالإضافة إلى ١,٦ مليار جنيه فى صورة التزامات رأسمالية أخرى متنوعة.

ويهمنا هنا ان نتوقف عند ظاهرتين الاولي: هى تمويل عجز الهيئات الاقتصادية، فمنذ ان فصلت موازنات الهيئات الاقتصادية عن الموازنة العامة للدولة عام ١٩٧٩ واقتصرت علاقاتها بالموازنة على ما يؤول منها من فائض إلى الموازنة العامة للدولة كان الهدف هو تخفيف العبء عن كاهل الموازنة العامة من ناحية وأتاحة الفرصة لادارة اقتصادية لهذه الهيئات باعتبارها هيئات ايرادية. بيد ان

السنوات العشر الأخيرة قد شهدت تعاظم خسائر وأعباء هذه الهيئات (خاصة هيئة السكك الحديدية – هيئة السلع التموينية ...الخ) على الموازنة العامة للدولة فتحولت شيئا فشيئاً الى عبء إضافى على الموازنة وتجاوزت مديونيتها عام ١٩٩٩ نحو ٣٠ مليار جنيه.

وعلى النقيض من ذلك فان الهيئات الاقتصادية التى ظلت تحافظ على تحقيقها لفائض أرباح (هيئة قناة السويس – هيئة البترول ...الخ) تحولت شيئا فشيئاً الى دولة داخل الدولة، فأستهلكت جزءاً كبيراً من ارباحها فى نشاطها الداخلى سواء فى صورة منح مرتبات ومزايا مالية وعينية ومكافآت مبالغ فيها للعاملين بها او فى صورة منشآت ومبان وتأثيثها بصورة لا تتناسب والظروف الاقتصادية السائدة فى المجتمع وهو ما يستدعى اعادة نظر جذرية فى السياسات المتبعة فى الهيئات الاقتصادية الرابحة او التى تحقق خسائر لضبط ادائها المالى فى اطار السياسة العامة للدولة.

<u>والظاهرة الثانية:</u> هى أنه برغم تنوع تحويل استخدامات موازنة التحويلات الرأسمالية الا ان المصدر الاكبر يأتى من حصيلة بيع الشركات العامة (الخصخصة) التى قدرت فى موازنة ٢٠٠٠/٩٩ بنحو ٥,٦ مليار جنيه. اى ان حصيلة البيع تتجه لسداد ديون محلية وأجنبية وهى ظاهرة تحتاج إلى إعادة نظر.

٢ – خدمة الديون المحلية والأجنبية.. مخاطر كامنة فى الهيكل المالى:

تميزت الادارة الاقتصادية المصرية طوال عقد السبعينات وحتى منتصف الثمانينات باستسهال اللجوء إلى مصادر الاقراض الأجنبية (بنوك دولية – مؤسسات تمويلية – موردون ...الخ) أو التمويل بالعجز (الاقتراض من الجهاز المصرفى) لتغطية فجوة الموارد المحلية والعجز المتفاقم فى الموازنة العامة او ميزان المدفوعات.

اما عقدا الثمانينات والتسعينات فقد تميزا باستسهال اللجوء إلى الاقتراض من المصادر المحلية حتى زاد الدين المحلى الاجمالى من ١٩,٤ مليار جنيه عام ١٩٨٢ إلى ١٣٦,٧ مليار جنيه عام ١٩٩٨ (بالمفهوم الرسمى الضيق) ونحو ١٨٩ مليار جنيه (بالمفهوم الواسع). ورغم ان الفكر الاقتصادى يميل الى تواضع المخاطر المصاحبة لتمويل فجوة الموارد والاستثمارات القومية من خلال المدخرات الحقيقية او مصادر الديون المحلية، خاصة اذا كانت هذه الديون موظفة فى بناء هياكل استثمارية وانتاجية فى المجتمع وليس لتلبية متطلبات استهلاكية أنية ومحدودة العائد على المدى الطويل، فان تجاوز الدين المحلى لحد معين (٥٠% من GDP) يمثل احتمالات للخطر تتزايد كلما تصاعد مؤشر المديونية إلى الناتج المحلى او تزايدت خدمته بشكل يهدد استقرار التوازنات المالية الوطنية.

وفى حالتنا تحول الدين العام المحلى إلى مصدر للقلق فى الاوساط الاقتصادية والمالية ، بل وأشارت اليه مؤسسات دولية ونصحت بضرورة الحد منه.

يكفى ان تشير إلى ان خدمة الدين المحلى (الفوائد + الاقساط) أخذة فى التصاعد من ١٥ مليار جنيه عام ٩٦/٩٥ إلى ١٩,٨ مليار جنيه فى موازنة ٩٩/٩٨ ثم إلى ٢١,٥ مليار جنيه فى موازنة ٢٠٠٠/٩٩. واذا أضفنا اليها خدمة الديون الأجنبية فان الرقم يزداد الى ٢٠,٦ مليار ثم إلى ٢١ مليار جنيه عام ١٩٩٧/٩٦ (حساب ختامى) ثم إلى ٢٤,٤ مليار و٢٥٧ مليار جنيه فى موازنة ٩٩/٩٨ و ٢٠٠٠/٩٩ كما يظهرها الجدول (٢).

جدول رقم (٢)
أعباء خدمة الديون المحلية والأجنبية فى موازنة ١٩٩٩/٩٨ – ٢٠٠٠/٩٩

"بالمليار جنيه"

	٩٩/٩٨	٢٠٠٠/٩٩
١- مخصصات الفوائد ومصروفات الدين العام المحلى (من الموازنة الجارية)	١٦,٤	١٧,٤
٢- مخصصات الفوائد ومصروفات الدين الاجنبى (من الموازنة الجارية)	٢,٦	٢,٣
٣- التزامات (اقساط) الدين المحلى (من موازنة التحويلات الرأسمالية)	٣,٤	٤,١
٤- التزامات (اقساط) الدين الاجنبى (من موازنة التحويلات الرأسمالية)	٢,٠	١,٩
الاجمالى	٢٤,٤	٢٥,٧

المصدر: الموازنة العامة للدولة للعام المالى ٩٩/٩٨ ، ٢٠٠٠/٩٩ .

ونخشى أن يؤدى هذا العبء المتزايد والمتراكم الى تآكل النجاحات التى تحققت فى السنوات الثمانى الماضية سواء على الصعيد المالى او الاقتصادى.

٣- إيرادات الموازنة العامة .. ومخالفة المشروعية :

الزم الدستور المصرى الصادر فى عام ١٩٧١ ، السلطة التنفيذية بتقديم وثيقة مشروع الموازنة العامة للدولة للمجلس التشريعى فيما لا يتجاوز ثلاثة شهور من بدء العمل بالموازنة. وكذا جاء قانون الموازنة العامة للدولة رقم ٥٣ لسنة ١٩٧٣ وتعديله بالقانون رقم ١١ لسنة ١٩٧٩ ليؤكد على هذا الالتزام.

وباعتماد مجلس الشعب لمشروع الموازنة تصبح قانوناً من قوانين الدولة فلا يجوز مخالفتها او تغيير اعتماداتها دون الرجوع إلى المجلس التشريعى لاقرار هذا التعديل، لأن الاعتمادات المالية الواردة بالموازنة تمثل الخطة المالية للدولة طوال عام مالى كامل. وهى بهذه الصفة لها من التأثير والفاعلية على مجمل حركة التفاعلات والتعاملات الاقتصادية والاجتماعية فى المجتمع كله.

ومن ثم فان تغيير هذه الاعتمادات او نقل بعضها من ابواب إلى أخرى قد يخل بتوازنات مالية مطلوبة او اعتبارات اجتماعية او سياسية مرغوبة من جانب المؤسسة التشريعية وهى المفترض فيها تمثيل مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة.

وما يثير بعض القلق فى تحليل النشاط المالى والاقتصادى ما درجت عليه الحكومة من تضمين الموازنة العامة مجموعة من المبادئ الواردة فى مقدمة مشروع تحت مسمى "التأشيرات العامة للموازنة" تتضمن فى بعض موادها امكانية اجراء تعديل كبير فى اعتمادات الموازنة وفقا للظروف والمستجدات التى قد تراها الحكومة او وزارة المالية. وبالنظر لاعتماد مجلس الشعب مشروع الموازنة والتأشيرات العامة تصبح هذه التأشيرات بمثابة جزء أساسى من قانون اصدار الموازنة العامة بما يعنى التفافا على سلطة المجلس الرقابية بما يسمح لوزارة المالية او الحكومة بإجراء تغييرات لاحقة كبيرة الحجم ومختلفة الاتجاه على الاعتمادات الأصلية ودون حاجة للرجوع إلى المجلس التشريعى بما يعد مخالفة للقواعد والأصول الدستورية.

وتكشف المقارنة بين الموازنة العامة للدولة طوال السنوات العشر الماضية من ناحية والحساب الختامى عن هذه الموازنات من ناحية أخرى المفارقة بين ما يقدم للمجلس من اعتمادات وما يتم تنفيذه فعلا.

ويزيد الأمر صعوبة ان الحساب الختامى للموازنة يستغرق ما يزيد عن ثلاث سنوات لإعداده حتى يتم مراجعته واعتماده من جانب السلطات المختصة (الجهاز المركزى للمحاسبات، وزارة المالية ، لجنة الخطة والموازنة، ومجلس الشعب) .

وبذلك تكون كل الآثار الاقتصادية والمالية قد استغرقت بحيث يصعب على الاطراف الأخرى فى الدولة والمجتمع (احزاب معارضة - دارسون واكاديميون ...الخ) تصحيح بعض صور الأداء المالى للحكومة.

وتظهر مقارنة الحساب الختامى لموازنة ١٩٩٦/٩٥ و ١٩٩٧/٩٦ (وهما أخر ميزانيتين لهما حساب ختامى) التباين والتفاوت بين الايرادات المتوقعة الواردة فى الموازنة وما تحقق فعلا فى حدود تتراوح بين ١٠% و ٢٠%. فالايرادات المتحققة فعلا (حساب ختامى) للموازنة الجارية عام ١٩٩٦/٩٥ تقل عن تقدير الموازنة بنحو ٤ مليار جنيه ، ثم بنحو ٧ مليار جنيه فى موازنة ٩٧/٩٦. اما فى جانب الاستخدامات فان تقدير الموازنة متطابق مع تم انفاقه فعلا (حساب ختامى).

ويرجع الحساب الختامى هذا التفاوت إلى عدم تحقق الايرادات السيادية (خاصة الضرائب العامة) للمتوقع منها بحيث بلغ هذا التفاوت ما بين ١٢% و ١٥% . كما أن المتأخرات الضريبية أخذة فى التزايد بحيث زادت عن ١٢,٢ مليار جنيه فى يونيه ١٩٩٦ ثم إلى ١٨,٧ مليار جنيه فى يونيه ١٩٩٧ .

واذا أضفنا اليها متأخرات الجهات الأخرى (القضاء - النيابة - مصلحة الشهر العقارى والتوثيق ووزارة المالية) فان الرغم يزداد إلى ١٣,٧ مليار جنيه فى يونيه ١٩٩٦ وإلى ٢٠,٣ مليار جنيه فى يونيه ١٩٩٧. وهو ما يتوقع استمراره فى السنوات

القليلة القادمة. وهو ما يضع علامات استفهام حقيقية حول كفاءة وفاعلية أجهزة التحصيل الضريبى.

كذلك أظهر تحليل الحساب الختامى للعاملين المشار اليهما زيادة الاستخدامات الاستثمارية عن الوارد فى الموازنة بمعدل الضعف (١٠٠%). لقد كان المدرج فى الموازنة عام ٩٦/٩٥ نحو ٧,٧مليار جنيه و ٨,٤مليار لعام ١٩٩٧/٩٦ فاذا به يرتفع فى التنفيذ الفعلى إلى ١٦.٥ مليار و١٧,٢ مليار جنيه على التوالى.

ومن واقع هذه الخبرة ، نستطيع ان نتناول الايرادات المتوقعة فى موازنة ٢٠٠٠/٩٩ بدرجة من التروى والحذر.

فعلى سبيل المثال شهدت الشهور الاولى من بدء موازنة ١٩٩٩/٩٨ انخفاض الحصيلة الضريبية والجمركية بمناسبة تنظيم المهرجان الاول للسياحة والتسوق واعفاء المبالغ المخصصة للرابحين نقدا او عينا فى اليانصيب من الضرائب وكذا المبالغ المنفقة على الحفلات والخدمات الترفيهية المشتركة من ضريبة التمغة النسبية ورسم تنمية الموارد والسماح باسترداد ضريبة المبيعات على السلع المشتراة اثناء المهرجان عند المغادرة.

وكذا ما جرى من تعديل الفئات التعريفية الجمركية المنسقة كما سبقت الاشارة.

كما عدلت نصوص اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم الاعفاءات الجمركية لتيسير دخول الواردات الحكومية الممولة بمنح ووفقا للايرادات المتوقعة فى موازنة ٢٠٠٠/٩٩ .

وتبلغ الايرادات الجارية والسيادية ٧٩,١ مليار جنيه منها نحو ٥٩,٩ مليار جنيه فى صورة ايرادات سيادية موزعة كالتالى :

- ضرائب عامة : ٢٦ مليار جنيه .
- جمارك : ١٢ مليار جنيه .
- ضرائب المبيعات : ١٦,٥ مليار جنيه .
- الموارد السيادية الأخرى : ٥,٤ مليار جنيه .

اما الايرادات الجارية فمقدر لها ١٩,٢ مليار جنيه بانخفاض ٦.٦% عن العام السابق بسبب انخفاض ايرادات قناة السويس والبترول المصرى.

ويرى البعض من واقع خبرة السنوات المالية السابقة ان هناك مبالغة فى بعض بنود الايرادات السيادية خاصة الضرائب العامة والجمارك (٢٦ مليار جنيه و١٢ مليار على التوالى) وكذا بالنسبة للايرادات الجارية الأخرى (٥,٤ مليار جنيه) .

والأقرب إلى الواقع هو انخفاض حصيلة هذه الايرادات بنحو ٤ مليار بما سيؤدى إلى ارتفاع حجم العجز الكلى فى الموازنة العامة ، وما يترتب على ذلك من زيادة الالتجاء إلى الاقتراض من المصادر المحلية او الأجنبية أو الاقتراض من الجهاز المصرفى (التمويل بالعجز).

ولذلك صار ضروريا ضغط الاستخدامات الجارية والاستثمارية غير الضرورية على الجهاز الادارى (اقامة منشآت ادارية وتأثيثها او مظاهر انفاق ترفيه أخرى) واعادة النظر فى اساليب الاستخدامات داخل الهيئات الاقتصادية الرابحة (قناة السويس - البترول ...الخ) بهدف زيادة الفائض الذى يؤول إلى الخزانة العامة .

رقم الإيداع : ٢٠٠٠/٣٠١٤
الترقيم الدولى : I.S.B.N 977-227-112-5

مطابع الأهرام التجارية - قليوب - مصر



العرب والتفاعلات الدولية :

- مخاطر سوء فهم النظام العالمى .
- التهميش أخطر على العرب من الهيمنة.
- إختلالات " نظرية " الاتجاه شرقا .
- لا مستقبل بدون تكنولوجيا عربية .

النظام الاقليمى العربى:

- ميراث الايديولوجية القوميـــة كمصـــدر للأزمة .
- عقبات كبرى أمام تحرير التجارة .
- أداء ضعيف للإعلام العربى .

العرب والتفاعلات الاقليمية:

- تراجع مشروع الشرق الأوسط الجديد .
- آفاق مفتوحة بين إسرائيل وايران .
- جمود عربى وتخبـــط تركـــى وإنقســـام إيرانى.

الصراع العربى الاسرائيلى :

- احتمالات استمرار الصــــراع وفــرص التسوية .
- قضايا الوضع النهائى الفلسطينى .

النظام السياسى المصرى:

- انشغال مبالغ فيه بالتغيير الوزارى .
- مظاهر جديدة للتفاعلات السياسية .
- أزمة جيل الوسط فى الحياة السياسية .
- نحو تعددية للنقابات المهنية .
- فجوة بين السياسة الإعلامية والممارسة.